الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دور الخوصصة في رفع كفاءة قطاع المياه في الدول النامية

- دراسة حالة الجزائر-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص تسيير المالية العامة

إعداد الطالب:
غيلاني عبد السلام

تحت إشراف:
أ د - عثماني أحسين

أعضاء لجـــنة المنـــاقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
خوني رابح	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة بسكرة
عثماني أحسين	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة أم البواقي
دردوري لحسن	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة بسكرة
بن عبيد فريد	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة بسكرة
شابي حليمة	أستاذة محاضرة – أ –	عضوا	جامعة عنابة
برسولي فوزية	أستاذة محاضرة – أ –	عضوا	المركز الجامعي بريكة

السنة الجامعية: 2020 - 2021

كلمة شكـــــر وتقديـــــر

أولا أشكر الله العلي القدير الذي وفقنا ومنَّ علينا بالصبر والعزيمة حتى أتممنا هذا البحث ونحن في صحة وعافية.

وعملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم« لا يشكر الله من لا يشكر الناس»

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ عثماني أحسين الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير، فله منا كل التقدير والاحترام.

الشكر موصول أيضا إلى أعضاء لجنة المناقشة على قراءة وتقييم البحث.

كما أشكر كل الأساتذة والطلبة من مختلف الجامعات على النصائح والتوجيهات القيمة دون استثناء.

الشكر والعرفان والتقدير موجه أيضا إلى إطارات شركة كل من SEAAL و SEOR و SEACO على المعلومات والتوجيهات المقدمة، فسوف لا أنساها لهم

كما يسرني أن أوجه شكري لكل من نصحني أو أرشدني أو وجهني أو ساهم معي من قريب أو بعيد في إعداد هذا البحث على أكمل وجه.

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور الخوصصة في رفع كفاءة قطاع المياه من خلال التأصيل النظري للجوانب المتعلقة بخوصصة المياه، ومن ثم عرض مجموعة من التجارب الدولية حول العالم الناجحة والفاشلة منها، كما تطرقت الدراسة إلى حالة الجزائر من خلال تقييم كفاءة خدمات المياه في إطار عقود الإدارة في المدن الكبرى والمتمثلة في عقد شركة SEAAL بالجزائر العاصمة وتيبازة، وعقد شركة SEACO بقسنطينة، عقد شركة SEOR بوهران، ولإجراء هذا التقييم تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم رصد مجموعة من المؤشرات من خلال الدراسات السابقة والإطار النظري، بالإضافة إلى الأهداف التعاقدية المتفق عليها عند بداية كل عقد، وتم تقسيمها إلى أربعة مؤشرات: مؤشرات تشغيلية، مؤشرات الجودة وخدمة الزبائن، مؤشرات تجارية ومالية، مؤشرات الموارد البشرية، كما غطت الدراسة الفترة (2006 – 2019).

وتوصلت الدراسة إلى أن خوصصة المياه في الجزائر في إطار عقود الإدارة أدت إلى الرفع من كفاءة قطاع المياه من خلال معظم المؤشرات التي تم دراستها لكنها بنسب متفاوتة، حيث أدت إلى تحسين معدلات التزويد المستمر بالخدمة (24ساعة)، الرفع من جودة المياه الموزعة، ترقية خدمات الزبائن من خلال تبني أنظمة وبرامج حديثة مما زاد من عدد المشتركين، تحسين معدلات الفوترة والتحصيلات الذي كان له أثر إيجابي على رقم أعمال الشركات، العدد المعتبر من ساعات التكوين في إطار نقل الخبرة والتكنولوجيا، وبالرغم من النتائج المحققة إلا أنها لم تصل إلى مستوى التوقعات، خصوصا فيما يخص معدلات التسرب، والمياه غير الربحية والتحكم في التكاليف.

الكلمات المفتاحية: الخوصصة – قطاع المياه – الكفاءة – الدول النامية – الجزائر .

Abstract:

This study aims at evaluating the role of privatization in enhancing the water sector performance. To do so, we gave a theoretical section about water privatization. Then, we shed light on successful and unsuccessful international experiences. The study took Algeria as a case study during 2006-2019 through evaluating the water services quality in big cities under management contracts such as SEAAL (Algiers and Tipaza), SEACO (Constantine), and SEOR (Oran). In this context, we relied on the descriptive-analytical method. From the previous studies and our theoretical section, we found contractual objectives agreed upon at the beginning of each contract, in addition to some indexes that can be classified into four: operational indexes, customer service and quality indexes, financial and commercial indexes, and human resources indexes.

The study found out that water privatization under management contracts enhanced the sector performance through all the studied indexes. Continuous water supply rates (24 H) increased, water quality increased, customer services improved thanks to adopting new systems and software, collections and billing rates improved as well leading the companies turnover to rise, in addition to training hours that aim at developing the staff. However, results did not reach expectations concerning release rates, non-profit water, and costs management.

Keywords: Privatization- water sector- competency- underdeveloped nations- Algeria

فهرس المحتويات	الصفحة
كلمة شكر وتقدير	I
ملخص الدراسة	II
فهرس المحتويات	X -III
قائمة الجداول	XII - XI
قائمة الأشكال	XIX -XIII
مقدمة	أ- س
الفصل الأول: الجوانب النظرية المتعلقة باقتصاد المياه	01
تمهيد	01
المبحث الأول: المعطيات المائية في العالم	02
المطلب الأول: الحـــــــق الإنساني في المياه	02
أولا- الحق في المياه في الحضارات القديمة	02
ثانيا- الحق في المياه في الأديان السماوية	04
ثالثا- الحق في المياه في الإسلام	05
رابعا- الحق في المياه في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان	07
المطلب الثاني: وضعية المياه في العالم	10
أولا- الماء على الأرض : من الدورة الهيدرولوجية إلى موارد مائية متاحة	10
ثانيا- تباين التقسيم الجغرافي للمياه في العالم	12
ثالثا- التقسيم غير المتساوي للمياه في الكرة الأرضية	15
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المياه العذبة في العالم	20
المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي للمياه	25
المطلب الأول: الإطار النظري للموارد المائية	25
أولا- مفهوم وأهمية دراسة الموارد المائية	25
ثانيا - مصادر واستخدامات الموارد المائية	28

المطلب الثاني: عموميات حول اقتصاديات الموارد المائية	35
أولا – علاقة الموارد المائية بعلم الاقتصاد	35
ثانيا- تعريف علم الاقتصاد للموارد المائية (اقتصاد المياه)	35
ثالثا – الخصائص الاقتصادية للموارد المائية	36
رابعا- الموارد المائية بين السعر والقيمة	39
المطلب الثالث: سوق الميـــــــاه	42
أولا – العـــرض الاقتصادي للموارد المائية	42
ثانيا- الطلب الكلي على الميـــاه	46
ثالثا – توازن سوق المياه	48
المبحث الثالث: تسعير المياه و إدارة الطلب على المياه	52
المطلب الأول: مدخل عام لإدارة الطلب على المياه	52
أولا- مفهوم إدارة الطلب على المياه وأهدافها	52
ثانيا – أدوات إدارة الطلب على المياه وآلياتها	55
المطلب الثاني: تسعير المياه أداة من أدوات إدارة الطلب على المياه	58
أولا – مفهوم تسعير المياه وأهدافه	58
ثانيا- أشكال وطرق تسعير المياه	61
المطلب الثالث: تسعير المياه بين الاعتبارات الاجتماعية و الكفاءة الاقتصادية	63
أولا- مفهوم الاعتبارات الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية في مجال المياه	63
ثانيا- تسعير المياه على أساس استرداد التكلفة الكلية	67
ثالثا – المشاكل الاجتماعية المترتبة عن تسعير المياه وطرق التعامل معها	71
خلاصة الفصـــــل الأول	75
الفصل الثاني: التأصيل النظري لخوصصة قطاع المياه	76
تمهيـــد	76
المبحث الأول: مدخل عام حول الخوصصة	77

المطلب الأول: نشأة وتطور الخوصصة	77
أولا- نشأة الخوصصة	78
ثانيا- مفهوم الخوصصة	80
المطلب الثاني: دوافع الخوصصة وأهدافها	84
أولا- دوافع الخوصصة	84
ثانيا – أهداف الخوصصة	87
المطلب الثالث: أنواع و أساليب الخوصصة	94
أولا – أنواع الخوصصة	94
ثانيا – أساليب الخوصصة	96
المبحث الثاني: خوصصة قطاع المياه والمواقف الدولية منها	111
المطلب الأول: ماهية خوصصة قطاع المياه	111
أولا- تاريخ خوصصة قطاع المياه	112
ثانيا- مفهوم خوصصة قطاع المياه	116
المطلب الثاني: الحجج المؤيدة والمعارضة لخوصصة قطاع المياه	119
أولا – الحجج المؤيدة لخوصصة قطاع المياه	119
ثانيا – الحجج المعارضة لخوصصة قطاع المياه	120
المطلب الثالث: أهداف خوصصة المياه أسبابها و أشكالها	126
أولا- أهداف خوصصة قطاع المياه	126
ثانيا- أسباب خوصصة قطاع المياه	127
ثالثا- أشكال خوصصة قطاع المياه	129
المبحث الثالث: الجهات الفاعلة في خوصصة قطاع المياه	137
المطلب الأول: المؤسسات المالية الدولية	137
أولا- البنك الدولي	137

ثانيا- صندوق النقد الدولي	139
ثالثا- المنظمة العالمية للتجارة	140
المطلب الثاني: مصارف التنمية الإقليمية والوكالات المانحة	141
أولا- مصارف التنمية الإقليمية	141
ثانيا- الوكالات المانحة	144
المطلب الثالث: الهياكل والمؤسسات الأخرى	146
أولا- هيئة الأمم المتحدة	146
ثانيا- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	147
ثالثا- الشركات المتعددة الجنسيات	148
خلاصة الفصـــــل الثاني	150
الفصل الثالث: تجارب خوصصة قطاع المياه حول العالم والدروس المستفادة منها	151
تمهيـــــــــــد	151
المبحث الأول: تجارب خوصصة قطاع المياه في بعض الدول المتقدمة	152
المطلب الأول: تجربة خوصصة قطاع المياه في بريطانيا	152
أولا – تاريخ خدمات المياه في المملكة المتحدة	152
ثانيا – الخوصصة والتغيير المؤسساتي لهيكل قطاع المياه	155
ثالثا- بعض نتائج خوصصة قطاع المياه في بريطانيا	164
المطلب الثاني: تجربة خوصصة قطاع المياه في فرنسا	170
أولا- تطور خدمات المياه في فرنسا	170
ثانيا- خوصصة قطاع المياه والأدوات التنظيمية لها	173
ثالثا- نتائج خوصصة قطاع المياه	187
المطلب الثالث: تجربة خوصصة المياه في ألمانيا	192

أولا- تطور خدمات المياه	192
ثانيا- تنظيم خوصصة قطاع المياه	193
ثالثا- نتائج خوصصة قطاع المياه	200
المبحث الثاني: تجارب ناجحة لخوصصة قطاع المياه في بعض الدول النامية	203
المطلب الأول: تجربة خوصصة قطاع المياه في الشيلي	203
أولا- نموذج الخوصصة	203
ثانيا- نتائج الخوصصة	205
المطلب الثاني: تجربة جمهورية السنغال	207
أولا- تطور خدمات المياه في جمهورية السنغال	207
ثانيا- نموذج الخوصصة وطرق تمويلها	209
ثالثا- نتائج خوصصة المياه	210
المطلب الثالث: تجربة خوصصة قطاع المياه في المملكة العربية السعودية	212
أولا- وضعية خدمات المياه في المملكة العربية السعودية	212
ثانيا- تأسيس شركة المياه الوطنية، الأداء والتحديات	215
ثالثا- نتائج خوصصة قطاع المياه في المملكة العربية السعودية	217
المبحث الثالث: تجارب فاشلة لخوصصة قطاع المياه في بعض الدول النامية	221
المطلب الأول: تجربة خوصصة قطاع المياه في مانيلا الفلبين	221
أولا- نموذج الخوصصة في مانيلا	221
ثانيا- نتائج الخوصصة	223
المطلب الثاني : تجربة خوصصة قطاع المياه في جنوب إفريقيا	226
أولا - نموذج الخوصصة	226
ثانيا- نتائج الخوصصة	227

المطلب الثالث : تجربة خوصصة قطاع المياه في بوليفيا	230
أولا- نموذج الخوصصة	230
ثانيا- نتائج الخوصصة	231
خلاصة الفصـــــل الثالث	233
الفصل الرابع: تجربة خوصصة قطاع المياه في الجزائر في إطار عقود الإدارة	234
تمهيـــــــــــد	234
المبحث الأول: الموارد المائية في الجزائر وطرق تسييرها	235
المطلب الأول: وضعية الموارد المائية في الجزائر	235
أولا – مصادر الموارد المائية الطبيعية	236
ثانيا- مصادر الموارد المائية الغير الطبيعية	240
المطلب الثاني: طرق تسيـــر المـــوارد المائية في الجزائر	241
أولا – المراحل الأساسية لتسير قطاع المياه (المراسيم والتشريعات)	241
ثانيا – السياسة المائية الجديدة وصدور قانون المياه 05-12	243
ثالثا- الهياكل التنظيمية	244
المطلب الثالث: إشراك القطاع الخاص في تسيير قطاع المياه في إطار عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص	246
أولا – التنظيم الحالي لتسيير خدمات المياه في الجزائر	246
ثانيا- بوادر مشاركة القطاع الخاص في إدارة المياه في الجزائر	249
ثالثا- تطبيقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تسيير المياه بالجزائر	250
المبحث الثاني: تقييم كفاءة خدمات المياه لشركة SEAAL في إطار عقد الإدارة	257
المطلب الأول: الكفاءة التشغيلية	257
أولا- حجم المياه المنتجة	257
ثانيا- إصلاح التسربات	259

ثالثا- عمليات التركيب والتجديد والاستبدال	261
المطلب الثاني: مؤشرات الجودة وخدمة الزبائن	265
أولا- مؤشرات جودة الخدمة	265
ثانيا- خدمة الزبائـــن	271
المطلب الثالث: المؤشرات المالية والتجارية	276
أولا- رقم الأعمال	276
ثانيا- حجم المياه المفوتر ونسبة الفوترة	277
ثالثا- التحصيلات	279
المطلب الرابع: مؤشرات الموارد البشرية	280
أولا- التكوين	280
ثانيا- نقل التكنولوجيا	283
المبحث الثالث: تقييم كفاءة خدمات المياه لشركة SEACO في إطار عقد الإدارة	285
المطلب الأول: الكفاءة التشغيلية	285
أولا- حجم المياه المنتجة والموزعة	285
ثانيا- إصلاح التسربات	286
ثالثا- عمليات التركيب والتجديد	287
المطلب الثاني: مؤشرات الجودة وخدمة الزبائن	289
أولا- مؤشرات جودة الخدمة	290
ثانيا- خدمة الزبائـــــــــــن	292
المطلب الثالث: المؤشرات المالية والتجارية	295
أولا- رقم الأعمال	295
ثانيا- حجم المياه المفوتر	296

ثالثا- التحصيلات	297
المطلب الرابع: مؤشرات الموارد البشرية	298
أولا- التكوين	298
ثانيا- نقل التكنولوجيا	301
المبحث الرابع: تقييم كفاءة خدمات المياه لشركة SEOR في إطار عقد الإدارة	302
المطلب الأول: مؤشرات الكفاءة التشغيلية	302
أولا- حجم المياه المنتجة	302
ثانيا- إصلاح التسربات	303
ثالثا- عمليات التركيب والتجديد والاستبدال	304
المطلب الثاني: مؤشرات الجودة وخدمة الزبائن	306
أولا- مؤشرات جودة الخدمة	306
ثانيا- خدمة الزبائن	309
المطلب الثالث: المؤشرات المالية والتجارية	313
أولا- رقم الأعمال	313
ثانيا- حجم المياه الموزعة والمفوترة	314
المطلب الرابع: مؤشرات الموارد البشرية	317
أولا- التكوين	317
ثانيا- نقل التكنولوجيا	318
خلاصة الفصـــــل الرابع	320
خاتمة	321
قائمة المراجع	332

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
	الفصـــل الأول	
01	توزيع المياه في الغلاف المائي	14
02	تقسيم المياه في العالم	14
03	نصيب الفرد من المياه العذبة حسب القارات	16
04	توزيع المياه المتجددة على قارات العالم	18
05	توزيـــــع المياه في بعض الأقطار الغنية والفقيرة مائيا	19
06	المتوسط العالمي والعربي لاحتياج الفرد من المياه الوحدة ($م^3$/السنة)	33
07	الكفاءة الاقتصادية وتأثير تسعير المياه	67
	الفصـــــل الثانـــي	
08	مشاركة القطاع الخاص في مشاريع المياه والصرف الصحي في المناطق ذات الدخل المنخفض والمتوسط 1990-2004.	115
09	الأشكال المتاحة لخوصصة قطاع المياه	135
10	بيانات عن الشركات المتعددة الجنسيات الرئيسية العاملة في قطاع المياه والصرف الصحي	149
	الفصل الثالث	
11	مؤشرات الخدمة وجودة المياه للفترة 1990 - 2010	162
12	جودة خدمة المياه بعد الخوصصة	167
13	كميات المياه المسحوبة لكل استخدام في فرنسا ($م^3$/السنة)	174
14	مؤشرات أداء شبكة توزيع المياه	190
15	تنظيم إمدادات المياه في ألمانيا(بالنسب المئوية المرجحة من كميات المياه)	197
16	متوسط تسعيرة المياه لبعض مدن ألمانيا لسنة 2013	199
17	مقارنة تغطية المياه والصرف الصحي بين 1998- 2008	205
18	وضعية الخوصصة للمدن الرئيسية في المملكة العربية السعودية.	216
19	ملخص مؤشرات الأداء لمدينتي الرياض وجدة.	218
20	الوضع المالي للشركة الوطنية للمياه (مليون دولار أمريكي).	219
	الفصل الرابـــع	

21	توزيع المياه السطحية حسب الأحواض الهيدروغرافية الوحدة: (مليار م^3)	236
22	عدد مشاريع الشراكة في قطاع المياه وحجم الاستثمارات – الوحدة : مليون دولار	251
23	عقود الإدارة المبرمة في مجال خدمات المياه والتطهير	252
24	مؤشرات الكفاءة المعتمدة في تقييم الشركات الجزائرية الثلاثة SEAAL، SEACO، SEOR	256

الرقم	العنـــوان	الصفحة
	الفصـــل الأول	
01	دورة المـــاء في الطبيعـــــة	12
02	توزيع المياه المالحة والعذبة على سطح الأرض	13
03	توزيع المياه العذبة في العالم (م^3/ لكل فرد/سنة)	17
04	العرض الاقتصادي للمياه في الأجل القصير	44
05	منحنى العرض الاقتصادي للمياه في الأجل الطويل	45
06	منحنى الطلب الكلي على المياه	47
07	توازن سوق المياه في الأجل القصير	49
08	توازن سوق المياه في الأجل الطويل	50
09	أدوات إدارة الطلب على المياه وآلياتها	57
10	مكونات التكلفة الكلية للمياه	69
11	العلاقة بين ضعف معدلات استرداد التكاليف والمشاكل المترتبة عنها	71
12	تباين في توزيع نسب إعانات المياه	73
	الفصـــــل الثـــــاني	
13	عدد السكان الذين استفادوا من خدمات القطاع الخاص (1991- 2007)	114
14	نسبة مساهمة القطاع الخاص في إدارة المياه إلى جانب القطاع العام (أكتوبر 2006)	116
	الفصل الثالـــــث	
15	هيكل قطاع المياه في المملكة المتحدة وويلز	159
16	حجم الاستثمارات خلال الفترة بين 1989 – 2018 – الوحدة مليار جنيه استرليني	165
17	الهيكل التنظيمي لقطاع المياه في فرنسا	179
18	الأطراف الفاعلة في تسير مياه الشرب خلال سنة 2013	185
19	تطور الحجم المفوتر لمياه الشرب خلال الفترة 2006-2017 (مليار / م^3)	186

20	تطور استهلاك المياه خلال الفترة 1991 - 2013	194
21	توزيع استعمالات المياه في ألمانيا خلال سنة 2013	195
22	نسبة الأسر المعيشية التي لديها إمكانية الحصول على المياه المنقولة بالأنابيب بين 2001 و2007.	228
	الفصـــل الرابـــع	
23	الإطار المؤسساتي الجديد لإدارة خدمات المياه بناء على قانون 05- 12 المتعلق بالمياه	247
24	توزيع أنماط تسيير الخدمة العمومية للمياه في الجزائر	249
25	تطور حجم المياه المنتجة في الجزائر العاصمة من طرف شركة SEAAL	258
26	تطور عدد التسربات ومتوسط زمن إصلاحها لولاية الجزائر العاصمة خلال الفترة (2006 – 2019)	259
27	تطور عدد التسربات ومتوسط زمن إصلاحها لولاية تيبازة خلال الفترة (2006 – 2019)	260
28	تطور تجديد وتركيب الوصلات خلال الفترة (2006 – 2019) من طرف شركة SEAAL	262
29	تطور تجديد الأنابيب من طرف شركة SEAAL خلال الفترة (2006-2019)	263
30	تطور عدد الصمامات المستبدلة من طرف شركة SEAAL	264
31	تطور معدلات التزويد بالخدمة للجزائر العاصمة خلال الفترة (2006-2019)	266
32	تطور معدلات التزويد بالخدمة لولاية تيبازة خلال الفترة(2012-2019)	267
33	تطور اختبارات جودة المياه ونسبة المطابقة لولاية الجزائر العاصمة خلال الفترة (2006 – 2019).	268
34	تطور عدد اختبارات جودة المياه ونسبة المطابقة لولاية تيبازة	269
35	عدد مرات تنظيف الخزانات لولايتي الجزائر العاصمة وتيبازة خلال الفترة (2006 – 2019).	270
36	تطور عدد الزبائن بالجزائر العاصمة وتيبازة خلال الفترة (2006 – 2019)	272

37	تطور تركيب وتجديد العدادات خلال الفترة (2006 – 2019)	273
38	تطور عدد الشكاوى ونسبة معالجتها من طرف شركة SEAAL	274
39	تطور مؤشر رضا الزبائن لولايتي الجزائر العاصمة وتيبازة خلال الفترة (2007-2019)	275
40	تطور رقم الأعمال خارج الرسم لشركة SEAAL	276
41	تطور حجم المياه المفوتر من طرف شركة SEAAL خلال الفترة (2006-2019)	277
42	تطور معدل الفوترة من طرف شركة SEAAL خلال الفترة (2006- 2019)	278
43	تطور مبالغ التحصيلات ومعدل التحصيل لشركة SEAAL خلال الفترة (2006-2019)	279
44	تطور عدد الأفراد المكونين وأيام التكوين محليا من طرف شركة SEAALخلال الفترة (2006- 2019)	281
45	تطور عدد الأفراد المكونين وأيام التكوين بالخارج من طرف شركة SEAAL خلال الفترة (2006- 2019)	282
46	تطور حجم المياه المنتجة والموزعة من طرف شركة SEACO	285
47	تطور إصلاح التسربات خلال فترة العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2009 – 2014)	287
48	تطور إصلاح التسربات بعد نهاية العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2015 – 2019)	287
49	تطور تركيب الوصلات الجديدة خلال الفترة (2009 – 2014)	288
50	تطور تجديد الأنابيب خلال فترة العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseill (2010 – 2014)	289
51	تطور تجديد الأنابيب بعد نهاية العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseill (2015 – 2019)	289
52	تطور معدلات استمرارية التزويد بالخدمة خلال فترة العقد بين شركة SEACO	290

	وشركة Eaux de Marseille (2009 – 2014)	
290	تطور معدلات استمرارية التزويد بالخدمة بعد نهاية العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2015 – 2019)	53
291	تطور عدد اختبارات جودة المياه خلال فترة العقد بين شركةSEACO وشركة Eaux de Marseille (2008 – 2014)	54
291	تطور عدد اختبارات جودة المياه بعد نهاية العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2015 – 2019)	55
292	تطور عدد الزبائن خلال فترة العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2008 – 2014)	56
292	تطور عدد الزبائن بعد نهاية العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2015 – 2019)	57
293	تطور تركيب العدادات خلال فترة العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2010 – 2014)	58
293	تطور تركيب العدادات بعد نهاية العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2015 – 2019)	59
294	تطور عدد الشكاوى ونسب معالجتها خلال فترة العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2008 – 2014)	60
294	تطور عدد الشكاوى ونسب معالجتها بعد نهاية العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2015 – 2019)	61
295	تطور عدد الزبائن خلال فترة العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2008 – 2014)	62
295	تطور عدد الزبائن بعد نهاية العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2015 – 2019)	63
296	تطور حجم المياه المفوتر خلال فترة العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2009 – 2014)	64

65	تطور حجم المياه المفوتر بعد نهاية العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2015 – 2019)	296
66	تطور مبالغ التحصيلات خلال فترة العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2009 – 2014)	297
67	تطور مبالغ التحصيلات بعد نهاية العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2015 – 2019)	297
68	تطور عدد الأفراد المكونين محليا وأيام التكوين خلال فترة العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2009 – 2014)	299
69	تطور عدد الأفراد محليا وأيام التكوين بعد نهاية العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2015 – 2019)	299
70	تطور عدد الأفراد المكونين بالخارج وأيام التكوين خلال الفترة (2011- 2014)	300
71	تطور حجم المياه المنتجة خلال فترة العقد بين شركتي SEOR وAgbar (2008 – 2013)	302
72	تطور حجم المياه المنتجة بعد نهاية العقد بين شركتي SEOR وAgbar (2014 – 2019)	302
73	تطور عدد التسربات خلال فترة العقد بين شركتي SEOR و Agbar (2008 – 2013)	304
74	تطور عدد التسربات بعد نهاية العقد بين شركتي SEOR و Agba (2014 – 2019)	304
75	عمليات التركيب والتجديد والاستبدال خلال فترة العقد بين شركتي SEOR و Agbar (2008 – 2013)	305
76	عمليات التركيب والتجديد والاستبدال بعد نهاية العقد بين شركتي SEOR و Agbar (2014 – 2019)	305
77	تطور معدلات استمرارية التزويد بالخدمة خلال فترة العقد بين شركتي SEOR و Agbar (2008 – 2013)	307

78	تطور معدلات استمرارية التزويد بالخدمة بعد نهاية العقد بين شركتي SEOR و Agbar (2014 – 2019)	307
79	تطور عدد اختبارات جودة المياه خلال فترة العقد بين شركتي SEOR و Agbar (2008 – 2013)	308
80	تطور عدد اختبارات جودة المياه بعد نهاية العقد بين شركة SEOR وAgbar (2014 – 2019)	308
81	تطور عدد الزبائن المشتركين بالخدمة خلال فترة العقد بين شركة SEOR و Agbar (2008 – 2013)	309
82	تطور عدد الزبائن المشتركين بالخدمة بعد نهاية العقد بين شركة SEOR و Agbar (2014 – 2019)	309
83	تركيب وتجديد العدادات خلال فترة العقد بين شركة SEOR وAgbar (2008 – 2013)	310
84	تركيب وتجديد العدادات بعد نهاية العقد بين شركة SEOR وAgbar (2014 – 2019)	310
85	عدد الشكاوى ونسبة معالجتها من طرف شركة SEOR	311
86	تطور مؤشر رضا الزبائن	312
87	تطور رقم الأعمال خلال فترة العقد بين شركتي SEOR وAgbar (2008 – 2013)	313
88	تطور رقم الأعمال بعد نهاية العقد بين شركة SEOR وAgbar (2014 – 2019)	313
89	تطور حجم المياه الموزعة و المفوترة خلال فترة العقد بين شركتي SEOR و Agbar (2008 – 2013)	314
90	تطور حجم المياه الموزعة و المفوترة بعد نهاية العقد بين شركتي SEOR و Agbar (2014 – 2019)	314
91	تطور التحصيلات خلال فترة العقد بين شركتي SEOR وAgbar	316

	(2013 – 2008)	
92	تطور التحصيلات بعد نهاية العقد بين شركة SEOR وAgbar (2019 – 2014)	316
93	تطور عدد الأفراد المكونين وأيام التكوين خلال فترة العقد بين شركتي SEOR و Agbar (2013 – 2008)	317
94	تطور عدد الأفراد المكونين وأيام التكوين بعد نهاية العقد بين شركتي SEOR و Agbar (2019 – 2014)	317

مقـــدمـــة

لقد حظي الماء باهتمام كبير منذ القدم، فقد كان له قدسية واسعة في الحضارات القديمة والأديان السماوية، ولعناية الإسلام به خصه القرآن الكريم بذكره في عدد من الآيات، فقد أمر بالتوسط والاعتدال والتوازن والقصد فيه، وإقرار بأهمية المياه كمورد حيوي اعترف المجتمع الدولي به، وصنفه كحق من حقول الإنسان في مختلف المواثيق والأجندة المختلفة، وأصبح من أهداف التنمية المستدامة، والأهداف الإنمائية للألفية التي نصت على تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على المياه المأمونة والصرف الصحي الملائم إلى النصف بحلول عام 2015، ومن أجل هذا فقد شكل موضوع المياه اهتمام الكثير من الهيئات والمنظمات العالمية، وأصبح قضية تداول في الكثير من القمم والمؤتمرات الدولية.

ولكن على الرغم من هذا الاهتمام المتزايد، إلا أن هناك أكثر من 1,1 مليار شخص يفتقرون إلى القدرة على الوصول إلى موارد المياه الآمنة، في حين يفتقر 2,6 مليار شخص إلى المرافق الصحية الكافية.[1] كما توقع البنك الدولي أنه بحلول سنة 2025 فإن ثلثي سكان العالم سوف ينقصهم مياه الشرب العذبة. ونتيجة لذلك يموت حوالي 1,8 مليون شخص سنويا بسبب أمراض الإسهال والكوليرا، وعدد لا يحصى من ضحايا الأمراض المتنقلة عبر المياه، أغلبهم من الأطفال في الدول النامية. وإلى جانب هذا الوضع فإن الاستهلاك العالمي للمياه يتضاعف كل عشرين عاما، أي أكثر من ضعف معدل نمو السكان، وحسب التوقعات فإنه بحلول عام 2025، يرتفع الطلب على المياه العذبة إلى 56 % فوق ما يمكن أن تقدمه المياه المتاحة حاليا إذا استمرت الاتجاهات الحالية،[2] إضافة إلى مشكلة ندرة المياه وتغير المناخ التي زادت من قلق المجتمعات المحلية في كل مكان، ونظراً لهذا المستقبل الكئيب، فمن غير المستغرب أن تُعَرف مؤخراً مجلة فورتشن[3] المياه بأنها "**زيت القرن الحادي والعشرين**".

ومن أجل معالجة هذا الأمر اقترح الباحثون وصناع القرار في كثير من الدول حلولا مختلفة، يتمثل أغلبها في جمع مياه الأمطار، إعادة استخدام المياه و تدويرها، زيادة كفاءة الري، في حين قدم البنك الدولي فكرة الخوصصة أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتسيير خدمات المياه والصرف الصحي.

[1] - World Heath Organization : **Water sanitation and hygiene linked to health**, 2004 available online: http://www.who.int/water_sanitation_health/publications/facts2004/en/ , (03-03-2020) .

[2] - Bhattacharya, Sayan, et Ayantika Banerjee : **Water privatization in developing countries, Principles, implementations and socio-economic consequences**, World Scientific News, 2015, p 18.

[3] - **مجلة فورتشن** Fortune Magazine هي مجلة دولية تصدرها شركة تايمز الإعلامية من أمريكا، تُعنى بقضايا المال والأعمال، أنشئت سنة 1930 على يد هنري لوس وهي من أكثر الإصدارات تأثيراً في العالم، وتصدر بشكل دوري أبحاث تعنى بترتيب الشركات 500 الأكبر في أمريكا من حيث رأس المال.

وإلى جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والعديد من المؤسسات الدولية المانحة والمنظمات غير الحكومية، فقد تم تشجيع خوصصة المياه باعتبارها الحل الأمثل لمشاكل إمدادات المياه واستند الأساس المنطقي لهذا التأييد على الفرضية المالية القائلة بأن الخوصصة من شأنها أن تخفف الحكومات من عبء تمويل الاستثمار، في حين تشير فرضية الكفاءة على أن أداء مرافق المياه سوف يتحسن في ظل الملكية الخاصة لأنها أكثر كفاءة من القطاع العام.

ويعبر عن خوصصة المياه على أنها أداة تشير على نطاق واسع إلى نقل أو الاستعانة بمصادر خارجية، لبعض أو كل وظائف خدمات المياه التقليدية (مثل توزيع المياه ومعالجتها، وجمع مياه الصرف ومعالجتها، وخدمات العملاء، ويمكن أن تشمل خدمة إدارة المياه التشغيل والإدارة، وجمع الفواتير)، وفي بعض الحالات ملكية أصول البنية التحتية وموارد المياه، من الحكومة إلى طرف خاص لفترة معينة من الزمن في ظل الشروط المنصوص عليها في الاتفاقات التعاقدية، ويشمل مصطلح خوصصة المياه حسب البنك الدولي عقود الإدارة والتأجير، الامتيازات، عقود BOT بأنواعها.

وقد تم خوصصة المياه في العديد من البلدان المتقدمة، وتختلف مستويات مشاركة القطاع الخاص من دولة إلى أخرى، بدءً من المشاركة المحدودة نسبيا للقطاع الخاص إلى غاية الخوصصة الكاملة للأصول وإدارة مؤسسات المياه، فعلى سبيل المثال يوفر القطاع الخاص المياه لسكان إنجلترا بنسبة 100 %، وبنسبة 75 % في فرنسا، و 60 % في ألمانيا، و27% في إسبانيا، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه تعتبر محدودة بحيث يوفر المياه لـــ 15% من السكان، وبالرغم من هذا الاختلاف إلا أن الأهداف الأساسية لخوصصة المياه موحدة، كتحسين كفاءة خدمات المياه والمرافق الصحية، وتوسيع نطاق التغطية، وتحقيق معايير جودة المياه التي حددتها منظمة الصحة العالمية وغيرها.

أما في الدول النامية، فيعود تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تسيير خدمات المياه إلى أواخر القرن العشرين، حيث شهدت الكثير من الدول في أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا نموا هائلا في إنتاج وتوزيع وإدارة خدمات المياه من قبل الشركات المتعددة الجنسيات. حيث زاد عدد السكان الذين استفادوا من خدمات المياه من قبل القطاع الخاص من 94 مليون نسمة في عام 2000 إلى أكثر من 160 مليون نسمة بحلول نهاية عام 2007. وقد تم تسجيل أكثر من 260 عقدا خلال عام 1990، حيث لا تزال 84 % منها نشطة إلى غاية اليوم.[1]

[1] - Alseaf, Hassan F: **Water privatization: is privatization of water utilities the right approach to achieve efficient water resources management?**, 2017, p 08.

وجراء هذا النمو وسعت الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات جهودها من أجل السيطرة على جزء كبير من سوق خدمات المياه من أي وقت مضى، حيث تسيطر شركة véolia و شركة Suez، وشركة Saur لوحدها على 70 % من السوق الخاص العالمي لتجارة المياه. وتدر أرباحا ضخمة فقد حققت شركة véolia بشركاتها الفرعية المنتشرة حول مختلف أرجاء العالم سنة 2002 أرباحا بلغت 13 مليار أورو من تجارة المياه.[1] ويؤكد خبراء الاقتصاد أن سوق تجارة المياه مكان جيد للاستثمار وفرص واعدة بالأرباح المستمرة في الألفية الجديدة.

وبالرغم من اتساع دائرة تطبيق خوصصة المياه بمختلف أشكالها سواء جغرافيا أو من حيث عدد السكان عبر العالم، إلا أنها مازالت محل جدل بين مؤيد ومعارض، ففي الوقت الذي يركز فيه مؤيدوها على النتائج الإيجابية التي حققتها في تحسين أداء قطاع المياه من حيث جودة الخدمات المقدمة والتخفيف من متطلبات الأعباء المالية لصيانة وتطوير شبكات مياه الشرب، يركز معارضوها على الآثار السلبية الناجمة عنها كارتفاع أسعار المياه والتي تنعكس على الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل، إما باستبعادهم بعدم الاستفادة من الخدمة، أو دفع جزء كبير من دخولهم، وللجمع بين هذا وذاك فالأمر الوسط يقتضي البحث في أشكال الخوصصة التي تسمح بتسيير قطاع المياه وفق معايير محددة وذات هيكل إداري ملائم وكفؤ يرتكز على قواعد ونظم وإجراءات واضحة ومقبولة اجتماعيا.

أما بالنسبة للجزائر وفي ظل هذه الظروف والتحديات الراهنة، وقصد مسايرة الوضع الدولي، خصوصا وأنها تتميز بموارد مائية محدودة وغير منتظمة بسبب فترات الجفاف المتعاقبة التي عرفتها البلاد، ومع زيادة الطلب على المياه جراء زيادة النمو السكاني، كان لزاما عليها إيجاد الحلول المناسبة لتتخطى المشاكل المتفاقمة التي يعاني منها قطاع المياه، والخطوة الأولى في الإصلاح كانت بالتوجه للبنك الدولي سنة 2003، حيث قام بناء على طلب الحكومة الجزائرية وبالتعاون مع منظمة الأغذية العالمية بتحديد الخطوط العريضة للإستراتيجية الواجب تطبيقها، حيث تضمنت في أحد محاورها المتعلق بتحسين وإدارة وتمويل القطاع ضرورة السماح بمشاركة القطاع الخاص في تسيير خدمات المياه. لذلك وضعت الجزائر إستراتيجية طموحة تهدف إلى رفع مستوى أداء قطاع المياه بدءاً بإصلاح الجانب التشريعي من خلال إصدار قانون جديد للمياه رقم 05- 12 المعدل

[1]- شبكة الإعلام العربية (محيط)، **"في عالم يعاني فيه مليار نسمة من مشاكل المياه تجار الذهب الأزرق يستثمرون 370 مليار دولار سنويا"** ، نقلا عن الموقع الإلكتروني: http://www.moheet.com/show_News.aspx?nid=292322&pg=1 ، تاريخ الاطلاع (30-12-2018).

والمتمم، الذي حمل في طياته طرق جديدة في التسيير، أبرزها إشراك القطاع الخاص في إدارة عقود إدارة خدمات المياه.

أولا– إشكالية الدراسة

لقد انتهجت الجزائر العديد من السياسات المائية المختلفة سواء على المستوى التشريعي أو على المستوى التنظيمي في إدارة قطاع المياه، وإن المتتبع للمراحل التاريخية للقطاع يرى بوضوح أن مشكل المياه كان مطروحا منذ الاستقلال بأشكال مختلفة وحسب المناطق الجغرافية، ومن المظاهر السلبية التي اعترت قطاع المياه، ضعف البنية التحتية، تدني نسبة تغطية المياه للسكان، مشكلة التسربات الناتجة عن قدم شبكات المياه، تدني نوعية وجودة المياه، ضعف التحصيل وغيرها، أما من جانب المناطق الجغرافية فقد ظهرت مشاكل المياه بحدة في المدن الكبرى على غرار الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة وغيرها من المدن، وهذا راجع أساسا إلى الكثافة السكانية من جهة، وارتفاع نسبة سكان الحضر من جهة أخرى، مما أثر سلبا على البنية التحتية، وشكل هاجسا لدى الحكومة، الأمر الذي دفع بها لإعادة بناء إستراتيجية جديدة تتضمن توظيف القطاع الخاص للاستفادة من خبرته في إطار إقامة شراكات مع المتعاملين الأجانب على شكل عقود الإدارة وهذا قصد تحقيق الفعالية المطلوبة في تسيير خدمات المياه، ومحاولة بلوغ الدرجة الكافية من النجاعة الاقتصادية اللازمة لاسترجاع على الأقل الحد الأدنى من الموارد المالية الموظفة في تسيير تلك الخدمة، وقد تم تنظيم هذه العقود وفق أهداف محددة تدخل بصفة عامة في تحسين أداء الخدمة العمومية للمياه للمواطن من جهة والنهوض بقطاع المياه من جهة أخرى، وتكمن هذه العقود في كل من الجزائر العاصمة (شركة SEAAL مع المتعامل الفرنسي Seuz Environnement) ، وهران (شركة SEOR مع المتعامل الإسباني Agbar)، قسنطينة (شركة SEACO مع المتعامل الفرنسي Eaux Marseille)، عنابة (شركة SEATA مع المتعامل الألماني Gelsen wasser). ولا شك أن لتنفيذ هذه العقود آثار على أداء خدمات المياه خصوصا بعد مرور أكثر من عشر سنوات، مما يتسنى لنا البحث في النتائج المحققة، ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة من خلال السؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم الخوصصة في رفع كفاءة قطاع المياه في الجزائر ؟.

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة يمكن أن نستعين بمجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن أن تساهم الخوصصة من خلال عقد الإدارة بين SEAAL و Suez Environnement في رفع كفاءة الخدمة العمومية للمياه بولاية الجزائر العاصمة وتيبازة ؟؛

- هل يمكن أن تساهم الخوصصة من خلال عقد الإدارة بين SEACO وEaux de Marseille في رفع كفاءة الخدمة العمومية للمياه بولاية قسنطينة ؟؛

- هل يمكن أن تساهم الخوصصة من خلال عقد الإدارة بين SEOR وAGBARE في رفع كفاءة الخدمة العمومية للمياه بولاية وهران ؟؛

ثانيا- فرضيات الدراسة

من أجل الإجابة على الأسئلة السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تساهم الخوصصة من خلال عقد الإدارة بين شركتي SEAAL و Suez Environnement بشكل إيجابي في رفع كفاءة قطاع المياه بولاية الجزائر العاصمة وتيبازة؛

- تساهم الخوصصة من خلال عقد الإدارة بين شركتي SEACO وEaux de Marseille بشكل إيجابي في رفع كفاءة قطاع المياه بولاية قسنطينة؛

- تساهم الخوصصة من خلال عقد الإدارة بين شركتي SEOR وAGBARE بشكل إيجابي في رفع كفاءة قطاع المياه بولاية وهران.

ثالثا- مبررات اختيار الدراسة

هناك مجموعة من المبررات والدوافع التي كانت سببا في اختياري لهذه الدراسة أهمها:

- تقريب المفاهيم المتعلقة بمصطلح خوصصة المياه، خصوصا مع التوجهات الدولية الجديدة الرامية إلى معاملة المياه باعتبارها سلعة اقتصادية خاضعة لسيطرة الشركات والقواعد المالية، وقوى السوق، والتسعير التنافسي؛

- بروز موضوع خوصصة المياه على الساحة العالمية مع نهاية القرن العشرين والذي أخذ جدلا واسعا بين الأوساط الأكاديمية ، وصناع القرار في مختلف الدول؛

- التأييد القوي للمؤسسات الدولية بفروعها من خلال الترويج لموضوع خوصصة المياه باعتباره الحل الأمثل لمشكلة المياه؛

- الرغبة في الوقوف على أهم الإصلاحات التي باشرتها العديد من الدول النامية في قطاع المياه من خلال اعتماد أساليب الخوصصة، إبراز عوامل النجاح وأسباب الفشل؛

– الرغبة في إجراء دراسة ميدانية قصد تقييم التجربة الجزائرية من خلال عقود الإدارة في تسيير خدمات المياه، خصوصا وأن البعض منها قد أنهت عقودها مما يتسنى لنا الوقوف على أهم الانجازات ومقارنتها بالأهداف المسطرة.

رابعا– أهمية الدراسة

ظلت مشكلة المياه تطرح العديد من التساؤلات بشأن المستقبل الذي ستعيشه الأجيال اللاحقة إذا لم يتم توفير المياه العذبة بالكمية والنوعية المطلوبة، وقد تزامن هذا مع تراجع مردود القطاع العام في تلبية الاحتياجات الأساسية من خدمات المياه الأمر الذي أدى إلى تشجيع مكثف لمشاركة القطاع الخاص في إدارة قطاع المياه، والتغلب على المشاكل المالية والإدارية التي تقف عقبة في تحقيق الأهداف المرجوة.

إن إدراج القطاع الخاص في مجال المياه كبديل لمعالجة المشاكل التي يتخبط فيها القطاع العام أخذت جدلا واسعا بين مؤيد ومعارض لذا تأتي هذه الدراسة لتقريب وجهات النظر، وتحديد الأطراف الفاعلة من المجتمع الدولي في تفعيل وتطبيق خوصصة المياه في العديد من الدول النامية واعتبارها أحد الحلول المثلى لها.

وتستمد الدراسة أهميتها من خلال عرض مجموعة من التجارب الدولية في بعض الدول المتقدمة والنامية، من خلال البحث في طرق تنظيم خوصصة المياه، والأدوات التنظيمية لها، ومؤشرات الأداء المعتمدة، والوقوف على عوامل النجاح وأسباب الفشل في كل تجربة.

أما الأهمية الأخرى من هذه الدراسة فتتجلى في البحث في طرق تسيير قطاع المياه في الجزائر ، وتقييم النتائج التي حققتها خوصصة المياه والتي تندرج في إطار عقود الإدارة الذي اتخذته الجزائر كأسلوب جديد في تسيير خدمات المياه في المدن الكبرى (الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران)، خصوصا بعد الجهود الكبيرة والمبالغ الضخمة التي رصدتها الدولة للرفع من كفاءة الخدمة العمومية، وبعد مرور أكثر من عشر سنوات عن إنشاء هذه العقود، حيث تمت فترة عقدي شركة SEACO و SEOR مما يتسنى لنا بتقييم النتائج المحققة.

خامسا– أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في ما يلي:

– تقريب مفهوم خوصصة المياه والاتجهات المؤيدة والمعارضة لها مما جعلها محل جدل.

– الوقوف على أهم الأطراف الفاعلة في دعم خوصصة المياه في الدول النامية

- إبراز عوامل نجاح خوصصة المياه من خلال عرض بعض تجارب المتقدمة والنامية، وأهم المعوقات التي كانت سببا في فشل بعض التجارب في الدول النامية.

- إن هدفي من الدراسة أيضا ليس انتقاد خوصصة المياه أو دعمها كعلاج سحري لأزمة المياه العالمية، وقد اتخذت موقف لا مؤيد للخوصصة أو معادي لها، بل هو المساهمة في السياق الأوسع للمناقشة المتعلقة بتحويل المياه إلى القطاع الخاص من خلال عرض وتحليل لتجارب دولية ، واستنتاج بعض الدروس المستفادة منها.

- محاولة الوقوف على آثار الخوصصة الجزئية في الجزائر ودورها في تحسين أداء خدمات المياه في كل من العاصمة ووهران وقسنطينة، من خلال عرض وتحليل النتائج المحققة في إطار عقود الإدارة.

سادسا- منهجية الدراسة وأدوات التحليل

بناءا على طبيعة الموضوع، وللإجابة على الإشكالية المطروحة، والتحقق من صحة الفرضيات يستوجب منا الاعتماد على أكثر من منهج، حيث استعملنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانبين النظري والتطبيقي ، حيث كانت الدراسة وصفية في بعض جوانبها كتلك المتعلقة باقتصاديات الموارد المائية، إدارة الطلب على المياه، تسعير المياه، التأصيل النظري لخوصصة المياه، عرض بعض التجارب الدولية، كما اعتمدنا أيضا على الجانب التحليلي بالنظر لكثرة الجداول والإحصائيات التي تطلب قراءة تحليلية خاصة مع تضارب المعطيات أحيانا، كما تم اعتماد المنهج التاريخي في أكثر من موقع من خلال استعراض تطور تاريخ خدمات المياه في التجارب الدولية التي تم عرضها، وفي الجانب التطبيقي أثناء عرض التطور التاريخي لقطاع المياه في الجزائر،كما اعتمد مدخل دراسة حالة ، عند التطرق لحالة الجزائر في الفصل الرابع.

وفيما يخص أدوات التحليل فإننا اعتمدنا على مجموعة من الكتب باللغة العربية والأجنبية ومختلف الدوريات، التقارير والدراسات الوطنية والدولية، إضافة إلى أنشطة التقارير الداخلية للشركات الثلاثة SEAAL، SEACO ، SEOR .

سابعا – حدود الدراسة

1- من الناحية الموضوعية

- نظرا لتعدد مفاهيم الخوصصة وأشكالها، فقد تم استعمال مصطلح خوصصة المياه على مختلف الأساليب المنتهجة في كثير من الدول سواء كانت خوصصة كلية أو جزئية، كعقود الامتياز ، عقود الإدارة، عقود التأجير ، عقود الخدمة ، عقود BOT ، وغيرها.

- تركز الدراسة على قطاع مياه الشرب في الجزائر، وأحيانا نشير إلى بعض الإحصائيات أثناء العرض والتحليل تتعلق بالصرف الصحي، لأن أغلب التقارير والدراسات لا تفصلها عن بعضها البعض.

- نظرا لتعذر الحصول على البيانات قبل بدأ عقود إدارة المياه في الجزائر، فقد تم الاعتماد على تطور مؤشرات الكفاءة خلال فترة الشراكة ومقارنتها بالسنة الأولى من العقد بالنسبة لعقد شركة SEAAL ، أما بالنسبة لعقدي شركة SEACO و SEOR والتي لم يتم تجديد عقودهما فإنه سيتم الاعتماد على مؤشرات الكفاءة خلال فترة الشراكة ومقارنتها بفترة ما بعد الشراكة.

- نظرا لعدم وجود إطار محدد يتم الاعتماد عليه في تقييم كفاءة قطاع المياه ، حيث تختلف المؤشرات من دولة لأخرى، وسيتم في هذه الدراسة تقييم تجربة الجزائر على مجموعة من المؤشرات تم اختيارها بناء على التجارب الدولية التي تم عرضها، والأهداف التعاقدية المتفق عليها في عقود الإدارة، حيث سيتم تقسيم الكفاءة إلى أربعة عناصر وكل عنصر يتفرع إلى مجموعة من المؤشرات كما يلي:

1- الكفاءة التشغيلية: وتتضمن مؤشر حجم المياه المنتجة أو الموزعة، عمليات التركيب والتجديد والاستبدال المتعلقة بصيانة البنية التحتية (الوصلات، الأنابيب، الصمامات)، إصلاح التسربات.

2- الجودة وخدمة الزبائن: وتحوي مؤشر جودة الخدمة والذي يتضمن (استمرارية الخدمة، جودة المياه الموزعة)، ومؤشر خدمة الزبائن والذي يتضمن (إحصاء الزبائن، العدادت، الشكاوى ومؤشر رضا الزبائن).

3- الكفاءة التجارية والمالية: ويتضمن مؤشر رقم الأعمال، وحجم المياه المفوترة ، والتحصيلات.

4- كفاءة الموارد البشرية: وتتضمن التكوين ونقل التكنولوجيا.

2- من الناحية المكانية

تمت الخوصصة الجزئية في مجال تسيير خدمات المياه بالجزائر في صورة عقود الإدارة في أربع مدن كبرى وهي: الجزائر العاصمة وتيبازة، قسنطينة، وهران، عنابة والطارف ، وتقتصر الدراسة على ثلاث مدن بسبب إنهاء عقد ولاية عنابة والطارف قبل أوانه.

3- من الناحية الزمانية

اعتمدنا في دراستنا على فترات زمنية تتماشى مع بداية كل عقد من عقود الشراكة وهي محددة كما يلي:

- بالنسبة لتجربة الجزائر العاصمة وتيبازة، فالدراسة ستغطي الفترة (2006 – 2019) وهي مقسمة وفق العقود الثلاثة، العقد الأول يشمل الفترة (2006 – 2011)، ثم العقد الثاني يشمل الفترة (2011 – 2016)، ثم العقد الثالث يشمل الفترة (2017- 2019).

- بالنسبة لتجربة ولاية قسنطينة فالدراسة ستغطي الفترة الزمنية (2008 – 2019) وهي فترة العقد الأول (2008 - 2014) مع المقارنة بمرحلة ما بعد العقد أي الفترة (2015 - 2019).

- بالنسبة لتجربة ولاية وهران ستغطي الدراسة الفترة الزمنية (2008 – 2019) وهي فترة العقد والتي تشمل الفترة (2008 – 2013) مع المقارنة بمرحلة ما بعد العقد أي الفترة (2014 – 2019).

ثامنا- صعوبات الدراسة

من خلال مسيرتنا في إعداد هذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات والمتمثلة فيما يلي:

- صعوبة تحليل موضوع خوصصة المياه، وهذا نظرا للتأييد القوي والترويج له من طرف المؤسسات الدولية من جهة والجدل الواسع من طرف الأوساط الأكاديمية وصناع القرار في الكثير من الدول في رفضهم لخوصصة المياه، كون الماء مورد طبيعي واجتماعي.

- نقص المراجع التي تبحث في موضوع خوصصة المياه، ما جعلنا نعتمد بشكل مكثف على المقالات والمداخلات باللغة الانجليزية أو الفرنسية، حيث تم ترجمتها إلى اللغة العربية مما صعب من مهمة ضبط المصطلحات نتيجة التشتت في المفاهيم.

- واجهتنا صعوبة كبيرة في جمع المعطيات والبيانات الإحصائية من طرف بعض الشركات المستهدفة في البحث، وهذا لعدم توفر البيانات والإحصائيات على مستوى المواقع الرسمية للشركات من جهة و على مستوى المديريات العامة من جهة أخرى، مما أجبرنا التنقل بين المديريات الذي أخذ منا وقتا وجهدا كبيرا.

تاسعا – الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة بقلة البحوث التي تناولته سواء على المستوى الدولي أو الوطني، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات:

1– الدراسات الأجنبية

– دراسة الباحث Safahati Adinda بعنوان:

Water privatization - An optimal and efficient means for developing countries? ، سنة 2008 ، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل خوصصة المياه في البلدان النامية بغية فهم ما إذا كان هذا الإصلاح هو الوسيلة المثلى والفعالة لازمة المياه فيها، من خلال دراسة طبيعة الخوصصة والهدف الرئيسي للشركات الخاصة، وكيف يرتبط هذا بالظروف المعيشية والاقتصادية في هذه البلدان، وكيف تؤثر هذه العوامل على خوصصة المياه ووصول الأسر إلى المياه المأمونة. ولتبسيط الأمور تم عرض تجربتي الشيلي وجنوب إفريقيا، وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركات الخاصة تتمتع بقدر من الكفاءة الفنية في صناعة المياه أكبر من الدولة، وتتمتع بالخبرة في إدارة الشركات. وقد أدت خوصصة المياه إلى زيادة فرص الحصول على المياه النظيفة وكفاءة الإنتاج في بعض البلدان النامية مثل جنوب أفريقيا وشيلي. وبالمقابل خلفت العديد من المشاكل، مثل وباء الكوليرا في جنوب أفريقيا، كما أن تضارب أهداف الشركات الخاصة وخصائص البلدان النامية، و الافتقار إلى سوق ومعلومات مثالية، والتوزيع غير العادل للقوة الاقتصادية والسياسية بين طبقات المجتمع، كل هذا من شأنه أن يحد من نجاح خوصصة المياه في البلدان النامية.

– دراسة لـــــلباحث Ellis Adjei Adams بعنوان:" Nongovernmental organization water privatization staff views of global " ، سنة 2011. وهي دراسة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم، تخصص السياسة البيئية، جامعة Michigan Technological وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم نتائج نظرة موظفي المنظمات غير الحكومية إلى خوصصة المياه، حيث تم عرض ثلاث تجارب وهي تجربة مانيلا الفلبين،كوشابامبا بوليفيا، ومدينة Nelspruit بجنوب إفريقيا. كما تم اختيار عينات من المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الدولية والوطنية التي لديها مراكز للمياه والصرف الصحي، وتم إجراء 28 مقابلة بين شهر جانفي إلى شهر جوان من عام 2011 مع موظفين في مناصب رئيسية، بما في ذلك محللي السياسات المائية، وموظفي البرامج، ومنسقي المشاريع، وكانت تصوراتهم لخوصصة المياه مختلطة، وقد سعت

هذه الدراسة إلى فهم الكيفية التي يمكن بها لإدارة المياه العامة والخاصة أن تؤثر في اتخاذ القرارات في المنظمات غير الحكومية الإنمائية، وتوصلت الدراسة إلى أن:

- خوصصة المياه المحلية لا تؤثر في معظم الحالات على قرارات المنظمات غير الحكومية المتعلقة بتنفيذ المشاريع في منطقة ما؛

- لم يكن من رأي أي من مسؤولي المنظمات غير الحكومية أن منظماتهم سيكون لها أفضلية وحيدة في الاستثمار في شبكات المياه المملوكة للقطاع الخاص، وادعى معظم مسؤولي المنظمات غير الحكومية أن الخوصصة بغض النظر عن مزاياها لن تؤثر على عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بمشاريع المياه، غير أن عددا قليلا من المسؤولين فضل العمل في شبكات المياه المملوكة ملكية عامة فقط؛

- لكل من القطاع العام والخاص مزايا وعيوب، فكما فشل القطاع العام في مجال الاستثمار الرأسمالي، فقد ساهم القطاع الخاص في الرفع من رسوم المياه؛

وقد ساهمت هذه الدراسة في السياق الأوسع للمناقشة المتعلقة بتحويل المياه إلى القطاع الخاص من خلال توثيق لتنوع آراء موظفي المنظمات غير الحكومية بشأن هذه المسألة. وبالنظر إلى أن المنظمات غير الحكومية تعمل على أرض الواقع لتوفير المياه كجزء من أنشطتها الإنمائية، فإن وجهات نظر خوصصة المياه المعرب عنها في هذه الدراسة هامة للغاية بالنسبة لسياسات المياه، كما سعت إلى إيجاد حلول فعالة لمعالجة أزمة المياه العالمية.

-دراسة لـــلباحث Mary Elizabeth Scott بعنوان:

"Water privatization tactics: Cochabamba, Manila,New Delhi" ، سنة 2015. وهي دراسة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة، جامعة Michigan Technological وهدفت الدراسة إلى فحص تكتيكات خوصصة المياه من خلال دراسة ثلاث حالات في الجنوب العالمي، وهي كوشابامبا، ومانيلا ونيودلهي، حيث كان نظام المياه الذي تديره الحكومة في كل مدينة مستهدفاً من قِبَل المؤسسات المالية الدولية وأنصارها من الشركات المتعددة الجنسيات. وقد خلصت الدراسة إلى أن خوصصة المياه في الجنوب العالمي عملية تشترك فيها مجموعة من الجهات الفاعلة الرئيسية في تعزيز دفاعها عن معتقداتها بشأن قيمة المياه العذبة كمورد، وتمتد هذه المعتقدات إلى تعريف المياه باعتبارها سلعة ذات قيمة اقتصادية وكأصل ثقافي ذي قيمة روحية. وقد أصبحت السيطرة على هذا المورد، سواء من خلال الإدارة الخاصة أو العامة، موقعا للخلاف غالبا ما تكون هذه المعتقدات على علم به. وقد قوبلت خوصصة

البنية الأساسية والخدمات الأساسية السابقة التي كانت تديرها الحكومة بالمقاومة من خلال إنشاء ما يسمى بتكتيكات إدارة الغضب والتي يجري بحثها داخل كل مدينة كتغطية المعلومات، واستخدام القنوات الرسمية، وخفض قيمة المحامين الذين يدعمون توفير الخدمات الأساسية للجمهور، وإعادة تفسير النتائج المحتملة من الخوصصة واستعمال أسلوب التخويف.

– دراسة للباحثين Sayan Bhattacharya و Ayantika Banerjee بعنوان:

Water privatization in developing countries: Principles, implementations and socio-economic consequences، سنة 2015 ، وهو مقال منشور في مجلة World Scientific News، العدد رقم 04، من المجلد 10، وهدفت الدراسة إلى معرفة مبادئ تنفيذ خوصصة المياه في الدول النامية وأهم النتائج المحتملة من خلال عرض تجربة الهند ، وخلصت الدراسة إلى أن الخوصصة ستؤدي على نحو ثابت إلى زيادة سعر المياه بسبب وجود تكاليف مستترة تنطوي عليها نظم جمع المياه وتنقيتها وتوزيعها. وستستوفى الزيادة في استهلاك المياه عن طريق ديناميكيات السوق غالبا على حساب الفقراء الذين لا يستطيعون تحمل زيادة تعريفات المياه، وسوف تسترد الشركات تكاليفها عن طريق استغلال المستهلكين بغض النظر عن ظروفهم الاقتصادية.

وثمة تهديد آخر محتمل لخوصصة المياه، يتمثل في قيام شركات المياه باستخراج المياه على نحو غير مستدام، من أجل تحقيق أقصى قدر من الأرباح، وما يترتب على ذلك من تدمير لهياكل المياه الجوفية. ويمكن للشركات التي تبحث عن أرباح أن تعرض نوعية المياه للخطر من أجل تخفيض التكاليف، مما سيترتب عليه عواقب بيئية وخيمة.

وقد أدى التعدين العشوائي للمياه الجوفية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات في الهند إلى تهديدات ضخمة للموارد المائية المحلية، والتنوع البيولوجي والهياكل الاقتصادية. ومن المحتم أن يؤدي تسعير المياه وخوصصتها إلى زيادة أسعار المحاصيل والخضراوات الرئيسية في جميع أنحاء العالم، وهو ما قد يؤثر بدوره سلباً على الأمن الغذائي للمواطن. وقد خلصت الدراسة إلى أن ممارسات إدارة المياه القائمة على المجتمعات المحلية، مثل جمع مياه الأمطار، والإدارة المستدامة لمستجمعات المياه، والإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار، وكفاءة الري، هي بدائل مستدامة لخوصصة المياه في بلدان العالم الثالث بما في ذلك الهند.

وتتفق دراستي مع هذه الدراسات من خلال عرض وتقييم لتجارب خوصصة المياه لبعض الدول النامية، حيث تم سرد مجموعة من النتائج المحققة والمحتملة الإيجابية والسلبية منها. أما عن أوجه الاختلاف فتختلف

دراستي عن هذه الدراسات في منهجها فدراستي تناولت دراسة حالة دول متقدمة وأخرى نامية، أما الدراسات السابقة فقد ركزت في مجملها على دراسة حالات فاشلة لبعض الدول النامية من مختلف القارات،كما استهدفت دراستي عرض وتقييم تجربة الجزائر في خوصصة المياه بالاعتماد على بعض مؤشرات الكفاءة.

2- الدراسات باللغة العربية

- **دراسة الباحث فراح رشيد** بعنوان: **سياسية إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه بالمناطق الحضرية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2009-2010، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، وبعد دراسة عريضة لواقع إدارة المياه في الجزائر، توصل الباحث إلى أن خوصصة قطاع المياه في المناطق الحضرية خطوة رئيسية لتحسين كفاءة خدمات القطاع، ولكن نجاحها يتطلب وضع الضوابط اللازمة لضمان حماية المستهلك من الممارسات الاحتكارية وتحديد الأسعار، والتأكد من قيام الشركات الخاصة بتقديم خدمات المياه بالنوعية والمواصفات والأسعار المتفق عليها، أما عن تجربة الجزائر والتي تعتبر حديثة في مجال الخوصصة فيرى الباحث أن النتائج التي توصلت إليها شركة سويز تعد نتائج إيجابية.

- **دراسة الباحث بودراف مصطفى** بعنوان: **التسيير المفوض والتجربة الجزائرية في مجال المياه**، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، حيث تطرق الطالب إلى التجربة التي خاضتها الجزائر في مجال عقود التسيير المفوض مع المتعاملين الأجانب في المدن الكبرى على غرار الجزائر العاصمة ، وهران ، عنابة والطارف ، قسنطينة، وتوصل الطالب إلى أنه تحقق الكثير من الأهداف المرجوة من هذه العقود خاصة في الجزائر العاصمة ومدينة وهران، في حين أخفق المتعامل الألماني جلسن ووسر ، وبناءا على النتائج ارتأت السلطات العمومية مواصلة مجال تفويض تسيير الخدمات العمومية للمياه والشرب مع شركة سويز للبيئة من خلال إبرام عقد جديد.

-**دراسة الباحثة عليوط سهام** بعنوان: **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تسيير الخدمة العمومية للمياه في الجزائر – دراسة تقييمة**، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2019- 2020، دراسة غير منشورة، حيث هدف البحث إلى تقييم التجربة الجزائرية من خلال عقود الإدارة التي خاضتها الجزائر في المدن الكبرى الجزائر، قسنطينة، وهران خلال الفترة 2006 – 2016 كما تطرقت إلى عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي استطاعت من خلالها بناء مصفوفة من مؤشرات الأداء تتكون من أربعة مؤشرات، وكل بعد يتناول مجموعة من المؤشرات، وبعد التحليل

والتقييم خلصت الباحثة إلى أن أثر الشراكة في الجزائر كانت إيجابية إلى حد بعيد خصوصا من جانب بعد جودة الخدمة المياه من حيث استمرارية التزويد بالخدمة وجودة المياه الموزعة حيث تم بلوغ هدف التزويد على مدار 24 ساعة، كما أن المياه الموزعة تستجيب لمعايير الجودة العالمية، أما البعد التشغيلي فرغم التحسن المحقق في بعض مؤشراته إلا أن هذا التحسن غير كافي وهذا ما يعكسه عدد التسربات وزمن إصلاحها الذي بقي بعيد عن القيم المستهدفة، أما البعد التجاري فقد عرف تحسنا ملحوظا خاصة من جانب خدمة الزبائن، لكن تبقى مشكلة المياه غير ربحية، أما على صعيد بعد الموارد البشرية ونقل الخبرة فقد كان الأثر إيجابيا خاصة بالنسبة لشركة SEAAL حيث تم بلوغ الأهداف المسطرة في العقد.

تتفق دراستي مع هذه الدراسات من خلال عرض تجربة الجزائر في خوصصة المياه في إطار عقود الإدارة التي خاضتها الحكومة مع الشركاء الأجانب، حيث تم التعرض لأهم بنود العقود، وأهم النتائج المحققة وفقا لفترات الدراسة المستهدفة.

أما أوجه الاختلاف، فتختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسات السابقة في الفترة الزمنية المستهدفة والتي شملت المدة الممتدة 2006 – 2019، بالإضافة إلى طريقة المقارنة فقد تم مقارنة مؤشرات الكفاءة خلال فترة الخوصصة وما بعد الخوصصة، أما الدراسات السابقة فلم تتعدى الدراسة فيها الفترة الممتدة بين 2006 و 2016.

عاشرا– تقسيمات الدراسة وهيكـــلها

من أجل التحكم في الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، حيث تطرقت الدراسة في **الفصل الأول** إلى الجوانب النظرية المتعلقة باقتصاديات المياه، حيث يتناول المبحث الأول المعطيات المائية في العالم ، أما البحث الثاني فخصصناه للتحليل الاقتصادي للمياه ، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى تسعير المياه وإدارة الطلب على المياه، أما **الفصل الثاني** من الدراسة والموسوم بالتأصيل النظري لخوصصة قطاع المياه فقد تناول ثلاث مباحث، حيث خصصنا المبحث الأول كمدخل عام للخوصصة، أما المبحث الثاني فقد تناول خوصصة قطاع المياه والمواقف الدولية منها، وفي المبحث الثالث جاء لدراسة الجهات الفاعلة في خوصصة قطاع المياه. **أما الفصل الثالث** من الدراسة فهو بعنوان تجارب دولية لخوصصة قطاع المياه حول العالم والدروس المستفادة منها، وتناول المبحث الأول منه تجارب بعض الدول المتقدمة، أما المبحث الثاني والثالث فقد تناولا تجارب ناجحة وأخرى فاشلة لبعض الدول النامية، **أما الفصل الرابع** وهو تطبيقي فقد ركزت

الدراسة على حالة الجزائر، حيث خصصنا المبحث الأول لدراسة وضعية الموارد المائية في الجزائر وطرق تسييرها، أما المبحث الثاني تم من خلاله تقييم مؤشرات الكفاءة في شركة SEAAL، وفي المبحث الثالث تناول تقييم مؤشرات الكفاءة في شركة SEACO، أما المبحث الأخير من هذا الفصل فقد عالج تقييم مؤشرات الكفاءة في شركة SEOR.أما **خاتمة الدراسة** فكانت تقييم للنتائج المتوصل إليها في الجانبين النظري والتطبيقي، من خلالها تم اقتراح مجموعة من التوصيات.

الفصل الأول

الجوانب النظرية المتعلقة باقتصاد المياه

تمهيـــــد

الماء عنصر الحياة، لذلك كان محل اهتمام الإنسان منذ القدم، فقد نمت الحضارات وازدهرت حول الأنهار، وبنيت التجمعات الحضارية حيثما وجد الماء، غير أن احتياجات الإنسان من المياه أصبحت تفوق قدرة الطبيعة على مده بهذه المادة الحيوية في الآونة الأخيرة. فقد أصبحت مشكلة المياه تتصدر هموم سكان العالم، إذ أن أكثر من خمس سكان العالم يعانون من أزمة توفر المياه العذبة والنقية.

إن إتاحة المياه للجميع يعتبر حق من حقوق الإنسان وهو أحد أهداف السياسة العامة العالمية المعلنة بوضوح. إلا أنه ومع تزايد الضغط على موارد المياه و تراجع الكميات الصالحة للاستعمال، أدى إلى تغير في بعض المفاهيم المتعلقة بها، وأصبح الاهتمام منصبا على إدارة الطلب على المياه بدلا من إدارة العرض. واعتبار الماء سلعة اقتصادية لا بد أن تخضع لقوانين السوق قصد رفع كفاءة استخدامه واستدامته.

يعد تسعير المياه أحد الأدوات الاقتصادية التي يمكنها أن تساهم بدرجة ملموسة في إدارة الطلب على المياه وتضييق الفجوة بين العرض والطلب، ويمكن أن تكون أداة فعالة في إدارة خدمة المياه، وفي المقابل أن يكون نظام التسعير عادل ومنصف مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والأخلاقية للمجتمع خصوصا وأن هناك صعوبة عند تحديد سعر المياه يرجع إلى تفرد خصائصها وإلى الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والسياسة المحيطة بها.

وتستعرض الدراسة في هذا الفصل الجوانب النظرية المتعلقة باقتصاديات الموارد المائية، وهذا بالتعرض للمواضيع التي يمكن من خلالها شمل موضوع المياه في إطار علم الاقتصاد من خلال المباحث الثلاثة:

- **المبحث الأول: المعطيات المائية في العالم؛**
- **المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي للمياه؛**
- **المبحث الثالث: تسعير المياه وإدارة الطلب على المياه؛**

المبحث الأول: المعطيات المائية في العالم

إن للمياه أهمية كبيرة في الحياة البشرية إذ لا يمكن لأي مجتمع من المجتمعات البشرية العيش بدونها، فحاجة العالم إلى الماء تزداد بشكل مضطرد، غير أنه في الآونة الأخيرة شكلت ندرة المياه العذبة وسوء استخدامها تهديدا خطيرا ومتزايدا على الكيانات البشرية وعلى التنمية ، فالنمو الحاد لسكان العالم وحاجاته المتزايدة أثر بشكل سلبي على وضع المياه ونوعيته، مما يتوجب القول أن شح المياه هو الخطر الكبير الذي سيواجه العالم في العقود القادمة.

المطلب الأول: الحـــــــق الإنساني في المياه

الماء مورد طبيعي محدود، وسلعة عامة أساسية للحياة والصحة، وحق الإنسان في الماء هو حق لا يمكن الاستغناء عنه للعيش عيشة كريمة، وبالرغم من أن مصطلح "**الحق في المياه**" لم يكن مطروحا أصلا لا في الحضارات المتعاقبة، ولا في زمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أو المواثيق الدولية التي تلته، حيث أن جميع سكان العالم لم تكن حاجتهم تفوق المياه العذبة المتواجدة على المعمورة كما ونوعا، إلا أنه ومع مرور الوقت برزت إشكالية عدم كفاية المياه العذبة التي تفي وتسد رغبات سكان الأرض المختلفة من صناعة وزراعة وغيرها، فالأرقام تكشف عن وجود حالة تدعو للقلق، وقد أدرك المجتمع الدولي أنه في سبيل التصدي لهذه الأزمة ضمن إطار يقوم على حقوق الإنسان.

أولا– الحق في المياه في الحضارات القديمة

تؤدي المياه تلك المادة المقدسة المذكورة في جميع الكتب السماوية دورا فائقا الأهمية في الحياة اليومية لجميع الشعوب، ويوضح الدين والتقاليد أهمية المياه في المشرق العربي.[1] فلقد نشأت الحضارات الكبرى على مدار تاريخ البشرية حول الماء وارتبطت بمواقع مائية معينة عرفت بعضها بالمسمى المائي فاشتهرت حضارات بين

[1]–زياد خليل الحجاز: **الأمن المائي والأمن الغذائي العربي: المياه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،بدائل الحروب والتنمية**، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2009 ، ص 22.

النهرين، والحضارة المصرية، وحضارة حضرموت، وحضارة حوض نهر السند في الهند القديمة وحضارة حوض النهر الأصفر (Huang-ho) في الصين.[1]

لقد كانت مصر مهدا لواحدة من أولى حضارات العالم، فقد بدأت تلك الحضارة على ضفاف وادي النيل قبل الميلاد بحوالي 5300 سنة، وبذلك تعتبر أطول حضارة معمرة في التاريخ، وكان المزارعون المصريون يزرعون المحاصيل معظم أيام السنة عن طريق ري الأراضي باستخدام القنوات التي تشيدها للاستفادة من مياه النيل، كما استخدموا المحاريث الخشبية لإعداد الأراضي الزراعية.[2]

وفي بلاد ما بين النهرين بالعراق قامت حضارة بابل المزدهرة على الزراعة المروية وكانت تقع على ضفتي نهر الفرات، مما ساعدها على أن تصبح مركزا هاما، واشتهرت بابل بعجيبة من عجائب الدنيا السبع وهي حدائق بابل المعلقة التي كانت مزروعة على سطح بناء شاهق، ولقد اعتنى البابليون ببناء شبكة من القنوات لسحب المياه من نهر دجلة والفرات إلى حقولهم وكان استخدام الماء عندهم منظما مما أدى إلى وفرة الغلال مثل القمح والخضروات والفواكه.[3]

ولقد كان للبابليين السبق في ظهور أول نص قانوني مكتوب ينظم استعمال الماء فقد ورد في شريعة حمورابي سادس ملوك الأسرة العاشرة للبابليين النص الآتي :" إن الماء يستعمل بالدرجة الأولى لشرب الإنسان والحيوان والاستعمال المترلي ثم الري فالملاحة".[4]

كما تعتبر الحضارة التي أنشأت في وادي السند من أقدم الحضارات المعروفة في تلك المنطقة وقد بدأت في الازدهار قبل الميلاد بحوالي2500 سنة، وكانت تتركز في أودية النهر الشاسعة، وهي المنطقة المعروفة الآن باسم باكستان وشمال غرب الهند، وتسمى أيضا بحضارة هارايا، وتطورت تلك الحضارة بواسطة جماعات كانت تمارس الزراعة والرعي وكذلك التجارة فيما بينها.

1– مصطفى محمود سليمان: **المياه في العالم العربي وقصة المياه في الصراع العربي الإسرائيلي**، الجزائر، دار الكتاب الحديث،2008، ص 143.

2– جمال عـــويس السيد: **الماء بين العلم وآيات القرآن الكريم**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ،2002 ، ص ص 154-155.

3– نفس المرجع، ص 156.

4– فراس زهير جعفر الحسيني: **الحماية الدولية لموارد المياه والمنشآت المائية أثناء النزاعات المسلحة**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، 2009 ، ص 24.

وقد عرف الفرس والإغريق والروم الذين حكموا مناطق عدة المياه مصدرا للطاقة لإدارة طواحين الغلال.[1] كما عرف العرب والفرس أيضا النظم التقليدية لجمع المياه، مثل القنوات وتجميع مياه الأمطار والأفنية أو سلسلة الآبار وهي طريقة قديمة لجلب المياه إلى سطح الأرض، وتتمثل في سلسلة من الأنفاق الأفقية محفورة في حرف أو منطقة جبلية ويوجد أكبر عدد من القنوات في إيران وبعضها في اليمن وعمان.[2]

أما الصينيون فيقدسون الماء، لأن بلدهم أرضا تتعاقب فيه الجفاف والفيضانات، ولهذا السبب قدست إمبراطورية الوسط (**لي بينغ**) حاكم مقاطعة سي شوان، حوالي 250 ق.م إذ كان عبقريا في حقل المشاريع المائية، وقد بنى أول سد على نهر "**مين يانغ**"، أحد روافد اليانغ تسي. وقد بسط الصينيون شبكات من مجاري مصنوعة خيرزان، متطورة جدا لري الحقول وإمداد المدن بالمياه، وذلك منذ1089 في هانغجو، كما يعترف الصينيون بفضل الماء في السماح لهم باكتشاف الملح، وقد اكتشف ذلك في عام 6000 ق.م في بحيرة يونشينغ عندما كشف تبخر المياه في فصل الصيف عن بلوراته.[3]

ثانيا– الحق في المياه في الأديان السماوية

لقد كانت للديانات القديمة قدسية خاصة للماء، ففي الديانة اليهودية فالماء عندها مقدس تقديسا كبيرا وهذا يظهر جليا واضحا في مراسيمها الدينية، وفي فكرها أيضا (روح الله يرف على وجه المياه)، ومن فرائض اليهودية أيضا استخدام الماء في طقوس التنظيف وتبرئة الذات من الذنوب وفي التعبد أحيانا. كما يتعمد اليهود إلى غسل أياديهم قبل كل وجبة طعام وعن طريق تقليب بين الكفين اليسرى واليمنى بمثابة تبرك تفرض تطهيرات عديدة بالماء، وتفرض في العديد من حالات النجاسة، اغتسالات طقسية، تطهر وتواصل للعبادة.

فقد اعتبر الإغريق القدماء أن بعض الأنهار والبحار مقدسة ومنحو المياه آلهة مسؤولة عن الخير والخصوبة والكوارث. إن الماء الحي (ميا هيي) شعار وصفة ملازمة من الناحية الفكرية والطقسية للديانة المندائية. فللماء في الديانة المندائية قدسية عظيمة وواضحة وضوح الشمس.

لكن ليس كل ماء هو مقدس في المندائية، وإنما فقط الماء الجاري الحي الذي يطلق عليه (يردنا) فهناك الماء

---

[1]– نفس المرجع، ص 24.

[2]– زياد خليل الحجاز، مرجع سابق ص 24.

[3]- محمد العربي بوقرة: **معارك المياه: من أجل مورود مشترك للإنسانية**، الجزائر، ط 1، الجزائر، 2006، ص ص 61- 62.

الراكد أو الميت الذي ترفضه الديانة المندائية، والذي يرمز إلى الظلام والموت. أما الماء الجاري الحي (يردنا) فهو الماء الذي يحمل كل صفات الحياة، الماء الذي ينقي نفسه بنفسه.[1]

ثالثا- الحق في المياه في الإسلام

للماء منزلة رفيعة في الإسلام، إذ يعتبر نعمة من الله تهب الحياة وتديمها وتطهر البشر والأرض.[2]حيث حظي ذكر المياه بحظ وافر من كتاب الله العزيز، حيث بلغت الآيات التي ذكرت فيها مفردات المياه على نحو 265 آية فيها أكثر من 530 إشارة علمية صنفت إلى موضوعات عدة من موضوعات علم المياه. فالماء أول مخلوق قبل خلق السموات والأرض لقول الله عز وجل " وكان عرشه على الماء" سورة هود الآية (7).[3] لقد وردت لفظة الماء في القرآن الكريم والحديث النبوي في مواضع كثيرة وبدلالات متعددة، معرفية ودينية ورمزية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:[4]

1- المادة التي عليها عرش الرحمان" وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ". (سورة هود).

2- معجزة من المعجزات الحسية لرسول الله ومن قبله لأخيه موسى.

3- رمزا للطهر وَأَنزَلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا "(سورة الفرقان)، ووسيلة للتَّطهُر" وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ".(سورة الأنفال).

4- مصدرا للرزق والتزيُّن ومطيَّة للتنقل" وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ".(سورة النحل).

5- غيثا نافعا، مصداقا لقوله تعالى "وَأَنزَلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ".(سورة لقمان).

6- نعمة يخُص بها المولى عز وجل في الآخرة الرسول صلى الله علية وسلم وأتباعه دون غيرهم من سائر الخلق.

---

[1]- الترميذا علاء النشمي: **أسطورة الماء في الأديان ، فكرا وطقسا**، نقلا عن الموقع :http://www.islamselect.net/mat/87413، تاريخ الاطلاع (12-10-2015).

[2]- ناصر فاروقي : **المياه في الإسلام** ، مجلة البيئة والتنمية ، بيروت ، لبنان ،المجلد 07 ، العدد 56، نوفمبر ، 2002 ، ص 16.

[3]- أحمد عامر الدليمي : **المياه في القرآن " منهاج لتفسير الإشارات العلمية في الآيات القرآنية**، دار النفائس ، لبنان ،2002 ط1، ص 127.

[4]- الصادق كرشيد: **إدارة المياه في الشريعة الإسلامية : المرتكزات والأبعاد** ، مجلة الحقيقة،عدد خاص بالملتقى الدولي التاسع ،جامعة أدرار، كلية العلوم الاقتصادية 2006، ص 22.

ولما كان للماء هذه الأهمية القصوى، فقد نبه الله سبحانه وتعالى كثيرا على معرفة هذه النعمة وغيرها، وأمر بشكر صاحبها فقال تعالى :" أفرأيتم الماء الذي تشربون أأنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المترلون، لو نشاء لجعلناه أجاجا فلولا تشكرون"(سورة الواقعة).

ولعناية الإسلام بالماء وماله من أثر على الحياة عامة، ومع تزايد الحاجة إليه، فقد أمر بحسن استعماله والاقتصاد في هذا الاستعمال، خاصة وقد جعل الله إنزاله من السماء يوازي هذه الحاجة ويستجيب لتلبيتها، إذ يقول تعالى: "وأنزلنا من السماء ماء بقدر".[1] وقد أقام الإسلام منهجه في هذا الصدد على الأمر بالتوسط والاعتدال والتوازن والقصد. فالإسراف يعتبر سبب من أسباب تدهور البيئة واستتراف مواردها، ومن حديث أنس رضي الله عنه قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم: " يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد". والمد في وقتنا الحضر يعادل 404 سم^{3}والصاع يعادل 1616 سم^3، أو ما يزيد قليلا عن قارورة مياه معدنية والتي تتسع لحوالي اللتر ونصف اللتر، ومنه صلى الله عليه وسلم نتعلم الاقتصاد في الماء.[2]

ولقد جاءت الأحاديث الناهية عن الإسراف في الماء أيضا، كما في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بسعيد وهو يتوضأ فقال: ما هذا السرف؟ فقال: أفي الوضوء إسراف؟ قال نعم وإن كنت على نهر جار.[3] والسرف معناه التبذير ومجاوزة الحد الشرعي فيه من إكثار الماء فوق ثلاثة أو الزيادة في الحد المغسول، والسرف الذي نهى عنه هو ما أنفق في غير طاعة الله قليلا كان أو كثيرا قاله ابن منظور.[4]

والإقرار بأهمية الماء كمورد حيوي ولكل إنسان الحق في نصيب عادل منه. فإنه لا ينبغي للمسلم أن يدخر من الماء أكثر من اللازم، والأحرى أن يسمح للآخرين بالاستفادة منها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم" المسلمون شركاء في ثلاثة :" الكلأ والماء والنار".[5]

---

[1]- حسام الإمام : **إدارة الموارد المائية في الشريعة الإسلامية**، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، مصر،2006 ، ص 27.

[2]– حوحو حسينة، حوحو سعاد: **كيف عالج الإسلام الأمن المائي**، الملتقى الوطني حول اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة نحو تحقيق الأمن المائي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2012 ، قرص مضغوط غير منشور ،ص ص 4 -5.

[3]– رواه ابن ماجة في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب 48 القصد في الوضوء، رقم 1/425، ورواه أحمد في مسنده رقم 7025.

[4]– جمهرة اللغة (332/2/سرف، أساس البلاغة/294) لسان العرب 48/11 مشارق الأنوار 213/2 سرف.

[5]– عباس الجراري: **ثـــقـــافـــة المـــــاء في الإســـــلام**، الملتقى الدولي الثالث حول الماء والتنوع الثقافي المنعقد بفاس المغرب، أكتوبر 2002 .

ومن جانب الوقف المائي فقد حث الإسلام على ذلك كونه نوع من الصدقة الطوعية المستدامة أو الصدقة الجارية، وبتعبير أشمل هو إنفاق في أوجه الخير، ومن صور ذلك ما قام به عثمان بن عفان رضي الله عنه حينما اشترى بئر رومه بالمدينة وجعلها وقفا للمسلمين يشربون منها.

رابعا– الحق في المياه في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان

يُصنّف الحق في المياه كحقّ من حقوق الإنسان لا يقلّ أهمية عن الحقوق الأخرى التي وردت في الوثائق والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان على غرار الحقّ في الحياة، والحق في السلامة الجسدية، والحق في الصّحة،* والحقّ في التعليم، والحق في السكن...الخ .[1] ورغم عدم الاعتراف بالمياه صراحة كحق مستقل من حقوق الإنسان في المعاهدات الدولية**، فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان تترتب عليه التزامات محددة فيما يتعلق بسبل الحصول على مياه الشرب المأمونة. وتقتضي هذه الالتزامات من الدول أن تكفل لكل شخص إمكانية الحصول على كمية كافية من مياه الشرب المأمونة للاستخدامات الشخصية والمترلية، وأن تكفل تدريجيا سبل الوصول إلى الصرف الصحي الملائم، وعلى أن تحمي أيضا نوعية إمدادات مياه الشرب ومواردها.[2]

وقد طور خبراء المياه مفهوم حقوق الإنسان في المياه بوصفه تعبيرا عن المؤشر الاقتصادي للأمن المائي، ويمكن قياس حقوق الإنسان في المياه استنادا إلى المؤشرين اللذين أوردهما تقرير التنمية البشرية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2006 وهما: نسبة السكان الذين يستخدمون إمدادات مياه الشرب النقية، ونسبة السكان الذين يستخدمون صرفا صحيا محسنا.[3]

وبدءً من السبعينات تناولت مجموعة من المؤتمرات الدولية المعنية بالبيئة أو المياه مسألة الحصول على الموارد الأساسية والحق في الماء، واتفق المؤتمر الرائد والمعني بالمياه الذي عقدته الأمم المتحدة في مار ديل بلاتا

---

* حيث تفيد منظمة الصحة العالمية بأن الشخص يحتاج إلى كمية تتراوح بين 50 لتراً و100 لتر في اليوم لضمان الوفـــاء باحتياجاته الأساسية، ولتجنب نشوء الكثير من المخاوف الصحية. ويمثل الحصول على كميـــة قدرها من 20 إلى 25 لتراً للشخص في اليوم حدا أدنى، ولكن هذه الكمية تثير بعض الشواغل.

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **ما هو أبعد من النّدرة: القوّة والفقر وأزمة المياه العالمية**، تقرير التنمية الإنسانية 2006، ترجمة : Euroscript Luxembourg S A R.l)، القاهرة، مركز معلومات الشرق الأوســـط(MERIC)، 2006، ص 4.

** تتزايد الضغوطات التي تمارس على الحكومات من قبل المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني بغية ضمان هذا الحق للفقراء والفئات الهشة من المجتمع ، وذلك من خلال إدراج هذا الحق ضمن قوانين المياه، وكذلك من خلال اتخاذ إجراءات وتدابير محددة لتطبيق أحكام هذه القوانين.

[2]– مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان **(ONU HABITAT)**، منظمة الصحة العالمية، مرجع سابق، ص 3.

[3]– محمد سالمان طايع: **العجز القادم رؤية تحليلية لمؤشرات الأمن المائي المصري**، السياسة الدولية، العدد191 ، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جانفي 2013، ص61 .

(الأرجنتين) عام 1977 على أن للجميع الحق في الحصول على المياه الصالحة للشرب لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

وتعزز مفهوم تلبية الاحتياجات الأساسية من المياه أكثر خلال مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ري ودي جانيرو عام 1992 وتم توسيعه ليشمل الاحتياجات الإيكولوجية *، في حين أكدت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الحصول على كميات كافية من المياه للاستخدام الشخصي والمترلي حق أساسي من حقوق الإنسان مكفول للجميع. وقد اعتبرت اللجنة عام 2000 الحق في الماء شرطا أساسيا لتحقيق الحق في الصحة، ثم في عام 2003 اعتبرته مكونا أساسيا للحق في مستوى عيش لائق. وخلصت اللجنة إلى أنه يجب إقرار الحق في الماء في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان وفي طليعة هذه الحقوق إلى جانب الحق في الحياة، الحق في الصحة والحق في الكرامة.[1]

ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) أن الحق في المياه هو أن تُـــتَاح لكلّ شخص مصدر للمياه، ويشترط في هذه الأخيرة (المياه) أن تكون مأمونة، وبالقدر الكافي، وبالسّعر المناسب، حتّى يتمكّن الشّخص من العيش حياة صحّية وكريمة ومنتجة، لكن مع الحفاظ في نفس الوقت على النُّظُم الإيكولوجية المساعدة على إعادة إنتاج المياه.[2] حيث أثمرت جهود البرنامج في مجال الاعتراف بحق الإنسان في الماء إلى اعتبار الحق في الماء حقّ جديد يَتَسَاوى مع باقي حقوق الإنسان المعترف بها في الوثائق العالمية لحقوق الإنسان.[3]

وعلى ضوء ما تقدم فإن الجوانب الرئيسية للحق في المياه الذي يدعو إليها المجتمع الدولي والتي تشمل ما يلي:[4]

1- إن الحق في المياه يتضمن حريات: وتشمل هذه الحريات الحماية من الانقطاعات العشوائية وغير القانونية، وحظر التلويث غير المشروع للموارد المائية، وعدم التمييز في الحـــصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات

* مؤتمر قمة الأرض في ريو جانيرو 3-14 حزيران 1992 هدفه إيجاد السبل الكفيلة لوقف تدمير الموارد الطبيعية وتلوث الكوكب ... القلق المتنامي والوعي إزاء تنامي مشكلة ندرة المياه، نقلا عن موقع الأمم المتحدة. حيث ينص على وجوب إعطاء أولوية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للنظم الإيكولوجية وحمايتها، في إطار تنمية الموارد المائية واستخدامها بيد أنه ينبغي إلى جانب تلبية تلك الاحتياجات تحميل المستهلكين تكلفة الماء المناسبة.

[1]- وثائق الأمم المتحدة: المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي، موقع الأمم المتحدة نقلا عن الموقع :https://www.un.org/ar/ تاريخ الاطلاع (24-12-2016).

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية 2006، مرجع سابق، ص3.

[3]- نفس المرجع ، ص 4.

[4]- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان **(ONU HABITAT)**، مرجع سابق ص ص 8-12 .

الصرف الصحي، ولا سيما على أساس حالة الأرض أو السكن، وعدم إعاقة سبل الوصول إلى الإمدادات الموجودة من المياه، وخاصة مصادر المياه التقليدية، وضمان عدم تعرض الأمن الشخصي للتهديد عند محاولة الوصول إلى المياه أو مرافق الصرف الصحي خارج المترل.

2- إن الحق في المياه يتضمن استحقاقات: وتشمل هذه الاستحقاقات الحصول على حد أدنى من كميات مياه الشرب المأمونة للحفاظ على الحياة والصحة، والحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي في أماكن الاحتجاز، والمشاركة في اتخاذ القرارات المرتبطة بالمياه والصرف الصحي على الصعيد الوطني وصعيد المجتمعات المحلية. أي يجب أن تكون إمدادات المياه لكل شخص كافية ومستمرة لتغطية الاستخدامات الشخصية والمترلية، التي تشمل المياه لأغراض الشرب، وغسل الملابس، وإعداد الطعام، والنظافة الصحية الشخصية والمترلية. أما الاستخدامات المترلية الأخرى للمياه، كاستخدام المياه لحمامات السباحة أو البستنة، فلا تدخل ضمن نطاق الحق في المياه.

3- أن تكون المياه المستخدمة في الأغراض الشخصية والمترلية مأمونة ومقبولة: يجب أن تكون خالية من الكائنات الدقيقة، والمواد الكيميائية والمخاطر الإشعاعية التي تشكل تهديدا لصحة الشخص. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن يكون الماء مقبولاً من حيث اللون والرائحة والطعم ضماناً كي لا يلجأ الشخص إلى بدائل ملوثة قد تبدو أكثر جاذبية. وتنطبق هذه الشروط على جميع مصادر توفير المياه، بما في ذلك مياه الأنابيب والصهاريج والمياه التي يوفرها الباعة والآبار المشمولة بالحماية.

4- تأمين الوصول المادي إلى مرافق المياه والصرف الصحي: ويجب أن تكون تلك المرافق على مسافة مأمونة في متناول جميع القطاعات السكانية، مع أخذ احتياجات الفئات الخاصة بعين الاعتبار، ومنها المعوقون والنساء والأطفال والمسنون. مع أن الحق في المياه لا يعني حصول الجميع على المياه ومرافق الصرف الصحي في منازلهم، فهو يقتضي أن تكون هذه المرافق بالقرب من كل مترل أو على مسافة معقولة منه.

5- أن تكون تكلفة خدمات المياه في متناول الجميع: فلا ينبغي أن يحرم أي فرد أو جماعة من الحصول على مياه الشرب المأمونة بسبب العجز عن دفع تكلفتها. وبناءً على ذلك ينبغي ألا تحول جميع التكاليف المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالمياه والصرف الصحي دون حصول أي شخص على هذه الخدمات، وألا تضر بقدرته على التمتع بحقوق الإنسان الأخرى.

وخلاصة القول وطبقا لمبدأ الاعتماد المتبادل بين حقوق الإنسان، فإن تمتع الإنسان بحقّه في الماء يزيد من إمكانية تمتّعه بحقوقه الأخرى، وبالمقابل فإن تغييب تمتع الإنسان بهذا الحق سوف يخلق اضطرابا في حياته، مما يدفعه إلى القيام برحلات بحث يومية من أجل تأمين هذا العنصر الحيوي في حياته. كل ذلك يمسّ بمستويات انتفاعه من حقوقه الأخرى على غرار الحق في الصّحة والتّعليم والغذاء، وفي هذا الشأن تعتبر الفئات الضعيفة مثل الفقراء والنّساء والأقلّيات والأطفال من أشدّ الفئات حساسية لأي اختلال في التزوّد بالماء، فعادة ما يقطع الأطفال من الجنسين والنساء في العديد من مناطق العالم المحرومة من هذا المورد الحيوي مسافات طويلة أو يقفون في الطّابور لـمُدد زمنية طويلة من أجل جلب الماء، مما يقلّلُ من فُرَصِهِمْ في التّعليم والصّحة، زيادة على المخاطر التي يتعرّضون لها أثناء هذه المغامرة الصعبة للحصول على المياه.[1]

المطلب الثاني: وضعية المياه في العالم

يمثل مفهوم الموارد المائية كل المياه المتواجدة فوق سطح الأرض وفي باطنها وبعبارة أدق الرصى المائي للاستغلال في أي وقت من طرف القطاعات السوسيو اقتصادية، ومفهوم الموارد المائية يحدد العلاقة بين الحاجيات المائية لمختلف الأنشطة البشرية والموارد المتاحة.

إذا كان الماء الذي يعتبر أهم العناصر الحيوية بالنسبة للإنسان أو الحيوان أو النبات أكثر العناصر انتشارا على وجه الأرض، إلا أن الجزء الأكبر منه غير قابل للاستعمال المباشر سواء بسبب طبيعته (مالح)، أو شكله جليد، ومكان تواجده أو بسبب نوعيته (ملوث)، فحسب أرقام البنك الدولي فإن خمسة آلاف (5000) كيلومتر مكعب من المياه فقط تغذي كل مصادر الحياة فوق سطح الأرض وداخل البحار، وهي من إجمالي المياه على الأرض. ويأخذ شكل توزيع المياه العذبة على وجهين، من حيث الطبيعة و من حيث الموقع.

أولا– الماء على الأرض : من الدورة الهيدرولوجية إلى موارد مائية متاحة

تعرف الدورة المائية في الطبيعة بأنها سلسلة من المتغيرات في شكل ماء وهي دورة غير منتهية بين المحيطات والغلاف الجوي والأرض. وتتلخص دورة الماء في الطبيعة أساسا، حينما تسقط أشعة الشمس على سطح البحار والمحيطات واليابس فتبدأ عملية التبخر (Evaporation)، وقد يكون هذا التبخر مباشرة كما هو الحال في الجهات الصحراوية أو قد يتأخر لمدة طويلة في الجهات الرطبة. إضافة إلى تبخر جزء من المياه

[1]- كردالـواد مصطـفى: **الحق في الماء كحق جديد من حقوق الإنسان ،نقلا عن الرابط** (http://www.maan-ctr.org/magazine/article/924/) ، تاريخ الاطلاع (01 -12- 2016).

المتواجدة في التربة والغطاء النباتي عن طريق عملية النتح (Transpiration) ،وكذا تبخر المياه الجارية. وتنتقل كل هذه المياه المتبخرة من سطح الأرض إلى الغلاف الغازي. حيث تتم عملية التكاثف، فتجتمع القطرات المائية لتسقط ثانية على سطح الأرض والبحار والمحيطات على هيئة مطر أو ثلجاً، ويتسرب جزء منها إلى باطن الأرض.[1]

ويمكن التعرف على حجم الدورة المائية باستخدام الأرقام التقديرية، فإذا بدأنا بالتبخر الذي يحدث لمياه البحار والمحيطات نجد أن حجمه في العالم يبلغ 454,1 ألف كم^3، يضاف إليه نحو 62,5 ألف كم^3 في العام، وهو ما يعادل حجم البخر الذي ينتج من التربة والنباتات والمياه الجارية، ليصبح إجمالي البخر السنوي نحو 516.6 ألف كم^3 في العام، وهو نفسه حجم المياه والثلوج التي تسقط في العام الواحد، ومن ثم يمكن القول أن حجم الدورة المائية يبلغ نحو 516,6 كلم^3 في العام، إلا أن هذه المياه عندما تعود و تسقط يتغير مكانها، فنجد أن البحار والمحيطات تتلقى نحو 408,3 كلم^3 فقط، أي ينقص ما قدره 45,8 كلم^3 عن حجم البخر منها. بينما يبلغ حجم المياه الساقطة نحو 108,3 كلم^3 أي بزيادة قدرها 45,8 كلم^3 عن حجم المياه الذي تبخر منها، هذا المقدار من المياه البالغ 45,8 كلم^3 عبارة عن حجم المياه العذبة الجارية على سطح الأرض والمتسربة إلى باطن الأرض.[2]

[1]– سعدية عاكول الصالحي، عبد العباس فضيح الغريري: **البيئة والمياه**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان ،2004 ، ص 29.

[2]– محمد مدحت مصطفى: **الموارد الاقتصادية الزراعية "الأرض والمياه"**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، الإسكندرية مصر،2011 ، ص 220.

الشكل رقم (01) : دورة المـــاء في الطبيعـــــة

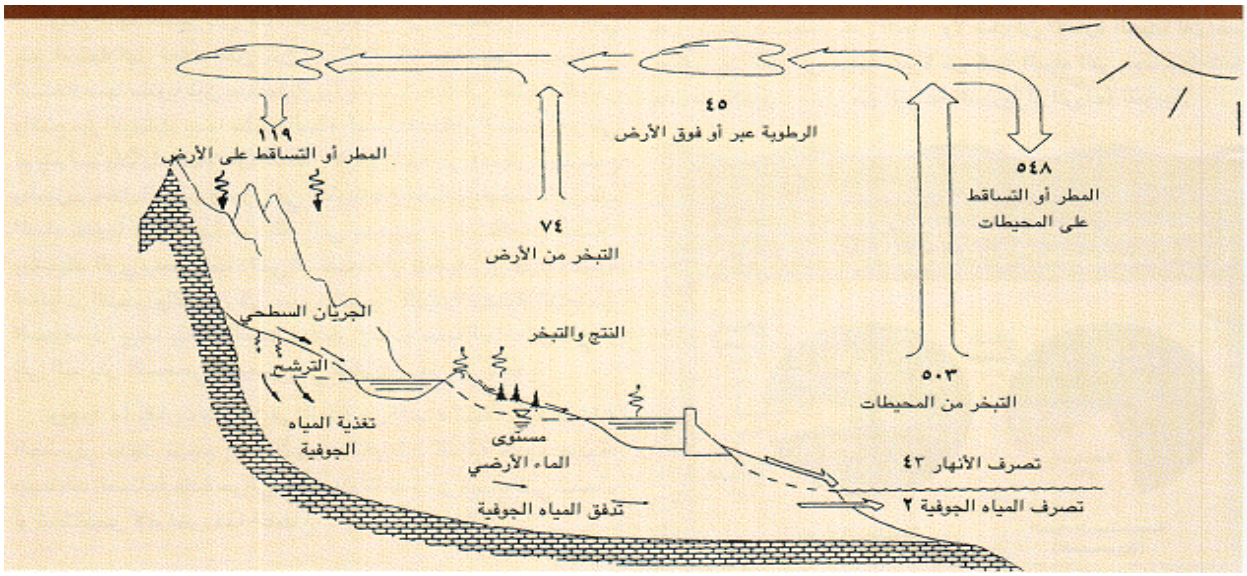

المصدر: موقع FAO : **الماء عماد الأمن المائي**، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
http://www.fao.org/documents/show_cdr.asp?url_file=/docrep/005/y3918a/y3918a00.htm ، تاريخ الإطلاع (16-03- 2014).

ثانيا– تباين التقسيم الجغرافي للمياه في العالم

إن الحجم الكلي للمياه لم يتغير منذ ثلاث ملايير سنة وهو تاريخ وجوده على الكرة الأرضية، وذلك بالرغم من التغيرات التي تطرأ على حالته الفيزيائية تحت تأثير طاقة الأشعة الشمسية.[1] فهو الكوكب الوحيد حتى الآن الصالح لحياة الكائنات الحية، نظرا لتوفر المياه فيه، وحسب المعطيات العالمية أن (97,5%) هي مياه مالحة، و(2,5%) مياه عذبة، في حين تشير التقديرات أنه من جملة (2,5%) مياه عذبة أي من (1,4%) مليار/م^3 من الحجم الكلي المتوفر على كوكب الأرض، فقط (200×10 ^{3} كلم^3) أي (01 %) متاحة للاستهلاك المباشر.[2]

[1] -Julien Morel : **Les ressources en eau sur Terre, Origine, utilisation et perspectives dans le contexte du changement climatique**, Un tour d'horizon de la littérature, laboratoire d'économie de la production et de l'intégration internationale, UMR 5252 CNRS – UPMF, France, Mars 2007, p 04.
[2] -Tom Tietenberg et Lynne lewis : **Economie de l'environnement et développement durable**, 6Ème édition, Pearson, France, 2013, p 176.

فيما تشير أيضا التقديرات أن الموارد المائية العذبة التي يمكن الوصول إليها (مياه الأودية والمياه الجوفية) لا تشكل إلا (0.7%) من المخزون الإجمالي العالمي للمياه العذبة، والكمية المتجددة منها لا تتجاوز (0,02%) سنويا.[1]

الشكل رقم (02): توزيع المياه المالحة والعذبة على سطح الأرض

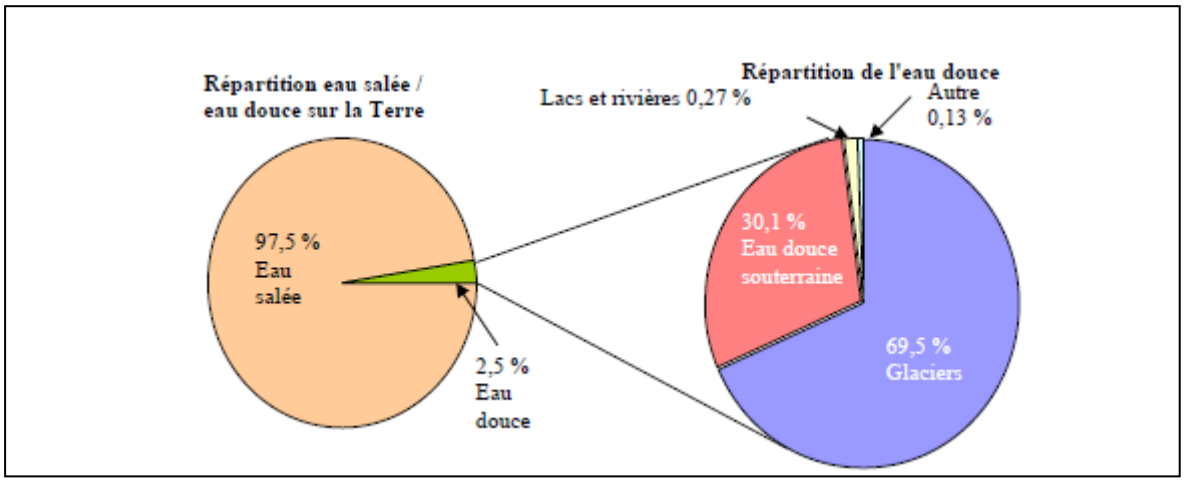

Source : Julien Morel : **Les ressources en eau sur Terre, Origine, utilisation et perspectives dans le contexte du changement climatique**, un tour d'horizon de la littérature, laboratoire d'économie de la production et de l'intégration internationale, france, Mars 2007, p 04.

كما أن أغلب المياه العذبة محبوسة على أن تكون من موارد الحياة في وقتنا الحاضر. فقسم مهم منها موجود في باطن الأرض (40 %) على عمق يتجاوز مئات الأمتار. وقسم آخر متجمد في المناطق القطبية وفي أعالي الجبال الشاهقة (40 %). أما الجزء المتاح من الماء العذب فهو محدود جداً لا يصل إلى 20 % من إجمالي المياه العذبة والى 0.05 % من إجمالي مياه الكرة الأرضية.[2] والجدول الموالي يبين لنا توزيع المياه في الغلاف المائي:

[1] -David Blanchon : **De l'eau pour tous ? Atlas mondial de l'eau**, Editions Autrement, France, 2009, p 07.

[2] – جيلالي قالون: **الماء ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي التاسع،جامعة أدرار، كلية العلوم الاقتصادية، 2006، قرص مضغوط غير منشور، ص 07.

الجدول رقم (01) : توزيع المياه في الغلاف المائي

الاحتياطات	الكمية (كلم^3)	النسبة (%)
1- البحار والمحيطات	1,350,000,000	97,4033
2- المياه القارية	35,976,700	2,5957
3- الجو (رطوبة الهواء)	13,000	0,0009
4- المحيط الحيوي (الخلايا الحية	1,100	0,0001
المجموع	1,385,990,800	100

Source: Inna platonnova et Michele Leone : **Les liens entre l'eau et l'énergie au regard des changements climatiques dans les pays en développement**, rapport de synthèse programme changements climatiques et l'eau, Projet n°106298-02, Canada, 2012, p 17.

يتضح من الجدول أعلاه أن البحار والمحيطات هي خزان العالم من المياه المالحة بما نسبته (97,4 %) تقريبا، وهي غير صالحة للاستهلاك البشري مباشرة فضلا عن عدم مواءمتها لحياة الكائنات الحية، كما تحوي القارات ما نسبته (2,59 %) من المياه العذبة الصالحة للاستهلاك، فيما تتوزع النسبة الباقية بين الخلايا الحية والجو (رطوبة الهواء). والجدول الموالي يوضح لنا بشكل أفضل تقسيم المياه في العالم :

الجدول رقم (02): تقسيم المياه في العالم

الموقع	الحجم 10^{12} $م^3$	النسبة(%) من المجموع
بحيرات المياه العذبة	125	0.009
البحيرات المالحة والبحيرات الداخلية	104	0,008
الأنهار (متوسط الحجم الجاري)	125	0,001
رطوبة التربة	67	0,005
المياه الجوفية (فوق عمق 4000 م)	8350	0,61
الجليد	29200	2,14
بخار الماء	13	0,001
المحيطات	1320000	97,2
المجموع	1360000	100

المصدر: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم ناشرون، المجلد 02، ط1، لبنان، 2006، ص398.

في الواقع فإن توزيع المياه هذا ليس ثابتا، كما تدل عليه فترات التجديد، والنقطة الأساسية للموارد المائية المتاحة هي الدورة القارية، حيث كل عام يتم تجديد (577 ألف كم^3) من المياه على الأرض ، فهي التي تتبخر من سطح المحيط (502 800 كم^3) والقارات (74 200 كم^3).كما يسقط هذا القدر من الماء أثناء الهطول (458,000 كم^3 على المحيط و119000 كم^3 على القارات). ويمثل الفرق بين التهاطل والتبخر في القارات (19000 – 7200 = 4800 كم^3 في السنة) إجمالي تدفق الأنهار من الأرض (42 600 كم^3 في السنة) وتدفق مباشر للمياه الجوفية إلى المحيط (2 200 كم^3 في السنة). [1]

[1] -Shiklomanov I.A. Summary of the monograph : **World Water Resources at the beginning of the 21st century** prepared in the framework of the IHP UNESCO ,(1999). SaintPetersbourg: State Hydrological Institute (SHI), available online : http://webworld.unesco.org/water/ihp/db/shiklomanov/summary/html/summary.html#2.%20 Water%20storage , (04 /04/ 2015).

خلاصة الكلام يمكن القول أن مشكلة المياه لا تنحصر بشكل رئيسي في حجم المياه المتوفرة على الكرة الأرضية بل تتعداه إلى مشكلة عدم التساوي والعدالة في تقسيم هذه المياه جغرافيا واجتماعيا، حيث يوجد حاليا أكثر من مليار كائن بشري على سطح الأرض لا يمكنه الحصول على المياه العذبة.[1]

ثالثا– التقسيم غير المتساوي للمياه في الكرة الأرضية

يعد حال المياه في العالم كحال ثروة العالم، فالموجود من المياه في العالم يكفي ويزيد، غير أن بعض البلدان تحصل على نصيب أكبر من البعض الآخر، حيث يتسم المخزون العالمي من المياه العذبة المتاحة لاستخدام الإنسان بمحدوديته وتوزيعه غير المتساوي.[2] فقرابة ربع المعروض عالميا من إمدادات المياه العذبة يقع في بحيرة بيكال منطقة سيبيريا التي تتسم بندرة السكان.[3] وتشير التقديرات أن هناك 09 دول في العالم تسيطر على حوالي 60 % من الاحتياطات العالمية للمياه المتجددة، والمتمثلة في كل من البرازيل 5418 مليار م^3/ السنة، روسيا 4060 مليار م^3/ السنة، اندونيسيا 2838 مليار م^3/ السنة، الصين 2812 مليار م^3/ السنة، كندا مليار م^3/ السنة ، الولايات المتحدة الأمريكية 2460 مليار م^3/ السنة، كولومبيا 2133 مليار م^3/ السنة، البيرو 1746 مليار م^3/ السنة، الهند 1260 مليار م^3/ السنة، في حين توجد أكثر من 100 دولة في العالم تعاني من ندرة حادة من المياه.[4]

ومن جهة أخرى تحظى أمريكا اللاتينية وحدها بنسبة31 % من موارد المياه العذبة في العالم، ويقدر نصيب الفرد فيها بمقدار 12 ضعفًا مقارنةً بنصيب الفرد من المياه في جنوب آسيا . كما تحوي استراليا على05 % من المياه العذبة في العالم في حين أن عدد سكانها يمثل 01 % من سكان العالم.[5] وتحصل بعض الأماكن مثل البرازيل وكندا على كميات من المياه تفوق ما يمكنها استخدامه، بينما لا يحصل البعض الآخر، مثل بلدان بالشرق الأوسط على ما يكفي احتياجاتها.[6]

---

[1] -Rqy HAMMOND, **Le monde en 2030**, Editions Yago, Espagne, 2008, p 18.

[2]– صندوق النقد الدولي : مجلة التمويل والتنمية ، جوان 2015 ، ص 19.

[3]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مرجع سابق، ص 135.

[4] - Dominique Bourg et Gilles-Laurent Rayssac : **Le Développement Durable maintenant ou jamais**, Découvertes Gallimard, France, 2008, p 80.

[5] - Yacine Barhoumi et autre Op, cit , p 03.

[6]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مرجع سابق، ص 135.

الجدول رقم (03): نصيب الفرد من المياه العذبة حسب القارات

القارات	نصيب الفرد من المياه العذبة (م^3/لكل فرد/سنة)
أمريكا	24000
أرويا	9300
افريقيا	5000
آسيا	3400.1

Source: Yacine Barhoumi et autre **:Eau ressources et menaces ,** Mai 2004, p 03.

يتضح من الجدول أعلاه أن نصيب الفرد من المياه العذبة في الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ الحظ الأوفر من المياه حيث تقدر بـــ (24000 م^3، حوالي 57 % من مجموع المياه) في حين نجد قارة آسيا تأخذ الحد الأدنى من المياه العذبة حوالي 8,5 % وتمثل 6 أضعاف ما تملكه الو.م أ، بينما تأتي قارة أوروبا في المرتبة الثانية بنصيب(9300م^3 حوالي 22 %)، في حين تليها قارة إفريقيا بنسبة (11,9% حوالي 5000 م^3).

الشكل رقم (03): توزيع المياه العذبة في العالم (م^3/ لكل فرد/سنة)

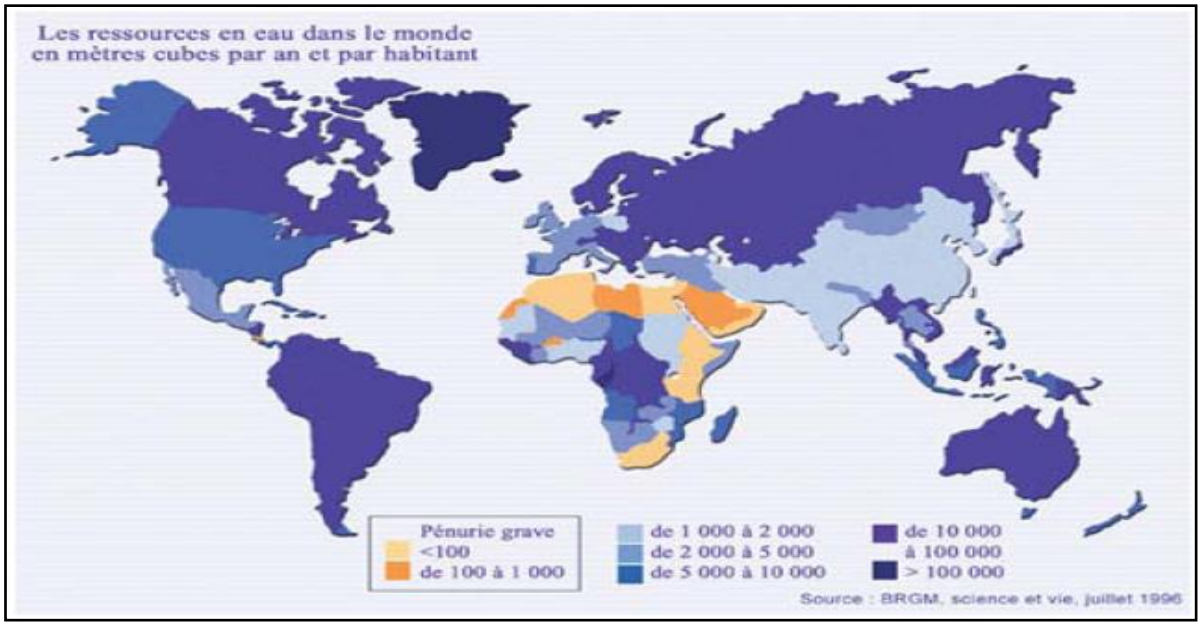

Source: Yacine Barhoumi et autre **:Eau ressources et menaces ,** Mai 2004, p 04.

فإذ انظرنا إلى إفريقيا جنوب الصحراء كإقليم فسيتبين لنا أنه يحظى بقدر مناسب من المياه، فإذا قمنا بالتوزيع على أساس مجموعة من العوامل تغيرت الصورة، فجمهورية الكونغو الديمقراطية تحظى بأكثر من ربع

الموارد المائية في الإقليم ويبلغ نصيب المواطن فيها 20,000 متر مكعب أو أكثر، بينما نجد بلدانًا مثل كينيا ومالاوي وجنوب أفريقيا يقع بالفعل تحت حد الإجهاد المائي.[1]

وتشير بعض الدراسات أن هناك 16 دولة عربية أصبحت بعد العام 2000 تقع تحت خط الفقر المائي الذي يحدد عادة بـــــــ ـــ1000م^3 للفرد حيث انخفض نصيب الفرد في هذه الدول من المياه بنسبة 30 % في السنوات الأخيرة من القرن العشرين.[2]

ونجد أن بلدًا مجهدة مائيًا كاليمن (198م^3) للفرد لا تحصل على مساعدة من بلد مثل كندا، التي يبلغ فائض المياه العذبة بها ما يربو على (90,000 م^3) للفرد، وكذلك لا تجد الأقاليم المجهدة مائيًا في الصين والهند المساعدة من أيسلندا التي توجد بها وفرة من الموارد المائية تتجاوز حد 1,700 مترًا مكعبًا بمقدار 300 ضعف.[3]

ويوضح الجدول الموالي توزيع المياه المتجددة في القارات، حيث تحظى قارتا آسيا وأمريكا الجنوبية بقرابة ربع مياه الأرض المتجددة لكل منهما 26 % و27 % على التوالي، غير أن الأرقام قد تكون مضللة كون أن كمية المياه الكبيرة في أمريكا الجنوبية تقع معظمها في حوض نهر الأمازون حيث الغابات الكثيفة التي تحد من سكان البشر، أما في قارة آسيا فمعظم المياه فيها متمركزة في جنوب شرق القارة (بنغلادش وجنوب الصين وفيتنام وإندونيسيا وماليزيا وغيرها)، بينما توجد مساحات شاسعة منها شحيحة المياه (البلاد العربية وإيران ومعظم الجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا).

---

[1]- نفس المرجع ، ص 135.

[2]- جيلالي قالون ، مرجع سابق، ص 9.

[3]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مرجع سابق، ص 135.

الجدول رقم (04): توزيع المياه المتجددة على قارات العالم

	معدل الجريان السنوي كم ^{3}	% من الجريان العالمي الكلي	% من سكان العالم
إفريقيا	4225	11	11
آسيا	9865	26	58
أوروبا	2129	5	10
أمريكا الشمالية والوسطى	5960	15	8
أمريكا الجنوبية	10350	27	6
أوقيانوسيا	1965	5	1
الاتحاد السوفيتي	4350	11	6
المجموع	38874	100	100

المصـــــدر: عبد القادر عابد و غازي سفاريني: **أساسيات علم البيئة**، دار وائل للطباعة والنشر، ط2، الأردن، 2004، ص 210.

ويوضح الجدول أعلاه توزيع المياه في بعض الأقطار الغنية والفقيرة مائيا حيث نجد أن حصة الفرد في الأقطار الغنية مائيا تقاس بعشرات آلاف الأمتار المكعبة سنويا بينما هي في الكثير من الأقطار العربية أقل من ألف م^3 سنويا، ولعل السبب في ذلك يكمن في موقع العالم العربي الذي يقع بين خطوط الطول والعرض التي تشملها المناطق الصحراوية.

الجدول رقم (05): توزيـــــع المياه في بعض الأقطار الغنية والفقيرة مائيا

بعض الأقطار الغنية مائيا			بعض الأقطار الفقيرة مائيا		
القطر	الموارد المتجددة سنويا كم^3	حصة الفرد سنويا م^3 (1000)	القطر	الاحتياط سنويا م^3 (1000)	حصة الفرد سنويا م^3 (1000)
أيسلندا	170	672	الكويت	0,0	0,0
كندا	2901	109	البحرين	0,0	0,0
النرويج	450	96	الأردن	0,0	0,176
ليبيريا	232	91	مصر	1,80	0,03
الكونغو	181	91	قطر	0,02	0,06
لاوس	270	66	مالطا	0,03	0,07
البرازيل	5190	35	ليبيا	0,70	0,15
زائير	1019	28	السعودية	0,05	0,20
اندونيسيا	2530	14	المجر	6,00	0,57
أمريكا	2487	10	ألمانيا	96,00	1,22
الصين	2800	2,47	الهند	1850	2,17

المصدر: عبد القادر عابد و غازي سفاريني: **أساسيات علم البيئة**، دار وائل للطباعة والنشر، ط2، الأردن، 2004، ص 211.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المياه العذبة في العالم

يتوقع أن تغدو الموارد المائية ثاني أهم تحد سيواجه العالم بصفة عامة، وبلدان العالم الإسلامي بصفة خاصة خلال القرن الحادي والعشرون نتيجة التغيرات المناخية التي تؤدي إلى اختلال التساقطات الفصلية وانعكاساتها على الموارد المائية، واختلال نظام الأودية وتدهور جودة الحياة، بالإضافة إلى النمو الديمغرافي والتلوث والجفاف والتبذير، وهي عوامل مهددة للموارد الطبيعية. ما سيخلق أزمة عالمية لكل إنسان على وجه الأرض، في حين يواجه حالياً ما يقارب مليار فرد أي سدس سكان العالم نقصاً شديداً في المياه بشكل يومي.

أولا- تغير المناخ: يزيد تغير المناخ المسبب من النشاط البشري من تقويض الأساس البيئي والاجتماعي والاقتصادي للحياة.[1] فقد أوضح بيتر جليك P .H Gleick أن درجات الحرارة المرتفعة المتوقعة من تأثير الاحتباس الحراري وتغير المناخ سوف تترك آثارها بصورة جذرية على عمليات هطول الأمطار على سطح الأرض. حيث يرى جليك أن زيادة قدرها درجتان مئويتان في درجة الحرارة قد يترتب عليها انخفاض بنسبة 22 % من مياه الأمطار الصيفية في حوض نهر "سكرامنتو" بولاية كاليفورنيا بالو م أ، وأن زيادة قدرها أربع درجات يمكن أن تؤدي إلى انخفاض قدره 62 % من مياه الأمطار الصيفية.[2] حيث توجد الآن شواهد عديدة على أن تغير المناخ سيؤدي إلى زيادة التقلبات المائية.[3] فحسب التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام (2006-2007) عن تغير المناخ والذي يعد أحد أهم التحديات التي تواجه التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين وخاصة في المنـــاطق الأكثر فقراً التي ستعاني من هذه الظاهرة وانتكاساتها المدمرة، في حين أن هذه الدول هـــي أقل من ساهمت في إحداث مشكلة الاحتباس الحراري وتغير المناخ. وتتطلب مواجهة هـــذه الكارثة البيئية تكاليف باهظة خاصة بالنسبة للدول الأكثر فقراً. ويمكن تلخيص تأثير تغير المناخ على مشكلة ندرة ومحدودية الموارد المائية فيما يلي:[4]

---

[1]- حمزة حموشان: **الثورة القادمة في شمال إفريقيا، الكفاح من أجل العدالة المناخية**، مؤسسة روزا لوكسمبورغ ، ومؤسسة بلاطفورم لندن ، وعدالة بيئية شمال إفريقيا ، ط 1 ، مارس 2015 ، ص 25.

[2]- ماجدة شلبي: **تغير المناخ ومشكلة ندرة ومحدودية المياه**، مؤتمر تغير المناخ وآثاره في مصر 2- 3 نوفمبر 2009 ،شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتجريب، القاهرة، مصر، ص 6.

[3]- البنك الدولي: **إدارة الموارد المائية**، موجز نتائج القطاع، نقلا عن الموقع :
https://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/15/water-resources-management-results-profile ، تاريخ الاطلاع (15- 10- 2019).

[4]- ماجدة شلبي، مرجع سابق ،ص ص 5- 6.

– الموارد المائية تمثل جزءاً جوهرياً وأساسياً في أي نظام بيئي ومن ثم فـــإن انخفـــاض جودة وكمية الموارد المائية يترك آثاراً سلبية بالغة الخطورة على النظم البيئية.

–تساهم العوامل البيئية المتمثلة في التغيرات المناخية، والاحتباس الحـــراري، والتلـــوث البيئي، والأمطار الحامضية، في التأثير على كمية المياه المتاحة على ســـطح الأرض ونوعيتها.

–يقدم النظام الإيكولوجي خدمات بيئية لصالح استدامة الموارد المائية فالنظام الطبيعـــي المفتقر بيولوجياً، يقدم خدمات أكثر فقراً.

و يمكن مشاهدة آثار تغيّر المناخ على الأمن المائي على الصعيد العالمي.حيث ازدادت مساحة الأراضي المصنفة من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC) بأنها "جافة جدا" إلى أكثر من الضعف منذ سبعينيات القرن العشرين. وصاحب ذلك معدلات أكبر للفيضانات في المناطق الواقعة ضمن خطوط العرض الوسطى إلى العليا، ومواسم للجفاف أطول وأكثر تواترًا في أجزاء من قارتي آسيا وأفريقيا.

وتشير تقديرات الخبراء إلى أنه بحلول عام 2080، سيعيش 43 % إلى 50 % من سكان العالم في بلدان تعاني من ندرة الموارد المائية، مقارنة مع 28 % في الوقت الحالي. كما يؤكد تقرير للبنك الدولي صدر في الآونة الأخيرة عنوانه" اخفضوا الحرارة لماذا يجب تفادي ارتفاع درجة حرارة الأرض أربعة درجات مئوية" إلى أنه إذا ارتفعت درجة حرارة العالم إلى أربعة درجات مئوية فسيزيد الإجهاد المائي في مختلف المناطق في أنحاء العالم. وأكثر الناس عرضة للمعاناة هم مليار شخص تقريبا يعيشون في أحواض موسمية و500 مليون آخرين يعيشون في دلتا الأنهار، وسيكون أشد الناس فقرا هم أكثرهم تضررا وأقلهم استعداداً [1].

ثانيا– زيادة الطلب على المياه: إن الاحتياجات في مجال المياه ازدادت بسرعة كبيرة خلال العقود الأخيرة، وذلك نتيجةً للنمو السكاني السريع وما اقترن به من ارتفاع في مستوى الرخاء الذي تشهده فئات سكانية تركزت بشكل كبير في المناطق الحضرية. ومن ثم فمن الصعب بمكان البحث عن حلول وسطى في ما يتعلق بالإمدادات المائية من أجل ضمان الأمن في توفير الغذاء والطاقة.[2] فالطلب يُنتظر أن يفوق العرض بنسبة 40 % مع حلول سنة 2030، وعندئذ سيعاني نصف البشرية أزمة مياه. في حين يشير الوضع الحالي إلى أن 1,2

[1]– البنك الدولي: **إدارة الموارد المائية**، موجز نتائج القطاع ،مرجع سابق .

[2]– تقرير الأمم المتحدة الرابع عن تنمية المياه في العالم 2012 ، نقلا عن الموقع: http://www.unesco.org/ ، تاريخ الاطلاع (02-12-2017).

مليار نسمة أي نحو خُمس البشرية، يعانون ندرة في المياه، وأن 500 مليون نسمة آخرين يقتربون من هذه الحال، فيما يعاني 1,6 مليار نسمة، أي نحو ربع سكان الكرة الأرضية، نقصاً في الماء[1].

ويشهد الطلب على المياه ارتفاعا هائلا في جميع القطاعات الرئيسية المستخدمة للمياه. ويستأثر القطاع الزراعي بنسبة 70 % من معدلات سحب المياه في مجمل بقاع العالم، حيث يؤدي الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية بوجه خاص إلى ارتفاع الطلب على المياه، ويتوقع أيضا أن يزداد الطلب على المواد الغذائية بسبة 70 % بحلول عام 2050.[2] أما الصناعة بما في ذلك توليد الطاقة فهي مسؤولة عن نسبة قدرها 19 % في حين أن الأسر المعيشية مسؤولة عن نسبة قدرها 19 %.[3]

وفيما يخص الاستهلاك البشري يتمثل المصدر الرئيسي للطلب على المياه في سكان المناطق الحضرية الذين يحتاجون إلى المياه للشرب ولأغراض الصرف الصحي. ويتوقع أن يرتفع عدد سكان المناطق الحضرية في العالم إلى 6,3 مليار نسمة في عام 2050، مقابل 3,4 مليار في عام 2009. ويمثل هذا العدد النمو السكاني وصافي الهجرة من الريف إلى المدن. وتفيد التقديرات بأن عدد سكان المدن الذين يفتقرون إلى المياه الصالحة للاستعمال وخدمات الصرف الصحي قد ارتفع بما يقارب 20 % منذ تاريخ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية.[4]

ثالثا– تدهور نوعية المياه نتيجة التلوث: يعتبر تلوث الماء من الأمور المهمة التي جلبت انتباه المتخصصين في مجال حماية البيئة، وقد عرفوه بأنه إحداث تلف أو إفساد بنوعية المياه مما يؤدي إلى حدوث خلل في نظامها بصورة أو أخرى بما يقلل من قدرتها على أداء دورها الطبيعي، بل تصبح ضارة مؤذية عند استعمالها أو تفقد الكثير من قيمتها الاقتصادية، وبالتالي يرجع الضرر إلى الإنسان، والأمور القائمة به من حيوان أو نبات أو ما أشبه ذلك.[5]

1- تقرير القافلة :**قضية المياه عربياً مشكلة عربية مصيرية:** شحّ المياه، مجلة ثقافية متنوعة ، نقلا عن الموقع : www :qafilah.com تاريخ الاطلاع (02-11-2019).

2– تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية (2017): **المياه العادمة مورد غير مستغل**، ص 01 .

3– الأمم المتحدة : التقرير التجميعي 2018 بشأن المياه والصرف الصحي : **المياه النظيفة والصرف الصحي من أهداف التنمية المستدامة، ملخص تنفيذي**، ص 02.

4– برنامج الأمم المتحدة: **التقرير الرابع عن تنمية الموارد المائية** – البيان الصحفي الرئيسي،12 مارس مارسيليا ، فرنسا، ص 02.

5– م بيان محمد الكايد: **إدارة مصادر المياه "النظام البيئي ، تلوث المياه ، التحلية**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1 ، عمان، الأردن ، 2011 ،ص 143.

و تشكل نوعية المياه مصدر قلق متزايد في جميع بلدان العالم. وتتعرض مصادر مياه الشرب إلى خطر التلوث على نحو متزايد شأنها شأن الموارد الطبيعية الأخرى، مما ينطوي على عواقب بعيدة المدى على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والدول.[1] وأصبحت معظم الأنهار في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أكثر تلوثا الآن مما كانت عليه في التسعينات. وخلال المائة عام الماضية ضاع ما يتراوح بين 50 % إلى 70 % من مساحة الأراضي الرطبة الطبيعية في العالم.[2]

وحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة فإن تزايد تلوث المياه يعرض أكثر من 320 مليون شخص في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لخطر الإصابة بأمراض تهدد الحياة، بما في ذلك الكوليرا و التيفوئيد. كما أن حوالي 3,4 مليون شخص في القارات الثلاث يموتون سنويا بسبب الإصابة بالأمراض المرتبطة بالبكتيريا أو الفيروسات أو الكائنات الدقيقة الأخرى الموجودة في الماء. وكثير من هذه الأمراض يكون سببها إلقاء الفضلات البشرية في الماء. ففي البلدان النامية يتم إلقاء 70 % من النفايات الصناعية دون معالجة في المياه، مما يلوث إمدادات المياه المحلية في جميع أنحاء العالم، حيث يتم التخلص من حوالي 2 مليار طن من النفايات البشرية في دورات المياه كل يوم.[3]

إن الحصول على المياه الآمنة والصرف الصحي يعتبر من الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أن التقارير تشير إلى أن كميات المياه التي تتوافر لاستهلاك الفقراء تعتبر كميات قليلة ومعظمها في الغالب من المياه الملوثة والتي لا تخضع لأي رقابة صحية من أية جهة، وأن عدد الفقراء حاليا والذين لا تتوافر لهم مصادر المياه يصل إلى أكثر من 1,2 مليار شخص لمياه الشرب وحوالي 2,5 مليار شخص بالنسبة للصرف الصحي، مما نتج عنه أمراض كثيرة.[4]

---

[1]– منظمة اليونيسيف: **المياه والبيئة والصرف الصحي**، نقلا عن الرابط:
https://www.unicef.org/arabic/wash/25432_48099.html ، تاريخ الاطلاع (03-12-2019).

[2]– برنامج الأمم المتحدة: **تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019**، نقلا عن الرابط:
https://unstats.un.org/sdgs/report/2019/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2019_Arabic.pdf ، تاريخ الاطلاع (03-12-2019).

[3]– الأمم المتحدة للبيئة: **تلوث المياه العذبة**، نقلا عن الموقع: http://www.beatpollution.org ، تاريخ الاطلاع (03-12-2019).

[4]– إسماعيل سراج الدين: **قضايا المياه في العالم– رؤية لقضايا المياه والحياة والبيئة**، تقرير المفوضية الدولية للمياه للقرن الحادي والعشرين، هلا للنشر والتوزيع، ط1، الجيزة، مصر، 2008، ص 11 .

وبصفة عامة لم تحظ مراقبة نوعية المياه في البلدان النامية للاهتمام الكافي في البرامج الإنمائية وكان التقدم بطيئا على نحو خاص في معالجة النفايات السائلة البلدية والصناعية بسبب كثافة ما تستلزمه من رؤوس الأموال، ومحدودية الموارد المالية المتاحة، وضعف القدرات المؤسسية، ومحدودية وعي الجمهور وقدرته على المطالبة، وضعف قدرة المستهلكين على الدفع. وهناك تأييد واسع من جانب الحكومات لمبدأي الاحتراز والملوث بدفع التكاليف، غير أن إنقاذ الأنظمة والمعايير المتعلقة بنوعية المياه ما زال معرقلا بفعل انعدام الموارد وسوء الإدارة العامة.[1]

رابعا– انخفاض الكفاءة في إدارة الموارد المائية: تعامل المياه على أنها سلعة حرة وهبة من الله يمكن استخدامها في الأنشطة المختلفة وبغض النظر عن حسابات التكلفة والعائد، فمعظم دول العالم لا تتعامل مع المياه على أنها مورد نادر، بل يحصل مستهلكو المياه الحضريون والريفيون على إعانات كبيرة لدى استعمالاتهم للمياه. فمياه الري غالبا غير مسعرة، كما أن سعرها في المناطق الحضرية لا يغطي تكاليف تسويقها، فمثلا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اللتين تتجلى فيهما ندرة المياه بأوضح صورها، نرى أن تكلفة المياه لا تصل إلى مستويات استرداد التكلفة، وفي الجزائر تقدر التعريفات الحالية بحوالي 01 % إلى 07 % فقط من التكلفة الحدية لتوفير المياه.

وبمثل سياسات التسعير هذه لا يلقي الاستخدام الفعال لموارد المياه تشجيعا، بل تعد حافزا عكسيا تشجع على مزيد من الإفراط والهدر في استخدام المياه. ولقد أبرز مؤتمر الأرض في جدول أعمال القرن الواحد والعشرون انعدام التخطيط وسوء إدارة الموارد المائية المتاحة في الدول النامية وبصفة خاصة في القطاع الزراعي باعتباره المستخدم الرئيسي للموارد المائية. ويترتب على انخفاض الكفاءة في إدارة الموارد المائية والدعم المفرط لمياه الري، سوء استخدام المياه من خلال استخدامها في زراعة محاصيل كثيفة الاستخدام للمياه ومنخفضة القيمة واستخدام أساليب الري التي تؤدي إلى فقد جانب كبير من المياه، هذا فضلا عن كمية المياه التي يتم فقدها قبل وصولها إلى مستخدميها بسبب سوء حالة نظم الري، حيث تمثل نسبة الاستخدام الفعلي لمياه الري نحو 45 % فقط من جملة المياه التي تصرف للزراعة في الدول النامية.

[1]– الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،لجنة التنمية المستدامة، الدورة 12: **إدارة المياه العذبة** ، التقدم المحرز في تحقيق المقاصد والأهداف والالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن 21، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وخطة جوهنسبورغ للتنفيذ، أفريل 2014، ص 18.

المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي للمياه

الماء أساس الحياة على سطح الأرض ومورد لا بديل عنه، وهذا ما جعله سلعة مميزة بين السلع الاقتصادية الأخرى، والماء له مكانته في علم الاقتصاد من عدة زوايا وله مصادر عديدة واستخدامات كثيرة في حياة الإنسان. وسنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة مفهوم وأهمية الموارد المائية وعلاقتها بعلم الاقتصاد، التحليل الاقتصادي للمياه، وكذا سوق المياه.

المطلب الأول: الإطار النظري للموارد المائية

تنقسم الموارد الاقتصادية إلى عدة أنواع وذلك اعتمادا على أصلها وأماكن وجودها وعمرها الزمني وطبيعتها، ويمكن تقسيمها على أسس أخرى، فهي تنقسم من حيث أصلها إلى ثلاث أقسام وهي: الموارد الطبيعية، البشرية ، ورأس المال والتقنية، ومن أهم الموارد الطبيعية الاقتصادية، الموارد المائية لكونها تستخدم للشرب والأغراض المترلية وكعامل إنتاجي وكوسيلة للنقل والمواصلات .....الخ .

أولا– مفهوم وأهمية دراسة الموارد المائية

المياه هي أحد أهم احتياجات الإنسان الأساسية ولا غنى عنها لكل الأنشطة الاقتصادية تقريبا، ومنها الزراعة وإنتاج الطاقة والصناعة والتعدين. ولإدارة الموارد المائية أهمية بالغة للتنمية الاقتصادية المستدامة وتخفيف وطأة الفقر بالنظر إلى ما لها من آثار على الصحة، والمساواة بين الجنسين، والتعليم، وسبل كسب العيش.[1] لذا فإن حجم الموارد المائية لدولة ما يؤثر على مستوى المعيشة فيها وعلى درجة التقدم الاقتصادي التي وصلت إليها، فالدول الفقيرة هي أكثر الدول التي تعاني من نقص الموارد المائية ومن سوء استخدامها، أما الدول الغنية والمتقدمة اقتصاديا فهي تتمتع بموارد مائية هائلة ، وقد نجحت في استغلالها بأفضل الطرق، هذا يوضح العلاقة المباشرة بين مستوى الرفاهية الاقتصادية في بلد ما وحجم الموارد المائية المتاحة فيه، وبالتالي أصبح من الضروري الاهتمام بطريقة استخدام هذه الموارد بأكبر قدر ممكن من الرشد والكفاءة الاقتصادية.[2]

---

[1]– البنك الدولي: **إدارة الموارد المائية**، موجز نتائج القطاع، نقلا عن الموقع :
https://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/15/water-resources-management-results-profile ، تاريخ الاطلاع (15-10-2019).

[2]– كنيدة زوليخة، حسيني ابتسام: **التسعير الاقتصادي للموارد المائية ما بين إشكالية السعر وحقيقة القيمة**، الملتقى الوطني حول حوكمة المياه في الجزائر كمدخل حقيقي لتحقيق الأمن المائي ، يومي 27 و28 ماي 2013، معهد العلوم الاقتصادية ،المركز الجامعي ميلة.

إن حدة مشكلة ندرة المياه نتيجة الطلب المتزايد عليها لتلبية رغبات الإنسان المتزايدة كما ونوعا، يجعل الاقتصاد في استخدامها (ترشيد استهلاكها) والمحافظة عليها وتخصيصها الأمثل أمرا لا يقل أهمية عن اكتشافها واستخراجها، فغنى الدول أو فقرها في الوقت الحاضر لا يقاس فقط بما في حوزتها من موارد، إنما بمقدرتها على استغلالها بأكبر قدر من الرشد والكفاءة.

لذا وجب استخدام الموارد المائية بطرق أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية أي التخصيص الأمثل لها، ولا يتأتى ذلك إلا بالاهتمام بدراسة اقتصاديات المياه. الأمر الذي يتطلب تقييما كاملا وشاملا للمياه، لتحديد إمكانات استغلالها الحالية والمستقبلية ووضع مخططات تضمن عدم الإفراط في استخدامها وبالتالي عدم استنزافها (استنفاذ قدرتها الإنتاجية). فاعتمدت بعض الدول على سن تشريعات خاصة بالموارد المائية لحمايتها والمحافظة عليها، وطرق وكيفيات استغلالها لضمان استدامتها، كما تجتمع دول العالم كل سنة يوم 22 مارس* في المجلس العالمي للمياه بهدف مناقشة الأمور المتعلقة بحماية المياه وترشيد استعمالها ويسمى هذا اليوم " اليوم العالمي للمياه".[1]

فضلا عن انشغال دول العالم بقضايا التخطيط وبرامج التنمية الاقتصادية، لرفع مستويات المعيشة لمواطنيها وضمان درجة عالية من العمالة، فلا يمكن لأي خطة اقتصادية أو برنامج تنموي اقتصادي أن يتجسد واقعيا، إلا بالاعتماد على معلومات دقيقة للموارد المتاحة، وطرق تنميتها وكيفية استخدامها بالطرق التي تحقق أهداف المجتمعات وتعود عليها بالنفع، فعلى قدر الموارد المتاحة يمكن وضع الخطط ورسم برامج التنمية، ولقد أدرك الاقتصاديون الكلاسيك على أهمية تنمية الموارد الاقتصادية في استمرارية عملية النمو الاقتصادي.[2]

وهناك مجموعة من العوامل التي تجعل دراسة المياه ذات أهمية بالغة:[3]

- حماية الموارد المائية والحفاظ عليها: هذا يتطلب حصرها بدقة لتحديد إمكانيات استغلالها محليا ومستقبليا بوضع البرامج التي تتضمن عدم الإسراف في استخدامها، مثل سن بعض التشريعات الخاصة بالموارد المائية التي تحد من استخراجها وضمان عدم استنفاذها.

---

* ينظم اليوم العالمي للمياه كل عام من طرف الأمم المتحدة وذلك بعد قمة ريو وهو يكون كل يوم 22 مارس، ولكل عام موضوع خاص به.

[1] -Arman Dominique, **L'eau en Danger?**, France, Avril 1996, p 58.

[2]- راتول محمد ، مداحي محمد : **إشكالية تسعير الموارد المائية ومتطلبات الحفاظ عليها في الدول العربية في ظل عولمة المياه**، الملتقى الوطني حول حوكمة المياه في الجزائر كمدخل حقيقي لتحقيق الأمن المائي ، يومي 27 و28 ماي 2013، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي ميلة.

[3]- خالد مدخل: **اقتصاديات المياه في دول المغرب العربي، مشاكل وحلول**، الجزائر، ط 1، جوان 2012 ، ص ص 11- 14 .

- زيادة السكان: بينما يسجل عدد السكان زيادة تقدر بحوالي 1,5 % سنويا، فإن الموارد المائية لا تزيد بنفس المعدل، وهذا الوضع يتطلب دراسة ضرورة التوسع في الاستفادة من الموارد الحالية أو البحث عن مصادر جديدة للموارد المائية وكذا البحث عن الأساليب الإدارية الحديثة المساعدة على المحافظة عليها.
- تزايد معدلات استهلاك الفرد: ازداد معدل استهلاك الفرد للمياه من شرب واستعمالات مترلية متنوعة، بالإضافة إلى اعتماد أغلبية السلع الاستهلاكية عند إنتاجها على المياه، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بترشيد استهلاك المياه واستخدام الطرق الاقتصادية الحديثة.
- المياه ومؤشرات التنمية: إن الدول المتقدمة التي يرتفع فيها معدل استهلاك الفرد للمياه البالغ حوالي 1200 $م^3$ في السنة، نجدها تحقق مؤشرات تنمية عالية نحو يزيد دخل الفرد فيها عن 10 آلاف دولار ويصل عمر الفرد إلى أكثر من 75 سنة، وترتفع فيها درجة التصنيع والاكتفاء الذاتي، وتنخفض فيها معدلات النمو السكاني ونسب الأمية .... بينما يحدث العكس في الدول المتخلفة التي يقل فيها نصيب الفرد من استهلاك المياه البالغ حوالي 500 $م^3$ في السنة. وهذا ما يدل على ارتباط الرفاهية والتنمية وحاجات السكان المعيشية بالموارد المائية.
- المياه والطاقة: تعتبر المياه الساقطة مصدرا مهما من مصادر الطاقة مهما اختلفت طرق استغلالها، حيث تحول إلى طاقة كهربائية تستخدم في حياة الإنسان وتساهم في الرقي والتطور الاقتصادي والاجتماعي.
- أزمة الغذاء: شهد العالم وخاصة دول إفريقيا في الآونة الأخيرة أزمة غذاء حادة، وخوفا من انتشار الظاهرة على العالم بأسره، ظهرت دراسات جادة في اقتصاديات الموارد المتعلقة بالإنتاج الغذائي من بينها اقتصاديات المياه، وقد اتضح أن من بين أسباب الأزمة سوء استخدام الموارد وعدم المحافظة عليها بما فيها المياه.[1]

[1]- راتول محمد، مداحي محمد، مرجع سابق، ص 07.

ثانيا – مصادر واستخدامات الموارد المائية

في هذا العنصر سنتطرق أولا إلى مصادر المياه التي تنقسم إلى قسمين مصادر طبيعية وغير طبيعية ، ثم ندرس استخدامات الموارد المائية بمختلف أشكالها.

1– مصادر الموارد المائية

يمكن تقسيم مصادر الموارد المائية بصورة عامة إلى مصادر طبيعية وغير طبيعية

1–1 المصادر الطبيعية:

تنقسم مصادر الموارد المائية الطبيعية إلى مصادر سطحية كالأنهار ومصادر جوفية، ويمكن التمييز بين مستويين للمياه الجوفية القريبة والبعيدة من سطح الأرض، كما تقسم إلى مياه جوفية عذبة ومالحة، وأخرى تتراوح بين العذبة و المالحة، ويشترك كلا النوعين في أن مياه الأمطار تعد المغذي الأساسي لهما.

1–1–1 الميـــاه السطحيـــة

تشمل المياه السطحية مياه الأنهار والأودية والبرك والبحيرات وهي ناتجة من الدورة الهيدرولوجية العالمية السنوية للمياه والمتمثلة في جميع الهطول وذوبان الجليد.[1]

وتتميز المياه السطحية كما توجد في الطبيعة بالصفات الآتية:[2]

–وفرة كمياتها عن المياه الجوفية مما يجعل المياه السطحية أنسب لسد احتياجات المدن الكبيرة.

–تعرضها لعوامل التلوث الشديد، فالمياه السطحية نادرا ما توجد في الطبيعة نقية صالحة للاستعمال مباشرة دون معالجة، لما تحتويه من مواد عالقة وذائبة والكثير من البكتيريا، مما يجعلها خطرا على الصحة العامة، ومما يوجب تنقيتها قبل استعمالها كمصدر للمياه في المدينة.

[1]– جريدة الاتحاد الوطني الكردستاني: **الموارد المائية واستخداماتها في العالم** ، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.alithad.com ، تاريخ الاطلاع (21-12-2014).

[2]– فتيحة محمد الحسن: **اختبارات ومواصفات المياه**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص 12.

1-1-2 الميـــــاه الجوفيـــــــة

هي في الأصل جزء من مياه الأمطار أو المياه الناتجة عن انصهار الجليد، يتسرب إلى باطن الأرض مكونا طبقة من المياه الجوفية، وقد قدر بعض الباحثين كمية المياه الجوفية المتسربة في الطبقات الأرضية بأنها تعادل طبقة من المياه تغطي الكرة الأرضية بسمك تتراوح بين 200 إلى 600 قدم.[1]

ويمكن التمييز بين نوعين من الطبقات المائية طبقات ذات موارد مائية متجددة وطبقات ذات موارد أحفورية.[2]

وتتصف المياه الجوفية في الطبيعة بالصفات الآتية:

أ- تكون عادة أكثر صفاء من المياه السطحية.

ب- لا تحتوي على مواد عالقة أو بكتيريا نظرا لترشيح هذه الموارد والبكتيريا خلال طبقات الأرض أثناء تسرب المياه خلالها.

ت- تكون عادة أكثر برودة من المياه السطحية نظرا لعدم تأثرها كثيرا بالعوامل الجوية.

1-1- 3 ميـــــاه الأمطـــار

تشكل الأمطار إحدى المصادر الأساسية للموارد المائية السطحية (الأنهار، الوديان الموسمية ودائمة الجريان)، كما تمثل المصدر الرئيسي للمياه الجوفية المتجددة. وتعد الأمطار المصدر الرئيسي لإنتاج الغابات والرعي والمصادر والمحاصيل المطرية ومن خصائصها أنها تحتاج لدراسة من موسم إلى آخر، ومن سنة لأخرى من ناحية التذبذب والتغيرات لأنها تنعكس مباشرة على طبيعة وسريان المياه السطحية والجوفية المتجددة.

1-2- المصادر غير الطبيعية: وتتمثل في مياه التحلية ومياه الصرف المعالجة واستمطار السحب وما يسمى بتجارة المياه التقديرية والتي يمكن تفصيلها فيما يلي:

1-2-1 مياه التحليـــة

تحلية المياه هي صناعة تحويلية غرضها توفير المياه العذبة من خلال تحليل المياه المالحة، استخدم الإنسان منذ القدم طريقة التقطير لإنتاج الماء العذب وذلك بتبخير الماء المالح وإعادة تكثيفه. أما اليوم فتتعدد الطرق التكنولوجية المستخدمة في عمليات التحلية، اثنتان من هذه الطرق استحوذتا على قرابة 90 % من إجمالي

[1]- محمد خميس الزوكة: **الجغرافية الاقتصادية** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص 68 - 69.

[2]- فتيحة محمد الحسن ، مرجع سابق، ص 11.

الطاقة الإنتاجية لوحدات التحلية في العالم وهما: التبخير الوميضي المتعدد المراحل Multi-stage (MSF) Flash Evaporation والتناضح العكسي Reverse Osmosis (RO).[1]

- **طريقة التبخير الوميضي المتعدد المراحل**

توفر هذه الطريقة حوالي 55 % من مجمل الطاقة الإنتاجية للماء العذب المتروع ملوحته في العالم، كما تمثل 14 % من مجمل وحدات التحلية في العالم. في عملية التقطير أو التبخير يتم الحصول على بخار ماء نقي بتسخين ماء البحر (أو المياه الجوفية المويلحة) ويتم فصل بخار الماء المالح، ويتم تكثيفه ليعطي الماء العذب النقي.[2]

وعندما يتكثف بخار الماء تنطلق منه حرارة، والتي تستغل مرة أخرى في تبخير قدر آخر من الماء المالح تحت ضغط منخفض، وكل إعادة أو تأثير لحرارة التكاثف تعطي مزيدا من الماء العذب، وهناك إمكانية تكرار إعادة استخدام طاقة التكثيف أو التأثيرات لمرات عديدة .

- **طريقة التناضح العكسي**

توفر 31 % من إجمالي الطاقة العالمية للماء العذب المنتج من تحلية المياه بينما تشكل وحدات الإنتاج العائدة لهذه الطريقة 55 % من إجمالي عدد وحدات التحلية في العالم. لقيت هذه الطريقة في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا ومحاولات تطوير عديدة.[3]

تتبنى فكرة التناضح العكسي عن طريق تعريض المياه المالحة إلى درجة ضغط عالية فينتقل الماء العذب عبر غشاء شبه منفذ semi permeable membrane من المحلول الأكثر تركيزا (المياه المالحة) إلى المحلول الأقل تركيزا (الماء العذب) تاركا خلفه مياها مالحة ذات تركيز كبير.

تجدر الإشارة إلى أن هناك أكثر من 7500 محطة تحلية للمياه المالحة في بلدان العالم المختلفة، وهناك عدد كبير من محطات تحلية المياه في بعض بلدان العالم، أغلبها في المملكة العربية السعودية (30 محطة) والكويت ودولة الإمارات العربية وقطر والبحرين وغيرها.[4]

---

[1]- جيلالي قالون ، مرجع سابق، ص 18.

[2]- مصطفى محمود سليمان: **أزمة وحروب المياه تحلية مياه البحر**، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2008 ، ط 1 ، ص 869.

[3]- جيلالي قالون ، مرجع سابق، ص 19.

[4]- مصطفى محمود سليمان، مرجع سابق ص ، 861.

1-2-2 مياه الصرف المعالجة

تشكل مياه الصرف المعالجة مصدرا مائيا غير تقليدي، وتشتمل هذه المياه على مياه الصرف الصحي البلدي والصناعي ومياه الصرف الصحي الزراعي، ومصارف السيول بعد معالجتها لتكون مناسبة للغرض المطلوب. وتعتمد كميات المياه المتوفرة من هذا المصدر على إمدادات المياه وعلى وجود شبكة تصريف ومحطات معالجة لها. إن وجود شبكة صرف صحي وزراعي وسيول يحقق هدفا بيئيا يتمثل في سلامة البيئة من الآثار البيئية لتلك المياه المتجمعة، وهدفا تنمويا يتمثل في تنمية المصادر المائية البديلة من المورد غير التقليدي، وتعظيم استغلال المياه المتاحة بتدويرها وإعادة استخراجها.[1]

1-2-3 استمطار السحب

تعود فكرة التحكم في المناخ واستمطار السحب بتلقيح السحب إلى أواخر النصف الثاني من القرن الماضي، وبالتحديد في سنة 1946 حينما اكتشف العالم قي.جـــ . شيفر (SCHAEFFRE. j. v) أن ثاني أكسيد الكربون الصلب أو المتجمد Solid CO_2 والذي يعرف بالثلج الجاف إذا ما أسقط على سحب فائقة البرودة فإنه يؤدي إلى تكون بلورات الثلج. وعندما تصل بلورات الثلج هذه إلى حجم كاف فإنها تسقط وتنصهر في أثناء سقوطها لتصل إلى سطح الأرض قطرات ماء.

وهناك بعض الدول مثل أستراليا والمغرب وليبيا قد أجرت تجارب لاستمطار السحب، وكذلك أجرت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تجارب مماثلة فوق اسبانيا في عام 1971. و لم يتم تقييم نتائج هذه التجارب بطريقة علمية يمكن معها التأكد من نجاحها أو فشلها بمعنى لم يعرف حتى الآن أن كمية الأمطار التي هطلت من السحب كانت بفعل التخصيب أم أنه هطول طبيعي ولا دخل للتخصيب فيه.[2]

1-2-4 استيراد المياه أو ما يعرف بتجارة المياه التقديرية

يقوم مفهوم المياه التقديرية أو الافتراضية على تنويع الإنتاج، استنادا إلى الميزة النسبية لبلد ما، كوسيلة لتوليد النقد الأجنبي اللازم لشراء الواردات الغذائية عوضا عن إنتاج محاصيل منخفضة القيمة وتستهلك بالمقابل كميات كبيرة من المياه. وتعرف تجارة المياه الافتراضية على أنها تلك المياه المتضمنة في السلع الغذائية والمنتجات الحيوانية والصناعية وغيرها، والتي يتم تصديرها من منتجات الدول الغنية مائيا إلى دول أخرى تفتقر إلى الموارد المائية. إن التوازن بين حجم المياه الافتراضية المصدرة مقارنة بحجم المياه الافتراضية المستوردة يحقق فائضا أو

[1]- حمد بن محمد آل الشيخ ، مرجع سابق ، ص 220.

[2]- مصطفى محمود سليمان، مرجع سابق ص، 861.

عجزا في الميزان المائي، والذي يحكمه توافر المياه ونوع المنتج المصدر أو المستورد. لا تقتصر المنافع المحتملة لتجارة المياه الافتراضية على البلدان التي تستوردها فحسب، بل وتشمل كذلك إدارة المياه على الصعيد العالمي لسببين هما:[1]

1- تمثل الحبوب واحدة من الواردات الرئيسية، كما يمكن إنتاجها بالاستعانة بكمية أقل من المياه في البلدان التي تتميز بالإنتاجية العالية للمياه.

2-إن الكميات المستوردة يتم إنتاجها في ظل الظروف المعتدلة المناخ، وهي بالتالي لا تستهلك سوى رطوبة التربة أو ما يسمى بالمياه الخضراء، وليس المياه السطحية والمياه الجوفية التي قد تخصص لاستعمالات أخرى.

2- استخدامات الموارد المائية

يتمثل الطلب على المياه في مجموع الاستخدامات والاستعمالات المختلفة للمياه، وقد تكون هذه الاستعمالات إما في المجال المترلي أو الزراعي أو الصناعي، فلقد تضاعف الاستخدام البشري للمياه بحدود 35 ضعفا خلال القرون الثلاثة الأخيرة وزادت سحوبات المياه في العقود الأخيرة من04 % إلى 08 % سنويا، تركزت معظم الزيادات في الدول والبلدان المتقدمة، ومن خلال الإحصائيات المتوفرة تبين أن 3240 كم^3 من المياه يتم سحبها سنويا وتستخدم لمختلف الأنشطة.

2-1 الاستخدامات المترلية

يرتبط تقدم المجتمعات في أي قطر ما بما يملكه من إمدادات المياه ومنظومات تصريف صحية، واستنادا إلى تقرير مدير عام منظمة الصحة العالمية فإن عدد الحنفيات في قطر ما يعتبر مؤشرا جيدا لرقي ذلك القطر ومعيارا صحيا أدق من عدد الأسرة في المستشفيات.[2]

حيث يحتاج الإنسان عموما من 20 إلى 40 لتر من الماء العذبة على الأقل لغرض تلبية استعمالاته من الشرب والتطهير، كما يحتاج إلى متوسط من 40 إلى 200 لتر في حالة النظافة والاحتياجات الأخرى. وتختلف استعمالات استهلاك المياه من بلد لآخر حيث يستهلك الفرد الأمريكي ما يقارب 500 لتر في اليوم

[1]- رابح حمدي باش، فاطمة بكدي، مرجع سابق. ص 96.

[2]- حسين علي السعدي : **البيئة المائية**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2006 ، ص 59.

الواحد.[1] ويتأثر الطلب على المياه في هذا المجال بعوامل عدة أهمها عدد السكان، متوسط درجة الحرارة ومستوى الدخل، إضافة إلى العوامل الجوية الأخرى.[2]

ويوضح الجدول الموالي أن المتوسط العالمي لاحتياج الفرد من المياه النقية اللازمة للشرب والأغراض المترلية خلال سنة 2000، تقدر بحوالي 124م^3/ سنة، وينتظر أن ترتفع إلى 180م^3 / سنة خلال سنة 2030 بنسبة زيادة قدرها 45,2 %. في حين نجد أن متوسط احتياج المواطن العربي يبلغ 73م^3/سنة، ويصل إلى 88م^3 /سنة.

الجدول رقم (06): المتوسط العالمي والعربي لاحتياج الفرد من المياه. الوحدة: م^3/السنة

السنة	الشـــراب		الصـــناعـــة		الـــزراعـــة		الإجمالي
	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة	
المتوسط العالمي لاحتياج الفرد من المياه							
2000	124	14.6	124	14.6	600	70.80	848
2030	180	17.00	180	17.00	700	66.00	1060
المتوسط العربي لاحتياج الفرد من المياه							
2000	73	7.7	26	2.8	848	89.5	947
2030	88	7.4	40	3.4	1060	89.2	1188

المصدر: محمد مدحت مصطفى: **اقتصاديات الموارد المائية "رؤية شاملة لإدارة المياه**، مكتبة الإشعاع، ط 1، الإسكندرية، 2001، ص57.

2-2 الاستخدامات الزراعية

يعتبر قطاع الزراعة من أكثر القطاعات استعمالا للمياه حوالي 70 % من الموارد المائية العذبة تستعمل في قطاع الزراعة، حيث شهد تطورا في زيادة كمية الماء، وهذا راجع أساسا للنمو السكاني العالمي وزيادة متطلبات الغذاء حيث هذه الأخيرة تعتبر أكثر ارتباطا بوضعية الغذاء، بالإضافة إلى أن بعض بلدان العالم مثل الصين الذي ارتفع فيه مستوى الرفاهية وذلك بتقدم الجزء الأكبر من السكان بتناول أفضلية اللحوم حيث أن إنتاج 1كغ من اللحم يحتاج إلى 7 كغ من البذور بمقدار 7000 لتر من الماء، مما يترجم لنا زيادة المساحة الزراعية المروية.

[1] -Lakhdar Zella **: l'eau pénurie ou incurie**, Alger ,office publication universitaire, 2007 , p 24 .

[2]- حمد بن محمد آل الشيخ ، مرجع سابق ، ص 221 .

وتقدر المساحات المسقية بـــــــــــــ ـــ264 مليون هكتار أي 17 % مليون (1,5 مليار هكتار) من المساحة الزراعية في العالم، حيث أن المساحة الزراعية حسب تقديرات FAO تقدر بـــــــــــــ ـــ4,2 مليار هكتار و17 % تضمن تقريبا 40 % من الإنتاج الغذائي العالمي.

ويبين الجدول أعلاه أن المتوسط العالمي لاحتياج الفرد من المياه اللازمة للزراعة لسنة 2000 تبلغ 600 م^3 /السنة، وينتظر أن تصل إلى 700 م^3 /السنة خلال سنة 2030 بزيادة قدرها 16,7 %، بينما نجد احتياجات المواطن العربي تبلغ 848 م^3 / السنة، ويتوقع أن يصل إلى 1060م^3 / السنة، بزيادة قدرها 25 % ، ويعكس هذا التوقع الظروف المناخية الحارة للمنطقة ومن زيادة احتياج الزراعة لمياه الري.

2-3 الاستخدامات الصنـــــاعية

تستغرق الصناعة قدرا كبيرا من الموارد المائية في مجالاتها المتعددة ويزداد استعمال الماء في الصناعة بزيادة التقدم الصناعي، وخصوصا ذلك الاستعمال الصناعي الخاص بعمليات التبريد وتوليد الطاقة والصناعات المتعلقة بالأغذية وغيرها...[1] وتبلغ كميات الطلب الصناعي على المستوى العالمي حوالي ربع الكمية الكلية المستهلكة للمياه، ولكن هذه الكمية تقل في البلدان النامية، وتزداد في البلدان الصناعية.[2]

وتفيد بعض الإحصائيات أن حجم المياه المستعملة في الصناعة تبلغ 725 كلم^3 سنة 1995 وأنها سترتفع إلى الضعف سنة 2025، ينما نجد نسبة المياه المستعملة في الصناعة تبلغ 22 % من مجموع المياه العذبة.[3]

ويوضح الجدول أعلاه أن المتوسط العالمي لاحتياج الفرد للمياه اللازمة للصناعة لسنة 2000 هي 124م^3 /السنة، وينتظر أن يصل إلى 180م^3/ السنة خلال سنة 2030، بنسبة زيادة 45,2 %، بينما نجد متوسط احتياجات المواطن العربي تبلغ 26 م^3/السنة، وينتظر أن يصل إلى 40 م^3، بنسبة زيادة قدرها 53,8 % . وهذا راجع إلى عدم نمو مؤشر النشاط الصناعي.

---

[1]- هاشم علوان حسين السامرائي و عبد الله محمد جاسم المشهداني: **اقتصاديات الموارد الطبيعية** ، بغداد ، 1992 ، ص294.

[2]- حمد بن محمد آل الشيخ: مرجع سابق، ص221.

[3]- Lakhdar Zella, Op, cit, p 47.

المطلب الثاني: عموميات حول اقتصاديات الموارد المائية

يعتقد البعض أن المياه لم تدخل دائرة علم الاقتصاد إلا حديثا وخاصة بعد ظهور أزمات الجفاف والمجاعات في العالم. ولكن هذا خطأ لأن المياه تمثل إحدى عناصر الإنتاج الزراعي وهو ما تناوله علم الاقتصاد قديما من خلال نظرية الإنتاج أو من خلال أسواق عناصر الإنتاج، كما تعد دراسة الموارد المائية أحد فروع علم الاقتصاد الزراعي.

أولا– علاقة الموارد المائية بعلم الاقتصاد

إن دراسة كيفية استخدام الموارد المائية والحفاظ عليها وتنميتها، وهو الذي يضعنا في قلب الدراسة الاقتصادية للموارد المتاحة، فحجم الموارد المائية لدولة ما يؤثر على مستوى معيشة سكان هذه الدولة.

وعلى درجة التقدم الاقتصادي التي وصلت إليها، فالدول الفقيرة والمتخلفة هي أكثر الدول التي تعاني من نقص الموارد المائية وسوء استخدامها خاصة في قارة إفريقيا. أما الدول الغنية المتقدمة اقتصاديا، فهي التي تتمتع بموارد مائية هائلة والتي نجحت في استغلالها بأفضل الطرق. هذا يوضح العلاقة المباشرة بين مستوى الرفاهية الاقتصادية وحجم الموارد المائية المتاحة. ولذلك يمكن القول أن مستوى الرفاهية هو دالة في حجم الموارد المائية المتاحة، ولما كان علم الاقتصاد يحاول العمل على زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للإنسان، وهو أمر محكوم بالقدر المتاح من الموارد، فقد أصبح من المحتم الاهتمام بطريقة استخدام هذه الموارد بأكبر قدر ممكن من الرشد والكفاءة.[1]

ثانيا– تعريف علم الاقتصاد للموارد المائية (اقتصاد المياه)

كما ذكرنا سابقا فإن دراسة الموارد المائية كأحد فروع علم الاقتصاد الزراعي، وهو ما ظهر حديثا في الاتجاه نحو تأسيس معارف نظرية تدفع الفرع نحو تكوين علم جديد يعرف باسم :"**اقتصاد المياه**". **ويمكن تعريفه بأنه ذلك العلم الذي يبحث في تنمية الموارد المائية من حيث زيادة كميتها وتحسين نوعيتها ورفع**

[1]– كامل بكري وآخرون: **الموارد الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص ص 32– 33.

كفاءة إدارتها بما يعود بالفائدة على جميع أفراد المجتمع استنادا للنظريات والقواعد الأساسية لعلم الاقتصاد الزراعي.[1]

وقد جاءت الحاجة لضرورة وجود وتبلور مثل هذا العلم بعد تزايد أزمة المياه العالمية، وتحرك الهيئات الدولية بغرض البحث عن حلول لهذه المشاكل المتزايدة. ومن ثم فإن تطور المعارف العلمية لهذا العلم ومنهجية البحث فيها لابد أن تأخذ في الاعتبار مجموعة كبيرة من المعارف العلمية الفنية الزراعية، ومجموعة كبيرة من المعارف العلمية الهندسية الخاصة بمنشآت الري والصرف، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من المعارف الخاصة بالقانون الدولي والمنظمات الدولية والمحلية التي تنظم عملية استغلال هذه المياه سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى المحلي، يضاف إلى ذلك الأهمية الكبرى والمتواصلة لهذا المورد حيث أن تلك الاستمرارية تستدعي البحث والتطوير بشكل دائم وليس لمجرد وجود مشكلة خاصة به.[2]

نستنتج مما سبق أن هناك حاجة إلى ترشيد وتقنين استخدام المياه على كافة المستويات. وتشمل التوجهات الضرورية لذلك تطوير سلوكيات مائية حريصة في المجتمعات من خلال إرشاد وتوعية المستهلكين بأهمية الحفاظ على الثروة المائية من أجل ضمان الانتفاع بها وتطوير التشريعات والقوانين لاستغلال واستخدام المياه من أجل تقنين الاستخدام والحفاظ على نوعية المياه، وهذا تماشيا مع مبادئ علم اقتصاد الموارد المائية بهدف تفادي أزمة المياه سواء على المستوى الوطني أو العالمي.

ثالثا – الخصائص الاقتصادية للموارد المائية

تتميز الموارد المائية من الناحية الاقتصادية بخاصيتين أساسيتين تحددان قيمتها وتخصيصها زمنيا ومكانيا، تتمثل فيما يلي:

1– الماء مورد نادر: الندرة من أهم الخصائص على الإطلاق من الناحية الاقتصادية ولولاها ما احتاج الإنسان للاقتصاد أصلا، وكافة المجتمعات الإنسانية ومنذ تواجدها تواجه المشكلة الاقتصادية والتي تتمثل في ندرة الموارد المتاحة لديها في الوقت الذي تتعدد فيه حاجات سكانها وتزايدهم، خاصة عندما نعلم بأن الموارد وفي

[1]– محمد مدحت مصطفى، مرجع سابق، ص ص 51– 52.
[2]– نفس المرجع، ص 52.

حالة زيادتها تنمو بمعدل يقل وبكثير عن معدل زيادة السكان وحاجياتهم، وإذ لم يتم التصدي لمشكلة ندرة الموارد سوف يأتي يوم تتدهور فيه قدرتها الإنتاجية.[1]

وندرة الموارد المائية مشكلة تواجه وتلازم الإنسان نتيجة لتزايد احتياجاته وتعددها وتجددها، مقابل محدودية الموارد والمصادر المائية المتاحة أو صعوبة الوصول إليها، وتحقيق مستويات أفضل من الرفاهية الاقتصادية في المستقبل يتوقف إلى حد كبير على حجم وكيفية استخدام ما يتاح له من موارد مائية، وعليه أن يتعايش باستمرار مع ما يسمى بمشكلة الاختيار أو بمعنى آخر مع المشكلة الاقتصادية.[2]

فالموارد المائية موجودة في كل مكان كالهواء وأشعة الشمس ولكن بكميات متفاوتة، بحيث لا يوجد تنافس عليها ولا يكلف الحصول عليها شيئا، ومن ثم لا يصاحب عملية إنتاجها أو توزيعها أي مشكلة اقتصادية مما جعلها سلعة مجانية في بعض المناطق، أما في الوقت الحالي وبسبب تلوث البيئة وبالتالي تلوث الموارد المائية والطلب عليها ساهم في ندرة المياه النقية، وترتب عليها ارتفاع تكاليف استخراجها والإجراءات اللازمة للمحافظة عليها، فأصبحت المياه موردا اقتصاديا لا بد للحصول عليه من تكلفة وسعر في أغلب الأوقات والأماكن بعدما كانت مجانية في الماضي.

2-الماء مورد متجدد: تعتبر الموارد المائية وفقا للدورة الهيدرولوجية الطبيعية موارد متجددة بصورة تلقائية، إلا أنه يمكن التفرقة بين نوعين منها وهما الموارد المائية المتجددة (غير محدودة الكمية) وموارد مائية غير متجددة (ناضبة، محدودة الكمية)، ولعل هذا من أهم التقسيمات للموارد من الناحية الاقتصادية لأنه يتعلق بشروط فعالية استخدامها وكيفية المحافظة عليها.

والموارد المائية المتجددة هي الموارد التي تتجدد تلقائيا ومن ذات نفسها، و ذلك إما لأنها موجودة بصفة مستمرة وبكميات كبيرة مثل مياه الأنهار والبحار والمحيطات والأمطار وتسمى بالموارد المتدفقة وإما لأنها تتكاثر بالتوالد كالأسماك والحيوانات وتسمى بالموارد الإحيائية*، ولا يؤدي الاستخدام إلى التقليل من الكميات المتاحة منها في المستقبل، بل إن عدم استخدامها في وقت توافرها يعني ضياع منفعتها.

---

[1]- رمضان محمد مقلد: **اقتصاديات الموارد البيئية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 21.

[2] - كامل البكري، أحمد مندور: **الموارد الاقتصادية**، الدار الجامعية، بيروت، 2009 ، ص 10.

* الموارد الإحيائية أو البيولوجية ، ولها معنى قانوني فهي الموارد الوراثية أو الكائنات أو أجزاء منها ، أو أية مجموعة أو عناصر حيوانية أو نباتية أخرى للنظم الطبيعية تكون ذات قيمة فعلية أو محتملة للبشرية .

أما الموارد المائية غير المتجددة فهي توجد في الطبيعة بكميات محدودة، حيث يؤدي استغلالها المتزايد إلى استنزافها فتقل الكميات المتاحة منها في المستقبل، ومثال ذلك المياه الجوفية التي لا توجد لها منافذ لتغذيتها من مصادر مياه أخرى تعتبر موارد ناضبة لأنها موجودة بكميات محدودة وأي استخدام لتلك المياه يقلل من الكميات المتبقية منها مما يؤدي إلى نضوبها بالتدريج.[1]

وإلى جانب خصائص المياه المذكورة آنفا، فإن للمياه سمات تحد من قابليتها للخضوع لآلية السوق، وتطبيق آلية السعر التي يتحدد بموجبها تعادل العرض والطلب. ومن بين أهم السمات المميزة للمياه ما يلي:[2]

- محدودية مواقع مصادر المياه وعدم قابليتها للنقل من مكان إلى آخر، فضلا عن الاستثمارات الضخمة نسبيا اللازمة للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، وهو الأمر الذي يضع المياه في مصاف الاحتكارات الطبيعية.
- آخذاً في الاعتبار كون المياه في مصاف الاحتكارات الطبيعية، فإن هذا الأمر يجعل من الصعب تطبيق المفهوم الحدي للإنتاج لتقدير درجات الكفاءة الاقتصادية إلى مستويات مختلفة من الإنتاج. ليس هذا فحسب بل إن العدد المحدود للقائمين على إنتاج المياه، واقتصار ذلك على القطاع العام في أغلب الأحيان، وتحديد تعرفة المياه من قبل الحكومة، وثبات التعرفة دون تغيير لفترات طويلة يزيد الأمور تعقيدا ويجعل تطبيق المفهوم الحدي للإنتاج والاستهلاك وتقدير المنافع غير مستوف لشروط تحديد الكفاءة الاقتصادية في استخدام المياه.
- للمياه آثار جانبية تنجم من جراء استخداماتها للأغراض المختلفة (المترلية والصناعية والزراعية)، وقد تكون إيجابية أحيانا وسلبية أحيانا أخرى، نظرا لتميز المياه في الاعتماد المتبادل ما بين العديد من الأنشطة المائية والترابط في عمليات الإنتاج. فهناك الآثار المترتبة على نوعية المياه والبيئة، وعلى الإخلال بالعلاقات الطبيعية ما بين المياه السطحية والجوفية، فضلا عن الآثار المترتبة على التوازن المطلوب للحفاظ على البيئة، وكذلك على استغلال المياه الجوفية.

---

[1]- رمضان محمد مقلد وآخرون، مرجع سابق، ص 23.

[2]- عبد الكريم صادق : **الجوانب الاقتصادية للمياه في دول مجلس التعاون الخليجي**، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مؤتمر الخليج السابع للمياه ، المياه في دول مجلس التعاون الخليجي – نحو إدارة متكاملة 19-23 نوفمبر 2005 – الكويت ، ص 3- 4.

رابعا– الموارد المائية بين السعر والقيمة

لا توجد قضية شغلت اهتمامات الاقتصاديين منذ نشأة علم الاقتصاد على يد آدم سميث بقدر ما شغلتهم قضية القيمة والسعر. فقد كان التناقض القائم بين انخفاض ثمن السلع عالية القيمة وارتفاع ثمن السلع منخفضة القيمة يمثل لهم لغزا محيرا، وسوف نحاول التعرف على الموقف العلمي لأهم مدرستين تناولتا هذه القضية وهما الكلاسيك والنيوكلاسيك.

1– المدرسة الكلاسيكية

قدمت هذه المدرسة وعلى رأسها آدم سميث تفسيرا لذلك التناقض بوضع خط فاصل بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، ولقد وضح آدم سميث أن هناك تفاوتا كبيرا بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل.[1] فعلى سبيل المثال فإن قيمة الاستعمال للماء كسلعة تعتبر كبيرة بينما قيمة التبادل ضئيلة، على عكس الماس الذي يتميز بقيمة تبادلية كبيرة رغم أن قيمته الاستعمالية زهيدة.[2]

وفي محاولتة لتفسير ذلك ذهب إلى اتخاذ العمل مقياسا للقيمة، وقال إن قيمة كل سلعة تتحدد بما بذل فيها من عمل. كما أشار سميث إلى أن هذه القيمة قد تختلف مع ثمن السوق، فهذا الثمن يتحدد لاعتبارات العرض والطلب، ولكن هناك اتجاها لثمن السوق إلى المساواة مع الثمن الطبيعي الذي يتحدد بالمعدل الطبيعي لكل من الأجر والربح والريع، وانتهى الوضع عند سميث إلى الأخذ بنظرية نفقة الإنتاج، وقصر نظرية قيمة العمل على المجتمع البدائي.

ثم جاء **ديفيد ريكاردو** وقبل بمبدأ التفرقة بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة كما وردت عند سميث ويبين أن الغرض من نظرية القيمة هو البحث في محددات قيمة المبادلة. وأنه حتى يكون للسلعة قيمة مبادلة لا بد وأن يكون لها قيمة استعمال، فقيمة الاستعمال شرط لقيام قيمة المبادلة في السلعة ، لكن قيمة الاستعمال لا تصلح لأن تكون معيارا لقيمة المبادلة ، لأن قيمة المبادلة تتحدد وفقا لعناصر الندرة أو العمل المبذول في السلعة.[3]

---

[1]– محمد مدحت مصطفى ، مرجع سابق ، ص 211.

[2]– محمد عمر أبو عيدة ، عبد الحميد محمد شعبان: **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتجددة بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة القاهرة، مصر، 2009، ص 190.

[3]– محمد مدحت مصطفى، مرجع سابق ، ص 212.

وقد فرق ريكاردو بين السعر والقيمة، فالسعر يشمل:[1]

- أجر العمل المباشر الذي بذل في الوقت الحاضر.
- أجر العمل غير المباشر الذي بذل في الوقت الحاضر.
- القيمة الفائضة وهي تشمل فائض الربح.

بينما القيمة تشمل: (أجر العمل المباشر وأجر العمل غير المباشر).

أما **كارل ماركس** فهو يأخذ بالتفرقة بين كل من قيمة الاستعمال التي تتوقف على المنفعة التي يحصل عليها الإنسان وقيمة المبادلة وهي قدرتها على التبادل مع السلع الأخرى. ولتفسير هذا التبادل لا بد من وجود شيء مشترك في السلع، وهذا الشيء هو العمل الإنساني، لذلك فإن العمل هو الذي يفسر قيمة المبادلة وهو في نفس الوقت أساس القيمة.[2]

2- المدرسة النيوكلاسيكية

في نهاية القرن التاسع عشر جاء النيوكلاسيك ليقدموا بناء متكامل على التحليل الحدي الذي ساهم في حل لغز الماء والماس، حيث أمكن إدخال المنفعة وهي علاقة شخصية في تحديد القيمة دون اصطدام بعقبة انخفاض أثمان السلع ذات المنافع الكبيرة، فالمنفعة رغم أنها علاقة شخصية إلا أنها تتوقف أيضا على الندرة.[3]

وقد ساعد على رواج أفكار المدرسة الحدية ما حدث من تطور في الدراسات النفسية في تلك الفترة، وذيوع مذهب المنفعة في الفلسفة نفسه تقريبا. فالفرد يبحث عن المنفعة أو اللذة ويحاول أن يتجنب الألم. وهكذا خلق أصحاب المدرسة الشخصية إنسانا خاصا هو الإنسان الاقتصادي وهو إنسان رشيد يحاول تعظيم المنفعة التي يحصل عليها وتقليل الألم الذي يضطر إلى تحمله، والاقتصاد هذا لم يعد سوى علم حساب المنفعة والألم. وبذلك أصبحت القضية الرئيسية على يد الحديين هي قضية تداول السلع، وأصبح الاقتصاد متعلقا بسلوك الأفراد الذين يسعون لتحقيق أكبر قدر من الإشباع بأقل تضحية ممكنة، والسبب في ذلك من وجهة نظرهم يرجع للندرة. والندرة عند الحديين لا تتمثل فقط في الكميات المحدودة من الأشياء التي لا يمكنها تحقيق رغبات جميع الأفراد، لكن لا بد وأن تحتوي تلك الأشياء المحدودة الكمية على منفعة، وهذه المنفعة قد تكون منفعة مادية أو منفعة نفسية. ونظرا لأن موارد الإنسان محدودة بينما رغباته غير محدودة فإن عليه السعي

---

[1]- عبد الرحمن يسري: **تطور الفكر الاقتصادي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 190 191.

[2]- عادل أحمد حشيش: **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بدون سنة نشر، ص 389.

[3]- محمد مدحت مصطفى، مرجع سابق، ص 212.

لتحقيق أكبر منفعة ممكنة بتوليفة بين جميع احتياجاته، فإذا كان مورده ثابت فإن زيادة حصوله على حاجة محددة تعني في نفس الوقت انخفاض ما يحصل عليه من حاجة أخرى. فإذا كان ذلك هو سلوك المستهلك فهو أيضا سلوك المنتج الذي عليه أن يقارن بين عديد التوليفات بين عناصر الإنتاج التي تمكنه من إنتاج السلع بأقل تكلفة ممكنة.[1]

يلاحظ من العرض السابق أن التفرقة بين القيمة والثمن كانت واضحة تماما لدى الكلاسيك والنيوكلاسيك إلا أنهم أخذوا بنظرية أن الثمن هو الشكل الصحيح للتعبير عن قيمة الأشياء، كما أن هؤلاء المفكرين انصب تحليلهم باتجاه المنتج أو باتجاه السلعة رغم أنه من المعروف أن جميع السلع منتجات ولكن ليس جميع المنتجات سلعا. وإذا نظرنا إلى موضوع المياه فالأمر يختلف تماما، وذلك على النحو التالي:[2]

- نحن نتكلم عن المياه كمورد متجدد مثله مثل الهواء (باستثناء المياه الجوفية غير المتجددة) ولا نتكلم عن المياه كسلعة تباع وتشترى ولها سعر.
- إن الموارد المتجددة ملك لجميع أفراد المجتمع ومع ذلك يمكن أن تتحول إلى سلعة إذا أضيفت إليها قوة عمل جديدة تزيد من منفعتها وبالتالي تزيد قيمتها كما هو الحال بالنسبة لمياه الشرب التي يتم تنقيتها وتوصيلها أو حتى تحليتها فيستفيد منها جميع أفراد المجتمع بأثمان مدعومة نظرا لأنها قضية حياة أو موت بالسبة للأفراد.
- ينظر إلى المياه كمنتج نهائي (سلعة استهلاكية) وليس كمستلزم إنتاج (سلعة إنتاجية).
- إذا نظرنا إلى المياه كأحد مستلزمات الإنتاج (سلعة إنتاجية) فإنه يجب التفرقة هنا بين السلعة العامة والسلعة الخاصة، كما يتم التفرقة بين الخدمة العامة والخاصة. فإذا كنا نعترف بأن هناك سلعة خاصة وخدمة خاصة فلماذا لا نعترف بأن هناك سلعة عامة رغم أننا نعترف بوجود الخدمة العامة.

---

[1]- نفس المرجع، ص 212 – 213.

[2]- كدودة عادل: **التحليل الاقتصادي للموارد المائية**، مجلة الاقتصاد المعاصر، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، العدد 3، 2008، ص ص 89 -90.

المطلب الثالث: سوق الميـــــــاه

يرى بعض الاقتصاديون أن أسواق المياه أكثر الوسائل فعالية لتوزيع مورد شحيح، ويكون ذلك بالتبادل السنوي لحقوق استغلال المياه مقابل تعويض يحدده العرض والطلب ويؤكد البنك الدولي على أن أسواق المياه هي أداة واعدة لترشيد استعمال المياه، حيث الاعتماد على آليات السوق يزيد من الكفاءة الاقتصادية. كما أن الاعتماد على السوق من شأنه استبعاد تأثير السياسيين وتفضيلاتهم وكذا البيروقراطيين، وتتحدد المتطلبات اللازمة لتطبيق آليات السوق بما يلي:[1]

- تحديد وتعريف وتقنين حقوق الملكية والاستخدام لكمية معينة من المياه؛
- خلق درجة كافية من القبول الاجتماعي لفكرة التداول التجاري للمياه؛
- توفير هيكل إداري ملائم وكفؤ بحيث يرتكز على قواعد ونظم وإجراءات واضحة؛
- بنية أساسية كافية ونظم تخزين المياه الفائضة بالإضافة إلى نظم التوزيع.

وسوف نستعرض في هذا المبحث العرض والطلب على المياه، ثم نتطرق إلى سوق توازنهما، أين تتحدد كمية المياه التوازنية وسعرها التوازني.

أولا– العـــرض الاقتصادي للموارد المائية

ونقصد بعرض المياه "water supply "تلك الموارد أو المصادر المتوافرة أو التي يمكن الحصول منها على المياه. وتتمثل تلك الموارد في موارد تقليدية كالمياه السطحية والجوفية و مياه الأمطار، والمياه غير التقليدية المتمثلة في مياه التحلية والمياه المستعملة في الأغراض الزراعية والصناعية بالإضافة إلى المياه الصناعية واستيراد المياه والتي تطرقنا إليها سابقا.

فهو كمية المياه المعدة للاستغلال والاستخدام الفوري والتي تعتمد أساسا على جملة تكاليف استخراج المياه من وضعها الطبيعي ثم تحليتها ومعالجتها ونقلها، كل ذلك أدى إلى زيادة تكاليف الحصول على المياه الاقتصادية، بالتالي فإن العرض الاقتصادي للمياه يعتمد على تكاليف الحصول عليها وشأنها في ذلك شأن أي

[1]– رابح حمدي، باش فاطمة بكدي: **الموارد المائية من الحاجة الإنسانية إلى دعوى المبادئ الاقتصادية** ، مجلة المجلس العربي للمياه ، المجلد 01، العدد 02، جوان 2008 ، ص 100.

سلعة أخرى فإن زيادة الإنتاج تزيد من التكاليف، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف الحدية وتسمى في حالة المياه تكاليف الاستخراج الحدية لأنها لا تنتج بل تستخرج من وضعها الطبيعي وتنقل لأماكن الاستخدام.[1]

1- العرض الاقتصادي للمياه في الأجل القصير

العرض الاقتصادي للمياه في الأجل القصير هي المدة الزمنية التي لا يمكن فيها أي تغيير في حجم الموارد المائية المعروضة والمهيأة للاستغلال النهائي، وبالتالي فإن تمثيلها البياني يكون خطا رأسيا يبدأ من محور الكميات وعند النقطة التي تحدد حجم المياه الاقتصادية المتاحة للاستخدام في أي وقت من الأوقات.

كما هو مبين في الشكل أدناه فان منحنى العرض الاقتصادي للمياه في الأجل القصير ينتقل إلى جهة اليمين (Q1) عندما تتطور مصادر جديدة للمياه وتزداد كمية المياه المعدة للاستخدام النهائي، وينتقل إلى جهة اليسار(Q2) عندما تقل كمية المياه المعدة للاستخدام النهائي وذلك إما بسبب الاستخدام أو الهدر أو التسرب أو التبخر أو انخفاض كمية الأمطار السنوية . ويعتمد انتقال هذا المنحنى على العرض الطبيعي للمياه وحجم الإنفاق على استخراجها.

[1]- كامل البكري، أحمد مندور، مرجع سابق، ص 35 .

الشكل رقم (04): العرض الاقتصادي للمياه في

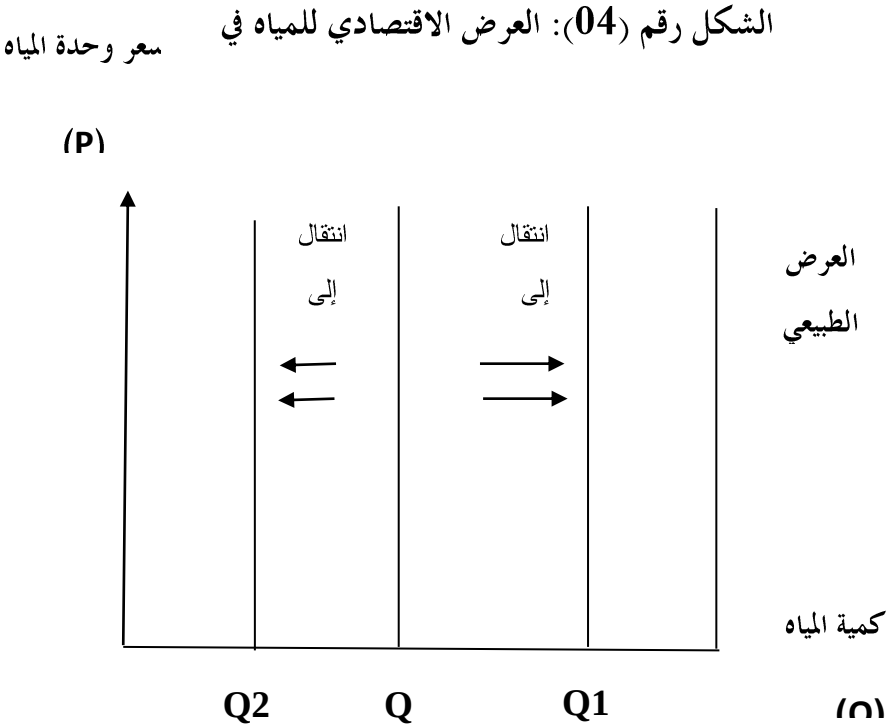

المصدر: محمد حامد عبد الله: **اقتصاديات الموارد**، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1991، ص 62.

2-العرض الاقتصادي للمياه في الأجل الطويل

إن العرض الاقتصادي للمياه يعتمد على تكاليف الحصول عليها، وشأنها في ذلك شأن أي سلعة أخرى فإن زيادة الإنتاج تزيد من التكاليف مما يؤدي إلى زيادة التكاليف الحدية، وتسمى في حالة المياه تكاليف الاستخراج الحدية لأنها لا تنتج بل تستخرج من وضعها الطبيعي وتنقل لأماكن الاستخدام، وبما أن منحنى العرض يتطابق مع منحنى التكاليف الحدية فإن منحنى العرض الاقتصادي للمياه يتطابق مع منحنى تكاليف استخراجها وينتقل إلى أعلى بزيادة الكميات المستخرجة.

يوضح الشكل رقم (05) أنه في الأجل الطويل، أي حينما تكون هناك فترة كافية لإحداث تغيير في كميات المياه الصالحة للاستخدام المباشر أي تغيير في العرض الاقتصادي للمياه، فإن الكمية الاقتصادية المعروضة تعتمد

على تكاليف استخراجها من مكانها في حالة المياه العذبة وكلفة معالجتها في حالة المياه المستخدمة (مياه الصرف الصحي والمصانع)، وكلفة تحليتها في حالة المياه المالحة وكلفة نقلها من أماكن الوفرة إلى أماكن الشح وتخزينها في أوقات الوفرة لاستخدامها في أوقات الجفاف، أي أن العرض الاقتصادي للمياه يعتمد على قدرة المجتمع على دفع كلفة الحصول عليها.

فمنحنى العرض الاقتصادي للمياه يتجه من أسفل اليسار إلى أعلى اليمين معبرا عن تزايد تكاليف الاستخراج الحدية بتزايد كميات المياه المستخرجة. بينما يوضح العمود الرأسي العرض الطبيعي للمياه أي الكمية القصوى للمياه الموجودة في الطبيعة حيث يعبر عن عدم تأثر الكمية بالأسعار والتكاليف، وإنما تتأثر بالعوامل الطبيعية كمعدل الأمطار وتوافر الأنهار والآبار والبحار. والتكاليف الكبيرة الضرورية لتأمين المياه العذبة هي السبب الرئيسي في الحد من كمية المياه الاقتصادية وتزايد مشكلة الندرة رغم وفرة المياه الطبيعية.

الشكل رقم (05) : منحنى العرض الاقتصادي للمياه في الأجل الطويل

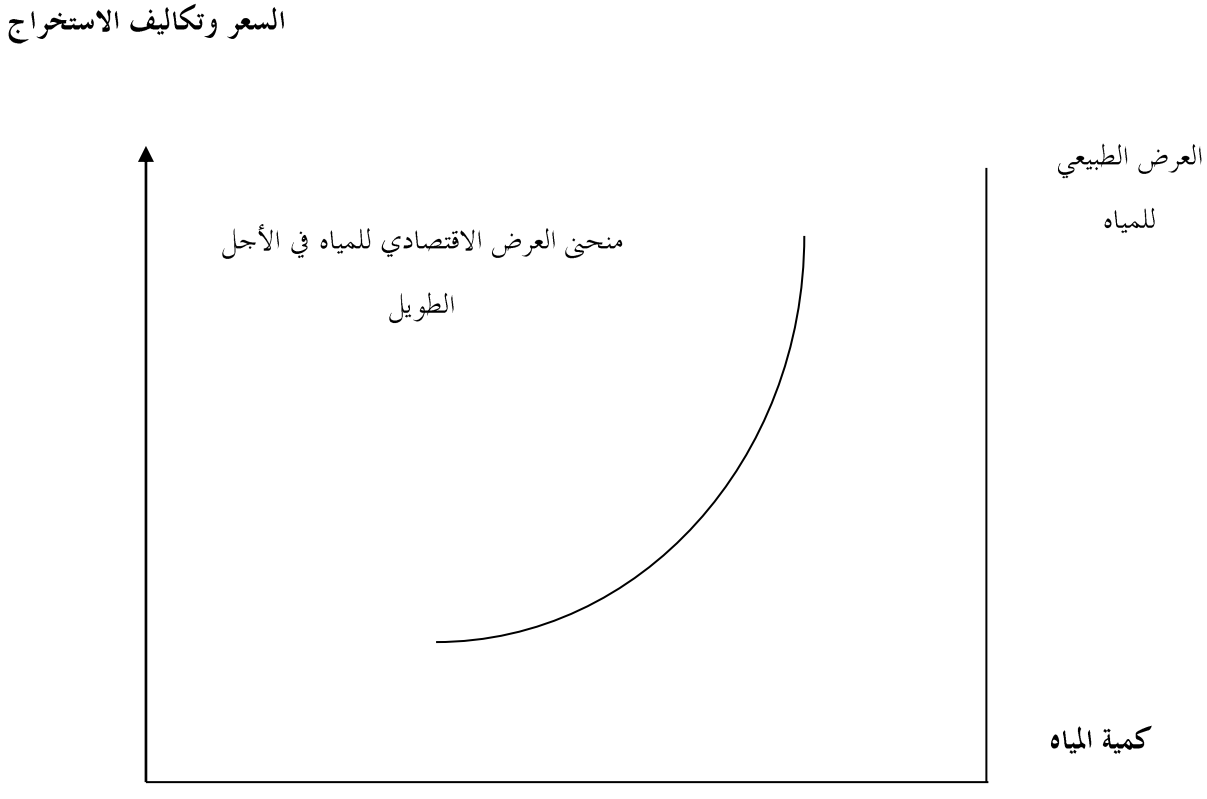

المصدر: محمد حامد عبد الله: **اقتصاديات الموارد**، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1991، ص 58.

ثانيا– الطلب الكلي على الميـــاه

كما تطرقنا إليه سابقا، يتكون الطلب الكلي على المياه من مجموع كميات المياه المستخدمة في الشرب والمنازل والزراعة والصناعة في أي وقت من الأوقات أو مكان من الأمكنة، وينحدر منحنى الطلب على المياه من أعلى إلى أسفل نتيجة للعلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة.

إلا أنه نتيجة لأن المياه سلعة ضرورية للحياة وهي مورد اقتصادي ومدخل من مدخلات الإنتاج لكثير من السلع، وفي ذات الوقت ليس لها بديل فالطلب عليها غير مرن. وعادة ما تقسم استخدامات المياه المباشرة من حيث الطلب عليها إلى قسمين وهما الطلب على المياه في الريف والذي يتضمن بصفة خاصة المياه المستخدمة في الزراعة وتربية الحيوانات، والطلب على المياه في المدن والذي يتضمن المياه المستخدمة في الشرب والمنازل وبصفة خاصة المياه المستخدمة في الصناعة.

وفي الغالب الأعم فإن الطلب على المياه في الريف أكبر من الطلب على المياه في المدن وذلك لأن الزراعة تحتاج لكميات كبيرة من المياه مقارنة بالمرافق الأخرى وتتعرض للتبخر لانتشارها في مساحات شاسعة وكلها معرضة للشمس.

إلا أنه في الآونة الأخيرة، فإن الطلب على المياه في المدن أصبح يتزايد بسرعة أكثر من سرعة تزايد الطلب على المياه في الريف وذلك لاتساع حجم المدن على حساب الريف نتيجة للهجرة من الريف إلى المدينة وكذلك تزايد معدلات استهلاك الفرد للمياه في المدن.

الشكل رقم (06): منحنى الطلب الكلي على المياه

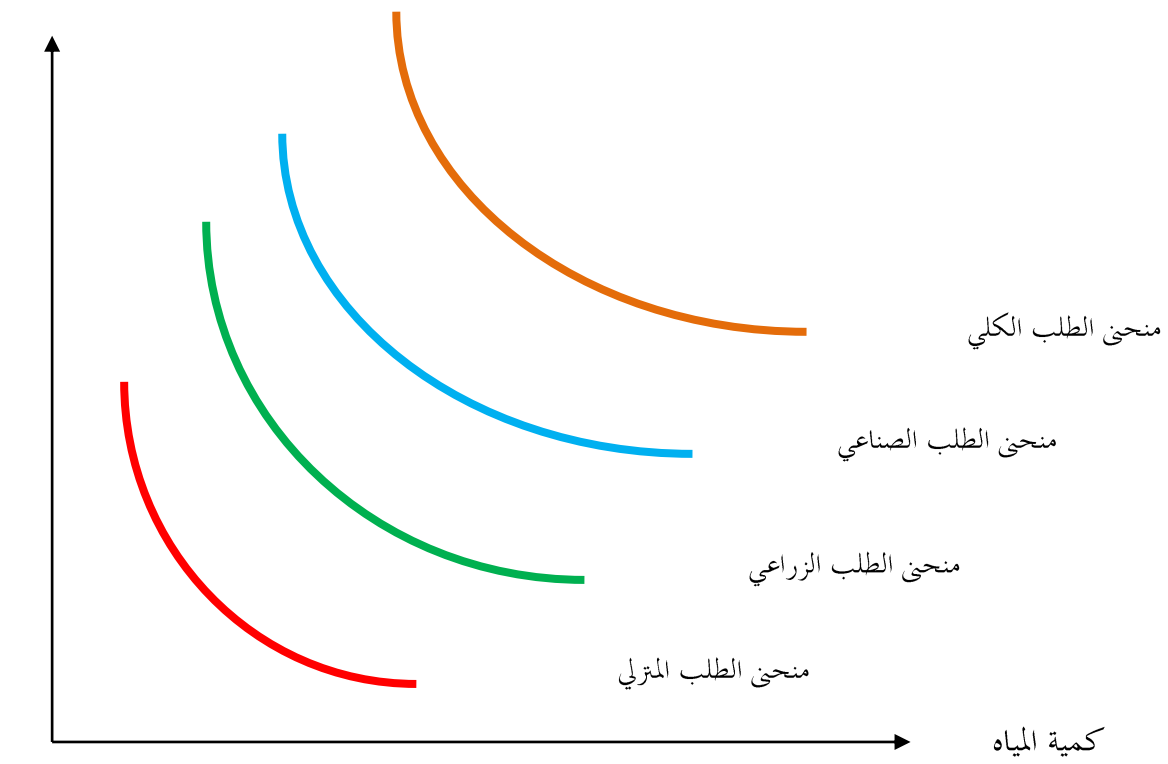

المصدر: محمد حامد عبد الله: **اقتصاديات الموارد**، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1991، ص 67.

ثالثا– توازن سوق المياه

1– **مفهوم سوق المياه:** يقصد بتعبير أسواق المياه البيع المحلي أو الدولي للمياه في بلد ما، ويمكن استخدام أسواق المياه كأداة لتخصيص إمدادات المياه، ويمكن أن يشمل بيع المياه نقل حقوق المياه بين المشترين والبائعين بالمقابل. ويحدد سعر المياه حسب العرض والطلب وبحسب تكلفة نقلها وسهولة إيصالها إلى مكان الاستخدام، ويتوقف نجاح سوق المياه على تحقيق شروط عدة منها تقبل المجتمع له، ومدى وضوح وتحديد حقوق المياه ووجود هيكل تنظيمي مستقر للمياه، وقابلية المياه للنقل وقدرة المؤسسات على تسوية النزاعات المائية، ويمكن لأسواق المياه أن تكون آلية فعالة لتوزيع المياه توزيعا عادلا على الأشخاص أو الدول سواء كانت لديهم حقوق في المياه أم لا شريطة أن يتم تنظيمها تنظيما فعالا ومراقبتها بصورة مستمرة.[1]

[1]– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي الإسكوا: **إدارة الطلب على المياه، أوراق موجزة**، جوهانسبورغ ، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، 2002 ، ص 05.

بعد معرفة كل من العرض (المياه المتاحة أو المتوفرة) والطلب (استهلاك أو استخدامات المياه) يأتي دور توزيع العرض طبقا للطلب أو التوازن بين العرض والطلب على المياه، أي أنه ينبغي على المخطط الاجتماعي تحديد كيفية تلبية الطلب للأغراض المختلفة كما وكيفا عن طريق ما هو متاح أو متوفر من المياه وبالطريقة المثلى.

قد تكون كميات العرض كافية عموما لتلبية الطلب، ولكن التوزيع الجغرافي لهذه الكميات لا يتوافق مع أماكن الطلب المائي، كما أنه من الممكن أن تكون كميات العرض كافية بل وفائضة في وقت من الأوقات خلال السنة لتلبية الطلب، ولكنها غير كافية في وقت آخر، أي أن الطلب زمنيا لا يتوافق مع العرض زمنيا، وهذا يعني أن البعد المكاني والبعد الزمني يلعبان دورا مهما في تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

2- توازن سوق المياه في الأجل القصير

نجد أن سوق المياه في الأجل القصير الذي يكون منحنى عرضها الاقتصادي للمياه خطا رأسيا أي عديم المرونة كما هو موضح في الشكل رقم (07).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (07) عندما تحدد الدولة سعر المياه والمتمثل في (س1)، فإن الكمية المطلوبة الكلية (وك1) أما الكمية المعروضة فهي (وك2) وبالتالي هناك فائض في كمية المياه. ولما ينتقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين (ط ك^1) وذلك لزيادة الطلب المترلي بزيادة عدد السكان مع افتراض ثبات كلا من الطلب الصناعي والزراعي، وتصبح الكمية المطلوبة الكلية (وك3) عند السعر الذي حددته الدولة، وعند هذا الوضع يكون فائض في الكمية المطلوبة على الكمية المعروضة (وك2)، فعلى الدولة إما أن ترفع السعر من (س1) إلى (س2) فتقل الكمية المطلوبة إلى (وك2) ويتم التوازن عندما يتقاطع منحنى الطلب الكلي للمياه مع منحنى عرضها، وإما أن تزيد عرض المياه بتطوير المزيد من مصادرها الطبيعية فينتقل منحنى العرض الاقتصادي إلى اليمين.

الشكل (07): توازن سوق المياه في الأجل القصير

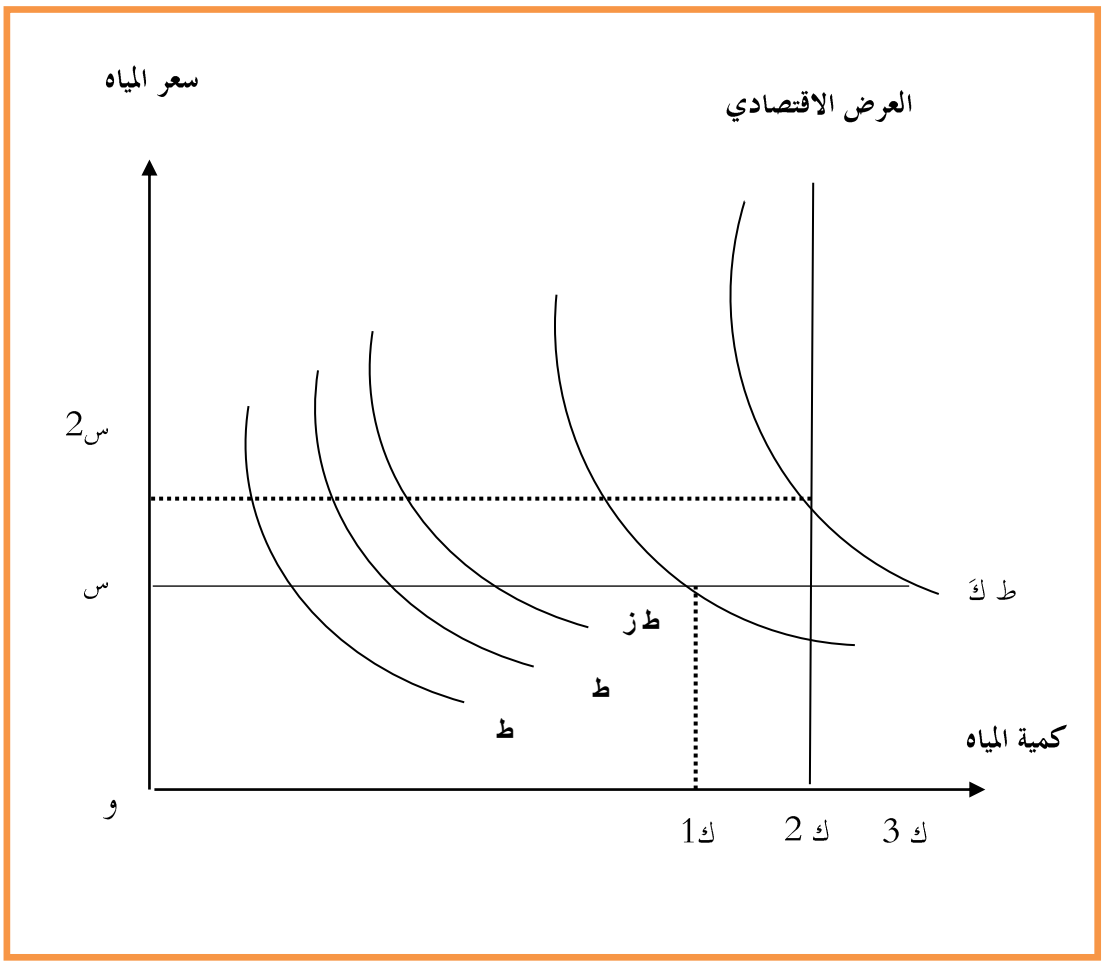

المصدر: محمد حامد عبد الله: **اقتصاديات الموارد**، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية،

ط م: الطلب المنزلي على المياه

ط ص: الطلب الصناعي على المياه

ط ز: الطلب الزراعي على المياه

ط ك: الطلب الكلي على المياه= ط م + ط ص

3- توازن سوق المياه في الأجل الطويل

يتم توازن السوق في الأجل الطويل عندما يتقاطع منحنى الطلب الكلي ومع منحنى العرض الاقتصادي في الأجل الطويل والذي يعتمد على التكاليف الحدية للاستخراج وهذا كما يوضحه الشكل رقم (08)

ويتضح من شكل دالة الطلب على المياه أن نقص السعر يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة، وذلك يفسر العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة من المياه مع فرض ثبات العوامل الأخرى، كما توضح دالة العرض العلاقة الطردية بين السعر والكمية المعروضة من المياه حيث أن زيادة السعر يؤدي إلى زيادة العرض.

الشكل (08): توازن سوق المياه في الأجل الطويل

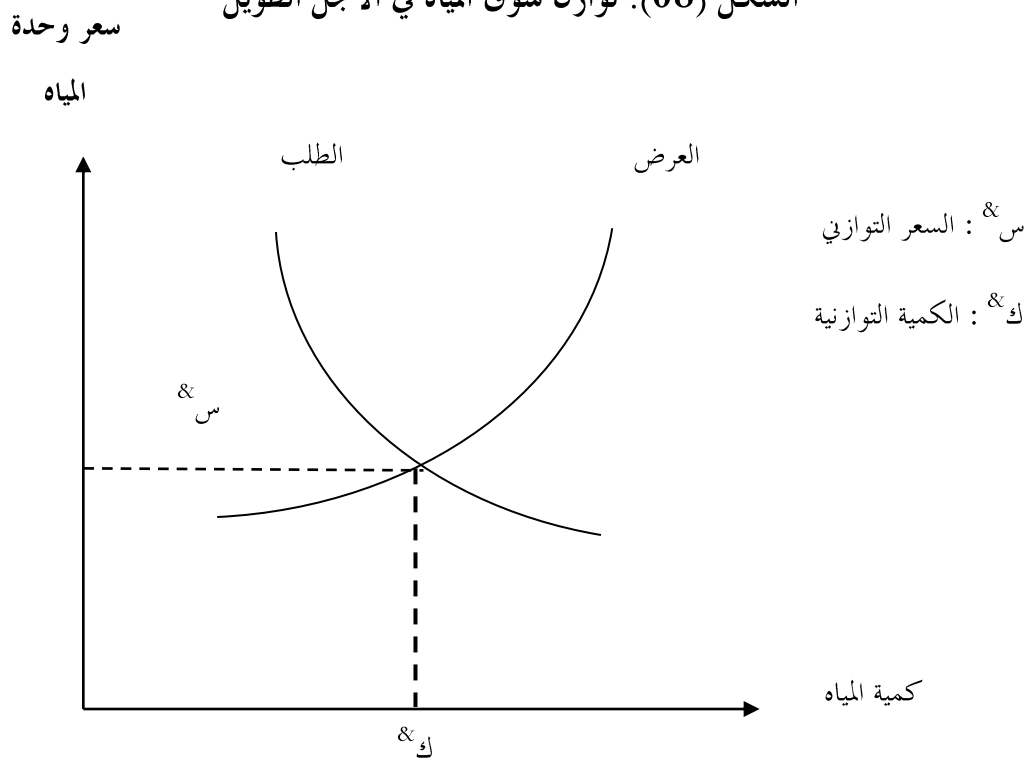

المصدر: محمد حامد عبد الله: **اقتصاديات الموارد**، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1991، ص 69.

بعد عرضنا لآلية توازن السوق في الأجلين القصير والطويل، نستطيع أن نقول أن المياه تتميز ببعض المميزات الخاصة التي تجعلها سلعة ذات طبيعة خاصة لا تنطبق عليها آلية السوق في تحديد السعر عن طريق الطلب والعرض، وأهم هذه المميزات هي:[1]

[1]- كدودة عادل، مرجع سابق، ص 100.

- إن مواقع مصادر المياه (السطحية والجوفية) محدودة وغير قابلة للنقل من مكان إلى آخر، ويتطلب توفير المياه في معظم الأحيان استثمارات ضخمة نسبيا للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، مما يجعل المياه في مصارف الاحتكارات الطبيعية.

- نظرا للاحتكارات الطبيعية في توفير المياه واقتصاديات الحجم الكبير في جانب الإنتاج ومحدودية عدد المنتجين للمياه فإنه من الصعب تطبيق المفهوم الحدي للإنتاج للتعرف على درجات الكفاءة الاقتصادية الناجمة عن مستويات مختلفة من الإنتاج، كما أن الأمر ذاته من جانب الطلب حيث أن الحكومة الاقتصادية لا تمثل المنتج الوحيد فقط بل هي أيضا تحدد السعر.

-كما تتميز المياه بالترابط المتبادل ما بين العديد من الأنشطة المائية وعمليات الإنتاج حيث أن العديد من الأنشطة المائية تخلق آثار جانبية أحيانا وسلبية أحيانا أخرى وخاصة من جراء استخدام المياه للأغراض المختلفة (المترلية و الزراعية و الصناعية) كالآثار المترتبة على البيئة وعلى نوعية المياه، أو خلق منافسة بين المستعملين، أو الآثار المترتبة على الإخلال بالعلاقات الطبيعية بين المياه السطحية والجوفية.

المبحث الثالث: تسعير المياه و إدارة الطلب على المياه

إن العجز المائي الذي تعانيه الكثير من الدول عجل بظهور ما يصطلح عليه بإدارة الطلب على المياه، وذلك من أجل تقليص الفجوة بين العرض والطلب على المياه، فهذا التصور الجديد يسمح بتخفيف المشاكل المتعلقة بالإجهاد الذي تتعرض له الموارد المائية. فهي إدارة تحتوي على تدابير وأدوات اقتصادية كالتسعير وإشراك القطاع الخاص في تسيير الموارد المائية، وأسواق المياه وغير اقتصادية كالقوانين والتشريعات والتوعية والبحث العلمي ، مع ضرورة مراعاة الاعتبارات الاجتماعية و البيئية.

المطلب الأول: مدخل عام لإدارة الطلب على المياه

تزداد المشكلة المائية تفاقما وتعقيدا مع حلول القرن الحادي والعشرين، فقد أصبح العديد من بلدان العالم مرشحا للدخول في العجز المائي. وتبذل الدول جهودا حثيثة في تنمية مواردها المائية لمواجهة الطلبات المتزايدة باستمرار على المياه، ويتم هذا في معظم الحالات من خلال إتباع استراتيجيات إدارة الإمداد. وتقتضي شمولية إدارة الموارد المائية أن يتم إدخال إدارة الطلب على المياه واستنفاذ كل السبل اللازمة للحد من استهلاك المياه قبل اللجوء إلى تطوير مصادر جديدة.

أولا– مفهوم إدارة الطلب على المياه وأهدافها

إن التوجه نحو سياسات إدارة الطلب على المياه هو التوجه إلى الإدارة الحديثة للموارد المائية أو ما يسمى" بالفكر المائي الحديد".* حيث يعد بيان المؤتمر الدولي حول الماء والبيئة بدبلن 1992 ومؤتمر البيئة بريو دي جانيرو بالبرازيل 1992 م بمثابة نقطة البداية فيما يسمى بالفكر المائي الجديد حيث أكدت الدول على إدارة التنمية المتكاملة للموارد المائية بوصفها جزء من النظام البيئي الشامل في منتصف التسعينات، وقد أشار الخبراء للمياه الإقليمية إلى الحاجة الآلية لدعم الوعي بإدارة الطلب على المياه، وفي أعقاب مسح إقليمي تم تنظيم منتدى إدارة الطلب على المياه، حيث تم تحديد الأدوات المستخدمة في إدارة الطلب على المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما وثقها صناع القرار في الفترة (2002-2003).

1– تعريف إدارة الطلب على المياه

يشكل مفهوم إدارة الطلب على المياه نقلة نوعية في إدارة الموارد المائية، مع التحوّل من المنظور التقليدي الذي يركز على إدارة العرض والبحث عن مزيد من المصادر، إلى تحسين كفاءة استخدام المياه والحفاظ عليها وتدويرها وإعادة استخدامها. ولقد تعددت التعاريف الخاصة بمفهوم إدارة الطلب على المياه ويمكن إبراز هذه التعاريف كما يلي:

– إدارة الطلب على المياه، وفي أبسط معانيها يقصد بها تحقيق أقصى نفع ممكن من المياه المتاحة لنا.

– يعرف مركز البحوث للتنمية الدولية إدارة الطلب على المياه على أنها ممارسة أو سياسة ينتج عنها تحسن في كفاءة وعدالة واستدامة استخدام المياه، وقد ركز بروكس (2003) على المنحى المتعلق بالكفاءة والإنصاف والاستدامة، وقد تطورت لتشمل على ستة مقومات أساسية ضمن سياسة إدارة الطلب على المياه وهي المقومات الفنية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية.[1]

*– لقد أشار البنك الدولي إلى أن" **الفكر المائي الجديد للبنك**" هو ذلك الفكر الذي يعتمد على إدارة جانب الطلب كبديل للفكر السائد الخاص بإدارة العرض، وذلك من خلال تشجيع دور القطاع الخاص، تسعير المياه، إنشاء أسواق المياه كعناصر للفكر المائي ببعده الاقتصادي.

[1]– مارك زيتون: **إدارة الطلب على المياه والعلاقة بين المياه والغذاء والمناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مركز أبحاث الأمن المائي جامعة ايست انجليا، 2003 ، ص 10 نقلا عن الموقع : – www.idrc_ca/wadimena ، تاريخ الإطلاع (12–12– 2015).

– إدارة الطلب على المياه هي مجموعة من الإجراءات تحث الأفراد في أنشطتهم على تنظيم كمية وثمن المياه، والطريقة التي يصلون إليها ثم تصريفها، مما يخفف الضغوط على المياه العذبة ويحافظ على جودتها.[1]

–كما تعرف بأنها عملية استراتيجية تحسن من الاستخدام العادل والكفء والمستدام للمياه.[2]

– هي إجراء ذي نفع اجتماعي يقلل أو يعيد إعادة عمليات سحب المياه أو استهلاكها المتوسط أو في أوقات الندرة والجفاف سواء من المياه السطحية أو الجوفية، ويكون متسقا مع المحافظة على نوعية المياه أو تحسينها، ومنه في الأخير تحقيق أقصى منفعة ممكنة من مواردنا المائية.[3]

– إدارة الطلب على المياه هي وسيلة سواء كانت وسيلة فنية أو اقتصادية أو إدارية أو مالية أو اجتماعية لتحقيق واحدة أو أكثر من العناصر التالية:[4]

– تقليص كمية أو جودة المياه المطلوبة لإنجاز مهمة ما؛

– تعديل طبيعة المهمة أو أسلوب تنفيذها حتى يمكن إنجازها بكمية أقل من المياه أو بنوعية أقل جودة من المياه؛

– تقليص الفاقد في كمية وجودة المياه خلال تدفقها من المنبع إلى المستخدمين وصولا إلى الصرف؛

– تغيير توقيت استخدام المياه من أوقات الذروة إلى الفترات الأقل استخداما؛

– زيادة قدرة نظم المياه على سد احتياجات المجتمع خلال فترة نقص المياه.

مما سبق يمكن القول أن هناك عدة عوامل تؤثر مجتمعة في الطلب وهي:[5]

– الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان وهي تشمل الدخل والمستوى التعليمي والجنس؛

– خصائص المصدر المائي نفسه ، وقدرته على تلبية الاحتياجات كما ونوعا في الأوقات المطلوبة؛

---

[1]- – إليسار بارودي، عبد الرافع عابد الحلو، بيومي عطية: **إدارة الطلب على المياه –السياسات والممارسات والدروس المستقاة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقي**، الدار العربية للعلوم، ط1 ، لبنان، 2006 ، ص 18.

[2]– نفس المرجع ، ص 21 .

[3]– محمد عبد الكريم علي عبد ربه، محمد عزت إبراهيم غزلان: **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 210.

[4]– المبادرة الإقليمية لإدارة الطلب على المياه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (وادي مينا) : **التفكير بالمياه الآن من أجل غد أكثر اخضرارا** (2004–2009) نقلا عن الرابط : https://idl-bnc-idrc.dspacedirect.org/bitstream/handle/10625/35192/127205.pdf?sequence=1&isAllowed=y تاريخ الإطلاع (12–12–2015).

[5]– هاني أحمد أبوقديس: **استراتيجية الإدارة المتكاملة للموارد المائية** ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة ، ط1 ، 2004 ، ص 24 – 25.

– نظرة المستهلكين للسياسات الحكومية في قطاع المياه وطريقة التعامل معهم من قبل المؤسسات المسؤولة عن إدارة المياه.

2 – أهداف إدارة الطلب على المياه

إن الهدف العام لإدارة الطلب هو التأكد من أن إمدادات معينة من المياه يجري توزيعها لتحقيق نمط الاستخدام الأمثل، ومن الناحية الاقتصادية سوف يتحقق هذا عندما تصبح الوحدة الهامشية من الماء لكل مستخدم لها نفس القيمة.[1] إن إدارة الطلب على المياه يجب أن تؤدي إلى إجراءات وممارسات من أجل ترشيد الطلب على المياه لإدراك الأهداف التالية:[2]

– تحسين عملية توفير المياه من خلال مضاعفة كفاءة الاستخدام؛

– المحافظة وحماية جودة المياه، والعمل على توافق نوعية إمدادات المياه مع النوعية التي يحتاجها الطلب، أي التوفيق بين نوعية المياه وغرض استخدامها؛

– زيادة كمية المياه المتاحة عن طريق استخدام الموارد الغير الطبيعية؛

– الأخذ في عين الاعتبار إعادة التخصيص للمياه ذات الجودة المتنوعة بين مختلف القطاعات المستهلكة للماء؛

– الحد من الفاقد في كمية المياه أو جودتها، والاستمرار في توفير المياه في أوقات الندرة والجفاف؛

– تحسين كفاءة استخدام المياه خاصة في مجال الري، وكذا تحسين صيانة المياه ورفع كفاءتها الإنتاجية؛

– استدامة الاستفادة من المورد المائي، وحمايته من كافة أشكال التبذير والتلوث والاستغلال المفرط وبالتالي الاستغلال الجيد للمياه وتلبية مختلف الاحتياجات المائية.

مما سبق يمكن القول أن إدارة الطلب على المياه من الناحية العملية تسعى لتحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي:

الكفاءة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.

ثانيا – أدوات إدارة الطلب على المياه وآلياتها

يمكن أن تتحقق إدارة الطلب على المياه من خلال عدة إجراءات وأدوات، وتهدف هذه الإجراءات في مجملها إلى التحكم في استعمالات المياه، وخفض الاستهلاك وإعادة توزيع الحصص بين القطاعات الاستهلاكية

[1]– تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن المياه 38 :**التكيف مع ندرة المياه** ، إطار عمل من أجل الزراعة والأمن الغذائي، 2013 ، ص 38.

[2]- أحمد تي، نصر رحال: **إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة** ، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة يومي 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف .

بشكل عادل، ويتم ذلك إما من خلال التأثير في السلوك الاستهلاكي لمستخدمي المياه أو من خلال استخدام تقنيات تعمل على خفض الاستهلاك. ويمكن تلخيص أدوات إدارة الطلب على المياه فيما يلي:[1]

1- الإجراءات الاقتصادية: وتشتمل هذه الإجراءات على حوافز مالية للحد من استهلاك المياه في القطاعات المختلفة من خلال وضع أسعار للمياه تغطي الكلفة الحقيقية، وتقنين دعم سعر المياه بحيث يصل فقط إلى الفئات غير القادرة على دفع أسعار المياه. بالإضافة إلى ذلك وضع حوافز تشجيعية للمستهلكين لخفض استهلاكهم وتطبيق مبدأ " الملوث يدفع"، من خلال فرض غرامات مالية على الجهات التي تقوم بتلويث الموارد المائية، وتشجيع أسواق المياه و القطاع الخاص ليلعب دورًا فاعلا في مجالات ترشيد استخدامات المياه.[2]

2- الإجراءات الإدارية: تشمل الإجراءات الإدارية القوانين والأنظمة والتعليمات التي تمنع الهدر والإسراف في استخدامات المياه، ومن أمثلتها قوانين ترشيد استهلاك المياه وتعليماته، وضع مواصفات للبناء تضمن الاستخدام الأمثل للمياه من خلال استعمال أدوات ومواد ذات نوعية جيدة في شبكات المياه تمنع التسرب والضياع، تطبيق سياسة النمط الزراعي وغيرها.[3]

3- الإجراءات الفنية: ويندرج في إطار الإجراءات الفنية خطوات للتحكم في استهلاك المياه من خلال تركيب العدادات لمحاسبة المستهلك عن الكمية الفعلية للمياه التي يقوم باستخدامها والكشف عن التسرب للتقليل من الفاقد والتحكم في ضغط المياه واستخدام الأجهزة التي تقلل استهلاك المياه، كما أن اللجوء إلى أنظمة المراقبة والتحكم الآلي في شبكة المياه يؤدي إلى الحصول على اللازمة عن الخصائص الهيدروليكية للشبكة على مدار الساعة مثل الضغط وكميات المياه التي يتم ضخها للمستهلكين ومستوى المياه في الخزانات، مما يؤدي إلى مرونة كبرى في إدارة شبكة نقل المياه وتوزيعها وتقليل الهدر.

4- إجراءات التوعية والتعليم: إن خلق وعي شامل لدى المستهلكين بمختلف فئاتهم ذو أهمية كبيرة، ليدركوا قيمة المياه التي يستعملونها وضرورة الحفاظ عليها، ويتم ذلك من خلال الحملات الإعلامية

---

[1]- هاني أحمد أبو قديس: **استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية**، العدد 93 ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2004 ،ص ص 27- 28.

[2]- المبادرة الإقليمية للطلب على المياه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مركز البحوث للتنمية الدولية- موجز سياسات رقم01 ،ص 02. نقلا عن الموقع .www.idrc adimena/ca

[3]- هشام محمد فريحة: **ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الأمن المائي ، تشريعات الحماية وسياسات الإدارة، جامعة قالمة، يومي 14و 15ديسمبر 2014 .

والمحاضرات والنشرات وبرامج التوعية، وللمدارس دور مهم في هذا المجال، فمن المهم أن تتضمن المناهج المدرسية في المراحل التعليمية المختلفة معلومات عن الموارد المائية وسبل حمايتها والمحافظة عليها، كما أن توعية المرأة بشكل خاص يمكن أن يكون لها أثر إيجابي كون المرأة الأكثر تعاملا مع المياه. ويمكن تلخيص أهم الأدوات في الشكل التالي:

الشكل رقم (09): أدوات إدارة الطلب على المياه وآلياتها

المصدر: هاني أحمد أبو قديس: **استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية** ، العدد 93، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2004، ص 29.

إن أهم السياسات الخاصة بإدارة الطلب على المياه هو ما تم إبرازه من خلال تنظيم منتديات إدارة الطلب على المياه في الفترة ما بين 2002 – 2003 لتوضيح أن إدارة الطلب على المياه تؤدي إلى استخدام الموارد المائية التي تتميز بالندرة بشكل أكثر فعالية، ولتكملة التقنيات والسياسات والمؤسسات المعنية بإدارة الطلب على المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ولقد ساعدت المنتديات التي شارك فيها أكثر من 500 من صناع القرار على تيسير تبادل المعلومات والنتائج والدروس المستفادة من صانعي السياسات في كل قطاعات المياه بالمنطقة، وذلك في المجالات الاستراتيجية التالية:

- إعادة استخدام مياه الصرف (الرباط – المغرب، مارس 2002)؛
- تسعير المياه (بيروت –لبنان، جوان 2002)؛
- المشاركة بين القطاعين العام والخاص (عمان – الأردن، أكتوبر 2002)؛
- اللامركزية وإدارة الري بالمشاركة (القاهرة – مصر، فيفري 2003).

المطلب الثاني: تسعير المياه أداة من أدوات إدارة الطلب على المياه

تنطلق النظرة التقليدية إلى المياه بأنها حق للجميع يكفل لهم الحصول عليها بالكمية الكافية والجودة الملائمة، وينظر إليها بأنها ملكية عامة يجب توفيرها للجميع من قبل الدولة بدعم تكاليفها وتقديمها مجانا أو بثمن زهيد يستطيع جميع المستهلكين دفعه، ولكن هذه النظرة التقليدية أخذت تتغير حيث أصبح التوجه الدولي يميل لصالح الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية التي تريد أن تقلص دور الدولة وترفع الدعم عن السلع الأساسية وتجعل الاقتصاد يعمل وفق آلية السوق الحرة.[1]

وتعتبر الأدوات الاقتصادية مكملا للضوابط والأدوات المؤسسية والتقنية وغيرها من الأدوات، وهي تعتمد على استخدام أدوات السوق (مثل السعر) لحث المستهلكين على إتباع سلوكيات وممارسات معينة في استخدام المياه، منها مثلا الترشيد ورفع كفاءة الاستخدام، وتعطي الأدوات الاقتصادية أفضل النتائج عندما تطبق في موازاة الأدوات الداعمة الأخرى.

أولا– مفهوم تسعير المياه وأهدافه

1– مفهوم تسعير المياه

يقصد بتسعير المياه مجموعة من النظم التي تستخدم لتحديد أسعار المياه وتستخدم كوسائل وأدوات للتأثير في العمليات التي يجري بموجبها التزويد بالمياه واستهلاك واستخدام المياه، وكوسائل وأدوات لتغطية التكاليف أو

[1]– حنان مصطفى الرمحي: **دراسة لتباين تعرفة المياه في مناطق السلطة الفلسطينية** ، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان ، نيسان 2010 .

تحقيق الإيرادات.[1] حيث يقوم نظام تسعير المياه بشكل عام على تحصيل الأموال اللازمة لصيانة وإعادة تأهيل تمويل المشروعات المستقبلية، كما يعمل على تحسين المياه بوضع السعر الحقيقي لها ، ومن جهة أخرى يجب توفير المياه للفقراء بتكاليف يمكنهم تحملها ، لذا يجب قيام القادرون على الدفع بدعم أسعار الفقراء .

إن فكرة تسعير المياه لم تأت من فراغ فقد نادت بعض المنظمات الدولية في الفترة الأخيرة بذلك، وجعل المياه كعنصر إنتاجي يخضع لقانون العرض والطلب، وهذا ما تطرقت إليه كتابات البنك الدولي المتعلقة بالشأن المائي منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، وهي الكتابات التي أرست دعائم ما عرف بالفكر المائي الجديد حيث يلاحظ المتتبع لإصدارات البنك الدولي الحديثة والمتعلقة بموضوع المياه، أنها دأبت في الآونة الأخيرة على الترويج لمجموعة المفاهيم التي تندرج ضمن إطار ما يطلق عليه الفكر المائي الجديد أو ما يسميه منظرو البنك إدارة الطلب على المياه أو النظام العالمي الجديد لإدارة المياه باعتباره ذلك المنهج الذي تم التوصل إليه في ضوء العديد من المناقشات الدولية حول كيفية التغلب على أوجه الضعف في إدارة الموارد المائية ويعد بيان دبلن 1992، الصادر عن الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة الأرض بريو جانيرو، بمثابة نقطة البداية فيما يسمى الفكر المائي الجديد للبنك الدولي فقد نص المبدأ الرابع من إعلان دبلن على اعتبار الماء سلعة اقتصادية.

وتعرف عملية تسعير المياه كما حددها البنك الدولي على أنها :" العملية التي يتم بموجبها تحديد سعر المياه الذي يحقق توازن العرض والطلب، ويساوي التكاليف الحقيقية لاستخراجها بالنظر إلى قيمتها في الاستعمالات المختلفة، وعلى ذلك يشمل تسعير المياه تكلفة نقل المياه ومعالجتها والتشغيل والصيانة والتكاليف الرأسمالية وتكلفة استنفاد الموارد والضرر البيئي ".[2]

ويرتكز تسعير المياه وفقا لمفهوم البنك الدولي على مبدأين:

- مبدأ المستهلك يدفع القيمة الحقيقية لاستهلاكه؛
- مبدأ الملوث يدفع الثمن لإزالة التلوث والأضرار الناجمة عنه، والسعر الذي يتم تحديده لابد أن يتضمن بالإضافة إلى التكلفة الفعلية، تكلفة الفرصة البديلة التي ربما حال دون تحقيقها عوائق سياسية؛

---

[1]- محمد محمد الكفراوي: **منهجية جديدة للاستخدام الأمثل للمياه في مصر مع التركيز على مياه الري الزراعي**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، مركز التوثيق والنشر، مصر ، 2001 .

[2]- محمد سالمان الطايع: **تسعير المياه والفكر المائي الجديد"، السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 163، يناير 2006.

و تسعير المياه يقصد به هنا استرداد تكاليف التشغيل والصيانة في المرحلة الأولى واسترداد تكاليف الاستثمار كمرحلة مستقبلية، ولكن صياغة السياسة التسعيرية للمياه في أي قطاع ما يجب أن تبنى على تقييم العديد من العوامل المؤثرة فيها حسب ظروف كل دولة، مثل طبيعة الطلب على المياه، نضوب الموارد المائية ومعدله، ندرة الموارد المائية واستعادة التكاليف والرفاه الاجتماعي، والقدرة على الدفع وتقبل المستهلك، والالتزامات الدينية والتشريعية والإدارية، ومن المهم أن يعكس سعر الماء المفروض على المستهلك نوعية المياه المزود بها وتوقيت التزويد وفاعليته.[1]

ومن ثم فإن تسعير المياه هو التسعير المحلي للمياه بمعنى بيع المياه داخل كل دولة على حدة وليس بين الدول بعضها بعضا وفي هذا السياق طرح البنك الدولي مسألة تسعير المياه باعتبارها إحدى آليات إدارة الموارد المائية في جانب الطلب. غير أن بعض الثقافات تعتبر المياه هبة سماوية لا يجب أن تفرض عليها التكاليف (يتم فرض التكاليف بشكل رسوم مقابل الحصول على الخدمة، وليس بالضرورة مقابل الحصول على المياه بحد ذاتها).[2]

2- أهداف تسعير المياه

هناك حالات عدم توافق وعدم انسجام قد تحدث بين بعض أهداف تسعير المياه، ومن ذلك عدم التوافق بين هدف زيادة الإيرادات (الناجمة عن بيع وتوزيع المياه) وهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية (من خلال تسعير المياه). غير أن الأهداف المعلنة لسياسة تسعير المياه تختلف بين دول العالم، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تحديد الأولويات المطلوب تحقيقها لوضع الأسعار المناسبة التي تنجح في تحقيق هذه الأولويات. ويمكن تلخيص الأهداف الأساسية لتسعير المياه فيما يلي:[3]

- تطوير وتعزيز العدالة الاقتصادية في توزيع المياه بين القطاعات المختلفة في المجتمع من خلال العمل على ضمان وصول المياه إلى جميع هؤلاء المستهلكين (خصوصا ذوي الدخل المنخفض)، بحيث تتاح لهم المياه بحدودها الدنيا المطلوبة بالأسعار المناسبة؛

---

[1]- كفاح محمد حسيان: **إدارة الطلب على المياه بالوطن العربي حالة دراسية سوريا**، المؤتمر الدولي الثاني للموارد المائية والبيئة الجافة، 2006.

[2]- سلمان م .أ. سلمان و دانييل د- برادلو: **الأطر التنظيمية لإدارة الموارد المائية دراسة مقارنة** ، البنك الدولي ،مؤلفات القانون العدالة والتنمية، 2006 .

[3]- يوسف أبو فارة: **إدارة الأسعار في الأسواق التقليدية والالكترونية وأسواق المياه**، مكتبة الجامعة، ط1، الشارقة، 2010، ص 430 - 431.

- استخدام التسعير كأداة ترويجية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في استهلاك المياه واستعمالها في المجالات المختلفة والمتنوعة؛
- السعي المستمر من خلال التسعير إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استهلاك المياه واستخدامها؛
- تحقيق العائد الاجتماعي، فمن خلال عملية تسعير المياه تتحقق قيمة جوهرية واضحة من خلال دورها كأداة من أدوات السياسة العامة، والتي تتمكن من تحقيق العائد الاجتماعي الأعلى إذا تم توجيه عملية التسعير نحو مواصلة تحقيق الكفاءة الاقتصادية في قطاع المياه؛
- تحقيق الإيرادات الكافية من عمليات توريد المياه (بيع وتوزيع المياه) بحيث تتم تغطية التكاليف على الأقل؛
- تحسين خدمة توفير المياه خاصة أن معظم الدول بحاجة إلى تحسين إدارة قطاع الموارد المائية من ناحيتي التشغيل والصيانة لقنوات التكامل والتنسيق بين مختلف السياسات المائية والاقتصادية والاجتماعية والتكامل فيما بينها؛[1]
- القيمة المضافة، ينبغي أن ينعكس تسعير المياه الإيرادات المحققة من استخدامها في مختلف القطاعات؛
- الاعتبارات البيئية، تحسين نوعية المياه بتخصيص جزء من العائد لحماية البيئة المائية ، وتوجيه الاستثمار نحو معالجة المياه المستعملة قبل صرفها في البيئة أو إعادة استخدامها وهنا تتجلى فكرة الملوث يدفع؛
- الجوانب الاجتماعية، في حالة عدم توفر التمويل اللازم لتوسيع نظم المياه والصرف الصحي فإن أول من يتضرر هم أصحاب الدخل المتوسط والضعيف.[2]

ثانيا– أشكال وطرق تسعير المياه

1– أشكال تسعير المياه

هناك مفاهيم عديدة لتحديد أفضل السبل لتقدير أسعار المياه، ومن بين المناهج المتداولة هو تسعير المياه بحيث تغطي تكلفة التشغيل والصيانة لتوصيل المياه إلى مستعمليها، وهناك سياسة أخرى تشمل جزءا من الاستثمارات الرأسمالية، بالإضافة إلى نظام آخر يتمثل في تسعير المياه بتكلفتها الحقيقية أو بتكلفة أفضل استعمالا في الأجل القصير، وهناك سياسة أخرى ولا سيما في ضوء ارتفاع تكاليف الوحدة الإضافية من المياه

[1]- سالم اللوزي: **دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة إتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية الدولية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص 40.

[2]- محسن زوبيدة : **التسيير المتكامل للمياه كأداة للتنمية المحلية المستدامة – حالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء** – أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2013 ، ص 147 .

يتمثل تسعيرها بتكلفتها الحدية الطويلة الأجل التي تتضمن بحكم تعريفها تكاليف الضرر البيئي. ويمكن عرض أهم أشكال السياسات المتعلقة بتسعير المياه فيما يلي:[1]

1- **السعر المقطوع:** وهو مبلغ معين يدفعه المستهلك شهريا نظير استخدامه للمياه، من دون النظر إلى الكمية المستخدمة. وهذا الشكل من التعريفة يشجع على الإسراف، إذ أنه لا يوجد ما يمنع من الزيادة في الهدر، وخاصة في غياب الوعي لدى المستهلكين، وغالبا ما يتم تطبيق هذه التعريفة في المناطق التي لايوجد بها عدادات مياه .

2- **السعر الثابت لوحدة الاستهلاك:** وبحسب هذا النوع يتم تحصيل مبلغ معين لقاء كل وحدة من المياه يتم استهلاكها (مثلا دولارا لكل متر مكعب). وهذا النوع من التعريفة يكون أثره محدودا في كبح الاستهلاك، ولا سيما في المجتمعات ذات الداخل العالي.

3- **السعر التصاعدي بحسب كمية الاستهلاك:** حيث يتم تقسيم المستهلكين إلى شرائح بحسب كمية المياه المستهلكة ، ويزداد سعر المياه كلما زاد الاستهلاك ،وهذه الطريقة هي إحدى الطرق الفاعلة في خفض الاستهلاك، خاصة عندما تكون الزيادة كبيرة في سعر المياه مع ازدياد الاستهلاك، مما يحفز الاستهلاك على خفض الاستهلاك ليبقى ضمن الشريحة ذات الدخل المنخفض.

4- **السعر السوقي للمياه:** يهدف التسعير السوقي للمياه إلى تنظيم توزيع المياه بطريقة مرنة، وإعطاء الدافع المناسب لترشيد استعمال المياه من طرف مستخدميه، ففي حالة إمكانية بيع الماء الذي يتم توفيره من طرف المزارع نتيجة حسن استخدامه، فإن ذلك يمنح المزارع دخلا إضافيا. ولضمان نجاح هذا الأسلوب يجب أن يتم تسعير الماء بسعر تكلفة إتاحة للمزارع فيحاول تخفيض استهلاكه وبيع الفائض منه بسعر السوق الحقيقي، أما عيوب هذا الأسلوب فتكمن في زيادة تبادل المياه.[2]

2- طرق تسعير المياه

تشير بعض الدراسات إلى عدة طرق لتسعير المياه ومنها:[3]

---

[1]- هاني أحمد أبو قديس ، مرجع سابق ، ص32 .

[2]- سالم اللوزي: **دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة إتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية والدولية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2005، ص ص 70-73.

[3]- نفس المرجع، ص 74.

- **الطريقة الأولى:** تحديد تكاليف نقل المياه إلى المستهلك سواء لاستخدامها في الأغراض الزراعية أو إرسالها للشركات الصناعية أو المستهلكين المحليين، وهناك حالات يسهل فيها حساب قيمة المياه التي يتم نقلها فعلى سبيل المثال تقدر قيمة المياه التي نقلها من مشروع " النهر الصناعي العظيم " في ليبيا لاستخدامها في أغراض بحوالي دولار أمريكي واحد لكل متر مكعب من المياه، وبالنسبة لبعض الدول الأوربية يصل سعر المتر المكعب من المياه إلى حوالي 2 دولار أمريكي، وتسعى تلك الدول إلى تثبيت هذا السعر.
- **الطريقة الثانية:** تحسب تكلفة الوصول إلى الموارد المائية المتاحة، وهو أمر بالغ الصعوبة، ولا يمكن تطبيقه على منطقة كالمنطقة العربية، ففي حين تشهد بعض الدول أمطارا غزيرة، تعاني الأخرى من الجفاف فضلا عن أن بعض الدول لا تتمكن من استخدام وسائل متطورة لاستغلال مواردها المائية بشكل أمثل، وبالتالي فإن تقدير قيمة المياه سوف يختلف من قطاع لآخر.
- **الطريقة الثالثة:** هي معرفة تكاليف السلع الغذائية المستوردة، فعلى سبيل المثال تقوم مصر باستيراد الحبوب بتكلفة تقدر بأكثر من ثلاثة مليارات دولار سنويا، وتتطلب زراعة مثل تلك الكمية من الحبوب في مصر 30 مليار متر مكعب من المياه سنويا، وبافتراض التكلفة الحقيقية للمياه، تقدر بحوالي ثلث تكلفة هذا المنتج المستورد، إذا ما تم إنتاجه داخل مصر ستقدر حجم المياه المستوردة بأقل من 10 سنتات لكل متر مكعب، وهذا السعر قد يكون هو السعر الحقيقي للمياه لبلد يعاني من الجفاف، ويواجه قيودا صارمة على استخدام المياه.

المطلب الثالث: تسعير المياه بين الاعتبارات الاجتماعية و الكفاءة الاقتصادية

إن أغلب المشاكل المرتبطة بالمياه خاصة تلك المتعلقة بالإفراط في الاستهلاك والتبذير كثيرا ما ترتبط بشكل أو بآخر بسياسة تسعير المياه في مختلف القطاعات (حضري أو زراعي)، حيث يتم التسعير عند مستويات لا تسمح إلا باسترداد جزء ضعيف من التكاليف معطية بذلك انطباعا لدى مستعملي المياه بوفرتها، وهو ما يجعل قطاع المياه في الدولة المعنية أمام معادلة صعبة تتمثل في وضع سياسة سعرية تستجيب للاعتبارات الاجتماعية من جهة، وتحقق الكفاءة الاقتصادية من جهة أخرى.

أولا-مفهوم الاعتبارات الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية في مجال المياه

يتطلب وضع سياسة مائية رشيدة توفر ركيزتين هما مراعاة العدالة الاجتماعية أي ضمان تساوي الفرص للجميع في الحصول على المياه، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية التي تتعلق بمدى استرداد التكلفة.

1- العدالة الاجتماعية

الكثير من المشاكل الاجتماعية التي تنطوي عليها إدارة المياه غالبا ما تندرج ضمن جزئية "العدالة"، وعند الحديث عن تحقيق العدالة في مجال المياه، فالذي يفهم بصفة عامة هو التعامل مع حالة الفئات ضعيفة الدخل التي قد تكون مستبعدة من الحصول على خدمات المياه، والتي غالبا ما تدفع أكثر من باقي الفئات للحصول على نفس الوحدة من المياه.[1] وفي مفهوم أكثر عمقا تعني العدالة في مجال المياه المساواة في فرص الحصول عليها، بمعنى منح الجميع فرص كافية ومتساوية في استخدام المياه، ولا تعني بالضرورة الحصول على كميات متساوية من المياه.

لكن مفهوم العدالة في مجال المياه*هو مفهوم أشمل من ذلك بكثير، إذ ينطوي على أربع جوانب أساسية هي العدالة بين مختلف فئات الدخل، العدالة بين مختلف فئات المستهلكين، العدالة بين مختلف المناطق الجغرافية والعدالة بين الأجيال.[2]

أ- **العدالة بين مختلف فئات الدخل:** الجانب الاجتماعي الأكثر وضوحا في قضايا أسعار المياه التي يدفعها مستخدمي المياه هو العدالة بين مختلف فئات الدخل، ومن المسلم به عموما أن أسعار المرافق الأساسية (بما فيها الصرف الصحي) على الأقل يجب أن تكون في متناول الفئات الأكثر فقرا، إذ لا ينبغي لهذه الفئات أن تخصص مبالغ لا تتناسب مع دخلها من أجل الحصول على خدمات المياه.

ب – **العدالة بين مختلف فئات المستهلكين:** مسألة العدالة يمكن أن ينظر إليها أيضا بالاعتماد على أنواع المستهلكين أي من وجهة نظر " حجم المياه المستهلكة"، وفي هذا الجانب ينبغي أيضا التمييز بين فئات الدخل لأن ذوي الدخول الضعيفة ليسو بالضرورة أصحاب استهلاك منخفض للمياه.

ج- **العدالة بين المناطق الجغرافية:** يمكن أن ينظر إلى العدالة من خلال التفرقة بين المناطق الجغرافية ومن الضروري جدا التمييز بين المناطق الجغرافية لعدة أسباب أهمها التوزيع الطبيعي المتفاوت للموارد المائية بين

---

[1] - Damian Indij et al : **economics in sustainable water management**, training manual and facilitator's guide, global water partnership, EU water initiative, GAP-NET, 2008, p 41, Available online: http://environmentportal.in/files/FWG_GWP.pdf , (23-11-2020).

* العدالة المائية مفهوم حديث يصعب إيجاد تعريف محدد له وتم تعريفه من منظور حقوق الإنسان على "أنه الحق في استخدام المياه والحق بنظام بيئي صحي".

[2] - Kami Kitamori: **problème sociaux liée à la distribution et à la tarification de l'eau**, OCDE, 2003, pp 21-22, Available online: http://browse.oecdbookshop.org/oecd/pdfs/browseit/972003042E.PDF , (23-11-2020).

مختلف الأقاليم الجغرافية بسبب الاختلاف في الظروف الهيدرولوجية، الجغرافية والمناخية وغيرها من الظروف، ولهذا من المفترض أن تكون هناك فروق في أسعار المياه لتتناسب مع الاختلافات بين المناطق الجغرافية من حيث الندرة وتكاليف التموين.[1]

د – **العدالة بين الأجيال:** هذه المسألة مرتبطة بمفهوم الاستدامة البيئية والتسيير المستدام للمياه، لذلك لا ينبغي لمستويات الاستهلاك الحالية أن تكون سببا في حرمان الأجيال القادمة من الاستفادة بالقدر الكافي من المياه، بمعنى تلبية المتطلبات دون المساس بنصيب الأجيال القادمة.[2]

2 – الكفاءة الاقتصادية

كفاءة المياه مؤشر للعلاقة بين كمية المياه اللازمة لغرض معين، وكمية المياه المستعملة أو المقدمة. وهناك مفهوم له علاقة بذلك هو المحافظة على المياه عن طريق التشديد على إنجاز أي عمل أو مهمة أو عملية أو نتيجة تحتاج إلى المياه بأدنى كمية من المياه.[3] وتستخدم الكفاءة الاقتصادية للدلالة على عدة معاني فالكفاءة الاقتصادية تقيس ما يمكن أن ينجزه الفرد بوحدة معينة من المياه، أي مدى الاستفادة منها. كما تعني الكفاءة الاقتصادية أيضا كفاءة تخصيص المياه، أي توزيع ما هو متاح من المياه على الأغراض المختلفة وبالطريقة المثلى التي تحقق أقصى استفادة منها.[4]

وبصفة عامة يشير مفهوم الكفاءة الاقتصادية في مجال المياه إلى مدى قدرة التدابير التقنية القانونية، المؤسسية والاقتصادية وغيرها من التدابير على الحث على الاستخدام الكفء للمياه. ويقدم هذا المفهوم الواسع للكفاءة الاقتصادية في مجال المياه عدة طرق لرفع كفاءة استخدام المياه منها على سبيل المثال:

- وضع ترتيبات تسعيرية تضمن استرداد تكاليف خدمات المياه، وهذا ليس من شأنه فقط أن يوجه أنظار مستخدمي المياه إلى حقيقة أن المياه ثمينة ونادرة ولا ينبغي إهدارها، بل يؤدي أيضا إلى استدامة البنية التحتية ومؤسسات المياه؛

---

[1] - Lilian saade-hazin et al : **améliorer la gestion de l'eau: l'expérience récente de l'OCDE**, secrétaire général de l'OCDE, 2003, p 34, Avalable online :http://browse.oecdbookshop.org/oecd/pdfs/browseit/9703022E.PDF

[2] - Kami Kitamori, op, cit, pp 22- 23.

[3] – المنتدى العربي للبيئة والتنمية (AFED): **دليل كفاءة المياه ،تحديد الفرص لزيادة كفاءة استعمال المياه في الصناعة والأبنية والزراعة في العالم العربي** ، بيروت ، لبنان ، 2012 ، ص 6.

[4] – سهام عليوط، خالد بوجعدار: **سياسة تسعير خدمات المياه في الجزائر بين الاعتبارات الاجتماعية وتحديات الكفاءة الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، ديسمبر 2016 ، جامعة منتوري قسنطينة، ص 317.

- وضع ترتيبات قانونية ومؤسسية من شأنها أن تعزز من رغبة واستعداد القطاع الخاص للاستثمار في البنية التحتية للمياه أو دفع مستعملي المياه إلى استهلاك وتلويث أقل للمياه؛
- وضع ترتيبات تقنية تقلل الفاقد من نظام التوزيع وكمية وجودة المياه اللازمة لتغطية استخدام معين.

وهناك مسألة إدارية أكثر أهمية، حيث أن الكفاءة الاقتصادية في قطاع المياه تعني أن سعر المياه ينبغي أن يكون مساويا للتكلفة الهامشية الاجتماعية الطويلة الأجل، وهذا يشتمل على ميزتين رئيسيتين:[1]

- يجب أن تشمل التكلفة الهامشية الاجتماعية لإمدادات المياه التكاليف البيئية الخارجية؛
- وتشمل التكلفة الطويلة الأجل تكاليف رأس المال والتشغيل لمرافق الهياكل الأساسية للمياه؛

ومن شأن التسعير الكفؤ (المستدام) للمياه أن يوفر الحوافز المناسبة لاستخدام المياه بكفاءة، وأن يؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة تطوير قطاع المياه والتكنولوجيات ذات الكفاءة الايكولوجية.(انظر الجدول رقم 07) كما يجب أن نشير إلى أن الكفاءة الاقتصادية مبدأ أساسي، ولكن ليس الهدف الوحيد لتسعير المياه، والكفاءة عنصر ضروري، ولكن ليس عنصرا كافيا من عناصر التنمية المستدامة.

[1] - Simona Frone: **Issues On The Rôle Of Efficient Water Pricing For Sustainable Water Management**, p 93, Available online, http://revecon.ro/articles/2012-1/2012-1-5.pdf ,(23-11-2020).

الجدول رقم (07): الكفاءة الاقتصادية وتأثير تسعير المياه

تسعير المياه	تأثير التسعير على الزبائن	تأثير التسعير على أنظمة المياه
سعر منخفض جدا	- فواتير المياه أكثر تكلفة وغير فعالة. - مستويات عالية جدا من الاستهلاك (الطلب).	- انخفاض الإيرادات وانخفاض القدرة المالية. - تأجيل النفقات الاستثمارية اللازمة. - زيادة الحاجة إلى الإمدادات. - مشاركة سياسية عالية
سعر مرتفع جدًا (أسعار زائدة)	- فواتير المياه أقل تكلفة. - الاستخدام المقيد للمياه. - تقييد استخدام المياه وتقليل جودة الحياة.	- زيادة الأرباح. - تعزيز القدرة المالية على المدى القصير. - قدرة مالية غير مستدامة على المدى الطويل عن طريق خفض الطلب والتحفيز على الاحتيال أو التجاوز.
تسعير كفؤ(مستدام)	- قد تعتبر فواتير المياه معقولة التكلفة أو لا يمكن اعتبارها. - إرسال إشارة السعر المناسبة. - تحفيز استخدام المياه استنادًا إلى الأسعار التي تعكس تكلفة الخدمة.	- قدرة مالية كافية. - ضمان صيانة النظام مع مرور الوقت. - قرار استثماري سليم بشأن احتياجات القدرات في المستقبل. - تقليل الحاجة إلى الإعانات.

SOURCE : Simona Frone, **Issues On The Rôle Of Efficient Water Pricing For Sustainable Water Management**), p 93, Available online, http://revecon.ro/articles/2012-1/2012-1-5.pdf, (23-11-2020).

ثانيا – تسعير المياه على أساس استرداد التكلفة الكلية

إن استرداد التكاليف ليس مجرد سياسة مالية فقط بقدر ما هو إجراء هام في سياسة الحفاظ على المياه خاصة مع تنامي ندرة المياه وتزايد الطلب عليها، فمن الناحية النظرية يعتبر الالتزام باسترداد تكلفة إنتاج المياه وإيصالها للمستهلكين بتعريفة قريبة من تكلفة الإنتاج أداة من أدوات إدارة الطلب على المياه الرامية إلى تقييد السلوك الاستهلاكي، وقد تناولت دراسات عديدة سياسة استرداد التكلفة كعنصر أساسي في أية استراتيجية لإدارة الطلب على المياه، وتعتبر ظاهرة تسعير المياه بأقل من قيمتها الاقتصادية وتغطية الفارق عن طريق الدعم الحكومي من الظواهر المنتشرة في معظم بلدان العالم.[1]

[1]– بيترو وجرو وبيترليدون: **المياه في العالم العربي، آفاق واحتمالات المستقبل**، ترجمة شوقي جلال، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة، 1997، ص ص 63 – 64.

يعتبر معدل تغطية التكلفة الكلية للمياه بواسطة الأسعار من المؤشرات المهمة للحكم على مدى الاستدامة في قطاع المياه، فكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك دليلا على الاستدامة. وبناء على درجة تغطية مختلف العناصر المكونة للتكلفة الكلية للمياه تم تقديم العديد من الاتجاهات لتحديد أفضل السبل لتسعير المياه، فهناك من يرى ضرورة تسعير المياه بالشكل الذي يغطي تكاليف التشغيل والصيانة. ويرى آخرون ضرورة أن يشمل سعر المياه إلى جانب تكاليف التشغيل والصيانة جزءا من التكاليف الرأسمالية. لكن وفي ظل تزايد مشاكل المياه وارتفاع معدلات الندرة، يرى الكثيرون ضرورة الاتجاه إلى تسعير المياه بشكل يسمح باسترداد تكلفتها الكلية.

1- مكونات التكلفة الكلية للمياه

لا تقتصر تكاليف المياه على الأبعاد الاقتصادية بل تحتوي على أبعاد بيئية أصبحت عدة دول تقوم بتذويبها وإدخالها في سعر المياه حتى تعطيه قيمة مرتفعة تدفع المستخدمين لترشيد استخدام هذا المورد الحيوي ، وتضمن نقله للأجيال المستقبلية بالكميات الكافية والنوعية الملائمة.[1] و الشكل التالي يبين مختلف المكونات التي تضاف تدريجيا لتشكيل التكلفة الكلية للمياه.

هناك ثلاث عناصر أساسية تظهر في الشكل وهي: التكلفة الكلية للإمداد، التكلفة الاقتصادية الكلية والتكلفة الإجمالية. وكل مكون من هذه المكونات يتألف من مجموعة من العناصر التي تحتاج بدورها إلى التفصيل. وفيما يلي شرح موجز لكل عنصر من العناصر الموضحة في الشكل رقم (10):

[1]- سعد الله عمار، شتوح وليد: **فعالية تسعير المياه الموجهة للاستعمالات المنزلية في الجزائر" الواقع والحلول"**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، مجلد 19، العدد 01، 2018، ص 74.

الشكل رقم (10): مكونات التكلفة الكلية للمياه

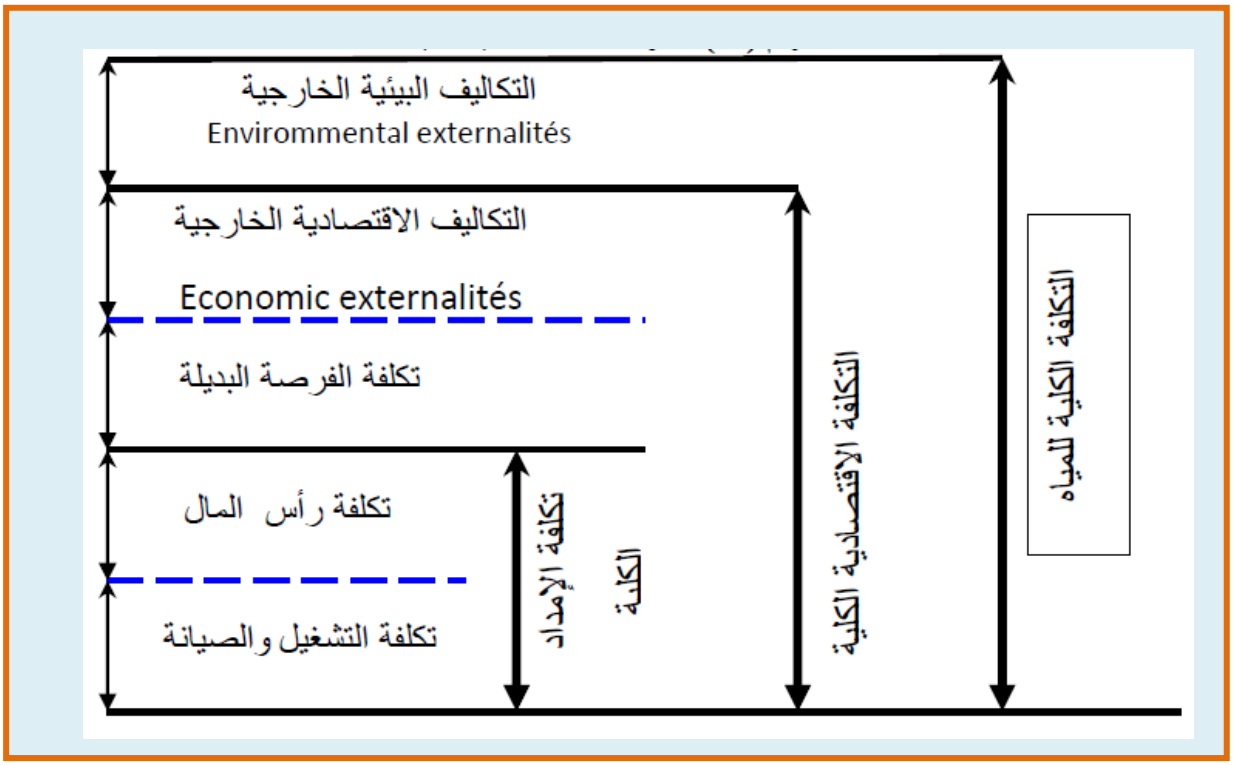

Source : Rogers, Peter et al : **water as social and economic good: how to put the principle into practice, Global Water Partnership, Swedish International Development Cooperation Agency**, Stockholm, Sweden, 1998, p 07, Avalable online: http://www.gwpforum.org/gwp/library/TAC2.PDF, (23-11-2020).

أ – **التكلفة الكلية للإمداد:** تتضمن التكلفة الكلية للإمداد التكاليف المرتبطة بتوريد المياه للمستهلك وتتكون تكلفة الإمداد الكلية من عنصرين هما تكاليف التشغيل والصيانة وتكاليف رأس المال.

- تكاليف التشغيل والصيانة: ترتبط هذه التكاليف بالتشغيل اليومي لنظام الإمداد وعادة ما تتضمن تكاليف الطاقة المستهلكة أثناء السحب، إصلاح الأجهزة، اليد العاملة وتكاليف المدخلات لإدارة عمليات التخزين والمعالجة والتوزيع.
- تكاليف رأس المال: تشمل استهلاك رأس المال، والفوائد المرتبطة بالخزانات ومحطات المعالجة ووسائل النقل وشبكات التوزيع.

ب – **التكلفة الاقتصادية الكلية:** التكلفة الاقتصادية الكلية للمياه هي مجموع التكلفة الكلية للإمداد وتكلفة الفرصة البديلة الناتجة عن استعمال المياه في استخدام بديل بالإضافة إلى التكلفة الاقتصادية الخارجية المفروضة على الآخرين نتيجة استهلاك المياه من قبل مستهلك معين.

- تكلفة الفرصة البديلة: تعالج هذه التكلفة حقيقة أنه عند استخدام المياه من قبل متعامل ما فإن هذا المتعامل سيحرم متعامل آخر من استعمالها، وإذا كان استعمال هذا الأخير له قيمة أعلى من استعمال المتعامل الأول فإن هناك تكلفة يتحملها المجتمع نتيجة لسوء توزيع هذا المورد. وتكون تكلفة الفرصة البديلة مساوية للصفر فقط إذا لم يكن هناك استعمال بديل وبتعبير آخر في حالة عدم وجود نقص في المياه الذي من شأنه أن يؤدي إلى سوء توزيع المورد بين مختلف المستخدمين حيث يتم الوفاء بجميع الاستخدامات دون الحاجة إلى إعطاء أولويات.
- التكلفة الاقتصادية الخارجية: يتسبب استخدام المياه ببعض التكاليف الخارجية المعقدة، ومن التكاليف الخارجية الأكثر شيوعا تلك المرتبطة بالشرب وحدوث تلوث على مستوى مجرى مائي، وهناك تكاليف خارجية أخرى ترتبط بالسحب المفرط للمياه وتلويثها. وتجدر الإشارة إلى أن التأثيرات الخارجية يمكن أن تكون سلبية أو إيجابية لذلك من المهم جدا توصيف الحالة في سياقها المحدد وتحديد الآثار السلبية والايجابية ومن ثم تقييم التكلفة الكلية لهذه الآثار.

ج – **التكاليف الإجمالية:** التكلفة الإجمالية لاستخدام المياه هي مجموع التكلفة الاقتصادية الكلية وتكاليف التأثيرات البيئية، وهذه التكاليف يجب أن تتحدد بناء على الأضرار الحاصلة في حال توفر معلومات حولها، أو التكاليف الإضافية لمعالجة المياه وإعادتها إلى حالتها الأصلية.

ويجب التمييز بين الآثار الخارجية الاقتصادية، فالآثار الخارجية البيئية هي تلك التي ترتبط بالصحة العامة والمحافظة على النظم الايكولوجية وصيانتها. فعلى سبيل المثال إذا تسبب التلوث في زيادة تكاليف الإنتاج والاستهلاك بالنسبة لمستخدمي المياه فإن هذه التكاليف تعتبر تكاليف اقتصادية خارجية، أما إذا تسبب في آثار تمس الصحة العامة والنظم الايكولوجية فهي في هذه الحالة تعتبر تكاليف بيئية خارجية.

2 – الآثار المترتبة عن عدم تغطية الأسعار لتكاليف المياه

إن تسعير المياه عند مستويات لا تسمح باسترداد التكاليف التي تتحملها الجهات المزودة بالمياه يؤدي إلى ظهور مجموعة من السلبيات تمس كامل أجزاء نظام الإمداد بل وتتعداه إلى سلبيات تمس المجتمع ككل، وتنطلق هذه السلبيات جميعها من العجز عن توفير مصادر تمويل كافية لصيانة وتشغيل أنظمة المياه والقيام باستثمارات جديدة. والشكل التالي يوضح العلاقة المتبادلة بين ضعف معدلات استرداد التكاليف والمشاكل التي تنجم عن ذلك.

الشكل رقم (11): العلاقة بين ضعف معدلات استرداد التكاليف والمشاكل المترتبة عنها

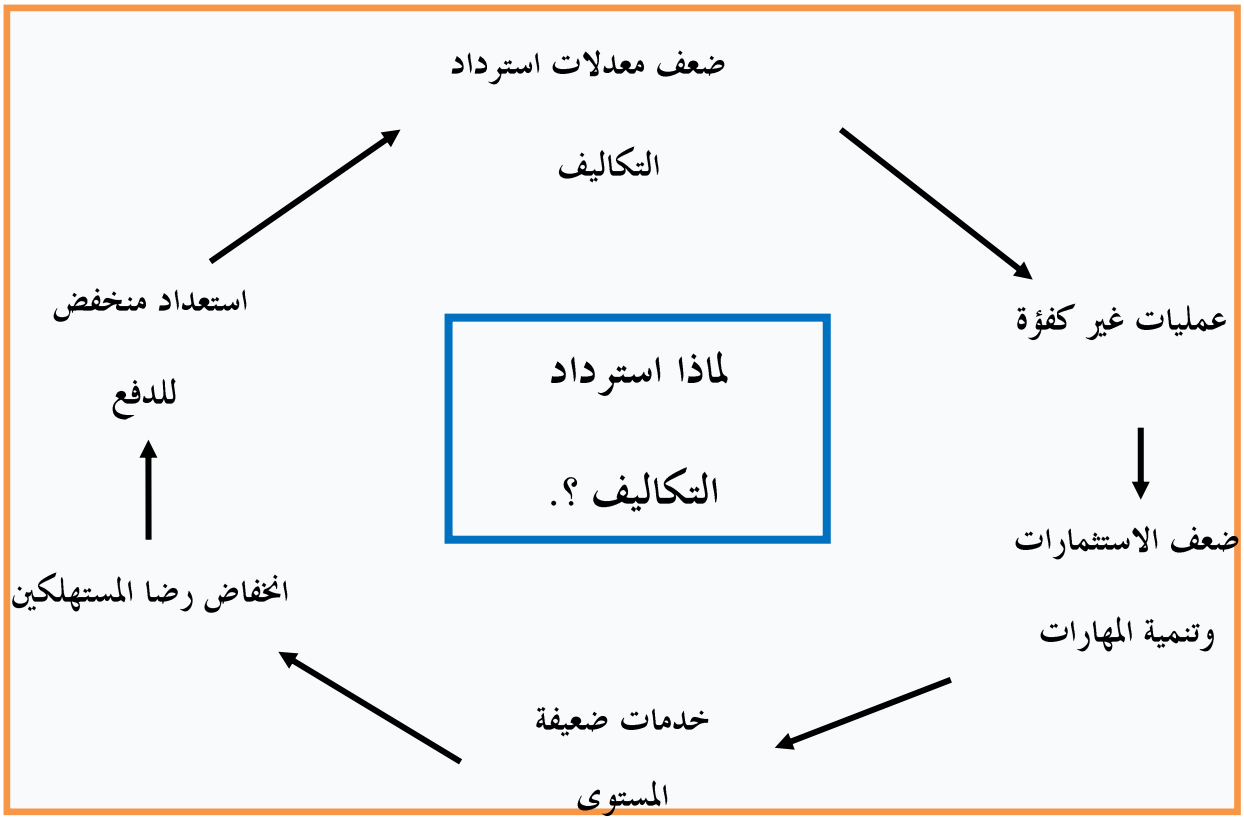

Source: kalyan ray : **Water Demand Management Strategy and Implementation Plan for BHOPAL**, Water for Asian Cities Programme, United Nations Human Settlements Programme, 2006, p 82.

ثالثا – المشاكل الاجتماعية المترتبة عن تسعير المياه وطرق التعامل معها

إن محاولة تسعير المياه بالشكل الذي يسمح باسترداد التكاليف كاملة أو نسبة كبيرة منها يؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل يندرج أغلبها ضمن العدالة في الحصول على المياه، حيث أن ذلك من شأنه حرمان الملايين من ذوي الدخول المنخفضة من الحصول على المياه، و تشير الإحصائيات إلى أن محاولة استرداد التكلفة كاملة في بعض الدول مثل الهندوراس وبوليفيا والبرغواي سوف يؤدي إلى عجز نصف السكان تقريبا على تحمل تكاليف التزود بالمياه. وفي إفريقيا جنوب الصحراء تزداد هذه المشكلة حدة إذ أن السعي إلى استرداد التكاليف سيؤدي إلى عجز أغلبية السكان عن دفع التكاليف.

ومن أجل التعامل مع هذه المشكلة طرحت العديد من الحلول تندرج ضمن ما يعرف بالإعانات المخصصة للمياه والتي تم تطبيقها على نطاق واسع وفي مناطق مختلفة من العالم وأسفرت عن نتائج متباينة. وقبل التطرق إلى الأشكال المختلفة لهذه الإعانات يجب الإشارة أولا إلى أن نجاحها يتوقف على عاملين أساسين هما:[1]

- ضرورة أن يكون المستهلكون موصولين بشبكة توزيع المياه، ويخضعون لنظام قياس.

- التحديد الدقيق للفئات التي تستحق الحصول على هذه الإعانات.

وفيما يلي شرح مختصر لأهم الإعانات والمتمثلة في دعم التوصيلات، الإعانات الموجهة، التعريفات الحيوية، الإعانات المتبادلة:[2]

أ -دعم التوصيلات: إن دعم التوصيلات بالنسبة للأسر الفقيرة يمكن أن يزيل أحد العوائق المهمة التي تعترض الشبكة. كما أن الاستراتيجيات المبتكرة في الدفع يمكن أن تحقق نفس النتيجة، ففي جاكرتا مثلا عرضت المرافق أن يتم الدفع من خلال أقساط، وفي كوت ديفوار يفرض صندوق تنمية المياه ضريبة إضافية في الفواتير ويتم تخصيص نحو 40 % من عائد هذه الضريبة لدعم التوصيلات.

ب - الإعانات الموجهة: تلجأ بعض البلدان إلى الإعانات الموجهة لتمويل استهلاك الفئات منخفضة الدخل. ففي الشيلي تم رفع الأسعار إلى مستويات استرداد التكاليف بالكامل دون أن يؤثر ذلك على الأهداف الخاصة بالتوزيع، وتغطي الإعانات ما بين 25 % إلى 85 % من تكاليف المياه التي تتحملها الأسر، وذلك بشكل تنازلي للأسر المستحقة منخفضة الدخل، وقد كان أحد أسباب نجاح نموذج الشيلي هو قدرة الوكالات الحكومية على تحديد الأسر الفقيرة وتحويل الإعانات إليها دون حدوث مستويات مرتفعة من تسرب الإعانات إلى غير الفقراء.

ج - التعريفات الحيوية: من أجل زيادة قدرة الأسر الفقيرة على تحمل تكاليف المياه وحسب هذه الطريقة يتم توفير كمية من المياه تكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية بسعر منخفض أو مجانا. وعلى سبيل المثال تعمل التعريفة الحيوية في جنوب إفريقيا على توفير 25 لترا من المياه يوميا للفرد مجانا.

---

[1]- سهام عليوط، خالد بوجعدار، مرجع سابق ، ص 321.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مرجع سابق ، ص ص 97 – 99 .

د- الإعانات المتبادلة: وتعرف أيضا بالتحويلات المالية وهي عبارة عن الإعانات التي يتم اقتطاعها من مستهلكي المياه ذوي الدخول المرتفعة ثم توجيهها إلى المستهلكين ذوي الدخول المنخفضة وبالتالي تمكينهم من تحمل تكاليف المياه.

ومن أفضل التجارب الناجحة في تطبيق الإعانات المتبادلة نجد كولومبيا التي أدرجت هذا النوع من الإعانات عام 1994. ويعود نجاحها في ذلك إلى تحقيق التحديد الدقيق لمستحقي الإعانات الذين يتم تحديدهم بناء على قيمة الممتلكات وأماكن الإقامة، وحققت نتائج إيجابية في زيادة قدرة المستهلكين الأقل دخلا على تحمل تكاليف التزود بالمياه إلى درجة أنها تجاوزت معدلات الأهداف الإنمائية المخططة لهذه الألفية.

الشكل رقم (12): تباين في توزيع نسب إعانات المياه

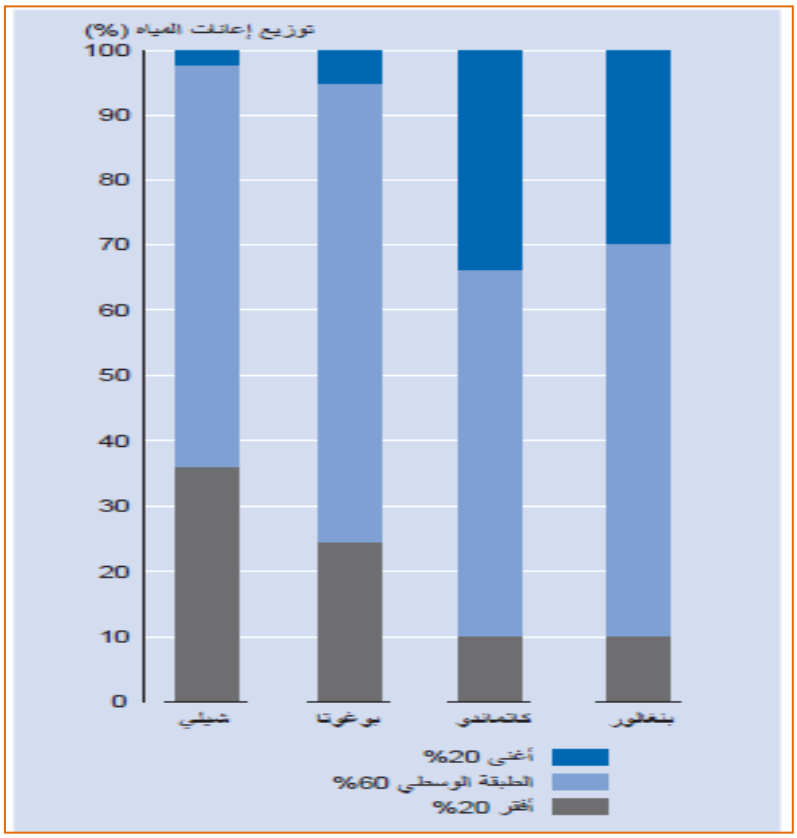

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، **تقرير التنمية البشرية 2006**، ص 99.

رغم وجود العديد من الأمثلة الناجحة عن تطبيق الإعانات بمختلف أشكالها، إلا أنه توجد العديد من التجارب التي طبقت فيها الإعانات بشكل أدى إلى توجيهها إلى غير مستحقيها، حسب الشكل أعلاه تطبق كل من بنغالور بالهند وكاتماندور بنيل تعريفات مدرجة متزايدة، غير أن الإعانات تفيد غير الفقراء أكثر مما

تفيد الفقراء، وفي بنغالور تحصل أغنى 20 % من الأسر على 30 % من إعانات المياه في حين تحصل نسبة أفقر 20 % ، على 10,5 %. وفي كاتماندو تتلقى الأسر غير الفقيرة المتوسطة إعانة تزيد بمقدار 44 % عن تلك التي تتلقاها الأسر الفقيرة المتوسطة.

خلاصة الفصـــل الأول

تواجه المياه العذبة أزمة عالمية حادة، حيث أن سدس سكان العالم يواجهون نقصاً شديداً في المياه بشكل يومي، ويتفاقم الوضع أكثر خصوصا مع تغير المناخ، وزيادة الطلب على المياه، والتلوث الذي يهدد نوعية المياه وكميتها و انخفاض كفاءة إدارة الموارد المائية. وجراء هذا الوضع تم اتخاذ مجموعة من التدابير الاقتصادية في إطار الفكر المائي الجديد، والذي تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام المياه، حيث تعتبر إدارة الطلب على المياه نقلة نوعية وتوجه جديد في تحديث إدارة الموارد المائية، بدلا من التركيز على إدارة العرض والبحث عن مزيد من المصادر المائية، كما أن التسعير أحد أدوات إدارة الطلب وهي العملية التي يتم بموجبها تحديد سعر المياه الذي يحقق توازن العرض والطلب، إلا أن ذلك يتطلب وضع سياسة سعرية تستجيب للاعتبارات الاجتماعية (مراعاة العدالة الاجتماعية أي ضمان تساوي الفرص للجميع في الحصول على المياه)، وتحقق الكفاءة الاقتصادية التي تتعلق بمدى استرداد التكلفة.

كل هذه الآليات الاقتصادية المتخذة هي نتيجة مباشرة لعملية خوصصة المياه وهذا ما سنتطرق إليه من خلال الفصل الثاني من هذه الدراسة.

الفصل الثاني

التأصيل النظري لخوصصة قطاع المياه

تمهيـــــد

إن من أهم التوجهات في مجال المياه العالمية والمثيرة للجدل اليوم ما يعرف "بخوصصة المياه" وهو نقل و إنتاج وتوزيع وإدارة المياه من طرف القطاع الخاص، فخوصصة المياه ليست فكرا جديدا، فقد عمل رجال الأعمال من القطاع الخاص لفترة طويلة على توفير خدمات المياه في مختلف أنحاء العالم. إلا أن الجديد هو حجم جهود الخوصصة الجارية اليوم خصوصا مع تزايد الوعي العام بالمشاكل المرتبطة بهذه الجهود والاهتمام بها.

ومع فشل القطاع العام من تلبية الاحتياجات الأساسية للمياه. نلاحظ وجود دعم كثيف وتشجيع قوي في كل من الدول المتقدمة والنامية لمشاركة القطاع الخاص، من تنفيذ و تحديث وإدارة لشبكات مياه الشرب والصرف الصحي، وبناء محطات المعالجة وأنظمة الري، كونه يقدم خدمات ذات جودة عالية وبأسعار تكلفة أقل من المرافق التي تديرها الهيئات العامة، لذا يرى البعض أنه من الضروري تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في تقديم هذه الخدمة كأحد الطرق والأدوات لرفع كفاءة هذا القطاع، والتغلب على المشاكل المالية والإدارية التي تقف عقبة في سبيل قيامه بتحقيق الأهداف المنشودة وتطوير العمل له.

وإلى جانب الجهود المتنامية في مجال خوصصة المياه والدعم القوي من طرف الجهات الفاعلة كالمؤسسات المالية والجهات المانحة وغيرها، إلا أن هناك معارضة متنامية بسرعة تمثلها النقابات ومنظمات حقوق الإنسان، بل وحتى إدارة المياه من القطاع العام، نظرا للمخاطر التي تهدد النظم الإيكولوجية، وقوة الشركات الفاعلة والسيطرة الأجنبية على الموارد الطبيعية الأساسية، وعدم المساواة في الحصول على المياه، واستبعاد المجتمعات المحلية من اتخاذ القرارات بشأن مواردها الخاصة.

وتستعرض الدراسة في هذا الفصل المفاهيم النظرية الضرورية المتعلقة بخوصصة قطاع المياه، والمواقف الدولية منها، بالإضافة إلى الأطراف الفاعلة في ظهورها والمساهمة في تطبيقها، وهذا من خلال المباحث الثلاثة الآتية:

- **المبحث الأول: مدخل عام حول الخوصصة؛**
- **المبحث الثاني: خوصصة قطاع المياه والمواقف الدولية منها؛**
- **المبحث الثالث: الجهات الفاعلة في خوصصة قطاع المياه؛**

المبحث الأول: مدخل عام حول الخوصصة

برز مصطلح الخوصصة على الساحة الاقتصادية العالمية منذ منتصف السبعينات كأحد الحلول المطروحة لعلاج أوجه الخلل في الهياكل الاقتصادية وللارتقاء بمستويات الكفاءة والأداء، وذلك نتيجة لحالة الركود الاقتصادي وضعف كفاءة الأداء المالي والإداري لهذه المشروعات، وكذلك للمستجدات الاقتصادية والعالمية في مجال العولمة وازدياد المنافسة، ومما لا شك فيه أن الدافع وراء تبني هذه العملية يختلف من دولة إلى أخرى، مما أثار جدلا واسعا بين الاقتصاديين بين مؤيد ومعارض لها، وفي هذا المبحث نلقى الضوء على بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بها (النشأة والتطور، أهم التعاريف الواردة للخوصصة، الدوافع، الأهداف، الأنواع والأساليب).

المطلب الأول: نشأة وتطور الخوصصة

تكاد تجمع أغلب الكتابات والبحوث المعدة في أصل نشأة الخوصصة، أنها عملية حديثة طرأت على العالم في القرن العشرين وتحديدا في الخمسينات، ثم تطورت سنة 1979 عندما قامت رئيسة وزراء بريطانيا ماركريت تاتشر آنذاك بالدعوة إلى خوصصة المؤسسات العائدة إلى الدولة. والحال ليس بهذه البساطة إذا ما نظرنا إلى تطور الفكر الاقتصادي، وتمعنا في الأفكار والمحاولات التي ظهرت منذ وقت مبكر على أيدي مفكرين وفلاسفة اقتصاديين وغير اقتصاديين، والتي جاءت أفكارهم على شكل حديث عن أهمية القطاع الخاص في الإنتاج والمبادرة وأهمية التخصيص وتقسيم العمل وما قد يؤديانه من كفاءة اقتصادية.[1]

[1]- إبراهيم عبداللطيف، إبراهيم العبيدي: **الخصخصة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي دراسة مقارنة**، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي إدارة البحوث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2011، ص 28.

أولا– نشأة الخوصصة

يمكن أن نعرض فكرة الخوصصة على مراحل متعددة من التطور التاريخي يمكن حصرها في ثلاثة مراحل أساسية وهي:

1– نشأة الخوصصة في الفكر الإسلامي

لقد نقل الدكتور عبده محمد فاضل أن ابن خلدون المفكر الإسلامي هو الذي فكر في تطبيق سياسة الخوصصة التي تهدف إلى التحول نحو نمط الإنتاج الخاص، فقد تحدث ابن خلدون منذ عام 1377 ميلادية عن أهمية اضطلاع القطاع الخاص بالإنتاج، وهي فكرة تدل على عمق فهم ابن خلدون وإدراكه في وقت مبكر لأهمية القطاع الخاص وسلامة أدائه وكفاءة أساليبه.

ويشير تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام 1991، إلى أن ابن خلدون يذكر في مقدمته أن: " النشاط التجاري من جانب الحاكم هو نشاط ضار لرعاياه، ومدمر لإيرادات الضرائب .... ويحول دون دخول المتنافسين أسعار الموارد والمنتجات مما قد يؤدي إلى الانهيار المالي لكثير من الأعمال التجارية ". ومعنى هذا في مصطلحاتنا المعاصرة أن القطاع الخاص بتركيزه على تعظيم الربح يسهم في إرضاء المستهلكين وفي تطوير تقنيات الإنتاج الحديثة، ورفع كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف.[1]

بالإضافة إلى تدخل المشروع الخاص في تنفيذ بعض الأشغال العامة في العصر الأموي بدلا من الحكومة المركزية نظرا لارتفاع تكلفة قيام الحكومة بالتنفيذ أو لافتقار الحكومة إلى الخبرة الإدارية.[2]

2– نشأة الخوصصة في الفكر الاقتصادي الليبيرالي " المدرسة الكلاسيكية "

لقد نادى بالخوصصة في هذه الفترة العالم الاقتصادي آدم سميث في كتابه الشهير (ثروة الأمم) الذي نشر عام 1776 ميلادية، وذلك بالاعتماد على قوى السوق والمبادرات الفردية من أجل زيادة التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي.

---

[1]- اليوسف، خليفة اليوسف: **آفاق التخصصية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 25، العدد 04، ص 13.

[2]- فوزي منصور: **خروج العرب من التاريخ**، دار الفارابي، بيروت، 1991، ص74 .

3- نشأة الخوصصة في القرن العشرين

ما إن بدأ القرن العشرون في البزوغ إلا وجدت عوامل متنوعة عملت على إيجاد دور بارز ومؤثر للدولة في المجال الاقتصادي، ويوماً بعد يوم قويت هذه العوامل ونمت، ومن ثم تضخم الدور الاقتصادي للدولة،[1] وذلك نتيجة إخفاق الملكية العامة والقطاع العام في تحقيق الأهداف المنشودة والطموحات المعلنة في الاتحاد السوفياتي سابقا ودول شرق أوربا والدول النامية، ووقوع العديد منها في فخ المديونية الخارجية وتفاقم مشاكلها الاقتصادية منذ حقبة السبعينات، واتجاه تلك الدول إلى دراسة أوضاعها الاقتصادية وشعورها بضرورة إصلاح اقتصادياتها أجبرتها تلك المشاكل على الإذعان لاقتراحات المؤسسات المالية والدول الغنية بوضع برامج للإصلاح ومنها برامج الخوصصة.[2]

وقد بدأت موجة الخوصصة الأولى في "عهد ماجريت تاتشر" في بريطانيا في الفترة ما بين 1979 و 1982، بحجمها الكبير والزخم الإعلامي حولها والصراع المرير والمؤثر مع طبقة العمال فيها. وبالرغم من المعارضة العمالية لتاتشر، إلا أنها استطاعت أن تمضي في تطبيق سياستها الاقتصادية.[3]

لقد توالت برامج الخوصصة في العديد من دول العالم، ففي فرنسا صدر قانون عام 1986 يسمح بالخوصصة، وقد خطت حكومة الولايات المتحدة نفس الخطوات التي بدأتها عام 1969 ووضعت برنامجا متكاملا للخوصصة عام 1986، كما أصبحت برامج الخوصصة مع بداية عام 1986 ظاهرة في حكومات العديد من الدول مثل كولومبيا وتركيا وتشيلي واليابان ونيوزلندة وإسبانيا وأستراليا والمكسيك.[4] وقد ارتفع عدد الدول التي طبقت الخوصصة من (14) دولة في العالم عام 1988 إلى أكثر من (60) دولة في العالم سنة 2005 ومازال العالم يأخذ بهذه التجربة.[5]

---

[1]- مجدي محمد إسماعيل: **الخصخصة وأثرها على التنمية في الوطن العربي**، نقلا عن موقع شبكة الألوكة: **www.alukah.net** ، تاريخ الاطلاع (05-02-2015).

[2]- عبده محمد فاض الربيعي: **الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية**، مكتبة مدبولي، ط 1، القاهرة، مصر، 2004، ص 126.

[3]- م.م فؤاد خليل لطيف: **الخصخصة نشأتها إيجابياتها سلبياتها**، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، العدد 144، 2011، ص 4.

[4]- عمر فرج القيزاني، أحمد محمد فرحات: **الخصخصة أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات التشغيل والنمو الاقتصادي دراسة قياسية تقييميه للتجربة الليبية للفترة 1998 – 2008**، مجلة جامعة الزيتونة، ليبيا، العدد 11، 2014، ص 55.

[5]- أحمد عارف العساف: **سياسة الخصخصة وأثرها على البطالة والأمن الوظيفي للعاملين، "شركة الاسمنت الأردنية كنموذج"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد 07، 2009، ص 140.

ومع انهيار الاتحاد السوفياتي أخذت دول شرق أوربا منهج الخوصصة كأسلوب لعلاج مشاكلها الاقتصادية المتمثلة في أعباء الديون والعجز المتزايد في موازناتها وارتفاع معدلات التضخم، وكانت هناك اتجاهات لتشجيع الدول النامية على الإسراع بتبني سياسية الخوصصة كوسيلة ملائمة للتخلص من العجز والفقر تبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن هناك أصلين سياسيين لنشوء فكرة الخوصصة:[1]

1- السياسة الاقتصادية في بداية القرن الواحد والعشرين، وفيه حماسة ثقافية متجددة من أجل المشروعات الخاصة.

2- أن هناك حقيقة ملحة ودائمة لا مجال لتجنبها للحد من الإنفاق العام.

وهاتان السياستان بالتقائهما أدتا إلى نشوء فكرة تحويل للقطاع العام إلى الخاص، أو ما يسمى بالخوصصة.

ثانيا- مفهوم الخوصصة

على الرغم من أن مصطلح الخوصصة ظهر لأول مرة في قواميس اللغة العربية في أوائل الثمانينيات وبالتحديد عام 1983، ولكن كتب التاريخ تبين أن الخوصصة قد وجدت منذ أواخر القرن السادس عشر أثناء تطور الصراع بين المملكة المتحدة وإسبانيا، حيث اعتمدت الملكة إليزابث الأولى على القطاع الخاص لتمويل البحرية والمستعمرات، مقابل إعطائهم الغنائم من الحرب. أما عام 1969 فقد كانت أول عملية نقل للملكية العامة إلى القطاع الخاص، وكان ذلك في الولايات المتحدة عندما اتجهت إلى بيع المؤسسات العامة، مبتدئة بصناعة النقل و الطاقة والاتصالات والفولاذ وبناء السفن.[2]

ولمصطلح الخوصصة مرادفات كثيرة تعبر عن نفس المفهوم، مثل التخاصية، والتخصيص، والخصخصة، المخاصة، الأهلنة، التمليك، مما يشير إلى حداثة الفكرة وطبيعة أصولها. وتشتق كلمة "خوصصة" من الفعل الثلاثي "خصص"،* ومعنى خصه بالشيء (خصوصا)، وجعله خصوصيا، واختصه بالشيء أي جعل الشيء

---

[1]- جون دوفاهيو: **قرار التحول إلى القطاع الخاص، غايات عامة ووسائل خاصة**، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1991، ص 11.

[2]- رفعت عبد الحليم الفاعوري: **تجارب عربية في الخصخصة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2004، ص 06.

*وقد اصطلح اللغويين على أنه لتأكيد المعنى وتعظيمه يكرر الحرفان الأولان من المصدر الثلاثي للفعل كأن يقال (خصص) وعلى ذلك فإن اصطلاحي (**الخصخصة و التخصيص**) صحيحان من الناحية اللغوية إلا أن المصطلح الأول أدق من المصطلح الثاني.

خاصا به، والخاصة ضد العامة، وكلمة "خص" تعني " انفرد بالشيء"، وخاص تعنى فردي أو ذو ملكية فردية. ولتأكيد معنى الثلاثي "خصص" يكرر الحرفين الأوليين "خ، ص" من المصدر الثلاثي للفعل وتصبح الكلمة هي "خصخص"، وتعني تعظيما وتأكيدا لكلمة "خصص"، ومن أول الكلمات تشابها لكلمة "خصخص" الكلمات زلزل، وحصحص وليس أدل من كلمات الله تعالى : (إذا زلزلت الأرض زلزالها) ، و (الآن حصحص الحق).[1]

ولقد ظهرت عدة تعريفات للخوصصة تختلف باختلاف رؤى الباحثين وانتماءاتهم المذهبية والمدرسية، فكل واحد منهم ينظر لها من زاويته الخاصة ومن خلال أوضاع بلده. فيعرفها البعض " على أنها نقل لملكية مشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص". وفي تعريف آخر تشير الخوصصة إلى " تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، إدارة أو إيجاراً أو مشاركة أو بيعا وشراء في ما يتبع الدولة أو تنهض به أو تهيمن عليه، في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة أو مجال الخدمات العامة".[2]

وهناك من عرفها بأنها: "مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد بشكل كبير على آليات السوق، ومبادرات القطاع الخاص، والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية".[3]

وتعرف أيضا بـــــأنها:" سلسلة من التدابير في إطارها يتم أخذ السيطرة أو الملكية أو الإدارة في مختلف المستويات والمجالات من القطاع العام ويتم نقلها إلى القطاع الخاص، و بالتالي أخيرا فإن نطاق التأثير المباشر للحكومة على العمليات الاقتصادية محدود و لا مركزية الأنشطة في القطاع الخاص".[4]

وفي تعريف آخر:"الخوصصة هي عملية من خلالها تقوم الحكومة بفحص إمكانية نقل الواجبات والمنشآت إلى القطاع الخاص في أي مستوى، إذا رأت ذلك مستحسناً وتتخذ تدابير لمثل هذه التحويلات ".[1]

---

[1]– المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ج1 ، ط3، مادة خصص (والتخصيص على وزن تفعيل مثل تجفيف، تبريد، تكثيف، وهي من الأفعال) جفف، برد، كثف (وهي على وزن) فعل مثل خصص (في أن مصدر الفعل) فعل (هو تفعيل .انظر :محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، القاهرة، 1993 ، ص72 وما بعدها.

[2]– عبد السلام مسعود رحومة: **تجارب الخصخصة وآثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية**، نقلا عن الرابط :
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/260.htm ،تاريخ الاطلاع (06-12-2015).

[3]– صديق عفيفي: **التخصيصية وإصلاح الاقتصاد المصري**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1991، ص 5 .

[4] - National Industries Organization of ran (NIO) : **Methods of Privatization on the Privatization of Public Enterprises Tehran, Islamic Republic of Iran**, Vol 09, 1993, p 26.

أما **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** يرى الخوصصة بأنها تحرك نحو اقتصاد السوق من خلال الخطوات التالية:

أ – صنع السياسات الاقتصادية: تعزيز الإطار التنظيمي لاقتصاد السوق (حقوق الملكية، الصكوك القانونية، المؤسسات المالية ،... إلخ) .

ب– تطوير القطاع الخاص.

ج– خصخصة المؤسسات الاقتصادية.

وفي تعريف آخر تشير الخوصصة إلى" العلاقة التعاقدية بين الدولة والقطاع الخاص، وذلك بإدخال الخبرة الإدارية لهذا القطاع في أنشطة المنشآت العامة وإدارتها وفقا لطريقة سير المنشأة الخاصة، ويأخذ المفهوم شكل عقود الإدارة وعقود التأجير وعقود الإمتياز".[2]

ومن جملة التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل لمفهوم الخوصصة والتي هي عبارة عن سياسة اقتصادية تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي عن طريق نقل إدارة أو ملكية أو استثمار نشاط حكومي ذي طابع تجاري سواء كان ذلك جزئيا أو كليا من القطاع العام(الدولة) إلى القطاع الخاص، أو على شكل شراكة أو مرفق عام، فتمنح بذلك القطاع الخاص دورا متزايدا داخل الاقتصاد الوطني، والمتمثل في ملكية وتشغيل وإدارة الوحدات الإنتاجية لغرض تحسين كفاءتها الإنتاجية لها. وهذا في إطار ضوابط وقوانين الدولة فتكون بذلك أداة لتحرر قوى السوق، وتحقيق القيود على الدولة، وتحويلها إلى مراقب، بدلا من قيامها بهذا الدور المرهق لميزانيتها، دون انسحابها التام من العملية الإنتاجية بكافة مراحلها، بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من خلال ما سبق يمكن التمييز بين مفهومين للخوصصة، أحدهما ضيق والآخر واسع، فالمفهوم الضيق ينحصر في عملية التخلي عن ملكية الدولة ببيع المؤسسات العمومية للمستثمرين الخواص سواء كانوا محليين أم أجانب حيث يكون هذا البيع جزئيا أو كليا، أما بالنسبة للمفهوم الواسع فيتجاوز عمليات البيع إلى عمليات أخرى، كأن يتم تحويل الإدارة إلى القطاع الخاص دون تحويل الملكية من أجل تطوير الاقتصاد ونموه من خلال آليات المنافسة.

---

[1] - Saghir, Jamal : **Development of Public Sector and Privatization, the report presented to the seminar for privatisation analysis, School of Economic Affairs** , The Institute of Economic Development, May 1993.

[2]– محمد معن ديوب: **المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 02، اللاذقية، سوريا، 2006، ص 99.

والخوصصة ليست هدفا في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لزيادة كفاءة الأداء للاقتصاد الوطني بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية ويخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق تتضمن الخوصصة عددا من العناصر أهمها ما يلي:[1]

- إن أهم عنصر في عملية الخوصصة، هو تغيير أسلوب تشغيل وإدارة المشروعات العامة، لتتفق مع مبادئ القطاع الخاص، والتي تتمثل في اتخاذ الربح أو الإنتاجية كأساس لتقييم الأداء، والاعتماد على الأسعار الاقتصادية في حساب المنافع والتكاليف، وتبني نظام الحوافز في تشغيل وإدارة الموارد. وعليه يمكن أن يتحقق هذا المعنى للخوصصة (على المستوى المحلي) بإسناد المشروعات العامة إلى وحدات القطاع الخاص، طبقا لعقود إدارة مع احتفاظ الدولة بملكيتها العامة كما يمكن أن يتحقق بتأجير هذه المشروعات العامة لوحدات القطاع الخاص، لتتولى تشغيلها وإدارتها مقابل الأرباح بنسب معينة يتم الاتفاق عليها، كما يتحقق بمساهمة وحدات القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي في رأس مال هذه المشروعات، مع اشتراكها في الإدارة.

- تتضمن الخوصصة نقل ملكية بعض وحدات القطاع العام المحلي إلى القطاع الخاص، ويتم نقل الملكية بأكثر أسلوب، مثل بيع الشركات العامة إلى مستثمر واحد، أو مجموعة من المستثمرين أو طرح أسهم هذه الشركة للبيع إلى الجمهور، أو إرجاعها لأصحابها قبل التأميم.

- لا تقتصر الخوصصة على مجرد تحويل ما بيد القطاع العام إلى حوزة القطاع الخاص، وإنما تتضمن زيادة الدور الذي يوكل إلى القطاع الخاص المحلي في خطط التنمية على المستويات المحلية من خلال الحوافز التي تقدم له.

[1]- فالح أبو عامرية: **الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2008، ص ص 15- 16.

المطلب الثاني: دوافع الخوصصة وأهدافها

يتناول هذا المطلب أهم دوافع وأهداف الخوصصة والمتمثلة في الدوافع والأهداف الاقتصادية، المالية والاجتماعية، السياسية والقانونية. والتي سنوردها تبعا فيما يلي:

أولا- دوافع الخوصصة

تبرز دوافع الخوصصة فيما يلي:

1- الدوافع الاقتصادية

تشير الأدلة بشكل متزايد على أن الأنظمة الاقتصادية الحرة، التي تعتمد على آليات السوق والمنافسة تزيد من الكفاءة وترفع فعالية ومعدلات الأداء، وتزيد من الجودة، وتضمن تقديم سلع وخدمات بأسعار مقبولة. وفشل القطاع العام في تحقيق الهدف في التنمية الشاملة وإعادة توزيع الدخول بين طبقات الشعب، فنظم الدعم غير الفعالة وتشجيع توظيف العاملين بدون حاجة إليهم أدى إلى أعباء كبيرة على ميزانية الدولة، وعلى هؤلاء العاملين أن يتحملونه في شكل ارتفاع مستمر في الأسعار.[1]

كما أن القطاع الخاص بما يقدمه من حوافز أقدر من الدولة على تعبئة الموارد المالية، وتوجيه الادخار نحو المشاريع المربحة وتعميم ملكية هذه المشاريع على أكبر قطاع من المواطنين، وخلق سوق مالية نشطة تشجع على الادخار وتوفر قناة وطنية للتمويل، لكن خلق مشاريع مربحة لا يعني بالضرورة أن هذه المشاريع ذات مضمون اجتماعي يراعي مصلحة أفراد المجتمع الأساسية، بينما يمكن للدولة أن تصحح تفاوت المداخيل عن طريق إعادة توزيعها كما يمكن استعمال أرباح المؤسسات في تحسين البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

وتجد بعض الدول في الخوصصة فرصة لكسر الاحتكار وذلك لتفعيل المنافسة. فقد قامت انكلترا بتقسيم شركة الغاز على أساس أنها محتكرة، ثم قامت ببيعها وقد أدى الأمر إلى تحسين المناخ التنافسي والربح. كما

---

[1]- حملاوي ربيعة: **أساليب الخوصصة وتجارب بعض الدول العربية في مجال الإصلاحات الاقتصادية والأسواق العالمية**، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال 03- 05 أكتوبر 2004 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص 389.

[2] - فريدة لرقط، فتيحة ونوغي: **الخوصصة بين خلفيات المصالح الرأسمالية ومبررات إصلاح الاقتصاديات النامية**، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال 03- 05 أكتوبر 2004 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص 174.

قامت اليابان بخوصصة هيئة السكة الحديدية وذلك لتحسين الخدمة إلى الركاب، مما أدى إلى رضاهم وزيادة عدد العاملين بالشركة وزيادة أجورهم.[1]

2- الدوافع المالية

تعاني كثير من الدول من الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة، وتحاول تخفيض الإنفاق العام بقدر الإمكان، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تخلص الدول من الأنشطة العامة، وجعل القطاع الخاص يقوم بها، وربما يحمل تكلفتها على متلقيها أو مستهلكيها. ولذلك فإن برامج الخوصصة تهدف إلى تخفيض الإنفاق العام على الدولة، وأيضا التخلص من التدفق الخارج في صورة قروض ودعم لإنقاذ الإعسار المالي للشركات العامة الفاشلة.[2]

إن قيام الدولة بالخوصصة يمكن أن يخفف عليها أعباء تقديم الخدمات العامة، وأعباء دعم بعض هذه الخدمات، بل قد يزيد الأمر إلى اعتبار الخوصصة مصدرا لتمويل خزانة الدولة، من خلال بيع الشركات التي تؤول إلى الدولة. وتمثل جهود الخوصصة ليس فقط تخفيف الإنفاق العام، بل وأيضا زيادة التدفق النقدي الداخل إلى خزانة الدولة، ويتم هذا من خلال بيع بعض شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص.

3-الدوافع الاجتماعية

يرى البعض أن الخوصصة ربما تكون الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج والقضاء على السلبية، وتحقيق انضباط في السلوك داخل مجالات العمل. كما يمكن أن تكون وسيلة للقضاء على التلاعب الاجتماعي في صورة المحسوبية، وعدم المحاسبة على الإهمال كنوع من التكافل الاجتماعي. والقطاع الخاص أقدر على محاسبة العامل الذي يهمل أو يقصر في عمله، وبالتالي أرباحا أعلى لكل من المشروع والعامل، وهذا يحول العامل إلى شريك في مكاسب المشروع الذي يعمل فيه.

---

[1]- موسى سعداوي: **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية ، حالة الجزائر** ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط ، جامعة الجزائر ،السنة الجامعية 2006-2007، ص 77 .

[2]- أحمد ماهر: **دليل المدير في الخصخصة**، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، دون ذكر سنة نشر، ص 24.

فالخوصصة يمكن أن تكون وسيلة الدولة إن أرادت القضاء على المشكلات الاجتماعية مثل التواكل، المحسوبية، التغاضي على محاسبة المخطئين ، الرشوة وغيرها من مشكلات المجتمع.[1]

4- الدوافع السياسية والقانونية

تؤدي الخوصصة في ظل أسواق مفتوحة إلى القضاء على الشعارات السياسية الرنانة، والتي يميل البيروقراطيون والاشتراكيون إلى استخدامها، باعتبارها ستخدم الطبقات الكادحة ولكن ثبت فشلها.

كما يميز القطاع الخاص عن القطاع العام بأنه أقدر على إبعاد السياسيين من استخدام مراكزهم لتحسين صورتهم. ففي ظل القطاع العام يميل السياسيون إلى استغلال إمكانيات هذا القطاع في إبراز إنجازات شخصية، وفي تحقيق مكاسب من وراء ذلك. فهم يوظفون الناخبين لصالحهم، ويعرضون السلع بأسعار غير حقيقية استرضاء للجماهير وللمستويات السياسية العليا، وتكون النتيجة مشكلات اقتصادية طويلة الأجل في التعسير والنواحي الاقتصادية، بالرغم من نجاحهم السياسي.

ويتحرر القرار الإداري من سيطرة الأجهزة الحكومية وذلك في ظل الخوصصة، وبذلك يضمن هذا مرونة العمل الإداري، وعدم تقيده بموافقات أو اعتمادات أو توقيعات أو غيرها من القيود المفروضة بواسطة أجهزة الحكومة. كما يتحرر العمل الإداري في سعيه إلى المخاطرة والمغامرة في مجال الأعمال، لأن الابتكار والمبادرة والتطوير تحتاج إلى مناخ من الحرية، وهو أمر عانى منه القطاع العام في مصر.

ولا يعني التحرر السابق الذكر الإخلال بمكانة الدولة، فلا يزال عملها السياسي موجودا، كما أن دورها الاقتصادي يمكن الإبقاء عليه، على الأخص في مجالات اقتصادية محددة تلعب فيه دورا اهم من القطاع الخاص.

وعليه يمكن القول أن الدولة ما زالت موجودة بشكل قوي في ظل الخوصصة، فهي تسن التشريعات وتنظم وتدير الهيكل العام للنشاط الاقتصادي للمجتمع، ولكن ما يحدث في ظل الخوصصة هو تغيير في تركيبة الأنشطة التي تقوم بها الدولة.

ولأسباب سياسية يمكن أن تحتفظ الدولة لنفسها بسهم رئيسي (السهم الذهبي)، يعطيها الحق في مراجعة قرارات مجلس الإدارة للشركة التي تمت خوصصتها، حتى تضمن بذلك حقوق المستهلكين العمال والمجتمع. وتم

[1]- عبد الكريم شوكال، براهيمي سمير: **إدارة التغيير كأداة لتفعيل عملية الخوصصة**، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، يومي 12 – 13 ماي 2010 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب البليدة .

استخدام هذه الطريقة في كل من انجلترا وماليزيا وفرنسا. كما أنه لأسباب سياسية قامت الحكومة اليابانية بخوصصة هيئة السكة الحديدية بعد أن تعرضت الحكومة لانتقادات شديدة من الجمهور، بسبب تروى الخدمة.

كما تعرض الحكومات ضوابط كثيرة للحفاظ على حقوق العاملين في الشركات المخوصصة، وذلك توفيرا للاستقرار السياسي، وهو ما حدث في مصر. وتحاول بعض الدول عدم البيع، وبالرغم من ذلك أثبتت الدراسات أنه لا خوف من دخول مستثمرين أجانب، فقد قامت ألمانيا ببيع شركة (فولكس واجن)، ولم يتقدم لشرائها إلا أجانب قادرون على فهم طبيعة التكنولوجيا، ولديهم القدرة على الاستثمار، مما ضمن نجاح التجربة.[1]

وبالتالي يمكن تلخيص الدوافع التي دعت إليها الحكومات لتبنِّي سياسة الخوصصة، كما تقدم في النقاط التالية:[2]

- التوجه نحو العولمة، والانفتاح والتحرير الاقتصادي، وإزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات؛
- التدني المتواصل في أداء المشروعات العامة، وتدهور أوضاعها ومستوى خدماتها؛
- تضاؤل قدرة الحكومات على التوسع في الاستثمار ومواكبة التكنولوجيا الحديثة، ومجاراة القطاع الخاص والمحلي والأجنبي في العملية الإنتاجية؛
- زيادة حجم العجز في الميزانية، والتي رافقتها ضغوط صندوق النقد الدولي لتبنِّي سياسات لتخفيض هذا العجز، ومنها سياسة الخوصصة؛
- تفاقم التحديات أمام الاقتصاديات، وتتمثل في التحديات التكنولوجية، الإدارية والمعلوماتية، والاجتماعية، وتحديات الجودة، والتقيد بالمواصفاة والمقاييس العالمية، وتحديات التطوير والتحديات المالية في المديونية الخارجية، وحاجة الدول لجلب العملات الأجنبية.

ثانيا – أهداف الخوصصة

لقد أدى انتشار الاتجاه الليبرالي إلى انطلاق سياسة اقتصادية عالمية جديدة، تهدف إلى تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، والاهتمام بالقطاع الخاص لما يلعبه في النمو الاقتصادي، ومدى قدرته على المخاطرة والإبداع، إضافة إلى اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، مع تخصيص الموارد التي تعمل على محاولة خفض

[1]– حملاوي ربيعة: مرجع سابق، ص 388.

[2]– رفعت عبد الحليم الفاعوري ، مرجع سابق ، ص 09.

الحواجز أمام التجارة والاستثمارات الأجنبية، إلى جانب إجراءات تهدف إلى تعزيز المنافسة ودور القطاع الخاص في ذلك.

بيد أن نطاق القطاع الخاص يجب أن يشمل على أهداف واضحة وبالغة الأهمية لتفادي الوقوع في مشاكل وخيمة أمام المنافسة. وحسب تجارب العديد من الدول، فإن أهداف الخوصصة تتلخص في أربع مجموعات أساسية وهي أهداف اقتصادية، أهداف الكفاءة والتنمية (أهداف فنية)، أهداف مالية، وأهداف سياسية، سنوردها فيما يلي:

1- أهداف اقتصادية

تتمثل الأهداف الاقتصادية للخوصصة فيما يلي:

أ-**رفع الكفاءة وتحسين الأداء الاقتصادي**: إن مسألة الكفاءة الاقتصادية* تتصدر مبررات الأخذ بالخوصصة. فدعاة الخوصصة يرون أن أداء المؤسسة الخاصة (المشروع الخاص) هو من جميع الوجوه أفضل من أداء المؤسسة المملوكة من قبل الدولة، وهذا يظهر لهم من التحليل النظري ومن التجربة العملية.[1]

فالمؤسسة الخاصة تعمل من أجل تنمية أو مضاعفة الربح، وفي الوقت نفسه تدنية التكلفة، وهي تحاول جاهدة استغلال مواردها على أحسن وجه ممكن، من غير إسراف وإهدار في الوقت والمورد، معتمدة على أفضل الطرق الإدارية والعلمية وأحدثها، والتنظيم الدقيق والتنسيق المستمر، بغية تحقيق الأهداف عند مستوى الأداء والكفاءة الاقتصادية.

وهذا الأمر هو ما جعل الأرضية خصبة للقبول بعملية التحويل إلى القطاع الخاص بقناعة من أجل أن تأتي هذه العملية بنتائج إيجابية، تخرج المجتمعات من مشاكلها وأزماتها الاقتصادية، وتحقق آمالها في التقدم الاقتصادي

---

* مضمون الكفاءة يمكن الإشارة إلى أبعاد الكفاءة التالية :

- كفاءة تخصيص الموارد وتستوجب تسعير السلع النهائية بما يعكس تكلفة توفيرها أي أن السعر يجب أن يساوي التكلفة الحدية.
- كفاءة إنتاجية تستند على قدرة المؤسسات على تحقيق أكبر إنتاج بأقل التكاليف.
- كفاءة الحجم وتتطلب إمكان وضع حدود على الدخول غير المجدية في الصناعة.
- الكفاءة النابعة عن التنافس والتنظيم وتستدعي وجود الظروف التنافسية خارج المؤسسة والتنظيمية داخلها لإجبار الإدارة على بذل أقصى جهد ممكن لخفض التكاليف.
- الكفاءة الديناميكية تستدعي الاختراع والتجديد في المؤسسات القائمة.

[1] - إبراهيم عبداللطيف، إبراهيم العبيدي، مرجع سابق ، ص 34 .

والاستقرار الاجتماعي، وبتشجيع الناس على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال شراء الأسهم والأصول المطروحة للبيع.

ب – زيادة المنافسة وتوسيع القاعدة الإنتاجية:

إن عملية زيادة الكفاءة تستند إلى عاملين هما:[1] زيادة المنافسة، و تغيير نمط حقوق الملكية.

ب–1- زيادة المنافسة: يعتبر هذا الهدف مهم في عملية الخوصصة تشترك فيه جميع الدول، حيث في ظل المنافسة تتاح للمنشآت حرية الدخول والخروج من السوق والانتقال من نشاط لآخر لتحقيق هدفها في تعظيم الربح، وما يتطلبه الحال من السعي إلى تخفيض التكاليف وزيادة جودة السلع كشرط أساسي لبقائها في السوق التنافسي. وهو ما يؤدي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية وبيع الوحدات المنتجة لمنتجاتها عند الأسعار التوازنية بالسوق التنافسية.[2]

كما تقترن المنافسة بعوامل أخرى تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة ومنها:[3]

- تضاؤل التدخل الإداري من قبل الدولة في قرارات المؤسسة، مما يترك المؤسسة تعمل في مجال اقتصادي فقط (أسس اقتصادية).
- خضوع المؤسسة لضوابط عمل سوق المال في تدبيرها للتمويل وفي إيراداتها أيضا، مع ربط الأجور بالزيادة في الإنتاجية، مما يعني أن المؤسسة الخاصة تعمل في ظل قيد الموازنة الجامدة، أما المؤسسة العامة فتعمل في ظل قيد الموازنة الهشة.
- وجود إطار تنظيمي توفره الدولة لحماية المنافسة، والتصدي لأي ممارسات تحد من المنافسة في السوق، مما يزيد من مصادر ضعف الكفاءة الاقتصادية، ويحد من أية تأثيرات سلبية على القرارات الاقتصادية.

كما يمكن القول أن تشجيع المنافسة نتيجة منطقية تتماشى والتحولات الدولية الكبرى، نحو فلسفة اقتصاد السوق الحديث، الذي باشرت به المؤسسات المالية الدولية في بداية الثمانينيات، وهو توسيع قاعدة الملكية الخاصة من أجل القضاء على ما يسمى لديها الصفة الاحتكارية التي تتميز بها نظم الاقتصاد المخططة مركزيا.

---

[1]– أحمد يوسف دودين: **أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي (نظريا وتطبيقيا)**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 334.

[2]– عبده محمد فاض الربيعي، مرجع سابق، ص 129.

[3]– موسى سعداوي ، مرجع سابق ، ص 84 .

ب – 2 – **نمط تغيير الملكية**

من الناحية الاقتصادية نرى أن عملية تغيير الملكية هذه عاملا محفزا لعمليات الاستثمار وزيادتها، وتكوين للثروة وتنميتها، حيث أفرزت فئة مالكة شديدة الحرص على نجاح المؤسسات، نتيجة تحقيق مصالحهم الفردية في زيادة الأرباح ، وهذا للرقابة الصارمة منهم على المؤسسة والعمل الذي تقوم به، وتوفير نظام الحوافز والإدارة، مما يدفع الطبقة العاملة إلى زيادة تحقيق الأرباح، وبصورة مطلقة، مما يزيد في القدرة على التوسع في الاستثمار في الأنشطة المختلفة، والمزيد من الثروة.

إذن نمط تغيير الملكية يهدف من ورائه على التشجيع والرقابة على نشاط المؤسسة، فيما يخص الطبقة العاملة، وتعظيم الأرباح، وتوسيع الاستثمارات، وتشجيع المنافسة، والقضاء على الاحتكار فيما يخص رؤوس الأموال.

2 – أهداف مالية

تهدف الحكومات إلى تحقيق العديد من الأهداف المالية والمتمثلة فيما يلي:

– **تقليل العجز المالي**: يعتبر أحد الأهداف المهمة في تطبيق الخوصصة، حيث يساعد الحكومة على إيجاد مصادر تمويلية بديلة تتحمل أعباء ضمان استمرارية عمليات التنمية ومتطلبات التطوير والتحديث[1]. كما تهدف الخوصصة إلى تخفيض العجز المالي في البلدان النامية، وتخليصها من مديونيتها الخارجية، وثقل العبء في تغطية العجز في الموازنة العامة، وميزان المدفوعات (الذي هو الزيادة المستمرة في الأسعار دون زيادة الإنتاج).

–**تحفيز وتطوير أسواق المال**: من أجل قيام الخوصصة، فلا بد من وجود سوق مالية كفء، تسمح بوجود آليات لتعبئة المدخرات وتوجيهها، بما يضمن اتجاه الموارد المالية في ظلها، ومن خلال سوق تنافسية إلى وجهتها السليمة، إذ تؤدي هذه السوق إلى تدفق مناسب لرأس المال إلى أكثر الاستخدامات كفاءة عند تكلفة منخفضة تعكس المستويات المختلفة للمخاطر والسيولة، وإعطاء رجال الأعمال الكبار والصغار فرصا متساوية لتعبئة الموارد المالية من خلال هذه السوق*، حيث بوجود السوق يُسهل من عملية الخوصصة من خلال:[2]

---

[1]– معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت: **الخصخصة**، إضاءات، نشرة توعوية، العدد 06، جانفي 2011، نقلا عن الموقع: http://www.kibs.edu.kw/upload/Privatization_381.pdf ، تاريخ الاطلاع (09 – 11 – 2016) .

*– لا بد من الإشارة إلى أن السوق المالية تتكون من سوقين متميزين هما: "سوق النقد " وهو الذي تتداول فيه النقود قصيرة الأجل و "سوق المال" وهو ذلك السوق الذي تتداول فيه الأوعية طويلة ومتوسطة الأجل مثل الأسهم والسندات.

[2]– حملاوي ربيعة، مرجع سابق، ص 393.

- التمكن من بيع عدد كبير من أسهم الشركات والتنافس على حصص حقوق الملكية؛
- استخدام السوق المالية إلى تطوير فعالية السوق وزيادة عرض الأسهم لكن لا بد من التوسع القاعدي للمتعاملين من خلال تحرير السوق عن طريق القوانين المقيدة للملكية. فالعلاقة بين الخوصصة وأسواق المال علاقة مزدوجة فهي توفر المال للمنشآت التي تخضع للخوصصة، ثم تساعد رأس المال في عملية تقييم المنشأة من خلال تحديد قيمة الأسهم المطروحة وفقا للعرض والطلب في البورصة؛

– زيادة إيرادات الدولة من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الشركات بعد خصخصتها.

– امتصاص جزء من السيولة المتداولة التي تقود إلى التضخم النقدي بتحويلها إلى موجودات ثابتة يتقاسم الأفراد ملكيتها في حين يعود جزء من الكتلة النقدية إلى الدولة لتغطية إنفاقها الجاري.[1]

– تطوير الجهاز البنكي: إذ ستلعب البنوك دورا مهما في عمليات الإصدار الأولي لأسهم المؤسسات وفي دعم المؤسسات المالية، إضافة إلى توفير السيولة، والقروض اللازمة للمؤسسات المخصصة إلى عقلية قطاع الأعمال الخاص.

– تفعيل المدخرات المحلية ودعم الوعي الادخاري لدى الأفراد من خلال فتح الباب أمامهم لامتلاك حصص أو أسهم في هذه المشروعات.[2]

– تخفيض الدين العام وتخفيض من الأعباء المالية المستمرة والمرتبطة بخدمات الدين العام.

– التخلص أو التخفيض من الأعباء المالية الضخمة التي ترهق كاهل الدولة. هذه الأعباء ناتجة عن تدخل الدولة المباشر في دعم مؤسسات القطاع العام التي تكون في حالة عسر مالي والتي وصلت إلى درجة الإفلاس، وعليه

[1]– حسن عبد الكريم سلوم، خديجة جمعة الزويني: **دور المؤسسات الصغيرة في دعم عمليات الخصخصة في البلدان العربية**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي17– 18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر

[2]–شوقي دنيا: **الخصخصة وتقليص دور القطاع العام ، موقف الاقتصاد الإسلامي**، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، مارس 2003، ص 07.

فإن الخوصصة تخفف على الدولة أعباء تقديم الخدمات العامة والأعباء المرتبطة بدعم بعض هذه الخدمات. كما أن اللجوء إلى بيع المؤسسات العامة للقطاع الخاص سيوفر مصدرا لتمويل خزينة الدولة.[1]

3- الأهداف الاجتماعية

تتمثل الأهداف الاجتماعية للخوصصة فيما يلي:

- العمل على إعادة توزيع المداخيل وتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يسعى أنصار الخوصصة لتأكيد أفضلية نظام السوق في مجال العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال محاولة إثبات أمرين، الأول هو أن القطاع العام على عكس ما يُدَّعى لا يخدم الفقراء وإنما مصالح أفراد وجماعات تنتمي إلى الطبقات العليا والوسطى في المجتمع، والأمر الثاني هو أن سياسة الخوصصة تستهدف ضمن أغراضها الأساسية زيادة حجم الملكية الشعبية ومنح الطبقات الفقيرة فرصة تملك أسهم الشركات المحولة من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة؛[2]

- تحسين مستويات المعيشة للمجتمع من خلال زيادة حجم المشاريع الإنمائية وزيادة معدل النمو الاقتصادي مما يساعد على توفير فرص عمل جديدة للناس؛

- حصول المجتمع على السلع والخدمات بجودة أعلى وأسعار أقل نتيجة توسيع وتنويع قاعدة الملكية وزيادة المنافسة من خلال تشجيع القطاع الخاص على الدخول في كافة المجالات الاقتصادية؛

كما تهدف الخوصصة أيضا إلى:[3]

- تحقيق المزيد من الحريات الشخصية؛
- التحفيز على القيام بالمبادرات الفردية؛
- تحسين السلوكيات والتصرفات والانضباط في مجالات العمل؛
- القضاء على كل مظاهر التواكل؛
- القضاء على بعض الأمراض الاجتماعية مثل المحسوبية و الرشوة.

---

[1]- عشان حسن عشان: **الخصخصة الأهداف المتوقعة ودور الدولة في تحقيقها**، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال 03- 05 أكتوبر 2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص 537.

[2]- أحمد جمال الدين موسى : **الخصخصة** ، الموسوعة السياسية للشباب ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 1 ، جوان 2007 ، ص 19

[3]- عشان حسن عشان ، مرجع سابق ،ص 538 .

4-الأهداف السياسية

تتمثل الأهداف السياسية للخوصصة في الآتي:[1]

- الحد من فرص ممارسة الفساد واستغلال المال العام من قبل المسؤولين الحكوميين والسياسيين وإدارة المنشأة؛

- إعادة الملكيات والأصول إلى القطاع الخاص التي سبق أن أممت يؤدي إلى مصالحة وطنية وزيادة الثقة بسياسة الدولة نحو تشجيع القطاع الخاص؛

- يتضمن النظام الرأسمالي توفير الديمقراطية الليبرالية في الحقل السياسي ورفع القيود عن المواطنين والشعور بالمشاركة في صنع القرارات عن طريق إشاعة ونشر أجواء الحرية والمناقشات وتقليص العدالة الاجتماعية؛

- الحد من الآثار السلبية التي تحدثها الضغوط السياسية ونقابات العمال وإضعاف نفوذهم ، خصوصا عندما يكون برنامج الخصخصة شفافا ونزيها في تصميمه وتنفيذه.

فالخوصصة في ظل الأسواق المفتوحة تؤدي إلى القضاء على الشعارات التي يستخدمها الاشتراكيون والبروقراطيون رغم ثبات فشلها، والقطاع الخاص أقدر على استبعاد السياسيين من استخدام مراكزهم لتحسين صورتهم من خلال توظيف الناخبين لصالحهم وعرض السلع بأسعار غير حقيقية وما ينجم عن ذلك من مشاكل اقتصادية طويلة الأجل، وبعد تخلي الدولة عن معظم الأنشطة الاقتصادية تتفرغ للاهتمام بأمور الدفاع والأمن والصحة .... الخ.[2] بالإضافة إلى سن التشريعات وتنظيم وإدارة الهيكل العام للنشاط الاقتصادي.

---

[1]- حسن عبد الكريم سلوم ، خديجة جمعة الزويني ، مرجع سابق ص 10.

[2]- صلاح الدين حسين السيسي: **قضايا اقتصادية معاصرة "دراسات نظرية وتطبيقية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، 2002 ، ص 136 .

المطلب الثالث: أنواع و أساليب الخوصصة

يدرس هذا المطلب أنواع الخوصصة والمتمثلة في الخوصصة الهيكلية، البنيوية، التلقائية، المؤقتة، الكاملة، الجزئية، بالإضافة إلى أساليب الخوصصة وهي تنقسم إلى قسمين الأساليب التي تنهي ملكية الدول و الأساليب التي لا تنهي ملكية الدول.

أولا- أنواع الخوصصة

يمكن توضيح أنواع الخوصصة فيما يلي:

1- الخوصصة الهيكلية: تتلخص في تقليص دور القطاع العام ووزنه الكبير نسبيا من خلال بيع بعض مؤسساته الإنتاجية والخدمية وتحويل إدارتها إلى القطاع الخاص، وبالتالي يندرج هذا الأسلوب بشكل واضح وشامل في سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يوصى بها صندوق النقد والبنك الدوليان.

وعادة ما يتطلب تنفيذ هذا الأسلوب فترة طويلة من الزمن، وبالذات ما يكفي من الزمن لقيام جميع المؤسسات الحكومية والخاصة بتعديل خططها بالادخار والاستثمار، يتبع هذا إجراءات هيكلية مختلفة تستند إلى تصفية المؤسسات العامة التي يثبت عدم جدوى إصلاحها ليتم بيعها إلى القطاع الخاص أو حتى فصل ملكيتها عن إدارتها، تمهيدا لضمان إدارة تلك المؤسسات على أسس اقتصادية كفوءة من دون أن تؤثر فيها الاعتبارات السياسية والاجتماعية.

2- الخوصصة التلقائية: تتلخص في تشجيع القطاع الخاص (أفرادا ومؤسسات) ودعمه بشكل يؤهله لزيادة ثقله في الاقتصاد القومي، على أن لا تؤثر هذه العملية في وضعية الأنشطة التي يضطلع بها القطاع العام. ويعتمد هذا النوع أساسا على تنفيذ الدولة لوسائل تحفيزية تشجع القطاع الخاص مع تهيئة القاعدة الاقتصادية الملائمة لنمو هذا القطاع، وذلك بإطلاق قوى السوق وتهيئة الوسائل الملائمة للاستثمار والإنتاج في مؤسساته المختلفة.[1]

وفي هذا المسار يتداول مفهوم الاستثمار للقطاع الخاص أي إتاحة الفرص له وترغيبه بأدوات السياسة المالية والنقدية والتجارية وتوجيهه للاستثمار في مشاريع جديدة في الأنشطة ذات الكفاءة العالية والإنتاجية المرتفعة.

[1]- سامي عبيد محمد : **الخصخصة في الاقتصاد العراقي " الإجراءات والمعوقات "** ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة ، المجلد 7 ، العدد 27 ، كانون الأول 2011 ، ص 41 .

إذ أنه بدلا من استثمارات القطاع العام في بعض المنشآت الاقتصادية تحول هذه الاستثمارات إلى القطاع الخاص لأسباب عديدة منها انشغال البلد في أمور سياسية، أو أن ميزانية البلد تكون في حالة عجز، أو قد تكون البطالة سائدة في البلد المعني.

3- الخوصصة البنيوية: تتلخص بتقليص دور القطاع العام ووزنه الكبير من خلال بيع مؤسساته الإنتاجية وتحويل إدارتها إلى القطاع الخاص، ويندرج هذا الأسلوب بشكل واضح وشامل في سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة في العديد من الدول العربية، وعادة ما يتطلب تنفيذ هذا الأسلوب فترة طويلة من الزمن أيضا، تبدأ بالإجراءات التمهيدية نفسها المتعلقة بتنفيذ الأسلوب الأول، يتبعها إجراءات بنيوية مختلفة تستند إلى تصفية المؤسسات العامة التي يثبت عدم جدوى إصلاحها ليتم بيعها إلى القطاع الخاص أو حتى فصل ملكيتها عن إدارتها، تمهيدا لضمان إدارة تلك المؤسسات على أسس اقتصادية كفوءة من دون أن تؤثر فيها الاعتبارات السياسية والاجتماعية، وبذلك يتم تطبيق مبدأ اللامركزية في إدارة المؤسسات العامة بعد انفصال ملكيتها عن إدارتها كمنطلق اقتصادي لرفع كفاءة المؤسسات سعيا وراء تحسين عوائدها المالية والعمل على الإيفاء بديونها المختلفة في داخل البلد وخارجه.[1] وقد أتبع هذا النوع في أوربا الشرقية والتي تهدف إلى إعادة تشكيل المجتمع بأكمله عن طريق التغيير الجذري للمؤسسات الاقتصادية والسياسية.[2]

4-الخوصصة المؤقتة: يرمي هذا النوع من الخوصصة لتحقيق مصالح سياسية قصيرة المدى لأحزاب وسياسيين فهذه الجهات تسعى إلى تغيير توازن القوى عن طريق كسب حلفاء ومكافأة المؤيدين.[3]

5-الخوصصة الكاملة: وتعني البيع الكلي للمشاريع العامة حيث تؤدي إلى تحويلها إلى الملكية والإدارات الخاصة، إضافة إلى بيع الدولة حقها كليا، وهي كذلك تقوم بنقل كافة الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل كلي ولا يحقق لها التدخل فيها ماليا وإداريا إلا من خلال دستور الدولة.

---

[1]- رواء زكي الطويل: **الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، عمان، 2012، ص ص 150 – 151 .

[2]- حيدر حسين عذافة الجابري: **مدى إمكانية خصخصة بعض الصناعات النفطية وأثرها على الاقتصاد العراقي**، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2011، ص 20 .

[3]- توفيق عباس عبد عون ، غصون كاظم عبيد آل جار الله : **قياس العلاقة بين مؤشرات السوق المالي والقطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية** ، للمدة (2000 – 2015)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 07، العدد 26، جوان 2018، ص 260.

6- الخوصصة الجزئية: في هذا النوع تؤدي المشاريع العامة وظائفها كما لو كانت مشاريع خاصة، تخضع لقواعد السوق التنافسية نفسها ومن أبرز صورها عقود الإدارة حيث تتعهد الدولة لجهات خاصة ذات كفاءة ومسؤولية كل أو بعض المشاريع العامة وفق قواعد العمل في الأسواق التنافسية.[1]

ثانيا – أساليب الخوصصة

تعد مسألة اختيار طريقة الخوصصة عنصرا مهما في نجاح برنامج الخوصصة حيث أن بعض أهدافها المنشودة يمكن تحقيقها بأفضل صورة وذلك باستخدام طريقة دون سواها. هنالك عدد من العناصر التي تسهم في اختيار أسلوب الخوصصة وتتضمن حجم المؤسسة العامة المراد خصخصتها، مساهمة القطاع العام في الاقتصاد القومي فضلا عن اهتمامات ومتطلبات وقدرات الفاعلين ذوي العلاقة كافة.

ولا تعني مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الاقتصادية بالضرورة امتلاك القطاع الخاص لتلك المشاريع، فنطاق العلاقة بين القطاعين العام والخاص بدرجة كافية لوضع هيكل عملي في كل قطاع. وتأخذ عملية الخوصصة أشكالا وأساليب مختلفة حسب الظروف الخاصة التي تمر بها الدول المعنية وحسب المرحلة التي قطعتها في عملية إعادة الهيكلة ومستوى المقاومة التي تبديها القوى المناهضة للخوصصة. ولكن الشيء الذي يجب أن يكون مشتركا بين جميع تلك الأساليب هو الشفافية في تطبيق الخوصصة، وتتراوح خيارات مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الاقتصادية بين تلك المشاريع التي تنهي ملكية الدولة وتؤدي إلى تحويل الأصول إلى القطاع الخاص، وتلك التي لا تنهي ملكية الدولة .

1- الأساليب التي تنهي ملكية الدول: هناك العديد من الأشكال والأساليب التي تنهي ملكية الدولة من أهمها:

1-1 البيع المباشر: حيث تقوم الدولة ببيع كامل أو جزء من الشركة مباشرة إلى القطاع الخاص وهي أكثر الطرائق استخداما في عمليات الخوصصة على المستوى الدولي. وذلك من خلال قيام الحكومة بالتفاوض المباشر

[1]- البنك الدولي: **تقرير عن التنمية في العالم**، الدولة في عالم متغير، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1997، ص 71.

مع مستثمر أو عدد من المستثمرين الراغبين في شراء الوحدات عن طريق المناقصات أو المزايدات والعروض للتوصل إلى السعر المناسب الذي يرضي الطرفين.[1]

وتعتبر طريقة البيع المباشر أكثر الطرق استخداما في عمليات الخوصصة على المستوى الدولي، حيث مثلت 80 % من كل المعاملات التي تمت بين 1988 و 1993 وما يعادل 58 % من إجمالي الإيرادات. كما مثلت هذه الطريقة 86 % من إجمالي المعاملات في سنة 1994.[2] وتأخذ طريقة البيع المباشر أشكالا مختلفة.

أ- **البيع عن طريق المزاد العلني:** تباع الأصول وفق هذا الشكل عن طريق نشر دعوة في وسائل الإعلام من أجل زيادة عدد الراغبين بالشراء وزيادة المنافسة بينهم والذي ينعكس بشكل إيجابي على السعر وهي طريقة سريعة وغير معقدة وعيوبها أنها لا تسمح للدولة بفرض شروط محددة لعملية البيع ويفضل أن تعرض الأسهم بقيمتها السوقية وتعطي الأولوية للشراء للمساهم القديم بنسبة مساهمته بالمؤسسة للمحافظة على نسبة الملكية بعد ذلك تطرح الأسهم التي لم تتم تغطيتها للاكتتاب العام في مزاد علني في السوق المالي على أن يحدد الحد الأدنى لسعر السهم في المزاد العلني بسعر بيع المساهم القديم وفي هذه الحالة يتم المحافظة على حقوق المساهم القديم ووضوح في تحديد سعر البيع للسهم وفي إجراءات البيع.[3] ويعد أسلوب المزاد العلني من أكثر الأساليب وأقلها عرضة للتواطؤ بين مختلف الأطراف وإن كان لا بد من تنظيمه وإدارته بدقة لكي يحقق أهدافه.

ب- البيع عن طريق طلب عروض العطاءات: يتلخص هذا الأسلوب في دعوة عدد من المهتمين بشراء المؤسسة لتقديم عروض لشرائها، وتتم المقارنة بين مختلف العروض واختيار المشتري الذي يعرض أعلى سعر.[4] كما أنها تتميز بالشفافية حيث أن آلياتها واضحة وتقديم العروض مفتوح لكل المستثمرين الذين يرغبون في المنافسة على شراء الشركة والذين يستوفون الشروط المحددة من قبل الدولة. ولكن الانتقاد الرئيسي الموجه إلى هذه الطريقة هو أنها بطيئة، حيث قد تتطلب كل عملية فترة زمنية ليست بالقصيرة، كما أنها تتطلب نفقات

---

[1]- عبد الجاسم عباس على الله : **الخصخصة وإشكالية التحول نحو اقتصاد السوق في العراق**، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، نقلا عن الرابط : https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64349 ،تاريخ الاطلاع (18-12- 2015).

[2]- سامي عبيد محمد، مرجع سابق، ص 43.

[3]- توفيق عباس عبد عون، غصون كاظم عبيد آل جار الله، مرجع سابق، ص 261.

[4]- رفعت عبد الحليم الفاعوري، مرجع سابق، ص 23 .

إدارية مرتفعة، وقد استخدمت هذه الطريقة في عدد من دول أوروبا الشرقية لخوصصة المحلات والمطاعم، كما استخدمت هذه الطريقة في بعض الأقطار العربية، مثل المغرب في خوصصة عدد من الفنادق.[1]

ج- البيع لمستثمر أجنبي استراتيجي: عندما يتطلب وضع الشركة إدخال تكنولوجيا متطورة لتحسين أدائها ورفع كفاءتها تختار الدولة مستثمرا استراتيجيا يتميز بخبرة عالية في هذه الصناعة ، وإمكانات واسعة ، حيث إن مواكبة التطور التكنولوجي والتقني تستلزم نفقات كبيرة لا تستطيع الدولة تقديمها أو لا ترغب في ذلك لكثرتها.[2] وتتم عملية البيع من خلال التفاوض مما يسمح للدولة من وضع شروط محددة على المستثمر. ولكن عملية البيع المباشر لمستثمر استراتيجي من خلال التفاوض ليست بسيطة، وقد تواجه فيها الدول النامية خاصة عدد من الصعوبات:[3]

- نظرا لحجم بعض الشركات المعروضة للخوصصة قد يكون المستثمرون المحليون غير قادرين على جمع رأس المال المطلوب. وفي هذه الحالة يكون لدى الدولة خياران إما بيع الشركة لمستثمرين أجانب قادرين على شرائها، أو إذا كان الخيار الأول غير وارد بسبب وجود معارضة لمبدأ البيع للأجانب يتم بيع الشركة بالأقساط على أساس أرباحها المستقبلية. وقد استخدمت أشكال مختلفة لهذا الخيار أستوانيا والمجر وبولندا؛

- يمكن لعملية الخوصصة وتوزيع الملكية الناتج عنها، أن تبدو غير عادلة ، ذلك لأنها لا تتميز بأي نوع من الشفافية ، وكذلك لأنها لا تمكن المواطنين من المشاركة فيها؛

- قد تكون هذه الطريقة بطيئة ومكلفة نظرا لأنها تتطلب التفاوض على بيع كل شركة على حده كما تتطلب مراقبة المستثمرين للتأكد من أنهم أوفوا بوعودهم والتزاماتهم التي تنص عليها عقود البيع؛

- قد تتعقد العملية بسبب صعوبة تقييم الشركات المعروضة للبيع. وظهرت هذه المشكلة خاصة في دول أوربا الشرقية حيث أن المقاييس المحاسبية المستخدمة لم تعكس القيمة الحقيقة للشركات.

---

[1]- رياض دهال، حسن الحاج: **حول طرق الخصخصة**، سلسلة أوراق عمل حول طرق الخصخصة، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 1998، ص 08 .

[2]- رفعت عبد الحليم الفاعوري، مرجع سابق، ص 24 .

[3]- رياض دهال، حسن الحاج، مرجع سابق، ص ص 9 – 10 .

1-2 البيع المباشر من خلال سوق الأوراق المالية

غالبا ما تقوم الدولة باللجوء إلى هذه الطريقة في خوصصة الشركة التي تتمتع بوضعية مالية جيدة وذات حجم كبير حيث يتم عرض أسهم الشركة للبيع بسعر ثابت وتتميز هذه الطريقة بدرجة عالية من الشفافية حيث يتم الترويج لعملية البيع كما يتم الكشف عن القوائم المالية للشركة وذلك تماشيا مع شروط البيع من خلال الأسواق المالية.[1]

ومن الشروط الواجب توافرها لمثل هذا الأسلوب هو أن يكون المشروع الحكومي في وضع مالي جيد، يحقق فوائد وأرباحا معقولة، وذات حجم كبير مع ضرورة توافر معلومات يمكن الإفصاح عنها، إلى جانب توافر سوق رأسمالي جيد وقادر، فنجاح عملية بيع الأسهم في الأسواق المالية يتوقف على حجم السوق بالنسبة لحجم عملية طرح أسهم الشركة، وإذا كان حجم السوق صغيرا فإنه سيؤثر على سعر السهم ، وفي هذه الحالة يمكن طرح أسهم الشركة على دفعات حتى يتمكن السوق من استيعابها.

1- 3 البيع للعاملين والإدارة: يمكن أن تأخذ هذه الشركة أشكالا مختلفة ولكن يصح إدراجها تحت عنوان واحد هو خوصصة داخلية. حيث يتم تحويل الشركة العامة إلى شركة خاصة من خلال تمليكها إلى العاملين بالشركة، وقد لا يكون للعاملين القدرة على شراء أسهم الشركة، مما يتطلب ضرورة أن تتوفر للعاملين فرص الحصول على الائتمان، ويكون الائتمان من مصادر متنوعة، مثل بنك أو مستثمر يدخلون كمقرضين أو ضامنين للعمالة، وفي الوقت نفسه يمتلكون جزء آخر من أسهم الشركة. ومن مميزات هذا الأسلوب:[2]

- يجنب الدولة المصادمات مع العمال والرفض للخوصصة؛
- يزيل التخوف بين العمال ويغرس في أنفسهم الطمأنينة؛
- أن هذا الأسلوب يوفر الأسهم لثلاث فئات هي المديرون ، العاملون ، المستثمرون.

ومن أمثلة هذا الأسلوب شركة (I.D.I) في فرنسا التي امتلك العاملون فيها في عام 1987 ، 50 % من أسهمها بقرض مضمون من ستة مستثمرين تملكوا 50 % الباقية، كما استخدمت هذه الطريقة في المملكة المتحدة، حيث بيعت بعض الشركات للعاملين وبيعت الأراضي المملوكة للدولة للمزارعين ولمربي الماشية،

[1]- حسان خضر: **خصخصة البنية التحتية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 28، جوان، السنة الثالثة، 2003، ص 13.
[2]- عبده محمد فاض الربيعي، مرجع سابق، ص 168.

ويتلاءم هذا الأسلوب مع الدول التي تواجه صعوبة في تطبيق الخوصصة، بسبب معارضة اتحادات العمال وتخوفهم من فقدان العمال لوظائفهم، كما يمكن بيع المؤسسة العامة لإدارتها (لمديري المؤسسة) ويمكن استعمال هذه الطريقة في المؤسسات الصغيرة أو المؤسسات التي لم يمض على قيامها وقت، يعطيها قبولا عاما لدى الجمهور والمستهلكين.[1]

كما أن لهذا الأسلوب عوائق وعيوب منها:[2]

- إذا طبقت هذه الطريقة لخوصصة عدد من الشركات بدون التفرقة بين الشركات الناجحة وتلك التي تعاني من اختلالات هيكلية ومالية، فإنها تصبح غير عادلة وغير متوازنة حيث سيستفيد المعنيون من الشركات الناجحة بدرجة كبيرة، بينما الآخرون سيستمرون في المعاناة من المشاكل نفسها؛
- إعطاء الأفضلية للعاملين والإدارة قد يلغي المنافسة في الخصخصة نظرا لأن المستثمرين الخارجيين مبعدون عن العملية. وقد يترتب على ذلك سوء تقدير القيمة المالية لأصول الشركة مما يسبب خسائر للدولة؛
- في كثير من الحالات شكلت عملية نقل الملكية والإدارة عبئا على العمال، لعدم قدرتهم على تمويل الاستبدال والتجديد والتطوير للمنشآت التي آلت إليهم؛
- عدم تحسين أداء الشركة ورفع كفاءتها لعدم قدرة العاملين المادية على إدخال تكنولوجيا حديثة في عمل الإدارة.

1- 4 نظام الكوبونات "القسائم ": ظهر هذا الشكل في أوربا الشرقية ويقوم على أساس أن لكل فرد من الشعب الحق في الحصول على نسبة من رأس المال في المشاريع التي ستتحول للقطاع الخاص.[3] وهو عبارة عن تحويل نسبة كبيرة من أصول القطاع العام إلى مجموعة كبيرة من المواطنين من خلال نظام الكوبونات "الاكتتاب"، وهذه الكوبونات هي عبارة عن شهادات لأصحابها تحويلها إلى أسهم في شركات القطاع العام

[1]- فايز عبد الهادي أحمد: **الخصخصة دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية**، المجلة العربية للإدارة، إصدار خاص عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة ، مصر، 2011، ص ص 9 – 10.

[2] - رياض دهال، حسن الحاج، مرجع سابق، ص 14 .

[3]- عبد الجاسم عباس على الله، مرجع سابق ، ص 5 .

من خلال المزاد العلني.[1] و استثماره في أحد صناديق الاستثمار للخوصصة وهي طريقة تشرع في عملية الخوصصة وتسمح بامتلاك العديد من المواطنين لهذه الشركات. وهدف هذا الأسلوب توسيع مشاركة المجتمع في ملكية الأصول المباعة، وهو يناسب اقتصاديات الدول النامية، لما يتسم به من كثرة الطبقات الفقيرة، وحاجة الدول لتوسيع قاعدة الملكية، ومساعدة الطبقات الفقيرة.[2]

ومن أبرز مزايا هذه الطريقة أنها تعالج المشكلة الجوهرية التي تواجهها الدولة عند بيع شركات القطاع العام وهي نقص رأس المال المحلي حيث توفر كوبونات للمواطنين لاستعمالها في شراء الشركات، كما أن هذه الطريقة تتميز بالعدالة حيث يحق لكل المواطنين الحصول على كوبونات وبالتالي لا تقتصر عملية البيع على عدد محدود من المستثمرين.

ولكن المشكلة الرئيسية مع نظام الكوبونات هي أنه لا يؤدي في حد ذاته إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية حيث أن توزيع الملكية على عدد كبير من المستثمرين قد لا يوفر الظروف المناسبة لتحسين أداء الشركة، خاصة عندما يوجد نقص في رأس المال لتطويرها ونقص في المهارات لتسييرها في إطار اقتصاد السوق.[3]

1- 5 مقايضة الديون بأسهم في المشروعات العامة: تلجأ الدولة إلى مقايضة ديونها أو جزء منها مقابل أصول من القطاع العام إذ يعتمد هذا الأسلوب على مقايضة جزء من الديون الخارجية أو الداخلية للدولة مقابل أسهم أجنبية أو محلية في امتلاك جزء من أسهم المؤسسات العامة التي يحصل عليها المستثمر.[4]

وقد تكون المقايضة بشكل مباشر بين المدين والدائن، أو من خلال طرف ثالث من خلال قيام الدولة أو البنك الدائن ببيع القرض القائم على الدولة المدينة بخصم قد يصل مثلا إلى 35 % إلى المستثمر، وغالبا ما يكون المستثمر شركة متعددة الجنسيات تحصل على قيمة الدين من البنك المركزي بقيمته الاسمية أو بخصم

---

[1]- سالم عبد الحسن رسن: **إشكاليات التنمية الاقتصادية الراهنة في العراق بين ضبابية المنهج الفكري وتخبط آليات التحويل**، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، المجلد 01، العدد 08، 2012، ص 13.

[2]- فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سابق، ص 10 .

[3]- حسان خضر، مرجع سابق، ص 17.

[4]- حيد إسماعيل صالح: **أثر برامج الخصخصة على مؤشرات التنمية الاقتصادية في دول عالم الجنوب**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 03، العدد 07، 2014، ص 162.

متواضع بالعملة المحلية وبسعر الصرف السائد في السوق، ثم يحصل المستثمر باستخدام هذه العملة المحلية بالحصول على أسهم في الدولة المدينة.[1]

ومن مميزات هذا الأسلوب توفير الوقت والجهد والأموال التي قد تتفق من أجل الدعوة للشراء، كذلك يترتب عليها تخفيف المديونية الخارجية للدولة، وإمكانية استقطاب مستثمرين جدد للأسواق المحلية، ويقابل هذا الأسلوب بانتقادات تتمثل في أن تمليك الدائن الأجنبي لاستثمارات محلية مقابل ديونه فرصة أكبر لتصدير ما يتحصل عليه من أموال نتيجة استثماراته، مما يعود بالسلب على مالية الدولة.[2]

2- الأساليب التي لا تنهي ملكية الدولة

يمكن أن تمثل الأساليب التي لا تنهي ملكية الدولة خطوة وسيطة باتجاه عملية بيع الأصول وذلك بإظهار قابلية المؤسسات العامة للاستمرار على أساس تجاري، كما يمكن عدها خطوات مهمة بحد ذاتها.

2-1- إصلاح شركات القطاع العام: وذلك بالقيام بإعادة الهيكلة، إذ تهدف هذه العملية إلى إجراء تغيرات في شركات القطاع العام بما يسمح برفع كفاءتها وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين أي أنها تهدف إلى رفع قيمة هذا الشركات. وهناك ثلاث طرق لإعادة الهيكلة:[3]

أ- إعادة الهيكلة التنظيمية: أي إعادة تنظيم الشركات وتفكيكها إلى وحدات صغيرة وعادة ما يتم تحويلها إلى شركات مساهمة.

ب- إعادة الهيكلة المالية: تعني بالأساس إعادة هيكلة الديون القائمة على الشركة.

ج- إعادة هيكلة أنشطة الشركة: أي القيام بضخ استثمارات جديدة في الشركة من شأنها تحسين الإنتاجية والتكنولوجيا المستخدمة.

2-2- عقود الإدارة

هي العقود التي تبرمها الحكومة مع المؤسسات والأفراد المحليين والأجانب لإدارة المنشأة العامة لقاء أجور محدودة، أو نسبية من العائدات، أو حصة رأسمال المنشأة، ولا تعد الإدارة في هذه الحالة مسؤولة عن المخاطر

[1]- فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سابق، ص 10.

[2]- رفعت عبد الحليم الفاعوري، مرجع سابق، ص 27 .

[3]- سامي عبيد محمد، مرجع سابق، ص ص 46-47.

التجارية أو عن التدهور في قيمة أصول المنشأة، إلا إذا تم النص في العقد على ذلك. ويمكن تحويل العمليات والأنشطة الإنتاجية والخدمية للقطاع الخاص أو شركات أجنبية للاستفادة من خبرات الشركات المخوصصة في الإدارة والتشغيل .ويستخدم هذا الأسلوب في الحالات التالية:[1]

- كمرحلة أولى للتخصيص الكلي للمنشأة العامة، إلى أن تتوافر الظروف الملائمة لذلك؛
- إن لم تسمح الطاقة الإنتاجية للسوق ببيع المؤسسة العامة أو جزء منها؛
- هناك بعض المؤسسات العامة التي لا يمكن تحويل ملكيتها للقطاع الخاص بسبب طبيعة نشاطها وأهميته للأمن الوطني للدولة؛

وتهدف الحكومة بإتباعها لهذا الأسلوب إلى تأهيل شركاتها العامة في إخضاعها للإدارة الخاصة التي تمتاز بالكفاءة وتحقيق الربح، وذلك لغرض بيعها للقطاع الخاص في المستقبل عند سعر مرتفع، وتحقيق مبالغ طوال فترة التعاقد مقابل ملكيتها لهذه الشركات.

ويتميز هذا الأسلوب بعدد من المميزات أهمها:[2]

- تتيح للسلطات مراقبة سير العمل؛
- اكتساب العاملين في الشركة خبرات إدارية وفنية تؤهلهم للاضطلاع بالمسؤولية بعد انتهاء العقد، وهي خبرة تتناسب مع حرص الأفراد والرغبة في اكتسابها خلال مدة العقد؛
- تخفيض في تكلفة أداء النشاط وتقديم الخدمة، فالدولة تحصل من خلال تنافس المتعاقدين من القطاع الخاص على أفضل العروض من حيث الخدمة والجودة والسعر؛[3]
- إجبار عمال المؤسسة على التعامل مع حقائق السوق المفتوح وأن البقاء للأصلح.

ولكن لعقود الإدارة عيوبا تكمن في ازدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة، فالمتعاقد مع الدولة لا يتحمل المخاطر، حيث تتحمل الدولة أية خسائر ناجمة عن عمليات الشركة، لهذا لا بد من ربط جزء من رسوم الإدارة بالأرباح أو الإنتاج أو المبيعات التي تحققها الشركة وذلك حسب طبيعة هذه الشركة.[1]

---

[1]- خليفة علاء: **التخاصية " نظرة شاملة "**، ندوة التخاصية مالها وما عليها، نقابة المهندسين الأردنيين ، 24 -03- 1999 ، عمان، الأردن، ص 11 .

[2]- عبده محمد فاض الربيعي، مرجع سابق، ص 171.

[3]- جدو سامية: **طرق وأساليب خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول" **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**"، يومي 17- 18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2006، ص 195.

2- 3- عقود التأجير

هو عبارة عن اتفاق يقوم المستأجر بمقتضاه بتأجير الهياكل القاعدية، شهرة المحل أو الوحدة الإنتاجية أو تأدية خدمة من أجل ممارسة النشاط لحسابه الخاص، على أن يلتزم بدفع قيمة إيجارية دورية وفقا لما هو منصوص عليه في عقد التأجير، وبصرف النظر عن نتائج الأعمال، إذا ما انتهت بربح أو خسارة، هذا يعني أن المستأجر يتحمل كافة المخاطر التجارية للنشاط. وهذا بعكس عقود الإدارة حيث أن المتعاقد لا يتحمل المسؤولية المالية للأنشطة، ففي حالة الخسارة فالدولة هي التي تتكفل بذلك المستأجر، إضافة لتسديده قيمة الإيجار، هو مجبر عادة على صيانة وإصلاح الأصول التي يستخدمها أو أن يساهم في تكلفة ذلك طبقا لجدول زمني يتفق عليه.[2]

وفي مثل هذه العقود يقوم المستأجر الخاص بتعيين الأفراد الذين يعملون معه أو يستخدم العمالة الحالية بالشركة ويدمجهم مع القوة العاملة الخاصة به، والمستأجر له حق السيطرة والتحكم بدون حدود على الأصول والتسهيلات التي من خلالها يمارس نشاطه، وللدولة الحق في وضع أسس يتفق عليها في عقود التأجير ما يضمن سلامة وحماية ما تعتبره أصولا حيوية عند عودتها إليها في نهاية العقد.[3] و تتراوح فترة التأجير من 6 إلى 10 سنوات.[4]

ويمكن التمييز بين نوعين من عقود التأجير وهما التأجير التشغيلي (الخدمي) الذي يستغل فيه المستأجر أصول المؤسسة دون أن يتحمل خدمة الصيانة التي تبقى على عاتق الحكومة، وعادة ما يكون هذا التأجير لمدة زمنية محددة ولا تمتد لنهاية العمر الافتراضي للأصول، على خلاف التأجير الرأسمالي (التمويلي) الذي يغطي الفترة الزمنية الممتدة حتى نهاية العمر الافتراضي للأصول المؤجرة، بحيث يبدو التأجير كأنه تملك للمؤسسة، وغالبا ما

---

[1]- دهال رياض ، الحاج حسن ، مرجع سابق ، ص 107 .

[2]- محمود صبح: **الخصخصة ، ماذا ؟ متى ؟ كيف ؟ المشكلات والحلول**، البيان للطباعة والنشر، ط 2، مصر، 1999، ص 42.

[3]- زايري بلقاسم: **تحليل متطلبات وطرق الخوصصة على ضوء تجارب الدول النامية**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17- 18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2006، ص 275.

[4]- حسان خضر، مرجع سابق، ص 14.

لا يحظى هذا الأسلوب بالترحيب لأسباب سياسية، إذ ينظر إليه على أنه عملية بيع خفية للمؤسسة، وبعبارة أخرى يبدو التأجير التشغيلي أكثر ملائمة كأسلوب للخوصصة.[1]

وقد استعمل أسلوب التأجير كثيرا في عدد من الدول الإفريقية والآسيوية في قطاعات مثل المياه والنقل البري والمناجم، حيث واجهت الدول المعنية صعوبات في جذب المستثمرين. ومن المزايا التي يقدمها التأجير للدولة:[2]

- توفير نفقات التشغيل بدون التخلي عن ملكية الشركة ؛
- الحصول على دخل سنوي بدون التعرض لمخاطر السوق؛
- وقف الدعم والتحويلات المالية الأخرى لهذه الشركة؛
- يسمح التأجير بجذب مهارات تقنية وإدارية متطورة مما يساهم في استخدام أصول الشركة بدرجة أكبر من الكفاءة.

ولكن المشكلة الرئيسية المترتبة عن التأجير هي أنه طالما لا يحصل تحويل ملكية الأصول، فليس لدى الشركة الخاصة المتعاقدة مع الدولة أية حوافز لرفع قيمة الأصول أكثر من الحد الذي يضمن لها عائد مناسب على استثماراتها خلال فترة التأجير.

2-4- عقود الامتياز

هو عقد من العقود الإدارية الذي بموجبه تكلف جماعة عامة شخص حقيقي أو معنوي هو في الغالب من أشخاص القانون الخاص بإدارة واستثمار مرفق عام على حسابه ومسؤوليته بواسطة عماله وأمواله وتحت رقابة الإدارة لمدة محدودة وطويلة نسبيا* من منتفعي المرفق العام، أو تحدده النتائج المالية للاستثمار.[3]

وتكمن الميزة الرئيسية لهذه الطريقة في أن صاحب الامتياز يكون هو المسؤول عن النفقات الرأسمالية والاستثمارات، مما يخفف من الأعباء المالية على الدولة، ولكن ولنفس السبب يواجه كثير من الدول صعوبات

---

[1]- منير إبراهيم الهندي: **أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003، ص 7.

[2]- رفعت عبد الحليم الفاعوري، مرجع سابق، ص 20 .

* ترجع الأصول إلى القطاع العام عند نهاية فترة الامتياز التي عادة ما تتراوح بين 15 و 30 سنة وذلك حسب الحياة الافتراضية للاستثمارات، وتتحدد إيرادات صاحب الامتياز بشكل يضمن له تغطية نفقات التشغيل وخدمة الديون واستهلاك استثماراته.

[3]- وليد حيدر جابر: **طرق إدارة المرافق العامة المؤسسة العامة والخاصة**، منشورات الحلبي الحقوقية، فرع ثاني،بيروت لبنان، ط 1، 2009، ص 13.

في إيجاد مستثمرين، نظرا للحجم الكبير للاستثمارات التي يتطلبها هذا النوع من العقود. ولهذا يكون العقد مرغوب في تطبيقه إذا كانت السلطات العمومية لا ترغب في التخلي عن المؤسسة للملكية الخاصة، لكن تقدر ما هي الحالات التي تسير فيها أحسن تسيير بين أيدي المتعاملين الخواص.

ومن مساوئ هذا الأسلوب إعطاء حق الاحتكار لحامل الامتياز، بحيث يجعله يمارس نشاطه بمنأى عن منافسة غيره، مما لا يجعله عرضة لقوى السوق من عرض وطلب، لهذا من الضروري وجود رقابة وإشراف من قبل الحكومة على أعمال حامل الامتياز لتقديم خدمة وسلعة بمواصفات جيدة وأسعار معتدلة.

2- 5- عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)

ترجع جذور هذا الأسلوب إلى عقود الامتياز التي كانت منتشرة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في فرنسا وغيرها من الدول، حيث استخدمت فرنسا هذه العقود لتنفيذ مشروعات السكك الحديدية ومحطات الكهرباء والتزود بمياه الشرب. وفي منتصف الثمانينات وبالتحديد في عام 1984 تم تطبيق نظام BOT من خلال توقيع اتفاقية تنفيذ نفق المانش (The Channel Tunnel) الذي يربط بين فرنسا وبريطانيا، وذلك بين الحكومتين البريطانية والفرنسية من جهة وبين شركة يوروتونال (Euro Tunnel) من جهة أخرى.[1]

ويعني (BOT) اختصار لثلاث كلمات Build Operate Transfer وهي تشكل المراحل الثلاثة لعقد البوت، البناء (Build)، التشغيل (Operate)، التمليك أو نقل الملكية (Transfer). وتوجه إلى تمويل مشروعات البنى التحتية وتطويرها وبناء المجتمعات الصناعية ... ، وتقتصر عملية البناء والإنشاء والتشغيل والإدارة والصيانة على شركة المشروع، وتطبق فيها معايير الجودة والسلامة والتشغيل عند انتقال الملكية للدولة.[2]

[1]- إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، دائرة المالية: **الشراكة بين القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص (ppp)** ، حكومة دبي، أفريل 2010 ، ص 15.

[2] - السعيد الدراجي: **عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية فعالة لتمويل التنمية المحلية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 01، جوان 2014، ص 313.

وعرَّفت لجنة الأمم المتحدة للقانون النموذجي* " UNCITRAL"** عقود البوت على أنها " شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه الإدارة لفترة من الزمن إحدى الشركات الخاصة تدعى(شركة المشروع) امتيازا لتنفيذ مشروع معين، وعندئذ تقوم شركة المشروع ببنائه وتشغيله لعدة سنوات وتسترد تكاليف البناء وتحقق أرباحا من تشغيل المشروع واستغلاله تجاريا، وفي نهاية مدة الامتياز تنتقل ملكية المشروع إلى الإدارة".[1]

كما يعرف على أنه "اتفاق تعهد بمقتضاه الدولة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة إلى أحد الأشخاص المعنوية الخاصة (وطنيا أو أجنبيا) أو مشتركا بإنشاء لإشباع الحاجة العامة للأفراد وعلى نفقته، ويتولى إدارته لمدة معينة وبشروط معينة وتحت إشراف الدولة ورقابتها، ثم ينتقل المشروع بحالة جيدة عند نهاية المدة.[2]

و يوفر هذا الأسلوب على الدولة نفقات البناء، وخاصة عند عدم توافر السيولة اللازمة لذلك، كما يحقق رغبة الحكومة في نقل مسؤولية تشغيل المشروع وتقديم الخدمة إلى الإدارة الخاصة المتمثلة في المتعاقد معها، وهذا الأسلوب مناسب للمشروعات التي تتكلف نفقات كبيرة كخدمة الماء والكهرباء.[3] ويتوقف اختيار الأسلوب المناسب على اعتبارات خاصة بكل مشروع مثل فترة الامتياز ونوعية المستثمرين (محليين، أجانب، مؤسسات مالية...) ودرجة المخاطرة في المشروع. وتتميز عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية بمجموعة من المميزات أهمها ما يلي:

– يمتاز هذا الأسلوب بتحويل مخاطر البناء والتشغيل والإدارة إلى القطاع الخاص بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة تستفيد من خبرة القطاع الخاص في إدارة وصيانة المشروعات وفي نقل التكنولوجيات المتقدمة؛

---

* وهذا حسب تقرير لجنة الأمم للقانون التجاري الدولي الذي جاء تحت عنوان الأعمال المقبلة المتعلقة بمشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية في الدورة التاسعة والعشرون بنيويورك من (28 ماي إلى 14 جوان 1996) .

** The United Nations Commission On International Trade Law .

[1]– أحمد بوعشيق: **عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب**، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة،قاعة الملك فيصل للمؤتمرات، الرياض، المملكة العربية السعودية، أيام 01 إلى 04 نوفمبر 2009، ص 05.

[2] – المتولي محمد: **الاتجاهات الحديثة في خصخصة مشروعات البنية الأساسية بالدول العربية**، أكاديمية سعد العبد الله الأمنية، الكويت، 2006، ص ص 56 – 58 .

[3]- رفعت عبد الحليم الفاعوري، مرجع سابق، ص 22.

– يستخدم هذا الأسلوب غالبا لتطوير مشروعات جديدة في البنى التحتية من قبل القطاع الخاص، حيث لا يتوفر تمويل كاف لدى الدولة، في ظروف كبر حجم التمويل المطلوب مع الحاجة لتقديم خدمات ضرورية للمواطنين، كما يراد تخفيف الأعباء المالية عن الدولة لتتفرغ لأعبائها السيادية الأساسية بفعالية أكبر؛[1]

– يتميز هذا الأسلوب أيضا بتحميل القطاع الخاص مسؤولية تسليم أصول بنى تحتية جديدة في الوقت المناسب وضمن الميزانية المحددة، في حال وجود هيكلية دفع من قبل المستخدم، يتحمل الشريك من القطاع الخاص مخاطر الطلب من خلال ضمان حد أدنى للاستخدام أو من خلال دفع مبلغ كحد أدنى مقابل تقديم الخدمة العامة؛[2]

– يمكن أن تستفيد الدول المتقدمة النامية على السواء من أسلوب البوت، فالدول المتقدمة وإن كانت مشاريع البنية التحتية لديها مكتملة إلا أنها قد تحتاج إلى تحديث وتطوير، ولذلك فإنها قد تسند هذه المهمة إلى القطاع الخاص لتلقي على عاتقها الكثير من الأحمال والأعباء الإدارية والبيروقراطية، وتحصل على خدمات عامة أفضل. والدول النامية تسعى جاهدة إلى إنجاز وإكمال مشاريع البنية التحتية لديها وتنفيذ خططها التنموية وبرامج إصلاحها الاقتصادية، ولذلك وجدت هذه الدول في أسلوب BOT مصدرا لتمويل هذه المشاريع التي كانت تواجه الكثير من المصاعب في تمويلها.[3]

وقد وجهت مجموعة من الانتقادات لهذا الأسلوب أبرزها ما يلي:[4]

– يتطلب هذا النوع من الشراكات عناية خاصة بتصميم مساندات العطاءات، ويمكن أن تكون عمليات الطرح والإرساء طويلة ومعقدة نسبيا عن باقي أنواع العقود، وهو ما يؤثر على إعداد الخطط التنموية المتعلقة بتنفيذ تلك الشراكة؛

– يتطلب هذا الأسلوب استقرارا سياسيا واقتصاديا ملائما، وبيئة قانونية وتنظيمية محددة وتوافر الاستقرار النقدي وغير ذلك من العوامل الملائمة للاستثمار الأجنبي، وكلها متطلبات غير ثابتة ومتغيرة طبقا للظروف الدولية والإقليمية والمحلية.

---

[1]- فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سابق، ص ص 12- 13.

[2]– تقرير فرنسبنك للأعمال، قسم الأبحاث، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص، صون مصالح لبنان وتسريع عجلة الإنماء**، جوان 2017، ص07 .

[3]– الحسني أحمد: **دراسة شرعية اقتصادية لخصخصة مشاريع البنية التحتية بأسلوب البناء والتشغيل ثم الإعادة "BOT"**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، 2005، ص 17.

[4] - إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، دائرة المالية، **الشراكة بين القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص (PPP)**، مرجع سابق، ص 16.

ويوجد العديد من التطبيقات والأنواع المختلفة لنظام البناء والتشغيل والتحويل ولكل منها فلسفة ونظام تعاقدي خاص ومتطلبات استخدام يتعين التعرف عليها والإلمام بخصائصها حتى يمكن اختيار النوع المناسب للتطبيق، وفيما يلي هذه الأنواع:

2-5-1- البناء – التملك – التشغيل (Build , Operate And Own) B.O.O

يبرم هذا النوع من العقود بين الدولة ومستثمر أو مجموعة من المستثمرين لهدف إقامة المشروع وتأسيسه وتملكه بواسطة شركة امتياز تتولى الإشراف على التشغيل في أثناء مدة العقد. ولا يعني هذا النوع من المشروعات تحويله إلى ملكية الدولة مثل العقود السابقة، وإنما يتم تحديد العقد عند انتهاء مدته أو عند انتهاء العمر الافتراضي للمشروع، أو تقوم الدولة بتعويض المستثمر عن حصص الملكية وفقا لتقييم أصول وخصوم المشروع، ويحق للدولة بعد ذلك التعاقد مع آخرين على إدارة المشروع من خلال عروض مقدمة يتم اختيار أفضلها، وفي جميع الحالات تحصل الحكومة على نصيب من الإيرادات التي يحققها المشروع مقابل منح العقد ودعم المشروع أمام الجهات المختلفة، ويحق للإيرادات في هذا العقد الإشراف على تنفيذ وإن كان تشغيل المشروع وإدارته يقعان على عاتق المستثمر.[1]

2-5-2- التصميم –البناء– التمويل – التشغيل (Design , build , Finance and Operate) D.B.F.O

طبقا لهذا النوع تتفق الإدارة مع المستثمر على إقامة مشروع بنية أساسية وفقا للشروط الفنية والتصميمات التي تضعها الحكومة بواسطة أجهزتها الاستشارية ويتولى المتعاقد (المستثمر) الاتفاق على إقامة المشروع وتأسيسه كما يقوم بالبحث عن مصادر التمويل للمشروع وفقا للضوابط التي تضعها له الدولة وتحت إشرافها وتنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة بعد انتهاء مدة النظام حيث أن الحكومة تحصل على مقابل الأرض وعلى قيمة محددة نسبيا من الإيرادات مقابل فتح منح الامتياز للمستثمر، ويحق للحكومة تجديد النظام أو منحة تشغيل المشروع لمستثمر آخر بشرط أفضل مع دفع التعويض المناسب للمستثمر (مالك المشروع).[2]

---

[1] – السلامة سعاد، المباركي أماني: **B.O.T**، إدارة التدريب والمنظمات الدولية، ديوان المحاسبة، الكويت، ط 1 ، جوان 2006، ص 15.

[2] – نهلة عمر عبد الرحمن: **نظام البوت وأثره في جذب الاستثمار**، المنشأة العامة للطيران المدني، القاهرة، مصر، 2007، ص 17.

2-5-3- البناء – الإيجار- التحويل (B.R.T(build , Rent- Transfer

هذا النوع له طبيعة خاصة مستمدة من خصوصية المنفعة التي تحققها للأفراد وهي خصوصية ترتبط بالمكان وترتبط أيضا بالعائد المتولد منها، حيث يقوم المشروع على قابليته للتأجير سواء كان إيجارا سنويا قابلا للتجديد أو طوال فترة الامتياز مثل إقامة طريق حيوي سريع.

2-5-4- التحديث-التملك- التشغيل- التحويل (Maintain , Own- Operate and transfer) M.O.O.T

.بموجب هذا النوع من العقود يتعهد المستثمر بتحديث أحد المرافق العامة أو أحد مشروعات البنية الأساسية وتطويره تكنولوجيا وفقا لأحداث المستويات العالمية، ويصبح مالكا للمشروع ويقوم بتشغيله طوال فترة التعاقد، ثم يتنازل عن ملكيته للدولة في نهاية مدة العقد دون مقابل، ويحصل المستثمر على إيرادات التشغيل طوال فترة التعاقد.[1]

2-5-5- التجديد – التشغيل- التحويل R.O. T (Rehabilitate , Operate and transfer)

عقد الـــ ROT يختلف عن عقد الـــ BOT في كون إعادة التأهيل تنصب على مرافق قائمة كليا أو جزئيا وبغض النظر عن التكلفة التي قد تنقص أو تزيد عن عقد الـــ BOT فإن وجود المرفق من قبل له دلالات اقتصادية من ناحية الجدوى والأهمية. وقد أعطت بعض قوانين الخوصصة العربية الجهة الحكومية حقا جوازيا في الاشتراط على القطاع الخاص الراغب في شراء المرفق العام أو المشاركة في إدارته إعادة تأهيل هذا المرفق.[2]

هناك أنواع أخرى من العقود إلا أن هناك هدفا مشتركا لمجموع هذه العقود هو قيام القطاع الخاص بتولي مهام تمويل واستثمار أملاك الدولة ذات الطبيعة الاقتصادية. سواء تعلق الأمر بتجديد المرفق العام وتشغيله أو إنشائه وتشغيله، وإعادة ملكيته في نهاية العقد.

---

[1] – يوسف محمود: **نظام البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T)** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 03، 2008، ص 182.

[2] – مرجع سابق، ص 182.

بعد سرد هذه الأساليب بإيجاز وليس كلها وقد تكون متداخلة فيما بينها أي يمكن للمؤسسة الاعتماد على أسلوبين أو أكثر حسب ما تقتضيه الحاجة إلى ذلك، ولكن ما هو الأسلوب الأنجع المتبع من طرف الدولة لتحقيق الخوصصة؟. وفي واقع الأمر يتوقف اختيار الأسلوب على أهداف الدولة الرامية من وراء سياسة الخوصصة فإذا كانت تستهدف إلغاء التأميم فتعمل على تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص عن طريق طرح الأسهم وأما إذا كانت تستهدف تقليص حجم المديونية الخارجية أو البعض منها مقابل أصول من القطاع العام.

المبحث الثاني: خوصصة قطاع المياه والمواقف الدولية منها

كانت تسعينيات القرن هي عقد خوصصة المياه، فقد كان توسع شركات المياه الخاصة بدعم من البنك الدولي ومؤسسات اقتصادية أخرى جزء من سياسات تحويل هذه البلدان إلى اقتصاديات السوق، وفي منتدى المياه في لاهاي عام 2000 كان كبار مسؤولي البنك الدولي يعرضون لخوصصة المياه بوصفها حتمية تاريخية، و يمكن أن تكون طريقة جيدة لتحسين نوعية الخدمات وتوافر مياه الشرب في هذه المجالات، إذا نفذت في ظل افتراض جيد وصالح.

ولقد أدخلت البلدان الانتقالية في أوروبا الشرقية ضمن موجة امتيازات المياه، حيث تم خوصصة المدن الرئيسية في التشيك والمجر وكذلك الأرجنتين في أمريكا اللاتينية، في آسيا تمت خوصصة مانيلا وجاكرتا، أما في إفريقيا تم الحصول على امتيازات في مستعمرات فرنسية، كالمغرب وبعض بلدان جنوب إفريقيا.

المطلب الأول: تاريخ ومفهوم خوصصة قطاع المياه

إن مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه له تاريخ طويل. فأثناء القرن التاسع عشر برز موضوع المياه والصرف الصحي في المدن الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية، وكانت أولى خدمات المياه والصرف في الواقع يقدمها القطاع الخاص، لكنها كانت مقتصرة على المجموعات الاجتماعية الأكثر ثراء، والتي كانت قادرة ومستعدة لدفع الثمن. ورغم أن مشاركة القطاع الخاص كانت أيضا محل جدل واسع في القرن التاسع عشر، وكانت وجهة نظر السوق الحر هي السائدة في العديد من البلدان التي تجري إصلاحات في الصرف الصحي، فإن الحكومات باتت مقتنعة بأن المياه النقية والصرف الصحي أمور مهمة لكل من الصحة العامة

والتنمية الاقتصادية القومية، لهذا السبب ولأسباب أخرى، ازداد تدخل الحكومة في مد وإدارة أنابيب مياه ونظم صرف صحي للمنفعة العامة.[1]

أولا– تاريخ خوصصة قطاع المياه

في الولايات المتحدة كثيرا ما تقدم الخدمات العامة من منظمات خاصة في أوائل القرن التاسع عشر. فمثلا كانت الشركات الخاصة تزود مدينة بوسطن (Boston) بالمياه في الفترة من 1796 إلى 1848، و مدينة بالتيمور (Baltimore) في الفترة من 1807 إلى 1854. وفي عام 1860 هناك 79 من أصل 156 من أشغال المياه في الولايات المتحدة مملوكة ملكية خاصة. وفي النصف الأخير من ذلك القرن بدأت البلديات تواجه مشاكل في الوصول إلى خدمات أفضل، مما أدى إلى التحول نحو سيطرة الإدارة العامة. خصوصا وأن شركات القطاع الخاص لا تتيح الوصول إلى جميع المواطنين بطريقة منصفة. حيث كانت شركات المياه الخاصة تساهم بنسبة 94 % في السوق الأمريكية في القرن التاسع عشر، إلا أنها تراجعت إلى نسبة 15 % فقط بحلول عام 2000.[2]

وفي أوروبا بدأت شبكات المياه الحضرية في التطور في القرنين السابع عشر والثامن عشر كخدمة محدودة للعملاء الأثرياء وكمساعدة عامة للسيطرة على الحرائق. ومع نمو المدن في القرن التاسع عشر، ازداد الطلب على استهلاك المياه وأصبحت قضايا الصحة العامة أكثر حدة، وفي حين أن الأنظمة الأولية عادة ما تبدأ من قبل القطاع الخاص.[3] وفي فرنسا وخلال القرن التاسع عشر، استعانت بالبلديات التي كانت مسؤولة في السابق عن توفير خدمات المياه بالتعاقد مع شركات خاصة. حيث وعلى مر السنين، توسع هؤلاء المتعهدون إلى ما وراء حدود فرنسا، وأصبح لهم الآن مركز مهيمن في كثير من أنحاء العالم في توفير خدمات المياه. ولا تزال جهود دولية كبيرة تعمل على خوصصة شبكات المياه و الأسواق، حيث لم تحدث عمليات نقل كبيرة إلا على مدى السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية. وبحلول نهاية عام 2000 قام ما لا يقل عن 93 بلدا

[1] Jessica Budds , Gordon McGranahan *:* **Are the debates on water privatization missing the point? Experiences from Africa- Asia and Latin America**, Environment ,Urbanization, Vol 15, No 02, October 2003, pp 91-92.

[2] - BEECHER, Janice A, et al: **Regulatory Implications of Water and Wastwater Utility Privatization. Columbus**, OH : National Regulatory Research Institute, 1995.

[3] - Hall David, Emanuele Lobina: **Water as a public service**, PSIRU Reports ,2006, p 09.

بخوصصة خدمات المياه أو المياه المستعملة جزئيا.[1] بما في ذلك الأرجنتين وجنوب أفريقيا وشيلي والصين والفلبين وكولومبيا والمملكة المتحدة وأستراليا وأوروبا الوسطى، حيث أن أقل من 10 % من المياه تدار حالياً بواسطة القطاع الخاص.[2]

وفي أمريكا الجنوبية، كان القطاع العام يحتكر خدمات المياه حتى منتصف التسعينات. إلا أنه فشل في توفير التغطية الشاملة، إضافة إلى الخسائر المعتبرة في كميات المياه و التي قد تصل إلى 50 % مع العجز في الحد منها. وبسبب هذه الإخفاقات تسعى الحكومات في أميركا الجنوبية على نحو متزايد إلى إشراك القطاع الخاص. وفي بعض الحالات مثل بوينس آيرس، باعت الحكومات أو استأجرت مرافق للمياه، الأمر الذي سمح لشركات القطاع الخاص ببيع الخدمات مباشرة إلى عامة الناس، مع فرض التنظيمات الحكومية، واتخذت مدينة المكسيك نهجا آخر للخوصصة، حيث قامت بالتعاقد على حقوق تشغيل أجزاء من شبكة المياه في المدينة لعدة مشغلين، بهدف حفز المنافسة فيما بينهم. وبحلول عام 2000 بدأت جميع بلدان المنطقة تقريبا في الالتزام بتنازلات خاصة طويلة الأجل، حيث قامت دولة شيلي بالجمع بين منح الامتيازات والملكية الخاصة لموارد المياه.[3]

و في آسيا تعاني المدن الكبرى من البنية الأساسية غير الكافية، والخسائر الهائلة في المياه، وعدم كفاية معالجة مياه الصرف الصحي، والافتقار إلى الخدمات اللازمة لأعداد كبيرة من سكان المناطق المحيطة بالحضر، وتستكشف كل من أستراليا ونيوزيلندا وماليزيا والفلبين نماذجا مختلفة من الخوصصة، كما تتولى هيئات خاصة السيطرة على مرافق المياه والصرف الصحي في كل المدن الكبرى تقريباً في أوقيانوسيا، أو تعاقدت مع بعض الخدمات المهمة. وقد أثارت الجهود الأخيرة في مانيلا وماليزيا جدلاً سياسياً و اقتصاديا، الأمر الذي دفع الشركات الخاصة والحكومات إلى إعادة النظر في تصميم العقود وشروط التنازلات. [4]

ومنذ الثمانينات كان هناك ضغط متزايد من جانب الجهات المانحة، والمؤسسات المالية الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الحكومات، لخوصصة المهام التي تديرها الدولة وتحقيق اللامركزية فيها. وفي عام 2002 أدخل البنك الدولي إستراتيجية تنمية القطاع الخاص التي تهدف إلى النهوض بالخوصصة

---

[1] - Brubaker, Elizabet: **The Promise of Privatization. Energy Probe Research Foundation, Toronto, Ontario** ,April 2001, available online: http://probeinternational.org/library/wp-content/uploads/2012/01/thePromiseofPrivitization.pdf.

[2] - Leclerc, Guy, and Thierry Raes : **Water –A World Financial Issue,** Report, Price Water house Coopers, Paris 2001.

[3] -Gleick, Peter H, et al : **The new economy of water: The risks and benefits of globalization and privatization of fresh water ,** Pacific Institute for Studies in Development, Environment, and Security, 2002 , p 24 .

[4] - Ibid , p 24 .

في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والمياه. كما شجع البلدان النامية على إدراج إصلاحات الخوصصة والتجارة من خلال إستراتيجية الحد من الفقر. وقد تفاقمت هذه المطالب التي قدمها الاتحاد الدولي لتجارة الخدمات بسبب الضغوط التي مارستها لتحريرها تحت رعاية الاتفاق العام بشأن الخدمات.[1]

ومع حلول سنوات التسعينيات بدأت عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في النمو في البلدان النامية، لأن مشكلة المياه كانت أكثر حدة في تلك البلدان، حيث زاد عدد السكان الذين استفادوا من خدمات القطاع الخاص من 06 مليون نسمة إلى 94 مليون نسمة ، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (13): عدد السكان الذين استفادوا من خدمات القطاع الخاص (1991– 2007)

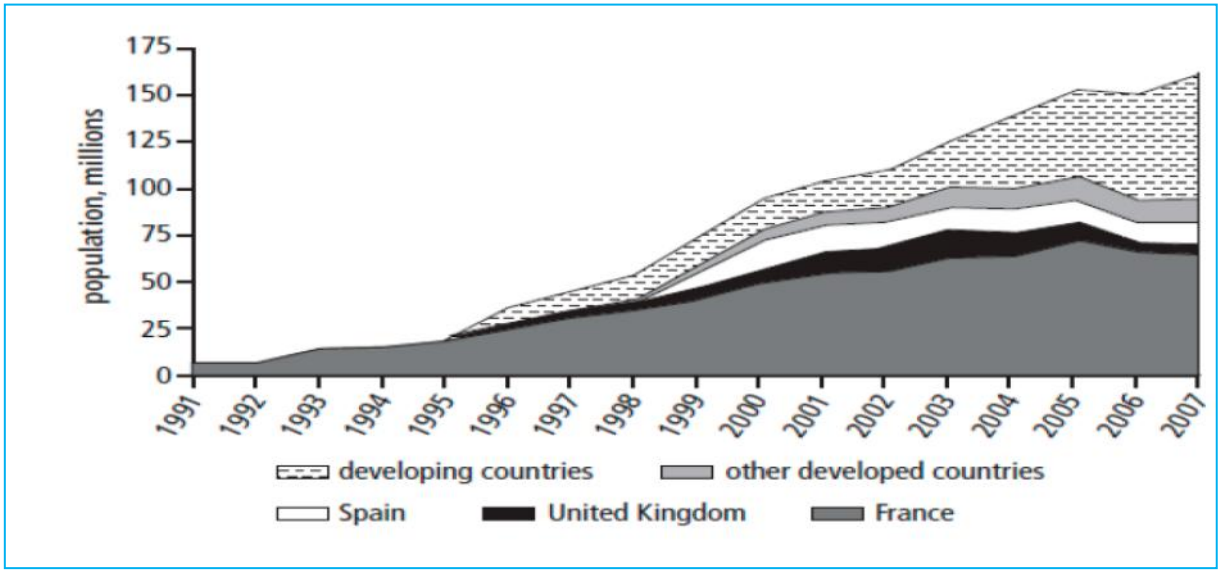

Source: Alseaf, Hassan F : **Water privatization: is privatization of water utilities the right approach to achieve efficient water resources management?**, Revista de Arquitetura IMED, Vol 06, No 01 , 2017, p 08.

يتضح من الشكل أعلاه أن عقود الشراكة في مجال المياه للبلدان النامية أصبحت في انحدار، إلا أن الواقع يختلف بعض الشيء، حيث استمر عدد السكان الذين يوفر لهم القطاع الخاص خدمات المياه في البلدان النامية والبلدان الناشئة في الازدياد بشكل مطرد، من 94 مليون نسمة في عام 2000 إلى أكثر من 160 مليون نسمة عام 2007. فقد بدأت بلدان ضخمة مثل الجزائر والصين وماليزيا والاتحاد الروسي في الاعتماد على الشركات الخاصة للمياه على نطاق واسع. ومن بين أكثر من 260 عقدا منحت منذ عام 1990،

[1] - Alseaf, Hassan : **Water privatization: is privatization of water utilities the right approach to achieve efficient water resources management?**, Revista de Arquitetura IMED, Vol 06, No 01 , 2017, p 06.

كانت 84 % لا تزال نشطة في نهاية عام 2007، و لم يتم إنهاء سوى 9 % في وقت مبكر، وكانت أغلب حالات الإلغاء في بلدان جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا و أمريكا اللاتينية.

وحسب تقديرات البنك الدولي لسنة 2006 فإن 10 % فقط من سكان العالم يحصلون على خدمات المياه من القطاع الخاص، غير أن هناك اختلافات إقليمية رئيسية. كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): مشاركة القطاع الخاص في مشاريع المياه والصرف الصحي في المناطق ذات الدخل المنخفض والمتوسط 1990– 2004.

المنطقة	عدد المشاريع	الاستثمار (2001، بليون دولار أمريكي)	الاستثمار (%)
شرق آسيا والمحيط الهادئ	90	15,90	38
أوروبا وآسيا الوسطى	56	03,80	09
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	137	21,00	51
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	08	0,24	01
جنوب آسيا	02	0,22	01
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	14	0,23	01
المجموع	307	41,36	100

Source: Magdahl, Jorgen, et al :**Privatisation of water and Public-private partnerships, do they deliver to the poor?,** 2006, p 09.

يتضح من الجدول أعلاه أنه خلال الفترة من 1990 إلى 2004، كانت هناك 54 دولة ذات دخل منخفض ومتوسط تمارس نشاطاً خاصاً في قطاع المياه، وفي هذه البلدان بلغ عدد المشاريع المنجزة 307 مشروع للمياه والصرف الصحي شارك فيها القطاع الخاص، وبلغت الالتزامات الاستثمارية نحو 41 بليون دولار. وكانت أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ أكثر المناطق نشاطاً، حيث تمثل نحو 51 % و38 % من إجمالي الاستثمار على التوالي. وتعتبر عقود الامتيازات الشكل الأكثر تكراراً للمشاركة الخاصة في القطاع، حيث تمثل 42 % من المشاريع و64 % من إجمالي الاستثمار. ولكن بعض هذه الصفقات فشلت وتم إلغاؤها بحلول 2004.

كما أن للقطاع العام دور أساسي في تطوير خدمات المياه والمرافق الصحية في بلدان أخرى من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مثل اليابان. وحتى في فرنسا والمملكة المتحدة، حيث تدير الشركات الخاصة حاليا عمليات المياه في معظم الأحيان، و لم تتحقق التغطية الشاملة إلا من خلال الدور الغالب للقطاع العام. ونتيجة لهذا فإن القطاع العام يدير الغالبية العظمى من الخدمات في المدن في كل البلدان.[1] كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (14): نسبة مساهمة القطاع الخاص في إدارة المياه إلى جانب القطاع العام (أكتوبر 2006)

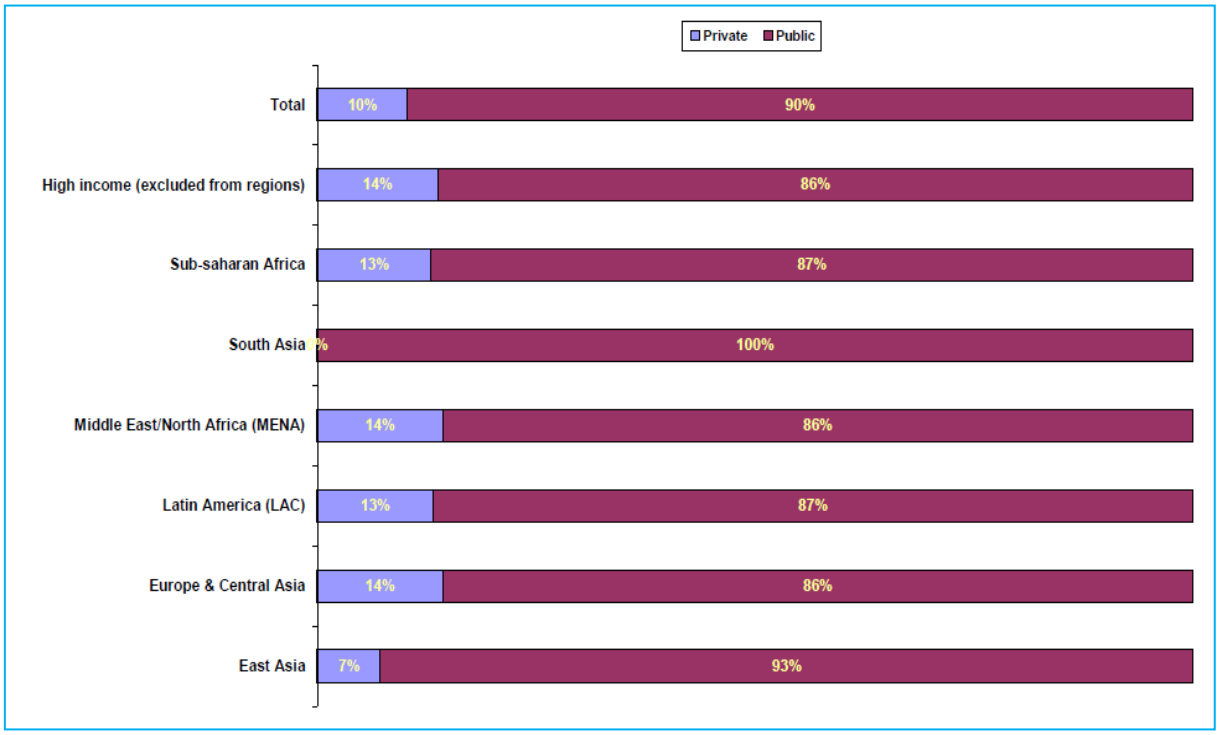

Source : Lobina, Emanuele, David Hall : **Water Privatisation and Remunicipalisation, International Lessons for Jakarta,** Rapport PSIRU, soumis à la Central Jakarta District Court Case, No 527, 2013, p 04.

ثانيا– مفهوم خوصصة قطاع المياه

لقد حدد التقرير الموجز الصادر عن مؤتمر المياه في دبلن عام 1992 أربعة مبادئ، بما في ذلك مفهوم مفاده أن المياه لابد أن تُعامَل "كسلعة اقتصادية". وهذا المبدأ هو بلا شك أهم المبادئ الأربعة وأكثرها إثارة

[1] - Lobina, Emanuele, David Hall : **Water Privatisation and Remunicipalisation, International Lessons for Jakarta,** Rapport PSIRU, soumis à la Central Jakarta District Court Case, No 527, 2013, p 04.

للجدل. وفي السنوات التي تلت دبلن، استخدم مفهوم المياه بوصفها سلعة اقتصادية لتحدي المناهج التقليدية إزاء توفير الحكومة للخدمات المائية الأساسية. وقد استغل خبراء الاقتصاد فكرة الزعم بأن المياه لابد أن تعامل باعتبارها سلعة خاصة خاضعة لسيطرة الشركات، والقواعد المالية وقوى السوق، والتسعير التنافسي. لذلك اعتبرت الخوصصة من الأدوات الاقتصادية التي يمكن أن تلعب دورا هاما في إدارة الطلب على المياه من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع المياه.[1]

ويمثل توفير المياه والمرافق الصحية لسكان العالم مهمة باهظة التكاليف حيث يتطلب توفير مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية مبلغ يتراوح ما بين 14 و30 مليون دولار سنويا، بالإضافة إلى مستويات الإنفاق السنوية الحالية التي تصل إلى 30 مليار دولار على نطاق العالم. وكما في حالة خدمات الهياكل الأساسية مثل الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل. تعتمد غالبية الدول النامية على مرافق القطاع العام في تمويل خدمات المياه والمرافق الصحية وتشغيلها إلا أنه نظرا للأزمات المالية كثيرا ما تتمثل نتائج ذلك في ضعف الإنتاجية وعدم كفاية الخدمة والتغطية وفقا لما أورده البنك. أن حالات عدم الكفاية في قطاعات الطاقة والمياه والطرق والسكك الحديدية وحدها تسببت في خسائر بلغت 55 مليون دولار سنويا في أوائل التسعينات أي ما يعادل 1 % من الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول النامية وربع استثمارها السنوي في الهياكل الأساسية، وضعف التمويل الإنمائي السنوي في الهياكل الأساسية.[2]

وتُعَرَّف خوصصة المياه على أنها "أداة تشير على نطاق واسع إلى نقل أو الاستعانة بمصادر خارجية، لبعض أو كل وظائف خدمات المياه التقليدية (مثل توزيع المياه ومعالجتها، وجمع مياه الصرف ومعالجتها، وخدمات العملاء) ، وفي بعض الحالات، ملكية أصول البنية التحتية وموارد المياه، من الحكومة إلى طرف خاص لفترة معينة من الزمن في ظل الشروط المنصوص عليها في الاتفاقات التعاقدية".[3]

---

[1] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي الإسكوا، مرجع سابق، ص 05.

[2] – الأمم المتحدة: **الإمداد بالمياه وتكلفته**، تحرير منشورات إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، نوفمبر 2004، نقلا عن الموقع: http://www.un.org/arabic/waterforlifedecade/righttowater.htmL ، تاريخ الإطلاع (23-12-2014).

[3] - Memon, F, A, Butler, D: **The role of privatisation in the water sector**, Water Perspectives, No 99, 2003, p 28.

كما تُعَرَّف الخوصصة في قطاع المياه على أنها" تحويل بعض أو كل أصول أو عمليات شبكات المياه العامة إلى هيئات خاصة".[1] أي إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار في المشاريع المائية لتحقيق العائد المالي لميزانية الدولة وتخفيف الأعباء عن كاهلها، وبنفس الوقت رفع كفاءة قطاع المياه وتحقيق متطلبات المستهلك وحينذاك يتوجب عليه تحمل جزءاً من الأعباء المالية.[2] كما أن الدول المضيفة قد تستفيد أيضا إن وجدت بعض الرسوم والضرائب التي لا تكفي لتسديد هذه الاحتياجات الاجتماعية، لذا فإن قدرة الدفع بالنسبة للمستهلك أساس العملية.[3]

وتشمل خوصصة المياه مجموعة متنوعة وهائلة من الترتيبات الممكنة لإدارة المياه. جمع المياه وتنقيتها وتوزيعها ومعالجة المياه المستعملة في المجتمع المحلي. وعادة ما تقدم هذه الخدمة الهياكل الأساسية الحكومية المحلية مثل البلدية أو مجلس المدينة المحلي.[4]

ويمكن أن تكون الخوصصة جزئية مما يؤدي إلى ما يسمى بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، أو قد تكون كاملة، مما يؤدي إلى القضاء التام على المسؤولية الحكومية عن شبكات المياه. وعلى أوسع نطاق تقوم شركات المياه الخاصة ببناء شبكات المياه في مختلف أنحاء العالم، وبامتلاكها، وتشغيلها، وبإيرادات سنوية تصل إلى نحو 300 مليار دولار، باستثناء العائدات من مبيعات المياه المعبأة. ويمكن الجمع بين العديد من الوظائف العامة والخاصة، مثل الاستثمار الخاص في تطوير مرافق جديدة، مع نقل هذه المرافق إلى الملكية العامة بعد سداد المبالغ المستحقة للمستثمرين. وأصبحت العروض التي تعرض لخوصصة المياه تأتي على نحو متزايد من شركات ضخمة متعددة الجنسيات.

وهناك ضغوط مختلفة تدفع الحكومات إلى التفكير في خوصصة المياه واعتمادها. وتندرج هذه الضغوط على نحو غير محكم في خمس عوامل:[5]

---

[1] - Wolff, G : **The risks and benefits of globalization and privatization of fresh water,** Challenges of the New Water Policies for the XXI Century: Proceedings of the Seminar on Challenges of the New Water Policies for the 21st Century, Valencia, 29-31 October 2002, CRC Press, 2004, p 51.

[2]- صاحب الربيعي: **خصخصة قطاع المياه**، جانفي 2008 ،نقلا عن الموقع: **www.watersexpert.se** تاريخ الإطلاع (11-03- 2020).

[3] – بعلوج بلعيد، **هل نخوصص المياه ؟**، مرجع سابق ، ص ص 7- 8.

[4] - Sampath, Anitha, et al : **Water privatization and implications in India,** Association for India's Development, Austin USA, TX 78712, 2003.

[5] - Memon, F, A, Butler, D, p 29.

– عوامل اجتماعية: وذلك أن يعتقد بأن الخوصصة يمكن أن تساعد على تلبية الاحتياجات الأساسية غير الملباة من المياه؛

– عوامل تجارية: حيث يمكن أن تحقق الخوصصة المزيد من الأعمال التجارية بشكل أفضل؛

– عوامل مالية: فالقطاع الخاص قادر على تعبئة رأس المال بسرعة أكبر وبأقل تكلفة من القطاع العام؛

– عوامل إيديولوجية: الاعتقاد بأن الحكومة الأصغر هي الأفضل؛

– عوامل واقعية: من خلال الاعتقاد بأن الكفاءة والفعالية لنظام المياه تتطلب مشاركة خاصة.

المطلب الثاني: الحجج المؤيدة والمعارضة لخوصصة قطاع المياه

تشجع الجهات الدولية المانحة والمقرضة على خوصصة إدارة وتوزيع المياه من أجل استرداد التكلفة الكاملة وتحسين كفاءة التوزيع. ومع ذلك فإن فكرة خوصصة المياه تثير بعض الإشكالات، إذ يرى المؤيدون أن شركات القطاع الخاص يمكنها إدارة الموارد المائية وتوزيعها، وأن السماح لقوى السوق بتحديد تسعيرة المياه الحقيقية سيجبر مستخدمي المياه على ضبط استهلاك المياه والحد من الهدر.[1] ويزعم البعض أن فتح هذا القطاع أمام مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، من شأنه أن يجلب رأس المال المطلوب بشدة من أجل ترقية وتطوير البنية الأساسية.

أولا: الحجج المؤيدة لخوصصة قطاع المياه

من بين الحجج التي يسوقها البعض أن خوصصة المياه ستؤدي إلى الكفاءة في قطاع المياه، وجذب المستثمرين، مما سيؤدي إلى ارتفاع الأرباح. ووفقاً لـــ (Vincent Wright) ، فإن القطاع العام وموضعه الاحتكاري يحد من اختيارات المستهلكين، فالشركات الخاصة التي تتمتع بقدر أقل من قوة السوق تعمل على زيادة اختيارات المستهلكين، وهذا أكثر كفاءة على الصعيد الاقتصادي.[2]

ولكن حسب Vickers و Yarrow و Rees، يشير إلى أن قرار الخوصصة في حالة بريطانيا كان مدفوعاً بالرغبة في كسب الناخبين والسلطة السياسية. ويتفق كلارك (Clarke) أيضاً مع وجهة النظر هذه "لقد تمت

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية: **حوكمة المياه في المنطقة العربية**، إدارة الندرة وتأمين المستقبل 2014، ص ص 5-6.

[2] - Adinda, Safahati : **Water Privatization, An optimal and efficient means for developing countries?**, 2008 ,p 8-9 .

متابعة الخوصصة لأسباب سياسية مرتبطة بمحاولة الحكومة المتعثرة لإدارة الاقتصاد والبقاء في السلطة، وليس للسعي الاقتصادي إلى تحقيق الكفاءة في الصناعات المعنية".

أما من جانب (Vickers و Yarrow)، فهناك حاجة إلى خفض متطلبات اقتراض القطاع العام. وتذهب (PSBR) لتغطية الفارق بين دخل الحكومة ونفقاتها. إن الخوصصة تحد من الضرائب التي يتم تحصيلها من المواطنين لتمويل الإنفاق الحكومي وتخفض من الاقتراض الحكومي الخارجي.

ويعتقد (Fredrik Segerfeldt) من ناحية أخرى أن المخاطر والآثار السلبية لمشغل المياه الخاص أقل من التكاليف المترتبة على الافتقار إلى الوصول إلى المياه النظيفة عندما يكون المشغل العام مسؤولا. يمكن تنظيم مشغل المياه الخاص بنفس الطريقة التي يتم بها تنظيم عامل المياه العام، مع الاستمرار في تحسين توزيع المياه، وزيادة إمكانية الوصول إلى المياه، ويمكن تحقيق ذلك بوضع قواعد في عقد الخوصصة فيما يتعلق بأسعار المياه ونوعيتها ومجالات التغطية. فهناك موارد وفوائد كبيرة في مجال المعرفة وتحقيق أقصى قدر من الربح في شركة خاصة أكبر من تلك التي تحظى بها شركة خاصة. وهذا من شأنه أن يزيد من احتمالات احترام قواعد الخوصصة في أي شركة خاصة. بل الملاحظ أن الخطر الذي يهدد خوصصة المياه هي عقود سيئة الرقابة السياسية، وأنظمة التسعير السيئة، وغير ذلك.[1]

ثانيا: الحجج المعارضة لخوصصة قطاع المياه

إلى جانب الجهود المتنامية في مجال خوصصة المياه، هناك **معارضة متنامية** بسرعة بين الجهات المحلية والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان، بل وحتى من هيئات المياه من القطاع العام. فقد اندلعت الاحتجاجات العنيفة في بعض الأحيان في العديد من الأماكن، بما في ذلك بوليفيا، وباراغواي، وجنوب أفريقيا، والفلبين، والعديد من مؤتمرات العولمة في مختلف أنحاء العالم. وتنشأ المعارضة من المخاوف بشأن الآثار الاقتصادية المترتبة على خوصصة المياه، والمخاطر التي تهدد النظم الإيكولوجية، وقوة الشركات الفاعلة، والسيطرة الأجنبية على الموارد الطبيعية الأساسية، وعدم المساواة في الحصول على المياه، واستبعاد المجتمعات المحلية من اتخاذ القرارات بشأن مواردها الخاصة.

[1] - Adinda, Safahati, op, cit, p 9.

أما عن حجج **المعارضين** فهم يرون أن خوصصة قطاع المياه سيضع حواجز جديدة أمام استخدام الموارد المائية العامة، مما سيتسبب في التوزيع غير العادل للمياه حيث ستحرم الفئات المستضعفة من حقوقها الأساسية في المياه. وعلاوة على ذلك فسوف تستغل فئة من مالكي رؤوس الأموال سلعة عامة دون أي اعتبار للعواقب البيئية*، ناهيك عن أن الخوصصة من شأنها أن تحد من الرقابة المحلية على إدارة الموارد الطبيعية. لذا فإن التعامل مع المياه كملكية خاصة سيمهد لاحتمالية "حرمان الآخرين" من أحد شرايين الحياة.[1]

وهناك عشرة أسباب من بين العديد من الأسباب التي يستدل بها الكثير من المعارضين لفكرة خوصصة المياه يمكن إيجازها في ما يلي:[2]

1- الخوصصة تؤدي إلى زيادة في معدلات الأسعار والفائدة

لقد استخدمت الولايات المتحدة وغيرها من البلدان لرفع أسعار الفائدة كوسيلة لزيادة أرباح شركات المياه الخاصة إلى أقصى حد، وقد زادت المعدلات في كثير من المجتمعات الأمريكية التي فيها تم خوصصة المياه، مما يؤثر بشكل غير متناسب على العائلات ذات الدخل المنخفض وأصحاب الأعمال الصغيرة. وفي العقد الذي أعقب خوصصة شبكة المياه في إنجلترا وويلز في عام 1989، لم تستثمر شركات المياه هناك في البنية الأساسية، بزعم أن الربحية سوف تتعرض للخطر. ومع ذلك فقد شهد المستهلكون زيادة في معدلهم بنسبة 102 %.

وكانت هذه الزيادات في المعدلات الناجمة عن الخوصصة أكثر شدة على بلدان العالم النامي. ففي نيلسبروت بجنوب أفريقيا زادت معدلات المياه بأكثر من 400 % بين عامي 1995 و2000، مما أدى إلى انتشار وباء الكوليرا عندما اضطر الناس إلى الشرب من الأنهار. وطالب الناس بإلغاء العقد مع الشركة البريطانية بيووتر.[3]

وتُعَد ترتيبات الأسعار بين شركات المياه والحكومات مثالاً رئيسياً لرفاهية الشركات، وهذا يعني أن الحكومات تضمن للشركات هامش ربح معين، وبالتالي الحد من المخاطر. ومن عجيب المفارقات أن هذه

---

* خصوصا مع وزيادة نفوذ هذه الشركات العملاقة علي الدول واحتكارها لسوق الغذاء في العالم يخشي عدم مراعاة هذه الشركات الخاصة للجوانب البيئية في استخدام المياه في سعيها إلي تعظيم الربح علي المدى القصير مثل الضخ الجائر للمياه الجوفية وزيادة استخدام المبيدات وخصوصا في ظل نظم مراقبة ضعيفة

[1] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014، مرجع سابق ، ص 06 .

[2] - Citizen, Public: **Top 10 reasons to oppose water privatization**, octobre de 2003, pp 1-2, available online: https://www.citizen.org/wp-content/uploads/top10-reasonstoopposewaterprivatization.pdf.

[3] - Weeks, Anna : **World Water Privatization's Grim Toll,** The Herald (Glasgow) , Vol 21, 2001.

الممارسة تتناقض مع فلسفة المتعاملين في السوق الحرة ذاتها، والتي تتمثل في إنهاء إعانات الدعم المقدمة للمرافق العامة وتقليص دور الحكومة في العمليات التجارية.

2- الخوصصة تؤدي إلى تقويض جودة المياه

تهدف أجندة الشركات إلى تحقيق الربح بدلاً من خدمة المصلحة العامة، لذا فإن المعايير البيئية تتعرض للخطر بشكل مستمر، وفي الولايات المتحدة تمارس الجمعية الوطنية لشركات المياه، التي تمثل صناعة المياه الخاصة، ضغوطاً مكثفة على كل من الكونغرس ووكالة حماية البيئة لمنع اعتماد معايير أعلى لجودة المياه. وتطلب اللجنة باستمرار أن تستند جميع اللوائح الاتحادية إلى تحليل سليم للتكاليف والفوائد، وهذا يعني أن الصحة العامة عُرضة للخطر من أجل تحقيق أقصى ربح.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك بلدة (واكرتون الصغيرة) في مدينة أونتاريو بكندا، حيث توفي سبعة أشخاص وأصيب 2300 آخرون بالمرض نتيجة لتلوث مياه الشرب. وكما قامت الحكومة الكندية بخوصصة اختبارات المياه عام 1996، فقد أمرت وزارة البيئة بخفض ميزانيتها بأكثر من 200 مليون دولار في غضون عامين. ونتيجة لهذا فقد تم تسريح أكثر من 750 موظفاً، كما تم تخفيف الدور الذي لعبته الوزارة في مراقبة سلامة المياه. وأقر مسؤول حكومي سابق بأن سلطات أونتاريو تدرك أن هذه التخفيضات في الميزانية من شأنها أن تعرض الصحة العامة والبيئة للخطر، ولكن هذه المعلومات لم تعلن.[1]

3- الشركات مسؤولة أمام المساهمين وليس المستهلكين

في كثير من الحالات تشمل الصفقات التي تجريها شركات المياه مع الوكالات الحكومية حصراً على إمكانية التوزيع لمدة 25 أو 30 عاماً، مما يشكل فعلياً عقوبات على الاحتكار. وتميل هذه الاحتكارات الخاصة إلى تقويض المساءلة وتؤدي إلى ضعف خدمة العملاء. حيث تتعرض الشركة لضغط ضئيل للاستجابة لمخاوف المستهلكين، خاصة عندما يكون المنتج (الماء) ضرورياً لحياة المستهلكين.

وقد عانى البورتوريكيون من آثار كارثية لاحتكار المياه في القطاع الخاص عندما تعاقدت بورتوريكو في عام 1995 على إدارة سلطاتها المائية (براسا- PRASA) إلى أكبر شركة متعددة الجنسيات للمياه في العالم،

[1] - Gillis, Charlie : **Cabinet New About Health Risks**, National Post, 27 June, 2001.

فيفيندي*، من خلال شركة فرعية تسمى الآن شركة (Aguas) والتي تراوحت بين المشاكل المرتبطة بإصلاح قنوات المياه والمجاري والحفاظ عليها، إلى عدم تقديم التقارير المالية المطلوبة. وتجاهلت بانتظام شكاوى المستهلكين واستفساراتهم، وهناك روايات عن مواطنين لا يتلقون المياه، بل وجهت إليهم تهم بنفس الشيء. وفي حين كانت الشركة تتجاهل واجباتها، فإن مواردها المالية تراجعت، حيث بلغ عجز براسا 241 مليون دولار، الأمر الذي تطلب من بنك التنمية الحكومي التدخل وتزويد الوكالة بتمويل طارئ.

4- الخوصصة تشجع الفساد

إن هياكل الخوصصة ذاتها تشجع الفساد، والواقع أن الضوابط والتوازنات التي قد تمنع الفساد، مثل المساءلة والشفافية، فهي مفقودة بشكل واضح من العملية. ومع إبرام عقود المياه خلف الأبواب المغلقة، فإن المسؤولين التنفيذيين والمسؤولين الحكوميين لديهم مطلق الحرية في عقد الصفقات من تلقاء أنفسهم، وليس من أجل المصلحة العامة. وقد أدين مديرون تنفيذيون من فيفيندي، وسويس ليونيز دي اوكس، وشركات مياه أخرى، بتهمة رشوة مسؤولين حكوميين للحصول على العقود.[1]

وتُعتبر الرشوة شائعة أثناء عملية تقديم العروض، وهي مغلقة بشكل عام أمام الجمهور، وعلى الرغم من النداءات المطالبة بتشهير عملية المزايدة للعلن، إلا إن شركات المياه تزعم أن هذا من شأنه أن يلحق الضرر بمصالحها التجارية. كما شهدت شركة نيو أورليز(New Orleans) فضيحة خصخصة في عام 2000 عندما اعترفت شركة أكوا أليانس(Aqua Alliance Inc)، الشركة الأم لشركة (PSG)، بتقديم أكثر من 70000 دولار رشاوى لـــ "كاثرين مارالدو"، عضو مجلس المياه ومجاري نيو أورليز. وفي المقابل أوصى "مارالدو" بأن تجدد المدينة عقد معالجة مياه الصرف الصحي مع PSG. ووجهت إلى مارالدو وثلاثة مسؤولين تنفيذيين سابقين في مجموعة PSG تهمة التآمر، والاحتيال عبر البريد، والسفر بين الولايات في إطار تقديم الرشوة.

---

* - أطلق على شركة فيفيندي اسم" Generale des Eaux". عام 1995 وقد سيطرت على الشركة الأمريكية Air and Water Technologies، التي منحت الشركة التابعة لها، وهي شركة PSG، عقد بورتوريكو. في عام 1998 غيرت "جنرال دي إو" اسمها إلى فيفيندي، أعيدت تسمية مجموعة المياه الأمريكية" أكوا أليانس"، كما غيرت الشركة التابعة لبورتوريكو اسمها إلى شركة "كومبانيا دي أوجاس".

[1] - Hall, David : **Privatisation, multinationals, and corruption,** Development in Practice, Vol 09, No 05 , 1999, p 539.

5- الخوصصة تؤدي إلى الحد من الرقابة المحلية والحقوق العامة

عندما يتم خوصصة خدمات المياه يتم تحويل الرقابة العامة إلى الشركة الخاصة، سواء كانت محلية أو أجنبية أو وطنية، وبمجرد التوقيع على العقد لن يتسنى لنا أن نفعل إلا أقل القليل لضمان عمل الشركة الخاصة في مصلحة المجتمع المحلي. حيث يبقى التوجيه الرئيسي لشركات المياه الخاصة في تعظيم الأرباح، وليس حماية المستهلكين.

6- تكاليف التمويل الخاص أكثر من تكاليف التمويل الحكومي

عند خوصصة المياه كثيراً ما يكون هناك تصور خاطئ مفاده أن العبء المالي تحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وعليه فإن الشركة تعد بإصلاح البنية الأساسية وترقيتها وصيانتها، وتوفير أموال دافعي الضرائب على ما يبدو. ففي الواقع يدفع المواطنين لهذه المشاريع من خلال تسديد الفواتير الشهرية، فالتمويل العام الخالي من الضرائب يترجم عادة إلى مشاريع أقل تكلفة. ولكن التمويل الخاص الخاضع للضريبة يجلب معه دوماً أسعار فائدة أعلى. ونتيجة لهذا فإن المستهلكين الذين يدفعون بالفعل رواتب المسؤولين التنفيذيين وأرباح الأسهم يضطرون أيضاً إلى دفع هذه المدفوعات الأعلى على قروض الشركات.

وعندما تمت مقارنة شبكة المياه العامة السويدية بنظيرتها المملوكة للقطاع الخاص في إنجلترا، كشفت الدراسة أن تكاليف تشغيل وصيانة النظام العام كانت أقل، وأن العملاء كانوا يدفعون أقل ثمن المياه، وفي إنكلترا كانت تكاليف التشغيل ومعدلات العملاء أكثر من الضعف مقارنة بالتكاليف في السويد.

7- الخوصصة تؤدي إلى نقص الوظائف

كثيرا ما تؤدي الخوصصة إلى تسريح أعداد كبيرة من الموظفين، مما يعرض للخطر أحيانا نوعية الخدمات والمياه بسبب نقص الموظفين. وتستخدم عمليات التسريح عادة لخفض التكاليف وزيادة الأرباح. إن تسريح العمال على هذا النحو ليس فقط مدمراً للعمال، بل وأيضاً للمستهلكين. ففي أعقاب الخوصصة في إنكلترا، على سبيل المثال، انخفض عدد الموظفين في مجال المياه ومياه الصرف الصحي في عشرة شركات رئيسية بما

يقرب من عشرة آلاف موظف على مدى فترة عشرة سنوات. وفي معظم الحالات استجابت الشركات لطلبات تخفيض المعدلات عن طريق الاستغناء عن الموظفين.[1]

8- صعوبة إلغاء عقود الخوصصة

بمجرد أن توقع إحدى الهيئات العامة على جزء من شبكة المياه التابعة لها أو جميعها لصالح شركة خاصة للمياه تنسحب من حدود الاتفاق. وإذا فشلت الشركة في الوفاء بجانبها من الصفقة، فإن إثبات خرق العقد يشكل اقتراحاً صعباً ومعقداً ومكلفاً. وتوفر الاتفاقات التجارية المتعددة الجنسيات مثل الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية للشركات إمكانية اللجوء القانوني القوي. وبوسع أي شركة خاصة أن تستخدم محاكم نافتا (NAFTA) المغلقة للطعن في تحويل الخوصصة باعتبارها إجراءً محرماً من اتفاقية النافتا.

وبموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وفي حالة خوصصة أي خدمة، فإن قواعد منظمة التجارة العالمية توفر أيضاً حماية خاصة لمستثمري القطاع الخاص، وفي الصفقات التي تم التوصل إليها بوساطة البنك الدولي (الذي يجعل من خوصصة المياه شرطاً للقرض في كثير من الأحيان)، تُضمن للشركات عادة دفعة نقدية للمصادرة إذا قررت الحكومات إعادة المياه إلى القطاع العام.

9- الخوصصة تخفض فرص حصول الفقراء على المياه النظيفة

خلافا للواقع فإن دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مخططات خوصصة المياه في العالم النامي يؤدي بالفعل إلى خفض فرص حصول الفقراء على المياه. وكثيراً ما تتضمن برامج "التكيف البنيوي" التي تفرض على الحكومات الساعية إلى الحصول على قروض خوصصة المياه كشرط للحصول على هذه القروض. فالبلدان الفقيرة التي تعاني من الضعف السياسي ليست في وضع يسمح لها برفض شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك لأن هذا من شأنه أن يجعلها تتخلف عن سداد ديونها. ونتيجة لهذا فإن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قادران على تقديم عقود مربحة وخالية من المخاطر تقريباً للشركات المتعددة الجنسيات.

[1] - Lobina, Emanuele, David Hall : **UK water privatisation: a briefing**, 2001, available online: http://www.ontla.on.ca/library/repository/mon/2000/10296250.pdf.

10- الخوصصة تفتح الباب أمام تصدير كميات كبيرة من المياه

تؤدي صادرات المياه الضخمة إلى عواقب وخيمة، حيث يؤدي استخراج المياه بكميات هائلة من مصادرها إلى اختلال التوازن البيئي، الأمر الذي يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمواطن و الطبيعية، وعلى سبيل المثال يتم امتصاص الكثير من المياه من نهر كولورادو(Colorado)، حتى أن المجرى المائي لم يعد يصل إلى البحر، كما أن نهر ريو غراندي(Rio Grande)، وهو نهر على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. وكان الفشل في حماية أنظمة المياه العذبة على كوكب الأرض سبباً في دفع 20 % من أسماك المياه العذبة على كوكب الأرض إلى الانقراض أو شبه الانقراض.[1]

وقد طرح المعارضون لخوصصة المياه عدة خيارات بديلة مثل برامج لإصلاح القطاع العام، تعديل الأنظمة ، إيجاد استراتيجيات طويلة الأمد، الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد، إعطاء صلاحيات للحكم المحلي، إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات الشفافة، والشراكة مع المجتمع المحلي.[2]

المطلب الثالث: أهداف خوصصة قطاع المياه ، أسبابها و أشكالها

يدرس هذا المطلب أهم الأهداف والأسباب الرئيسية لخوصصة قطاع المياه، بالإضافة إلى مختلف الأشكال كعقود الخدمات وعقود الإدارة، الإيجار، الامتياز، عقود البناء التشغيل التمليك ... الخ.

أولا- أهداف خوصصة قطاع المياه

إن الهدف من إشراك القطاع الخاص في قطاع المياه هو إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار في المشاريع المائية من أجل تحقيق العائد المالي لميزانية الدولة وتخفيف الأعباء عن كاهلها، وبنفس الوقت رفع كفاءة قطاع المياه وتحقيق متطلبات المستهلك وحينذاك يتوجب عليه تحمل جزءا من الأعباء المالية.[3]

---

[1] -Bryant, Peter J : **Biodiversity and Conservation**, A Hypertext Handbook, 2001, Available online : darwin. bio. uci. edu/~ sustain/bio65/Titlpage. Htm.

[2]- عبد الرحمن سليم عبد الحي التميمي: **الخصخصة في ظل المشاريع السياسية الإقليمية " دراسة حالة قطاع المياه"** ، معهد أبو لغد للدراسات الدولية ، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، 2007 ، ص 54.

[3]- صاحب الربيعي: **تنميـــة و إدارة الموارد المائية غير التقليدية في الوطن العربي**، شركة الديوان للطباعة ، بغداد، العراق، ط1 ، 2004، ص 128.

و يرى البعض أن مشاركة القطاع الخاص في إدارة هذا المرفق الحيوي لابد أن تكون لتحقيق أهداف معينة و ليس لمجرد تقييد الدور الحكومي وحسب، ويمكن تحديد بعض الأهداف لتطبيق الشراكة في قطاع المياه فيما يلي:[1]

- الاستفادة من الخبرات الإدارية والفنية المتوافرة لدى القطاع الخاص من أجل تحسين الخدمات وإدخال التكنولوجيا الحديثة في إدارة الموارد المائية؛

- تحسين الأداء الاقتصادي لقطاع المياه في مجالات التشغيل والصيانة والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية.

- ضخ استثمارات كبيرة في قطاع المياه وإجراء التوسعات اللازمة في المرافق المائية؛

- تقليل الدعم الحكومي للقطاع المائي وقصره على الطبقات ذات الدخل المحدود التي لا يمكنها دخلها من الحصول على الكميات المطلوبة من المياه بالأسعار المحددة؛

- إبعاد قطاع المياه عن البيروقراطية الحكومية والتدخل في شؤونه من قبل المسؤولين الحكوميين؛

- جعل قطاع المياه أكثر استجابة لمتطلبات المستهلكين من حيث الكميات المطلوبة من المياه ونوعيتها.

ثانيا– أسباب خوصصة قطاع المياه

توجد عدة عوامل دفعت العديد من الدول نحو انتهاج سياسة إشراك القطاع الخاص في قطاع المياه ومن أهم هذه العوامل ما يلي:[2]

1– عدم كفاءة الإدارة

وهنا يمكن استخدام فاقد الإنتاج في تقديم الخدمة كمؤشر لقياس قصور الأداء في شبكات المرافق العامة لإمدادات المياه، التي تعمل في ظل القطاع العام. و ترتبط أوجه القصور التشغيلية ارتباطا وثيقا بنقص الصيانة حيث تتدهور حال شبكات نقل المياه وتتعطل مضخات المياه، وتطفح شبكات المجاري والصرف الصحي، وبناء عليه تضيع الطاقة الإنتاجية وينخفض الإنتاج مما يحتم توظيف استثمارات جديدة وضخمة لمجرد الاحتفاظ بمستوى الخدمة الحالية، يضاف إلى ذلك أيضا الاستعمال غير الفعال للعمالة.

[1]– هاني أحمد أبو قديس، مرجع سابق، ص 58 .

[2] – المرسي السيد حجازي: الخصخصة، **إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، دون تاريخ، ص ص 46 - 48.

2- ارتفاع تكاليف التشغيل وتعاظم الاستنزاف المالي

ترتفع تكاليف تشغيل المرافق العامة لإمدادات المياه التي تعمل في ظل القطاع العام بسبب العمالة الزائدة والاختيار السيئ في شراء تقنيات المصانع وقصور تجهيزات الطاقة الإنتاجية القائمة. ويتعاظم الدعم السنوي الذي يمنح للمرفق من أجل الحفاظ على استمرار تشغيله، ويؤدي قصور الأرباح المالية إلى تفاقم العجز المالي للمرفق ويصعب الاعتماد على القدرات الذاتية.

3- نقص الاستجابة لاحتياجات المستهلكين

يرجع ذلك إلى أن نظرة موظفي المرفق العام لإمدادات المياه نحو المستهلك هي نظرة الموظف الحكومي والتي قد تعكس بدورها عوامل أخرى كامنة في القطاع العام كنقص الأموال الضرورية لتقديم خدمة أفضل، أو أن إرضاء المستهلك ليس هدفا من أهداف الإدارة في المرفق.

وحسب الباحث نوار جليل هاشم فقد عد خمسة أسباب رئيسية لخوصصة المياه وهي:[1]

4- **تحسين نوعية المياه:** إن تلوث المياه وعدم وصول مياه نظيفة وملائمة وكافية للمستخدم يعد أحد أسباب خوصصة المياه، حيث أفاد تقرير التنمية البشرية لعام 2006 أن كل دولار يستثمر في تحسين نوعية المياه والصرف الصحي سيحقق عائدا يبلغ ثمانية دولارات عن طريق زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الرعاية الصحية.

5-**تحويل الحاجات للاستثمار:** إن الدولة في بعض الأحيان تحتاج إلى الاستثمار في مشاريعها نتيجة ضغط البنك الدولي والمؤسسات المالية الكبيرة.

6- **الحاجة للخبرة والتقنية:** حيث تحتاج بعض الخدمات في البلدان النامية إلى اخذ الخبرة من الشركات الكبيرة للاستفادة منها في المستقبل.

7- الاهتمام بزيادة الكفاءة ورفع مستوى الأداء.

8- الطمع والجشع: حيث لا يكون هم الشركات الخاصة حماية المستخدم بل همها الأول والأخير هو الربح لذا قد لا تصل إلى المستهلك مياه ملائمة أو كافية للاستخدام.

[1]- نوار جليل هاشم: **خصخصة المياه في الدول العربية الواقع والآفاق** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 18، 2008، ص 02.

ثالثا– أشكال خوصصة قطاع المياه

هناك عدة نماذج لخوصصة المياه وهي الآن في رواج في مختلف أنحاء العالم. واعتمادا على درجة الخوصصة، يمكن تصنيف هذه النماذج على نطاق واسع إلى سبعة نماذج تتراوح من الأقل مشاركة للقطاع الخاص إلى الاستملاك الكلي له وهي:

1- عقود الخدمة service contracts

وتتم بين هيئة حكومية لها الصلاحيات اللازمة وشركة أو أكثر من القطاع الخاص، وهذه العقود تشمل أداء القطاع الخاص في مجال محدد من خدمات المياه وتمس جوانب تجارية وإدارية ومالية مثل قراءة العدادات وما يتعلق بالجباية وتدقيق الحسابات ومعالجة البيانات الخاصة بالموارد البشرية، أو التسيير التقني لبعض خدمات المصلحة كتقليل الفاقد وإصلاح شبكة الأنابيب وإجراء الصيانة، ومن المتعارف عليه أن هذه العقود يمكن أن تستمر من ستة شهور إلى سنتين، ويشترط فيها أن تكون للمؤسسة الخاصة خبرة كافية بقصد المساهمة في تحسين المستوى الفني والتقني ورفع كفاءة الأداء وتخفيض التكاليف، وفي إطار هذا العقد يتضح بشكل دقيق طبيعة وشكل ونوع الخدمات التي يتم توكيلها بما في ذلك أجر المؤسسة الخاصة والذي يتم تسديده من طرف الجماعة المحلية وليس من طرف المستعملين[1]. وهذه العقود مطبقة حاليا في فلندا والهند.[2]

2- عقود الإدارة Management Contracts

تعمل عقود الإدارة على نقل المسؤولية عن الصيانة والتشغيل للمرافق المائية من القطاع العام إلى القطاع الخاص. فهي تزيد من مسؤولية القطاع الخاص في معظم جوانب قطاع المياه، وتستخدم هذه النوعية من العقود على نطاق واسع في العديد من الدول لتقديم خدمات عديدة مثل استخراج فواتير المستهلكين للمياه والجباية بالإضافة للإدارة اليومية مع حرية اتخاذ القرارات بشأن التسيير اليومي، ومن المتعارف عليه أن هذه العقود يمكن أن تستمر من 3 – 5 سنوات، ويتمثل عقد الإدارة في اتفاق تتعاقد من خلاله هيئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة لها قدرات في مجال التسيير لإدارة مرفق مائي عام، وفي هذه الحالة تتحول فقط حقوق التشغيل

---

[1]- إبراهيم أبو شمس: **الجوانب المالية والاقتصادية في قطاع المياه مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات المياه وبدائل التمويل واستعادة التكاليف التجربة الأردنية في مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه** ، المؤتمر الهندسي السادس والعشرون حول الموارد المائية في الوطن العربي، الواقع والتحديات، جدة ، المملكة العربية السعودية، أيام 7- 10 جانفي 2012 ، ص 05 .

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2006، مرجع سابق، ص 91.

إلى الشركة الخاصة وليس حقوق الملكية، وتحصل الشركة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها، وتحتفظ الدولة بتمويل أعمال البناء والتجديد والإدارة (تمويل دورة الاستغلال والاستثمار).[1]

وحسب هذه العقود فإن الحكومة تقوم بدفع مبلغ معين متفق عليه لشركة القطاع الخاص، للقيام بأعمال إدارة المرافق المائية لتحقيق أهداف ينص عليها العقد. وتبقى ملكية المرافق والاستثمار فيها من مسؤولية القطاع الحكومي. وتتناسب المبالغ التي يتم دفعها مع ما يتم تحقيقه من أهداف. ولا يشتمل هذا الأسلوب من الخوصصة على القيام بضخ الاستثمارات من قبل القطاع الخاص، بل تبقى ملكية المرافق المائية والاستثمار فيها من مسؤولية القطاع الحكومي.

والميزة الرئيسية لعقد الإدارة من وجهة نظر الدولة أنه يسمح لها بالاحتفاظ بملكية المرافق المائية، كما أنه يمكنها من حل القصور الإداري وذلك بالحصول على أحسن الخبرات الإدارية وفي الوقت نفسه التحكم في نطاق واستخدام هذه الخبرات، بينما تكمن عيوب عقد الإدارة في ازدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة، فالدولة هي من تتحمل أي خسائر ناجمة عن عمليات الشركة،[2] كما أن الاتفاق الذي يضمن للإدارة رسوما ثابتة بغض النظر عن أداء الشركة لا يعطي هذه الإدارة أي حوافز لرفع الكفاءة والحفاظ على قيمة أصول الشركة. ولذلك غالبا ما تستند الأتعاب إلى معايير مادية مثل حجم المياه المنتجة والتحسين في معدلات تحصيل الرسوم،[3] وذلك بقصد تحفيز شركة الإدارة على زيادة فعالية وكفاءة المرفق المائي.

وعلى سبيل المثال اعتمدت غانا عقد إدارة مدته 05 سنوات في أواخر عام 2005، يشمل أكرا وعددا آخر من المدن الكبرى.[4] ومن أهم عقود الإدارة التي أبرمت في المنطقة العربية في مجال قطاع المياه، العقد الذي أبرمته مؤسسة مياه الأردن مع ائتلاف الشركة الفنية الفرنسية (Lyonnaise des eaux) والشركة الإنجليزية (Montgomery Watson) والشركة الأردنية (Arabtech Jardaneh) في عام 1999، حيث تتحمل شركة (LEMA) مسؤولية إدارة وتشغيل وصيانة جميع مرافق المياه والصرف الصحي في عمان .كما أبرمت

---

[1]– حجاج عبد الحكيم، بوقموم محمد: **التجربة الجزائرية في إدارة الخدمة العامة للمياه " دراسة تحليلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص "**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، المجلد 11، العدد 02، 2018، ص 117.

[2]– رياض دهال، حسن الحاج: **حول طرق الخصخصة**، مرجع سابق، ص 07.

[3]– بعلوج بولعيد، **هل نخوصص المياه؟**، مرجع سابق، ص 07 .

[4]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2006، مرجع سابق، ص 94.

السلطات اللبنانية عقد إدارة مع الشركة الفرنسية أونديو (ONDEO) في عام 2003 مدته 4 سنوات، تقوم بموجبه الشركة بإدارة وتشغيل وصيانة مرافق المياه في طرابلس وجوارها.[1]

وتحقق عقود الإدارة نتائج أفضل عندما يمنح القطاع الخاص قدرا كبيرا من الاستقلالية في اتخاذ القرارات، وعندما تستند المكافأة على الأداء جزئيا على الأقل، والحافز المألوف في هذه الحالات هو الوزن الذي يعلق على مختلف مؤشرات الأداء، كأن توزع الأوزان مثلا وفق الأولويات التالية 40 % للتحسن في الإنتاجية، 27 % لتحسين كفاءة التشغيل و 33 % لتحسين نوعية الخدمة. ففي فرنسا حيث من المألوف إبرام عقود الإدارة فيما يتعلق بمياه الشرب والصرف الصحي، تربط حوافز تحسين الإنتاجية بالمبالغ التي يحصل عليها المقاول المتعاقد مقابل مؤشرات مثل الحد من التسرب والتوصيلات وتميل عقود الإدارة التي تنص على ربط الأتعاب بالأداء إلى أن تحقق نجاحا أكبر من العقود التي تنص على أتعاب ثابتة.[2] ويسمى هذا النمط من الإدارة المائية والذي يندرج ضمن عقود الإدارة بالإدارة بالتحفيز والأداء، حيث يتم التركيز فيها على مستوى الجودة والتحسين في الأداء وذلك من خلال استحداث مؤشرات كمية ونوعية تفصيلية ترتبط بالتحفيز، أي كلما تمكنت المؤسسة الخاصة من تحقيق تقدم وزيادة في مستوى التحسين لهذه المؤشرات كلما زاد مستوى التحفيز وتشمل هذه المؤشرات مقاييس عديدة مثل تحصيل الرسوم وجودة الخدمة وحالة الشبكة واستعمالها وإدارتها وتنظيمها وإنتاجيتها، ولذلك يجب أن يأخذ بعين الاعتبار عند التفاوض على اتفاق للأداء في إطار التسيير بالتحفيز تغطية معظم هذه المؤشرات.

3- عقود الإيجار Lease Contracts

يتضمن هذا الخيار قيام القطاع العام بالتخلي عن المرافق المائية لشركة أو شركات من القطاع الخاص مقابل مبلغ معين يتم دفعه للحكومة.[3] حيث تتحمل الشركة الخاصة المسؤولية الكاملة عن جميع العمليات بما في ذلك تحصيل الرسوم والصيانة والحفاظ على شبكة التوزيع، وتقع عليها جزء من مسؤولية المخاطر المتعلقة بالأماكن المرتبطة بالعمليات.[4] وهذه العقود يمكن أن تستمر من 8 - 15 سنة، وفي عقد الإيجار مسؤولية التخطيط والاستثمار تبقى على كاهل القطاع العام، وقد استخدمت هذه الوسيلة في كثير من الدول وكانت

---

[1]- فراح رشيد: **سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع التخطيط، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2009- 2010 ، ص 283.

[2]- حجاج عبد الحكيم، بوقموم محمد، مرجع سابق، ص 118.

[3]- هاني أحمد أبو قديس، مرجع سابق، ص 61 .

[4] - J. Davis: **Private-Sector Participation in the Water and Sanitation Sector**, 2005, p 148.

على نطاق واسع في قطاع المياه في فرنسا واسبانيا.[1] وقد تم تنفيذ هذا الأسلوب أيضا في كوت ديفوار وغينيا والجمهورية التشيكية وغانا.[2]

4- عقود الامتياز Concession contracts

وفق صيغة عقود الامتياز يعطى الشريك الخاص مسؤولية إدارة تشغيل المرافق المائية، وصيانتها والاستثمار فيها من خلال إنشاء مشروعات جديدة لتوسيع المرافق المائية، وصيانتها والاستثمار فيها، من خلال إنشاء مشروعات جديدة لتوسيع المرافق. وتمنح الامتيازات عن طريق تقديم مناقصات عامة بحيث يتم تأهيل الشركات التي لديها الخبرة والإمكانات، وتتعهد الشركة بوضع الاستثمارات المطلوبة في الأماكن والأوقات المحددة وتقديم الخدمات بأقل الأسعار. وهذه العقود طويلة الأجل تتراوح من 25 إلى30 سنة.[3] أو ما بين 25 و50 سنة. وهي مطبقة حاليا في مانيلا (الفلبين)، وبيونس أيرس (الأرجنتين) وديربان (جنوب إفريقيا)، ولاباز و إلالتو (بوليفيا)، وجاكرتا (إندونيسيا).[4] أما في حالة عقود الامتياز الكامل يتم تحويل المسؤولية عن تشغيل وإدارة "نظام إمداد المياه بالكامل إلى جانب أغلب المخاطر والتمويل إلى القطاع الخاص و تمنح هذه الامتيازات لفترة تتراوح بين 30 و 40 سنة، كما حدث في توكومان – الأرجنتين، وكوشابامبا – بوليفيا.[5]

وبشكل عام تعتبر عقود الامتياز أسلوبا ناجعا عندما يتم التركيز فيها على دقة توزيع الفوائد ما بين القطاع الخاص والمستفيدين من خدمات المياه والصرف الصحي، وهذه العقود جيدة لمن يملك قدرة استثمارية عالية في القطاع الخاص تؤهله على زيادة وتحسين الخدمات المطلوبة منه، غير أن عقود الامتياز ليست بالعقود السهلة كونها ستحمل كامل المسؤولية الفنية والمالية والإدارية وتحسين الخدمات والاستثمار للقطاع الخاص وتوفر على القطاع العام عناء البحث عن دعم مالي لتحسين مرافق المياه.[6]

---

[1]– فيصل أكرم نصوري، فيصل زيدان سهر: **الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين التشريع والتطبيق في العراق مع إشارة إلى القطاع الصناعي في العراق**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 83 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق ، 2015 ، ص 294.

[2]- Prasad, N :**Privatisation Results, Private Sector Participation in Water Services After 15 Years** , 2006, p 682.

[3]- هاني أحمد أبو قديس، مرجع سابق، ص 62 .

[4]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2006 ، مرجع سابق، ص 91.

[5] - N, Prasad, Op, cit, p 680.

[6]- إبراهيم أبو شمس، مرجع سابق، ص 07.

5- عقود الإنشاء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)

في هذه الحالة تقوم شركة من القطاع الخاص بإنشاء أحد المرافق المائية مثل سد أو محطة تنقية المياه وتشغيلها والاستفادة من عوائد التشغيل لفترة محددة من السنوات والتي تتراوح من 20 إلى 30 سنة وفي نهاية العقد يتم نقل ملكية هذا المرفق المائي إلى الحكومة. وأثناء سريان مدة العقد تقوم الحكومة بشراء المياه التي ينتجها المرفق المائي بمواصفات وبسعر يتم الاتفاق عليه في العقد، بحيث يغطي هذا السعر في النهاية كلفة الإنشاء والتشغيل مع هامش ربح معقول.

ويكون هذا النموذج فاعلا عندما تكون المشكلة التي يواجهها قطاع المياه متعلقة بكمية المياه وعدم توافر الإمكانيات لدى القطاع العام لتطوير مصادر جديدة، وغالبا ما تلجأ البلدان لهذا النموذج لغرض إنشاء مشاريع المياه الكبرى على غرار بناء السدود ومحطات تصفية المياه وبناء محطات تحلية المياه، وقد استعملت هذه الصيغة في مجال تحلية مياه البحر من خلال مؤسسة الجزائرية للمياه ADE بحيث وقعت شركة مياه تيبازة عقد مع شركة بيو ووتر قيمته 115 مليون دولار أمريكي لإنشاء محطة لتحلية مياه البحر تعمل بالتناطح العكسي بالإضافة إلى محطة أخرى مع شركة BEFESA الاسبانية، كما تم أيضا تشغيل وصيانة محطة تحلية المياه بمستغانم بتكلفة 100 مليون دولار أمريكي لمدة 25 عام بمساهمة الوكالة الجزائرية للطاقة AEC .[1]

ومن الإنجازات الهامة أيضا في هذا المجال، منح الحكومة الكويتية خلال عام 2001 امتيازا لشركة خاصة يخولها إنشاء محطة مياه الصرف الصحي وإدارتها على مدى ثلاثين عاما وفقا لنظام BOT بطاقة تبلغ (300 ألف م^3 يوميا)، وهو أول امتياز من نوعه يمنح في الدول العربية.[2]

6- الشراكة التضامنية: Joint venture

يمثل التضامن كيان قانوني يأخذ شكل الشراكة، يكون فيه كل من الجهة الحكومة المعنية والشريك الخاص متضامنين في القيام بعمل يحقق لهما ربحا مشتركا، وبصفة عامة يسهم كل شريك في الأصول ويشارك في المخاطر، وبموجب التضامن تكون الحكومة هي المنظم وشريكا نشطا في الشركة العاملة، مما يتيح لها الإبقاء على السيطرة الكاملة لحماية الجمهور وخدمته، ويمكن للحكومة كما للقطاع الخاص الإسهام في العمل الإداري اليومي للشركة أو المساهمة بشكل شامل في القيام بمختلف نشاطات المؤسسة كالأعمال المتعلقة بإنتاج

---

[1]- نمديلي رحيمة: **عقود المشاركة بين القطاعين العام والخاص دراسة تحليلية مقارنة** ، مجلة البحوث السياسية والإدارية ، المجلد 04، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جوان 2015، ص 254 .

[2] - صندوق النقد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص 13.

مياه الشرب وشبكات النقل والتوزيع، إضافة إلى القيام بعمليات الفوترة والتحصيل، وهذا يعطي موظفي القطاع العام الفرصة لكسب المعرفة والخبرة في إدارة وتسيير خدمة عامة ذات ربحية، وخدمة المصلحة العامة بصورة أفضل في الوقت نفسه.[1]

7- الخوصصة الكاملة: Divestiture

يعتبر بيع الممتلكات من أعلى درجات الخوصصة وبها يستطيع القطاع الخاص شراء كامل الممتلكات في قطاع المياه والصرف الصحي ويتحمل مسؤولية التشغيل والصيانة لهذه الممتلكات، ويعد التوجه إلى هذا النمط من التسيير بمثابة الخوصصة الكاملة للأصول (يتم تجريد الدولة من ملكية المورد)، وهذه الحالة تمثل تخليا جذريا عن القطاع العام وتنعدم فيها المشاركة بين القطاعين العام والخاص،[2] وتجدر الإشارة إلى أنه نظرا للطبيعة الإستراتيجية لخدمات المياه والصرف الصحي والحساسية المتعلقة بسعر المياه، فإن الخوصصة الكاملة للمياه لم تعد خيارا سهلا قابلا للتطبيق في العديد من دول العالم، وهذا الإجراء نادر الحدوث وقد تم تطبيق هذا النموذج على نطاق جد محدود كل من بريطانيا والشيلي. ويلخص الجدول التالي الأشكال المتاحة لخوصصة قطاع المياه.

[1]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي: **الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص " الإطار النظري والتطبيق العملي "** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط 01 عمان ، الأردن ، 2012 ، ص 40 .

[2]- هاني أحمد أبو قديس ، مرجع سابق ، ص 63 .

الجدول رقم (09): الأشكال المتاحة لخوصصة قطاع المياه

أشكال الخوصصة	عقود الخدمة	عقود الإدارة	عقود الإيجار	عقود الامتياز	عقود BOT	الشراكة التضامنية	الخوصصة الكاملة
ملكية الأصول	قطاع عام	قطاع عام	قطاع عام	قطاع عام	قطاع خاص/عام	قطاع عام / خاص	قطاع خاص
مسؤولية الاستثمار	قطاع عام	قطاع عام	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع عام / خاص	قطاع خاص
مسؤولية المخاطر التجارية	قطاع عام	قطاع عام	مشتركة	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع عام / خاص	قطاع خاص
مسؤولية التشغيل والصيانة	قطاع عام / خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع عام / خاص	قطاع خاص
مدة العقد بالسنة	02-01	05-03	15-08	30-25	30-20	غير محدود	غير محدود
البلدان التي يطبق بها	مدينة مكسيكو شيناي(الهند)	جوهنسبورغ(جنوب افريقيا)	كوت ديفوار – السينيغال	نيلسبرويت (جنوب إفريقيا) كازابلانكا (المغرب)– جاكرتا– بوينس آيرس	الصين – الهند– ماليزيا – المكسيك – المغرب	قرطاجنة(كولومبيا)– هولندا	انجلترا – الشيلي

Source : Kauffmann, C: **Private sector participation in water and sanitation infrastructure**, Background paper for the regional roundtable on strengthening investment climate assessment and reform in nepad countries, lusaka, zambia, oecd, directorate for financial and enterprise affairs, investment division, 2007, p 10, Available online : https://www.oecd.org/investment/investmentfordevelopment/39663326.pdf.

وتدل الدراسات التحليلية المعمقة لتقييم نماذج الخصخصة في العالم على أنه لا يوجد نموذج واحد يصلح لكل الدول، بل وحتى في الدولة نفسها، وعلى أن هذه النماذج تعتمد على الكثير من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة، كما تحذر من تعميم نتائج أداء شركات القطاع العام والقطاع الخاص، فعلى سبيل المثال تعتبر أفضل مصلحة مياه في العالم باستخدام معظم المعايير هي مصلحة المياه في سنغافورة وهي قطاع عام. كما تدل هذه الدراسات على أن أداء شركات القطاع الخاص كان متفاوتاً، ويتراوح من ممتاز إلى

سيء، وكذلك بالنسبة إلى الشركات متعددة الجنسية فإن أداءها متغير بين مدينة وأخرى بل وفي المدينة نفسها من فترة إلى أخرى.[1]

وتجدر الإشارة أن كل شكل من أشكال الخوصصة يسمح بمعالجة حالة معينة وبالتالي من الضروري جدا أن يكون الاختيار سليما من أجل الحصول على النتائج المطلوبة. وعموما فالاختيار بين هذه الأشكال يكون في ضوء الإجابة على الأسئلة التالية:[2]

- هل يشمل مشروع الخوصصة إنشاء أصول جديدة أو استخدام الأصول الحالية فقط أو كليهما؟.

- فيما تتمثل مسؤولية القطاع الخاص؟. هل تتمثل في عمليات الشغيل والصيانة، إنشاءات جديدة، تجديد شبكة التوزيع أو توسيعهما ....؟.

- كيف سيقوم المشغل بالدفع؟.

- هل هناك شكل من أشكال الخوصصة موصى به من طرف الدولة أو ينص عليه القانون؟.

- هل هناك قيود قانونية على نقل وتحويل المسؤوليات والمخاطر؟.

[1] - وليد خليل زباري: **إشراك القطاع الخاص في قطاع المياه (01)**، نقلا عن الموقع:
http://www.alwasatnews.com/news/640173.html ، تاريخ الاطلاع (01-04 – 2020).

[2] - Iain Menzies, Delivering Universal : **Sustainable Water Services: Partnering with the Private Sector, Water and Sanitation Program**, guidance note, World Bank, 2016, p 105.

المبحث الثالث: الجهات الفاعلة في خوصصة قطاع المياه

إن توفير إمكانية الحصول على المياه يعد أحد الأهداف الإنمائية للألفية*، لذا كان موضوع المياه مشار إليه في أغلب المؤتمرات العالمية في تسعينيات القرن العشرين، بما في ذلك مؤتمر قمة الأرض (الفصل 18 من جدول أعمال القرن 21)، ومؤتمر قمة الطفل (1990)، ومؤتمر قمة التنمية الاجتماعية (1995)، والتنمية المستدامة (2002). إن الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا الإطار هي المؤسسات المالية الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة ومصارف التنمية الإقليمية، والوكالات المانحة الثنائية، وتتعزز سياسات وممارسات الخوصصة لهذه الجهات الفاعلة الرئيسية بأنشطة وطموحات جهات فاعلة هامة أخرى، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشركات المتعددة الجنسيات.

المطلب الأول: المؤسسات المالية الدولية

يقصد بهذه المؤسسات صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات الأخرى التي تسير في فلكها، حيث يشجع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خوصصة المياه في الدول النامية وطرح هذا الموضوع ضمن السلع الداخلة في اختصاصات المنظمة العالمية للتجارة تحت تحرير الخدمات، مما يجعل موضوع خوصصة المياه مطبقا في جميع دول العالم.

أولا– البنك الدولي

إن الحجة المشتركة التي يسوقها البنك الدولي تتلخص في أن مشاركة القطاع الخاص في البنية الأساسية من الممكن أن تعمل على تحسين جودة وكمية خدمات البنية الأساسية، وتعمل على تخفيف العبء عن الميزانيات العامة المقيدة. ويرى البنك الدولي أن مقدمي الخدمات في القطاع العام يهدرون المياه أكثر مما ينبغي، ويفقدون عادة (من 40 إلى 50 %) من أحجامها من خلال التسربات والسرقة. وبالتالي فإنه وفقاً لمنطق البنك ، يفسر عجز الحكومات عن توسيع الخدمات لتشمل الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية، والبلدات

* - وهي بوضوح أحد الأهداف الإنمائية للألفية من حيث توفير إمكانية الحصول على المياه (الدول العشر المستهدفة: خفض نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام 2015).

والقرى الصغيرة. وعليه تستشهد الحكومات عادة بقضايا الفساد، وعدم كفاءة خدمات المياه، وعدم القدرة على توفير المياه المنقولة بالأنابيب للفقراء كأسباب لدعوة البنك الدولي للمساعدة.[1]

لقد بدأ البنك الدولي بإصلاحات واسعة في قطاع المياه والتي تهدف أساسا إلى خوصصة مرافق المياه واستغلال موارد المياه تجاريا. من خلال السياسة التي انتهجها عام 1992 تحت شعار "تحسين إدارة موارد المياه"، مفاده توفير المياه بتكاليف منخفضة أو بدون تكاليف، وهذا الأمر غير اقتصادي وغير فعّال، وحتى الفقراء لابد وأن يدفعوا. وكما ورد في تقرير التنمية العالمية (1992)، أن الفقراء يحتاجون إلى نطاق أوسع من الخيارات حتى يتمكنوا من اختيار مستوى خدمات المياه التي يرغبون في الدفع من أجلها، وبالتالي إعطاء الموردين حصة مالية في تلبية احتياجاتهم.[2]

و يقدم البنك الدولي الدعم للقطاع العام بشروط أكثر صرامة من الدعم المقدم للقطاع الخاص، حيث أعطى قروضا لأكثر من مائة اقتصاد نام بهدف معلن هو مساعدة الفقراء، فالمئات من الملايين من الناس في مختلف أنحاء العالم الذين يفتقرون إلى القدرة على الوصول إلى إمدادات المياه والصرف الصحي يشكلون إحدى المجموعات المستهدفة. ومنذ عام 1993 شجع البنك الدولي الخوصصة كرد على أزمة إمدادات المياه والمرافق الصحية. وتنص ورقة سياسة إدارة الموارد المائية (1993) على أنه ينبغي معاملة المياه كسلعة اقتصادية، مع التركيز على الكفاءة والانضباط المالي والانتعاش الكامل للتكاليف بما في ذلك الأرباح، وتتطلب هذه الاستراتيجية توخي الحذر بشأن الإعانات المتبادلة وعمليات تحويل الميزانية لدعم الروابط.[3]

وتشير الإحصائيات إلى أن إقراض البنك الدولي في مجال إمدادات المياه والمرافق الصحية في الفترة 2000-2003، كان له تركيز متزايد على الخوصصة واسترداد التكاليف، وفي عام 2000 كانت نسبة

---

[1] - Siregar, P. Raja : **World Bank and ADB's role in privatizing water in Asia**, Committee for the Abolition of the Third World Debt ,2004.

[2] - Grusky, Sara : **IMF Forces Water Privatization on Poor Countries** , 2001, available online : http://www.nadir.org.

[3] - Van Rooyen, Carina : **Whiskey's for drinking; water's for fighting about : IFIs and the globalisation of water apartheid,** Conference Towards a new political economy of development, Globalization and Governance, 2002.

91 % من أموال البنك الدولي في هذا القطاع مرتبطة بالخوصصة، كما شجع 98 % من الأموال على استرداد التكاليف.[1]

وفي إطار الجهود التي يبذلها البنك الدولي لتحسين المشاركة الخاصة في قطاع المياه، تؤكد الأبحاث الاستراتيجية على سبل جديدة للحد من المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات المتعددة الجنسيات "إن التمويل الدولي الخاص يشكل أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الصغيرة التي لا تملك القدرة على جمع الأموال من المصادر المحلية العامة أو الخاصة. ولتحفيز الاستثمار الخاص هناك حاجة إلى شراكة أكثر تعاونية بين القطاعين العام والخاص، وهو النهج الذي يتعين على البنك الدولي أن يضطلع فيه بدوره.[2]

كما يشارك البنك الدولي في شبكة من الجهات الفاعلة ذات الأدوار المختلفة ويظم هذه الشبكة مجموعة من المنتديات، ومنظمات الضغط، ومراكز التفكير، و أيضا الشراكات مع الجهات المانحة الدولية الأخرى. والغرض من ذلك هو تقديم المشورة بشأن إصلاح المياه وخلق مناخ استثماري جيد. ويقوم البنك الدولي عادة بإنشاء مختلف المؤسسات والبرامج بالشراكة مع جهات مانحة أخرى على الأقل، ويشمل معظمها التمويل اللازم لزيادة توفير القطاع الخاص في إمدادات المياه والمرافق الصحية. فالشراكات والمنظمات العديدة، وبعضها أكثر أهمية من غيرها، هي جهات فاعلة رئيسية، تقدم التمويل والمشورة لتعزيز خوصصة المياه.[3] ورغم أن العديد من المؤسسات تبدو محايدة و تهدف إلى تعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة، إلا أنها في الواقع متحيزة نحو خوصصة المياه، والواقع أن مشاركة البنك الدولي في هذه الشراكات الاستراتيجية توفر الشرعية والحماية للشركات المتعددة الجنسيات.

ثانيا– صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي عبارة عن وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية سنة 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي . والمراجع لسياسات صندوق النقد الدولي في مجال منح القروض لـــ 40 دولة إفريقية، كشفت عن وجود شرط أساسي يأتي في إطار

---

[1] - Grusky, Sara, et al: **Will the World Bank back down?. Water privatization in a climate of global protest** , 2004, available online : http://protosh2o.act.be/VIRTUELE_BIB/Werken_in_het_Water/PPP-PublicPrivatePartnership/W_PPP_44_E8_water_privatization.pdf.

[2] - World Bank : **Water resources sector strategy** : **strategic directions for World Bank engagement,** Vol 01 , 2004, available online: http://wwwwds.worldbank.org/servlet/WDS_IBank_Servlet?pcont=details&eid=000090341_20040601150257).

[3] - Van Rooyen, Carina, op, cit.

الإصلاحات الاقتصادية التي ينادى بها، يتمثل في ضرورة خوصصة مرافق المياه، ففي عام 2000 وافق الصندوق على تقديم قروض* لـــ 12 دولة إفريقية وكانت شروط هذه القروض خوصصة مرافق المياه أو تقديمها بسعر لا يقل عن سعر التكلفة الفعلية اللازمة للحصول عليها وتوصيلها لمستخدميها، ونفذت الدول التالية: أنغولا، بنين، غينيا، بيساور، النيجر، سان تومي السينغال، تترانيا، غانا، رواندا، كيب فيدر (جمهورية الرأس الأخضر) ، شروط صندوق النقد الدولي المتعلقة بخوصصة المؤسسات الموفرة للمياه بالتكلفة الفعلية. كما فرض الصندوق على بوليفيا في أواسط التسعينات ضرورة خوصصة شبكات المياه للحصول على قرض جديد منه.[1]

ثالثا– المنظمة العالمية للتجارة

إن الهدف من اتفاقية منظمة التجارة العالمية هو تحرير تجارة الخدمات مثل إمدادات المياه،[2] فقد زادت نظرة المنظمة بصورة متزايدة إلى خوصصة إمدادات المياه باعتبارها وسيلة فعالة لجعل المياه متاحة للبلدان الفقيرة.[3] وفي سياق سياسات العولمة الجديدة التي تقوم بها منظمة التجارة العالمية فقد وضعت في مؤتمر الدوحة عام 2001 المياه كإحدى أنواع الخدمات التي أضيفت إلي لائحة اتفاقية تحرير الخدمات ومن ثم خوصصتها وتحولها إلى سلعة.[4] وكانت أحد أهم النتائج السلبية والمثيرة للقلق في المؤتمر، إذ أصبحت الموارد المائية بموجب هذا البند "خدمة" وسلعة خاضعة لمنطق السوق ومنطق العولمة، ويعني ذلك فتح خدمات المياه تماماً للقطاع الخاص، بما يتضمن تشغيل وإدارة المرافق العامة لمياه الشرب ومحطات تنقية المياه وتسعير المياه وخوصصة شركات المياه وجعل السوق ومنطق الأسعار هو الذي يقرر طريقة توزيع المياه. وهذه تعتبر سوقاً رائجة حتى

---

*في مراجعة لأربعين اتفاقية قروض من صندوق النقد الدولي عام 2000 كان هناك 12 اتفاقية تشترط الخوصصة لقطاع المياه والتحول إلى نظام استرداد التكلفة (معيار غير اجتماعي) والغريب أن هذه الاتفاقيات نوقشت في إطار مرفق النمو وتقيل الفقر التابع لصندوق النقد الدولي والمعروف بـــ (PRGF) ولهذا فإن النقاش يأتي مركزا على التناقض في سياسات التمويل بشكل عام .

[1]– محسن زوبيدة، حمزة بن قرينة : **التسيير المتكامل للمياه باستعمال نظام المعلومات لتسيير المياه كأداة للتسيير**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن، 2017، ص 20.

[2]– حسين سرمك حسن: **البنك الدولي: الماء حق من حقوق الشركات، 2016** ، نقلا عن الرابط:

https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/07/02/408911.html ، تاريخ الإطلاع (30-11-2020).

[3] - Wate Wastes Digest **: Water Privatization Eyed In Developing Countries,** 29 JUILLER , 2002, available online: https://www.wwdmag.com/water-privatization-eyed-developing-countries ,(30-11-2020).

[4]– منظمة غير ربحية لخدمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: **سياسات العولمة وخصخصة المياه في الدول العربية**، 19 أفريل 2019 نقلا عن الرابط: https://www.etccmena.com/2010-04-19-15-03-04/ ، تاريخ الاطلاع (30-11-2020).

قبل تضمين المياه في اتفاقية ألغات.[1] وعلى إثر ذلك بدأت بعض الدول العربية تأخذ خطوات في اتجاه خوصصة المياه كاستجابة لسياسات العولمة سالفة الذكر.

المطلب الثاني: مصارف التنمية الإقليمية والوكالات المانحة

وبالإضافة إلى البنك الدولي والمبادرات المتصلة به التي يقوم بها المانحون المتعددون، فإن المصارف الإنمائية الإقليمية الثلاث في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى الوكالات المانحة لديها سياسات متنوعة تشجع بها عملية الخوصصة من أجل تحقيق الكفاءة في إدارة وتوزيع المياه.

أولا– مصارف التنمية الإقليمية

يمكن عرض أهم مصارف التنمية الإقليمية وهي:

1– بنك التنمية الآسيوي: The Asian Development Bank (ADB)

تتعرض الموارد المائية في آسيا لضغوط شديدة، حيث تعتبر الاستثمارات في المياه العذبة من بين أدنى الاستثمارات على مستوى العالم، فاليوم يفتقر واحد من كل ثلاثة آسيويين إلى إمكانية الوصول إلى مصدر مأمون لمياه الشرب، الأمر الذي يؤثر على 700 مليون نسمة في المناطق الريفية وأكثر من 90 مليون نسمة في المدن. ورغم ذلك فمن المقدر على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة أن مليار شخص آخرين سوف يضطرهم إلى تقاسم إمدادات المياه المحدودة في آسيا.[2]

وفي أكتوبر 2001 حدد مصرف التنمية الآسيوي رؤيته للإدارة المتكاملة للمياه في المنطقة. باعتبار المياه سلعة اقتصادية ذات أهمية اجتماعية حيوية، وتحتاج إلى إدارة حريصة على نحو متزايد من أجل دعم النمو الاقتصادي العادل والحد من الفقر. حيث يدعو البنك إلى تبني توجه قائم على المشاركة في مواجهة التحديات المرتبطة بحفظ المياه وحمايتها في المنطقة، مع التركيز على الصعيد الوطني على إصلاح قطاع المياه بوصفه أحد العناصر الرئيسية. ويجب على جميع البلدان المقترضة أن تصوغ وتنفذ نهجا متكاملا وشاملا لعدة قطاعات لإدارة المياه وتنميتها.

---

[1] – باتر وردم: **خصخصة المياه**، مجلة البيئة والتنمية، مرجع سابق.

[2] - Magdahl, Jørgen, et al :**Privatisation of water and Public-private partnerships: do they deliver to the poor?**, The Norwegian Forum for Environment and Development, 2006, p 15, Available online : http://www. forumfor. no/v_bibliotek/264. Pdf.

وقد قام بنك التنمية الآسيوي بدور رائد في إصلاحات قطاع المياه في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك سري لانكا والصين ونيبال وعدة ولايات هندية. كما قدم الدعم اللازم لتغيير التشريعات والسياسات الخاصة بالمياه. ففي عام 1999 مول البنك أول مشروع لإمدادات المياه في الصين (في تشنجدو) وروجت له باعتباره "شراكة فعّالة بين القطاعين العام والخاص على المستوى البلدي"، وهو أول مشروع للقطاع الخاص في قطاع المياه في البنك. وفي "نيبال" ساعد بنك التنمية الآسيوي في إعداد عقد إدارة (PSP) كشرط مسبق لدعم البنك لمشروع إمداد مياه ميلاتشي المثير للجدل، والذي تبلغ قيمته 464 مليون دولار أميركي، والذي تمت الموافقة عليه في ديسمبر 2000 بتمويل مشترك من بنك JBIC وغيره من الجهات المانحة. وفي سنة 2005 وافق البنك على ما مجموعه 4,1 مليار دولار أمريكي من مكونات قروض قطاع المياه(إمدادات المياه والصرف الصحي وقطاع إدارة النفايات والقطاع التجاري)، ما يعادل 20 % من إجمالي قروض بنك التنمية الآسيوي.[1]

وفي مارس 2006 أعلن بنك التنمية الآسيوي في إطار برنامج تمويل المياه الجديدة التابع للبنك في إطار المنتدى العالمي الرابع للمياه (المكسيك) عن برنامج جديد لتمويل المياه للفترة 2006-2010، وهو التزام بأكثر من ضعف الاستثمارات في المياه في المنطقة على مدى السنوات الأربع ، ومرفق شراكة تمويل المياه، حيث ركز على ثلاث خدمات رئيسة وهي: خدمات المياه الريفية، وخدمات المياه الحضرية وإدارة مياه أحواض الأنهار، من خلال توثيق التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث من المتوقع أن تزيد استثمارات بنك التنمية الأسيوي في المياه بشكل كبير لتصل إلى أكثر من 2 مليار دولار أمريكي سنويا مما يجعل المياه منطقة تجارية أساسية في عمليات البنك.[2]

2- بنك التنمية الإفريقي: The African Development Bank (AFDB)

وفقاً لبنك التنمية الأفريقي فإن تنمية الموارد المائية في أفريقيا تشكل أحد أهدافه الرئيسية. حيث شارك مصرف التنمية الإفريقي في مجموعة متنوعة من المبادرات للمساعدة في مواجهة التحدي المتمثل في توفير المياه المأمونة والمرافق الصحية لما يقرب من 300 مليون نسمة، معظمهم في المناطق الريفية. ولقد سعى مصرف التنمية الأفريقي إلى مبادرة توفير المياه والمرافق الصحية في المناطق الريفية و التي تهدف إلى توفير إمدادات المياه

[1] - Corral, Violeta: **Water privatization and ADB, its impacts and responses from peoples' movements,** People's Forum on ADB, Kyoto, Japan , 2007 , pp 1-2 .

[2] - Ibid, p 2.

والمرافق الصحية إلى 80 % من سكان المناطق الريفية في إفريقيا سنة 2015، وإلى 100 % بحلول عام 2025. كما تشمل المبادرات الأخرى التي يشارك فيها مصرف التنمية الإفريقي بنشاط برنامج إدارة موارد المياه التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا وبرنامج شراكة المياه المدعوم من هولندا. لذا فإن مرفق المياه الإفريقي عبارة عن صندوق خاص للمياه يديره بنك التنمية الإفريقي ويهدف إلى تحسين البيئة التمكينية وتعزيز إدارة موارد المياه من أجل اجتذاب الاستثمارات الضخمة اللازمة لتحقيق الأهداف الإقليمية.[1]

كما يدعم البنك الإفريقي للتنمية التحول الكامل أو الجزئي لتنمية وإدارة موارد المياه إلى الهيئات العامة المعاد هيكلتها، أو الهيئات الخاصة، أو جمعيات مستخدمي المياه. ولابد أن تكون هذه المؤسسات خاضعة للمساءلة ومستقلة. ومن بين السبل الفعّالة لمساعدة الفقراء تقديم الدعم المتبادل، حيث يغطي المستهلكون الأكثر ثراءً جزءاً من تكاليف توفير الخدمات للفقراء. ومن الممكن أن يتم هذا من خلال تقديم جدول تصاعدي للتعريفات الجمركية، حيث يتم فرض سعر منخفض على كمية محدودة من المياه ، فضلاً عن ارتفاع أسعار مستويات الاستهلاك الإضافية.[2]

ولقد منحت مجموعة بنك التنمية الإفريقي دولة السودان (31,3) مليون دولار لتحسين مرافق المياه والصرف الصحي بولايتي شمال وجنوب كردفان. حيث سيعالج المشروع الاحتياجات الأساسية للمجتمعات ويزيل التباينات بين الجنسين مع ضمان التمكين الاقتصادي للمجتمعات وحسب البنك فإن المشروع سيحسن سبل العيش وبناء القدرة على مواجهة تغير المناخ في الولايتين بما في ذلك المجتمعات البدوية من خلال تعزيز موثوقية خدمات المياه والصرف الصحي وتعزيز نظام الصحة العامة لصالح قرابة نصف مليون نسمة، كما سيوفر المشروع المياه لأكثر من (300) ألف من الماشية.[3]

ويعد بنك التنمية الأفريقي مؤسسة تمويل رائدة للتنمية في إفريقيا، تتكون من ثلاث كيانات هي بنك التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقي وصندوق نيجيريا للائتمان. ويسعى إلى تيسير المشاركة الخاصة وتنفيذ تدابير استرداد التكاليف، من دون تعريض قدرة الفقراء على الوصول إلى هذه التدابير للخطر.

---

[1] - Magdahl, Jørgen, et al, op, cit, pp 16 -17 .

[2] - AfDB (African Development Bank), **AfDB Policy for Intergrated Water resources Management**, April 2000.

[3]- عبد الوهاب جمعة: **البنك الإفريقي يقدم منحة بـــــ (31.3) مليون دولار للمياه والصرف الصحي**، نقلا عن الموقع: https://tasetinews.com/news ، تاريخ الاطلاع (12-01-2020).

3- بنك التنمية للبلدان الأمريكية: The Inter-American Development Bank (IADB)

طيلة العقد الماضي أعتبر بنك التنمية للبلدان الأمريكية أكبر مقرض متعدد الأطراف لتمويل التنمية في أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ومنذ إنشاء هذا البنك كان له نشاط كبير في قطاع المياه، حيث يمول في الغالب مشاريع في مجالات الصرف الصحي والطاقة المائية والري، كما يمول أيضا مجالات أخرى مثل إدارة مستجمعات المياه، ومكافحة الفيضانات، ومشاريع المجاري المائية. ومنذ عام 1961 استثمر البنك نحو بليون دولار أمريكي سنويا في مشاريع متصلة بالمياه، والواقع أن برنامج المياه والصرف الصحي الذي ينفذه بنك التنمية يلزم المؤسسات بتحقيق أهداف الألفية. وحسب قرارات البنك فإن مشاركة القطاع الخاص الدولي هو الحل المناسب.

ويتطلب عدد كبير من قروض مصرف التنمية للبلدان الأمريكية قيام الولايات أو المقاطعات أو البلديات بفتح أبوابها لمشاركة القطاع الخاص لكي تكون مؤهلة للحصول على القروض، كما تخص نسبة كبيرة من قروضه بإصلاح قطاع المياه والمرافق الصحية القائم على تغيير الترتيبات القانونية والمؤسسية بحيث يكون استثمار القطاع الخاص في قطاع المياه والمرافق الصحية آمنا ومربحا.[1]

ومن أمثلة تمويل البنك الاتفاق القائم بين حكومة نيكاراغوا ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، حيث يسعى الاتفاق إلى تيسير خوصصة المياه على المدى الطويل، ولكنه يشترط أيضا منح العقد إلى شركات دولية. وعلى نحو متزايد لا تتطلب شروط بنك التنمية للأميركيتين للقروض الخوصصة مباشرة بل تمهيدا لها.

ثانيا- الوكالات المانحة

تتمثل الوكالات المانحة في كل من:

1- الاتحاد الأوروبي

وقد دعا الاتحاد الأوروبي صراحة إلى خوصصة خدمات المياه في البلدان النامية. من خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ في سبتمبر 2002، حيث أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة المياه. وقد تم توجيه 1,4 مليار يورو من مختلف صناديق مساعدات التنمية التابعة للاتحاد الأوروبي إلى

[1] - Public citizen : **About water for all** , International (web page), a vailable online : http://www.citizen.org/cmep/Water/cmep_Water/articles.cfm?ID=9528.(06 -11- 2018).

الشراكات بين القطاعين العام والخاص في إفريقيا وروسيا، و أميركا اللاتينية.[1] وتبع ذلك إنشاء مرفق مياه بقيمة 500 مليون يورو لدول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ البالغ عددها 77 دولة في عام 2004، وهو يهدف إلى توفير التمويل العام للشركات التي تبحث عن أسواق نامية في قطاع المياه.

وفي إطار مفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات الجارية في منظمة التجارة العالمية، يسعى الاتحاد الأوروبي للوصول إلى الأسواق الزراعية الأوروبية لحمل البلدان النامية على فتح أسواقها لتوزيع المياه. وقد طلب الاتحاد الأوروبي من 72 بلدا فتح قطاعاتها المائية أمام الشركات الخاصة الأوروبية. ورغم أنها تدير حالياً 5 % إلى 10 % فقط من المياه على مستوى العالم، فإن 95 % من هذه المياه تقع في أيدي شركات أوروبية.[2]

2- الوكالات الثنائية

يشير تقرير نشرته حركة التنمية العالمية مؤخراً إلى أربع طرق تعمل بها الحكومات المانحة على تعزيز خوصصة المياه.[3]

1- هناك المزيد من الحكومات التي تستخدم أموال المساعدات لتغطية تكاليف الشركات الاستشارية لتقديم المشورة للبلدان الفقيرة بشأن إصلاح قطاعاتها من المياه. وتقدم شركات مثل معهد آدم سميث وشركة برايس واتر هاوس كوبرز نصائح باهظة التكاليف حول كيفية جعل قطاع المياه أكثر جاذبية للشركات الأجنبية. وفي حين يبدو أن الحكومات تختار الخوصصة كأفضل خيار، لذا فإن هذا غالبا ما يستند إلى مشورة قوية من الخبراء الاستشاريين الذين يتمتعون بميل شديد لصالح الخوصصة.

2- يتم إقناع المجتمعات المحلية المشككة بأن الخوصصة تخدم مصالحها على أفضل وجه، من خلال استعمال أموال المساعدات للضغط على الرأي العام.

---

[1] - CEO (Corporate Europe Observatory), **Evian: Corporate Welfare or Water for All?**, Corporate Europe Observatory Info Brief 6, May 2003.

[2] - PSIRU (Public Services International Research Unit**) : Investing in the bureaucracy of privatisation – a critique of the EU water initiative papers**, PSIRU working paper. (www.psiru.org).

[3] - Joy, Clare, and Peter Hardstaff :**Dirty aid, dirty water. The UK Governments push to privatise water and sanitation in poor countries**." World Development Movement 2005, p p 10-11.

3- تعمل الحكومات على تشجيع الخوصصة من خلال تقديم إعانات الدعم لشركات المياه الخاصة وفرض الشروط على المساعدات الثنائية. فقد وعدت هيئة المعونة البريطانية DFID بتقديم 10 مليون جنيه إسترليني إلى غانا لتمويل مشروع التوسع في المياه، ولكن بشرط المضي قدماً في عملية الخصخصة الرئيسية في البلاد.

4- تدفع الحكومات الخوصصة من خلال فرض شروط على الساحة الدولية، وقد عزز الاستخدام المتزايد للآليات المتعددة الأطراف وزيادة التنسيق بين المانحين من شروط السياسة العامة التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وثمة وسيلة أخرى تدفع بها الحكومات المانحة إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الخدمات العامة، وهي تقديم الدعم إلى مختلف المؤسسات والبرامج والصناديق الاستئمانية، التي كثيرا ما تكون داخل البنك الدولي، التي تشجع استثمارات القطاع الخاص. ومن بين الأمثلة على ذلك صندوق البنية الأساسية الإفريقي الناشئ، الذي أنشئ بمساعدة الحكومة البريطانية في عام 2002، والذي يهدف إلى تعزيز استثمارات القطاع الخاص في البنية الأساسية في إفريقيا. وتدير الصندوق شركة الأسواق الناشئة "الشراكة"، وهي مديرة صندوق مقرها الولايات المتحدة، ويتم اتخاذ قرارات التمويل دون مشاركة الحكومات الوطنية.[1]

المطلب الثالث: الهياكل والمؤسسات الأخرى

تعتبر هيئة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والشركات المتعددة الجنسيات أحد الأطراف الفاعلة والبارزة لخوصصة قطاع المياه.

أولا- هيئة الأمم المتحدة

على الرغم من أن الأمم المتحدة لا تملك السلطة من حيث الموارد المالية، إلا أنها تمكنت من صياغة السياسات من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة وإعلاناتها. وتم تنظيم مؤتمر دولي من هذا القبيل بشأن المياه والبيئة (بيان دبلن1992) لإعداد بيان لمؤتمر قمة الأرض في ريو في نفس العام. ولقد اقترح بيان دبلن أربعة مبادئ توجيهية يتضمن المبدأ الرابع منها: "المياه لها قيمة اقتصادية ولابد من الاعتراف بها باعتبارها سلعة اقتصادية". وقد استخدم هذا المبدأ لتبرير تسويق إمدادات المياه.

[1] - Hall, David, and Robin De la Motte : **Dogmatic development: privatisation and conditionalities in six countries a PSIRU report for War on Want,** 2004, available online: https://gala.gre.ac.uk/id/eprint/3793/1/2004-02-U-condits.pdf .

حيث ينبغي فرض رسوم على المواطنين مقابل المياه التي يستهلكونها، وتستند الأسعار إلى تكلفة الإنتاج والتسليم. ويُشار إلى هذا بـــ "استعادة التكلفة الكاملة". و ينبغي أيضا تمويل توفير المياه عن طريق فرض الضرائب وأن تستند الرسوم إلى دخل الأسرة المعيشية بدلا من الاستهلاك. وعلى نحو آخر، يرتبط ظهور الشركات المتعددة الجنسيات في مجال المياه ومبادئ "دبلن" و "ريو" حيث أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات بمثابة الأداة اللازمة لتحقيق هذه المبادئ. [1]

لقد كان نهج الأمم المتحدة غامضا إلى حد ما، وحسب تقريرها عن المياه في العالم 2006، أن الخوصصة قد لا تكون مناسبة في كل الأحوال.[2] حيث لا ترتبط الملكية بالكفاءة، ويقترح أن تعتمد مشاركة القطاع الخاص على البيئة السياسية والمؤسسية والاجتماعية والثقافية للبلد. كما ربطت الأمم المتحدة بين الأهداف الإنمائية للألفية والمياه وأصبحت هدفاً إنمائيا*. وبالإضافة إلى ذلك تعترف أيضا بالصعوبات المرتبطة بتنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال إمدادات المياه. وبما أن القطاع الخاص في جميع أنحاء العالم لا يوفر سوى 10 % من المياه، فمن المسلم به الآن تدريجيا أن الأهداف الإنمائية للألفية« الهدف السابع عشر » لا يمكن تحقيقها إلا من خلال القطاع الخاص.[3]

كما أصدرت الأمم المتحدة عن طريق لجنتها المعنية بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بيانا أعلنت فيه أن الحصول على المياه حق من حقوق الإنسان (2002). وبعبارة أخرى فإن البلدان الأعضاء تتحمل الآن مسؤولية ضمان حصول مواطنيها على المياه.

ثانيا– منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تقدم لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المشورة للبلدان الأعضاء وتراقب السياسات في مختلف المجالات، كما أن أعضائها يدعمون خوصصة المياه. وحسب تقرير لسنة 2003 أعدته

---

[1] - Prasad, Naren: **Privatisation of water, a historical perspective**, Law Env't , Dev ,J, Vol 03 ,2007 , p 231.

[2] - UNESCO, **Water :a shared responsibility**, The United Nations 934 World Water Development Report 2, 2006.

* - وقد تم الإقرار عن ذلك في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في جوهانسبرغ (2002). واعترفت فرقة العمل المعنية بالمياه والمرافق الصحية التابعة للأمم المتحدة 2005 في تقريرها بأنه من الصعب جذب الاستثمار الخاص بسبب السمات المحددة للاستثمار في المياه (التكاليف الثابتة، والافتقار إلى الإرادة السياسية لرسوم جمركية لاسترداد التكاليف).

[3] -United Nations Millennium Project, Health, Dignity and Development: **What Will it Take?** 72 , London, Earthscan, 2005.

مديرية التعاون الإنمائي تحت عنوان "دعم تنمية خدمات المياه والصرف الصحي في البلدان النامية". الذي يلقى المسؤولية على مرافق القطاع العام بسبب سوء ممارسات الإدارة وعدم الكفاءة. وقد أشار إلى الحاجة إلى إصلاح المياه والمرافق الصحية الحضرية. ووفقا لهذا التقرير يجب أن يحشد تمويل إصلاح وتشغيل الهياكل الأساسية لإمدادات المياه والمرافق الصحية رأس المال الخاص والخبرة الإدارية. ويخلص التقرير إلى أن "رأس المال الخاص من خلال تسويق أو خوصصة خدمات إمدادات المياه من الممكن أن يعمل بشكل جيد".

ثالثا– الشركات المتعددة الجنسيات

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات عنصرا حيويا في ظهور خوصصة المياه. حيث يهيمن على القطاع الخاص في مجال المياه عدد صغير من الشركات. ومن بين أربع شركات مياه كبرى في العالم نجد شركة أوندو (السويز سابقا) وشركة فيوليا (فيفيندي سابقا) والتايمز وشركة ساور. وتسيطر هذه الشركات الأربع على 80 % من سوق المياه والصرف الصحي المخوصصة، بالإضافة إلى العديد من الشركات الفرعية المتصلة بالمياه.[1]

وبالرغم من أن القطاع الخاص ظهر بدور أدنى في توفير المياه والمرافق الصحية في جميع أنحاء العالم حتى أواخر الثمانينات، فقد برزت فرنسا كبلد رئيسي وحيد الذي اعتمدت القطاع الخاص كقاعدة في توفير المياه منذ فترة طويلة. وعليه فإن الشركات الفرنسية كانت تتمتع بميزة واضحة من حيث الحجم والموارد الرأسمالية عندما بدأ نمط الخوصصة في ثمانينيات القرن العشرين.

[1] - Silva, Gisele, Nicola Tynan , Yesim Yilmaz : **Private participation in the water and sanitation sector – Recent trends, Private Sector Viewpoint Note**, No 147, PPIAF, World Bank, Washington DC, 1998.

الجدول رقم (10): بيانات عن الشركات المتعددة الجنسيات الرئيسية العاملة في قطاع المياه والصرف الصحي.

اسم الشركة	عدد المشاريع (1999–2001)	الاستثمار (2001 ببلايين الدولارات 1990–2001	مبيعات المياه (بمليارات اليورو) 2002	العملاء في جميع أنحاء العالم (بالملايين) 2002
SUEZ(France)	**44**	**18.1**	**10.00**	**115**
VEOLIA(France)	**25**	**3.10**	**13.6**	**110**
Thames Water(Germany)	**13**	**3.3**	**2.7**	**37**
Aguas de Barcelona (spain)	**14**	**10.6**	**n/a**	**n/a**
Saur International (France)	**5**	**38**	**2.5**	**36**

Source: Budds, Jessica, Gordon Mc Granahan : **Are the debates on water privatization missing the point? Experiences from Africa, Asia and Latin America**, Environment and urbanization, Vol 15, No 2, 2003, p 105.

والواقع أن شركات المياه التي تتمتع بقدر مريح من الأمن في ظل هيمنتها على السوق المحلية، عملت على توسيع عملياتها في مختلف أنحاء العالم بدعم كبير من الحكومات والعلاقات السياسية الواسعة النطاق. وتسيطر شركة أوندو حاليا على خدمات المياه في 130 بلدا في خمس قارات، ويبلغ عدد زبائنها نحو 115 مليون زبون. كما تضم شركة (Veolia) 110 مليون عميل في أكثر من 100 بلد. وقد بلغت عوائدها في عام 2006 حوالي 10,1 مليار يورو، في حين توفر شركة سويز الفرنسية الماء لحوالي 117,4 مليون شخص في العالم.[1]

[1]– حسين سرمك حسن: **البنك الدولي ، الماء حق من حقوق الشركات، وليس حقا من حقوق الإنسان وإن أقرّه ميثاق الأمم المتحدة!** (مؤامرات البنك الدولي لسلب المياه في بوليفيا وتنزانيا وغانا وأوروغواي والبرازيل) ، نقلا عن الموقع : http://www.odabasham.net/ ، تاريخ الاطلاع (20- 03 – 2019).

خلاصة الفصـــل الثاني

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين أن مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه له تاريخ طويل، حيث ازداد عدد السكان الذين يوفر لهم القطاع الخاص خدمات المياه في البلدان النامية والبلدان الناشئة ازداد بشكل مطرد، من 94 مليون نسمة في عام 2000 إلى أكثر من 160 مليون نسمة عام 2007، كما أن تشجيع القطاع الخاص في إدارة المياه كان من وراءه جهات فاعلة كالمؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية، والوكالات المانحة الثنائية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات، وبالرغم من هذا الإنجازات المحققة من طرف القطاع الخاص إلا أن موضوع خوصصة المياه يثير بعض الجدل بين مؤيد ومعارض ولكل طرف حججه وفرضياته، لذا يمكن القول أن كلاً من آراء المؤيدين الذين يدّعون أن القطاع الخاص سيحل جميع المشاكل، والمعارضين الذين يدّعون أنه لا يوجد للقطاع الخاص أي دور يلعبه في قطاع المياه هي آراء خاطئة.

الفصل الثالث

تجارب خوصصة قطاع المياه حول العالم والدروس المستفادة منها

تمهيـــــد

إن الخوصصة ليست قضية جديدة على قطاع المياه، ويرجع تطورها إلى القرن الثامن عشر في قارة أوروبا، وبعد نجاحها في بعض الدول الأوربية في أواخر التسعينات، على غرار المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، اكتسبت خوصصة المياه زخما كبيرا بشكل واسع في كثير من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، خصوصا بعد التشجيع والدعم القوي من طرف البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية باعتبارها الحل الأمثل لمشاكل قطاع المياه. واستند الأساس المنطقي لهذا الترويج إلى فرضيتين، الفرضية المالية وفرضية الكفاءة، و تم تعزيز مشاركة القطاع الخاص وفق آليتين هما: الخوصصة الكلية للمرافق العامة، بما فيها ملكية الأصول وتشغيلها، وعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

لقد تم تطبيق أساليب خوصصة المياه في العديد من الدول النامية في مختلف مناطق العالم ، وعرف نجاحات في بعض المدن منها كالزيادة في إمدادات المياه، وتحسين البنية التحتية الأساسية لقطاع المياه، والزيادة في كفاءة الإنتاج، والمساهمة في تحسين اختبارات جودة المياه، وبالمقابل عرفت الكثير من المدن فشل ذريع أثناء تنفيد العقود المبرمة نتج عنها الزيادة في أسعار المياه ، وحرمان الكثير من المواطنين للوصول إلى المياه الصالحة للشرب ، مما تسبب في انتشار الأمراض المعدية التي فتكت بأرواح الآلاف من المواطنين، الأمر الذي أدى إلى إنهاء عقود الخوصصة قبل آجلها.

وتستعرض الدراسة في هذا الفصل مجموعة من التجارب الدولية حول العالم وأهم الدروس المستفادة منها، منها تجارب ناجحة في بعض الدول المتقدمة ويتعلق الأمر بتجربة بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وبعض تجارب الدول النامية، كتجربة الشيلي، والسنغال، والمملكة العربية السعودية والتي تعتبر تجارب حققت بعض النجاحات، بالإضافة إلى بعض التجارب الفاشلة كتجربة مانيلا، وجنوب إفريقيا وبوليفيا. وهذا من خلال المباحث الثلاثة الآتية:

- **المبحث الأول:** تجارب خوصصة قطاع المياه في بعض الدول المتقدمة؛
- **المبحث الثاني:** تجارب ناجحة لخوصصة قطاع المياه في بعض الدول النامية؛
- **المبحث الثالث:** تجارب فاشلة لخوصصة قطاع المياه في بعض الدول النامية؛

المبحث الأول: تجارب خوصصة قطاع المياه في بعض الدول المتقدمة

تختلف مستويات مشاركة القطاع الخاص في تسيير قطاع المياه في الدول المتقدمة من دولة إلى أخرى، بدءً من المشاركة المحدودة نسبيا للقطاع الخاص إلى غاية الخوصصة الكاملة للأصول وإدارة مؤسسات المياه. ويدرس هذا المبحث ثلاث نماذج لدول رائدة في قطاع المياه وهي تجربة كل من بريطانيا كنموذج للخوصصة الكاملة لقطاع المياه، وتجربة فرنسا وألمانيا كنموذج لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إدارة المياه.

المطلب الأول: تجربة خوصصة قطاع المياه في بريطانيا

تعتبر تجربة بريطانيا فريدة من نوعها ليس في ملكيتها الخاصة فقط، بل حتى في بنية الشركات ووظائفها، وفي توزيعها الجغرافي و هيكلها التنظيمي، الذي يتميز بمستويات عالية في إدارة الخدمة لضمان حصول المستهلكين على حقوقهم من المياه وبأسعار معقولة، وقد تم إنشاء هيئات عامة مستقلة جمعت بين عدد من الوظائف البيئية والتنظيمية للمياه وبين الأنشطة التنفيذية والاستثمارية، كما تم إعادة هيكلة قطاع المياه، مما أدى إلى وجود مجموعة فريدة من الوصلات البينية مع الجهات التنظيمية، ولاسيما على المستوى البيئي.

أولا – تاريخ خدمات المياه في بريطانيا

مر قطاع المياه في بريطانيا بعدة مراحل تاريخية يمكن سردها مختصرا فيما يلي:

1– مرحلة ما قبل 1965

كانت خدمات المياه في إنجلترا وويلز تتبع نمطاً مماثلاً لنمط أغلب البلدان الأوروبية، وقد استحوذت السلطات المحلية على الخدمات منذ أواخر القرن التاسع عشر فصاعدا*، بالإضافة إلى نمط مختلط نشأ مع بعض السلطات الفردية التي تدير شركات المياه، وبعض الشركات الكبيرة المشتركة بين البلديات، وثلة قليلة من شركات المياه الخاصة (منها شركة بريتايين بريشوريغريت والتي تعتبر رائدة في مجال توفير خدمات المياه)،[1]

* لقد كان صناع السياسات الحكومية منذ منتصف القرن التاسع عشر، أعطوا الأولوية لتوفير كل أسرة معيشية، بغض النظر عن موقعها الجغرافي، أو الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها، أو دخلها، القدرة على الحصول على المياه المعالجة بالأنابيب. ومع أوائل القرن العشرين، كان هذا قد تحقق بالنسبة للغالبية من سكان الحضر (ومنتصف القرن العشرين بالنسبة لمعظم المناطق الريفية). من خلال نظام واسع ومكلف للدعم الشامل.

[1] - Naren, Prasad : **Social Policies and Private Sector Participation in Water Supply**, UNRISD, 2008, p 23.

التي تم تنظيمها بصرامة مع حد بسيط لأرباحها بمعدل أقصى من العائد لا يتجاوز 5 %.[1] وفي اسكتلندا كانت مئات البلديات مسؤولة عن إمدادات المياه والمرافق الصحية. وفي أيرلندا الشمالية تم توفير المياه مجانا من قبل القطاع العام، بينما يتم استرداد التكاليف من خلال الضرائب.[2]

ومع بداية القرن العشرين كان معظم الناس لديهم إمدادات مياه الصرف الصحي، وقد نظمت كل منطقة خدمات المياه والصرف الصحي الخاصة بها، وكثيرا ما كان ذلك بموجب قانون برلماني فردي أو ميثاق ملكي. وهذا يعني أنه في نهاية الحرب العالمية الثانية كان هناك أكثر من ألف هيئة تشارك في توفير المياه وحوالي ألف و أربعمائة هيئة مسؤولة عن تصريف مياه الصرف الصحي، وكان معظم هؤلاء من السلطات المحلية، وكان قطاع المياه مفتت إلى حد كبير في الفترة التي كانت قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، وقد تطورت خدمات المياه إلى حد كبير استجابة لتزايد عدد السكان وزيادة الطلب على المياه بسبب الثورة الصناعية وما صاحبها من نمو اقتصادي، وقد نظمت كل منطقة خدمات المياه والصرف الصحي الخاصة بها. وتهدف تشريعات ما بعد الحرب أساسا إلى تعزيز سلطات المياه حتى يمكنها الاستفادة من وفورات الحجم، وتوفير الأموال للاستثمار في المناطق الريفية.[3]

وفي عام 1945 كانت هناك عدة شركات خاصة قانونية للمياه، وكان التخطيط لموارد المياه يتميز بنشاط ضعيف، مع قدر ضئيل من التنسيق على الصعيد الإقليمي أو الوطني، وقد أدى قانون الموارد المائية لعام 1963 إلى مزيد من التغييرات التي كانت استجابة للجفاف الشديد لعام 1959 وفيضانات عام 1960، وقد اعترف القانون بأهمية النهج القائم على التنسيق في تخطيط موارد المياه وأدخل نظاماً للإدارة من أجل الحق في إزالة المياه الجوفية (تراخيص التجريد Abstraction Permits). وكان القصد من ذلك هو التأكد من أن الموارد المائية الموجودة والمقبلة قد تم خدمتها على نحو كاف.

[1] - Lobina, Emanuele, Hall, David, Op, cit.
[2] - Schiffler, Manuel : **Water, Politics and Money ,**The United Kingdom, A Natural Experiment Between Private and Public Management Springer International Publishing , 2015, p 63.
[3] - OFWAT:The Economic Regulator Of The Water Sector In England And Wales History of the water sector , Available online :https://www.ofwat.gov.uk/, (31-03-2018).

2- مرحلة (1965-1989) إعادة تشكيل خدمات المياه

على الرغم من الدمج العام لخدمات المياه والصرف الصحي بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن هناك استثمار كبير مقدم في شكل منح من طرف الحكومة المركزية، كما أن خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي تقدم على أساس محلي حيث تقع المسؤولية على أحد أنواع المؤسسات المختلفة.

- ففي مجال إمدادات المياه تقدم الخدمات من طرف :

- السلطات المحلية الفردية (على سبيل المثال مجلس مقاطعة ريكشام (Wrexham Rural District Council)

- المنظمات المشتركة التي تغطي مناطق سلطتين أو أكثر من السلطات المحلية (على سبيل المثال مجلس المياه المشترك في منطقة دونكاستر Doncaster and District Joint Water Board.

- شركات المياه الخاصة القانونية التي أنشئت بموجب قانون البرلمان (على سبيل المثال شركة شولدرتون Cholderton وشركة المياه المحلية District Water Company .

- وفي مجال خدمات الصرف الصحي تقدم الخدمات من طرف:

- السلطات المحلية الفردية.

- المنظمات المشتركة التي تغطي منطقتين أو أكثر من السلطات المحلية.

وفي أواخر الستينات وأوائل السبعينات أدت المشاكل الجارية المتعلقة بتخطيط موارد المياه والمطالبات المستقبلية إلى زيادة إعادة تشكيل خدمات المياه.

- إنشاء السلطات الإقليمية للمياه: The Regional Water Authorities

وفي عام 1974م وبموجب قانون المياه لعام 1973 أعيد تنظيم الخدمة، حيث أنشئت عشرة سلطات إقليمية موحدة للمياه تغطي كل منها منطقة حوض نهر، وكل منها مسؤول عن نوعية المياه وإمدادات المياه

والمرافق الصحية في جميع أنحاء المنطقة، فقد تولت الحكومة نفسها بتعيين هذه السلطات عوضا عن البلديات.[1]

حيث استطاعت هذه السلطات الإقليمية السيطرة على الخدمات التي كانت تقدمها السلطات المحلية من قبل، وكانت المنطقة التي تغطيها كل سلطة مياه تعتمد بصورة عامة على مناطق مجمعات الأنهار، و لم تتأثر شركات المياه الخاصة القانونية القائمة بهذه التغييرات. كما حددت الحكومة المركزية القيود المالية وأهداف الأداء لكل سلطة، وقد تم تحقيق بعض الإنجازات، مثل بناء حاجز التيمز " The Thames Barrier" الذي يحمي لندن من الفيضانات كما تم تنظيف نهر التايمز حتى يعود السلمون إلى مياهه.[2]

ثانيا – الخوصصة والتغيير المؤسساتي لهيكل قطاع المياه

بعد مرور عشرة سنوات من انتخاب مارجريت تاتشر رئيسة للوزراء لأول مرة، شرعت في تنفيذ برنامج كبير من الخوصصة يشمل مختلف القطاعات، بداية بالاتصالات والغاز. وكان أحد أهداف الخوصصة يتلخص في خلق "ديمقراطية حملة الأسهم" فقد بيعت الأسهم في الشركات المخوصصة بأسعار منخفضة نسبيا لأشخاص عاديين لم يسبق لهم قط أن كانوا يملكون أسهما، بالإضافة إلى إدخال المنافسة، وهو أمر يسهل القيام به في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة منه في مجال إمدادات المياه.[3]

لقد تم خوصصة قطاع المياه في المملكة المتحدة وويلز في عام 1989*، حيث سعت حكومة تاتشر إلى تحويل إمدادات المياه من خدمة عامة تركز على العدالة إلى منظمة تجارية تركز على الكفاءة.[4] وبررت الحكومة هذه الخطوة بزيادة الكفاءة المفترضة للقطاع الخاص، أملا في أن تقوم الشركات الخاصة بالاستثمارات اللازمة في البنية التحتية مما يؤدي إلى خلق المنافسة.[5] إلا أن الدافع الأكثر جوهرية هو

---

[1] - Bernard Barraque : **les Politiques de l'Eau en Europe**, 1995, p 233 .
[2] - Schiffler, Manuel, op, cit, p 64.
[3] - Ibid, p 63.
* كانت الحكومة قد اقترحت في الأصل خوصصة المياه في عام 1984، ولكن الحملة العامة كانت قوية للغاية ضد المقترحات، وعلى هذا فقد تخلت الحكومة عن هذه المقترحات قبل أن تتمكن القضية من التأثير على انتخابات عام 1987. وبمجرد الفوز بهذه المهمة، عادت خطة الخوصصة إلى الحياة من جديد ونفذت على نحو سريع.

[4] - parker, dennis j, sewell, WR derrick: **Evolving water institutions in England and Wales, An assessment of two decades of experience**, Natural Resources Journal, Vol 28 , No 04, 1988.
[5] - Frank kürschner-pelkmann, et al: **Experience with the privatisation of water sectors in England and Bolivia with remarks about other countries** , 2007, p 01 .

السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي انتهجتها حكومة تاتشر، والتي كانت تهدف إلى الحد من دور الدولة، والحد من اقتراض القطاع العام قدر الإمكان، وكانت اتفاقات الاستثمار الإقليمية تحد قدرتها على جمع التمويل اللازم للاستثمار الذي تقلصت بفعل هذه السياسات.[1]

وقد تحققت الخوصصة بنقل أصول إمدادات المياه والصرف الصحي والموظفين المعنيين، من سلطات المياه الإقليمية العشر القائمة إلى شركات محدودة (شركات المياه والصرف الصحي). وقد منحت شركات المياه والصرف الصحي الإقليمية العشر حقوق احتكار في منطقتها لمدة 25 عاما،كما استثمرت هذه الشركات حوالي 3 مليار جنيه إسترليني سنوياً.[2] وبلغت قيمتها الإجمالية 40 بليون جنيه استرليني.[3]

كما تضم حاليا ثمانية عشرة (18) شركة خاصة كبيرة تدار بشكل مستقل، أما الخدمات التي تقدمها هذه الشركات فتمول بالكامل تقريباً من قبل عملائها من خلال الاستثمار الخاص، حيث تضم صناعة المياه 22 مليون عميل مترلي ومليوني (02) عميل غير مترلي في كل من إنجلترا وويلز، وثمانية (08) مليار جنيه إسترليني في الفترة (2014-2015)، كما بلغت قيمة رأس المال التنظيمي لها (64,7) مليار جنيه إسترليني.[4] كما عرضت الحكومة على الشركات البيع بأسعار منخفضة إلى حد كبير، والتي تم تقييمها باعتبارها تعادل 22 % من قيمة السوق للتعهدات، قياساً على الفارق بين سعر إصدار أسهم شركات المياه وسعر السهم بعد الأسبوع الأول من التداول.[5]

ومن أجل وضع مسار محكم لمشروع خوصصة المياه في بريطانيا ركزت السلطات العمومية على ضرورة تقديم الإعانات الحكومية للشركات الخاصة، ووضع هيكل تنظيمي مناسب لها وفيما يلي تفصيل لأهم الجوانب المتعلقة بذلك :

---

[1] - Lobina, E , Hall, D, op, cit, p 05 .

[2] - Zumer, K : **Water Privatization and Ramsey Pricing**, Brock University B.A Honours Thesis, 25April 2002 .

[3] - Dore, Mohammed Hi, et al : **Privatization of water in the UK and France , What can we learn?,** Utilities Policy, Vol 12, No 01, 2004 .

[4] - Lobina, E, Hall, D, Op, Cit, p 06 .

[5] - Report National Audit Office: The economic regulation of the water sector, 8 October 2015, p 05.

1- الإعانات الحكومية

لقد اتخذت حكومة تاتشر عدداً من التدابير من أجل تعزيز ربحية شركات المياه المخوصصة، على حساب دافعي الضرائب أو المستهلك، وقد مسحت جميع ديون شركات المياه قبل الخوصصة والتي بلغت قيمتها أكثر من خمسة (05) مليارات جنيه استرليني (حوالي 8 مليارات يورو). كما مُنح للشركات إعانات قدرت بحوالي 1,6 مليار جنيه إسترليني (حوالي 2,6 مليار يورو).[1]

وكان نظام الأسعار الأولية الذي حُدد كقانون سياسي قبل إنشاء المنظمة (OFWAT) بالغ السخاء أيضا، ونتيجة لذلك ارتفعت أرباح شركات المياه العشر قبل الضرائب بنسبة 147 % في الفترة من (1990-1991) إلى (1997-1998) مع ارتفاع أسعار الصرف الصحي والمياه بنسبة 42 % و36 % على التوالي.[2] وقد منحت الشركات أيضا إعفاءًا خاصا من دفع الضرائب على الأرباح.

2- تنظيم شركات المياه الخاصة

منذ خوصصة قطاع المياه والصرف الصحي في المملكة المتحدة وويلز عام 1989، تم وضع إطار تنظيمي لضمان حصول المستهلكين على مستويات عالية من الخدمة بسعر عادل. وتقدم هذه الخدمات من طرف(32) شركة مملوكة للقطاع الخاص. حيث تعمل بموجب تراخيص صادرة عن وزارة الدولة للبيئة وويلز، وكان من المقرر أن تعمل هذه التراخيص* لمدة 25 سنة في المقام الأول ويمكن إلغاؤها بناء على مشورة الهيئة التنظيمية[3]. وقد سمح هذا الإطار للشركات باستثمار أكثر من (130) مليار جنيه إسترليني في صيانة وتحسين الأصول والخدمات،كما يتعين على صناعة المياه أن تمتثل للتشريعات الوطنية والأوروبية.[4] وقد نص قانون المياه لعام 1989 على خوصصة السلطات الإقليمية للمياه في انكلترا وويلز كشركات عامة

[1] - Jenkinson, Tim and Mayer, Colin :**The Costs of Privatisation in the UK and France,** In Bishop, Matthew, Kay, John and Mayer, Colin, (eds.) Privatization and economic performance. Oxford University Press, Oxford, 1994, p 294, Available online : http://eureka.sbs.ox.ac.uk/id/eprint/1410 , (15-03-2018).

[2] - Green, Colin : **The lessons from the privatisation of the wastewater and water industry in England and Wales,** paper presented to conference in Berlin on water privatisation, December 2000, p 07.

* ويمكن تعديل التراخيص بالاتفاق أو في حالة المنازعات بعد الاستئناف إلى لجنة المنافسة الرئيسية، وهي الآن لجنة المنافسة.

[3] - Byatt, Ian : **The regulation of water services in the UK**, Utilities policy, Vol 24, 2013, p 4.

[4] - OFWAT:**The Economic Regulator Of The Water Sector In England And Wales, Water sector overview** , available online :,https://www.ofwat.gov.uk/, (31-03-2018).

محدودة، و طرحت أصول وخصوم شركات المياه والصرف الصحي العشر** علنا في الأول من سبتمبر عام 1989. وكان الهدف الرئيسي للخوصصة تتمثل في زيادة الإيرادات والاعتماد على سوق رأس المال لتمويل الاحتياجات الرأسمالية الضخمة لصناعة المياه في المستقبل، و لم يكن هناك أي حكم لإدخال المنافسة في صناعة المياه، على عكس خوصصة المرافق الأخرى كالكهرباء والغاز.[1]

وقد شملت التغييرات التي أدخلت على الخوصصة تغيرا مؤسساتيا كبيرا ينطوي على تجزئة الأنشطة الحكومية إلى هيئات تنظيمية منفصلة، حيث قامت الحكومة بإنشاء ثلاثة هيئات مستقلة لتنظيم أنشطة شركات المياه والصرف الصحي قصد الفصل بين أدوار التنظيم وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي وهي: الوكالة الوطنية للأنهار، مفتشية مياه الشرب، هيئة تنظيم خدمات المياه (OFWAT). والشكل رقم (15) يوضح الصياغة الجديدة لقطاع المياه في المملكة المتحدة وويلز.

ويمكن القول أن الحكومة وضعت هذا الإطار التنظيمي الجديد تماشيا مع عملية الخوصصة بهدف زيادة الاستثمار في هذا القطاع لتحسين الخدمات وتوظيف دافع الربح لتحسين الكفاءة.

** أما الشركات العشرة التي تم خصخصتها فهي : Anglian, Northumbrian, North West, Severn Trent, Southern, South West, Thames, Welsh, Wessex, Yorkshire

[1] - Edward potton alex adcock : **Future of the Water Industry in England and Wales**, Debate Pack , 2019, p 03.

الشكل رقم (15) : هيكل قطاع المياه في المملكة المتحدة

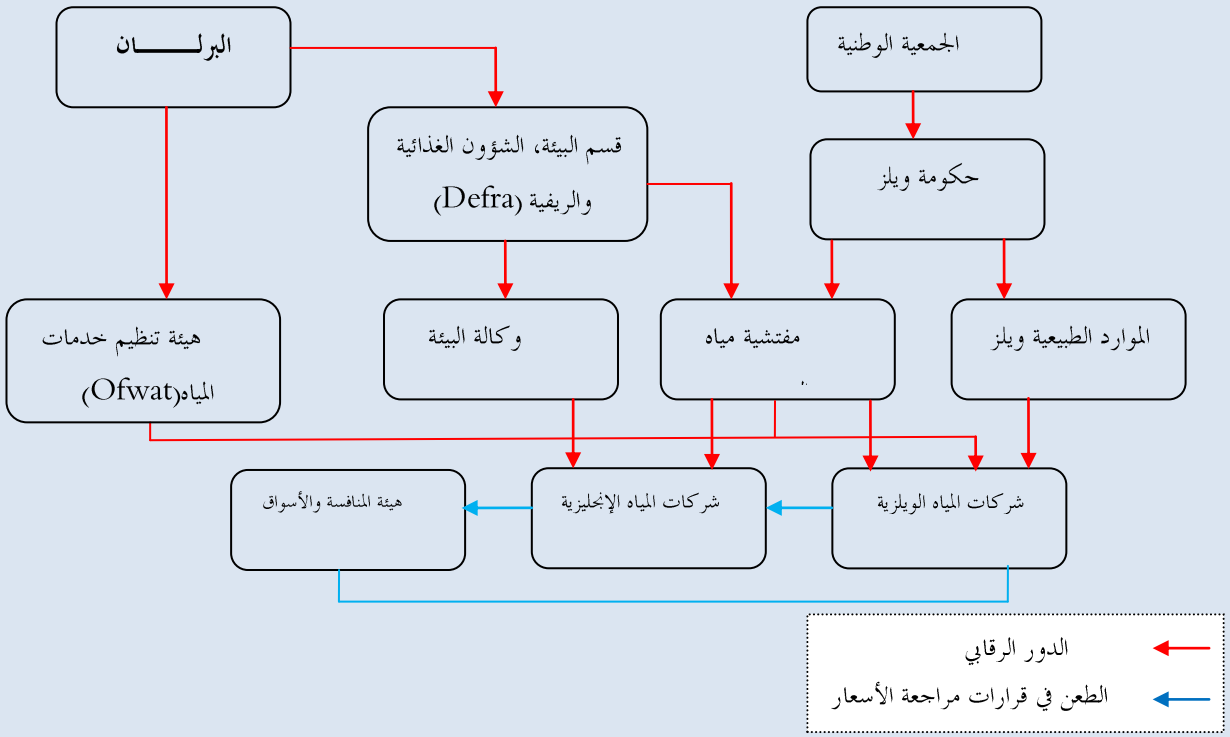

Source : Report National Audit Office: **The economic regulation of the water sector**, 8 October 2015, p 05.

يوضح الشكل أعلاه تعدد الأطراف المشاركة في تنظيم قطاع المياه والتي نوجزها تبعا في الآتي:

2-1- الهيئة الوطنية للأنهار the National Rivers Authority: قامت هذه الهيئة بتولي مهام وأصول وموظفي سلطات المياه المتبقية كهيئة تنظيمية للبيئة، وفي عام 1996 قامت **وكالة البيئة**(EA). المنشأة حديثا بتولـــــي مهام السلطة الوطنية للأنهار.[1] والتي تعتبر كهيئة تنظيمية للبيئة، وكمستشار رئيسي للحكومة في مجال البيئة، بالإضافة إلى أنها الهيئة العامة الرائدة التي تحمي البيئة في إنجلترا وتحسنها، وهي تعمل في شراكة مع مجموعة من المنظمات الأخرى وتهدف هذه الهيئة خصوصا إلى:[2]

- الحد من مخاطر الفيضانات؛

- تعزيز التنمية المستدامة؛

[1] - OFWAT, The Economic Regulator Of The Water Sector In England And Wales History of the water sector , Op, Cit.
[2] - OFWAT,The Economic Regulator Of The Water Sector In England And Wales, Water sector overview, Op, Cit.

- تأمين المنافع البيئية والاجتماعية.

2-2- مفتشية مياه الشرب The Drinking Water Inspectorate: تعتبر كهيئة رقابية لنوعية وجودة مياه الشرب، كما تتحقق من أن شركات المياه في إنجلترا وويلز توفر المياه المأمونة للشرب وتفي بالمعايير المحددة في لوائح جودة المياه من خلال:

- فحص الاختبارات التي تقوم بها شركات المياه على مياه الشرب؛

- فحص خدمات الشركات الفردية؛

2-3- هيئة تنظيم خدمات المياه (OFWAT): هي الهيئة الاقتصادية المنظمة لصناعة المياه والصرف الصحي في إنجلترا وويلز، وهي إدارة حكومية غير وزارية تمول من الرسوم التي تدفعها شركات المياه، حيث أنفقت على أنشطتها خلال الفترة (2014-2015) مبلغ 29,1 مليون جنيه إسترليني. كما يحدد قانون صناعة المياه لعام 1991 وغيره من التشريعات واجباتها ومهامها.[1] كما أعطيت الهيئة التنظيمية سلطة تقديرية واسعة في توضيح القوانين وتنفيذ القواعد العامة وتعديل تراخيص الشركات.[2]

وقد تم استبدال مكتب "خدمات المياه والمدير العام للخدمات المائية" بهيئة تنظيم خدمات المياه في عام 2006، غير أن المنظمة لا تزال تعرف باسم (OFWAT).[3] ويتمثل دور الهيئة إجمالا فيما يلي:

- حماية مصالح المستهلكين حيثما كان ذلك مناسبا عن طريق تشجيع المنافسة؛

- ضمان قيام شركات المياه بمهامها على النحو المناسب؛

- ضمان شركات المياه بالقدرة على تمويل وظائفها؛

- ضمان المرونة الطويلة الأجل لأنظمة المياه والصرف الصحي؛

- تتحمل المنظمة أيضا عدة واجبات ثانوية بما في ذلك تعزيز الاقتصاد والكفاءة والإسهام في التنمية المستدامة.

---

[1] - Report National Audit Office, Op, Cit, p 15.
[2] - Van den Berg, Caroline: **Water Privatization and Regulation in England and Wales**, maye 1997, p 01.
[3] - OFWAT, The Economic Regulator Of The Water Sector In England And Wales, **History of the water sector,** Op, Cit.
.

2-3-1 تنظيم الأسعار ومراجعتها

بسبب احتكارات الشركات لتوفير المياه لمنطقة معينة، وضعت الحكومة (OFWAT) كوكالة تنظيمية مسؤولة عن فحص تعريفات المياه وضمان عمل الشركات بكفاءة، فهي الأداة الرئيسية في منح التراخيص للشركات الخاصة، والذي يحدد شروطاً لأنشطة الشركات الخاضعة للتنظيم، وتحد الهيئة من الأسعار بتقييد الإيرادات التي يمكن للشركات أن ترفع من الرسوم إلى العملاء الذين لا يستطيعون اختيار موردهم، وبدون حدود الأسعار فإن التكاليف المرتفعة لدخول السوق لمعظم الخدمات ستمنح للشركات.[1]

وتقوم "OFWAT" بعملية استعراض للسعر تحدد فيه ضوابط على أسعار الجملة تنطبق على فواتير العملاء وعلى الخدمات التي يتلقونها لفترة مدتها خمس سنوات، حيث تقوم بالموازنة بين مصالح العميل والحاجة إلى التأكد من أن شركة المياه قادرة على تمويل تسليم البنية التحتية والخدمات للعملاء، فضلاً عن الوفاء بالتزاماتها القانونية الأخرى[2]. وإذا رفضت شركة ما تحديد سعرها، فإن (OFWAT) ملزمة بإحالة الأمر المتنازع عليه إلى هيئة المنافسة والأسواق لكي تعيد النظر في هذه الأسعار، وقد حدد آخر مراجعة للسعر في ديسمبر 2014، تم تحديد حدود أسعار الشركات من أفريل 2015 إلى مارس 2020. وتشير حدود الأسعار إلى أن فواتير المياه المنزلية لابد أن تخفض بالقيمة الحقيقية خلال تلك الفترة بمتوسط 05 %.[3]

أما الآلية التنظيمية التي تعمل بها المنظمة فيتم حساب التعريفات استناداً إلى تقدير تكاليف التشغيل مع الأخذ في الاعتبار زيادة الكفاءة، وتقدير مماثل لكمية الصيانة الرأسمالية المطلوبة في فترة "خطة إدارة الأصول" المقبلة، ومعدل العائد المستهدف استناداً إلى قيمة أصول المرافق.[4]

ويقيس "OFWAT" أداء شركات المياه مقابل عدة مؤشرات كما هو موضح في الجدول رقم (11)، والتي تحسنت في الغالب مع مرور الوقت، فقد تراجعت نسبة العقارات المعرضة لخطر انخفاض الضغط من 1,33 % بين عامي (1990-1995) إلى 0,01 %. و في الفترة (2009-2010) انخفضت معدلات انقطاع الإمدادات غير المخطط لها من 0.33 % إلى 0.06 %.

[1] - Report National Audit Office, Op, Cit, p 05.
[2] - Edward potton alex adcock, Op, Cit, p 05.
[3] - National Audit Office, Op, Cit, p 05.
[4] Schiffler, Manuel , Op, Cit, P 66.

الجدول رقم (11): مؤشرات الخدمة وجودة المياه للفترة 1990 - 2010

البيـــان	1995 –1990	2000 –1995	2005 – 2004	2010 – 2009
الخصائص المعرضة لخطر الضغط المنخفض (%)	1,33	0,35	0,03	0,01
الممتلكات التي تخضع لانقطاع غير مخطط له في الإمدادات لمدة 12 ساعة أو أكثر (%)	0,33	0,21	0,07	0,06
تعرض السكان لحظر استخدام خراطيم المياه (%)	14	15	0	0
الخصائص التي تخضع لحوادث فيضانات المجاري (%)	0,03	0,03	0,02	0,03
الخصائص المعرضة لخطر فيضانات المجاري (مرة كل عشر سنوات) (%)	-	0,07	0,03	0,01

Source : Report National Audit Office: **The economic regulation of the water sector**, 8 October 2015, p 23.

ولقد غيرت OFWAT نهجها في تقديم الخدمات في مراجعة الأسعار لعام 2014، فعلى سبيل المثال وافقت على حوافز تسليم النتائج التي اتفقت عليها الشركات مع عملائها، فقدمت حوافز مالية وغيرها لتحقيق نتائج للعملاء وتحسين جودة الأصول.

وقد تحدت OFWAT شركات المياه بضرورة تحسين مرونة خدماتها، مما يتعين عليها وضع خطط طويلة الأمد وأن تطور حلولاً ذكية لمعالجة الضغوط الناجمة عن تزايد عدد السكان وتغير المناخ، كما يتطلب من الشركات أن تزيد من طاقاتها عن أي وقت مضى من أجل توفير 170 بليون لتر من المياه سنويا.[1]

وبعد الإعلان عن الصيغة الجديدة لمراقبة الأسعار اعتبارا من عام 2020 فصاعدا، تم الترحيب بانخفاض تكلفة رأس المال المسموح بها، ولكن تم إثارة القلق بشأن المكافآت المالية المسموح بها لتحقيق أهداف معينة من الخدمات، وقد أثيرت مخاوف بشأن بعض الجوانب المنهجية، خصوصا من قبل مجلس المستهلك للمياه.[2]

[1] - Edward potton alex adcock , Op, Cit, p 07 .
[2] - Consumer Council for Water: **Water statement, Water company rewards could cause bill instability**, 13 December 2017.

كما يقدم أوفوت بالاشتراك مع الجهات التنظيمية الاقتصادية الأخرى، حوافز للشركات لتحسين الكفاءة من خلال تحديد حدود الأسعار في مراجعات دورية، ولقد أكملت خمس مراجعات للحدود التي تقيد أسعار الشركات منذ الخوصصة، عندما حددت الحكومة حدود الأسعار للفترة الأولية التي أعقبت الخوصصة، وهو يحدد حدود الأسعار لكل شركة باستخدام افتراضات التكلفة والكفاءة التي تهدف إلى عكس شركة تعمل بكفاءة في مجال المياه، وهناك عنصران من عناصر العملية يعملان على منح الشركات حوافز مالية لتحسين كفاءتها:

-تستخدم "OFWAT" تحليل المقاييس لمقارنة الكفاءة النسبية لكل شركة مع نظرائها، ثم تحدد الأسعار استناداً إلى تقييمها لمستويات الكفاءة القابلة للتحقيق أثناء الفترة المقبلة لمراقبة الأسعار.

- وتحدد "OFWAT" حدود الأسعار لفترة خمس سنوات، تستطيع خلالها الشركات الاحتفاظ بنسبة من مكاسب الكفاءة تتجاوز افتراضات الهيئة، حيث يستفيد العملاء من تحسينات الكفاءة في ضوابط الأسعار اللاحقة عادةً من خلال فواتير أقل.

2-4- هيئات أخرى كطرف في الإطار التنظيمي

إلى جانب الهيئات السابقة هناك أطراف أخرى لها دور كبير في الإطار التنظيمي الجديد وهي:

2-4-1 إدارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية (Defra): تتولى إدارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية المسؤولية عادة عن السياسات المتعلقة بشركات المياه العاملة أساسا في انكلترا، وعن التشريعات الأولية المتعلقة بالصرف الصحي في جميع أنحاء انكلترا وويلز، حيث تحدد أولويات السياسة العامة لتنظيم صناعة المياه والتوجيه في المسائل الاجتماعية والبيئية التي يتعين على OFWAT أن ينظر فيها في عملية صنع القرار، كما تنشر مؤسسة "إدارة الموارد المائية" بياناً للالتزامات يحدد المتطلبات القانونية لشركات المياه.

2-4-2 هيئة الموارد الطبيعية ويلز: هي الهيئة التنظيمية البيئية لقطاع المياه والصرف الصحي في ويلز، والغرض منها هو ضمان المحافظة على الموارد الطبيعية في ويلز وتعزيزها واستخدامها على نحو مستدام الآن وفي المستقبل.

2-4-3 هيئة إنكلترا الطبيعيّة: هي مستشار الحكومة لشؤون البيئة الطبيعية، وهي تقدم المشورة العملية بشأن أفضل السبل لحماية الثروة الطبيعية وتحسين البيئة في إنجلترا.

2-4-4 الاتحاد الأوربي: تقوم المفوضية الأوروبية بوضع مقترحات تشريعية تغطي المياه ونوعية البيئة في جميع الدول الأعضاء، وتقع مسؤولية التفاوض على توجيهات الاتحاد الأوروبي، التي يتم نقلها بعد ذلك إلى القانون في إنجلترا وويلز وتنفذها إدارة الولشية، كما تنفذ وكالة البيئة والموارد الطبيعية ويلز التوجيهات وتقوم بالاشتراك مع مفتشية مياه الشرب برصد الامتثال للمتطلبات القانونية.

2-4-5 مجلس المستهلك للمياه: هو مجلس يمثل المستهلكين في قطاعي المياه والصرف الصحي، كما يحقق في شكاوى المستهلكين التي لم تحلها شركات المياه بصوورة مرضية.

ثالثا- بعض نتائج خوصصة قطاع المياه في بريطانيا

بعد سنوات عديدة من الواضح أن الآثار الاجتماعية و الاقتصادية لخوصصة قطاع المياه في بريطانيا قد أسفرت عن نتائج مختلطة، والتي أخذت جدلا واسعا فمنهم من يرى أن الخدمات التي تقدم للعملاء قد تحسنت، وتم الوفاء بمعايير جديدة للمياه الصالحة للشرب، وتحققت معايير بيئية أكثر إحكاماً، وإنشاء استثمارات جديدة، ومنهم من يرى أن مستهلكي المياه في إنجلترا يتعرضون للتدمير، وقد أثارت معدلات التسرب المرتفعة وخوصصة إمدادات المياه انفجارا في الأسعار. وفيما يلي عرض لأهم النتائج:

1- زيادة الاستثمار

شهدت السنوات الأولى من الخوصصة ارتفاعا في مستوى الاستثمار القائم على النوعية في صناعة المياه بسبب فرض معايير بيئية صارمة، حيث وُضعت مجموعة جديدة من معايير نوعية المياه وجدول زمني للامتثال للدول الأعضاء، فقد طُلب من شركات المياه أن تنفذ برنامجا عاما لتحسين البيئة، مما أدى إلى زيادة النفقات الرأسمالية.[1] لذا فقد تضاعف حجم الاستثمارات وانتقل من 9,3 مليار جنيه خلال السنوات الستة الأولى من الخوصصة إلى 17 مليار جنيه خلال السنوات الست التي تليها، كما زادت الاستثمارات من ذلك وبلغت أكثر من 100 بليون جنيه استرليني خلال السنوات الخمسة والعشرين التي تلت عملية الخوصصة.[2]

[1] - Dieter Helm , Najma Rajah : **Water Regulation , The Periodic Review**, Fiscal Studies, Vol 15, No 02, 1994, p 77.
[2] - Van den Berg, Caroline, Op, Cit, p 02.

ووفقاً لإحصائيات "OFWAT" تم استثمار متوسط 4,9 بليون جنيه استرليني سنويا بناء على أسعار سنتي (2016-2017) في كل من الهياكل الأساسية لإمدادات المياه ومياه الصرف الصحي للفترة الممتدة بين سنوات(1989-2018) والموضحة في الشكل رقم (16) أدناه.[1] كما توقعت الهيئة التنظيمية أفوات استثمار مبلغ 44 مليار جنيه خلال الفترة (2015- 2020) وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بالفترات السابقة.

الشكل رقم (16): حجم الاستثمارات خلال الفترة بين 1989 – 2018 – الوحدة مليار جنيه استرليني

Year	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
Water Supply Capital Investment (£ billion)	1.9	2.4	2.9	2.8	2.5	2.0	2.1	2.6	2.6

1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
2.3	2.3	1.7	2.0	2.3	2.2	2.1	2.0	2.6	2.9

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
2.7	2.3	1.9	2.2	2.2	2.1	2.1	1.6	1.9	2.4	2.2

Source: Edward potton al ex adcock , **Future of the Water Industry in England and Wales**, Debate Pack , 2019, p 26.

2-زيادة تسعيرة المياه

يتم تمويل خدمات شركات المياه بالكامل تقريبا من فواتير العملاء من خلال الاستثمار الخاص، إلا أن هناك تفاوت كبير في فواتير الأسر المعيشية، مما يعكس التحديات التي تواجهها مختلف مناطق الخدمات في انكلترا وويلز، فضلا عن كثافة السكان وسرعة البرامج الاستثمارية، فقد بلغ متوسط فاتورة المياه والصرف

[1] - Edward potton alex adcock , Op, Cit, p 26.

الصحي 396 جنيها *خلال سنتي 2014-2015، حيث زادت بنسبة 40 % بالقيمة الحقيقية منذ الخوصصة، وكانت غالبية الزيادة بين سنوات 1990 و1995 في ظل ضوابط الأسعار الأولية التي وضعتها الحكومة.[1] وترجع شركات المياه هذا الارتفاع إلى تكاليف التشغيل و الاستثمار الإضافي قصد تحقيق معايير أعلى لجودة المياه، إضافة إلى ارتفاع أسعار النقل في الأعمال التجارية (مثل خدمات المختبرات والخدمات الاستشارية).[2]

ومنذ سنة 1995 ارتفع متوسط سعر الفاتورة بنسبة 09 % بالقيمة الحقيقية، وفي مراجعة الأسعار لعام 2014، قررت هيئة "أوفوت" بتخفيض متوسط الفواتير بنسبة 05 % بالقيمة الحقيقية بين 2014-2020، بعد تخفيضه بنسبة 2,6 % بين عامي 2009-2015، وكانت فواتير المياه تمثل نحو 2,3 % من متوسط دخل الأسر في عام 2013، فارتفعت إلى أكثر من 05 % (منها أكثر من 10 % من الأسر الفقيرة)، وجراء هذه الزيادة تقدم أغلب الشركات تدابير للمساعدة المالية إلى عملائها المتضررين ماديا وأثقل مديونية، وهي تدابير تتوقع أن تدعم 1,8 مليون شخص بحلول عام 2020.[3]

3- تحسين جودة خدمة المياه

لقد تحسنت نوعية مياه الشرب في المملكة المتحدة في السنوات الأخيرة، فتشير الإحصائيات لسنة 2014 إلى أن هناك 99,6 % من مياه الاستحمام في إنجلترا وويلز يستوفيان الحد الأدنى المطلوب من معايير الاتحاد الأوروبي مقارنة بنحو 95 % في عام 2000، ومتوسط الاتحاد الأوروبي نحو 95,1 %. كما أن هناك نسبة امتثال تبلغ 99,95 % لمعايير الاتحاد الأوروبي الخاصة بمياه الشرب، مقارنة بنسبة 99,86 % في عام 2001. والجدول الموالي يوضح بشكل أدق أهم مؤشرات جودة خدمة المياه.

* أي ما يعادل 21 جنيها (38 يورو) في الشهر، فقد أصبحت من بين أعلى المعدلات في أوروبا، إلى جانب نظيراتها في ألمانيا.

[1] - Report National Audit Office, Op, Cit, p 07.

[2] - Van den Berg, Caroline, Op, Cit, p 02.

[3] - Report National Audit Office, Op, Cit, p 08.

الجدول رقم (12): جودة خدمة المياه بعد الخوصصة

البيان	1989	2003
اختبارات جودة المياه وفقًا للمعايير	% 99.5	% 99.87
الخصائص المعرضة لخطر الضغط المنخفض	% 1.26	% 0.06
الانقطاع غير المخطط له خلال 12 ساعة	% 0.42	% 0.05
الشكاوى المكتوبة الواردة خلال عشرة أيام من العمل	% 81.90	% 99.80
الردود على جهات اتصال الفوترة خلال 5 أيام من العمل	% 79 .8	% 99.50

Source: Ofwat : **water and regulation, facts and figures**, November 2003.

لقد استطاعت إدارة البيئة والغذاء والريف في ضمان عدم اضطرار المملكة المتحدة إلى دفع غرامات بسبب عدم الامتثال لتوجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن المياه، على عكس الدول الأعضاء الأخرى، ولكن في عام 2012، قضت محكمة العدل الأوروبية بأن المملكة المتحدة لم تفي بالتزاماتها بموجب توجيه معالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية. وقد تكون المملكة المتحدة مسؤولة عن غرامات كبيرة إذا لم تصحح الانتهاك، وهذا هو الدافع الوحيد لبناء نفق التايمز تيديواي"Tunnel The Thames Tideway ".

4- التقليل من نسبة التلوث: Reduced Pollution

لقد تحسنت نوعية المياه في الأنهار و شبكات المياه، حيث ارتفعت نسبة الأنهار التي كانت جودتها جيدة أو عادلة من 84 % في 1990-1991 إلى 95 % في عام 2001، فالعديد من الشواطئ في المملكة المتحدة كانت ملوثة لدرجة أنها أصبحت تشكل مخاطر صحية، ومن خلال الاستثمارات الكبيرة في معالجة مياه الصرف الصحي، زاد الامتثال لمعايير مياه الاستحمام الساحلية من 66 % في عام 1988 إلى

99 % في عام 2002، وارتفع معدل الامتثال لأعمال معالجة مياه الصرف من 90 % إلى 99 % في عام 2001.[1]

5- تعزيز المرونة المالية للشركات الخاصة

لقد ساعد الإطار التنظيمي في تهيئة المناخ المناسب لعملية التمويل، مما يعود بالفائدة على الشركات والمستهلكين على حد سواء، فقد زادت القيمة الرأسمالية التنظيمية لشركات المياه بمبلغ 49 بليون جنيه استرليني منذ الخوصصة، حيث هناك رضى وقبول تام عند الشركات والمقرضين بشأن الاستقرار النسبي واليقين اللذين يوفره الإطار التنظيمي. كما زادت الشركات في إصدار ديون لها من حقوق المساهمين، وهذا يعني أن نسبة الدين في بنيتها الرأسمالية ارتفعت بشكل ملحوظ منذ عام 2006، وقد أدى ارتفاع مستويات الديون إلى خفض وكالات تصنيف الائتمان من تقييمها لجدارة الشركة الائتمانية، ولكن تكاليف الاقتراض تظل منخفضة نسبة إلى الاعتبارات التاريخية.[2]

6- إخفاقات الشركات الخاصة في معالجة مشكلة تسرب المياه

إن تسرب المياه في إنجلترا، وبصورة خاصة في لندن الكبرى*، أعلى من مثيله في العديد من مدن أوروبا الوسطى، ويلقي المسؤولون التنفيذيون في تايمز ووتر اللوم على ارتفاع مستويات التسرب في تقادم عمر الشبكة، حيث يبلغ 44 % من عمر الشبكة الرئيسية أكثر من 100 عام، ويبلغ عمر بعضها 150 عاما، ويبدو أن نهر التايمز سمح بزيادة تسرب المياه إلى أن تعرضت الشركات لانتقادات عامة عندما ضرب الجفاف جنوب إنجلترا في منتصف التسعينيات وكان من الضروري فرض حظر على أنابيب المياه. جاء ذلك في الوقت الذي وصلت فيه حكومة العمل إلى السلطة مما أدى إلى إنشاء قمة المياه عام 1997 و التي خرجت بقرارات وأهداف إلزامية لخفض التسرب على مدى السنوات الخمس المقبلة.

---

[1] -Schiffler, Manuel , op, cit, p 72.

[2] - Report National Audit Office, Op, Cit, p 09.

* وفقا للصحفي البيئي Fred Pearce، فإن التسرب في لندن لا يزال أعلى منه في باريس أو نيويورك أو سنغافورة. كما أنها أعلى بكثير من ألمانيا أو هولندا أو اليابان. ومنذ أواخر التسعينيات، حاولت الهيئة التنظيمية دفع شركات المياه إلى خفض مستويات التسرب. ولا توجد بيانات موثوقة عن مستويات التسرب في فترة ما قبل الخصخصة، حيث لم تكن هناك أجهزة قياس سائبة أو أجهزة قياس للعملاء، وهي ضرورية لرصد مستويات التسرب. وبالتالي فمن المستحيل أن نجزم بما إذا كان التسرب قد انحدر منذ الخصخصة أم لا.

ومع ذلك فقد زاد التسرب في لندن الكبرى من 662 ألف م^3 في اليوم بين سنوات (1999-2000) إلى 946 ألف م^3 بين سنوات (2003-2004) و لم تعالج الشركات هذه المسألة بجدية إلا بعد ذلك، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستويات التسرب إلى 894 ألف م^3 في عام (2005-2006) إلا أن الأمر بقي يفتقد للهدف التنظيمي. ثم تغلبت الشركات على أهداف الخفض لمدة ثماني سنوات على التوالي، فأعلنت أن التسرب انخفض في الفترة (2013-2014) إلى 644 ألف م^3 في اليوم، وبالرغم من اعتبار هذا الإنجاز كبير إلا أنه مجرد عودة إلى مستوى من التسرب مماثل لمستوى التسرب الذي كان عليه قبل 15 سنة.[1]

وفي ختام عرض هذه التجربة يمكن القول أن التنظيم الاقتصادي المستقل لقطاع المياه في المملكة المتحدة المدعوم بتشريعات وقواعد مهنية بعد تطبيق الخوصصة عام 1989م له آثار بالغة الأهمية على الخدمات التي يتلقاها مستعملو المياه، وكثيرا ما تم مناقشة هذه الجوانب في الدوائر السياسية والأكاديمية، مثل التوازن بين الأسعار وتحسين البنية الأساسية على عكس المرافق الأخرى، فقد شهدت أسعار المياه ارتفاعا حقيقيا منذ تطبيق الخوصصة، مع ما ترتب عليها من انعكاسات سلبية على المستهلكين الفقراء ومحدودي الدخل، ومع ذلك فإن هذه الارتفاعات في أسعار المياه قد مولت تحسينات هامة في نوعية المياه والبيئة، والتي يتمتع بها بشكل مباشر أو غير مباشر جميع مستخدمي المياه. ولقد شجع هذا التنظيم أيضا شركات المياه في تمويل استثماراتها بتكاليف زهيدة، وعلى الرغم من التحسينات التي أدخلت مؤخرا، فإن الإطار التنظيمي واجه تحديات في السنوات الأخيرة فحسب المعلومات التي جمعتها هيئة أوفوات لفهم قدرة القطاع على الصمود أمام الصدمات الخارجية للشركات والمؤسسات المالية لا تزال محدودة حاليا.

[1] - Schiffler, Manuel ,Op, cit, p 73.

المطلب الثاني: تجربة خوصصة قطاع المياه في فرنسا

تتمتع فرنسا بنموذج متميز لإدارة خدمات المياه والصرف الصحي مستمد من تاريخها، حيث تم اللجوء للخوصصة في وقت أصبحت فيه السلطات المحلية عاجزة تقنياً و مالياً عن صيانة وتوسيع شبكات المياه والصرف الصحي بما يتوافق مع المعايير الأوروبية، وخلافاً للخوصصة في بريطانيا فإن أنظمة المياه مملوكة للقطاع العام ولكنها تعمل في إطار مجموعة متنوعة من العقود مع القطاع الخاص.

أولا– تطور خدمات المياه في فرنسا

مر قطاع المياه في فرنسا منذ القرن التاسع عشر بعدة مراحل تاريخية يمكن إيجازها فيما يلي:

1– ظهور شركات المياه الخاصة في منتصف القرن التاسع عشر

كما في العديد من البلدان الصناعية الأخرى، تطورت البنى التحتية لشبكة مياه الشرب والمرافق الصحية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث كانت البلديات مسؤولة عن توفير خدمات المياه والصرف الصحي منذ الثورة الفرنسية، ولكنها كانت تفتقر دوماً إلى التمويل اللازم لأداء دورها المخصص لها.[1]

وتعتبر عقود الامتياز مع الشركة الخاصة من الاختراعات الفرنسية، حيث منحت فرنسا أول امتياز خاص للمياه في العالم عام 1856م.[2] فقد تم إنشاء أول شركة بواسطة " Count Henri Siméon" السياسي المحافظ الذي كان قد دعم الانقلاب الذي سمح لنابليون الثالث بالتحول إلى إمبراطور فرنسا، وكمكافأة لذلك أصدر الإمبراطور مرسوماً منح شركة "سيمون جينييريال دي إو" الحق في تزويد مدينة ليون بمياه الشرب عن قرابة 99 عاما، وسرعان ما أعقب هذا الامتياز تنازل دام خمسين عاما في باريس وامتيازات في مدن فرنسية أخرى.[3]

---

[1] - Pezon, C: **La gestion du service de l'eau en France, Analyse historique et par la théorie des contrats (1850 à 1995)** ,Thèse de doctorat en sciences de gestion, sous la direction de Raymond Leban, Paris, CNAM , 1999 .

[2] - Claude Ménard, Peeroo Aleksandra : **Liberalization in the Water Sector , Three Leading Models,** International Handbook of Network Industries, The Liberalization of Infrastructure, 2011, p 15 .

[3] - Schiffler, M : **Water, Politics and Money, France**, **An Improved Partnership in the Motherland of Multinational Water Companies** , Springer International Publishing , 2015, p 85.

وفي نهاية القرن التاسع عشر قدمت شركة "Compagnie Générale des Eaux "* خدمات المياه في كل من مدن Venice وNaples و Lausanne و Constantinople ، و في عام 1880 أسس بنك "كريديت ليونيه الفرنسي" ثاني أكبر شركة مياه فرنسية، وهي شركة "ليونيز دي إو" وقد فازت بعقود المياه في فرنسا و المغرب.

2- زوال الامتيازات الخاصة بالمياه في أواخر القرن التاسع عشر

بسبب العديد من العيوب التي يعاني منها القطاع، وبموجب عقود الامتياز الأولى، لم يكن لدى الشركات أي حافز لتوفير المياه المنقولة بالأنابيب إلى منازل الفقراء، لعدم قدرتهم على دفع رسوم المياه المحددة في العقود، إضافة إلى سلسلة من أوبئة الكوليرا المنتشرة في أوروبا خلال السنوات المحددة من 1863-1875، و1881-1896، وفي خضم الشكاوى بشأن جودة المياه الرديئة والأرباح المفرطة للشركات كان هناك شعور عام بعدم الرضا عن امتيازات المياه الخاصة، وكانت بعض البلديات راغبة في إرغام الشركات على معالجة المياه. ومنذ منتصف السبعينيات وحتى الحرب العالمية الأولى، نظرت المحكمة الإدارية العليا الفرنسية في 78 قضية بين البلديات وأصحاب الامتيازات الخاصة في مجال المياه، و جراء هذا الوضع فقد قررت بعض البلديات إنهاء عقد الامتياز قبل فترة ولايته.[1]

ومن بين الأمثلة على ذلك فقد قررت بلدية ليون إنهاء عقد الامتياز الذي استمر 99 عاماً قبل الموعد المحدد في عام 1888، ولكن في مواجهة عقوبات صارمة لم تتمكن من إنهاء هذه العقوبات إلا بعد 12 عاماً من المفاوضات المطولة، كما عادت باريس تدريجياً إلى الإدارة العامة بعد أن انتهت صلاحية امتياز لمدة خمسين عاماً من قِبَل شركة "Compagnie Générale " في عام 1910.[2]

و لم تواصل الشركات الخاصة تقديم خدمات المياه إلا في بضع مدن. وفي عام 1936 انخفضت حصة شركات تشغيل المياه الخاصة إلى 17 %. ومع نهاية فترة الاستعمار فقد تم إلغاء أغلب التنازلات الدولية التي قدمتها فرنسا في مجال المياه. فبعد سقوط الإمبراطورية العثمانية، ألغت الجمهورية التركية امتياز المياه في

* تأسست شركة "Compagnie Générale des Eaux " في عام 1843 و التي أصبحت فيما بعد تسمى بشركة "فيولا" ،وشركة "Lyonnaise des Eaux et de l'Eclairage " عام 1867 و التي تحولت فيما بعد إلى شركة "السويس"، التي تولت مهمة تطوير الخدمات في عدد من المدن الكبرى مثل ليون وبوردو.

[1] - Schiffler, M : **Water, Politics and Money, France,** op, cit, p 86.

[2] - Ibid, p 86.

اسطنبول، وأقامت قناة السويس وشركات المياه الخاصة في مصر في عام 1956، وبعد بضع سنوات أنهت المملكة المغربية امتياز الدار البيضاء.

3- نهاية الحرب العالمية و عودة القطاع الخاص

وخلافاً لما هو موجود في إنجلترا، حيث ظلت أغلب مرافق المياه تدار بشكل عام حتى عام 1989، فإن شركات المياه الخاصة في فرنسا عادت بشكل مفاجئ في العقود الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، و لم تكن هذه العودة مدفوعة بأي سياسة وطنية للخوصصة، حيث قامت العديد من المدن الصغيرة ببناء أنظمة مياه الشرب للمرة الأولى، ولكنها لم تكن تتمتع بخبرة كبيرة في إدارة هذه الأنظمة، ومع بداية الستينات اضطرت البلديات إلى التكيف مع معايير بيئية أكثر صرامة وبدأ العديد منها في بناء أول محطات معالجة مياه الصرف الصحي لديها. ونجحت شركات المياه الخاصة في تسويق خبرتها التقنية والإدارية لمساعدة البلديات على مواجهة هذه التحديات، وكثيرا ما كان ذلك بالتوازي مع إنشاء رابطات للبلديات الأصغر حجما، وكان النمو يستند إلى عقود الإيجار، وأبقت هذه العقود على مسؤولية جمع التمويل مع القطاع العام.

وقد ساعد هذا التمويل الذي تم إنشاؤه عام 1965 من وكالات الأحواض في توسيع معالجة مياه الصرف الصحي وتحسين نوعية الأنهار الفرنسية، وإجمالا فإن 15 % فقط من استثمارات المياه والصرف الصحي في فرنسا تمول من شركات خاصة، بينما تمول 85 % من البلديات بنصيبها من فاتورة المياه، ومن وكالات الحوض ومن كيانات عامة أخرى. و قد ارتفعت حصة القطاع الخاص تدريجيا إلى 32 % عام 1954، و50 % عام 1975، و80 % عام 2000. كما اتسعت شركة " Compagnie Générale" لتشمل قطاعات أخرى، مثل الكهرباء، والنقل العام ، وإدارة النفايات الصلبة.[1]

4- التوسع الدولي للشركات الخاصة الفرنسية

من بين العوامل التي ساعدت شركات المياه الفرنسية في توسعها الدولي هو أن النموذج الفرنسي يتمتع بخيارات عديدة من "الإدارة المفوضة" على مدى فترة زمنية محددة، والتي كانت أكثر قبولاً لدى أغلب الحكومات في البلدان النامية من النموذج الإنجليزي الذي يتمثل في بيع شركات المياه بشكل صريح ودائم للقطاع الخاص.

[1] - Ibid , p 87.

وبدأ التوسع الدولي لشركة " Lyonnaise des Eaux" في الخارج بشراء حصة في شركة المياه الإسبانية "Aguas de Barcelona " عام 1979، وبحصولها على امتياز في إقليم ماكاو البرتغالي عام 1985، في حين اشترت العديد من شركات المياه في إنجلترا عام 1988. كما بدأ التوسع الدولي بشكل جدي عندما اندمجت مع شركة "Dumez "، وفازت بعدد كبير من العقود الأجنبية على مرحلتين، حيث شملت المرحلة الأولى خلال 1993، على وجه الخصوص الامتياز الكبير في بوينس آيرس، فضلا عن العقود الأصغر حجما، مثل العقود في "روستوك" ألمانيا، وعقد إداري لأجزاء من مكسيكو سيتي، وكانت المرحلة الثانية والتي بدأت عام 1997م تتضمن تنازلات في كل من مانيلا وجاكرتا، فضلاً عن تنازلات في الدار البيضاء وبودابست.[1]

ثانيا– خوصصة قطاع المياه والأدوات التنظيمية لها

يتم تنظيم قطاع المياه بطريقة تختلف تماماً عن أغلب البلدان الأوروبية الأخرى، حيث يتم تقاسم مسؤولية سياسة المياه على مستويات إدارية مختلفة مما يؤكد المستوى المرتفع من مشاركة الدولة، وتتميز خدمات المياه بعلاقات لا مركزية بين السلطات العامة والقطاع الخاص، كما تقوم البلديات بالتحكم في دخول الشركات وخروجها من السوق، وتنظم المنافسة ومراقبة الأسعار وتضمن استمرار الخدمات دون انقطاع.

1– معلومات عامة عن قطاع المياه في فرنسا

تعتبر فرنسا واحدة من أغنى الدول الأوروبية في مجال الموارد المائية، حيث تقدر مجموع الموارد المتاحة بحوالي 191 مليار م^3/سنة، أي ما يعادل 3262 م^3 لكل شخص سنويا، في حين تقدر احتياجات البلد بنحو 30 مليار م^3/سنة أي 17 % من الموارد المتاحة، وبالتالي لديها مخزون متاح أعلى بكثير من احتياجات السكان من المياه، وهو ما من شأنه أن يحافظ على السكان من خطر إجهاد المياه، وتتمتع فرنسا بقدرة تخزين عالية من خلال هطول الأمطار التي تقدر بمتوسط 480 مليار م^3 / السنة ، بالإضافة إلى 270 ألف كيلومتر من المجاري المائية الدائمة، ونحو 2000 مليار م^3 من المياه الجوفية.[2] وتتنوع استخدامات المياه بين الشرب

[1] -Ibid, p 91.
[2] - Cieau **: En France, quelles sont les ressources en eau ?,** Available online : https://www.cieau.com/connaitre-leau/les-ressources-en-france-et-dans-le-monde/en-france-quelles-sont-les-ressources-en-eau/ , (14-07-2019) .

والصناعة، والطاقة والزراعة، كما هي موضحة في الجدول رقم (13) أدناه. و يرتبط معظم السكان تقريبا بنظام توزيع المياه (99 %)، وبنسبة 80 % فيما يخص شبكة الصرف الصحي.[1]

الجدول رقم (13): كميات المياه المسحوبة لكل استخدام في فرنسا (م^3/السنة)

الكميات الموزعة لسنة 2012		
استخدامات الماء	مليار م^3/السنة	النسبة (%)
الشرب	5 ,5	18,3
الصناعة	2 ,9	9,5
الطاقة	18,7	62,5
الزراعة	2,9	9,7

Source: Colon Marine, et al: **The évolution of water governance in France from the in a consensual 1960s: disputes as major drivers for radical changes with framework**, Water International, Vol 43, No 01, 2018, p 09.

2- الإطار التشريعي لقطاع المياه

لقد شهد قطاع المياه تغيرات كبيرة في إطاره التشريعي منذ تطبيق السياسة المائية الحالية، بدء بقانون المياه 1964 م وحتى قوانين غرينيل Grenelle عامي 2009 و2010، ثم قوانين اللامركزية لعام 2014 وعام 2015 وقانون التنوع البيولوجي لعام 2016، وفيما يلي أهم الخطوات التشريعية الرئيسية المنظمة لقطاع المياه:[2]

2-1 قانون المياه 1964: لقد وضع أول قانون للمياه عام 1964[3] يتعلق بنظام المياه وتوزيعها ومكافحة تلوثها، أسس ما يسمى "بالمدرسة الفرنسية لإدارة المياه"، وهو في الأصل إدارة الموارد على نطاق مستجمعات المياه الرئيسية Bassins Versants. مع إنشاء لجان أحواض وبرلمانات المياه الحقيقية، وقد

[1] - Barraqué, Bernard, cedric Le Bris: **Water sector regulation in France**, Cesifo Dice Report, Vol 05, No 02 , 2007, p 04.

[2] - Lesage, Michel: **Rapport d'évaluation de la politique de l'eau en France, Mobiliser les territoires pour inventer le nouveau service public de l'eau et atteindre nos objectifs de qualité**, Paris, Documentation française, juin, 2013, pp 30 – 33 .

[3] - La loi n° 64-1245 du 16 décembre 1964 relative au régime et à la répartition des eaux et à la lutte contre leur pollution.

جسد تطبيق مبدأ " الملوث يدفع" من خلال هياكل جديدة، كما أسس ست وكالات للمياه* مرتبطة بأحواض الأنهار الرئيسية.

2-2 **قانون المياه 1992**: يتميز قانون المياه لسنة 1992[1] بنقل توجهات المجتمع ومراعاة المفاهيم الجديدة (التنمية المستدامة، والإدارة الشاملة)، والغرض منه هو ضمان الإدارة المتوازنة لموارد المياه، مع مراعاة احتياجات النظم الإيكولوجية،كما ينص على مبدأ "المياه جزء من التراث المشترك للأمة" ويحدد تقسيم السلطات بين الدولة وكل مستوى من الوحدة الإقليمية.[2]

وقد نص أيضا على إنشاء خطة رئيسية لإدارة المياه (SDAGE)[3]، وإدارتها في كل حوض أو تجميع الأحواض، تكملها خطط إدارة المياه (SAGE)[4] وإدارتها في كل حوض فرعي، كما ينقل التوجيه الأوروبي المؤرخ 21 ماي 1991 بشأن جمع و معالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية لكافة الدول الأعضاء .

2- 3 قانون المياه 2006: لقد حدد قانون المياه لسنة 2006[5] سياسة المياه كاملة و حدد أهدافها ولا سيما:

- تحسين وضعية المياه بمختلف المصادر بحلول عام 2015؛

- تحسين ظروف حصول الجميع على المياه والنظر في التكيف مع تغير المناخ في إدارة الموارد المائية؛

- تحقيق شفافية أفضل في تشغيل خدمة المياه العامة؛

- تجديد تنظيم صيد الأسماك في المياه العذبة؛

---

* أسس قانون 1964 ست هيئات للمياه، وهي المسؤولة عن إدارة موارد المياه في كل من مستجمعات المياه الرئيسية الست في البلاد. فوكالات المياه ذاتية التمويل، وتحصل على عائداتها من الضرائب المفروضة على سحب المياه وفرض ضريبة على التلوث. وتحصل شركات المياه الخاصة والعامة على ضرائب الاقتطاع من مستخدمي المياه، وتُسلم بالكامل إلى وكالات المياه.

[1] - La loi n° 92-3 du 3 janvier 1992 sur l'eau .
[2] - Conseil général de l'environnement et du développement durable : **valuation de la politique de l'eau,** Rapport d'analyse, juin 2013, p 18 .
[3] - schéma directeur d'aménagement et de gestion des eaux.
[4] - schéma d'aménagement et de gestion des eaux.
[5] - La loi n° 2006-1772 du 30 décembre 2006 sur l'eau et les milieux aquatiques « LEMA » .

- تغيير تنظيم إدارة المياه على الصعيد الوطني تغييرا جذريا. كما أضفي الطابع الدستوري على رسوم وكالات المياه البالغ عددها سبعة، والتي يحدد المشرع أساسها ومعدل استردادها وأساليبها؛

-كما سعى قانون المياه إلى تغير اختصاصات وكالات المياه وإصلاح نظام تمويل وكالات المياه، كما تم إنشاء الهيئة الوطنية للمياه (ONEMA).[1]

2- 4 قوانين غرينيل للبيئة Les lois du Grenelle de l'environnement

في عام 2007 تم فتح مناقشة وطنية بين الدولة والمجتمع المدني في محاولة لمواجهة تحديات التنمية المستدامة، حيث تم نشر استنتاجات غرينيل في أكتوبر 2007 تحوي 268 التزام وطني لصالح البيئة، كما تم إطلاق 34 لجنة تنفيذية ويرأس كل لجنة عضو في البرلمان أو شخص معترف به مسؤول عن اقتراح إجراءات ملموسة لتنفيذ الالتزامات. وفي ماي 2008 تم إنجاز أغلب العمل، حيث أقر البرلمان قانونين يعكسان التزامات غرينيل وهما:

- القانون رقم 2009-967 المؤرخ في 03 أوت 2009 بشأن برمجة تطبيق قانون غرينيل للبيئة، خصوصا تنفيذ التدابير المتعلقة بالتنوع البيولوجي والبيئات الطبيعية؛

- القانون رقم 2010-788 المؤرخ في 12 جويلية 2010 بشأن الالتزام الوطني بالبيئة (قانون غرينيل 2)، الذي يثري قانون غرينيل الأول ويرفض التدابير في ستة مشاريع رئيسية، بما في ذلك عنصر حفظ التنوع البيولوجي؛

2- 5 قوانين أخرى تتعلق بتفويض إدارة المياه

بالإضافة إلى النصوص التشريعية السابقة المستلهمة من المجتمع المحلي، اعتمدت مجموعة من القوانين بشأن إدارة خدمات المياه والمرافق الصحية العامة، و تفويض الخدمات العمومية في إطار الإقليم الوطني بغية التحسين من إجراءاتها و تحقيق الشفافية.

[1] - Office International d e l 'Eau : **Organisation de la gestion de l'eau en France,** Document réalisé par l'Office International de l'Eau , juin 2009, p 05 .

- **قانون سابين** "Loi Sapin": وهو القانون رقم 93-122 الصادر في 29 جانفي1993 المتعلق بمنع الفساد وشفافية الحياة الاقتصادية والإجراءات العامة، والمنظم بصفة خاصة الدعاية وشروط التنافس، بالإضافة إلى الإعلان والشروط التنافسية في تفويض الخدمات العمومية.
- **قانون بارنييه** "Loi Barnier": وهو القانون رقم 95-101 المؤرخ 02 فيفري 1995 الذي يعزز حماية البيئة، و يحكم مدة العقود بـــــــ 20 سنة،كما يلزم رئيس البلدية بإنشاء تقرير سنوي عن سعر ونوعية الخدمات.
- **قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام:** وهو القانون رقم 95-127 المؤرخ في 08 فيفري 1995، الذي يحدد بصفة خاصة تقرير المفوض ومراقبة حساباته من قبل دوائر الحسابات الإقليمية.

- القانون رقم 276 - 2002 المؤرخ في 27 فيفري 2002 بشأن الديمقراطية المحلية، التي تقدم مشاركة مستخدمي المياه من خلال اللجنة الاستشارية للخدمات العامة المحلية.

- وفي الآونة الأخيرة عززت قوانين اللامركزية لعام 2014 وعام 2015 وقانون التنوع البيولوجي لعام 2016 دور السلطات المحلية التي لها اختصاص إدارة موارد المياه ومنع الفيضانات، وأنشأت أدوات جديدة لربط قضايا المياه بشكل أكثر فعالية بالجوانب البيئية الأخرى.

3- تنظيم قطاع المياه: إطار تنظيمي متعدد النماذج و المستويات

تتميز فرنسا بنظام إداري وسياسي معقد، يضم 36 ألف بلدية و95 محافظة و22 منطقة جهوية، ناهيك عن أساليب التعاون بين البلديات وتنوعها الشديد، حيث توجد أكثر من 10 000 بلدية يقل عدد سكانها عن 200 نسمة، أي أقل من 30 000 نسمة (25,3 % من مجموع السكان)، وعلى النقيض من ذلك يبلغ عدد سكان 102 بلدية ما بين 50 ألف و 200 ألف نسمة (14,4 % من السكان)، ويبلغ عدد سكان 10 بلديات أكثر من 200 ألف نسمة (8,9 %). وهذا التنوع له آثار مهمة على تنظيم قطاع المياه والمرافق الصحية.[1]

[1] - Bauby, Pierre: **Le système français de gestion de l'eau**, CIRIEC-Université de Liège, No 1008, 2010, p 09 .

يتسم الإطار التنظيمي لإدارة خدمات المياه بعلاقات لا مركزية بين السلطات العامة والجهات الخاصة المشغلة، فهناك عدد كبير من الجهات الفاعلة تساهم في إدارة هذه الخدمات، حيث يحكمها نظام إداري هام يقوم على ثلاثة مستويات وهي:[1]

1- المستوى المجتمعي: والتي من خلالها يتم تحديد الأهداف وتحقيق النتائج، والتي تشتمل على منطق يقوم على التقييم الاقتصادي والبيئي.

2- المستوى الوطني: من خلاله يتم تطوير وتقييم ورصد السياسة الوطنية وفقاً للتوجيهات والتنظيمات الأوروبية.

3- المستوى المحلي: التي لها حوافز وسلطة ملزمة فيما يتعلق بتشغيل الخدمات ومراقبتها.

والشكل الموالي يعرض أهم الجهات الفاعلة المختلفة والتفاعلات الموجودة بينها.

[1] - Vianney Da Costa et al : Les services publics d'eau et d'assainissement en France Données économiques, sociales et environnementales, Sixième édition Octobre 2015 , p 42 , Available online : https://www.actu-environnement.com/media/pdf/news-25475-etude-BIPE-2015-eau-assainissement.pdf

الشكل رقم (17): الهيكل التنظيمي لقطاع المياه في فرنسا

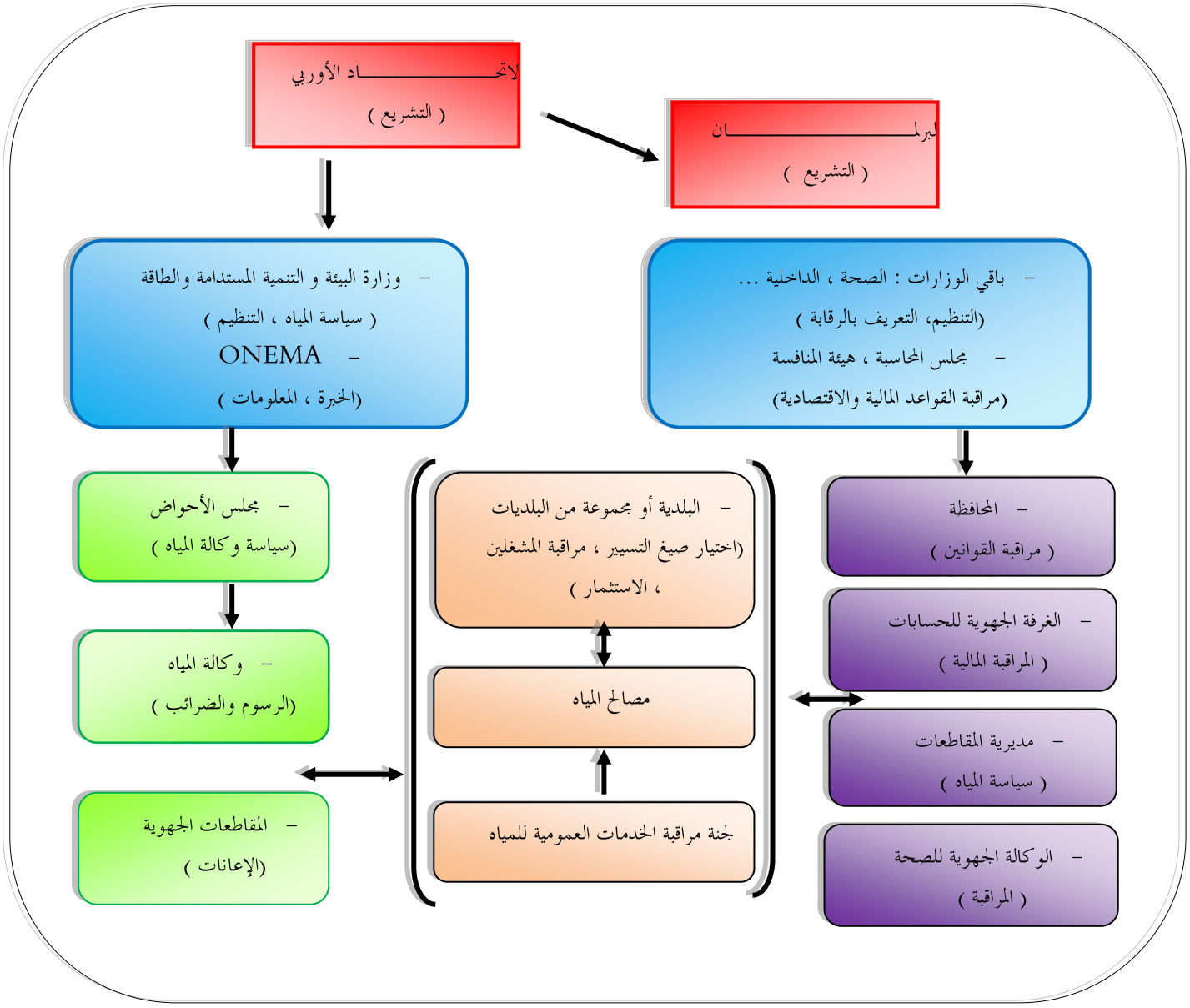

Source : Capes Hugo , Dutoit Audrey : **Quelle gestion de l'eau potable au service d'une ville durable et responsable** ?, Rapport bibliographique du 12ème séminaire eau Année 2012-2013, p 05.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن وظائف تنظيم قطاع المياه في فرنسا وسلطاته مجزأة للغاية ويشارك العديد من أصحاب المصلحة، على مختلف المستويات والمجالات التنظيمية، مما يمكن القول أن هناك تنظيم معقد بعض الشيء، فعلى سبيل المثال تضع وزارة البيئة معايير معالجة المياه من أجل احترام البيئة، في حين تشرف وزارة الصحة على معايير جودة مياه الشرب، كما تتولى وكالات المياه إدارة الحوافز التي تشجع على

الاستخدام الفعال للموارد المائية، و هناك عدد كبير من الأطراف الفاعلة في إدارة قطاع المياه على المستوى المحلي والإقليمي والوطني.

إن قطاع المياه في فرنسا يقوم على نظام متكامل لإدارة المياه، فهو مستمد من إطار تنظيمي شامل ويطبق ثلاثة مبادئ أساسية وهي:[1]

- المياه تشكل جزءاً من التراث المشترك للأمة؛

- لكل فرد الحق في الحصول على مياه الشرب و بتكاليف مقبولة؛

- تطبيق مبدأ "الملوث يدفع"؛

وهذه المبادئ الثلاثة تترجمها السياسة المائية الحالية التي تجمع بين سياسة مستقلة للمياه حيث تقوم وكالات المياه بدور مركزي، إدارة لا مركزية لموارد المياه على نطاق الحوض، تنظيم الدولة، وعمليات المشاركة للتوفيق بين المستعملين ومشاركة المجتمع المدني.

3-1 هيئة ONEMA كأداة لتقييم أداء قطاع المياه

كما هو الحال في العديد من البلدان الأوروبية، تطورت مؤشرات الكفاءة لمراقبة خدمات المياه والصرف الصحي في فرنسا تطورا كبيرا منذ أواخر التسعينات، حيث كانت هناك مبادرات مختلفة كتجربة السلطات المحلية (FNCCR)[2]، والشركات الخاصة (FP2E)[3]، بمثابة الأساس الذي استندت إليه وزارة البيئة في وضع قائمة من المؤشرات التي يتعين إدراجها في السعر السنوي وتقارير جودة الخدمات.[4] ومن أجل نشر هذه المعلومات على نطاق واسع عن أداء خدمات المياه والمرافق الصحية، وإجراء مقارنات ممكنة عُهد

[1] - Colon Marine, et al : **The évolution of water governance in France from the 1960s: disputes as major drivers for radical changes with in a consensual framework,** op, cit, p 09.
[2] - Fédération nationale des collectivités concédantes et régies.
[3] - La Fédération Professionnelle des Entreprises de l'Eau.
[4] - Guillem Canneva, et al : **les indicateurs de performance en France : avancement et perspectives ouvertes par l'observatoire SISPEA,** ouvrage edite a l'occasion du 6ème forum mondial de l'eau, améliorer la performance des services publics d'eau et d'assainissement, p 63.

إلى هيئة ONEMA [1] بإنشاء نظام معلومات يجمع بيانات وصفية ومؤشرات لخدمات المياه والمرافق الصحية والمسمى بنظام SISPEA.[2]

وتعرف الهيئة بأنها مؤسسة إدارية عامة أنشئت بموجب القانون الصادر في 30 ديسمبر 2006 والمرسوم الصادر في 25 مارس 2007، وتعمل المنظمة تحت إشراف وزارة البيئة على توظيف نحو 900 شخص ولديها ميزانية سنوية مستقلة قدرت سنة 2011 بـــ 111 مليون يورو، ويتم تمويلها بشكل أساسي من خلال فرض رسوم على المياه والتي تحصلها وكالات المياه.[3] ومنذ سنة 2009 تقوم المنظمة بدور رئيسي في السياسة العامة للمياه، من خلال بعثاتها لجمع ونشر البيانات عن المؤشرات التنظيمية المختلفة للمياه واستخداماتها، وحماية ورصد البيئات المائية، وهي مجالات تفرض فيها التوجيهات الأوروبية التزامات على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[4]. ومن المهام الرئيسية للهيئة ما يلي:[5]

– تعبئة البحوث العامة ودعم برامج البحوث، وتنظيم خبرات رفيعة المستوى لدعم وتقييم تنفيذ سياسات المياه العامة؛

– تنسيق نظام معلومات المياه والمشاركة في الحصول على البيانات والأنشطة والخدمات المائية والمياه؛

– توفير هذه المعلومات للسلطات الأوروبية والوطنية و لمديري المياه و لعامة الجمهور؛

– المساهمة في مراقبة استخدامات المياه ورصد البيئات المائية، والمشاركة في منع تدهورها، واستعادة التنوع البيولوجي والحفاظ عليه؛

---

[1]- Observatoire National De L'l'eau Et Milieux Quatiques.

[2] -Système d'information des services publics d'eau et d'assainissement.

[3] - Cour des comptes **: L'office national de l'eau et des milieux aquatiques (ONEMA) , une transformation mal préparée, une gestion défaillante**, Rapport public annuel 2013 , p 01.

[4] - Centre-Val-De-Loire**: SISPEA – Système d'information des services publics d'eau et d'assainissement,** Available online: http://www.centre-val-de-loire.developpement-durable.gouv.fr/presentation-de-la-dreal-r9.html, (01-11-2019).

[5] **-** l'Observatoire de l'eau de Martinique: **l'Onema (office national de l'eau et des milieux aquatiques),** Available online : https://www.observatoire-eau-martinique.fr/politique-de-l-eau/acteurs/etablissements-publics/179-l-onema-office-national-de-l-eau-et-des-milieux-aquatiques, (01-11-2019).

- توفير الدعم التقني والمعرفة الميدانية لأصحاب المصلحة في إدارة المياه؛

ومنذ جانفي 2017 تم استبدال الهيئة بالوكالة الفرنسية للتنوع البيولوجي (AFB) التي تضم أيضًا وكالة المناطق البحرية المحمية.

4- صيغ إدارة قطاع المياه في فرنسا

تعتبر خدمة المياه في فرنسا خدمة عامة لا مركزية، حيث تتولى البلدية أو مجموعة من البلديات مسؤولية أداء هذه الخدمات على النحو السليم باعتبارها مالكة لجميع المرافق، ويمكن لها الاختيار من بين العديد من صيغ الإدارة المختلفة، وتعد عقود الامتياز والتأجير من أكثر العقود شيوعاً. وفيما يلي عرض مختصر للنماذج المختلفة:[1]

1- **التسيير المباشرة** La gestion directe: حيث تتولى البلدية (أو مجموعة من البلديات) إدارة الخدمة بأكملها، حيث تضمن تمويل وتشغيل الخدمات والتحكم في المستخدمين، وتختلف الإدارة المباشرة فيما بينها في بعض النقاط التفصيلية مثل هوية السلطة المنظمة (البلدية أو الاتحاد) أو استقلال الميزانية، وقد يكون للسلطة المحلية إمكانية تفويض جزء صغير من الخدمة إلى مشغل خاص وإن كان هذا نادرا.

2- التسيير بالتفويض La gestion déléguée: يمكن للسلطة المحلية تفويض إدارة جميع خدمات المياه أو جزء منها إلى مؤسسة عمومية أو خاصة بموجب عقود تفويض الخدمة العامة، ومدة هذه الخدمة محددة سلفا، وهناك ثلاثة أنواع من العقود وهي: الامتياز، والتأجير، والإدارة بالتحفيز، والفرق بين الأنواع الثلاثة من العقود تكمن أساسا في التزام المشغل والخدمات التي يجب أن يقدمها أياً كان نوع العقد.

2-1 الامتياز Concession: يعد من أحسن عقود التفويض حيث يقوم المشغّل بتمويل الأعمال ويضمن تشغيلها وصيانتها وإدارتها، وعلى هذا فإن التزامها المالي قوي للغاية، وذلك لأنه يتحمل كامل المخاطر المالية، بينما يدفع المستهلكون للشركة مباشرة سعر المياه وفي نهاية العقد تعود ملكية المشروع للبلدية.

2-2 التأجيرAffermage: في هذا النوع من العقود تعهد البلدية إلى الشركة الخاصة بتأجير البنية التحتية، وتقع عليها مسؤولية تشغيل الخدمة وصيانتها وإدارتها، بالإضافة إلى أنشطة الفوترة والدفع والإدارة المالية، في حين تبقى البلدية المالك الحقيقي للعقار، ومسؤولة عن النفقات الرأسمالية للمشاريع الجديدة، وخدمة الديون،

[1] - Capes Hugo - Dutoit Audrey , Op, Cit, pp 09 – 10.

ومعدلات استرداد التكاليف. ويعد هذا النوع من العقود الأكثر شيوعاً في فرنسا في تفويض خدمات مياه الشرب و الصرف الصحي، وعادةً ما يتم تحديد عقود التأجير لمدة تتراوح بين 10 سنوات و12 سنة.[1]

3-2 التسيير بالتحفيز Régie intéressée: وعلى غرار عقود التأجير، يختلف هذا النوع من حيث أجور المشغل الخاص، والذي يقوم بتشغيل وصيانة المرافق التي تموله البلدية، حيث تدفع للمشغل أجره الذي يتألف من منحة محددة بنسبة من رقم الأعمال تضاف إليها منحة متعلقة بالإنتاجية وربما جزء من الأرباح (الفوائد).

3- التسيير المختلط La gestion mixte: بين التسيير المباشر والتسيير بالتفويض هناك حالة وسيطة بينهما حيث تستخدم البلدية مؤسسة خاصة لتوفير جزء محدد من الخدمة مثل إدارة الزبائن، أو تحصيل الفواتير وهناك نموذجان من هذا النوع من التسيير:

3-1 عقود أداء الخدمات **Prestation de service**: في هذا النوع من التسيير تعهد البلدية إلى المشغل الخاص تقديم المساعدة التقنية أو الإدارية، ويمكن أن تختلف الخدمة التي تقدمها هذه الأخيرة من مجرد دور المستشار التقني إلى توزيع المياه عن طريق إدارة المستخدمين وإعداد الفواتير لهم بموجب عقد، ويتم الدفع بعد أداء الخدمة.

3-2 الوكالة **Gérance**: وهذه طريقة إدارية مماثلة تماما لطريقة التسيير بالتحفيز، ولكن أجور المشغل التي تدفعها السلطة المحلية ثابتة هنا (لا توجد صيغة لتقاسم الأرباح)،ـــ وكما هو الحال بالنسبة للتأجير، حيث يضمن المشغل تشغيل وصيانة المنشآت التي عهد بها إليه، وأي عمل يقوم به بناء على طلب السلطة المحلية، يتم دفعه له بشكل منفصل، وعليه فإن الالتزام المالي للمشغل هنا قد يكون منخفض (أي غير ملزم بتحقيق الأرباح).

وبالرغم من تعدد أساليب إدارة المياه في فرنسا فإن البلدية هي المسؤولة الوحيدة في اختبار النمط المناسب لها، إلا أن مرونة النظام الفرنسي في هذا الصدد يزيد من صعوبة اتخاذ القرار.

[1] - Bauby, Pierre, Op, Cit, pp 16 – 17 .

5- مشاركة القطاع الخاص وأداؤه

تقع مسؤولية خدمات المياه والمرافق الصحية على عاتق البلدية أو مجموعة من البلديات، والتي لها صلاحيات اختيار طريقة إدارة الخدمات، حيث تتولى لنفسها إدارة الخدمة، أو عن طريق عقود التفويض (إدارة ، إيجار، امتياز) لإحدى شركات القطاع الخاص بحيث تحتفظ الدولة بالملكية بينما تعود الإدارة إلى القطاع الخاص. وتتولى 600 36 بلدية و 500 4 من الهيئات المشتركة بين البلديات مسؤولية أكثر من 000 31 من خدمات المياه العامة والمرافق الصحية.[1] ومن مهام السلطات المحلية أيضا مراقبة الأسعار، والتحكم في دخول الشركات وخروجها من السوق وتنظيم المنافسة، وتضمن استمرار الخدمات دون انقطاع*. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد في فرنسا اعتماد بين إدارة المياه وإدارة المرافق الصحية، وأن هياكل إدارة المياه لا تدير بالضرورة مرافق الصرف الصحي.

يوفر القطاع الخاص المياه لحوالي 71 % من السكان، و56 % من مرافق الصرف الصحي.[2] وتتقاسم ثلاث شركات خاصة رئيسية حصص السوق من عقود الامتياز في فرنسا وهي: فيوليا، والسويس، وساور. وقد وقّعوا ما مجموعه 700 4 عقد مع البلديات لتوفير مياه الشرب وحدها. وتبقى 1% من الأسهم لشركات مستقلة صغيرة. و يتسم نظام إدارة خدمات المياه بالمسؤوليات الرئيسية التي تتحملها السلطات المحلية، والأثر القوي الذي يترتب على الشركات الخاصة في إدارة الخدمات.[3] ونتيجة لهذا فإن نسبة خدمات المياه المخوصصة في فرنسا أعلى من أي دولة في أوروبا باستثناء المملكة المتحدة.[4]

---

[1] - Maria Salvetti , Guillem Canneva : **Water Sector Regulation in France, A Complex Multi-Model and Multi-Level Regulatory Framework,** The Political Economy of Local Regulation, 2017, p 207.

* نلاحظ أن الحكومة المركزية تحدد نوعية المياه على المستوى الوطني، وذلك بإتباع عدة توجيهات أوروبية (التوجيه الأوروبي 60/2000) بشأن المياه.

[2] - Porcher, Simon : **In hot water ?, issues at stake in the regulation of French water public services,** Facing the Challenges of Water Governance, 2018, p 113.

[3] - ONEMA: **Observatoire des services publics d'eau et d'assainissement**, Panorama des services et leur performance en 2013, Paris, 2016, p 149.

[4] - Hall, David, et al: **Re-municipalisation in the early twenty-first century: water in France and energy in Germany**, International review of applied economics , Vol 27, No 2 , 2013, p 193.

الشكل رقم (18): الأطراف الفاعلة في تسير مياه الشرب خلال سنة 2013

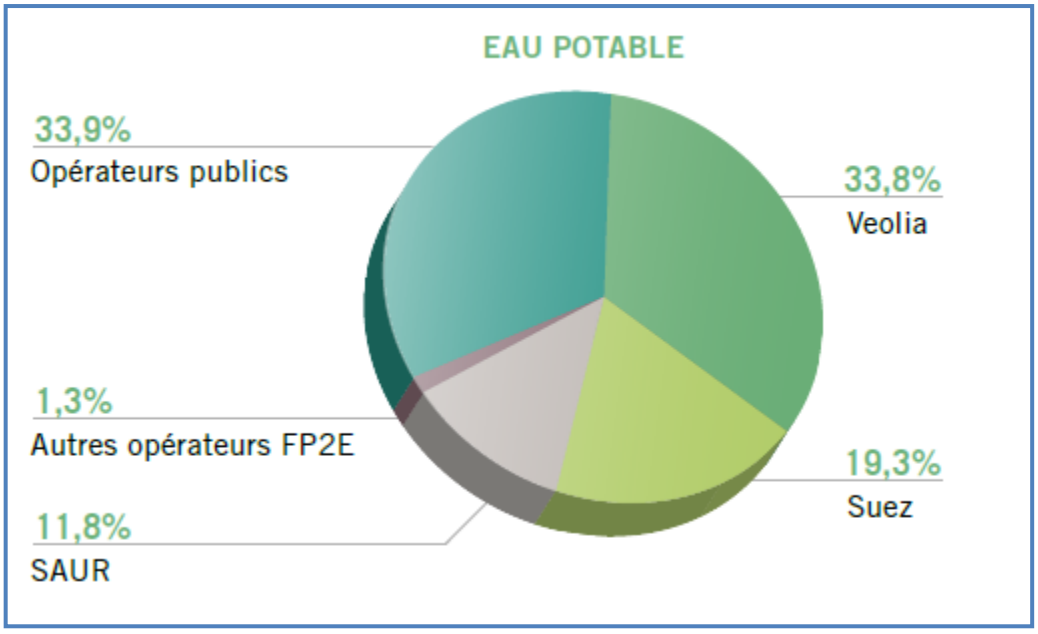

Source: vianney da costa et al : **Les services publics d'eau et d'assainissement en France Données économiques, sociales et environnementales,** Sixième édition Octobre 2015, p 94.

يوضح الشكل السابق أن إدارة المياه تدار بنسبة 66,2 % من طرف القطاع الخاص والمحصورة في ثلاث شركات وهي شركة فيوليا وسويز وساور بنسبة 64,9 %، و1,3 % لباقي الشركات الخاصة، كما يدير القطاع العام والمتمثل في البلديات أيضا بنسبة 33,9 %.

وتدير شركات المياه الخاصة أكثر من نصف شبكة المياه في فرنسا، والمقدرة بـــ 511 ألف كلم، أي 57% من مجموع الشبكة والمقدرة بـــ 906 ألف كلم.[1] كما تشير الأرقام بأن معدل تجديد شبكات مياه الشرب لسنة 2017 يقدر بنحو 0,61 % مقارنة بنسبة 0,59 % لسنة 2016.[2]

وتعد صناعة المياه في فرنسا جد مربحة لشركات المياه الفرنسية الثلاثة، فعلى سبيل المثال شركة véolia التي تعتبر أكبر شركة للخدمات البيئية في العالم والمختصة بإدارة المياه، الطاقة، النفايات والنقل، تقوم بتحصيل

[1] - Beatrice Plat et al**: Les services publics d'eau et d'assainissement en France, Données économiques, sociales environnementales**, Rapport FP2E /BIPE, 7ème édition, 2019, p 79 .
[2] - Office Français De La Biodiversite: **Observatoire Des Services Publics D'eau Et D'assainissement 2020 , Publication Du 9e Rapport National**, communiquè de presse , 19 juin 2020 , p 02.

بين 60 إلى 70% من أرباحها من خلال توزيع ومعالجة المياه، علما أن هذا النشاط لا يمثل سوى 25 إلى 30% من مجموع أنشطتها.[1]

ولقد أبرمت هذه الشركة العملاقة (véolia) عقودا مع أكثر من 8000 بلدية فرنسية، بما في ذلك باريس وليل ومرسيليا ونيس وتولوز، وتمون بالماء الشروب 26 مليون فرنسي وتدير مياه الصرف الصحي لـــ 17 مليون نسمة، بينما تمون La lyonnaise des eaux (suez) حوالي 14 مليون نسمة بالمياه الصالحة للشرب وتدير مياه الصرف الصحي لـــ 8 ملايين شخص في 7500 بلدية فرنسية. وبالنسبة لشركة (SAUR - Bouygues) فهي موجودة في 7000 بلدية (غالبا مدن متوسطة الحجم)، وتقوم بتموين 6 ملايين فرنسي بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي.[2]

وتقدر نسبة المياه الموزعة من طرف شركات المياه بحوالي 64 % سنة 2017، وبالمقابل يقدر حجم المياه المفوتر بـــ (4 مليار/ م^3) سنويا، (63 % من طرف الشركات الخاصة، و 37 % من باقي المسيرين). والموزعة على 24,2 مليون زبون موصول بشبكة المياه. ويوضح الشكل التالي تطور حجم المياه المفوترة لمياه الشرب خلال الفترة (2006 – 2017).

الشكل رقم (19): تطور الحجم المفوتر لمياه الشرب خلال الفترة 2006–2017 (مليار / م^3) .

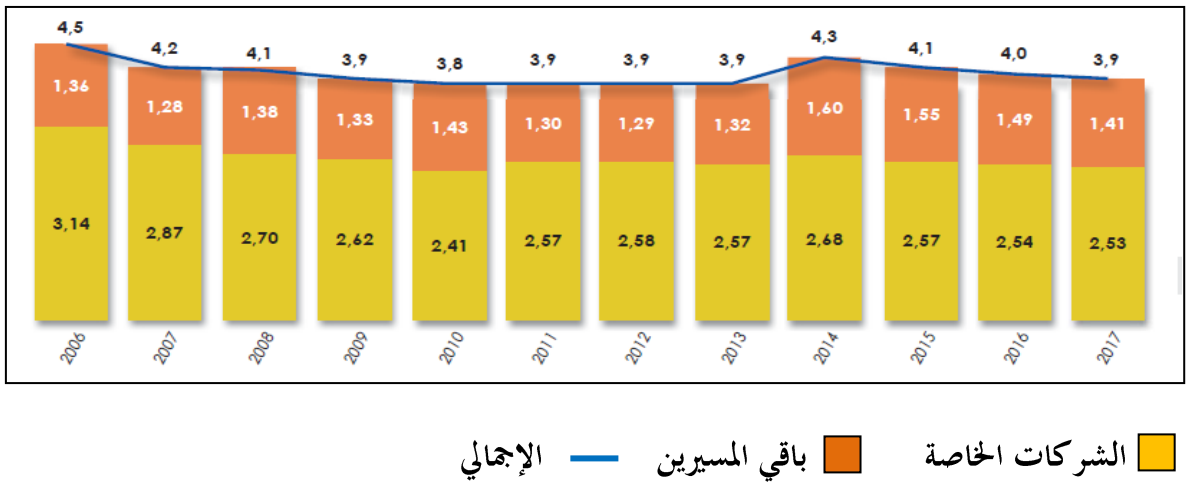

Source: Beatrice Plat**: Les services publics d'eau et d'assainissement en France, Données économiques, sociales environnementales**, Rapport FP2E /BIPE, 7ème édition, 2019, p 62 .

[1] - Meriem Ait Ouyahia : **Le Partenariat Public - Privé Pour Financer Les Infrastructures Municipales D'Eau Potable: Quels Sont Les Défis ?**, Projet du RPR, Développement Durable, Document De Discussion, Canada, Mai 2006, p 17.

[2]- فراح رشيد، فرحي كريمة، مرجع سابق، ص 86.

نلاحظ من الشكل السابق أن الشركات الخاصة استحوذت على نسبة معتبرة في توزيع مياه الشرب مقارنة بباقي المسيرين، حوالي 3/2 من الحجم الإجمالي أي تقريبا 16,2 مليون زبون. إلا أن هناك انخفاض في نسبة المياه المفوترة خلال الفترة 2006 – 2016 والمقدرة بنسبة 11 %، أي حوالي 500 مليون/ م^3. والسبب في ذلك يعود إلى سحب المياه التي لم يتم فوترتها والمقدرة بحوالي 1,2 مليار م^3 سنة 2016، حيث تم استخدام هذا الحجم جزئيًا لأغراض الخدمة (تنظيف الخزانات، نظام الصرف الصحي،... إلخ). كما فُقد جزء على شبكة التوزيع بسبب التسربات الموجودة.

ويقدر مبلغ الاستثمار للشركات الخاصة حوالي 766 مليون أورو خلال سنة 2017 منها 48 % مخصص لإنشاء وربط قنوات شبكات المياه، وتركيب العدادات، و 43 % لتجهيز الآلات، و09 % مخصصة لمعدات الإعلام الآلي.[1] وقد حققت شركات المياه في فرنسا خلال سنة 2013 رقم أعمال مقدر بـــــــ 5,3 مليار أورو خارج الرسم منها 4,9 مليار أورو في إطار عقود الإدارة، و0,4 مليار أورو يخص باقي العقود.[2]

ثالثا– نتائج خوصصة قطاع المياه

من خلال العرض السابق يمكن إعطاء مجموعة من النتائج وفق بعض المؤشرات المعتمدة في قطاع المياه الفرنسي

1– جودة المياه

منذ صدور قانون Barnier تعين على الشركات الخاصة أن تصدر كل عام تقريراً سنوياً عن الأسعار وجودة الخدمات، وتشمل هذه التقارير مؤشرات سنوية عن الخدمات العامة للمياه كإنتاج المياه، ونسبة التسرب ونوعية المياه * مما يسمح بالمتابعة و المقارنة بين تطور الجودة والأسعار، فعلى سبيل المثال ترتبط جودة المياه بأكثر من 99 % من الاختبارات التي أجريت وتتناقص نسبة التسرب بشكل طفيف كل عام بسبب حجم الاستثمارات التي تمت لمنع التسرب.[3]

[1] - Beatrice Plat, et al, Op.Cit, p 71.
[2] - vianney da costa et al, Op.Cit, p 92.
* تُقاس نوعية المياه كنسبة مئوية من الامتثال للمؤشرات الميكروبيولوجية/الفيزيائية الكيميائية.
[3] - Porcher, S: **Do Markets Reduce Prices ? EPPP Chair Working paper**, 2012, p 07.

وعلاوة على ذلك تم تحديد قواعد لضمان احترام المعايير أثناء العملية للحد من السلوك الانتهازي المحتمل للشركات الخاصة، وتدعم هذه القواعد جودة المياه ومدة العقود والمعلومات حول الإدارة و توفير المياه.[1] وقد حدد قانون المياه لعام 1992 تعريفا دقيقا لأكثر من 60 مؤشر حول نوعية المياه والتي يمكن التحقق منها لضمان احترام خدمات المياه سواء كانت خاصة أو عامة لمعايير الجودة، وعليه فإن نوعية المياه تحترم ونادرا ما تكون دون درجة 95 % من التوافق مع معايير التحليل الميكروبيولوجي، حيث قدرت حوالي 98 % في عام 2017.[2] كما تم تنفيذ قيود على المدة، وأصبح مطلوبا الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالإدارة وتوفير المعلومات للجمهور، ولضمان المنافسة بين الشركات فإن قانون بارنييه ألزم إعادة التفاوض التلقائي على مدة العقود كل خمس سنوات، ولمكافحة عدم تماثل المعلومات أصدرت السلطة التنفيذية مرسوماً في عام 2007 بإجبار البلديات على تقديم أربعة عشرة (14) مؤشراً للأداء في التقرير السنوي لرئيس البلدية بشأن الأسعار وجودة الخدمات.[3]

وقد تم جمع مؤشرات الأداء هذه وغيرها من البيانات عن خدمات المياه والصرف الصحي منذ عام 2009 بواسطة هيئة ONEMA لتوفير المعلومات للمستخدمين والمواطنين، إلا أن هناك افتقارا للحوافز التي تدفع السلطات العامة إلى الوفاء بالبيانات على أساس منتظم.

2- تسعير المياه

يغطي سعر خدمة المياه في فرنسا تكاليف التسيير والاستثمار خلال دورة المياه بالكامل، بدءً بمورد الشرب، إلى أن تعود إلى البيئة الطبيعية بعد التطهير، و يختلف تحديد تسعيرة المياه سواء كانت الخدمة مقدمة من طرف الشركات الخاصة عن طريق التفويض أو في ظل الإدارة العامة المباشرة، حيث يصمم مجلس البلدية الأسعار من أجل توليد الإيرادات التي تسمح للمنفعة بتغطية تكاليفها، وفقا للتوجيه الأوروبي القائم على ضرورة موازنة مرفق المياه أو ما يسمى بمبدأ الاسترداد الكامل للتكلفة.

وفي حالة تفويض الخدمة تواجه السلطات العامة المشكلة التنظيمية التقليدية، فهي تجد نفسها في وضع عدم تماثل المعلومات، ولا تملك سوى القليل من الأدوات لتنفيذ مهامها الأساسية، بيد أنه تم تطبيق قواعد

[1] - Le Jeannic, Françoise, et al : **Services d'eau et d'assainissement, une inflexion des tendances?**, 2010, Available online : http://www.epsilon.insee.fr/jspui/bitstream/1/85821/1/Point_67.pdf , (1- 11- 2019).
[2] - Office Français De La Biodiversite, Op, Cit, p 01.
[3] - Porcher, Simon , Op, Cit, p 113.

للحد من سلوك المتعهدين من القطاع الخاص الانتهازي. فعلى سبيل المثال أثناء إعادة التفاوض على الأسعار، يتقيد المشغلون بحقيقة مفادها أن كل عمليات إعادة التفاوض على العقود الإدارية التي تغير قيمة العقد الأولي بنسبة تتجاوز 05 % من شأنها أن تؤدي إلى عملية اختيار جديدة للشركة الخاصة، وحتى إذا كان هذا الضمان نادراً ما يستخدم فإنه يوفر للسلطات المحلية سلطة ذات مصداقية لمنع السلوك الانتهازي من جانب المشغل.[1]

حسب التقديرات فإن فواتير المياه تضاعفت منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين، مع ارتفاع أسعار المياه بنسبة تتجاوز 10% سنوياً في أوائل تسعينيات القرن العشرين، ويرجع السبب في الزيادة الكبيرة إلى ثلاثة عوامل أساسية وهي: تمويل الاستثمارات الضخمة الرامية إلى الامتثال للمعايير الأوروبية، وإدخال متطلبات التمويل الذاتي، وزيادة الضرائب والرسوم.[2] ورغم أن أسعار المياه قد تتفاوت من بلدية إلى أخرى، فإن متوسط سعر خدمة مياه الشرب وإمدادات المياه الجماعية أصبح الآن مستقراً نسبياً وأقل من المتوسط الأوروبي، بعد أن ارتفع في المتوسط بأكثر من 65 % مقارنة بسنوات التسعينات.[3]

وبلغة الأرقام فقد كان متوسط سعر المياه (177 يورو للشخص الواحد في السنة) في سنة 2004، وبلغ 183 يورو بعد أربع سنوات (2008)، ويبلغ متوسط سعر أكبر خمس مدن فرنسية حوالي 2,92 يورو/م^3.[4] كما عرفت أسعار المياه ارتفاعا من سنة 2000 إلى سنة 2013 بمعدل 6,2 % سنوياً في المتوسط.[5]

وفي سنة 2014 بلغ متوسط سعر المياه في فرنسا 3,98 يورو لكل متر مكعب بكامل الرسوم والضرائب، (2,05 يورو خاصة لتكاليف إنتاج وتوزيع مياه الشرب، و1,93 يورو لتكاليف الصرف

---

[1] - Ibid, p 116.

[2] - Anne briand , Arnaud Lemaitre : **privatisation de la distribution de l'eau potable en Afrique , une aubaine ?,** actes de la journee d'etudes , les territoires de l'eau, universite d'artois, arras, 26 mars 2004, p 110.

[3] - Ministre de l'économie et des finances : rapport final , **L'eau du futur - enjeux et perspectives pour les entreprises du secteur**, études économiques, juin 2019, p 40 , available online : https://www.entreprises.gouv.fr/files/files/directions_services/etudes-et-statistiques/etudes/2019-06-25-EauDuFutur-rapport.pdf , (14-07-2019).

[4] - Capes Hugo, Dutoit Audrey, op, cit, p 14.

[5] - Vianney Da Costa Et Al: **Les services publics d'eau et d'assainissement en France Données économiques, sociales et environnementales ,** Rapport Fp2e/Bipe Sixième édition Octobre 2015 , p 65.

الصحي). وعلى أساس استهلاك 120 م^3، تبلغ الفاتورة السنوية للأسر 477,60 يورو، أي حوالي 01 % من متوسط الدخل.[1]

3- أداء شبكة المياه

هناك عدة مؤشرات تستخدم لتقييم التسيير الحسن لشبكة المياه، قصد المحافظة عليها وتجديدها ومكافحة مشكلة تسرب المياه ويوضح الجدول التالي أهم مؤشرات أداء شبكة المياه في فرنسا.

الجدول رقم (14): مؤشرات أداء شبكة توزيع المياه

	2009	2010	2011	2012
مردود شبكة التوزيع (%)				
شركات المياه الخاصة	% 81	% 81	% 81	% 81
باقي المسيرين	% 76	% 80	% 80	% 80
مؤشر تسرب المياه (م^3/كلم/يوم)				
شركات المياه الخاصة	5,5	4,5	4,1	4,1
باقي المسيرين	3,9	3,6	3,4	3,4
معدل حالات الانقطاع غير المخطط لها في قطاع مياه الشرب (لكل 1000 مشترك)				
شركات المياه الخاصة	3,1	2,8	2,8	2,9
باقي المسيرين	4,4	3,1	2,8	3,1

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

-Vianney Da Costa, et al, **Les services publics d'eau et d'assainissement en France Données économiques, sociales et environnementales ,** Rapport Fp2e/Bipe Sixième édition Octobre 2015, p 56.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

[1] -Eaufranc : **le prix de l'eau,** Available online: https://www.eaufrance.fr/le-prix-de-leau, (14-07-2019).

1- يقيس مؤشر مردود الشبكة نسبة حجم المياه المستهلكة إلى حجم المياه الموزعة، وعليه فإن متوسط مردود الشبكة كان 81 % خلال السنوات الأربع، وهو ما يشير إلى أن معدل التسرب بلغ 19%، و هذا المعدل يعتبر أفضل إذا قارناه ببعض الدول الأوربية مثل بلجيكا 27 %، إيطاليا 38 %.

2- إضافة إلى معدل التسرب الإجمالي، يتم تقييم كثافة هذه التسريبات وفقا لطبيعة الخدمة، ريفية كانت أو حضرية، فوفقا لهيئة ONEMA فإن الأداء الجيد لخدمة المياه الريفية يكون المؤشر أقل من 1,5 لأن كثافة المشتركين في كل كيلومتر من الأنابيب منخفضة، وفي الخدمة الحضرية يحظى الأداء الجيد بالتقدير من خلال مؤشر يكون أقل من 7، لأن عدد السكان لكل كيلومتر من الأنابيب مرتفع، ومن خلال معطيات الجدول يتضح أن مؤشر التسربات منخفض من سنة إلى أخرى.

3-كما يتم تقييم الإدارة الجيدة لنظام توزيع مياه الشرب من خلال مؤشر استمرارية الخدمة، وهو يقيس عدد المشتركين المتصلين بشبكة المياه في إطار الخدمة والتي لم يتم إخطارهم بها مسبقا، وتبين معطيات الجدول أن هذا النوع من الانقطاع غير متكرر منذ سنة 2009، لأن معدل حدوث الانقطاع آخذ في الانخفاض.

خلاصة القول فإن تنظيم قطاع المياه في فرنسا يتسم بقدر كبير من اللامركزية، و خوصصة المياه اتخذت شكل مجموعة متنوعة من عقود القطاع الخاص، والذي كان له تأثير إيجابي على جودة المياه، غير أن ذلك أدى إلى زيادة تسعيرة المياه.

وقد أدى إنشاء هيئة ONEMA إلى تحسين مراقبة أداء مرفق المياه، رغم أن المهام الموكلة إليها تبقى ضعيفة من تلك التي تتمتع بها الهيئة التنظيمية البريطانية Ofwat، خصوصا وأن مجموعة بيانات SISPEA لا تسمح بإجراء قياس مناسب لخدمات المياه. ولا بد من بذل الجهود من أجل جمع البيانات ذات الجودة الجيدة حتى يتسنى لها أن تزيد من مؤشرات قياس معايير جودة خدمات المياه، ورغم التحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة، فإن إدارة المياه بين القطاعين العام والخاص اليوم أفضل مما كانت عليه قبل خمسة وعشرين عاما.

وفي السنوات الأخيرة تعرضت عقود المياه الخاصة لانتقادات متزايدة بسبب أسعارها وغير ذلك من الممارسات المحاسبية، حيث قررت الكثير من السلطات المحلية الاستعاضة عن عقود القطاع الخاص خصوصا مع نهاية العقود الموقعة، وأبرز مثال على ذلك فشل الشراكة في مدينة Grenoble ، تلتها مدينة باريس سنة 2010 .

المطلب الثالث: تجربة خوصصة المياه في ألمانيا

يتسم قطاع المياه في ألمانيا باللامركزية القوية وعدد كبير من الجهات الفاعلة، فهي مزيج بين الشركات العامة والشركات الخاصة والهيئات الإشرافية، فحسب المادة (2 – 28) من الدستور الألماني فإن تنظيم إمدادات المياه المحلية يعتبر من صلاحيات البلديات، والتي بدورها تقرر كيفية تقديم الخدمة إما بنفسها عن طريق المرافق المملوكة للبلدية أو عن طريق إشراك شركات المياه من القطاع الخاص، وقد تجاوزت نسبة مشاركة القطاع الخاص في إدارة المياه بـــــ 60 %، ويخضع نظام قطاع المياه لتنظيم بيئي وصحي صارم.

أولا– تطور خدمات المياه

يعتبر توفير مياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي جزء من الالتزامات القانونية للبلديات الألمانية التي تقرر كيفية تنظيم إمدادات المياه المحلية، حيث كانت الخدمات العامة دوما محلية، وكانت تُعَد نقطة أساسية في الديمقراطية المحلية.[1] فمنذ العصور الوسطى كانت هناك جمعيات عامة تتولى أعمال الري،كما تم إنشاء الشركات والتعاونيات في القرن التاسع عشر لإدارة المياه والتخلص من مياه الصرف في المراكز الصناعية المتنامية، ولعل الدافع الرئيسي وراء ذلك هو الوقاية من الأوبئة.[2]

وبعد الحرب العالمية الثانية تطورت إدارة المياه بشكل مختلف في الشرق والغرب، وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية الغربية ظل الهيكل التاريخي اللامركزي قائماً بفضل الحماية الدستورية للحكم الذاتي، أما في جمهورية ألمانيا الديمقراطية الشرقية، كان قطاع المياه متمركزا في إدارات المياه الجوفية والمياه السطحية وإدارة المياه الحضرية، مقسمة على مستجمعات المياه والمناطق الإدارية إلى 15 مؤسسة عامة كبيرة، وبعد سقوط سور برلين وإعادة توحيد شطري البلاد، أصبحت هذه الشركات غير مركزية، كما أوكلت إلى البلديات مرة أخرى الخدمات وهياكلها الأساسية وشبكاتها.[3]

كما أدرجت الولايات الألمانية الشرقية شروطا جديدة في القوانين الاتحادية لفتح الباب أمام الاستثمار الخاص في قطاع المياه، وتقديم التنازلات والاتفاقات الإدارية والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وأدى

[1] - Laure Isnard, Bernard Barraqué : **La gestion durable des services d'eau et d'assainissement – Ce qui se dit en Allemagne**, Rapport Eaux3E, Février 2011, p 01 .
[2] - Hecht, Christa : **Les municipalités allemandes reprennent le contrôle de leur eau,** Eau publique, eau d'avenir L'expérience mondiale de la remunicipalisation , 2015, p 60 .
[3] -Ibid , p 62.

ذلك إلى خوصصة كلية أو جزئية في التسعينات في الجزء الشرقي من ألمانيا، وفي القسم الغربي جرت بعض عمليات الخوصصة منذ الثمانينات في البلديات التي تواجه صعوبات في الميزانية.

واليوم هناك أكثر من 12 ألف جمعية في ألمانيا مكرسة لإدارة خدمة المياه والصرف الصحي، فهي مسؤولة عن الحفاظ على الموارد بموجب التوجيه الإطاري للاتحاد الأوروبي بشأن المياه، ومعظم موردي المياه في ألمانيا مملوكة للبلديات، في حين أن مشاركة القطاع الخاص منخفضة حيث توفر الشركات المملوكة للدولة 87 % من مياه الشرب.[1] ونتيجة لهذا فإن سلطات توفير المياه في ألمانيا متعددة حيث يوجد حوالي 6060 مشغل يقدمون مياه شرب، وأكثر من 6900 من مشغلي المرافق الصرف الصحي.[2]

ثانيا– تنظيم خوصصة قطاع المياه

تعتبر ألمانيا دولة غنية بالموارد المائية، حيث يقدر الموارد المائية المتاحة في ألمانيا بـــــــــــ 188 مليار م^3 من مصادر المياه الخام، منها 25 مليار م^3 أي حوالي 13 % استخدمت لإمدادات المياه في عام 2013.[3] وعلى الرغم من أن الموارد المائية المتاحة كافية عموما، إلا هناك بعض الاختلافات الإقليمية في توافر المياه عبر المدن، بسبب اختلاف الظروف المناخية، فعلى سبيل المثال تقدر الموارد المائية المتاحة في مدينة براندنبورغ Brandenburg بحوالي 7,3 مليار م^3 سنويا، وهي كمية أقل بكثير من المياه مقارنة بمدينة بادن–فورتمبيرغ Baden-Württemberg والمقدرة بحوالي 49 مليار م^3 سنويا.[4] ويقدر نسبة الربط بشبكة المياه بـــــــــــ 100 % وهي ذات معايير تقنية عالية، ومن النادر حدوث انقطاعات في الإمدادات كما أن معدلات التسرب واستخدام المواد الكيميائية في معالجة المياه منخفضة نسبيا.

ويقدر متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية بحوالي 2,292 م^3 من المياه لكل شخص/ السنة، ومقارنة بعدد سكانها البالغ 82 مليون نسمة، فإن هذا الرقم يعادل كمية مياه محتملة تبلغ 279 6 لتر للشخص الواحد في اليوم الواحد.[5] ومنذ عام 2004 عملت الحكومة على خفض استهلاكها من المياه الخام

[1] - Astrid Cullmann, et al **: The German Drinking Water Sector,** facing the challenges of water governance , 2018, p 133.
[2] - Hecht, Christa, Op, cit, p 60.
[3]- Astrid Cullmann, et al **,** Op ,cit, p134.
[4] - German Environment Agency: **Water Resource Management in Germany,** Fundamentals, pressures, measures, 2018, p 46, available online: https://www.umweltbundesamt.de/sites/default/files/medien/1410/publikationen/waterresourcemanagement_germany_digital_aktualisiert.pdf (13-11-2019).
[5] - Ibid, p 46.

على نحو مستمر، وظلت دون عتبة 20 % من إجمالي موارد المياه الخام.[1] كما يوضحه الجدول أدناه وقد بلغ متوسط استهلاك مياه الشرب خلال السنوات الثلاث الماضية بين 120 و123 لتر للشخص الواحد/ اليوم.[2]

الشكل رقم (20): تطور استهلاك المياه خلال الفترة 1991 – 2013

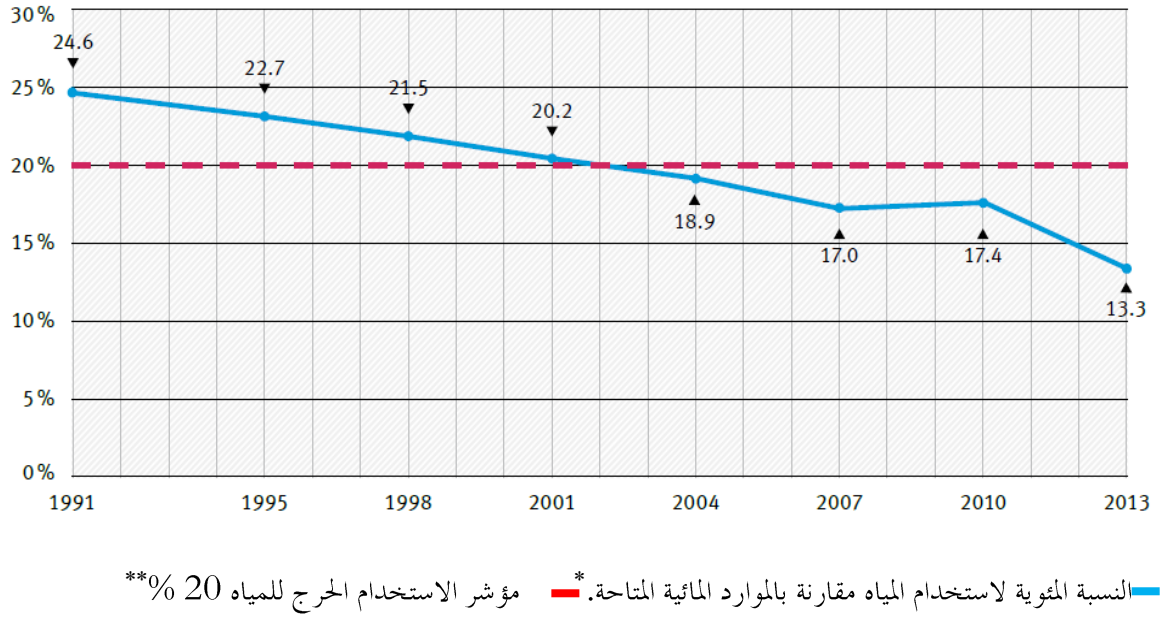

Source : German Environment Agency, **Water Resource Management in Germany,** Fundamentals, pressures, measures, 2018, p 49.

يوضح الشكل السابق أنه على مدى السنوات العشرين الماضية، حدث انخفاض ملموس في حجم استهلاك المياه في جميع المناطق، وعلى وجه التحديد منذ عام 1991 انخفضت عمليات سحب المياه في قطاعات الطاقة والتعدين والتصنيع بنسبة 45 % من مجموع موارد المياه المتجددة، وبين عامي 2010 و2013 انخفضت النسبة بشكل كبير من 17,4 % إلى 13,3 %، وبالتالي فهي حاليًا أدنى بكثير من مؤشر استخدام المياه الحيوي والمقدر بـــ 20 %، فقطاع الطاقة يمثل القسم الأكبر من سحوبات المياه، والغالبية من هذه المياه هي مياه التبريد التي تعود إلى المياه السطحية بأقل قدر من التكثف، ثم تصبح متاحة مرة

[1] - Cullmann, Julia Rechlitz, Caroline Stiel, Op, cit, p133.
[2] - Federal Ministry for the Environment, Nature Conservation and Nuclear Safety: **Drinking Water** , available online : https://www.bmu.de/en/topics/water-waste-soil/water-management/drinking-water/

* وقد تم تشكيل مؤشر استخدام المياه من نسبة مجموع عمليات استخراج المياه في العام قيد الاستعراض (منذ عام 2007 بما في ذلك الري الزراعي) إلى الموارد المائية المتاحة على المدى الطويل في ألمانيا (188 مليار متر مكعب).

** ويعبر عن مؤشر استخدام المياه بأنه هو الحد الأدنى للإجهاد المائي والمقدر بنسبة 20%.

أخرى للاستخدام إذا تم تجاهل جزء من ماء التبريد، فهذا يعني أن مؤشر استخدام المياه في ألمانيا أقل بكثير من 10%.

وفي سنة 2013 قدر الحجم الإجمالي للمياه المستخرجة بـــ 25,1 مليار م^3، وتتنوع استخدامات المياه في ألمانيا بين إمدادات المياه العامة والتعدين والتصنيع واستخراج الطاقة والزراعة، حيث تم استخدام 13,3 % من إجمالي موارد المياه المتجددة كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (21): توزيع استعمالات المياه في ألمانيا خلال سنة 2013

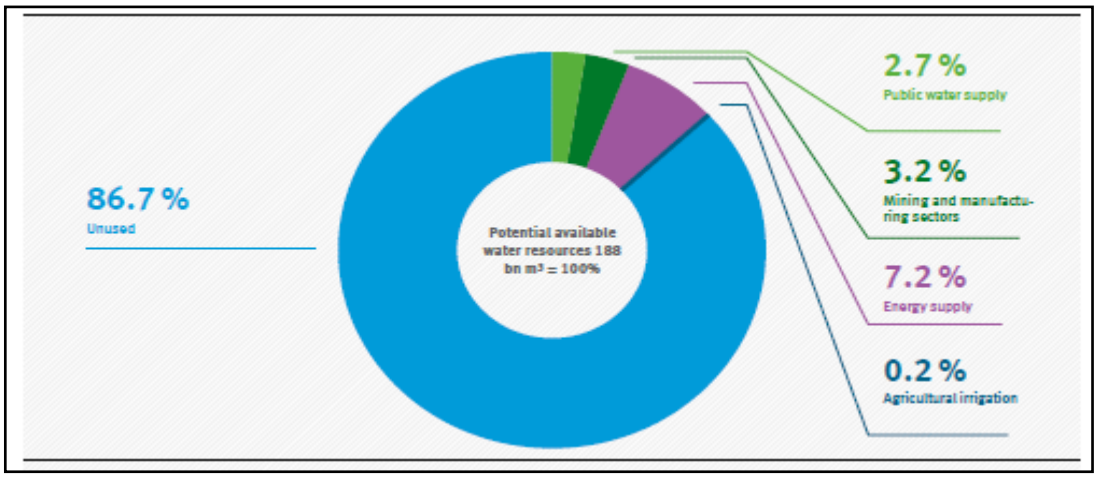

Source : German Environment Agency, **Water Resource Management in Germany,** Fundamentals, pressures, measures, 2018, p 49.

يوضح الشكل أعلاه أن أكبر كمية من المياه تم استخدامها في قطاع الطاقة بحجم 13,6 مليار م^3 أي ما يعادل نسبة 7,2 % من الموارد المائية المتاحة، و لم تستخدم إمدادات المياه العامة التي تزود الأسر والشركات الصغيرة بمياه الشرب إلا نحو 2,7 % من الموارد المائية المتاحة المحتملة، أي ما يعادل 5 مليار م^3، أما قطاع التعدين والصناعة التحويلية فقد خصص له كمية مقدرة بـــ 6,1 مليار م^3 أي ما نسبته 3,2 %، واستخدم لقطاع الري الزراعي 0,3 مليار م^3 أي ما نسبته 0,2 %.

1- طرق تنظيم خوصصة المياه

يشكل ضمان إمدادات المياه واجباً إلزامياً على الدولة، حيث تقع المسؤولية الكاملة على عاتق البلديات التي يمكنها أن تستخدم مجموعة من الأشكال التنظيمية والقانونية للوفاء بهذا الواجب، ويمكنها توفير المياه بنفسها، وإنشاء جمعيات معنية بالمياه وبأغراض خاصة في إطار التعاون بين البلديات، أو تقوم بتفويض

طرف ثالث يقوم بالمهمة مع الاحتفاظ بالإشراف المحلي، وهذا يعني أن الشركات العامة والخاصة تعمل جنباً إلى جنب.[1]

ويتم تنظيم خوصصة المياه في ألمانيا وفق ثلاثة أشكال وهي:[2]

– **الخوصصة الشكلية أو التنظيمية:** وفي هذه الحالة تظل مهمة إمدادات المياه على عاتق الدولة، ولا يتم تحويل سوى الوكالة العاملة إلى شكل تجاري بموجب القانون الخاص، مع التحول من إدارة بلدية أو وكالة بلدية شبه مستقلة إلى مؤسسة بلدية.

– **الخوصصة المادية أو الوظيفية:** هنا يقوم المسير بمندوب مهامه لصالح القطاع الخاص، ويمكن أن يكون هذا التخلي عن المهام قابلاً للإلغاء المؤقت أو الإلغاء النهائي، ويتم تنظيم المؤسسة التي تم خوصصتها في كلتا الحالتين من خلال إنشاء مجالس إشراقية داخل الشركة.

– **الخوصصة المختلطة:** وهنا يتعلق الأمر بشكل مختلط بين الخوصصة الشكلية والمادية في هيئة مشاركة شركات خاصة في مشروع بلدي، والذي أصبح معروفاً في ألمانيا باسم "نموذج برلين".

وفي العديد من المدن والبلديات الصغيرة، لا يزال توفير المياه والصرف الصحي يتم من قِبَل إدارة البلدية، إلا أنه على مدى العقود الماضية، زادت أشكال التنظيم وفق القانون الخاص مقارنة بالقانون العام، كما زادت الشركات الخاصة المنظمة لقطاع المياه، و أصبحت تضم أكثر من 40 % من شركات المياه وتوفر أكثر من 60 % من حجم المياه للسكان. ويبين الجدول الموالي مختلف أشكال تنظيم قطاع المياه.

[1] - Federal Environment Agency: **Water Management in Germany Water Supply – Waste Water Disposal** ,2014, p 02, available online: https://www.umweltbundesamt.de/sites/default/files/medien/378/publikationen/wawiflyer_uba_en_web.pdf

[2] - Johann Wackerbauer : **Regulation and privatisation of the public water supply in england, france and germany,** Competition and Regulation in Network Industries, Vol 08, No 02, 2007, p 107.

الجدول رقم (15): تنظيم إمدادات المياه في ألمانيا(بالنسب المئوية المرجحة من كميات المياه)

أشكال التنظيم	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
التسيير المباشر	0,4		0,4
الوكالات البلدية	14,9		14,9
الرابطات البلدية	15,9		15,9
جمعية إدارة المياه والأراضي	6,3		6,3
شركات البلدية		19,9	19,9
مؤسسات عامة		10,3	10,3
الشراكة بين القطاعين العام والخاص		28,8	28,8
باقي عقود شركات القطاع الخاص		3,5	3,5
المجموع	37,5	62,5	100

Source : kraemer, R, et al : **Regulation of water supply in Germany,** Cesifo Dice Report, Vol 05, No 02, 2007, p 24.

يبين الجدول أعلاه الأهمية النسبية للتسيير المباشر، وتوفير إمدادات المياه من قبل وحدات مستقلة من إدارة البلدية الوكالات والرابطات التي أنشأتها البلديات*، وفي بعض الأحيان المؤسسات العامة الأخرى بموجب القانون العام، وتشكل هذه النماذج مجتمعة أقل من 40 % من إمدادات المياه، ويتم تسليم غالبية المياه من خلال تعهدات منشأة بموجب القانون الخاص، وعادة في هيئة شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات مساهمة. وتوفر شركات البلدية والمؤسسات العامة حوالي 30 % من المياه، في حين توفر أيضا الشركات المختلطة بين القطاعين العام والخاص بما يقرب من 30 % من المياه، وبوجه عام فقد تجاوزت نسبة مشاركة القطاع الخاص في إدارة المياه بـــــ 60 % مما أدى إلى مستويات أعلى من الإدارة المهنية لخدمات المياه.

* تشكل المدن والمجتمعات الصغيرة في المناطق الريفية منظمات ذات أغراض خاصة تتعاون في كثير من الأحيان مع منظمات مماثلة للإمداد بالمياه والتخلص من مياه الصرف الصحي على حد سواء. والهدف الأساسي لهذه الرابطات ذات الأغراض الخاصة هو توحيد قواها، وبالتالي تهيئة ظروف عمل أكثر ملائمة مقترنة بالخبرة التقنية اللازمة في إدارة أعمالها وتنفيذها. وتضع هذه الرابطات أهدافا لشركات إمدادات المياه في منطقتها وتعمل كهيئات إشرافية. ولذلك تظل المسؤولية بموجب القانون العام تقع على عاتق الحكومة المحلية.

ويخضع نظام التزويد بالماء لتنظيم بيئي وصحي صارم، وفي أعقاب توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن المياه (EC/60/2000)، تحدد القوانين الوطنية والإقليمية معايير الجودة والكمية للمياه الجوفية والسطحية، وبالتالي تنظم استخدام المياه الخام، فبالنسبة لاستخراج المياه الخام تفرض 13 ولاية ألمانية من أصل 16 ولاية رسوم متغيرة على موردي المياه تتراوح بين 0.002 إلى 0.31 يورو/م^3.

2- نظام تسعير المياه

يستند حساب أسعار المياه في ألمانيا إلى التكاليف الفعلية التي تتحملها الشركات فيما يخص كل التكاليف المرتبطة بإنتاج المياه ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها، فضلا عن أشغال الصيانة وهذا يعكس مبدأ استرداد التكاليف الذي يستند إليه التوجيه الإطاري للمياه، وينص مبدأ استرداد التكاليف على أنه بالإضافة إلى تكاليف التشغيل الجارية، يجب أن تغطي أسعار المياه أيضا جميع التكاليف الرأسمالية.[1] وتخضع أسعار المياه لإطارين تنظيميين متميزين هما:[2]

- **التنظيم السابق: حيث** لكل ولاية اتحادية قانون يسمى "Kommunalabgabengesetz " ينص على مبادئ توجيهية لحساب رسوم المياه.

- **التنظيم اللاحق:** حيث يتضمن قانون الكارتلات الألماني قسم خاص عن إمدادات المياه، والذي يسمح لمكاتب الكارتلات الإقليمية والفيدرالية بفتح تحقيق إذا اشتبهت في وجود مرفق مياه يفرض رسوما عالية بشكل غير معقول، غير أن مراجعة قانون الكارتل لسنة 2011 تنص على أنه لا يجوز فتح التحقيقات إلا فيما يتعلق بالأسعار ولا تنطبق على الرسوم.

كما يعتمد تنظيم أسعار المياه على الشكل القانوني لشركة المياه، ومن الجدير بالذكر أن هناك اختلافات بين المرافق العامة التي تنظم بموجب قانون القطاع الخاص والمرافق الخاضعة للقانون العام، وفي حين لابد من تنظيم شركات المياه الخاصة بالكامل وتلك التي تتمتع بملكية مختلطة بموجب القانون الخاص، فإن المرافق المملوكة بالكامل للدولة من الممكن أن تختار بين القانون الخاص والقانون العام. وتنطوي الهياكل القانونية بموجب القانون العام على قواعد محددة مصممة خصيصا للقطاع العام (من حيث الضرائب، وتأثير

[1] - German Environment Agency, op, cit, p 159.
[2] - Astrid Cullmann, et al , Op, cit, p 143.

الملكية وما إلى ذلك)، وتوفر للمرافق إمكانية فرض رسوم بدلا من أسعار استهلاك المياه. ويقدم الجدول الموالي لمحة عامة عن متوسط تعريفات المياه بالنسبة للأسر العادية لسنة 2013.

الجدول رقم (16): متوسط تسعيرة المياه لبعض مدن ألمانيا لسنة 2013

المناطق	التكلفة المتغيرة لكل م^3 /باليورو	التكلفة الثابتة في السنة/ باليورو	إجمالي تكاليف الاستهلاك التي تبلغ 80 م^3 في السنة في يورو
Baden-Württemberg	2,01	33,14	206,18
Bavaria	1,45	45,19	193,94
Berlin	2,17	17,58	161,19
Brandenburg	1,52	79,62	201,2
Bremen	1,98	28,62	182,02
Hamburg	1,72	62,92	200,52
Hesse	1,98	33,86	187,02
Mecklenburg-West Pomerania	1.61	87.57	216.37
Lower Saxony	1.23	61.74	160.14
North Rhine-Westphalia	1.62	118.90	248.50
Rhineland-Palatinate	1.70	77.42	213.42
Saarland	1.87	96.99	246.59
Saxony	1.92	114.21	267.81
Saxony-Anhalt	1.64	101.84	233.04
Schleswig-Holstein	1.42	47.17	160.77
Thuringia	2.00	126.07	286.07
Germany	**1.69**	**70.98**	**206.18**

Source: Astrid Cullmann, et al**: The German Drinking Water Sector,** facing the challenges of water governance, 2018, p 145.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

1- هناك اختلافات كبيرة في تعريفات المياه في مختلف أنحاء ألمانيا، حيث يقدر الفرق في الأسعار بنسبة تصل إلى 79 % بين مختلف المدن، حيث يمكن تفسير هذه الاختلافات بظروف الإنتاج الخارجية مثل الطبوغرافيا أو استخدام الأراضي أو الكثافة السكانية أو الظروف المناخية.

2- تحتسب الأسعار عموماً من مكونين رئيسيين: السعر المرتبط للاستهلاك لكل متر مكعب، والرسم الشهري الأساسي المصمم لتغطية التكاليف الثابتة لصيانة البنية الأساسية للعرض، وتتفاوت عناصر الأسعار

هذه بين البلديات، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف أسعار المياه الفعلية بشكل كبير عن المتوسط المحسوب الذي يبلغ 1,69 يورو لكل م^3 في عام 2013، بالإضافة إلى رسم سنوي أساسي يبلغ 70,98 يورو.

3- يمكن استخدام عملية حسابية مبسطة للأسر النموذجية لتوضيح التكاليف، فبالنسبة للأسرة الموحدة التي تضم شخصين في ألمانيا والتي يبلغ استهلاكها من المياه 80 م^3، فإن الإنفاق السنوي سوف يكون 206,18 يورو سنويا. أو بمفهوم آخر تبلغ تكلفة مياه الشرب 103,09 يورو للشخص الواحد، أي أن الاستهلاك اليومي من مياه الشرب التي تبلغ 121 لتراً يتم تغطيته بتكلفة قدرها 0,28 يورو في اليوم.

ثالثا- نتائج خوصصة قطاع المياه

يمكن إدراج نتائج خوصصة قطاع المياه من خلال بعض مؤشرات أداء قطاع المياه الألماني والمتمثلة في السلامة طويلة الأجل للإمدادات المياه والتخلص منها، و معايير جودة مياه الشرب والصرف الصحي، وخدمة العملاء، والاستخدام المستدام لموارد المياه، مع الاهتمام بالكفاءة الاقتصادية. ويمكن شرح ذلك على سبيل الإيجاز:[1]

1- السلامة طويلة الأجل لإمدادات المياه

وفقا للمعيار الدولي للرابطة الدولية للمياه، تعتبر حالات انقطاع الإمدادات سلبية بالنسبة لسلامة الإمدادات إذا كان ما لا يقل عن 0,1 % من السكان الذين يتم توريدها مقطوعة عن إمدادات المياه لأكثر من 12 ساعة. وتُظهِر نتائج المشاريع المعيارية أن هذا الوضع لا يحدث في ألمانيا، وتبين التجربة العملية أن الأسرة المعيشية تتأثر بانقطاع إمدادات المياه الناجم عن تعطل العمليات لمدة تتراوح بين 10 و 15 دقيقة في السنة كحد أقصى. وهذا نتيجة المعايير التقنية العالية للتوزيع والتصريف فضلا عن الحالة الممتازة للشبكات والمنشآت.

2- جودة المياه

يراعى في جميع أنحاء البلد المتطلبات القانونية المتعلقة بنوعية مياه الشرب، فمياه الشرب ذات الجودة الممتازة متاحة للسكان في جميع الأوقات بكميات كافية، وعلى النقيض من العديد من الدول الأعضاء

[1] - ATT, BDEW, DBVW, DVGW, DWA, VKU: **Profile of the German Water Sector 2015**, pp 46-76, available online : https://www.bdew.de/media/documents/20150625_Profile-German-Water-Sector-2015.pdf.

الأخرى في الاتحاد الأوروبي، فإن التعامل مع مياه الصرف الصحي يتم في ألمانيا على مستوى البلاد تقريباً وفقاً لأعلى معايير التطهير في الاتحاد الأوروبي.

وتقوم سلطات الصحة العامة أيضاً تحقيقات في صنابير المياه لدى المستهلكين، وتلبى متطلبات قانون مياه الشرب بأكثر من 99 %. ولقد أثبتت هذه الحقيقة الجودة العالية التي تتمتع بها مياه الشرب في ألمانيا، كما أن أكثر من 99 % من التحليلات التي أجريت خلال الفترات السابقة قيد الاستعراض (من 2002 إلى 2004 ومن 2005 إلى 2007) قد استوفت الشروط المنصوص عليها في قانون مياه الشرب. ويبين تقرير اللجنة الأوروبية بشأن الامتثال للتوجيه الصادر عن المفوضية الأوروبية بشأن مياه الشرب في جوان 2104 أن ألمانيا تتمتع أيضاً بنوعية مياه شرب جيدة للغاية مقارنة ببلدان أوروبا.

ويتم معالجة 97 % من مياه الصرف الصحي بأعلى معايير الاتحاد الأوروبي، وهي المعالجة البيولوجية مع إزالة المغذيات، أي المعالجة الثالثة بموجب توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن معالجة مياه الصرف الصحي في المناطق.

3- خدمة العملاء

إن المستهلكين في ألمانيا يثقون في أداء إمدادهم بمياه الشرب، حيث ظلت نوعية مياه الشرب لسنوات عديدة تلقى علامات جيدة إلى ممتازة، لقد استقر رضا العملاء على مستوى عالٍ جدًا، فأكثر من 80 % راضون أو راضون للغاية، حتى أن ثلثي العملاء يرون أن مياه الشرب في ألمانيا تأتي من بين الأفضل مقارنة بدول أخرى.

إن موثوقية إمدادات المياه على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع هي مؤشر الأداء الأكثر أهمية بالنسبة للعملاء، تليها سرعة استكشاف الأخطاء وإصلاحها، 91,4 % راضٍ أو راضٍ تمامًا عن موثوقية إمدادات المياه، ويرى أكثر من ثلاثة أرباع العملاء أن الأسعار مناسبة.

4- استدامة الموارد المائية

يبلغ مجموع موارد المياه المتجددة سنويا 188 مليار م^3، ولا يستخدم سوى 18 % من هذه الموارد سنويا، ويستخدم قطاع إمدادات المياه العامة حوالي 5,1 مليار م^{3}سنويا، أي ما يعادل 2.7 % فقط من

الموارد المتاحة، و انخفض استخدام المياه في إمدادات المياه العامة من 2,9 % في عام 2004 إلى 2,7 % في عام 2010، كما زاد حجم المياه غير المستخدمة في هذه الفترة من 81 % إلى 82,4 %، وفي ضوء هذا الوضع المريح والاستخدام الحذر للموارد المائية المتاحة يتم تأمين إمدادات المياه في ألمانيا في الأمد البعيد.

5- الكفاءة الاقتصادية

لقد ظلت الزيادة في رسوم مياه الشرب ومياه الصرف الصحي دون مؤشر التضخم لسنوات عديدة، فمنذ عام 2005 ارتفعت أسعار المياه الصالحة للشرب بنسبة 12.2 %، ومياه الصرف الصحي بنسبة 10.9 % فقط، في حين ارتفع معدا التضخم بنسبة 14.3 %.

كما أن استمرار صيانة المصانع وتجديد البنية الأساسية من العوامل الحاسمة لضمان سلامة الإمدادات والتخلص من النفايات في الأمد البعيد، وبالتالي فإن قطاع المياه يستثمر حصة أعلى من المتوسط في عائدات مبيعاته في المصانع والشبكات، الأمر الذي يجعله قوة دافعة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من حيث العمالة والسياسة البيئية. ففي عام 2008 بلغت حصة الإنفاق الرأسمالي التي يستثمرها قطاع إمدادات المياه 18 % من إجمالي إيرادات المبيعات، وكانت حتى الآن أعلى من المتوسط الذي حققته قطاعات الاقتصاد الأخرى. وفي عام 2012 استثمرت مرافق المياه والصرف الصحي 6 مليار يورو، و7 مليارات يورو لكل من سنة 2013 و2014 ويتم أغلب الإنفاق الرأسمالي على الشبكات.

وفي ختام هذه التجربة يمكن القول أنه بالرغم من الأداء الجيد للشركات الخاصة في ألمانيا إلا أن هناك دعوات مناهضة للخوصصة فقد أسس مشغلو المياه العامة الألمان تحالف جمعيات المياه العامة، من أجل مكافحة الخوصصة والقيام بالدعوة إلى الإدارة العامة، وحجتهم في ذلك أن الخوصصة مرادفاً لارتفاع أسعار المياه والنمو الهائل في أرباح شركات المياه الخاصة.

المبحث الثاني: تجارب ناجحة لخوصصة قطاع المياه في بعض الدول النامية

تتناول الدراسة في هذا المبحث نماذج مختارة لخوصصة قطاع المياه في مدن بعض الدول النامية، ويتعلق الأمر بكل من دولة شيلي من أمريكا اللاتينية، وجمهورية السنغال من غرب إفريقيا، والمملكة العربية السعودية من أقصى الجنوب الغربي لقارة آسيا. وبالرغم من الاختلاف الجغرافي لهذه الدول إلا أن نجاح تطبيق الخوصصة تختلف عوامله من دولة لأخرى.

المطلب الأول: تجربة خوصصة قطاع المياه في الشيلي

تتميز الشيلي بتوافر المياه بسبب الاحتياطات الهائلة من المياه خصوصا في معسكرات الجليد الشمالية والجنوبية في المناطق الجنوبية، غير أن المياه توزع بصورة غير منتظمة على الصعيد الوطني، فهي نادرة جدا في صحراء أتاكاما الشمالية ووفيرة جدا في باتاجونيا الجنوبية، حيث تصل إلى(160 ألف متر م^3/سكن/سنة). وينظم إدارة المياه قانون المياه لسنة 1981 الذي سنه النظام العسكري والذي حدد فيه سبل الوصول إلى المياه واستخدامها في شيلي، كما سمح هذا القانون بخوصصة ملكية المياه للمرة الأولى في تاريخ البلاد.

أولا– نموذج الخوصصة

تعتبر الشيلي رائدة في مجال الخوصصة منذ فترة طويلة، حيث بدأت البلاد في خصخصة الطاقة والاتصالات في منتصف الثمانينيات، و لم يبقى سوى الماء والمرافق الصحية تحت ملكية الدولة لفترة أطول، وفي أوائل الثمانينات حدث تغيير هام في الإطار القانوني والتنظيمي، حيث تم سن قانون يسمح بفصل حقوق المياه عن ملكية الأراضي، والمتاجرة فيها بحرية وأصبحت حقوق المياه تنتقل بسرعة كبيرة، وهناك أنواع مختلفة من حقوق المياه، حسب قدرة المالك على استخدام المياه أو إعادتها إلى مصدرها الطبيعي.[1] وفي السنوات التي تلت قانون المياه لعام 1981، ظهرت أسواق نشطة حول الموارد المائية، وأصبح المستعملون

[1] - Bitrán, G. A, Valenzuela, Eduardo P : **Water services in Chile**, **Comparing private and public performance,** 2003, p 01 , available online: https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/11303/261260viewpoint.pdf?sequence=1, (30/11/2020).

الذين يستطيعون استخدام الموارد على نحو أكثر كفاءة، وفي عام 1988 أنشئ نظام تنظيمي جديد للمياه والمرافق الصحية، وأعادت الحكومة تنظيم القطاع تحت 13 شركة مياه إقليمية عامة.[1]

لقد تمت خوصصة المياه في شيلي بموجب نظام تنظيمي يجمع بين مستويات عالية من الكفاءة في الإمداد بالخدمة ومستويات مماثلة من المساواة في الحصول على المياه، وقد أسهمت العديد من العوامل في نجاح ذلك، منها تحقيق تغطية شاملة قبل الخوصصة، وإنشاء شبكة على درجة كبيرة من التطور، حيث كانت نحو 100 % من الأسر متصلة بالمياه وحوالي 90% متصلة بالصرف الصحي.[2]

لقد أصبح تحويل أكبر شركات المياه والصرف الصحي في شيلي إلى القطاع الخاص أمراً حتميا، وبدأت العملية في أواخر عام 1998، وفي أقل من ثلاث سنوات كانت شركات المياه الخاصة تقدم الخدمات إلى أكثر من ثلاثة أرباع الأسر الشيلية، حيث تم خوصصة خمسة شركات فقط من بين ثلاثة عشرة شركة إقليمية، فقد شملت تلك الشركات أكبر ثلاثة مراكز حضرية وهي: " Santiago, Valparaíso, Concepción ". كما تم تنفيذ عملية الخوصصة من خلال الامتيازات والتصفية الكاملة للأصول في المرحلة الأولى على أن تبيع الحكومة الشيلية جزءاً من حصتها المتبقية إلى الشركات المخوصصة.[3]

لقد باعت حكومة إدواردو فري 40 % من شركة إمبريسا سانيتاريا دي فالبارايسو (ESVAL) إلى شركة أنجليان للمياه/شركة إنديسا الأسبانية، مقابل 410 مليون دولار أميركي. في عام 1999 نقلت فري 43 % من امبريسا (EMO Metropolitana de Obras Sanitarias)، و 42 % من شركة (ESSBIO) إلى التايمز للمياه في عام 2000. وأصبحت 73 % من شبكات مياه الشرب والصرف الصحي في شيلي ملكاً للشركات الخاصة، وكانت حجة إدارة إدواردو فري (1994-2000) لخوصصة خدمات المياه العامة، هي الحاجة إلى دمج رأس المال الخاص في القطاع، نظراً للزيادة المتوقعة في احتياجات إمدادات المياه وخدمات المرافق الصحية.[4]

---

[1]- María de la Luz Domper : **Chile, A Dynamic Water Market, 2009**, p p 2-3, available online : http://www.eseade.edu.ar/ciima/investigacion/Chile_March09.pdf , (30/11/2020).

[2] - Hall, David, Emanuele Lobina: **Water privatization, PSIRU Reports**, 2008, p 15, available online : https://gala.gre.ac.uk/id/eprint/1704/1/PSIRU_Report_(9820)_-_2008-04-W-over.pdf , (30/11/2020).

[3] - Bitrán, G. A., Valenzuela, Eduardo P , Op, Cit, p 02.

[4] - Larrain, Sara :**Human rights and market rules in Chile's water conflicts: a call for structural changes in water policy**, Environmental Justice, vol 05, No 02 ,2012, p 85, available online : https://doi.org/10.1089/env.2011.0020 , (02/03/2020).

ثانيا– نتائج الخوصصة

وحسب تحليلات هيئة الرقابة على خدمات المياه والصرف الصحي في شيلي ففي ما يخص المؤشرات الرئيسية للكفاءة والأداء فقد أظهرت الشركات الخاصة تحسناً كبيرا، حسب الجدول أدناه، في حين هناك تدهور في أداء الشركات العامة فعليا وعليه:[1]

– فقد استثمرت الشركات الخاصة 70 % في عام 2001 أكثر مما استثمرت في عام 1998 ولكن الشركات العامة استثمرت نحو 70 % أقل في نفس الفترة؛

– وقد زادت أسعار الفائدة لدى الشركات الخاصة بنسبة 20 % في المتوسط عن أسعار الشركات العامة؛

– بيد أن الكفاءة في استخدام المياه تفوق بوضوح الشركات الخاصة منها عن الشركات العامة حيث أدخلت تحسينات بوتيرة متزايدة، ونتيجة للتعديل في أسعار المياه، خفض المستهلكون استخدام المياه بنسبة 10 % تقريبا خلال ثلاث سنوات تقريبا؛

وقد أدت خوصصة المياه في شيلي، إلى زيادة حماية حقوق المياه القائمة من قبل والتي خلقت استثمارا كبيرا في تحسين الهياكل الأساسية للمياه، بالإضافة إلى زيادة كفاءة الإنتاج، وقد ساهمت الشركات الخاصة على جودة خدمات المياه الموجودة مسبقًا، ويتأكدون من أن الأسر تدفع فواتير المياه الخاصة بها.[2]

الجدول رقم (17) : مقارنة تغطية المياه والصرف الصحي بين 1998– 2008

الفترة	قبل 1998(قبل الخوصصة)	2008 (عشر سنوات بعد الخوصصة)
تغطية مياه الشرب (%)	% 99.3	% 99.8
تغطية مياه الصرف الصحي (%)	% 91.6	% 95.3
تغطية معالجة مياه الصرف الصحي (%)	% 16.7	% 82.6

Source: Larrain Sara, **Human rights and market rules in Chile's water conflicts: a call for structural changes in water policy**, Environmental Justice, Vol 05, No 02 ,2012, p 86.

[1] - María de la Luz Domper , Op, Cit, p 4.
[2] - Adinda, S, Op, Cit, pp 24-25.

ومن جهة أخرى فقد ساهمت الخوصصة في ارتفاع أسعار المياه حيث بلغت معدلات مياه الشرب والصرف الصحي 1,10 دولار أمريكي لكل متر مكعب في سانتياغو، و1,60 دولار أمريكي في لا سيرينا، و2,07 دولار أمريكي في بونتا أريناس، و2,60 دولار أمريكي في أنتوفاغاستا.[1] وبالمقارنة فقد ارتفعت قبل الخوصصة بين سنوات (1989 و1998) من 0,18 دولار إلى 0,78 دولار أمريكي للمتر المكعب فقط. وقد أدت الزيادة في أسعر المياه إلى حدوث نزاعات. فوفقاً لمنظمة المستهلكين، تسببت الخوصصة في مرحلتها الأولى، في زيادة بلغت 400 % في أسعار المياه في مختلف أنحاء البلاد، وخفض استهلاك المياه من 25 م^3 إلى 17 م^3 (بين سنوات 1999 و2002)، كما أدت إلى فقدان 30 % من الوظائف في شركات المياه في عام 1999، و 60 % في عام 2002 نتيجة للتسريح الجماعي.[2]

ولمعالجة هذه الحالة قامت الحكومة الشيلية بإدخال الإعانات على استهلاك المياه بعد إجراء استقصاء للدخول وذلك لضمان قدرة الأسر منخفضة الدخل على تحمل النفقات قبل خوصصة شركات المياه، وتغطي الإعانات من 25 % إلى 85 % من الفاتورة الشهرية للأسرة لكمية من المياه تبلغ 15 مترا مكعبا في الشهر. وتقوم الحكومة بعد ذلك بتعويض الشركة على أساس الكمية الفعلية من المياه المستهلكة، ويتم تمويل الإعانات بالكامل من ميزانية الحكومة المركزية، وفي عام 1998 كان عدد الأفراد الذين يتلقون الدعم في شيلي حوالي 450 ألف فرد يمثلون 13 % من الأسر تقريبا، وكانت تكلفة هذه الإعانات تعادل 33,6 مليون دولار. وقد أمكن مع هذه الخطة زيادة التعريفات وتعبئة الموارد المالية اللازمة للصيانة وتوسيع الشبكة وكذلك تقليل الآثار السلبية الواقعة على الفقراء إلى أقصى درجة ممكنة.[3] وفي عام 2001 بلغ مجموع هذه الخطة 500 ألف دعم بتكلفة 20,1 مليون دولار، وقد تم تغطية حوالي 15% من الأسر من خلال هذا المخطط، حيث تقدر الإعانة المالية بمتوسط 10 دولارات شهرياً.[4]

لقد انتقد العديد نظام المياه القائم على السوق في شيلي على أساس المساواة في الحصول على المياه، وحماية البيئة، وما يرون أنه إطار مؤسسي ضعيف، وقد حدد آخرون مجالات الضعف التي ترتبط في أغلب الأحيان بتعريف الحقوق ووضعها القانوني، ولكن من المرجح أن تنشأ هذه المشاكل في ظل أي نظام لإدارة

---

[1] - Hugo Maturana, September : **Conflicts and Human Right to Water, seminar, Universidad de Chile**, 2009.

[2] - Larrain Sara, op, cit, p 86.

[3]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2006، مرجع سابق ،ص 179.

[4] - María de la Luz Domper , Op, Cit, p 6.

المياه. فالشفافية المتأصلة في قانون المياه لعام 1981 تذهب إلى حد بعيد نحو الحد من هذه المظالم وغيرها، وتشرف المديرية العامة للمياه على عمليات النقل، كما تضمن إتاحة المعلومات المتعلقة للجمهور، حتى يتسنى للأحزاب أن تتحدى القرارات وأن تعرب عن معارضتها إذا لزم الأمر، كما أن النظام القضائي يؤدي دورا هاما في تسوية المنازعات المتعلقة بالحقوق الاستهلاكية وغير الاستهلاكية.

وخلاصة الكلام يمكن القول أنه على الرغم من الاختلافات الإيديولوجية، فإن النظام القائم على السوق في شيلي لتخصيص الموارد المائية يظل قائماً، لذا فقد أدت خوصصة المياه في شيلي إلى خلق تغيير في بنية السوق المحلية للمياه، فقد انتقل توزيع المياه في شيلي من الدولة إلى الشركات العامة ثم إلى الشركات الخاصة. ولقد أدى هذا إلى تضاؤل قوة التنظيم التي تتمتع بها الدولة والقوة السوقية،كما عزز الملكية الخاصة وأدخل آلية السوق والحوافز في سوق المياه. ولعل نجاح هذا النموذج يرجع إلى عاملين رئيسيين يصعب تحقيق أي منهما في البلدان النامية الأخرى وأولهما أن تنفيذ الخطة يتطلب قدرة على تحديد وتوجيه وتوصيل الإعانات للأسر منخفضة الدخل، أما العامل الآخر فيتمثل في ضرورة أن يكون لدى كل أسرة جهاز قياس لمراقبة استهلاك المياه.

المطلب الثاني: تجربة جمهورية السنغال

تقع جمهورية السنغال غرب إفريقيا، ويتميز مناخها بقلة الأمطار، فهي لا تحوي قنوات مائية وفيرة ومصادر المياه الرئيسية هي نهري السنغال وغامبيا، ولكن مستويات المياه تنخفض سنويا، في حين أن بعض المناطق لديها إمكانية الحصول على المياه الجوفية الكافية، إلا أن الإفراط في استخدام المياه أدى إلى زيادة التملح، وعدم القدرة على استخدام الموارد، وكثيرا ما تستخدم آبار المياه في المناطق الحضرية، ولكن الافتقار إلى المرافق الصحية الكافية أدى إلى تلوثها مما تسبب في وصول المياه غير المأمونة إلى الكثير من المواطنين.[1]

أولا– تطور خدمات المياه في جمهورية السنغال

بعدما حصلت السنغال على استقلالها عام 1960، تم تسليم توصيل خدمات المياه إلى شركة Compagnie des Eaux، وهي الشركة الفرنسية المتعددة الجنسيات سابقاً، Veolia

[1] - Staff Appraisal Report Republic : **Water Sector Project**, Report N° 14008-SE, The World Bank, 12 June 1995, pp 2- 4 , Available online: http://documents1.worldbank.org/curated/en/770491468760146898/pdf/multi0page.pdf , (28/11/2020).

Environnement.[1] وبعد تأميم قطاع المياه في عام 1972، كان هناك استثمار كبير ولكن الكثير منه كان منخفض النوعية بسبب سوء التخطيط والتعقيد المفرط لبعض المنشآت التي لم يكن من الممكن بعد صيانتها على نحو سليم.[2]

وقد تقرر في عام 1983 إنشاء الشركة الوطنية لاستغلال المياه (SONEES)[3] لإدارة قطاع المياه حيث تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التشغيل، الصيانة وإصلاح إمدادات المياه في المناطق الحضرية.[4] كما أنها مسؤولة عن تقديم خدمات المياه لمدينة العاصمة دكار، و41 مدينة أخرى والذي يبلغ عدد سكانها أكثر من خمسة آلاف نسمة أي ما يعادل نحو 90 % من مجموع سكان المناطق الحضرية في السنغال.[5] وعلى الرغم من أن الأداء التشغيلي لـــشركة SONEES كان مرضياً خصوصا مع الإنتاجية العمالية العالية (7 موظفين لكل ألف اتصال)، فإن العائدات لم تكن كافية لتغطية التكاليف وكان لهذا تأثير سيئ على وضعية الشبكة، حيث فشلت الحكومة في زيادة تسعيرة المياه، ولم تسدد السلطات العامة فواتيرها، واستمرت الحكومة في التدخل في قرارات الاستثمار.[6]

وبسبب النقص في وفرة المياه والمقدرة بـــ 82 ألف م^3/ اليوم، لم يتم توفير المياه إلا بمتوسط 16 ساعة في اليوم، بالإضافة إلى أن هناك نسبة 27 % من المياه المفقودة الناتجة عن التوصيل غير القانوني وكثرة التسربات.[7] كما أن الشركة كانت محدودة في قدرتها على توفير الخدمة لكل المحتاجين إليها، حيث لم تتمتع بالسيادة الكاملة في تحديد أسعار المياه، أو إدخال التحسينات على الخطط، أو دفع الهيئات العامة إلى سداد فواتيرها من دون تدخل الحكومة.[8] كل هذه العوامل وغيرها كانت سببا في إعادة إصلاح القطاع من أجل

---

[1] - Rabhi, Nassima : **Water partial privatization: access and quality consequences for urban areas in Senegal**, No dumas-00811476, 2012, p 08.

[2] - Bayliss, Kate :**Water privatisation in Africa: lessons from three case studies**, University of Greenwich, Public Services International Research Unit, 2001, p 09.

[3] - Société Nationale d'Exploitation des Eaux du Sénégal.

[4] - Bayliss, Kate, op, cit, p 09.

[5] - Brocklehurst, Clarissa, Jan G, Janssens : **Innovative Contracts, Sound Relationships: Urban Water Sector Reform in Senegal**, Publication No 30947,The World Bank, 2004 , p 02, Available online: https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/17231/309470WSS0no1011Senegal01public1.pdf?sequence=1, (28/11/2020).

[6] - Bayliss, Kate,op, cit, p 09.

[7] Brocklehurst, Clarissa, Jan G, Janssens, op, cit, p 04.

[8] - Burke, Kelsey: **The Viability of Water Privatization in Sub-Saharan Africa**, 2013, p 55, Avalable online :https://digitalcommons.conncoll.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=https://www.google.com/&httpsredir=1&article=1007&context=econhp ,(28-11-2020).

بناء بنية مستدامة قادرة على توفير التحسن والتوسع الضروريين للنظام من دون الاضطرار إلى الاعتماد على إعانات الدعم الحكومية.

ثانيا– نموذج الخوصصة وطرق تمويلها

وقد أنشئت لجنة توجيهية في بداية 1994 تضم ممثلين عن جميع الوكالات الحكومية المعنية بالمياه وقد أجرت اللجنة تقييما دقيقا لمختلف خيارات الإصلاح، ودرست تجربة البلدان الأخرى بمساعدة شركة استشارية دولية، ثم قررت حل شركة SONEES وصممت هيكلاً جديداً للقطاع يحتوي على التدابير التالية:

– إنشاء شركة جديدة مملوكة للدولة SONES [1] تتولى ملكية الأصول والإشراف على القطاع بالكامل، وتتولى المسؤولية عن تخطيط وتمويل الاستثمار، ومنح لها عقد امتياز لمدة ثلاثين عاماً وعقود أداء قصيرة مع الحكومة، وعلى عكس العديد من الشركات القابضة للأصول، لم توقع على العقد مع المشغل وكانت ممنوعة على وجه التحديد من تولي العمليات في حالة فسخ العقد مع المسير.[2]

– تم التوقيع في منتصف 1996 على عقد الإيجار لمدة 10 سنوات مع شركة القطاع الخاص وهي شركة Senegalaise des Eaux.[3] التي تأسست في ديسمبر 1995 وهي شراكة بين الشركة الفرنسية (ساور) (ساور) بنسبة (57,8 %)، ومستثمرون سنغاليون من القطاع الخاص بنسبة (32,2 %)، والحكومة بنسبة (05 %)، وموظفون سابقون من شركة (SONEES) بنسبة 5 %.[4] ولقد تم الإقرار على هذا الخيار لأنه كان حساساً من الناحية السياسية ولأن الشركات الخاصة لم يكن من المتوقع أن تكون راغبة في تحمل أقساط الدين الكاملة ومخاطر الاستثمار.

[1]- Societe Nationale des Eaux du Senegal .
[2] - Jammal, Yahya, Leroy Jones : **Impact of privatization in Africa: Senegal water**, Boston Institute for Developing Economies (BIDE), 2006, p 04, Available online : http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.695.260&rep=rep1&type=pdf (28-11-2020).
[3] - Bayliss, Kate,op, cit, p 10.
[4] - Brocklehurst, Clarissa, Jan G, Janssens ,op ,cit, p 18.

وبموجب عقد الإيجار المختار يتحمل صاحب الأصول كامل مسؤولية الاستثمار، بينما يقوم المشغل الخاص بتحصيل رسوم استخدام المياه من العملاء، ويحتفظ لنفسه بمبلغ محدد في العقد يغطي بشكل عام تكاليف تشغيله و الأرباح المتفق عليها.[1]

وما كان الإصلاح ليتحقق لولا الدعم المقدم من الجهات المانحة الخارجية، وكانت أهداف مشروع البنك الدولي تتلخص في تحسين الاستدامة، ومعالجة قضايا الفقر والصحة، وإشراك القطاع الخاص في إمدادات المياه الحضرية في البلاد. وسوف يتحقق هذا من خلال استخدام الأموال المقدمة لإعادة تأهيل البنية الأساسية القائمة، وتوسيع القطاع إلى المناطق الحضرية المحرومة من الخدمات، وتحسين إدارة القطاع ومن شأن هذا المشروع أن يفيد 1,8 مليون شخص.[2] فقد ساهمت المؤسسة الإنمائية الدولية وهي الجهة المانحة الرئيسية لهذا المشروع بمبلغ 85 مليون دولار أمريكي لشركة SONES، منها 45 % كقرض و 55 % المتبقية كأسهم، كما منحت وزارة المياه مبلغ إضافي قدره 15 مليون دولار أمريكي.[3]

ثالثا– نتائج خوصصة المياه

في ظل مشاريع خوصصة قطاع المياه، فإن الزيادة في أسعار المياه تشكل القضية الأكثر إثارة للجدل، وفي السنغال كانت أسعار المياه قبل الخوصصة تغطي كافة تكاليف الصيانة والعمليات، ولكنها لم تسمح بالاستثمار اللازم لتوسيع القطاع، فبدلاً من رفع أسعار الفائدة لكل الأفراد بالتساوي، تم تفعيل نظام تسعير المياه بشكل تصاعدي، حيث تم إدراج "**تعريفة اجتماعية**" للفئة الذين يستهلكون أقل من 20 م^3/60 يوم، و"**تعريفة رادعة**" لمن يستخدم أكثر من 100 م^3/60 يوم، ثم "**تعريفة عادية**" للاستهلاك بين هذين المستويين. والسبب وراء هذا النهج هو إعادة التوازن بين الطبقات المختلفة من خلال إعانات الدعم المشتركة، حيث سوف يولد الاستهلاك في حجم المياه الأعلى القدر الكافي من الفائض لتمويل إعانات الدعم المقدمة إلى العملاء خصوصا الأسر الفقيرة، والذين يستهلكون المياه في أدنى حجم من المياه.[4] وقد قدرت الزيادة في الأسعار بنسبة 2,4 % سنويا من عام 1996 إلى عام 2003 وهذا لجعل القطاع ذاتي الاستدامة بمشاركة القطاع الخاص.[5]

---

[1] - Burke, Kelsey, op, cit, p 55.
[2] - Staff Appraisal Report Republic Water Sector Project, op, cit , p 20.
[3] - Burke, Kelsey, op, cit p 59.
[4] - Brocklehurst , Janssens, op, cit, p 25.
[5] - Bayliss, Kate,op, cit, p 09.

وتعتبر هذه الزيادة منخفضة جزئياً لأن أسعار المياه التي كانت تفرض قبل الخوصصة تغطي بالفعل التكاليف اليومية للقطاع، وبالإضافة إلى ذلك عكست الزيادة المنخفضة في أسعار المياه التخطيط القوي قبل الخوصصة، واعتماد الحكومة على الجانب المالي لتبرير أي تغييرات في أسعار المياه، ورغم أهمية الإبقاء على أسعار المستهلك قريبة نسبياً من الأسعار التي كانت تفرض قبل الخوصصة، فهناك بعض القلق بشأن مستقبل هذا القطاع. وإذا كانت الإيرادات المحققة لا تغطي إلا تكاليف التشغيل والتسليم، فإن الدولة ستظل في حاجة إلى الاعتماد على مجتمع المانحين في تمويل الاستثمارات المقبلة.[1]

ونتيجة للتحسينات التي طرأت على عملية الخوصصة، فقد زادت إمدادات المياه بنسبة 18 % خلال الفترة 1996 إلى 2003 من حجم 264 ألف م³/يوم إلى 312 ألف م³/يوم.[2] وخلال هذه الفترة تم ربط 81 ألف أسرة بشبكة المياه، وتم تشييد 400 صنبور.[3] وكان السبب الأكبر وراء هذا الإتاحة المتزايدة هو بناء مصنع (Ngnith)، الواقع على بحيرة (Lake Guiers)، بالإضافة إلى خط الأنابيب الذي يبلغ طوله 150 كلم والذي يصل إلى العاصمة داكار.[4]

ومن بين الجوانب الإيجابية لمشروع الخوصصة تحقيق أغلب الأهداف المتفق عليها في العقد، وكان الهدف الأول هو تحسين الكفاءة التقنية بنسبة 73 % إلى 85 %، وقد كانت نسبة 73 % الأساسية مقدرة بشكل كبير مع كون الرقم الفعلي أقل بكثير. ولم تتمكن شركة SDE من بلوغ هدفه ولم يبلغ بعد 80 % بالهدف المحدد لعام 2002.[5] أما الهدف الثاني والمتعلق بتحصيل الفواتير فقد حققت الشركة نجاحاً كبيرا حيث بلغت نسبة 97 % منذ عام 1999.[6] وقد حدثت تحسينات مالية لكل من القطاعين العام والخاص كما كان أداء شركة SDE جيداً حققت من خلال ذلك أرباحاً منذ عام 1999.

ولقد أظهرت الحكومة فهماً للتحديات الخاصة التي يواجهها الفقراء، والحاجة إلى وضع السياسات التي تضع في الحسبان أوضاعهم المالية، ومن العوامل الرئيسية في نجاح هذه المبادرات، فبالإضافة إلى التعريفة

---

[1] - Burke, Kelsey, op, cit, p 61.
[2] - World Bank :**Implementation Completion Report on a Credit in the Amount of SDR 63.5 Million to the Republic of Senegal for a Water Sector Project**, Report No 30800, 21 December 2004, p 02, A Available online : http://documents1.worldbank.org/curated/en/219531468759900469/pdf/30800.pdf , (30/11/2020).
[3] - UNDP :**Dakar, Senegal, Case Study Water,** Special Unit for South-South Cooperation, Nov 2012, p 01, Available online: https://www.esc-pau.fr/ppp/documents/featured_projects/senegal.pdf, , (30/11/2020).
[4] - Brocklehurst , Janssens, op, cit, p 5.
[5] - Brocklehurst , Janssens, op, cit, pp 30-31.
[6] - Jammal, Yahya, Leroy Jones ,op, cit, p 42.

الاجتماعية، شكل العقد الذي يدفع رسوماً على أساس المياه الموزعة، وهذا يعني أنه لم يكن هناك أي حافز على توفير المياه للفقراء.[1]

وكان من المقرر أن يغلق مشروع قطاع المياه التابع للبنك الدولي في جوان 2001، ولكن تم تمديده مرتين، ثم انتهى في نهاية المطاف في جوان 2004. والسبب الرئيسي لهذا التأخير هو أن سعر الصرف بين الدولار الأمريكي وبين فرنك غرب إفريقيا السنغالي تغير بين مرحلتي التخطيط والتنفيذ. وبعد نهاية تمويل البنك الدولي استمرت الخوصصة وكانت من أكثر المشاريع نجاحا، وقد تم تنفيذ شكل هذا المخطط في بلدان أخرى، وكان بمثابة نموذج لأفضل طريقة لتنفيذ مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه في بلد ما. وقد استمرت النتائج حيث أن 76 % من الأسر الحضرية لديها الآن إمكانية الحصول على المياه، وهو أعلى مستوى في جميع مناطق جنوب الصحراء الكبرى.[2]

وفي ختام هذه التجربة يمكن القول أن عقد الخوصصة الذي تم تنفيذه في الجمهورية السنغالية يعتبر أحد النماذج التي يمكن التركيز عليها لتحويل المياه إلى القطاع الخاص من أجل معالجة قضايا المياه، فإنه يستعمل كنموذج قوي للازدواجية بين القطاعين العام والخاص.

المطلب الثالث: تجربة خوصصة قطاع المياه في المملكة العربية السعودية

من أجل تحسين خدمات إمدادات المياه، وضعت المملكة العربية السعودية رؤية طموحة في عام 2005 تهدف إلى رفع مستوى أداء قطاع المياه بحيث يكون مساوياً للأداء في العالم المتقدم من خلال برنامج الخوصصة، بدءً بالشراكة، تم تشكيل الشركة الوطنية للمياه (NWC) لتوفير خدمات إمدادات المياه في عام 2008. وهي شركة مساهمة مملوكة بالكامل من قبل الحكومة برأسمال 5,86 مليار دولار أمريكي، وتعكس الاستراتيجية الوطنية للمياه هدفا أساسيا يتمثل في الاستخدام المستدام للمياه مع التركيز على حفظ المياه وكفاءتها.

أولا– وضعية خدمات المياه في المملكة العربية السعودية

تقع المملكة العربية السعودية في منطقة قاحلة، هي الأكثر تعرضاً للجفاف والتصحر، وتعاني نقصاً حاداً في مواردها المائية مقابل الضغوط السكانية والإنمائية الشديد، ويقدر معدل هطول الأمطار بـــــــــــ

[1] - Dakar, Senegal, op, cit, p 11.
[2] - Burke, Kelsey, op, cit, p 66.

110 ملم في السنة على معظم أراضي المملكة، وتغطي المياه السطحية والجوفية الحاجة نحو 50 % من المياه البلدية و100 % من المياه اللازمة لقطاعي الزراعة والصناعة، ويتم التوجه حالياً إلى استخدام المصادر غير التقليدية لتأمين معظم احتياجات هذين القطاعين.[1] ويبلغ إجمالي احتياطي المياه الصالحة للاستغلال من السدود بـــــ 1,6 مليار م^3 سنويا، كما تتوفر المملكة على 35 محطة لتحلية المياه بطاقة إنتاجية تقدر بـــ 6,27 مليون م^3 يوميا لعام 2015.[2] ويقدر متوسط نصيب الفرد اليومي من المياه لسنة 2019 بـــ 102 م^3 / السنة. في حين كان متوسط استهلاك الفرد من المياه لسنة 2019 نحو 280,43 م^3 / اليوم. ويقدر متوسط كميات إمداد المياه اليومي بـــ 9,6 مليون م^3/يوم.[3]

أما نسبة تغطية المياه لعام 2019 قدرت بـــ 82,69 %، و نسبة تغطية الصرف الصحي تقدر بـــــ 56,65 %. ويقدر المتوسط اليومي لكمية المعالجة الإجمالية لعام 2019 بـــ 4,94 مليون م^3 /يوم. وقد بلغ طول شبكة المياه حوالي بـــ 121,356 كلم، وطول شبكة الصرف الصحي بـــ 43,72 كلم.[4]

وقد حققت إيرادات النفط نموا كبيرا في تحقيق التنمية في البلد منذ أوائل السبعينات، لا يعكس مستوى خدمات المياه في المملكة العربية السعودية حالة التنمية في البلاد على مدى العقود الأربعة الماضية، وتاريخياً كانت خدمات إمدادات المياه تدار من قبل القطاع العام، أي من قبل وزارة المياه والكهرباء السعودية ومديريات المياه الإقليمية التابعة لها، وتواجه خدمات إمدادات المياه العديد من التحديات، بما في ذلك نقص إمدادات المياه، وارتفاع أسعار المياه غير القابلة للإيرادات، وانخفاض معدلات التحصيل، وعدم كفاءة التنظيم، والعمليات البيروقراطية وتطوير الموظفين، وسوء البنية الأساسية، والتغطية المحدودة لجمع مياه الصرف

---

[1]- وسيم حسن: **نحو تنمية مائية مستدامة**، مجلة البيئة والتنمية، العدد 60 ، مارس 2003 نقلا عن الموقع:
=http://afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=1302&issue=&type=4&cat ، تاريخ الإطلاع (28-11-2020).

[2]- وزارة البيئة والمياه والزراعة: **الإستراتيجية الوطنية للمياه 2030** ، جانفي 2018 ،ص 07، نقلا عن الموقع:
https://www.mewa.gov.، تاريخ الإطلاع (28-11-2020).

[3]- الهيئة العامة للإحصاء ، نقلا عن الرابط :
https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/per_capita_water_consumption_in_saudi_regions_ar.pdf، تاريخ الاطلاع (28-11-2020).

[4]- وزارة البيئة والمياه والزراعة: **التقرير السنوي 2019**، ص ص 84-86، نقلا عن الموقع: https://www.mewa.gov. ، تاريخ الإطلاع (28-11-2020).

الصحي، والقضايا البيئية، وخدمة العملاء غير المرضية، وتكاليف التشغيل دون المستوى الأمثل، وارتفاع الإنفاق الرأسمالي، والبيانات غير المكتملة .[1]

ويتجلى النقص في إمدادات المياه في تقنين المياه بسبب الفجوة في الطلب والعرض، وانخفاض ضغط المياه في الشبكة، وعدم تغطية الشبكة بالكامل، ونقص موثوقية التوزيع إلى ما دون المستوى الأمثل، فقد تعرضت المياه التي لا تدر عائداتها للخطر بنسبة تبلغ حوالي 30- 40 % من إجمالي إمدادات المياه، أما التسعيرة المعتمدة على المياه فهي أقل بكثير من تكلفة الإنتاج الفعلية التي تبلغ حوالي 0.80 دولار/م^3 بالنسبة للمياه المنتجة من خلال تحلية المياه.[2]

وتبلغ معدلات المياه الصالحة للشرب لكل متر مكعب 0,027 دولار أمريكي عن الخمسين الأولى، و 0,04 دولار أمريكي عن الخمسين الثانية، و 0,53 دولار أمريكي عن المائة الثانية، و 1,07 دولار أمريكي عن المائة الثالثة، و 1,6 دولار أمريكي عن أي استهلاك يزيد عن 300 م^3. [3]

وقبل البدء في الخوصصة كان تنظيم خدمات المياه وتطويرها تتميز بعدم الكفاءة، كما تتسم بعمليات مطولة لاسيما في جانب التخطيط والتعاقد والشراء، وعدم وجود التشغيل الآلي أو محدوديته، وقلة تطوير الموظفين وتحفيزهم. وعلاوة على ذلك تعاني البنية الأساسية لإمدادات المياه من القدم وقلة تجديدها، وارتفاع مستوى التسرب، بالإضافة إلى التغطية المنخفضة نسبيا، و لم يستفد من إمدادات المياه العامة سوى 78 % من السكان سنة 2008.[4] وكان مؤشر رضا العملاء يقدر بحوالي 45 % في عام 2008، وكان الوعي العام حول نقص المياه ومشاكل إمدادات المياه في المملكة العربية السعودية ضعيفاً للغاية.[5]

[1] - Ouda, Omar KM, et al : **Privatization of water-supply services in Saudi Arabia , A unique experience**, Utilities Policy, Vol 31, 2014, p 110.
[2] - Ouda, Omar KM, et al :**Review of domestic water conservation practices in Saudi Arabia**, Applied Water Science , Vol 03, No 04 , 2013, p 673.
[3] -Ibid, p 673.
[4] - Ministry of Water Electricity : Supporting Documents for King Hassan II Great Water Prize 2012, Available online: https://www.worldwatercouncil.org/fileadmin/wwc/Prizes/Hassan_II/Candidates_2011/16.Ministry_SA.pdf (28-11 - 2020).
[5] - Ouda, Omar KM: **Towards assessment of Saudi Arabia public awareness of water shortage problem,** Resources and Environment , Vol 03, No 01, 2013, p 10.

ثانيا– تأسيس شركة المياه الوطنية، الأداء والتحديات

وقد حددت الحكومة السعودية التحول إلى القطاع الخاص كهدف سياسي رئيسي منذ منتصف الثمانينات، فنجحت في اعتماد استراتيجية للخوصصة في عام 1997، وفي عام 2001 تمت الإجراءات الإدارية وإعدادات التنفيذ، عندما كُلف المجلس الاقتصادي الأعلى بمسؤولية الإشراف على برنامج الخوصصة ومراقبة تنفيذه، بالتنسيق مع وكالات حكومية أخرى.[1] ووضعت وزارة المياه والكهرباء خطة التحول الاستراتيجي لإدخال مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه في عام 2005، وقد بدأت الخوصصة الفعلية لخدمات الإمداد بالمياه بموجب المرسوم الملكي رقم م/1 وقرار مجلس الوزراء رقم 5 في عام 2005.

وتعتبر شركة المياه الوطنية (NWC) شركة مساهمة سعودية مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، وتقدم خدمات المياه والصرف الصحي، وتعمل على خدمة عملائها بأسلوب مميز وراقي من خلال ربط المنازل بشبكات المياه والصرف الصحي وتأمين مياه الشرب، والاستفادة القصوى من مياه الصرف الصحي المعالجة، وغيرها من مهام المحافظة على موارد المياه الطبيعية وحماية البيئة.[2]

وتهدف الشركة إلى رفع مستوى خدمات المياه في المملكة العربية السعودية إلى مستوى المعايير العالمية المتقدمة بحلول عام 2024، والمعايير العالمية المتقدمة ليست محددة جيدا في المرسوم الملكي، ولكن يمكن تفسيرها على أنها ذات أداء تقني وإداري ومالي فعال يتناسب مع النظم المماثلة في العالم المتقدم النمو، وقد يفسر هذا زيادة تغطية إمدادات المياه إلى 95 % من المناطق الحضرية، وخفض نسبة المياه المتسربة إلى 07 %، وتحسين مؤشر رضا العملاء إلى 90 % وتحقيق الاسترداد الكامل للتكاليف.[3]

وتشير التقديرات إلى أن هذه المبادرة تتطلب 40 مليار دولار من الإنفاق الرأسمالي، وقد تم إنشاء الشركة الوطنية للمياه لتوفير خدمات المياه والصرف الصحي وفقاً لأحدث الممارسات الدولية من خلال الجهود

[1] - Akoum, Ibrahim **: Privatization in Saudi Arabia: is slow beautiful?**, Thunderbird International Business Review , Vol 51, No 05 , 2009, p 429.

[2]- وزارة البيئة والمياه والزراعة: **شركة المياه الوطنية** ، نقلا عن الموقع:https://www.mewa.gov ، تاريخ الاطلاع (28-11-2020).

[3] - Ouda, Omar KM, et al : **Privatization of water-supply services in Saudi Arabia: A unique experience**, op, cit, p 110.

المتضافرة للكوادر الوطنية، والعمل مع بعض المشغلين الدوليين من خلال الشراكات التجارية بين القطاعين العام والخاص[1].

وقد استخدمت الحكومة السعودية نماذج تعاقدية كاملة لتصفية الاستثمارات من أجل خوصصة خدمات المياه، وشمل النظام خططا لنقل خدمات إمدادات المياه بواسطة الشركة الوطنية للمياه (NWC) على مراحل، وكجزء من المرحلة الأولى تم نقل خدمات المياه لمدينة الرياض (العاصمة) ومدينة جدة إلى الشركة الوطنية للمياه(NWC) في عام 2008، وتشكل المدينتان نحو 32 % من إجمالي عدد السكان على النحو المفصل في الجدول أدناه.

جدول رقم (18): وضعية الخوصصة للمدن الرئيسية في المملكة العربية السعودية.

المدينة	عدد السكان (مليون)	النسبة من مجموع سكان المملكة العربية السعودية	متوسط إمداد مياه الشرب اليومي ($م^3$/اليوم)	الوضعية
الرياض	5,18	19,11	1,750,000	عقود الإدارة منذ عام 2008
جدة	3,43	12,66	870,000	
مكة	1,4	5,17	500,000	عقود الإدارة منذ عام 2011
الطائف	0,8	2,95	190,000	

Source: Ouda, Omar KM, et al: **Privatization of water-supply services in Saudi Arabia , A unique experience**, Utilities Policy, Vol 31, 2014, p 110.

ومن أجل دعم عملياتها وقعت الشركة الوطنية للمياه (NWC) على عقود إدارة مع شركتين دوليتين لإدارة المياه في جويلية 2008، العقد الأول لمدة ست (06) سنوات مع الشركة الفرنسية فيوليا للمياه، لإدارة وتشغيل خدمات المياه في مدينة الرياض، وفي سبتمبر 2008 تم توقيع العقد الثاني لمدة سبع (07) سنوات لإدارة وتشغيل خدمات المياه في مدينة جدة مع شركة الفرنسية السويس للبيئة. وبعد الأداء الناجح في المدينتين الأوليين، تم نقل خدمات مياه مدينتي مكة والطائف إلى الشركة الوطنية للمياه (NWC) في أواخر عام 2010، وفي جانفي 2011 وقّعت شركة ساور إنترناشيونال، و شركة صامل، وهي شراكة

[1] - ACWA. Arab Countries Water Utilities Association, National Water Company, 2014, Available online: http://www.acwua.org/node/612.

فرنسية سعودية، عقداً لإدارة المياه مدته خمس سنوات مع الشركة الوطنية للمياه (NWC) لإدارة وتشغيل خدمات المياه بمكة والطائف.[1]

وقد منحت كل العقود بناءً على مناقصات مفتوحة عامة وتنافسية، وقد تم إعداد عقد كل مدينة بشكل منفصل على أساس أفضل الممارسات ومعايير الصناعة، كما تم تقييم كل العروض على أساس الجدارة الفنية ثم على أساس الشروط المالية، وكل هذه العقود الإدارية تشتمل على مجموعة واضحة من الأهداف ومعايير الأداء، فضلاً عن الأهداف الكمية المحددة لتحقيق المنفعة لكل مدينة، كما أن لكل معيار من معايير الأداء طرق حسابية محددة يتم التحقق منها بواسطة طرف مستقل، مع تقارير شهرية ومراجعة سنوية.

ثالثا– نتائج خوصصة المياه في المملكة العربية السعودية

يمكن تقييم إنجازات الشركة الوطنية للمياه (NWC) مع شركائها الأجانب من خلال مجموعة من مؤشرات الكفاءة الرئيسية لمدينتي الرياض وجدة خلال مدة العقد الأول بداية من سنة الأساس 2008 كما هو ملخص في الجدول أدناه:

[11] -NWC : National Water Company Website 2014, Available online: http://www. nwc.com.sa

الجدول رقم (19): ملخص مؤشرات الكفاءة لمدينتي الرياض وجدة.

مؤشرات الكفاءة	الوحدة	2008	2009	2010	2011	2012
حجم الإمداد بالمياه	مليون $م^3$	753	827	842	2037	-
تأخر المشاريع عن موعدها	العدد	104	61	27	18	02
متوسط منح الفريق الرائد مشروع رأسمالي	اليوم			180	128	125
متوسط الوقت لتركيب وصلة مياه جديدة	الساعة	70	30	30	24	10
عدد الاتصالات الجديدة	آلاف	27,6	40	20,7	28.5	-
مدة إصلاح التسربات	الساعة	96	48	35	20	-
حجم الماء المحفوظ بسبب اكتشاف التسرب	مليون $م^3$	7,2	23	53,9	66	115
رضا الزبائن	%	45	85	84	84	84
رضا الموظفين	%			45	63	-
اختبار التوافق مع جودة المياه	%	82	99,1	99,3	99.3	-

Source: Ouda, Omar KM, et al : **Privatization of water-supply services in Saudi Arabia , A unique experience**, Utilities Policy, Vol 31, 2014, p 111.

يبين الجدول أعلاه أن العقود المبرمة من طرف الشركة الوطنية للمياه حققت تحسنا هائلا في أداء خدمات المياه في وقت قصير جدا، وقد زادت طاقة إمدادات المياه في المدينتين الأوليين من نحو 750 مليون $م^3$ في عام 2008 إلى نحو 2 مليار $م^3$ في عام 2011، وقد نتجت هذه الزيادة عن زيادة حجم المياه الموردة، وتكثيف برامج الكشف عن التسربات المرئية وغير المرئية، والتعجيل ببناء وتطوير مشاريع المياه. وتم تخفيض عدد المشاريع المتأخرة من 104 مشروع في عام 2008 إلى مشروعين في عام 2012، في حين أن متوسط منح المشروع للفريق الرائد قد انخفض بشكل كبير في نفس الفترة. كما تقلص الوقت اللازم لإصلاح تسرب المياه من نحو 96 ساعة في عام 2008 إلى نحو 20 ساعة في عام 2011، وأدى التحسن في وقت إصلاح

التسرب إلى جانب برنامج مكثف لمراقبة الشبكات إلى توفير نحو 115 مليون م^3 من المياه في عام 2011. كما تحسن رضا العملاء من 45 % في عام 2008 إلى نحو 84 % في عام 2011.

كما أظهر الوضع المالي لشركة المياه تحسناً مطرداً كل عام منذ إنشائها كما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (20): الوضع المالي للشركة الوطنية للمياه (مليون دولار أمريكي).

السنوات	النفقات الرأسمالية	النفقات التشغيلية	إجمـــــــــالي النفقات	إجمـــــــالي الإيرادات	النسبة المئوية (الإيرادات/النفقات)
2009	631	46	677	303.7	**48**
2010	663	86	749	221	**29.5**
2011	917	78	995	321	**32.2**
2012	1012	89	1101	418	**38.0**
2013	971	101	1072	528	**49.2**

source: Ouda, Omar KM, et al : **Privatization of water-supply services in Saudi Arabia , A unique experience**, Utilities Policy, Vol 31, 2014, p 111.

يبين الجدول أعلاه زيادة نفقات الشركة بنسبة 50 % تقريباً في غضون خمس سنوات، مع زيادة تزيد على 120 % في الإنفاق التشغيلي تترجم إلى إنجازات في الأداء التشغيلي، ويتجلى التركيز على الربحية والوصول إلى الاستدامة المالية في النمو الملحوظ لإجمالي العائدات، والذي ارتفع بنسبة تتجاوز 100 % منذ عام 2010. وعلاوة على ذلك حدثت زيادة كبيرة في النفقات الرأسمالية من نحو 631 مليون دولار أمريكي في عام 2009 إلى نحو 971 مليون دولار أمريكي في عام 2013.

أما النفقات الرأسمالية كلياً فهي على عاتق الحكومة استناداً إلى حقيقة أن البنية التحتية لإمدادات المياه كانت في حالة سيئة جداً عند بدء عقد الشركة، وتتحمل الشركة المسؤولية عن تغطية النفقات التشغيلية من خلال تحصيل رسوم المياه، وتحسين التكاليف، وتسليم الخدمات، وتنفيذ التكنولوجيا. ويسمح هذا الترتيب بتخطيط واقتراح مشاريع رأسمالية مع التركيز بشكل أكبر على الاحتياجات، كما وفرت الحوافز والمرونة لاستهداف الجوانب ذات الأداء الضعيف من خدمات المياه وتعزيز حفظ الموارد من خلال اكتشاف فقدان المياه والتسرب، وتفاعل العملاء ورضاهم، وجمع الديون، والمقاييس وجمع البيانات، وتحليل الأداء.

لذا يتعين على شركة المياه (NWC) أن تتعامل مع العديد من التحديات في الأمدين القريب والبعيد، فندرة الموارد المائية تشكل تحدياً رئيسياً، ومن بين الخيارات المتاحة زيادة المعروض من المياه الجوفية، بينما

يتمثل خيار آخر في مواصلة الاستثمار في أعمال تحلية المياه، والاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة كمورد ثانوي. إن قدم الهياكل الأساسية والحاجة إلى إعادة تأهيلها مكلفة في العديد من المرافق التي تديرها الشركة يشكل تحدياً كبيراً من حيث التمويل والتنفيذ، على سبيل المثال توقعت الخطة الرئيسية لمدينة جدة أن تتجاوز احتياجات الاستثمار في البنية التحتية لغاية عام 2035 مبلغ 11 مليار دولار أمريكي.[1]

وفي الختام يمكن القول أن نهج الخوصصة السعودي فريد من نوعه يستند إلى مجموعة من ثلاثة عناصر أساسية: أولاً ينص الإعداد التعاقدي على عقد امتياز كامل بين حكومة المملكة العربية السعودية والتعاقد مع الشركات الأجنبية، حيث تغطي الحكومة تكاليف المشاريع الرأسمالية المستقبلية. كما ينص عقد إداري بين المجلس والشركات الدولية على تشغيل نظام إمداد المياه. وثانيا أتاح النقل التدريجي لملكية وإدارة نظام إمدادات المياه للمؤتمر الوطني لموظفي المياه والمسؤولين الحكوميين إجراء استعراض نقدي للأداء في كل مرحلة من مراحل كل مدينة وتحديد مجالات التحسين، وأخيرا أظهر برنامج الخوصصة أداء تقنيا وماليا استثنائيا في السنوات الخمس الأولى من التنفيذ.

[1] - Ouda, Omar KM, et al, op, cit, p 111.

المبحث الثالث: تجارب فاشلة لخوصصة قطاع المياه في بعض الدول النامية

بالرغم من نجاح تطبيقات خوصصة المياه في بعض الدول النامية إلا أنه تم تسجيل وتوثيق العديد من التجارب الفاشلة خصوصا دول أمريكا اللاتينية، وتم إنهاء و إلغاء العقود قبل حلول آجالها. وتستعرض الدراسة في هذا المبحث ثلاث تجارب غير ناجحة (فاشلة)، ويتعلق الأمر بكل من تجربة مانيلا بالفلبين ، وتجربة جنوب إفريقيا، وتجربة بوليفيا.

المطلب الأول: تجربة خوصصة قطاع المياه في مانيلا الفلبين

تعد مانيلا عاصمة الفلبين والقلب الصناعي لها، حيث تتألف من 12 مدينة ويبلغ عدد سكانها أكثر من 11 مليون نسمة، أي حوالي 13 % من مجموع سكان الفلبين، وهي مكتظة بالسكان، ويبلغ عدد سكانها حوالي 16 000 نسمة في الكيلومتر المربع.[1] وتضم واحدة من أقدم نظم توزيع المياه في آسيا، و التي يعود تاريخها إلى فترة 1870، وقد تم تصميمه لتوفير المياه لسكان يبلغ عددهم 300 ألف نسمة، على أن يتم توزيع 16 مليون لتر من المياه كل يوم، و مع نهاية القرن العشرين ارتفع عدد السكان المعتمدين في نظام التوزيع إلى ما يقرب من 12 مليون نسمة فلم تتمكن شركة "متروبوليتان للأشغال المائية ونظام المجاري المائية"[2] (MWSS) المملوكة للقطاع العام من تلبية هذا الطلب المتزايد بصورة مقبولة.[3]

أولا– نموذج الخوصصة في مانيلا

وفي عام 1995 استطاعت الشركة إيصال المياه إلى 8,25 مليون من سكان مانيلا في حين بقي أكثر من 3,6 مليون من المقيمين بدون ماء.[4] وعلاوة على ذلك كانت أنابيب نظام الشبكة المتهالكة مسؤولة عن التفشي الدوري للأمراض البكتيرية، حيث يتم فقد نسبة كبيرة من المياه عن طريق التسربات والتوصيل غير القانوني الذي أصبح يكلف شركة (MWSS) حوالي 10 مليون دولار شهريا.[5]

---

[1] - Wu, Xun, Nepomuceno A. Malaluan : **A tale of two concessionaires: A natural experiment of water privatisation in Metro Manila**, Urban Studies , Vol 45, No 01, p 212.

[2] - Metropolitan Waterworks and Sewerage System

[3] - Foshee, Jack, et al :T**hirsty for Change: Considering Water Privatization in Developing Countries**, 2009, p 05.

[4] - Montemayor, Carla A :**The Manila water privatization fiasco and the role of Suez Lyonnaise/Ondeo: Brief history of water privatization in Metro Manila**, 2003 , available online : https://www.tni.org/en/search?search=archives%20altreg%20docs%20manila%20pdf , (12-11-2019)

[5] - Scott, Mary Elizabeth :**Water Privatization Tactics: Cochabamba, Manila, New Delhi**, 2015 , p 180.

ونظراً للحالة الكئيبة للإمدادات المائية في المناطق الحضرية، وانعدام الموارد المالية المتاحة لمشاريع صيانة النظام وتنميته تقرر التحول إلى الخوصصة كبديل عن ذلك.[1] واعتبرت الحكومة الفلبينية التمويل الدولي ضرورياً لتمويل أي تنمية للبنى الأساسية، لذا فقد تم دفع سياسة الخوصصة بقوة والاستعانة بأساليب مختلفة لمساعدة العملية.

وقبل ذلك أصدرت الحكومة مجموعة من القرارات والمتمثلة في:

- صدور قانون أزمة المياه لعام 1995 الذي يسمح لرئيس الفلبين بالتفاوض على عقود المياه بما في ذلك خصخصة شركة MWSS؛

- قام اتحاد من المهندسين والمحامين وخبراء الاقتصاد والمحاسبين والإداريين الحكوميين خلال سنتي 1995 و1996 بوضع خطة ترسم عملية الخوصصة، وتنص الخطة على منح عقود امتياز مدتها 25 سنة في عملية مناقصة تنافسية، وخلال هذه الفترة زادت الحكومة من معدلات المياه بنسبة 38 % وقلصت قوة العمل بنسبة 30 % ؛[2]

- تتنازل شركة MWSS عن منصبها كموزع للمياه في مانيلا وتتولى بدلاً من ذلك دوراً تنظيمياً في مراقبة وتنفيذ معايير الخدمة، وإجراء المراجعات المالية، ومعالجة شكاوى العملاء، وضمان توفير المياه الخام للمشغلين؛[3]

- قسمت الحكومة مدينة مانيلا إلى منطقتين، المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية حيث يمنع صاحب الامتياز الواحد من تشغيل شبكات المياه في المنطقتين لثلاثة أسباب، الأول أن الحكومة تعتقد أن الجهات التنظيمية تتمتع بقدر أكبر من القدرة على المساومة على الجهات الخاصة مع نظام المنطقتين، والثاني أن هذا الترتيب يسمح للحكومة بمراقبة ومقارنة الأساليب الإدارية التي تسلكها الاتحادات الفائزة، والسبب الثالث إذا فشل صاحب العقد في تقديم التحسينات، فإن الاتحاد الآخر يصبح بوسعه أن يتولى زمام الأمر بسهولة.[4]

وفي عام 1997 فازت شركة Manyilad Ondeo بالعرض في المنطقة الغربية وهي شراكة بين شركة الفلبين Benpress Holdings Corporation بنسبة 60 % و مجموعة Lopez مع شركة

[1] - Rosenthal, Shane :**The Manila water concessions and their impact on the poor,** Retrieved January ,Vol 11, 2001.
[2] - Kapoor, Tanya : **Is Successful Water Privatization a Pipe Dream: An Analysis of Three Global Case Studies**, Yale J. Int'l L, Vol 40, 2015, p 179.
[3] - Foshee, Jack, et al , op, cit, p 05.

[4] - Kapoor, Tanya , op, cit, p 179.

suez الفرنسية بنسبة 40 % ، وفازت شركة Manila Water في المنطقة الشرقية والمتكونة من (شركة الفلبين Ayala بنسبة 51,1 %)، و (الشركة البريطانية Utilities، والشركة الأمريكية Bechtel، والشركة اليابانية Mitsubishi Corporation بسبة 48,1 %).[1] وكان هدف الامتياز والمحدد بـــــ 25 سنة والذي ينتهي عام 2022 يتلخص في تحسين إدارة خدمات المياه والصرف الصحي في مانيلا، معالجة مياه الشرب وتوزيعها، جمع الفواتير، توسيع البنية التحتية، التحسين من جودة و نوعية المياه، الحد من خسائر المياه من 56 % إلى 32 % في السنوات العشر الأولى.[2] وقد أشاد البنك الدولي بهذا العقد باعتباره أول خوصصة لإمدادات المياه على نطاق واسع في قارة آسيا.[3]

ويدير عقد الامتياز للمنطقة الغربية التي تغطي ثمانية مدن وأجزاء من مدينتين وسبعة بلديات، أما عقد الامتياز للمنطقة الشرقية فهي تغطي ثمانية مدن وأجزاء من مدينتين و12 بلدية.[4]

وقبل نقل الامتياز تعهدت الشركتين أيضا على تخفيض معدلات المياه، توفير المياه على مدار الساعة بحلول عام 2000، زيادة ضغط المياه، الامتثال لمعايير منظمة الصحة العالمية، توفير 7,5 بليون دولار من الاستثمارات في البنية التحتية، توفير مبلغ إضافي قدره 04 مليارات دولار من إيرادات ضريبة الدخل على مدى السنوات المتعاقد عليها، خدمة دين شركة MWSS والمقدر بـــــــــــ 800 مليون دولار من خلال دفع رسوم الامتياز.[5]

ثانيا– نتائج الخوصصة

وبعد مرور سنة واحدة واجهت شركة Manyilad Ondeo الحائز على امتياز المنطقة الغربية مشاكل مالية حادة طلبت من خلالها إعادة التفاوض على العقد للسماح بزيادة أسعار الفائدة، وخلال ثلاث سنوات أعادت التفاوض ست مرات. ونظرا للأداء الضعيف والخدمات غير المرضية، فشلت الشركة بالوفاء بالتزاماتها

[1] - Chng, Nai Rui: **Privatization and citizenship: Local politics of water in the Philippines**, Development ,Vol 51, No 01, 2008, p 43.
[2] - Magdahl, Jørgen, et al :**Privatisation of water and Public-private partnerships: do they deliver to the poor?**, op, cit , p 28.
[3] - Hale, Sarah I :**Water privatization in the Philippines: the need to implement the human right to water**, Pacific Rim Law Policy Journal, Vol 15, N 03, 2006, p 772.
[4] - Grace, CHIA Pei Lin, et al :**Water Privatization in Manila, Philippines Should Water be Privatized?**, 2007, p 04.
[5] - Asia Pacific Movement on Debt and Development (APMDD) and the Freedom from Debt Coalition (FDC): **Profiting from people's lives: Metro Manila's water privatization saga**, 2006, a available online: jubileesouth.org/upload1/fdc_low.pdf. (07-09-2018).

التعاقدية حيث كانت تغطية المناطق الأكثر فقراً في مانيلا بطيئة للغاية، وما زال ما يقرب من ستمائة ألف من أفقر سكان المنطقة الغربية محرومين من المياه حتى عام 2003.[1] وعموما يمكن تلخيص نتائج الخوصصة في المنطقة الغربية كما يلي:[2]

- ارتفعت أسعار المياه* بنسبة 253 % بين عامي 1997 و2003 بالرغم أن العقد الأصلي وعد بخفض الأسعار؛

- ظلت خدمات المياه ضعيفة جدا؛

- كانت هناك عمليات تحصيل غير قانونية للرسوم؛

- توزيع المياه بشكل غير منتظم كانت إمدادات للأسر الغنية على مدار 24 ساعة و لم يكن لدى العديد من الأسر الفقيرة إلا عرض متقلب؛

- الأداء الفعلي أدنى كثيراً من الأهداف المستهدفة؛

- سوء إدارة الأموال فقد استخدم أصحاب الامتياز مبالغ ضخمة من الأموال في الحملات الإعلامية ولدفع تكاليف مستشارين أجانب، بالاشتراك مع البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، دون أن يتمكنوا من معالجة مشاكل المياه الملوثة والاتصالات غير المشروعة بالإضافة إلى كثرة التسربات؛

-إجبار 2000 عامل عام على التقاعد، و تسريح 750 عامل إضافي حيث لم يبقى في الخدمة سوى 54,4%؛

- تفشي الكثير من الأمراض المعدية بسبب تلوث المياه.

و في فيفري 2003 أُنهي العقد رسمياً حيث طالبت الشركة بتعويض قدره 303 مليون دولار عن استثمارها من فريق التحكيم الدولي، ولكن في نوفمبر 2003 أصدر حكماً أمرت فيه الشركة بضرورة

---

[1] - - Montemayor, Carla A , op, cit.

[2] - Magdahl, Jørgen, et al , op, cit , p 29.

* بعد عام واحد فقط من العقد طلبت شركة Maynilad زيادة السعر الأولى وفي عام 2001، ارتفع السعر إلى 6.58 بيزو بعد ذلك إلى 10.79 بيزو ثم 11.39 بيزو ثم 15.46 بيزو.

تسوية رسوم الامتياز غير المدفوعة على الفور، وعادت المسؤولية عن خدمات المياه في المنطقة إلى شركة MWSS.[1]

أما شركة Manila Water صاحبة الامتياز في المنطقة الشرقية تمكنت من السيطرة على الوضع بالتركيز على الإبداع في الإدارة الداخلية، وخاصة الاهتمام بحوافز الأداء والمكافآت للموظفين من ذوي الخبرة، الذين تم نقلهم من شركة MWSS وتم تدريبهم على التكيف مع الثقافة التنظيمية الخاصة الجديدة ومع ابتكاراتها، وقد خفضت أسعار المياه بنحو 74 % في جميع أنحاء منطقة مانيلا الشرقية. وبالرغم من الأزمة المالية الآسيوية التي تسببت في خفض حاد لقيمة البيزو الفلبيني، مما ضاعف من دين شركة MWSS، الأمر الذي أدى إلى رفع أسعار المياه خلال الفترة (1997- 2008) بما يزيد على ألف في المائة. لكن من خلال برنامج "الماء من أجل المجتمع" الذي ساهم في تخفيض تكاليف المياه للأسر الفقيرة، وأيضا للتكيف مع الأزمة اعتمدت الشركة على القروض الصغيرة في البداية بهدف تشغيل كفاءة الأداء وتحسين الخدمات، ثم صعّبت تدريجياً الاقتراض قصد التوازن بين الاستثمار وتحسين الكفاءة.[2]

وفي سنة 2006 استطاعت الشركة توفير المياه لسكان المنطقة بنسبة 99 % لمدة أربعة وعشرين ساعة، كما حققت الشركة أرباحاً وكانت أول شركة مدرجة في البورصة الفلبينية بعد الأزمة المالية الآسيوية.[3] وحتى اليوم لا تزال توفر المياه بموجب امتيازها الطويل الأجل بطريقة مربحة.

وخلاصة هذه التجربة يمكن القول أن الخوصصة في مانيلا فريدة من نوعها باعتبارها أكبر عقد امتياز المياه لمدة 25 سنة في قارة آسيا، خصوصا عندما حصلت شركتان مندمجتان بشكل منفصل، وهما شركتان وطنيتان ودوليتان على السواء. وكانت شركة Manyilad Ondeo فاشلة والتي تم فسخ عقدها و تحويلها إلى شركة MWSS، وأما تجربة شركة Manila Water فهي الأكثر نجاحاً وأصبحت الآن شركة مدرجة في البورصة الفلبينية، ولا يزال عقد الامتياز جاريا ولكنه محفوف بالعديد من التحديات.

وعلى الرغم أن الأهداف المحققة تبقى دون ما هو مسطر في عقود الامتياز، فإن هذين العقدين قد زادا من نسبة الاتصال بالشبكة بـــــــــ 30 %، وهو إنجاز قد يستغرق تحققه ثلاثين عاماً لو بقي في إدارة

[1] - Foshee, Jack, et al , op, cit, p 6.

[2] - Wu, Xun, Nepomuceno A. Malaluan , op, cit, p 225.

[3] - Kapoor, Tanya , op, cit, p 181.

شركة MWSS، وقد مس هذا التوسع المناطق المتعثرة اقتصاديا، الأمر الذي استفاد منه بشكل مباشر فقراء الحضر الذين كانوا يعتمدون سابقاً على بدائل أكثر تكلفة لإمدادات المياه، كما ارتفعت إنتاجية العمال بشكل كبير بعد الخوصصة، ووضع حد لمشكلة الإفراط في تشغيل العمالة من خلال برامج التقاعد المبكر.

المطلب الثاني: تجربة خوصصة قطاع المياه في جنوب إفريقيا

تعتبر المياه في جنوب إفريقيا* ملك للدولة، حيث يعترف دستور جنوب إفريقيا في مرحلة ما بعد الفصل العنصري رسمياً على الحق في الحصول على المياه الكافية، كما يسمح للحكومة باتخاذ تدابير تشريعية معقولة، في حدود مواردها المتاحة، وقد تم القيام باستثمارات وطنية كبيرة في هذا القطاع: تخصيص 6 م^3 من المياه في الشهر لكل أسرة معيشية، تديرها السلطات المحلية وتُعرف بسياسة المياه الحرة، ومع ذلك تظل نوعية الخدمة مصدرا للجدل والاستياء الشديد من جانب السكان الحضريين المحرومين.[1] ورغم أن القطاع الخاص لم يدير أي جزء من شبكة المياه في جنوب أفريقيا في ذلك الوقت، فقد استخدمت الحكومة الخوصصة للوفاء بولايتها الدستورية.

أولا– نموذج الخوصصة

يشكل الفصل العنصري في تاريخ جنوب إفريقيا أهمية كبرى في النقاش الدائر بشأن خوصصة المياه، حيث كان نظام الفصل العنصري في الفترة من عام 1948 إلى تسعينيات القرن العشرين، بمثابة نظام اجتماعي تمييزي، وكان هذا النظام سبباً في تقييد حرية السكان السود، وحقوقهم الاقتصادية والسياسية، وكان توزيع المياه الآمنة تحت سيطرة الحكومة، وبما أن السود يفتقرون إلى القوة السياسية والاقتصادية، فإن إمكانية حصولهم على المياه المأمونة في البلد محدودة جدا. وفي عام 1994 مر البلد بأزمة مياه حادة، وتزامنا مع ضربات الجفاف كان ثلث جنوب أفريقيا* يفتقرون إلى إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة[2].كما واجهت الحكومة صعوبات بسبب الأزمة الاقتصادية القائمة والضغوط الداخلية والدولية المفروضة على نظام

* تعتبر جنوب أفريقيا دولة ذات الدخل المتوسط الأعلى ويبلغ مجموع سكانها 48,4 مليون نسمة (2008).

[1] - Aubriot, J : **Les conflits pour l'eau à Johannesburg,** Actes de la recherche en sciences sociales, Vol 03, 2014, p 137.

* في عام 2005، كان أربعة ملايين من مواطني جنوب أفريقيا يفتقرون إلى المياه الصالحة للشرب، و لم يتمكن تسعة ملايين منهم من الحصول على المياه الأساسية المجانية التي تبلغ سعتها 25 لتر من المياه/الشخص يومياً.

[2] - Mike Muller : **Parish Pump Politics: The Politics of Water Supply in South Africa**, 7 PROGRESS DEV, STUD, Vol 07, No 01, 2007, p 34.

الفصل العنصري. لقد أدى نهاية الفصل العنصري في عام 1994 إلى إعادة توزيع موارد البلاد، و أصبح الحصول على مياه الشرب النظيفة أولوية للحكومة الجديدة. [1]

كان قانون المياه الوطني في جنوب إفريقيا لسنة 1999 بمثابة الوعد لكل سكان جنوب أفريقيا بالحصول على المياه المأمونة بحلول عام 2010، كما سمح هذا القانون للبلديات بخوصصة المياه.[2]

لقد نجح صناع القرار السياسي الرئيسيون في دولة جنوب إفريقيا على المستويين الوطني والمحلي في تحقيق النصر في التحول إلى القطاع الخاص للخدمات المحلية الأساسية كإزالة القمامة، وأعمال المياه، بل وحتى إمداد البلديات بالكهرباء. وكان المؤيدان الرئيسيان للخوصصة هما البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية (التي أعلنت في عام 1997 عن استثمار 25 مليون دولار في صندوق البنية الأساسية لجنوب إفريقيا التابع لبنك ستاندرد، وهو عبارة عن أداة تمويل صريحة للخوصصة، فضلاً عن الشركات المحلية والدولية.[3]

تعد شركة (Suez Lyonnaise Des Eaux) إحدى شركات المياه في جنوب إفريقيا التي تقوم بتزويد المجتمعات البيضاء بالمياه النظيفة منذ عام 1970، و هي الآن المُورد للمياه لأكثر من خمسة ملايين شخص من جميع الأعراق في جوهانسبرغ. وقد أدت خوصصة المياه إلى تحسين القدرة على الوصول إلى المياه النظيفة ولكنها خلقت ارتفاعا في أسعار المياه. وتبين الإحصائيات الواردة في الجدول أدناه حسب المقاطعات، النسبة المئوية للأسر المعيشية التي لديها إمكانية الحصول على المياه المنقولة بالأنابيب في عامي 2001 و2007. فالمقاطعات الأكثر وصولا في عام 2007 هي: (Western Cape) بـــ 98,9 %، و (Gauteng with) بـــ 97,9 % و (State with) بـــ 97,3 %. ولكن الإقليم الذي نجح في تنمية قدرة الأسر على الوصول إلى المياه هو الإقليم الأكثر أهمية في (Eastern Cape).

[1] - Greenberg, Stephen : **The Rise and Fall of Water Privatization in Rural South Africa: A Critical Evaluation of the ANC's First Term of Office, 1994–1999**, The Age of commodity , 2005, p 206.
[2] - HELLBERG, S : **Talking About Water–Discourses and Hydropolitics in South Africa, Perspectives on Equity, Sustainability and Economic Efficiency,** 2005.
[3] - Ruiters, Greg , Bond, Patrick : **Contradictions in municipal transformation from apartheid to democracy: the battle over local water privatization in South Africa**. Background research series, 2010, p 09.

الشكل رقم (22): نسبة الأسر المعيشية التي لديها إمكانية الحصول على المياه المنقولة بالأنابيب بين 2001 و2007.

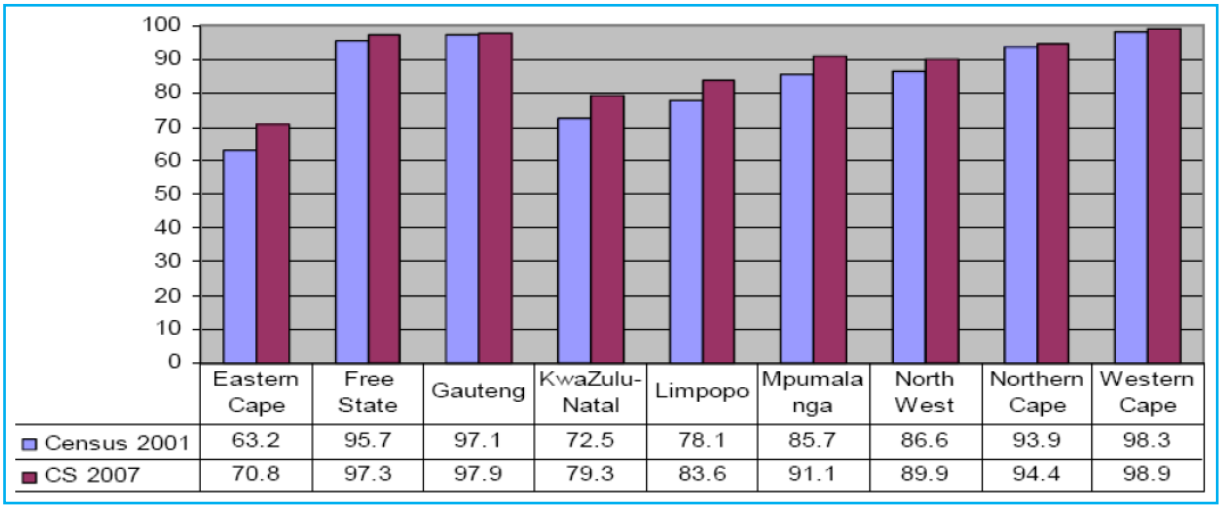

	Eastern Cape	Free State	Gauteng	KwaZulu-Natal	Limpopo	Mpumalanga	North West	Northern Cape	Western Cape
Census 2001	63.2	95.7	97.1	72.5	78.1	85.7	86.6	93.9	98.3
CS 2007	70.8	97.3	97.9	79.3	83.6	91.1	89.9	94.4	98.9

Source : Adinda, S, **Water Privatization: An optimal and efficient means for developing countries?**, 2008, p 123.

وقد استخدمت شركات المياه سياسة "سعر المتر المدفوع مسبقا"، مما اضطر المستهلكين إلى دفع ثمن استخدامهم للمياه مقدماً، فالأسر التي فشلت في سداد فواتير المياه تفقد قدرتها على الحصول على المياه النظيفة، وقد أجبر ذلك العديد من الأسر المعيشية في المناطق الريفية على استخدام المياه غير النظيفة.[1]

ثانيا– نتائج الخوصصة

وبالرغم من النتائج المحققة إلا أن لخوصصة المياه آثار سيئة على بعض مواطني جنوب إفريقيا، فقد أسفر البحث اليائس عن أي مورد متوافر للمياه عن تفشي بعض الأمراض، ففي سنة 2000 اندلع أسوأ وباء للكوليرا في جنوب إفريقيا في مدينة كوازولو – ناتال.[2] ونسب خبراء الصحة العامة تفشي المرض إلى خوصصة المياه، وعلى النقيض من تفشي الكوليرا في عام 1982، الذي أودى بحياة أربعة وعشرين شخصا، توفي ثلاثمائة شخص بسبب الوباء عام 2000، وأُبلغ عن إصابة أكثر من 120 ألف شخص ، كما انتشر الوباء في ست مقاطعات أخرى من مقاطعة جنوب شرق البلاد.

[1] - Adinda, S, op, cit, p 22 .
[2] - Ginger Thompson : **Water Tap Often Shut to South Africa Poor**, N.Y. TIMES, May, 2003, Available online : http://www.nytimes.com/2003/05/29/world/water-tap-often-shut-to-south-africa-poor.html.

و لم يمض كثيرا من الوقت على استلام شركة سويس الفرنسية لمورد مياه جوهانسبورغ إلا وتفشى المرض في بلدة أليكساندرا Alexandra مصيبا آلاف من الأسر، وفي هاتين الحالتين لم تتحرك الحكومة إلا مجبرة تحت ضغط المجتمع المحلي، وخوفا من خروج المرض عن السيطرة،كما أدى عدم كفاية أنظمة النظافة الصحية والخدمة الذاتية في مجال الصرف الصحي إلى التعرض المستمر وخاصة الأطفال للعديد من الأمراض التي يمكن الوقاية منها، وقد حدثت زيادة في التلوث والتدهور البيئيين نتيجة للتصريف غير الخاضع للرقابة من النفايات السائلة وندرة المياه لأغراض إنتاج الأغذية.[1]

وقد قوبلت هذه الوضعية بمقاومة فعالة، من طرف المجتمعات في المناطق الحضرية الكبيرة مثل جوهنسبورغ وديبران وكيب تاون وغيرها، تحت غطاء منظمة منتدى مناهضة الخوصصة (APF) والتي كان مبدأها أن الحاجات الأساسية مثل المياه حق من حقوق الإنسان الأساسية،كما شن السكان حملة تحت شعار " المياه للجميع"، ساعدت بشكل ملموس على تفادي بعض إجراءات التحكم في المياه في إطار الخوصصة، مثل نظم الأمتار المدفوعة مسبقا وغيرها، في حين لم تنجح النضالات المناهضة للخوصصة في وقف العملية، فإن الضغط الشعبي أجبر الحكومة على تنفيذ سياسة مياه مجانية جزئيا، إلا أنه مازال هناك ملايين من الناس لا يتلقون الدعم المجاني (6000 لتر مياه لكل أسرة شهريا).[2]

[1] - McKinley, Dale T: **The struggle against water privatisation in South Africa. Reclaiming Public Water, Achievements, Struggles and Visions from Around the World, Amsterdam** , 2005, p 183 .
[2]- Ibid, pp 185 -186 .

المطلب الثالث: تجربة خوصصة قطاع المياه في بوليفيا

تعتبر بوليفيا واحدة من أفقر البلدان في أمريكا اللاتينية، ويعيش ما يقرب من ثلاثة أرباع سكان بوليفيا تحت خط الفقر، وتعتبر الزراعة من أهم الموارد التي تعتمد عليها حيث تستهلك 81 % من الاستخدام السنوي للمياه في البلاد، بينما تستهلك الصناعة 7 % و الاستخدام المنزلي 13 %. ولا تزال التغطية على مستوى البلاد لخدمات المياه والصرف الصحي واحدة من أفقر الخدمات في أميركا اللاتينية، حيث لا يحصل أكثر من 40 % من السكان على المياه النظيفة.[1]

أولا– نموذج الخوصصة

في أواخر القرن العشرين شرعت بوليفيا في تطبيق قدر هائل من اللامركزية، وفتحت مرافقها العامة للأسواق الخاصة، ولقد تم فرض هذه السياسات الاقتصادية على أساس ارتفاع نسبة البطالة، وتدهور ظروف العمل العامة،كما مارس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ضغوطا على الحكومة البوليفية لخوصصة الشركات المملوكة للدولة في منتصف ثمانينيات القرن العشرين بعد موجتين من الخوصصة في عامي 1992 و1994، وباعت الحكومة البوليفية شركات النفط والغاز المملوكة للدولة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وشركات الطيران، وتوليد الطاقة، والسكك الحديدية.[2]

وخلال التسعينات اعتبرت الخوصصة حلا ملائما، حيث منح البنك الدولي 5,4 مليون دولار للحكومة البوليفية لتحسين البنية الأساسية للمياه مقابل الخوصصة كشرط أساسي.[3] وبالفعل شرعت الحكومة خوصصة قطاع المياه في مدينة La Paz، ومدينة El Alto، ومدينة Cochabamba وهي ثلاث مدن بوليفية كبرى، وتم التوقيع على أول عقد امتياز لمدة 30 سنة في جويلية من سنة 1997 في مدينة La Paz، فازت به المجموعة الفرنسية Lyonnaise des Eaux، أما عقد مدينة El Alto فقد فازت به شركة Aguas del Illimani S.A. ووفقاً لهذا العقد فإن ملكية الأصول تظل ملكية عامة، كما نص العقد على

[1] -Adams, Ellis Adjei : **Nongovernmental organization staff views of global water privatization**, a thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of science environmental policy, michigan technological university, 2011, p 20.
[2] - Kapoor, Tanya :**Is Successful Water Privatization a Pipe Dream: An Analysis of Three Global Case Studies**, op, cit, p 163.
[3] - Spronk, Susan, Jeffery R, Webber: **Struggles against accumulation by dispossession in Bolivia: The political economy of natural resource contention**, Latin American Perspectives ,Vol 34, No 02, 2007,p 39.

توسيع شبكة المياه، والتغطية المائية لكافة الأسر بما فيها الفقراء بنسبة 100 %. وكان المنظم البوليفي مسؤولاً عن رصد الأهداف، وتحديد التعريفات وتنقيحها، وتحديد الحد الأقصى لها في نهاية كل 5 سنوات.[1]

أما عقد الامتياز لمدينة Cochabamba ثالث أكبر مدينة في بوليفيا، فقد حصلت عليه شركة Aguas del Tunari والتي تضم الشركة الأمركية بيكتل ، وكانت مدة العقد 40 سنة بداية من نوفمبر 1999 ، وتم الاتفاق على تزويد زبائن SEMAPA بالمياه، وتوسيع البنية الأساسية لقطاع المياه.[2]

ثانيا– نتائج الخوصصة

وقد فشلت الشركات في تحقيق الأهداف المحددة في عقود الامتياز بالكامل، وطبقاً لمراجعة حسابات مستقلة قامت بها هيئة الرقابة SISAB في عام 2005، قامت هيئة الرقابة على المياه بتركيب ما مجموعه 46,438 وصلة مياه جديدة عام 2001، حيث فشلت في تحقيق 314 25 وصلة أو 35.28 % من الهدف التعاقدي في مدينة El Alto، وفيما يتعلق بشبكة الصرف الصحي في مدينة La Paz ، لم يتحقق من العقد سوى 479 12 وصلة أي 32.84 % من الهدف التعاقدي.[3]

أما في مدينة Cochabamba فخلال الشهرين الأولين من بداية العقد، زادات شركة أغواس ديل تواري إمدادات المياه بنسبة 30 %. وبالمقابل وبالضبط في جانفي سنة 2000 ارتفعت معدلات المياه بمقدار 35 %، وخلال فترة الامتياز زادت معدلات المياه بما مجموعه 400 % لتعويض الشركة عن الإصلاحات الواسعة النطاق.[4] إذ أصبح الفقراء عاجزين عن دفع تكلفة المياه بعدما ازدادت قيمة الفاتورة بمقدار 20 دولاراً في الشهر، أي نحو خمس معدل الدخل الفردي في بوليفيا.[5]

وجراء هذا الوضع نزل الملايين من الناس إلى شوارع بوليفيا احتجاجاً على ارتفاع تكاليف المياه، حيث أغلق المتظاهرون مدينة كوتشابامبا لمدة أربعة أيام، وحصلت إضرابات وأقيمت الحواجز في الشوارع،

---

[1] - Hailu, Degol, et al: **Privatization and renationalization: What went wrong in Bolivia's water sector?,** World Development , Vol 40, No 12 , 2012, p 2565.

[2] - Kapoor, Tanya, op, cit , p 165.

[3] - Lobina, Emanuele, David Hall, Water **privatisation and restructuring in Latin America**, PSIRU Reports, 2007, p 27, Available online: https://gala.gre.ac.uk/id/eprint/2940/1/2007-09-W-Latam.pdf

[4] - Kapoor, Tanya, op, cit, p 166.

[5]- باتر وردم: **خصخصة المياه** ، مجلة البيئة والتنمية، العدد 75 ، 2004 نقلا عن الرابط :

http://afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=1206&issue=&type=4&cat=، تاريخ الاطلاع (27-11-2018).

استمرت الاحتجاجات خلال شهر فيفري، وتدخلت شرطة مكافحة الشغب التي استخدمت الغاز المسيل للدموع مما أدى إلى إصابة 175 شخصا.[1] وأخيراً في أفريل 2000 أنهت الحكومة البوليفية عقد الخوصصة وسلمت خدمات المياه والصرف الصحي إلى الهيئة العامة (SEMAPA). وفي نوفمبر 2001 طلبت شركة أغواس ديل توناري المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار التابع للبنك الدولي التحكيم لاسترداد مبلغ التعويض والمقدر 25 مليون دولار.[2]

وعلى هذا فقد أدى مزيج من العوامل المذكورة أعلاه الأداء الضعيف للشركات الخاصة فيما يتعلق بالأهداف المسطرة، وارتفاع أسعار المياه، والمناخ السياسي المثبط نتيجة للاحتجاجات في مدينة كوشابامبا إلى إثارة غضب عامة الناس، وفي عام 2005 أدى السخط العام إلى الإنهاء المبكر لعقود الامتياز، وقد حذت شركة لاباز و إل ألتو نفس المصير الذي لاقاه عقد الامتياز المياه في مدينة كوشابامبا.[3]

وفي ختام عرض هذه التجربة يمكن القول أن عقد الامتياز في بوليفيا أدى إلى تصادم بين الأهداف ونماذج التنمية، فمن الواضح أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي جنباً إلى جنب مع حكومة بوليفيا، يروجان لنموذج التحرير من أجل التنمية، من حيث الخدمات والتوزيع المنظم، ولكن مواطني بوليفيا أيدوا نموذجاً أكثر اجتماعية حيث يُنظَر إلى المياه باعتبارها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وليس سلعة يمكن تسويقها تجاريا. فقد رأى أهل كوشابامبا على سبيل المثال في مشروع الخوصصة انتهاكاً للحق المقدس، في حين كانت الشركات الكبرى تنظر إلى المياه باعتبارها خدمة مربحة، ففي كوشابامبا لم يفكر المواطنين في ما يتصل بالقيود التنظيمية والحقوق، بل كانوا يتطلعون إلى تاريخ مجتمعاتهم من أجل وضع قواعد تستند إلى ثقافتهم.

[1]- حسين سرمك حسن: **هدف البنك الدولي هو تحويل الماء إلى مال لصالح الشركات الغربية**، نقلا عن الموقع :
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/411275.html ، تاريخ الاطلاع (26-07-2018).

[2] - Kapoor, Tanya, op, cit, p 167.

[3] - Hailu, Degol, Rafael Guerreiro Osorio, op, cit, p 2565.

خلاصة الفصـــل الثالث

من خلال عرضنا لمجموعة من تجارب خوصصة المياه حول العالم،حيث تعتبر تجربة كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا من أحسن التجارب الرائدة في خوصصة قطاع المياه، غير أن نسبة مشاركة القطاع الخاص في إدارة المياه يتفاوت من دول لأخرى،كما تم تطبيق خوصصة المياه في كثير من الدول النامية وأسفرت عن نتائج مختلطة فقد نجحت خوصصة المياه في كل من الشيلي و السنغال والمملكة العربية السعودية بنسب متفاوتة ويرجع ذلك إلى عوامل مختلفة، فعامل الشفافية وإدخال الإعانات للأسر منخفضة الدخل، واستعمال أجهزة قياس لمراقبة استهلاك المياه يعتبر من بين عوامل نجاح الخوصصة في الشيلي. في حين أن التخطيط الجيد القائم على الشفافية في الاختيار المناسب لعقد الإيجار الذي يتماشى وفق ظروف البلد أحد عوامل النجاح في خوصصة المياه في السنغال، أما تجربة المملكة العربية السعودية فتعتبر فريدة من نوعها نظرا للقوة الاقتصادية للبلد، فقد استخدمت نماذج تعاقدية كاملة لتصفية الاستثمارات من أجل خوصصة خدمات المياه.

وبالرغم من نجاح خوصصة المياه في بعض الدول النامية السالفة الذكر إلا أنها سجلت إخفاقات عديدة، على غرار مدينة مانيلا في الفليبين، وجنوب إفريقيا، وبولفيا ونتج عنها زيادة الأسعار، وانتشار الكثير من الأمراض المعدية كما حدث في جنوب إفريقيا وبولفيا، مما زاد من الغضب الشعبي وكثرة الاحتجاجات الذي عجل بإنهاء عقود الخوصصة في هذه البلدان.

الفصل الرابع

تجربة خوصصة قطاع المياه في الجزائر في إطار عقود الإدارة

تمهيـــــد

تتميز الجزائر بمحدودية مواردها المائية بسبب وقوعها في المنطقة الجافة وشبه الجافة من الكرة الأرضية، خصوصا مع الطلب المتزايد عليها نتيجة النمو السكاني وتنامي القطاعات المستهلكة كالصناعة والزراعة، ولمواجهة ارتفاع الطلب عملت الجزائر على تنفيذ عدة سياسات واستراتيجيات على المستوى التشريعي والتنظيمي، وبعد صدور قانون المياه 05 – 12 الذي أعطى صلاحيات للقطاع الخاص لإدارة قطاع المياه في إطار عقود الشراكة.

ومن أجل تحسين الخدمة العمومية للمياه خصوصا في المدن الكبرى، تم إنشاء أول عقد سنة 2005 بين شركة SEAAL وشركة Suez Environnement الفرنسية لتسيير خدمات المياه والتطهير في الجزائر، وبعد التقدم الايجابي لهذا العقد، الذي فسح المجال للحكومة لإبرام عقود أخرى، على غرار عقد شركة SEACO والشركة الفرنسية Eaux de Marseille لتسيير خدمات المياه بقسنطينة، ثم شركة SEOR مع الشركة الاسبانية Agbar لتسير خدمات المياه في وهران، إضافة إلى عقد شركة SEATA مع الشركة الألمانية Gelsen wasser لتسيير خدمات المياه والتطهير بولايتي عنابة والطارف إلا أن هذا العقد تم فسخه نظرا لعدم التزام المتعامل الألماني ببنود العقد.

وللوقوف على كفاءة هذه الشركات في تسيير الخدمة العمومية بهذه المدن، تستعرض الدراسة في هذا الفصل الجوانب التحليلية لمجموعة من المؤشرات خلال فترة العقود وما يليها بناء على الإحصائيات والمعطيات المتحصل عليها، ويمكن تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: الموارد المائية في الجزائر وطرق تسييرها؛
- **المبحث الثاني**: تقييم كفاءة خدمات المياه لشركة SEAAL في إطار عقد الإدارة؛
- **المبحث الثالث**: تقييم كفاءة خدمات المياه لشركة SEACO في إطار عقد الإدارة؛
- **المبحث الرابع**: تقييم كفاءة خدمات المياه لشركة SEOR في إطار عقد الإدارة؛

المبحث الأول: الموارد المائية في الجزائر وطرق تسييرها

تتمتع الجزائر بموارد مائية سطحية وجوفية وهذا يعود بالأساس إلى التنوع الجغرافي والطبيعي الذي يميزها عن غيرها من الدول، إلا أن هناك مجموعة من العوامل (طبيعية، اجتماعية، بشرية) كانت سببا في تراجع مخزون الماء، وبالرغم من إتباع مجموعة من السياسات والمناهج على مختلف المستويات إلا أن مشكل المياه مازال مطروحا، مما أجبر الحكومة على إشراك القطاع الخاص في إدارة المياه.

المطلب الأول: وضعية الموارد المائية في الجزائر

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على المياه الناتجة على تساقط الأمطار التي تتميز بالندرة خاصة في العشريتين الأخيرتين نتيجة الجفاف، وبالتوزيع غير المنتظم خلال فترات وفصول السنة من ناحية، وغير المتساوي في جميع أنحاء ومناطق البلاد من ناحية ثانية، وهذا مرتبط بالتقلبات المناخية والطبيعية والجغرافية.

وتشمل الموارد المائية في الجزائر الموارد المائية الطبيعية والمتمثلة في المياه السطحية والمياه الجوفية والمصدر المغذي لكلا النوعين وهو مياه الأمطار والموارد المائية غير الطبيعية المتمثلة أساسا في تحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة. ويقدر الحجم الإجمالي للموارد المائية الحقيقية في الجزائر بـــ 19,2 مليار م^3 / السنة، ومنها 14 مليار م^3 موارد سطحية و2 مليار م^3 موارد جوفية، و 5,2 مليار م^3 توجد في المناطق الصحراوية.[1] وبالنظر للجفاف الذي ساد خلال 25 سنة خلت انخفضت تقديرات الموارد المائية إلى 17 مليار م^3 في السنة وتقدر الموارد المائية في شمال البلاد بـــ 10 مليار م^3 في السنة.[2]

[1]- MOHAMED BENBLIDIA : **L'efficience d'utilisation de l'eau et approche économique**, Etude nationale, Algérie, Plan Bleu , Centre d'Activités Régionales PNUE/PAM, Sophia Antipolis Juin 2011.

[2] – وزارة الموارد المائية: **الماء في الجزائر، تنمية قطاع الموارد المائية في الجزائر، الدور الحاسم لرئيس الجمهورية**، مجلة تصدرها وزارة الموارد المائية، عدد خاص ساراغوس، 2008، ص 7.

أولا – مصادر الموارد المائية الطبيعية

وتنقسم إلى قسمين:

1– الموارد المائية السطحية

تقدر الموارد المائية السطحية بين 9,8 مليار م^3 إلى 13,5 مليار م^3 في السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية (الشمال) على 11,1 مليار م^3 وأحواض الهضاب العليا على 0,7 مليار م^3 بنسبة 5,7 % أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0,6 مليار م^3 بنسبة 48 %.[1]

و تتوزع المياه السطحية حسب كل منطقة هيدروغرافية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(21): توزيع المياه السطحية حسب الأحواض الهيدروغرافية الوحدة: (مليار م^3)

الحوض الهيدروغرافي	المنطقة الوهرانية	الشلف زهرز	منطقة العاصمة والصومام والحضنة	منطقة قسنطينة وملاق وسيبوس	الجنوب	المجموع
المياه السطحية	1.025	1.840	4.380	4.500	6.00	12.400

المصدر: وزارة الموارد المائية: **قطاع المياه في الجزائر**، مجلة المياه، 2003، ص 10.

يتضح من الجدول أعلاه أن توزيع المياه السطحية غير متجانس، حيث أن الحجم الكبير من هذه المياه يوجد في شرق ووسط المنطقة، في حين أن المنطقة الوهرانية والشلف حيث توجد السهول والتربة الخصبة تستقبل حجم قليل أما منطقة الجنوب فهي تحتوي على حجم قليل من المياه.

و تتمثل الإمكانيات المائية السطحية القابلة للتعبئة في التدفقات المائية الآتية من الأودية التالية:[2]

[1] أحمد بي، نصر رحال، مرجع سابق، ص 4.

[2] -Boualem Remini: **La Problématique De L'Eau En Algérie,** Blida, Algérie, Imprimerie Madani, 2005, p 16.

- واديان (02) يجلبان أكثر من(1000) مليون م^3 / سنة، و هما : واد الشلف و كبير رمل اللذان يجلبان في المتوسط(2268) مليون م^3 / سنة.

- خمسة (05) أودية تجلب بين 500 إلى 1000 مليون م^3 / سنة، و هي : سيباو، سيبوس، الصومام، كبير و يسر و التي تجلب في المتوسط (3410) مليون م^3 / سنة.

-إحدى عشر (11) واد تجلب بين 100 إلى 500 مليون م^3 / سنة، و هي: جنجن، تافنة، سيدي خليفة، كبيرغرب، الحراش، مزافران ، أقريون ، مكتا ، غبلي ، درعاس و كيسير و التي تجلب في المتوسط 2530 مليون م^3 / سنة.

-ستة عشر (16) واد تجلب 30 إلى 100 مليون م^3 / سنة، و هي : داموس ، صفصاف ، واد العرب ، قصب ، حميز ، مسلمون ، بودواو ، أسيف نتايدا ، واد الحي ، واد العبيد ، إبحريسن، سكاك، عال الله، شمونة و الحي و التي تجلب في المتوسط(718) مليون م^3 في السنة.

-الأودية الباقية تجلب في المتوسط (3502) م^3 /في السنة.

- **الســـــــدود**

يقدر عدد السدود غداة الاستقلال في الجزائر بـــ 10 سدود تنظم 481 هكم^3 سنويا من المياه،[1] في حين ارتفع هذا العدد سنة 2000 إلى 44 سد مستغل بحجم حقيقي 2,5 مليار م^3 سنويا،[2] وانتقل هذا العدد سنة 2008 إلى حوالي 59 سد مستغل بقدرة تخزين تصل إلى 5,8 مليار م^3 في السنة، أي ما يعادل حجما منتظما يقدر بـــ 3 مليار م^3 في السنة.[3] و حسب الإحصائيات المقدمة من وزارة الموارد المائية لسنة 2011 فإن عدد السدود بلغ حوالي 65 سد يتم استغلالها بقدرة تخزين يصل حوالي 3721,22 مليون م^3.[4]

[1]- وزارة الموارد المائية: **البرنامج الإستعجالي**، مجلس الوزراء، 30 ديسمبر 2001، ص 8.

[2]- Rouissat Bouchrit: **La gestion des ressources en eau en Algérie** , Situation défis et apport de l'approche systémique , p 3.

[3]-وزارة الموارد المائية، الماء في الجزائر، **تنمية قطاع الموارد المائية في الجزائر، الدور الحاسم لرئيس الجمهورية**، مرجع سابق، ص 10.

[4]- Ministère Des Ressources En Eau, Direction De La Mobilisation, Inventaire, 2011.

2- الموارد المائية الجوفية

تقدر الموارد المائية الكلية من الموارد المائية الجوفية الممكن استغلالها في الجزائر بـــ 7 ملايير م^3 سنويا موزعة على جهتين من البلاد، جهة الشمال التي تقدر فيها بـــ 2 مليار م^3 سنويا أي ما يعادل حوالي (28,57 % من المياه الجوفية)، أما جهة الجنوب التي تحوي حوالي 5 مليار م^3 أي حوالي (71,43 %من المياه الجوفية).[1]

2-1 المياه الجوفية في الشمال

تقدر الموارد المائية الجوفية الممكن استغلالها في شمال البلاد بـــ 2 مليار م^3 / سنة، ويتم حاليا استغلال أكثر من 90 % من المياه الجوفية في الجزائر، أي ما يعادل 1,8 مليار م^3 من المياه المتجددة سنويا عن طريق الأمطار المتساقطة، والكثير من الأحواض تستغل بشكل عشوائي ومفرط والمتجاوز لحدود الأمان في بعض الأماكن، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور نوعية المياه فضلا عن تناقص كميتها.[2]

وعموما تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية، و2300 بئر عميق، و9000 ينبوع، و6000 بئر صغير تجلب كلها المياه الجوفية المتجمعة في الطبقات، من أجل تلبية حاجات الفلاحة إلى الماء والتزويد بالماء الشروب والصناعي[3]. ويتمركز الحجم المهم من هذه الموارد الجوفية في الطبقات الجوفية الكبرى كالمتيجة و الحضنة، الصومام وسهل عنابة، الهضاب العليا السطايفية.[4]

وحسب آخر إحصائيات لوزارة الموارد المائية، فقد قدر عدد الآبار الصغيرة والعميقة بـــ 10224 بئر عميق منها 6048 من جهة الشمال من البلاد، و 4176 بئر عميق من جهة الجنوب، بحجم إجمالي يقدر

---

[1] - Ministère de l'aménagement du territoire et de l environnement, **Rapport sur l état et l avenir de l'environnement 2005**, Alger, 05 juin 2006, p163.

[2]- فراح رشيد: **واقع الموارد المائية ومعوقات توفيرها في الجزائر**، الملتقى الوطني حول اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة نحو تحقيق الأمن المائي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012، ص 4.

[3] - محمد بلغالي: **إدارة سياسة الموارد المائية في الجزائر الواقع والآفاق**، رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر، 2004، ص7.

[4] – فراح رشيد، **واقع الموارد المائية ومعوقات توفيرها في الجزائر**، مرجع سابق، ص 4.

بـــ (992 822 602 2 م^3/ السنة)، غير أن هذه الإحصائيات تقل عن الحقيقة كون أن الكثير من المواطنين يستعملون هذه المياه بدون تراخيص.[1]

2-2 المياه الجوفية في الجنوب

تمتاز الصحراء بمواردها الجوفية الهامة و التي تكونت عبر آلاف السنين، وهذه المياه عميقة جدا عن سطح الأرض حيث يصل عمقها إلى 2000 متر، ماعدا أدرار (200 إلى 300 م) ، وتوجد في المنطقة الصحراوية طبقات مائية منها طبقتان تمتدان إلى التراب الليبي:[2]

- الطبقة المائية للكريتاسي العلوي ؛
- الطبقة المائية كابرو أوردوفيسيان؛
- الطبقة المائية الألبية.

وتقدر احتياطات المياه الجوفية في الجنوب بـــ 5 ملايير م^3 / السنة ، ولا يستغل منها سوى 1,8 مليار م^3 / السنة، و هكذا فإن حشدها واستغلالها مقيد بعدة عوامل.[3]

وحسب دراسة الموارد المائية للصحراء (اليونيسكو)، و دراسة الوكالة الوطنية للموارد المائية، ومشروع rab- pnud برنامج الأمم المتحدة للتنمية، يمكن رفع عملية استغلال هذه الموارد المائية الجوفية لتصل إلى (5 ملايير م^3)، 56 % منها مخصصة للطبقات القارية الوسطى و 44 % للمركب النهائي.

وتشير أرقام الخبراء في مجال المياه إلى أن حجم المياه الجوفية غير المستغلة بالجزائر تقدر بـــ 60 ألف مليار م^3، وهي عبارة عن أودية باطنية تمتد من الأغواط إلى مستغانم ويمثل الحوض الهيدروغرافي للشلف 22 % من نسبة هذه المياه.[4]

---

[1]- Ministère Des Ressources En eau : **Situation en matière de mobilisation de la ressource souterraine arrêtée à Février 2012**, p 01, Available online: http://www.mre.gov.dz/eau/ressource souterraine, (20- 11- 2016).

[2]– بن عيشي بشير: **مصادر الموارد المائية وتخصيصها في الجزائر**، مجلة المياه، 2008، نقلا عن الرابط:

http://www.almyah.net/mag/articles.php?action=show&id=143 ، تاريخ الإطلاع (30-11-2018).

[3]– أحمد بي، نصر رحال، مرجع سابق، ص 4.

[4]– خبابة عبد الله، خبابة صهيب: **إشكالية الماء والتنمية المستدامة**، الملتقى الوطني حول اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة نحو تحقيق الأمن المائي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012 ، ص 12.

ثانيا– مصادر الموارد المائية الغير الطبيعية

بما أن الموارد الطبيعية المذكورة آنفا غير كافية، فإنه لابد من البحث عن موارد أخرى تكون مكملة للموارد الطبيعية تغطي حاجيات المواطنين خاصة مع زيادة الطلب على المياه بالإضافة إلى النمو السكاني المتزايد بشكل يومي، وتتمثل أساسا هذه الموارد في مياه البحر المحلاة، والمياه المعالجة المعاد استخدامها.

1– تحلية مياه البحر

تعود تجربة الجزائر في هذا المجال إلى بداية سنوات الستينات في ثلاث مناطق صناعية أرزيو ، سكيكدة وعنابة. أما اليوم فقد أصبحت الجزائر تملك 13 محطة تحلية كبرى المبرمجة، منها 9 مستغلة بطاقة إنتاجية (1,41 مليون م^3 /يوم) من المياه الصالحة للشرب، في حين أن 4 محطات كبرى في طور الانجاز بطاقة إنتاجية(900000 م^3/يوم) وهي: مقطعة وهران، واد سبت بتبازة، تنس بالشلف ، والشط بالطارف. و محطة مقطعة بوهران أكبر المحطات بطاقة إنتاجية تقدر بـــ (0,5 مليون م^3/ يوم)، و عليه فإنه سيصبح مجموع الطاقة الإنتاجية اليومية بعد الانتهاء من هذه المحطات حوالي(2,31 مليون م^3 يوميا).[1]

أما المحطات الصغيرة التي لا تتعدى طاقتها الإنتاجية (2000–5500 م^3 /يوم) فقد بلغت 16 محطة تحلية بطاقة (57500 م^3 / يوم)، منها 9 محطات بطاقة (34500 م^3/ يوم) مسيرة من طرف الجزائرية للمياه، و5 محطات بطاقة (12500 م^3 / يوم) مسيرة من طرف شركة سيال، و2 محطة بطاقة (10500 م^3 / يوم) مسيرة من طرف شركة seor. وعليه فإن مجموع المحطات بلغ 29 محطة بطاقة إنتاجية(2,367 مليون م^3 / يوم)، أي ما يعادل (863,95 مليون م^3 / سنويا).

2– معالجة المياه المستعملة

إن معالجة وتصفية المياه المستعملة في الجزائر تبقى ضعيفة جدا، بحيث نجد أن نسبة 8 % من عدد السكان قنوات صرف مياههم المستعملة تحول إلى محطات التصفية حسب إحصائيات سنة 1999 والشيء

[1] - Ministère Des Ressources En eau : **Ressources En Eau Non conventionnelle**, p 01, Available online: http://www.mre.gov.dz/eau/ress_non_convent.htm , (20 -11- 2016) .

الآخر هو أن المياه المستعملة يتم تصريفها إلى البحر بالنسبة للتجمعات السكانية الساحلية وفي الأودية بالنسبة لباقي التجمعات السكانية.[1]

وقد أنجزت حوالي 49 محطة التطهير سنة 2000، تبلغ قدرتها الإجمالية حوالي 4 ملايين معادل ساكن، وتتراوح طاقة معالجة المياه لهذه المحطات ما بين 750000 إلى 100000 معادل ساكن.[2]

المطلب الثاني: طرق تسيـــر المـــوارد المائية في الجزائر

اتبعت الجزائر في تسيير قطاع المياه عدة سياسات مائية على المستوى الوطني والمحلي تميزت بكثرة المؤسسات المتعاقبة في التنظيم، والنصوص التشريعية الصادرة من فترة لأخرى، الأمر الذي أثر على أداء الخدمة العمومية للمياه في الجزائر، وسنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة المراحل التاريخية لقطاع المياه، وأهم التنظيمات المتبعة ودور القطاع الخاص في تسيير الخدمة العمومية للمياه.

أولا – المراحل الأساسية لتسير قطاع المياه (المراسيم والتشريعات)

مر قطاع الموارد المائية في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية اليوم بمجموعة من المراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

1- خلال الفترة (1962-1970): خلال هذه الفترة لم يتم تطوير أية استراتيجية لتلبية الحاجيات المتزايدة من المياه للقطاع المترلي، الصناعي والزراعي بسبب الاهتمام الكبير بالقطاع الصناعي، وعلى المستوى التنظيمي قسمت المهام الخاصة بالموارد المائية وتسييرها بين وزارتين، وزارة الأشغال العمومية من جهة، وقطاع الفلاحة من جهة أخرى .

وفيما يخص قطاع مياه الشرب، فلقد كان مسيرا دون أي تدخل للدولة، من طرف عدة متعاملين موروثين من المرحلة الاستعمارية هم (المصالح البلدية للماء، الوكالات البلدية، شركات ما بين البلديات، مؤسسات أجنبية خاصة صاحبة الامتياز).

[1] – أحمد بتي ، نصر رحال، مرجع سابق، ص 04.

[2] -Conseil national économique et social**: l'eau en Algérie, le grande défit de demain**, 15ème session plénière, mais 2000, p 07.

2-خلال الفترة (1970-1977): تعتبر هذه المرحلة مرحلة المخطط الرباعي الأول والثاني حيث شهدت هذه المرحلة إعادة هيكلة قطاع المياه حيث تم استحداث هيئة أخرى لتسيير قطاع الموارد المائية وهي كتابة الدولة للري والتي أنشئت بموجب المرسوم رقم 71-55 المؤرخ في 4 فيفري 1971، وكان الهدف من إنشائها هو الخروج من المعوقات والمشاكل التي تعاني منها الجزائر وإيجاد الحلول الممكنة والمناسبة لها، ولقد تم التخطيط لإنشاء 14 سد وإصلاح 29 ألف هكتار من الأراضي ولقد تم إنجاز ما هو مخطط له في نهاية 1977 رغم الصعوبات والعوائق التي واجهت عملية الإنجاز في بداية المرحلة.[1]

3- خلال الفترة (1977- 1980): نظرا لبعض النتائج السيئة والتي نتجت عن تسيير كتابة الدولة للري وخاصة مع بعض مستعملي ومستهلكي المياه مثل وزارة الفلاحة والمراكز السكانية الحضرية أو الريفية فلقد تم إنشاء وزارة الري وإصلاح الأراضي وحماية البيئة بموجب المرسوم رقم 77-73 المؤرخ في 23 أفريل 1977 وخلال هذه الفترة قامت الجزائر بالتوجه إلى البنك العالمي من أجل طلب الدعم المالي والتقني الذي يعمل على رفع كمية الموارد المائية للجزائر بالإضافة إلى القضاء على التلوث المائي.

4-بعد 1980: تميزت هذه الفترة بظهور المخططان الخماسيان الأول والثاني والذي يمكن اعتبارها بمثابة أرضية لتوجيه المياه نحون المدن فقد تقرر خلال هذان المخططان مجموعة من المشاريع والتشريعات تعكس بصورة واضحة التوجه الجديد لسياسة تسيير الموارد المائية فلقد تم إصدار القانون رقم 83-02 المؤرخ في 05 فيفري 1983 والمتعلق بحماية البيئة والقانون رقم 83-17 المؤرخ في 19 جويلية 1983 والمتعلق بقانون المياه وتم التأكيد خلالها من مدى احتكار الدولة في تسيير وإدارة الموارد المائية، كما تم إعداد السعر الحقيقي من طرف البنك الدولي وتم وضع قانون لقياس المياه وتسعيرته بالنسبة لجميع الاستهلاك المترلي والزراعي وصناعي وارتبط هذا الأمر بصدور القرار الوزاري رقم 167-85 المؤرخ في 14 أكتوبر 1983 والذي يحدد التعريفة الأساسية للمياه لمختلف الفئات والقطاعات الاستهلاكية ولقد تم إنشاء مجموعة من المؤسسات بهدف تسهيل عملية تسيير الموارد المائية من بينها مكتب المراقبة التقنية لمنشآت الري، الوكالة الوطنية للسدود، الوكالة الوطنية للمياه الصالحة للشرب...الخ.[2]

---

[1]- بشير بن عيشي: **السياسات المائية و تنظيماتها الهيكلية بعد الاستقلال في الجزائر**، مجلة المياه (مجلة الكترونية)، 2008.

[2]- بن جلول خالد: **تحقيق الأمن المائي في الجزائر من خلال التسيير الأمثل للموارد المائية كاستراتيجية لبلوغ الأمن الغذائي**، الملتقى الوطني حول حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، المركز الجامعي ميلة، يومي 27 – 28 ماي 2013 ، ص 05.

وفي 1989 أوكلت صلاحيات قطاع الري مرة أخرى إلى وزارة الفلاحة وذلك من خلال كتابة الدولة للهندسة الريفية والري الزراعي حتى عام 1994 ، فأصبح تسيير القطاع من صلاحيات وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-240 المؤرخ في 10 أوت سنة 1994 الذي يحدد صلاحيات الوزارة. أما بالنسبة للخدمة العمومية للماء الشروب والتطهير فكانت تسيرها الجماعات المحلية وهذا في شتى الأشكال (الخدمات، إدارة المصلحة العامة، شركات ما بين البلديات، شركات خاصة صاحبة الامتياز)، ونظرا للنقائص المسجلة في القدرة التقنية والمالية للبلديات، اختارت الدولة التسيير المركزي بإنشاء الشركة الوطنية لتوزيع المياه الصالحة للشرب والصناعة **(SONADE)** ومنح لها احتكار إنتاج وتوزيع المياه لصالح السكان والمناطق الصناعية والسياحية عبر كامل القطر الوطني.

ثانيا – السياسة المائية الجديدة وصدور قانون المياه 05-12: في إطار إيجاد سياسة مائية، قامت وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية منذ ديسمبر 1993 بالتفكير في هذه السياسة والتي انتهت بعقد المؤتمر الوطني الخاص بسياسة الماء وذلك أيام 28 و 29 و 30 جانفي 1995 وكان مسبوقا باجتماعات جهوية واجتماعات على مستوى الأحواض وقد نتج عن ذلك كله مجموعة من المبادئ وهي: وحدة المورد، التشاور، الشمولية (الماء قضية الجميع) ، الاقتصاد ، التكفل بالجانب البيئي (الإيكولوجي).[1]

1- مبدأ وحدة المورد: بصفته ثروة جماعية وطنية يستوجب على الدولة أن تمارس عليه متابعة دقيقة ودائمة حتى نضمن أداء وظائفه الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية بكيفية عادلة.

2- مبدأ التشاور: إذا كان لزاما أن يتجاوز تسيير الماء الحدود الإقليمية للاختصاص، فإن ذلك لا يتأتى إلا إذا أقيمت فضاءات تشاور وتسيير تضامني بمساهمة سائر الأطراف المعنية (الجماعات المحلية والمستعملين... إلخ) للتفكير ولاتخاذ القرار وللتنفيذ.

3- مبدأ الاقتصاد: لبلوغ هذا الهدف يجب تحقيق هدفين أساسيين هما تطبيق مبادئ التسيير التجاري لمؤسسات المياه، والعمل على تشجيع المنافسة واستبدال التخطيط بالتعاقد.

4- مبدأ الايكولوجيا: والذي يركز على حماية النظام الايكولوجي (البيئي) والصحة العمومية بتقديم ماء صالح للشرب ومكافحة نواقل الأمراض في الوسط المائي، كما يستند إلى تثمين الإنسان المكلف بتصميم وترقية وتنفيذ مثل هذه الاستراتيجية.

---

[1]- وزارة الموارد المائية: **قطاع المياه في الجزائر**، مجلة المياه، مرجع سابق، ص 3 .

5- مبدأ الشمولية: الماء قضية الجميع، وهو من المقومات الغالية في الوسط الحي، وعنصر شامل للجميع، وهو من مصادر الحياة ومن شروطها الأساسية. وللماء أيضا صبغة شمولية ولا يعترف بالحدود، فدورة الماء تخترق الحدود الجغرافية والطبيعية والقطاعية، لذلك ينبغي أن يستشير اهتمام الجميع، مواطنين ودولا وحكومات.

واستكمالا لكل ما له علاقة بقطاع المياه والتطهير، جاء قانون مياه جديد رقم 05-12 المؤرخ في 04 أوت 2005، الذي حل محل القانون رقم 83-17 المؤرخ في 16 جويلية 1983، الذي يهدف إلى تحديد المبادئ والقواعد المطبقة لاستعمال الموارد المائية وتسييرها وحمايتها وتنميتها المستدامة.

لقد اعتبر هذا القانون الخدمات العمومية للمياه من اختصاص الدولة والبلديات، وأقام إطار جديدا لتسيير الخدمات العمومية للمياه والتطهير، مرتكزا حول آلية منح امتياز الخدمة العمومية للماء والتطهير من طرف الدولة سواء للقطاع العمومي أو الخاص بغض النظر عن جنسية المتعامل.

- صدور أيضا المرسوم التنفيذي رقم 05-13 المؤرخ في 2005/01/09 المتعلق بوضع قواعد تسيير الخدمات العمومية والتزود بالماء الصالح للشرب والتطهير وكذا التعريفات المتعلقة به ، وكذلك تحديد كيفيات تسعير الماء المستعمل في الفلاحة والتعريفات المتعلقة به.

- المرسوم التنفيذي رقم 196/04 المؤرخ في 15 جويلية 2004 ، المتعلق بقواعد استغلال المياه المعدنية ومياه المنبع وحمايتها.

ثالثا- الهياكل التنظيمية: وقد قامت الجزائر على هذا المستوى بما يلي:

1- إنشاء وزارة متخصصة في الموارد المائية: حيث عملت الجزائر على تخصيص وزارة تعني بالموارد المائية ، حيث يوضح المرسوم التنفيذي 2000- 324 المؤرخ في 2000/10/25 صلاحيات وزارة الموارد المائية، التي من بينها المتابعة المستمرة للموارد كما وكيفا، بالإضافة إلى السهر على الاستغلال الرشيد للموارد المائية، وهذا حسب ما تمليه المادتين 3 و 5 من المرسوم التنفيذي.

2- **الوكالة الوطنية للموارد المائية (ANRH):** هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري واختصاصي علمي وتقني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت وفقا للمرسوم رقم 81-167 المؤرخ في 25 جويلية 1981 توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالري تتكلف بمهمة أساسية تتمثل في تطبيق برامج

جرد الموارد المائية والأراضي القابلة للري في البلاد، وذلك وفقا لأهداف المخطط الوطني للتنمية وتبعا للشروط التي تحددها السلطة الوصية.

3- الديوان الوطني للسقي وصرف المياه (ONIP): وهو مكلف في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمبادرة بأعمال تصور دراسة الهياكل الأساسية في الري لسقي الأراضي الزراعية، وصرف المياه وإنجاز تلك الهياكل وتسييرها.

4- وكالات الأحواض الهيدروغرافية: وهي مؤسسة عمومية ذات الطابع الإداري تم إنشاؤها بموجب المرسوم رقم163-85 المؤرخ في 11 جانفي 1985، وتوجد خمس مناطق لوكالات الأحواض الهيدروغرافية وهي (منطقة الصحراء، الشلف، وهران، منطقة الجزائر الحضنة الصومام، منطقة قسنطينة) .

5- المجلس الوطني للماء: أنشئ سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-472 المؤرخ في 18 ديسمبر 1996، ويتكفل هذا الجهاز بالمهام التالية: تحديد وسائل تنفيذ السياسة الوطنية للماء عن طريق التشاور، الفصل في الخيارات الوطنية الاستراتيجية الكبرى المرتبطة بمشاريع تهيئة الموارد المائية وجلبها وتوزيعها واستعمالها، تقويم بتطبيق النصوص التشريعية المتعلقة بالماء تقويما منتظما.

6- الوكالة الوطنية للسدود وللتحويلات: أنشأت سنة 1985 م، مكلفة بإنتاج المياه وتوفيره للمؤسسات ووكالات البلدية، وبضمان التكفل بنشاطات تسيير المنشآت المستغلة واستغلالها وصيانتها في حشد الموارد المائية السطحية وتحويلها.

7- الشركة الجزائرية للمياه (ADE): من أجل العمل على تسيير المياه استراتيجيا وتحقيق التنمية المستدامة تم إنشاء " الجزائرية للمياه" بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-101 المؤرخ في 21 أفريل 2001 ، وهي مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي مكلفة بضمان تنفيذ السياسة الوطنية لمياه الشرب على كامل التراب الوطني من خلال التكفل بنشاطات تسيير عمليات إنتاج مياه الشرب والمياه الصناعية ونقلها ومعالجتها وتخزينها.

8- الديوان الوطني للتطهير(ONA): أنشأ كذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-101 المؤرخ في 21 أبريل 2001، وهو مكلف في إطار السياسة الوطنية للتنمية لضمان المحافظة على المحيط المائي على كامل التراب الوطني وتنفيذ السياسة الوطنية للتطهير بالتشاور مع الجماعات المحلية.

خلاصة القول يمكن أن نعتبر أن السياسة المائية التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة تميزت بعدم الاستقرار سواء من الناحية التنظيمية أو التشريعية من خلال إنشاء العديد من الهياكل والمؤسسات المكلفة بتسيير المياه وتوزيعها على الكثير من القطاعات المكلفة بالموارد المائية، والسرعة التي عرفها تغيير الطبيعة القانونية لها، مما جعلها في وضع غير مستقر إثر تداخل بعض الصلاحيات مما زاد من تأزم الوضع، و لم تكن الحلول التي تم اتخاذها جذرية بل الكثير منها استثنائي أو استعجالي، إضافة إلى ضعف الإمكانيات المادية والبشرية وعدم استغلالها جيدا، وأمام هذا الوضع وبعد صدور قانون المياه سنة 2005، الذي تمخض عنه فتح الباب أمام القطاع الخاص وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الثالث.

المطلب الثالث : إشراك القطاع الخاص في تسيير قطاع المياه في إطار عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

في إطار تشخيص الوضع خلال الجلسات الوطنية للماء سنة 1995، اتخذت السلطات العمومية عددا من الإجراءات، منها توسيع التنازل لفائدة القطاع الخاص، سواء المحلي أو الأجنبي عن طريق الامتياز، إلا أن الواقع لم يشهد أي تطبيق لذلك إلا بصدور قانون المياه 05-12، وربما يرجع ذلك إلى إحجام الشركات الخاصة خاصة الأجنبية منها لدخول الجزائر بسبب عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي آنذاك وتأثيره المباشر على مناخ الاستثمار في الجزائر.

أولا – التنظيم الحالي لتسيير خدمات المياه في الجزائر

بهدف إصلاح طرق التسيير ورفع الكفاءة الإدارية للمؤسسات والتقليل من حجم الإنفاق على كاهل الدولة، وبغرض تكريس الإدارة المستدامة في خدمات المياه، عملت الدولة من خلال قانون المياه لسنة 2005 على دعم التوجه نحو التطبيق الناجع لمبدأ التسيير التجاري في مؤسسات التزود بالمياه، كما قامت بفتح مجال التعاقد مع متعاملي القطاع الخاص بما فيهم الأجانب، وقد أجاز قانون المياه لسنة 2005 منح امتياز إدارة المرفق العام في شؤون الخدمات العمومية للمياه إلى شركات متخصصة عمومية أو خاصة بما في ذلك الأجنبية منها على أساس دفتر الشروط ونظام الخدمة، كما أجاز القانون منح تفويض لكل أو جزء من إدارة هذه الخدمات، ويمكن للبلدية أيضا استغلال الخدمات العمومية للمياه عن طريق الاستغلال المباشر الذي يتمتع بالاستقلالية المالية أو عن طريق منح امتياز إدارة هذه الخدمات. ويمكن تمثيل التنظيم الحالي لخدمات المياه في الشكل التالي:

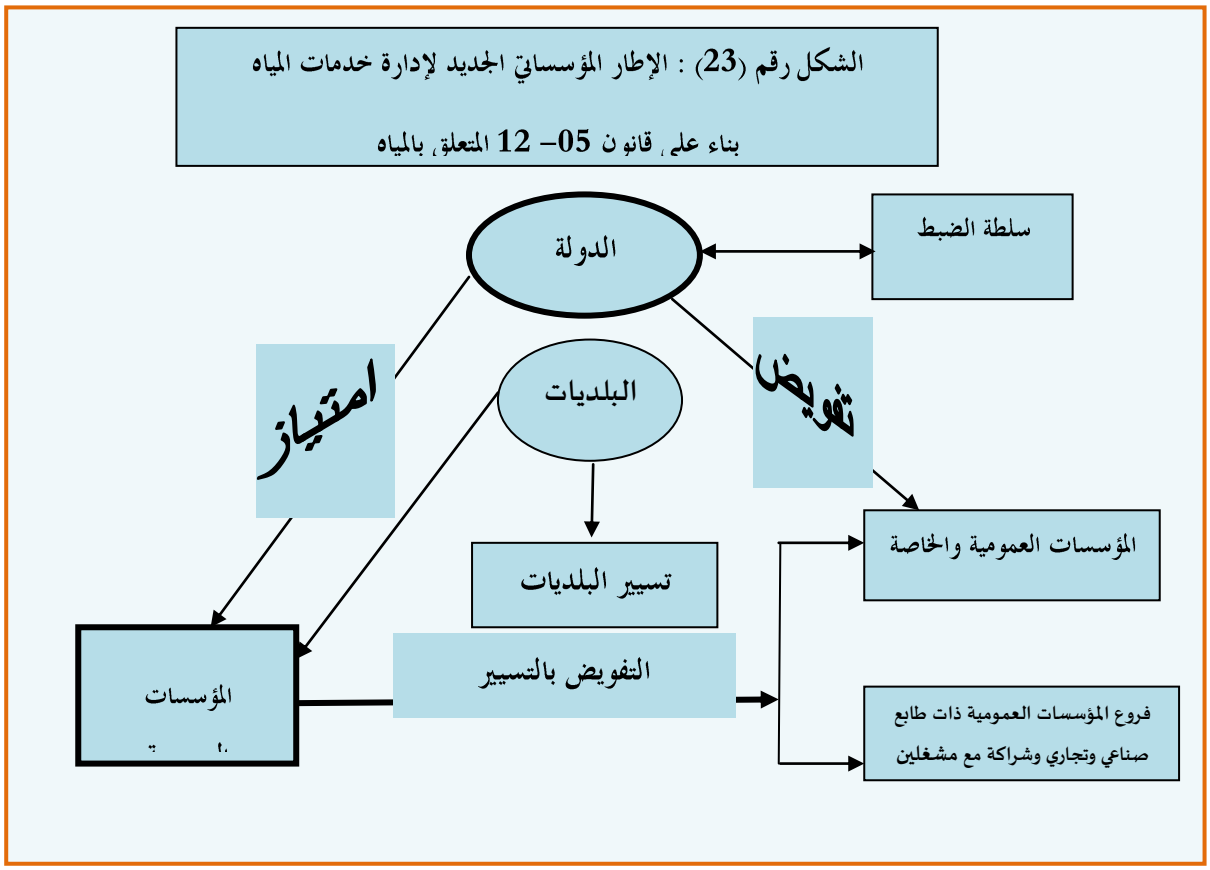

المصدر: وزارة الموارد المائية والبيئة، نقلا عن الموقع: www.mree.gov.dz ،تاريخ الاطلاع (08-01- 2020).

يتضح من خلال الشكل السابق أن تسيير الخدمة العمومية للمياه يكون مضمونا وفق ثلاث أنماط أساسية هي:

1- الامتياز (CONCESSION): تمنحه الدولة أو البلديات لأشخاص معنويين من القانون العام. والمتمثلة في "الجزائرية للمياه" و"الديوان الوطني للتطهير"، حيث على صاحب الامتياز أداء العديد من المهام ضمن الحدود الإقليمية للامتياز، من تشغيل وصيانة وتجديد وإعادة تأهيل وتطوير الأعمال والمنشآت التابعة للمجال العام للمياه، كما يضمن أيضًا إنتاج المياه وتنقية مياه الصرف. تجدر الإشارة إلى أن القانون الخاص بشروط المياه ينفذ هذه المهام بتوافقها مع توصيات الخطط الرئيسية لإدارة المياه.

2- التفويض (Délégation): يجوز للدولة تفويض كل أو جزء من إدارة خدمة المياه إلى أشخاص معنويين خاضعين للقانون العام أو القانون الخاص على أساس اتفاقية. يمكن أن تعزى إدارة الخدمة من خلال هذا الوضع إلى الشركات التابعة للمؤسسات العامة التي تم إنشاؤها لهذا الغرض. في هذه الحالة هناك إمكانية

لتعزيز التفويض من خلال شراكة مع متعاملين أجانب في شكل عقد إدارة عن طريق مناقصة تنافسية. حيث يعتمد الاختيار على توفر المؤهلات المهنية والتقنية والضمانات المالية الكافية، كما تغطي الاتفاقية عمومًا مدة التفويض والظروف التي يتم بموجبها أداء الخدمات، ووسائل مكافأة المفوض والمعلمات لتقييم جودة الخدمة.[1]

3- التسيير عن طريق البلديات (Régie communale)

تعود جذور التسيير البلدي لخدمات المياه في الجزائر إلى القانون البلدي لسنة 1967، ثم القانون رقم 98-08 الخاص بالبلدية، حيث حددت المادة 107 من هذا الأخير صلاحيات البلدية في مجال تسيير الخدمة العمومية إذ نصت على أنه: يقع على عاتق البلدية المحافظة على النظافة العمومية خاصة فيما يتعلق بتوزيع المياه الصالحة للشرب، صرف المياه المستعملة ومعالجتها ومحاربة العوامل الناقلة للأمراض. ويمكن للبلدية التنازل عن صلاحياتها هذه في تقديم خدمات المياه عن طريق الامتياز، وهذا الأمر مكفول بموجب المادة 136 من نفس القانون.[2] وقد حدد قانون البلدية رقم 11-10 الصادر في 22 يونيو 2011 صلاحيات البلدية فيما يتعلق بالخدمة العامة للمياه والصرف الصحي. حيث تم تعزيز هذه الصلاحيات بموجب القانون رقم 12-05 الذي ينص على أنه يمكن للبلدية إدارة الخدمة مع الاستقلال المالي.

إلا أن العمل بالتسيير البلدي في طريقه إلى الزوال حيث تقرر التحويل التدريجي لمرافق المياه المدارة بواسطة البلديات إلى مؤسسة الجزائرية للمياه مع نهاية سنة 2020.[3]

ويمكن توضيح توزيع الأنماط السابقة لإدارة الخدمة العمومية للمياه والصرف الصحي عبر التراب الوطني من خلال الشكل التالي:

---

[1] - KHERBACHE Nabil : **La problématique de l'eau en Algérie , Enjeux et contraintes,** Mémoire En vue de l'obtention du diplôme de magistère en sciences économiques, Abderrahmane Mira (Béjaia), Mai 2014 , p108.

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 98-08، الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخ في 11 أفريل 1990، ص 497.

[3] – وزارة الموارد المائية والبيئة، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.mree.gov.dz/%D8%A7% D8%AD/?lang=fr. ، تاريخ الاطلاع (30-11-2020).

الشكل رقم (24): توزيع أنماط تسيير الخدمة العمومية للمياه في الجزائر

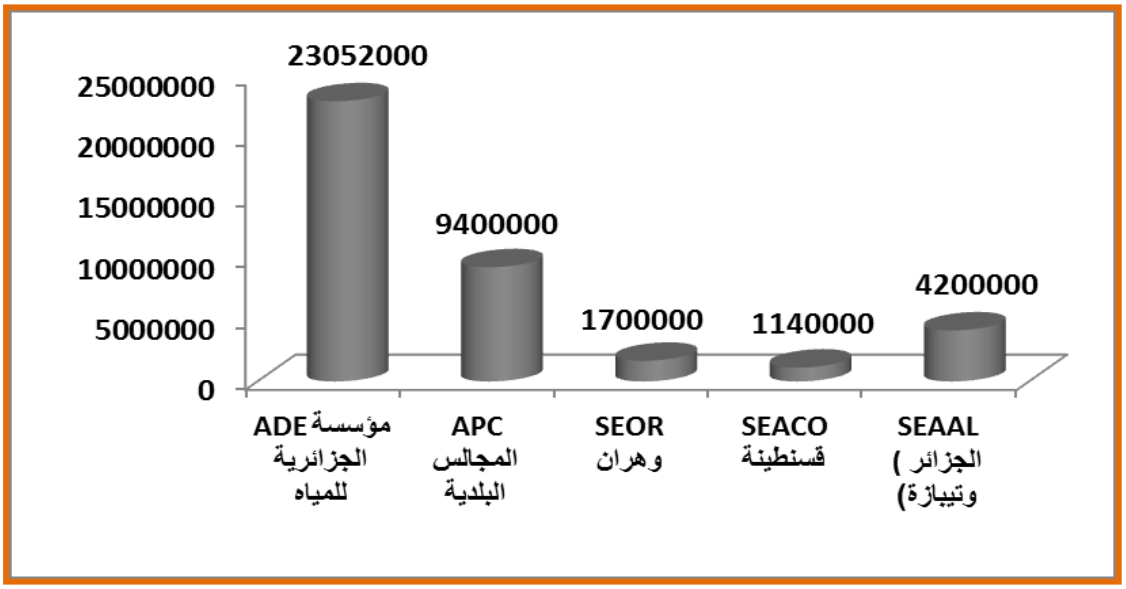

المصدر: وزارة الموارد المائية والبيئة، نقلا عن الموقع: http://mree.gov.dz/wp-content/uploads/2016/03/SPA-2015.pdf ، تاريخ الاطلاع (30-11-2020).

يتضح من الشكل السابق أن هناك 795 بلدية في 44 ولاية تدير مياهها مؤسسة الجزائرية للمياه في إطار عقود الامتياز أي ما يعادل 58,37 % من مجموع السكان، في حين حيث توجد 643 بلدية في 42 ولاية تسير من طرف البلديات أي ما يعادل 23,80 % من مجموع السكان* أما القطاع الخاص يسير 123 بلدية في أربع ولايات وهي الجزائر العاصمة وتيبازة، قسنطينة ووهران بنسبة 17 % تقريبا من مجموع السكان ويتم ذلك في إطار عقود التسيير بالتفويض مع كل من شركة (SEACO –SEAAL - SEOR).

ثانيا– بوادر مشاركة القطاع الخاص في إدارة المياه في الجزائر

من الناحية القانونية تعود بوادر إدارة خدمات المياه إلى عام 1996 بموجب أمر لتعديل القانون 83-17 الذي يمثل القانون القديم للمياه، حيث كان هذا القانون يمنع مشاركة القطاع الخاص في إدارة خدمات المياه والصرف الصحي، إذ نصت المادة 21 منه على أن: الامتياز عقد من عقود القانون العام تكلف

* إن غالبية البلديات التي تقدم خدماتها الخاصة تواجه قيودًا مالية ، وهو ما ينعكس في إحجام المستهلكين عن الدفع مقابل الخدمة الفاشلة. الأخطر من ذلك هو أن مؤسسة الجزائرية للمياه ترفض في بعض الأحيان إدارة الخدمة في بعض البلديات (أو الأحياء) بسبب هذا الإحجام وصعوبات استرداد الديون.

بموجبه الإدارة شخصا اعتباريا قصد ضمان أداء الخدمات للصالح العام، وعلى هذا الأساس لا يمكن أن تمنح الامتياز إلا لصالح الهيئات والمؤسسات العمومية وكذا الجماعات المحلية.[1]

وقد تم تعديل هذا القانون بموجب الأمر رقم 13/96 الذي عدل المادة 21 المذكورة أعلاه، حيث نص الأمر على التعديل التالي: عقد الامتياز عقد من عقود القانون العام، تكلف الإدارة بموجبه شخصا اعتباريا عاما أو خاصا قصد ضمان أداء خدمة ذات منفعة عمومية.[2]

ومنذ صدور قانون المياه الجديد 05-12 والذي حدد بوضوح طريقة تفويض خدمات المياه للمؤسسات الخاصة من خلال المواد 105 إلى 110 من هذا القانون.

ثالثا- تطبيقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تسيير المياه بالجزائر

كما ذكرنا سالفا فبالرغم من أن إشراك القطاع الخاص كان بموجب الأمر رقم 13/96، إلا أنه لم يشهد تنفيذه على أرض الواقع إلا بعد صدور قانون المياه الجديد 12/05 .

1- عرض عام لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع المياه

حسب قاعدة بيانات البنك الدولي لمشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية (ppi)، فإن الجزائر تحصي 14 مشروع في مجال المياه والصرف الصحي من أصل 26 مشروع في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهي تقع جميعها ضمن شكلين أساسيين هما: عقود الإدارة وعقود البوت (BOT).

ويعتبر قطاع المياه صاحب ثاني أكبر حصة بعد قطاع الغاز من مجموع الشراكات مع القطاع الخاص في مجال خدمات البنية التحتية من حيث حجم الاستثمارات البالغ 8,330 مليار دولار، منها 2,082 مليار دولار أمريكي في مجال خدمات المياه والصرف الصحي أي ما نسبته 25 % ، وهي موجهة لإنشاء محطات تحلية مياه البحر ومحطات المعالجة.

[1]- القانون رقم 83-17 المتعلق بالمياه ، الجريدة الرسمية، العدد 30 مؤرخ 19 جويلية 1983 . ص 1898.

[2]-الأمر رقم 96-13 المعدل والمتمم للقانون رقم 83 – 17 المتعلق بقانون المياه، الجريدة الرسمية ، العدد 37 المؤرخ في 16 جويلية 1996، ص 4.

الجدول رقم (22): عدد مشاريع الشراكة في قطاع المياه وحجم الاستثمارات – الوحدة : مليون دولار

السنة	عدد المشاريع	المبلغ
2005	**04**	**510000**
2007	**03**	**230000**
2008	**05**	**874000**
2009	**01**	**468000**
2011	**02**	**في إطار عقود الإدارة**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، نقلا عن الموقع:

http://ppi.worldbank.org/visualization/ppi.html. تاريخ الاطلاع (30-11-2020).

يوضح الشكل أعلاه أن أغلب مشاريع الشراكة في قطاع المياه تمت خلال الفترة (2005 – 2011)، حيث تعتبر سنة 2008 الأكثر نشاطا سواء من حيث حجم الاستثمارات (874000 مليون دولار) أو حتى من حيث عدد المشاريع (05) مشاريع.

2- مشاريع الشراكة في إطار عقود البوت (BOT)

تتمثل هذه المشاريع في إنجاز محطات لتحلية مياه البحر وقد تم إنجاز تسعة محطات على المستوى الوطني بطاقة مستهدفة تتراوح ما بين 100 ألف إلى 500 ألف $م^3$ / يوميا، وكانت مدة العقد لكافة المشاريع 25 سنة، كما تتراوح نسبة مشاركة الطرف الأجنبي بـــــــــ 47 % إلى 51 %. وتقدر قيمة كل مشروع ما بين 110000 مليون دولار إلى 468000 مليون دولار، وكانت طريقة منح المشاريع عن طريق العروض التنافسية وبأقل سعر ممكن.[1]

[1]- قاعدة بيانات البنك الدولي، نقلا عن الموقع: http://ppi.worldbank.org/visualization/ppi.html، تاريخ الإطلاع (30-11-2020).

3- مشاريع الشراكة في إطار عقود الإدارة

لقد نص قانون المياه رقم 05-12 المؤرخ في 04 أوت 2005 المتعلق بالمياه، بتفويض تسيير الخدمات العمومية والتطهير إلى شركات خاصة بموجب اتفاقية، من أجل تحسين التسيير ورفع الكفاءة الإدارية لمؤسسات المياه واستقطاب الدعم المالي بواسطة المستثمرين، فقد قامت وزارة الموارد المائية منذ 2005 بالاستعانة بخبرة القطاع الخاص الأجنبي في مجال تسيير وتوزيع المياه بأكبر المدن الجزائرية: العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة والطارف. ويوضح الجدول الموالي أهم عقود الإدارة بالتفويض التي أبرمتها الحكومة الجزائرية ممثلة في كل من مؤسسة الجزائرية للمياه ADE والديوان الوطني للتطهير ONA من جهة والمتعاملين الأجانب من جهة أخرى.

الجدول رقم (23): عقود الإدارة المبرمة في مجال خدمات المياه والتطهير

	شركة المياه والتطهير الجزائر **SEAAL**	شركة المياه والتطهير وهران **SEOR**	شركة المياه والتطهير قسنطينة **SEACO**	شركة المياه والتطهير عنابة **SEATA**
المكان	الجزائر العاصمة ، تيبازة	ولاية وهران	ولاية قسنطينة	ولاية عنابة والطارف
الطرف الأجنبي	المتعامل الفرنسي ENVIRONNEMENT SUEZ	المتعامل الاسباني AGBAR	المتعامل الفرنسي Société des Eaux de Marseille	المتعامل الألماني Gelsen wasser
مدة ومبلغ العقد	- أبرم العقد الأول في نوفمبر 2005 لمدة 5 سنوات بمبلغ 120 مليون أورو - تم تجديد العقد الثاني في نوفمبر 2011 لمدة 5 سنوات بمبلغ 117,731 مليون أورو	أفريل 2008 لمدة 5 سنوات و6 أشهر بمبلغ 30,5 مليون أورو	سبتمبر 2008 لمدة 5 سنوات و6 أشهر بمبلغ 36,578 مليون أورو	ديسمبر 2007 لمدة 5 سنوات و6 أشهر بمبلغ 23,315 مليون أورو
معايير منح العقد	التفاوض المباشر	عن طريق المنافسة	التفاوض المباشر	مناقصة دولية

المصدر: حجاج عبد الحكيم ، بوقموم محمد: **التجربة الجزائرية في إدارة الخدمة العامة للمياه " دراسة تحليلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص "**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، المجلد 11، العدد 02، 2018 ، ص 11.

3-1 عقد الإدارة SEAAL - SUEZ ENVIRONNEMENT

يعتبر أول عقد شراكة في مجال تسيير خدمات المياه والصرف الصحي تم إبرامه في الجزائر، وينص العقد على هدفين أساسيين وهما:[1]

- ترقية خدمات المياه والصرف الصحي بالجزائر العاصمة إلى مستوى المعايير العالمية ويندرج ضمن هذا الهدف مجموعة من النقاط:

- بلوغ التزويد بالخدمة على مدار 24 ساعة يوميا؛
- تفعيل نظام الضرف الصحي؛
- تحديث خدمة العملاء؛
- إدارة الأصول بكفاءة؛

- نقل الخبرة والمعارف من الشريك الفرنسي Suez Environnement إلى الطرف الجزائري الممثل في مؤسسة SEAAL ويندرج ضمن هذا الهدف مجموعة من النقاط:

- نشر آخر جيل من التكنولوجيا ومناهج العمل المتعلقة بخدمات المياه والصرف الصحي لدى مؤسسة SEAAL؛
- تكوين وتدريب فرق العمل على مستوى مؤسسة SEAAL؛
- دمج مؤسسة SEAAL في الشبكة الدولية لخبراء خدمات المياه والصرف الصحي.

3-2 عقد الإدارة SEOR – AGBAR

وهو ثاني عقد تم إبرامه بعد عقد شركة SEAAL، بين الطرف الجزائري والمتمثل في شركة Seor والشركة الاسبانية AGBAR ، وهي أحد فروع الشركة الفرنسية Suez Environnement، ويهدف هذا العقد إلى ما يلي:[2]

---

[1] - jean-Mark Jahn : **Algiers case achievements and revised contract structure**, Geneva, 2014, p 05.

[2] - لكحل الأمين: **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر، دراسة حالة شركة المياه والتطهير لوهران " SEOR"** ، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014/2013، ص 138.

– ضمان استمرارية التزويد بمياه الشرب لولاية وهران على مدار 24 ساعة، والأخذ بعين الاعتبار الجانب الكمي والنوعي؛

– تحسين خدمة الزبائن بزيادة المردود التقني والتجاري؛

– التكوين المناسب لعملاء سيور كل حسب تخصصه؛

– تسيير الصرف الصحي (معالجة وتنقية مياه الصرف الصحي)؛

– تطوير التسيير الاقتصادي والمالي.

3–3 عقد الإدارة SEACO – Eaux de Marseille

وهو ثالث عقد تم إبرامه من طرف الحكومة بين الطرف الأجنبي المتمثل في شركة Eaux de Marseille، والطرف الجزائري المتمثل في شركة SEACO بقسنطينة. وتضمن هذا العقد إلى مجموعة من الأهداف:[1]

- الأهداف التقنية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب، وتتعلق هذه الأهداف بالإنتاج، التوزيع ومعدلات استمراريته وكذلك التسربات؛
- الأهداف التجارية: وتتعلق بعدد المشتركين، حجم المياه المفوترة ورقم الأعمال؛
- أهداف تتعلق بتجميع المياه المستعملة؛
- أهداف تتعلق بالمعالجة.

3–4 عقد الإدارة SEATA – Gelsenwasser

هو عقد تم بين الطرف الجزائري والمتمثل في شركة SEATA (la société de l'eau et de l'assainissement de Taref/Annaba) وبين الممثل الأجنبي والمتمثل في الشركة الألمانية Gelsen wasser ، ويهدف هذا العقد إلى ترقية نوعية الخدمة العمومية لتوزيع مياه الشرب والتطهير لمدينتي عنابة

[1]– عليوط سهام: **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تسيير الخدمة العمومية للمياه في الجزائر دراسة تقييمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2019– 2020، ص 259.

والطارف، ونقل تكنولوجيا نشاطات توزيع مياه الشرب والتطهير، وضمان استغلال أمثل للثروة المائية والقضاء على التسربات، وترقية توزيع مياه الشرب وكذا تسيير منشآت التطهير.[1] إلا أن هذا العقد تم فسخه وإنهاء الشراكة قبل نهاية مدة العقد بسبب ضعف النتائج المحققة وعدم التزام الشريك الأجنبي بالمخطط الزمني للإنجاز، حيث كان هناك تأخر في تحقيق الأهداف منذ البداية وهو ما أدى إلى إنهاء العقد بعد إنذارات تلقتها الشركة الألمانية Gelsenwasser .[2]

من خلال استعراض المعالم الأساسية لعقود الإدارة لكل من الشركات الثلاثة SEAAL، SEACO ، SEOR نلاحظ أن الأهداف التعاقدية المتفق عليها تشترك في ثلاث محاور أساسية وهي:

المحور الأول:- تحديث وتطوير خدمات المياه ومستوى الصرف الصحي تدريجيا لتصبح كافية ومقبولة من خلال تقييم وجرد الممتلكات والمعدات الموجودة. – إعادة تأهيل وإصلاح الشبكات والآبار.- تبني أدوات حديثة للتسيير وتحسين الإيرادات. - دراسة الموارد والتحديات البيئية للتقليل من المياه المستعملة التي لا يتم معالجتها.

المحور الثاني: تحسين خدمات الزبائن بواسطة إحصاء الزبائن والعدادات بمعرفة حالاتها لتحسين خدمة الزبائن وتحديثها. – تفعيل نظام الفوترة بتقييم فعلي وأكثر دقة للكمية الموزعة والمستهلكة للماء. – عصرنة وسائل تسيير الزبائن مثل برامج خاصة بالفوترة، مراكز هاتفية للاتصال، وأخرى لاستقبال الزبائن.

المحور الثالث: تسيير الموارد البشرية و نقل الخبرة والتكنولوجيا الحديثة في مجال خدمات المياه من المتعاملين الخواص إلى الشركات الجزائرية الثلاثة.

وبالتنسيق مع السياق النظري لمؤشرات كفاءة قطاع المياه والمعتمدة في بعض التجارب الدولية الذي تم عرضه في الفصل الثالث، سيتم الاعتماد في تقييم كفاءة الشركات الخاصة الثلاثة على المؤشرات التالية:

[1]- محسن زوبيدة: **التسيير المتكامل للمياه كأداة للتنمية المحلية المستدامة**، مرجع سابق، ص 190.

[2]- عليوط سهام ، مرجع سابق، ص 260.

الجدول رقم (24): مؤشرات الكفاءة المعتمدة في تقييم الشركات الجزائرية الثلاثة SEAAL، SEACO، SEOR

عناصر الكفاءة	المؤشرات
الكفاءة التشغيلية	- حجم المياه المنتجة والموزعة - إصلاح التسربات - عمليات التجديد والتركيب
الجودة و خدمة الزبائن	**مؤشرات جودة الخدمة** - استمرارية الخدمة - جودة المياه الموزعة
	خدمـــة الزبائـــن - إحصاء الزبائن - العدادات - الشكاوى ومؤشر رضا الزبائن
الكفاءة التجارية والمالية	- رقم الأعمال - حجم المياه المفوترة - التحصيلات
كفاءة الموارد البشرية	- التكوين - نقل التكنولوجيا

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- عليوط سهام، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تسيير الخدمة العمومية للمياه في الجزائر دراسة تقييمة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2019- 2020، ص 260.

المبحث الثاني: تقييم كفاءة خدمات المياه لشركة SEAAL في إطار عقد الإدارة

سيتم تقييم مؤشرات كفاءة خدمات المياه لشركة SEAAl بمقارنة العقود الثلاثة (2006- 2011) و(2012 – 2016) ثم (2017 – 2019) التي تم إبرامها مع الشريك الأجنبي ببعضها البعض، مع الأهداف المسطرة في بداية العقد، حيث سيتم الاعتماد على بيانات السنة الأولى من بداية العقد كقيم مرجعية للرصد والتقييم.

المطلب الأول: الكفاءة التشغيلية

تتمثل مؤشرات الأداء في هذا البعد في تحليل حجم المياه المنتجة، إصلاح التسربات، وعمليات التجديد والتركيب والاستبدال.

أولا– حجم المياه المنتجة

تنوعت مصادر المياه في الجزائر العاصمة بين المياه السطحية والمتأتية من السدود كسد الكدرة والقصبات، والمياه الجوفية بالإضافة إلى تحلية مياه البحر ويمكن تمثيل تطور حجم المياه المنتجة خلال فترة عقد شركة SEAAL بالشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (25): تطور حجم المياه المنتجة في الجزائر العاصمة من طرف شركة SEAAL

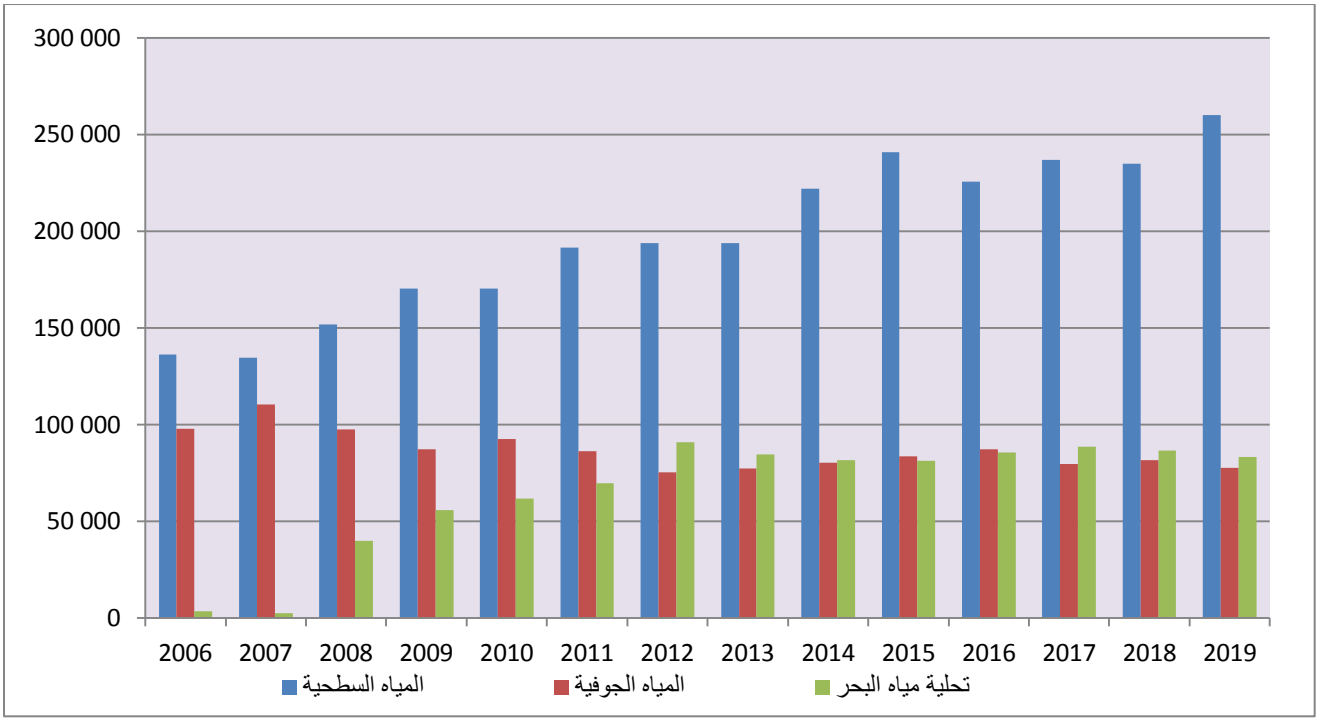

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على تقارير النشاط الداخلية لشركة SEAAL

يوضح الشكل أعلاه ما يلي:

- شهد الحجم الإجمالي للمياه المنتجة ارتفاعا منذ بداية العقد، حيث انتقل من حجم 237547 ألف م^3 سنة 2006 إلى 421086 ألف م^3 سنة 2019. بزيادة تقدر 77,26 %. وإذا تم مقارنة العقود ببعضها فقد شهد العقد الأول 2006 – 2011 زيادة تقدر بـــ 46 %، أما العقد الثاني 2011 – 2016 فقدرت الزيادة بـــ 15,26 % وهذا التراجع راجع لنقص هطول الأمطار خلال سنة 2016 حيث تم إنتاج 598534 ألف م^3 ، في حين عرفت فترة 2016 – 2019 زيادة تقدر بـــ 56,58 %، وكان لهذه الزيادة أثر على نصيب الفرد اليومي ومعدل التزويد بالخدمة.

- تعتبر المياه السطحية أحد المصادر الأساسية في تمويل زبائنها بالمياه الصالحة للشرب منذ بداية عقدها فقد تطور حجم المياه السطحية من 136166 ألف م^3 سنة 2006 إلى 206032 ألف م^3 سنة 2019 بمعدل زيادة سنوية يقدر بـــ 90,96 %، أما بالنسبة للمياه الجوفية فقد شهدت تراجعا من سنة لأخرى، حيث انتقلت من حجم 97994 ألف م^3 سنة 2006 إلى حجم 77823 ألف م^3 بمعدل انخفاض يقدر

بـــ 90,96 % وقد تم تعويض هذا الانخفاض بالمياه المحلاة لقد عرفت تطورا من سنة لأخرى. حيث ارتفع حجمها من 3387 سنة 2006 إلى 83229 ألف م^3 سنة 2019.

ثانيا– إصلاح التسربات

سعت شركة SEAAL منذ بداية العقد للقضاء على التسربات كونها أحد أهداف بنود العقد وأداة من أدوات تحقيق الكفاءة التشغيلية، والشكلين المواليين لكل من الجزائر العاصمة وولاية تيبازة يعبران عن عدد التسربان وزمن إصلاحها.

الشكل رقم (26): تطور عدد التسربات ومتوسط زمن إصلاحها لولاية الجزائر العاصمة خلال الفترة (2006 – 2019)

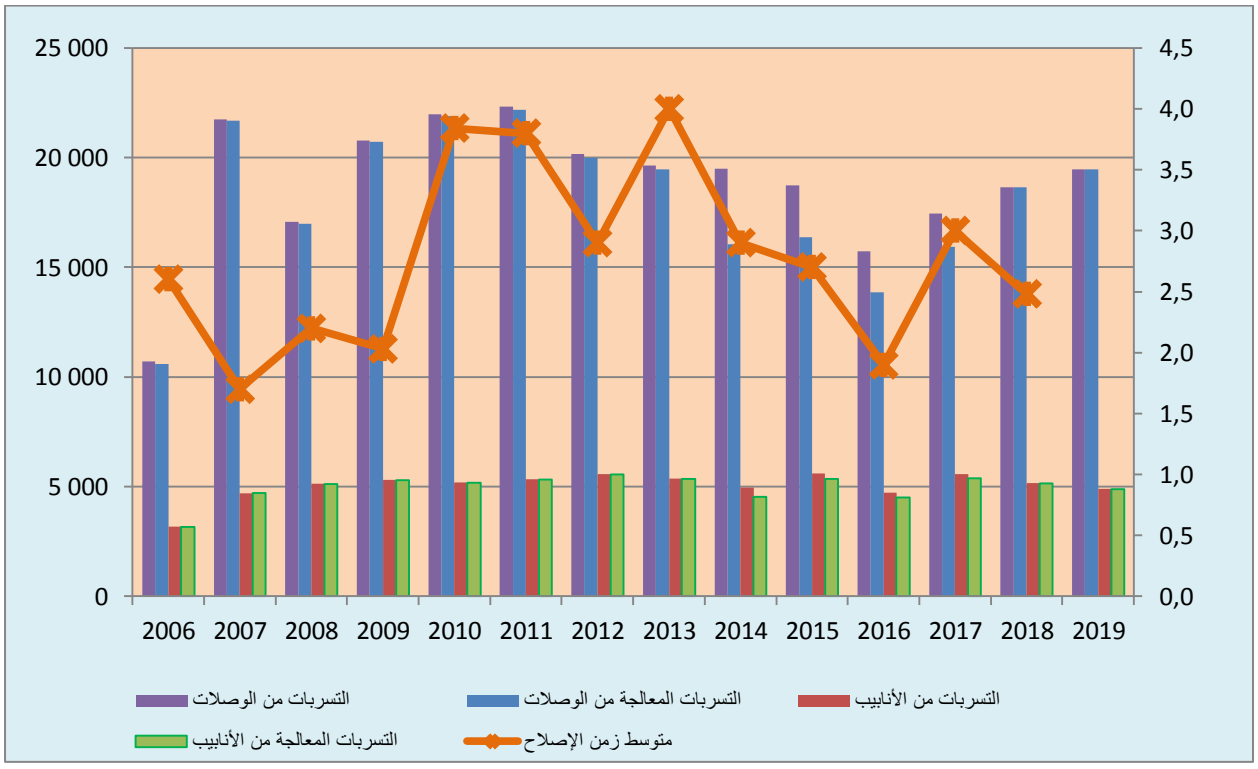

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على تقارير النشاط الداخلية لشركة SEAAL

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

– بالنسبة للجزائر العاصمة شهدت زيادة مستمرة في عدد التسربات خصوصا التسربات الناتجة عن الوصلات ، في حين تميزت المدة اللازمة لإصلاح هذه التسربات بالتذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال

فترة الدراسة، وكمثال على ذلك ففي سنة 2006 كانت عدد التسربات من الوصلات 10702 ثم ارتفعت إلى 4887 سنة 2019، وبالمقابل فإن عدد التسربات المعالجة من طرف شركة SEAAL تقارب عدد التسربات المسجلة، إلا أن مدة إصلاح التسربات يتراوح ما بين 1,7 يوم إلى 4 أيام، بمتوسط 2,7 يوم خلال فترة الدراسة، فهذه الأرقام لا تزال بعيدة عن المدة المخطط لها، وهو ما يؤكد عدم القدرة على التحكم في التسربات.

أما الشكل الموالي يبين تطور عدد التسربات، والتسربات التي تم إصلاحها وزمن متوسط الإصلاح في ولاية تيبازة.

الشكل رقم (27): تطور عدد التسربات ومتوسط زمن إصلاحها لولاية تيبازة خلال الفترة (2006 – 2019)

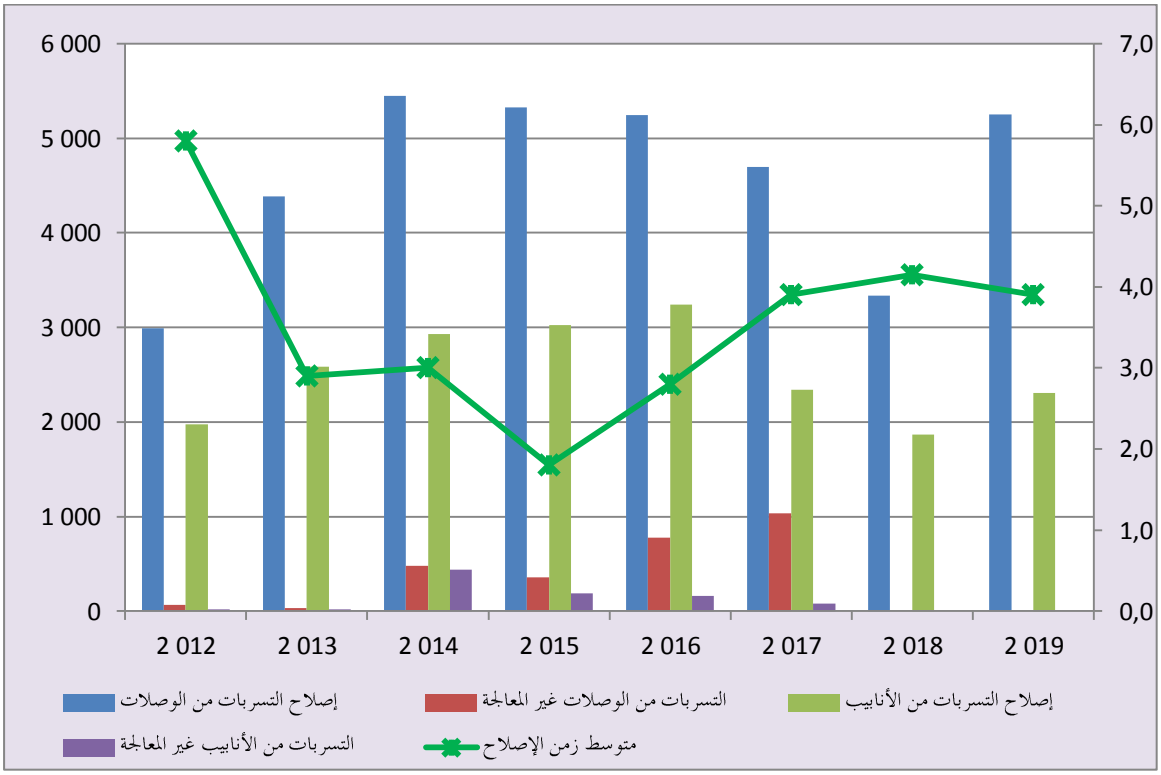

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على تقارير النشاط الداخلية لشركة SEAAL

يظهر الشكل أعلاه:

- شهد إصلاح التسربات من الأنابيب خلال الفترة 2012 إلى 2016 زيادة تقدر بـــــ 64 % حيث انتقل العدد من 1972 سنة 2012 إلى 3244 تسرب سنة 2016، كما عرفت سنة 2018 تراجعا في

عدد إصلاح التسربات حيث سجلت 1865 تسرب، بنسبة انخفاض تقدر بـــــــــــــ 42,50 % عن سنة 2016، أما بالنسبة لعدد التسربات من الأنابيب شهدت الأخرى ارتفاعا كبيرا أكثر من عدد التسربات من الوصلات، حيث ارتفعت بنسبة خلال الفترة 2012-2019 بمعدل 75,77 % .

- كما تميزت المدة اللازمة لإصلاح التسربات بولاية تيبازة بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا خلال الفترة 2012 -2019، حيث انخفضت من 5,8 يوم سنة 2012 إلى 1,8 يوم سنة 2015، ثم ارتفعت مرة أخرى تدريجيا واستقرت إلى متوسط 3,9 يوم خلال سنة 2019، وعموما يقدر متوسط زمن الإصلاح خلال فترة الدراسة بـــــ 3,53 يوم.

وفي هذا السياق يمكن القول أن مشكلة التسربات تشكل عائقا وتحديا كبيرا في نفس الوقت لشركة SEAAL سواء بالنسبة لولاية الجزائر العاصمة أو ولاية تيبازة، حيث لم يتم بلوغ الهدف وهو تحقيق متوسط مدة إصلاح التسربات لا تتجاوز 1,5 يوم إلا بنسبة 54 % .

ثالثا- عمليات التركيب والتجديد والاستبدال

1- تركيب وتجديد الوصلات

يظهر الشكل الموالي تطور عدد الوصلات الجديدة التي تم تركيبها، والتي تم تجديدها خلال الفترة 2006 – 2019، وهذا يدخل في إطار تزويد المستخدمين الجدد بشبكة المياه بناء على طلبهم أو في إطار تهيئة التجمعات السكانية الجديدة، أو في إطار محاربة التوصيلات غير القانونية التي لها آثار سلبية اقتصاديا وبيئيا، أما تجديد الوصلات التي تقوم بها الشركة بشكل دوري فيدخل في إطار الصيانة ومحاربة التسربات.

الشكل رقم (28): تطور تجديد وتركيب الوصلات خلال الفترة (2006 – 2019) من طرف شركة SEAAL

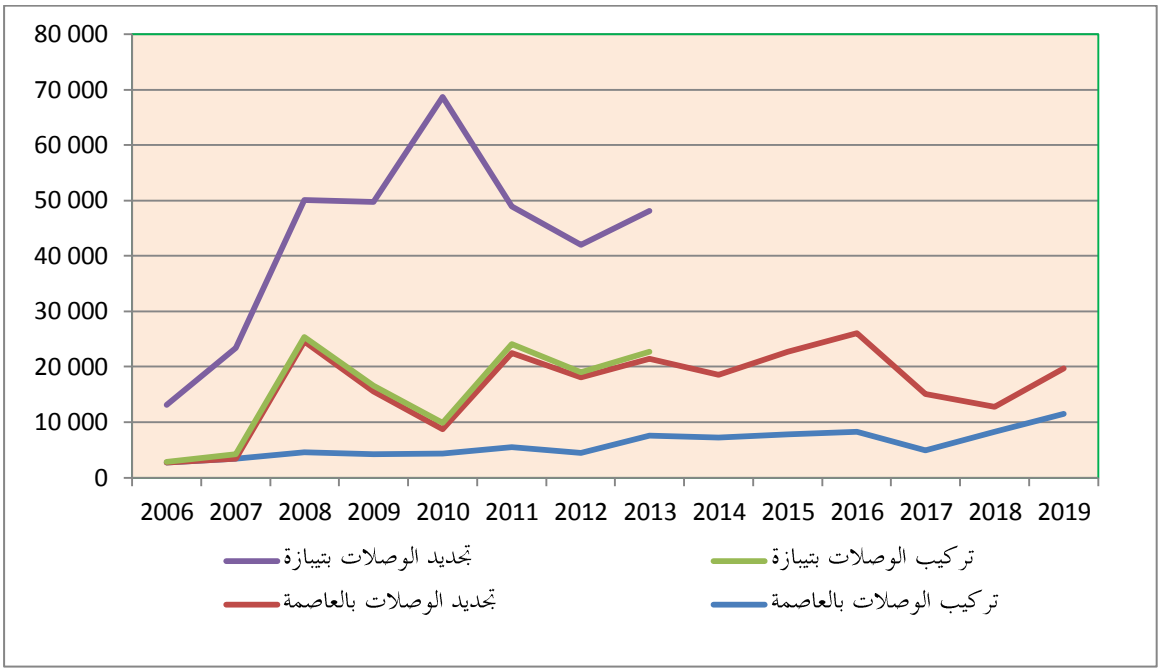

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على تقارير النشاط الداخلية لشركة SEAAL

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ما يلي:

- فيما يخص الجزائر العاصمة خلال العقد الأول لشركة SEAAl، فقد شهد تركيب الوصلات الجديدة تطورا ايجابيا، حيث ارتفع العدد من 2680 سنة 2006 إلى 5466 سنة 2011 بمعدل زيادة يقدر بـــ 104 % تقريبا، أما العقد الثاني فقد شهدت زيادة سنوية مستمرة سوى سنة 2012 فقد عرفت تراجعا في عدد التركيبات والمقدر بـــ 4519 تركيبة بمعدل انخفاض يقدر بـــ 17,32 % مقارنة بسنة 2015، كما سجلت سنة 2017 أيضا تراجع في عدد التركيبات حيث تم إحصاء 4922 تركيبة.

- وعلى العكس فقد عرفت عمليات التجديد منحنى متذبذب من سنة لأخرى، حيث شهدت سنة 2008 أكبر عدد في تجديد الوصلات بلغ 19933 وصلة جديدة، ثم انخفضت سنة 2010 وسجلت 4359 وصلة، تم ارتفعت في نهاية العقد الثاني بمعدل زيادة يقدر بـــ 52,15 %، وتلتها السنوات الأخيرة زيادة ونقصانا، وهذا أمر طبيعي كون هذا النوع من العمليات يتم بصفة دورية.

- وفيما يخص ولاية تيبازة، فقد شهدت عمليات تركيب وتجديد الوصلات ارتفاع متزايدا من سنة لأخرى، ما عدا سنة 2018 التي تراجعت فيها عمليات التركيب وسجلت 924 وصلة جديدة، وقدرت

نسبة الزيادة خلال الفترة 2012 – 2019 بـــ 644 % بالنسبة للتركيبات و 146 % لتجديد الوصلات.

2- تجديد الأنابيب

قصد تحسين شبكة تزويد المياه وتأمين إمدادات المياه، فإن عملية تجديد الأنابيب لها أهمية قصوى في تخفيض حجم التسربات وفواقد المياه، ويوضح الشكل الموالي تطور عدد الأنابيب التي تم تجديدها خلال الفترة 2006 – 2019.

الشكل رقم (29): تطور تجديد الأنابيب من طرف شركة SEAAL خلال الفترة(2006–2019)

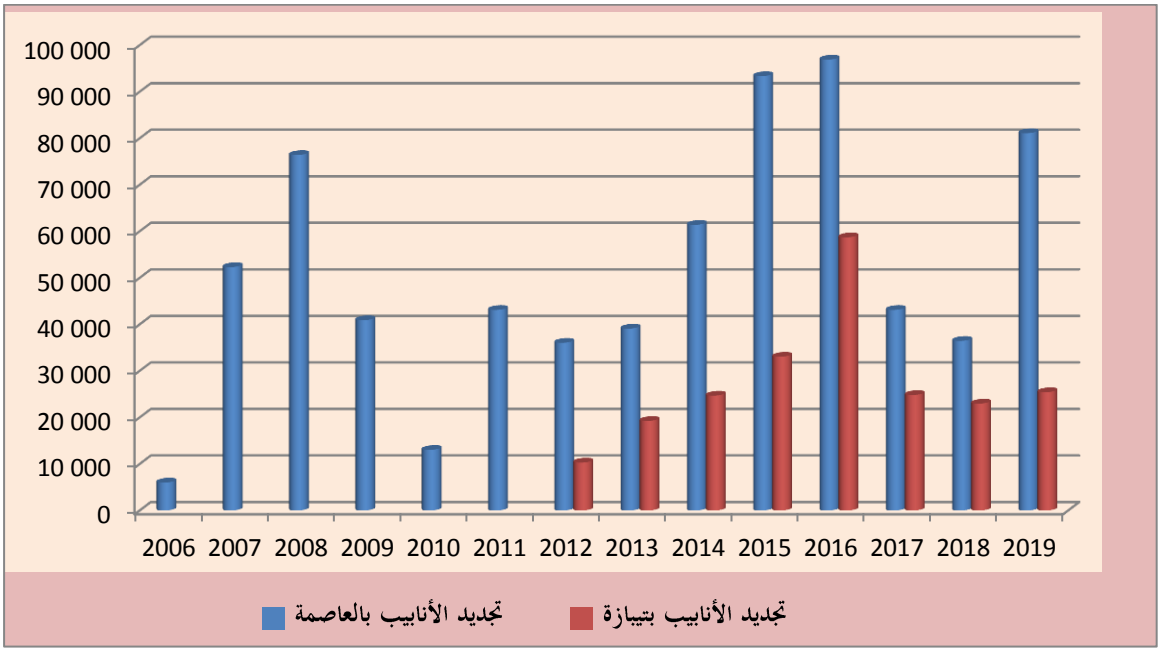

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على تقارير النشاط الداخلية لشركة SEAAL

يوضح الشكل أعلاه تطور طول الأنابيب التي تم تجديدها لكل من ولاية الجزائر وتيبازة.

- بالنسبة للجزائر العاصمة، عرف العقد الأول تطورا ايجابيا، حيث ارتفع طول الأنابيب المجددة م 6010 متر خطي سنة 2006 إلى 76399 سنة 2008، تم تراجع هذا العدد خلال سنتي 2009 و 2010، في حين عرف العقد الثاني وإلى غاية سنة 2019 تطورا متزايدا لكنه بوتيرة منخفضة، حيث شهدت الزيادة من 2012 إلى 2019 نسبة 125 % تقريبا.

- أما بالنسبة لولاية تيبازة، فقد شهدت هي الأخرى تحسنا كبيرا في شبكة المياه بسبب عمليات التجديد في طول الأنابيب، حيث ارتفع طول الأنابيب من 10300 سنة 2012 إلى 25418 متر حطي بمعدل زيادة قدرها 60 %ت تقريبا.

3- استبدال الصمامات

من أجل حماية شبكة المياه من التسربات يتم تجديد الصمامات بشكل دوري، والشكل الموالي يوضح تطور الصمامات التي تم استبدالها من طرف شركة SEAAl خلال فترة 2006 – 2019.

الشكل رقم (30): تطور عدد الصمامات المستبدلة من طرف شركة SEAAL

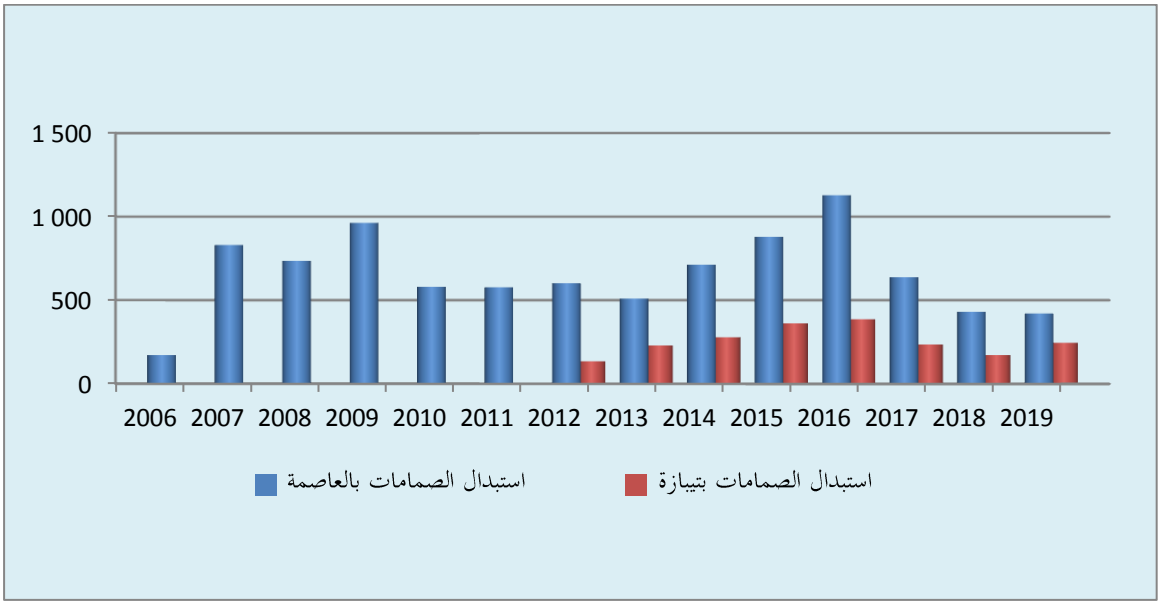

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على تقارير النشاط الداخلية لشركة SEAAL

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

-بالنسبة للجزائر العاصمة، شهد تطور استبدال الصمامات زيادة قوية خلال الفترة 2006 – 2009، حيث ارتفع العدد من 171 سنة 2006 إلى 962 صمامة سنة 2009، أي ما يعادل أربعة أضعاف ونصف، ثم تراجعت خلال سنتي 2010 و 2011، لتعاود الارتفاع بشكل تدريجي حتى بلغت أكبر عدد لسنة 2016 والمقدر بـــ 1128 صمامة، ثم انخفضت باقي السنوات. وهذا أمر معقول لأنه يدخل في باب الصيانة الدورية للشبكة.

– أما بالنسبة لولاية تيبازة، فقد ارتفع عدد الصمامات المستبدلة بشكل تدريجي حيث سجلت أكبر عدد سنة 2016 وقدره 386 صمامة، في حين تم تسجيل أصغر عدد لسنة 2018 وقدره 172 صمامة.وبلغ مجموع الصمامات المستبدلة طوال فترة العقد بـــ 2039 صمامة مستبدلة.

المطلب الثاني: مؤشرات الجودة وخدمة الزبائن

تعتبر ترقية خدمة الزبائن وتحسين جودة المياه من أهم بنود العقد لشركة SEAAL، وهي من أولويات الشركة، خصوصا نظام استمرارية التزويد بالمياه على مدار 24 ساعة، ومطابقة نوعية المياه للمعايير الدولية، وتحقيق مستوى عال من الخدمات لنيل رضا الزبائن، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهم المؤشرات الأساسية في هذا الجانب بشيء من التحليل.

أولا– مؤشرات جودة الخدمة

يتم تحليل هذا المؤشر من خلال تقييم خدمات استمرارية تزويد الخدمة، جودة المياه الموزعة، تنظيف الخزانات.

1– استمرارية التزويد بالخدمة

نظام استمرارية التزويد بالخدمة من أهم البنود الأساسية المتعاقد عليها وهذا المؤشر يرصد لنا عدد مرات الحصول على الخدمة خلال الأسبوع، حيث هناك عدة أنظمة ، كالتزويد على مدار 24 ساعة، أو يوميا، أو أكثر من ذلك، ويمثل الشكل الموالي تطور معدلات التزويد بالخدمة بالجزائر العاصمة.

الشكل رقم (31): تطور معدلات التزويد بالخدمة للجزائر العاصمة خلال الفترة(2006-2019)

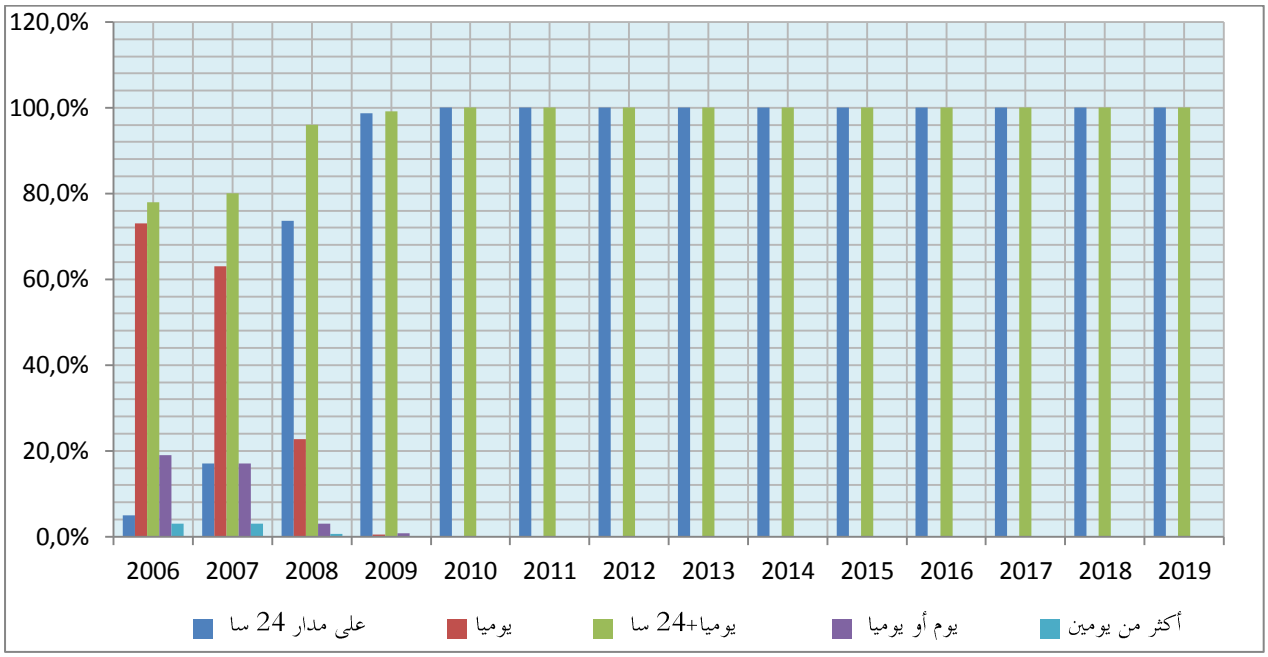

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على تقارير النشاط الداخلية لشركة SEAAL

نلاحظ من الشكل أعلاه ارتفاع نظام التزويد على مدار 24 ساعة من 5 %سنة 2006 إلى 100 سنة 2010، في حين تراجع نظام التزويد اليومي خلال نفس الفترة من 73 % إلى 0 %، أما نظام التزويد من يوم إلى يومين فأكثر من ذلك فسرعان ما تلاشت تدريجيا. وتم تحقيق هذه النسبة نظرا لتطور حجم المياه الموزعة.

أما بالنسبة لولاية تيبازة فقد بذلت شركة SEAAL جهودا معتبرة لتفعيل نظام التزويد بشكل يومي و على مدار 24 ساعة، والشكل الموالي يرصد لنا مدى تحقق ذلك.

الشكل رقم (32): تطور معدلات التزويد بالخدمة لولاية تيبازة خلال الفترة (2012– 2019)

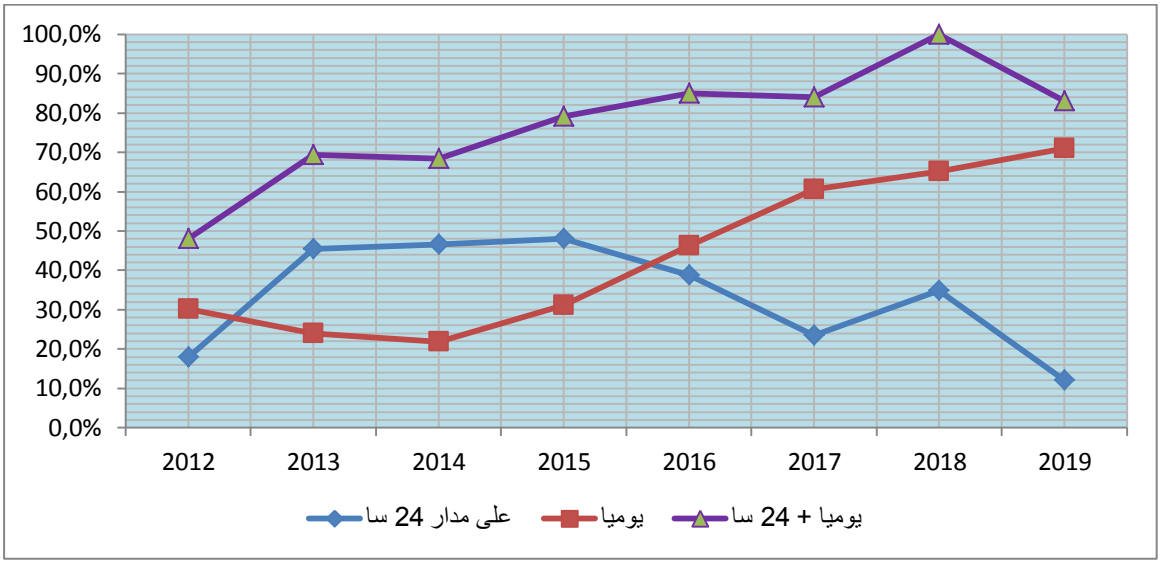

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على تقارير النشاط الداخلية لشركة SEAAL

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نظام التزويد السائد في ولاية تيبازة هو النظام المزدوج (التزويد على مدار 24 ساعة + نظام التزويد يوميا) حيث ارتفع من 48,1 % في بداية العقد ليصل إلى معدل 100 % سنة 2018، أما نظام التزويد بشكل يومي فقد ارتفع من 30,1 % سنة 2012 ليصل إلى 71 % سنة 2019، أما نظام التزويد على مدار 24 ساعة فقد عرف تذبذبا من سنة إلى أخرى ارتفاعا وانخفاض وهذا راجع إلى شركة SEAAl تسير مناطق فقد من ولاية تيبازة وليس كل بلديات ودوائر الولاية.

2– اختبارات جودة المياه الموزعة

يوضح الشكل الموالي أهم الاختبارات التي تقوم بها شركة SEAAL من أجل جودة المياه الموزعة ومطابقتها للمعايير الوطنية التي تفرضها وزارة الموارد المائية وفقا للمرسوم التنفيذي 11 – 125 المتعلق بنوعية المياه الموجه للاستهلاك البشري والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 14 – 96.

الشكل رقم (33): تطور اختبارات جودة المياه ونسبة المطابقة لولاية الجزائر العاصمة خلال الفترة (2006 – 2019).

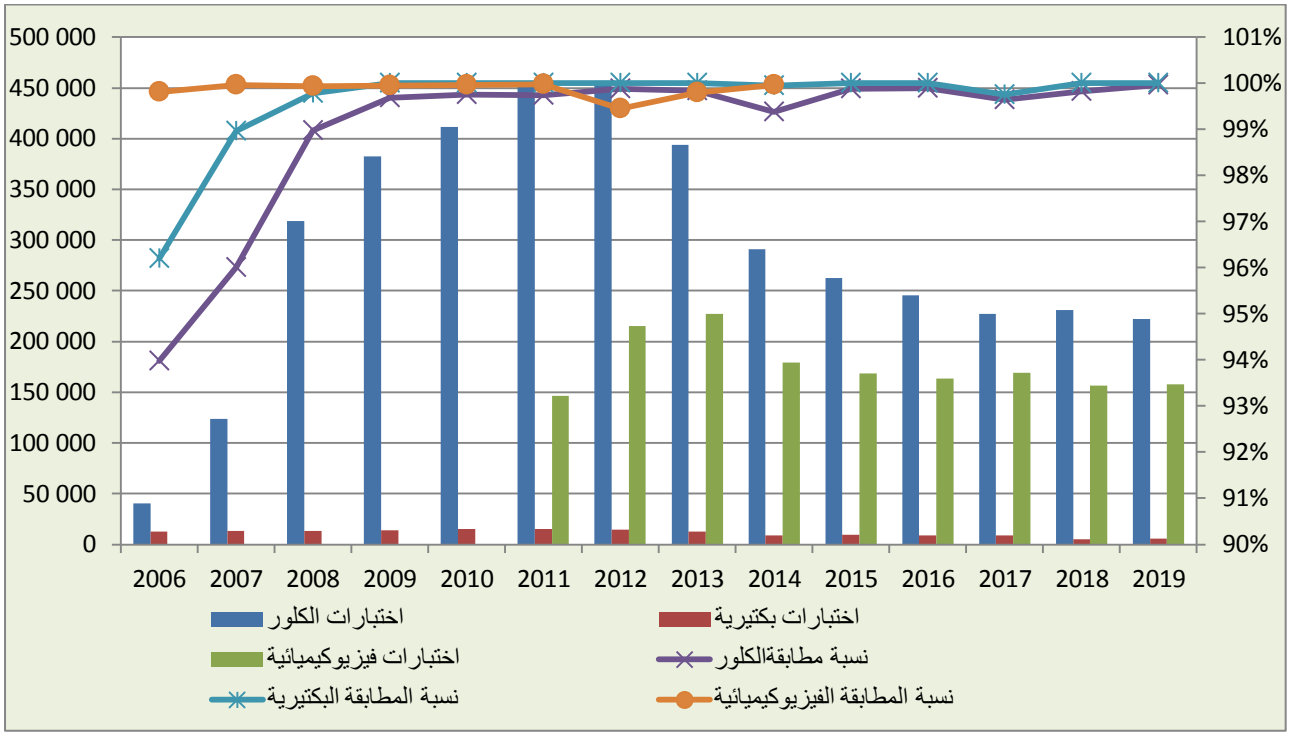

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير النشاط لشركة SEAAL للسنوات (2006 – 2019)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

– يبين الجدول أعلاه ثلاث اختبارات للمياه الموزعة التي تقوم بها شركة SEAAL وهي اختبارات الكلور، والاختبارات البكتيرية، والاختبارات الفيزيوكيميائية، وهذا الاختبار الأخير تم العمل به منذ صدور المرسوم التنفيذي 11 – 125 المتعلق بنوعية المياه.

– بالنسبة للجزائر العاصمة، فقد ارتفعت عدد الاختبارات التي تم إجراؤها خصوصا اختبارات الكلور، واختبارات البكتيرية، مما زاد من نسبة المطابقة حيث بلغت معدل 99 % ابتداء من سنة 2008 بعدما كانت 94 % سنة 2006.

– ابتداء من سنة 2011 تم إضافة معايير جديدة لاختبارات المياه وهي الاختبارات الفيزيوكيميائية، وقد فاقت نسبتها 99,80 % في جميع السنوات.

- ابتداء من سنة 2013 تراجعت عدد الاختبارات وهذا بعد صدور المرسوم تنفيذي رقم 09-414 المؤرخ في 15 ديسمبر سنة 2009، والذي يحدد طبيعة و دورية و طرق تحليل الماء الموجه للاستهلاك البشري.

أما ولاية تيبازة فقد عرفت هي الأخرى مجهودات كبيرة في تحسين نوعية المياه الموجهة للاستهلاك البشري من طرف شركة SEAAL من خلال عدد الاختبارات اليومية التي يتم إجراؤها ويمكن تمثيل ذلك بالشكل الموالي:

الشكل رقم (34): تطور عدد اختبارات جودة المياه ونسبة المطابقة لولاية تيبازة

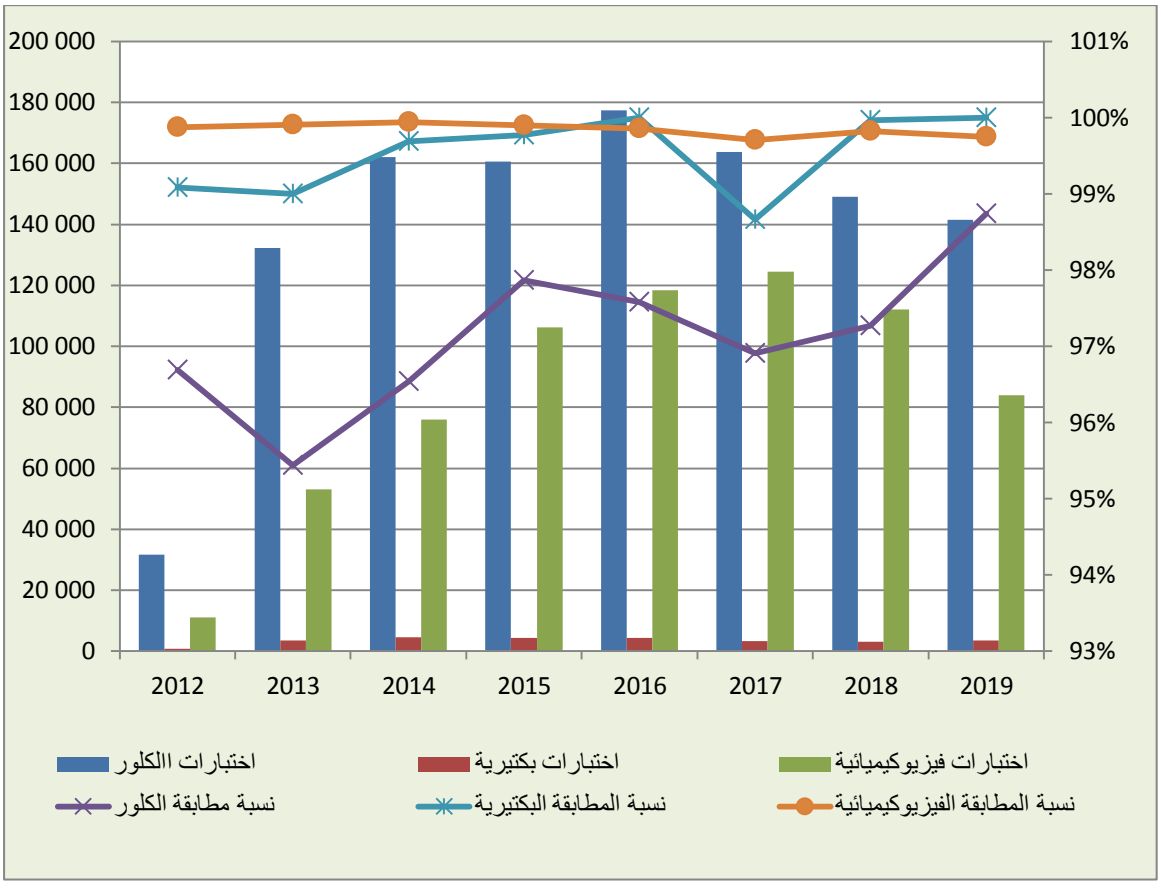

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير النشاط لشركة SEAAL للسنوات (2012 – 2019)

نلاحظ من الشكل أعلاه ارتفاع عدد الاختبارات بأنواعها الثلاثة من سنة لأخرى، مما انعكس إيجابا على نسبة المطابقة حيث بلغت نسبة 100 % بعدما كانت 95 % في بداية العقد.

3- تنظيف الخزانات

يُعد الاهتمام بتنظيف الخزانات بشكل دوري من شأنه أن يحسن من جودة خدمة المياه الموزعة، وقد سطرت شركة SEAAL مخططات سنوية قصد بلوغ الأهداف المتعاقد عليها، والشكل الموالي يوضح عدد مرات تنظيف الخزانات لكل من ولايتي العاصمة وتيبازة.

الشكل رقم (35): عدد مرات تنظيف الخزانات لولايتي الجزائر العاصمة وتيبازة خلال الفترة (2006 – 2019).

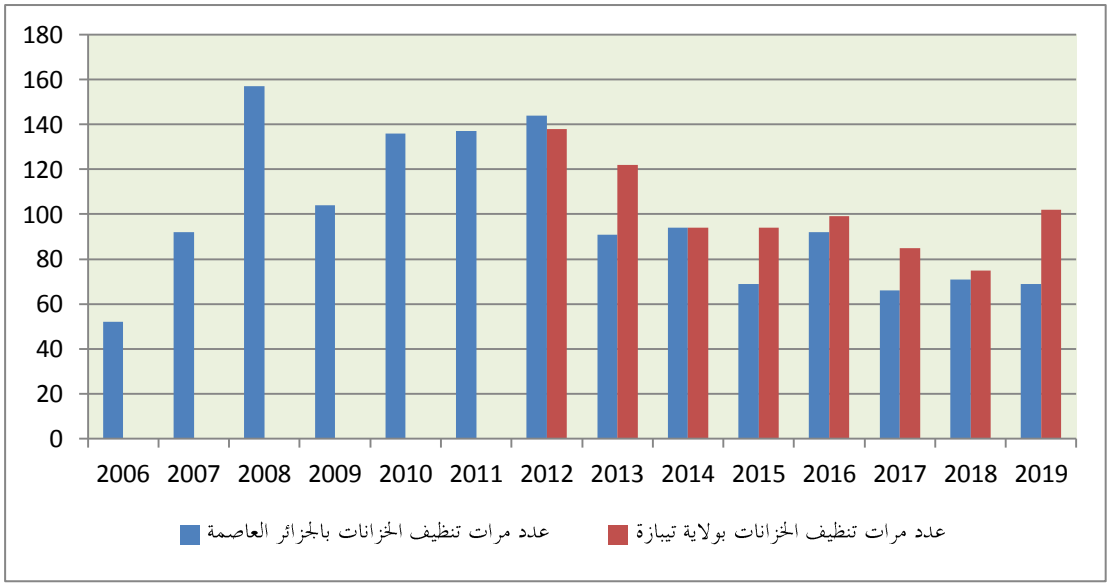

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير النشاط لشركة SEAAL للسنوات (2006 – 2019)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

- شهد تنظيف الخزانات بالجزائر العاصمة ارتفاعا منذ بداية العقد حيث ارتفع العدد من 52 مرة سنة 2006 إلى 137 مرة سنة 2011، وسجلت سنة 2008 أعلى رقم بـــ 157 مرة تنظيف، أما العقد الثاني فقد عرف تراجعا في عدد مرات تنظيف الخزانات من 144 مرة سنة 2012 إلى 92 مرة سنة 2016 ، كما شهدت السنوات الأخيرة والى غاية سنة 2019 انخفاضا مستمرا وهذا أمر طبيعي لأن التنظيف الدوري يجعل الخزانات لا تحتاج إلى مرات تنظيف أكثر.

- بالنسبة لولاية تيبازة هي الأخرى سجلت أكبر عدد في تنظيف الخزانات سنة 2012 بـــ 138 مرة، ثم تراجع هذا العدد بشكل مستقر ما بين 94 و 102 خلال باقي السنوات.

ثانيا– خدمة الزبائـــــــن

أعطت شركة SEAAL أهمية خاصة لمديرية خدمة الزبائن بهدف ترقية وتسهيل الخدمة وتقريب الإدارة من الزبون، ويمكن توضيح أهم المجهودات المبذولة في إطار تحديث خدمة الزبائن في النقاط التالية:

- مركز الاتصال (CATO).

- اعتماد نظام إدارة صفوف الانتظار: حيث لا تحرص المؤسسة على توفير وكالات تجارية قريبة من التجمعات السكانية فقط بل أيضا إلى تحديثها وإدارتها بطريقة فعالة، وفي إطار تحديث هذه الوكالات تم إطلاق مناقصة عام 2014 من طرف مديرية الزبائن بالمؤسسة لتزويد وكالاتها بنظام لإدارة صفوف الانتظار، وتم اختيار شركة خدمات لتزويد 28 وكالة بهذا النظام خلال سنتي 2015 و 2016، ومن المنتظر أن يحقق هذا النظام العديد من المكاسب منها مراقبة ومتابعة صفوف الانتظار، أخذ المواعيد من الوكالات، استخدام الإعلانات والمنشورات لتحقيق التواصل مع الزبائن.

- تبني أنظمة دفع جديدة: في إطار سعيها لتقديم خدمات مبتكرة لزبائنها، تم اعتماد أنظمة دفع حديثة لتسديد الفواتير منها:

- الدفع الالكتروني (E-paiement): أطلقت هذه الخدمة في 04 أكتوبر 2016، يمكن من خلالها للزبون تسديد فاتورته الكترونيا؛
- فاتورة براي (Facture Braille): في إطار اهتمامها بكل شرائح زبائنها، قامت شركة SEAAL بإطلاق مشروع خدمة "فاتورة براي" وهذه الخدمة موجهة لضعاف البصر أو المكفوفين من زبائن المؤسسة، وهي تشكل سابقة فريدة من نوعها في الجزائر؛

- خدمة وكالتي (Wakalati online agency): تم إطلاق هذه الخدمة عام 2016، وهي عبارة عن وكالة الكترونية تتيح للزبون الاستفادة من نفس خدمات الوكالة العادية لكن الكترونيا أي عن بعد مثل الاطلاع على الفاتورة، إيداع ومتابعة شكوى معينة، تقديم اقتراحات، تسجيل طلبات كطلب توصيل بالشبكة، كما تتيح للزبون أيضا إمكانية تسديد فاتورته حتى قبل استلامها يدويا.

1- إحصاء الزبائن

توفر شركة SEAAL خدمة المياه لعدد معتبر من الزبائن لولايتي الجزائر العاصمة وتيبازة ويمكن حصر عدد الزبائن في الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (36): تطور عدد الزبائن بالجزائر العاصمة وتيبازة خلال الفترة (2006 – 2019)

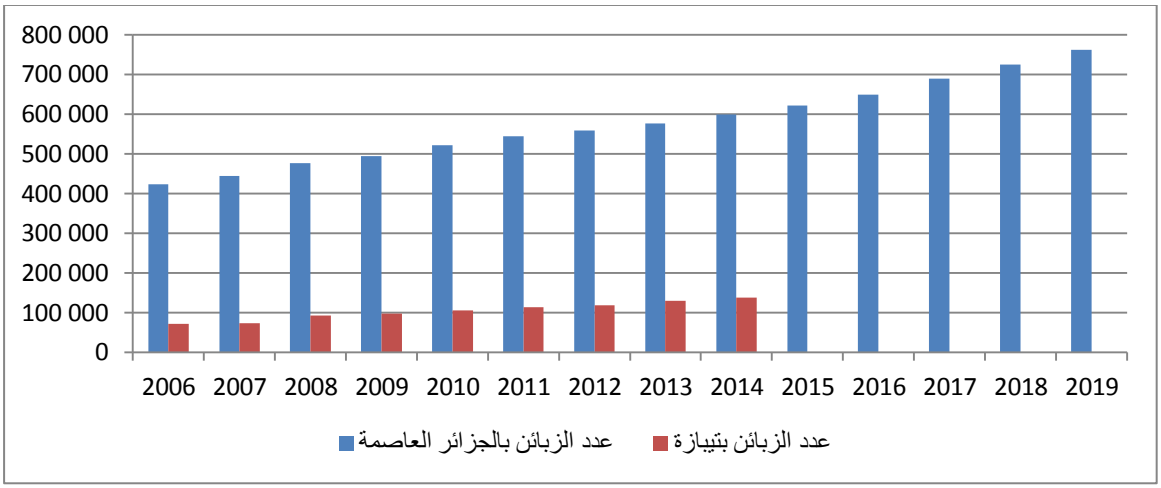

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير النشاط لشركة SEAAL للسنوات (2006 – 2019)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ما يلي:

-بلغ إجمالي عدد الزبائن التي تسيرهم شركة SEAA بالجزائر العاصمة 761673 زبون سنة 2019 بعد ما كان عدد الزبائن سنة 2006 يقدر 422338 زبون، وهي زيادة تقدر بـــ 80,34 %، وقد العقد الثاني زيادة تقدر 39506 زبون أفضل من الزيادة في العقد الأول والتي قدرها بـــ 121122 زبون، أما السنوات الأخيرة من 2017 إلى 2019 فقد ارتفع فيها عدد الزيادة بـــ 71940 زبون، وترجع هذه الزيادة إلى السياسة التي انتهجتها الدولة في القضاء على الأحياء القصديرية من خلال توزيع سكنات جديدة، بالإضافة إلى طلبات التوصيل بالشبكة من جهة، ومن جهة أخرى جهود الشركات في محاربة التوصيلات غير القانونية.

- أما بالنسبة لولاية تيبازة فقد عرفت هي الأخرى تسجيل في ارتفاع عدد الزبائن حيث انتقل العدد من 71870 زبون سنة 2012 إلى 136970 سنة 2019 بمعدل زيادة يقدر بـــ 90,58 %. وهذا راجع إلى التوسع التدريجي للشركة لتغطية الولاية بالخدمة.

2- العدادات

شهدت فترة عقد شركة SEAAL زيادة معتبرة في تركيب وتجديد العدادات ، وهذا قصد التمكن من إحصاء الزبائن، وتخفيض حجم المياه غير الربحية والآثار المترتبة عنها، ويوضح الشكل الموالي تطور عمليات تركيب وتجديد العدادات لولايتي الجزائر العاصمة وتيبازة.

الشكل رقم (37): تطور تركيب وتجديد العدادات خلال الفترة (2006 – 2019)

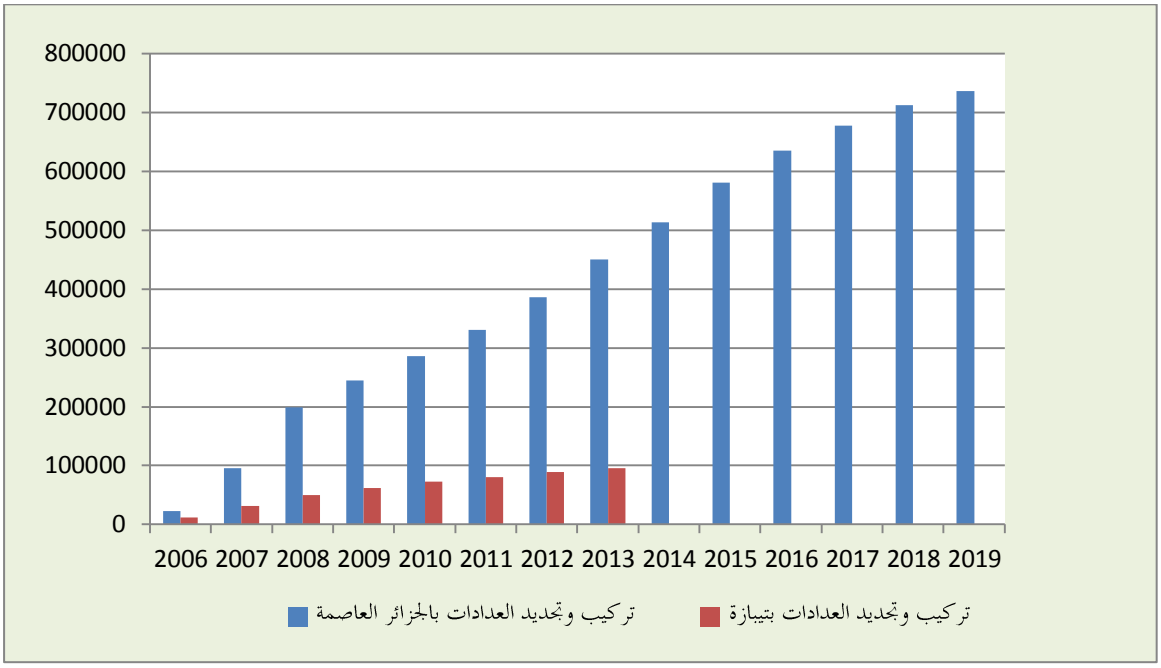

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير النشاط لشركة SEAAL للسنوات (2006 – 2019)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- بالنسبة للجزائر العاصمة، هناك تطور إيجابي في تركيب وتجديد العدادات، حيث بلغ عدد العدادات المركبة والمجددة 736996 عداد سنة 2019، بمتوسط زيادة يقدر بـــ 128 %، فقد ارتفع العدد في العقد من 22206 سنة 2006 إلى 330588 عداد بزيادة تقدر بـــــــ 308382 عداد، أما العقد الثاني فقد ارتفع بمعدل زيادة يقدر بـــ 64,44 %، كما ارتفع العدد أيضا من سنة 2017 إلى سنة 2019 بزيادة تقدر بـــــ 59874 عداد.

- بالنسبة لولاية تيبازة شهدت هي الأخرى زيادة في تركيب وتجديد العدادات، فقد بلغ إجمالي العدادات 95650 عداد سنة 2019 وقدر متوسط الزيادة منذ بداية العقد (2012) بـــــ 42 %. أي ما يعادل 11962 عداد لكل سنة.

3- عدد الشكاوى ومؤشر رضا الزبائن

من أجل تحسين خدمة الزبائن شرُع في تقديم خدمة تسجيل الشكاوى من خلال وسائل الاتصال المختلفة، وهذا راجع إلى توجه الشركة نحو الزبون، حيث بدأ في تقديم هذه الخدمة سنة 2009، ويوضح الشكل الموالي عدد الشكاوى المسجلة ونسبة معالجتها.

الشكل رقم (38): تطور عدد الشكاوى ونسبة معالجتها من طرف شركة SEAAL

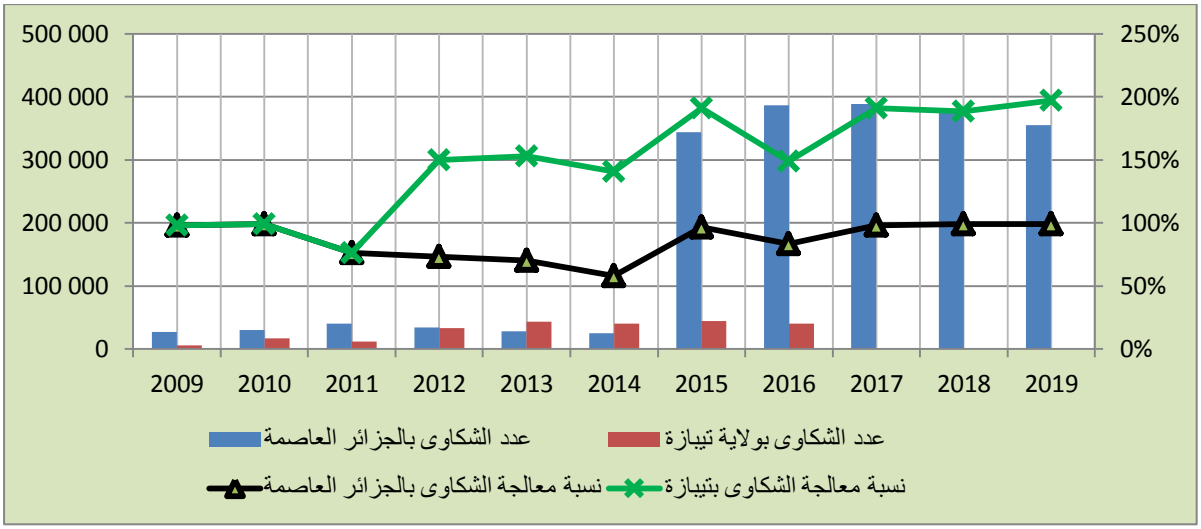

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير النشاط لشركة SEAAL للسنوات (2006 – 2019)

يوضح الشكل أعلاه ما يلي:

- انحصر عدد الشكاوى الواردة لدى شركة SEAAL من طرف زبائنها من الجزائر العاصمة حلال الفترة 2009 و 2014 ما بين 24551 و40349 شكوى، إلا أن هذا العدد سرعان ما ارتفع إلى مابين 344101 و 354635 شكوى خلال الفترة 2015 و 2019 وهذه الزيادة راجع لتوفير الشركة للرقم الأخضر لاستقبال شكاوى زبائنها. وقد شهدت الشكاوى معالجة إلا أنها متذبذبة من سنة لأخرى وقدر متوسط الاستجابة للشكاوى بـــــ 86,35 % طوال فترة الدراسة.

أما ولاية تيبازة فهي أيضا شهدت زيادة مستقرة منذ بداية العقد، حيث ارتفع العدد من 6123 سنة 2012 إلى 40677، وقد عرفت هذه الشكاوى استجابة بمتوسط قدره 85,33 %. وعرفت سنة 2019 أعلى نسبة استجابة بـــ 99 %، بالرغم من العدد الكبير من الشكاوى والمقدر بـــــ 40677.

وإلى جانب اهتمام الشركة بشكاوى زبائنها والاستجابة لها تسعى أيضا باستطلاع سنوي للوقوف على آرائهم من خلال خدمة قياس مستوى رضا الزبائن، ويمكن توضيح تطور هذا المؤشر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (39): تطور مؤشر رضا الزبائن لولايتي الجزائر العاصمة وتيبازة خلال الفترة (2007-2019)

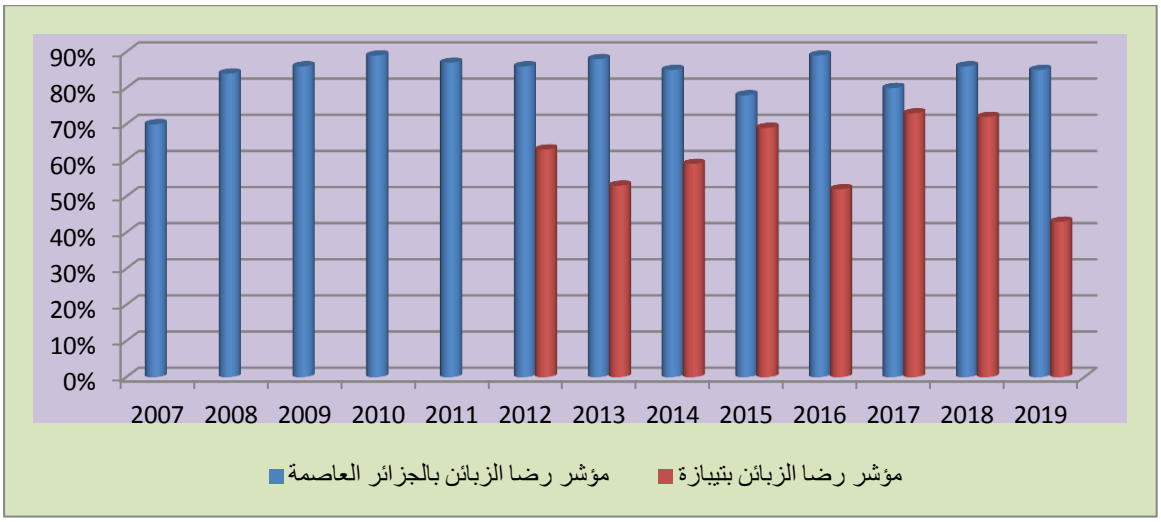

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير النشاط لشركة SEAAL للسنوات (2007 – 2019)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة للجزائر العاصمة، سجل مؤشر رضا الزبائن أدنى معدل في أول سنة بدأ العمل به وهي سنة 2007 بـــــ 70 %، وشهد أعلى معدل سنتي 2010 و 2016 بنسبة 89 %، وعموما عرف المؤشر ارتفاع وانخفاضا من سنة إلى أخرى، ورغم هذا التذبذب إلا أنها كانت في الحدود المرضية بالنسبة للشركة ويقدر المتوسط الإجمالي للمؤشر بـــــــــ 84,10 % .

- بالنسبة لولاية تيبازة، شهد مؤشر رضا الزبائن تذبذبا من سنة لأخرى، حيث سجل أعلى معدل سنة 2017 بنسبة 73 %، كما سجل أدنى نسبة سنة 2013 بمعدل 53 % وهذا التذبذب راجع إلى البطء

المسجل في تحقيق التزويد بنظام 24 ساعة، وعموما فإن درجة الرضا تعتبر متوسطة بولاية تيبازة حيث بلغت القيمة المتوسطة للمؤشر خلال فترة الدراسة 60,50 %.

المطلب الثالث: المؤشرات المالية والتجارية

يتم تقييم هذا المؤشر من خلال مؤشر رقم الأعمال، حجم المياه المفوتر، ومجموع التحصيلات.

أولا– رقم الأعمال

لقد عملت شركة SEAAL على الرفع من رقم أعمالها من خلال مجموعة من الممارسات الإدارية و التشغيلية ، و الشكل الموالي يوضح تطور رقم الأعمال لشركة SEAAL خلال الفترة 2006 – 2019.

الشكل رقم (40): تطور رقم الأعمال خارج الرسم لشركة SEAAL

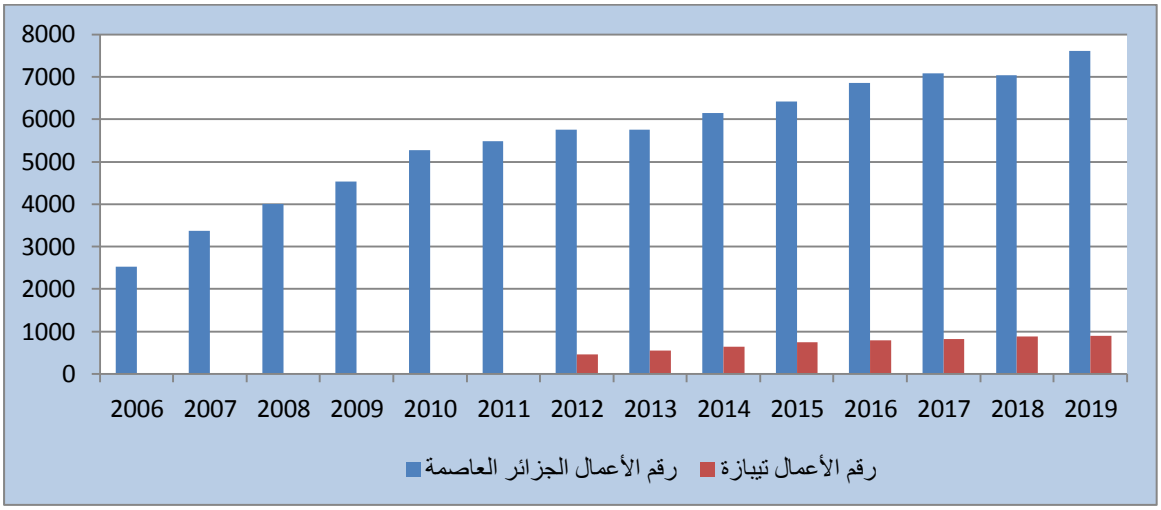

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير النشاط لشركة SEAAL للسنوات (2006 – 2019)

من خلال الشكل أعلاه نستنتج ما يلي:

– بالنسبة للجزائر العاصمة، فقد شهد رقم الأعمال تطورا إيجابيا من سنة لأخرى، بمتوسطة زيادة قدرها 391,98 مليون دينار سنويا، فقد عرف العقد الأول (2006 - 2011) ارتفاعا من 2524 مليون دينار إلى 5483 مليون دينار بمعدل زيادة يقدر بـــــــــ 117 %، أي أكثر من الضعف، كما شهد

العقد الثاني ارتفاعا بمعدل 20 % تقريبا، ونفس الشيء فقد شهدت الفترة 2017 – 2019 زيادة تقدر بـ 7,50 %.

- بالنسبة لولاية تيبازة، فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا في رقم الأعمال بزيادة متوسطية قدرها 62,7 مليون دينار لكل سنة، أي بمعدل 94,93 % خلال الفترة 2012 – 2019، حيث انتقل من 14 مليون دينار إلى 123,8 مليون دينار، وقد عرفت سنة 2017 تراجعا محسوسا عن باقي السنوات ، حيث سجلت مبلغ 84,3 مليون دينار، أي انخفضت بمعدل 5 % تقريبا.

ويعود هذا الارتفاع إلى مجموعة من الاعتبارات التي تقوم بها الشركة ومن أمثلتها الزيادة في عدد التوصيلات من خلال تركيب وتجديد العدادات، والزيادة في الحجم المفوتر والقضاء على الايصلات غير القانونية.

ثانيا– حجم المياه المفوتر ونسبة الفوترة

إن جهود شركة SEAAL في تحديث خدمات الزبائن انعكس إيجابا على حجم المياه المفوتر كما هو موضح من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (41): تطور حجم المياه المفوتر من طرف شركة SEAAL خلال الفترة (2006– 2019)

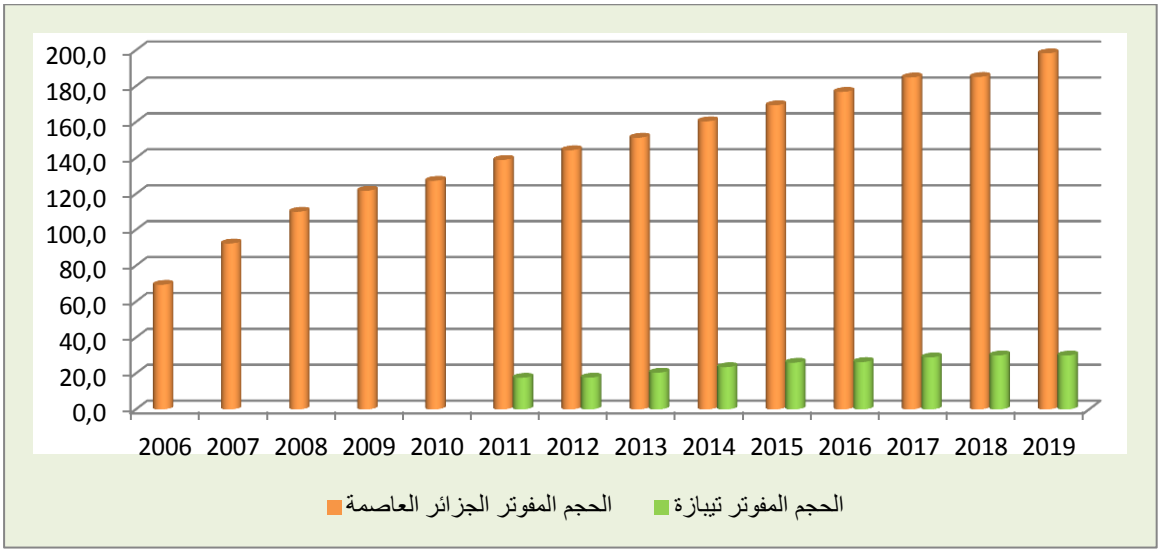

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير النشاط لشركة SEAAL للسنوات (2006 – 2019)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة للجزائر فقد شهد حجم المياه المفوتر اتجاه عام متزايد من سنة إلى أخرى، فخلال العقد الأول ارتفع من 69,4 ألف م^3 سنة 2006 إلى 139 ألف م^3 سنة 2011 بمعدل زيادة يقدر بـــ 100,2 %، أما خلال العقد الثاني وإلى غاية نهاية عام 2019 فقد ارتفع أيضا بنسبة 37,35 %، أما متوسط الزيادة خلال فترة الدراسة فقد قدرت بـــ 145,05 ألف م^3 لكل سنة.

- أما بالنسبة لولاية لتيبازة ، فقد شهدت زيادة مستقرة من سنة لأخرى ، حيث انتقلت من حجم 17,6 سنة 2012 إلى 30,3 ألف م^3 سنة 2019 بمعدل زيادة يقدر 70,62 %. أي ما يعادل متوسط زيادة بـــ 27,59 ألف م^3 لكل سنة.

وبالرغم من هذا التطور في الحجم المفوتر، إلا نسبة المياه المفوترة لم تتعدى نسبة 57,56 % بالجزائر العاصمة و44,68 % بولاية تيبازة، كما هو مبين في الشكل أدناه. وهذا يعني وجود كميات كبيرة من المياه تنفق عليها الشركة مبالغ كبيرة خلال مراحل الإنتاج والنقل والتوزيع لكن لا يوجد لها عائد مادي ملموس، وهذه تعتبر من أكبر نقاط الضعف في أداء الشركة.

الشكل رقم (42): تطور معدل الفوترة من طرف شركة SEAAL خلال الفترة (2006– 2019)

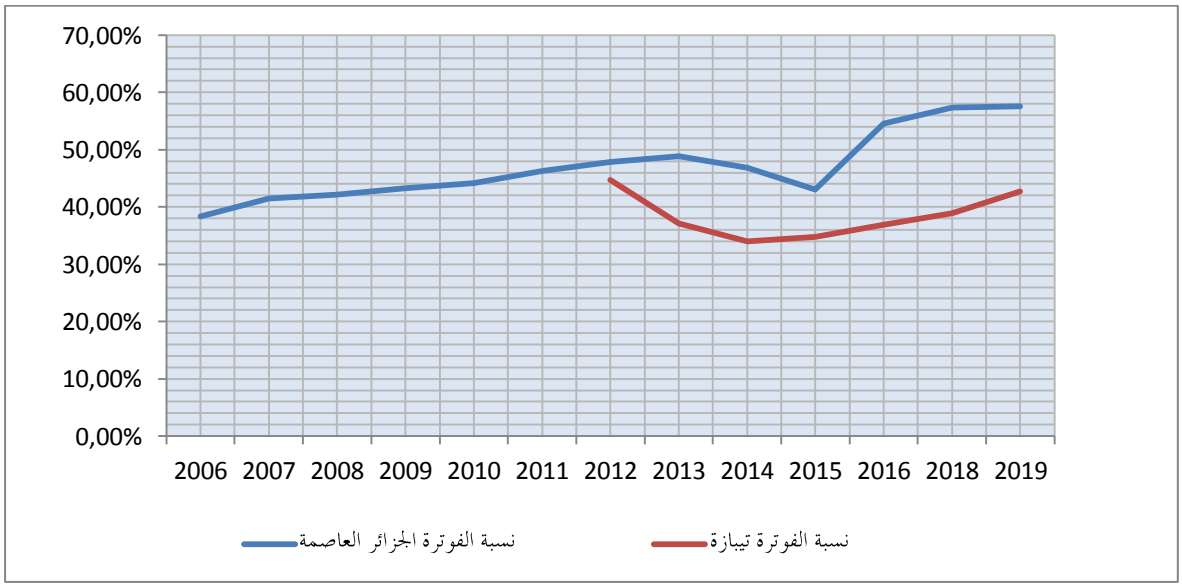

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير النشاط لشركة SEAAL للسنوات (2006 – 2019).

ثالثا– التحصيلات

سعت الشركة في توفير كل الوسائل المختلفة لتسهيل عملية التحصيل لزبائنها مما أثر إيجابا على معدل التحصيل والشكل الموالي يرصد لنا تطور مبالغ التحصيل ومعدلاتها.

الشكل رقم (43): تطور مبالغ التحصيلات ومعدل التحصيل لشركة SEAAL خلال الفترة (2006–2019)

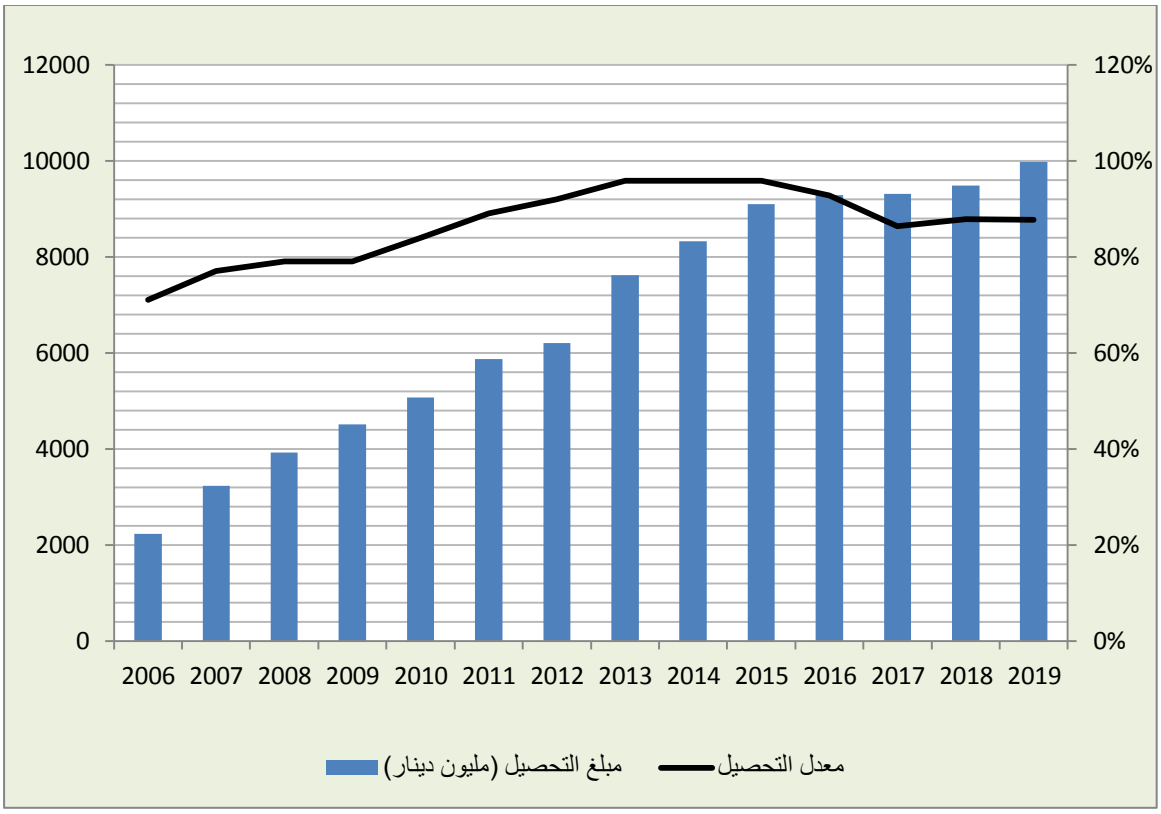

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير النشاط لشركة SEAAL للسنوات (2006 – 2019)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ارتفاع معدل التحصيل بشكل تدريجي، حيث انتقل من معدل 71 % سنة 2006 إلى 96 % سنة 2013، أما عن متوسط تحصيل الفواتير خلال الفترة 2006 – 2019 فقدر بـــ 87 %، وقد شهد العقد الثاني للشركة معدلات تحصيل أفضل من العقد الأول حيث تراوحت النسبة ما بين 92 % و 96 %، وعموما فقد كانت لزيادة معدلات التحصيل أثر على زيادة قيمة التحصيلات فقد ارتفعت من مبلغ 2224 مليون دينار سنة 2006 إلى 5864 مليون دينار سنة 2011، واستمرت الزيادة من 6207 مليون دينار سنة 2012 إلى 9972,43 مليون دينار سنة 2019، أي بلغت الزيادة 5 أضعاف منذ بداية عقد الشراكة.

ويعود هذا التحسن إلى جهود الشركة في تحديث مديرية الزبائن، وإنشاء الوكالات التجارية عبر تراب الولاية لتقريب الإدارة من الزبون، واستحداث صيغ جديدة للتسديد، بالإضافة إلى الإجراءات الردعية بقطع التزويد بالخدمة عن الزبون الذي يرفع التسديد في الآجال الاختيارية له.

المطلب الرابع: مؤشرات الموارد البشرية

يتم تقييم هذا المؤشر من خلال أداء التكوين ونقل التكنولوجيا

أولا– التكوين

من أجل بلوغ الأهداف المسطرة في العقد وهو نقل الخبرة إلى الفريق الجزائري وضعت شركة SEAAL برنامجا سنويا يتضمن عدد المكونين محليا وبالخارج وعدد أيام التكوين، كما تضمن التكوين مواضيع عامة والتدريب على البرامج المسيرة للشركة وهي موزعة على كل المديريات وشملت موظفي ولاية الجزائر العاصمة وتيبازة حسب الرتب والتخصصات.

1– التكوين المحلي

خضع عددا معتبر من الموظفين تدريبا من طرف الفريق الفرنسي والمتمثل في شركة Suez، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (44): تطور عدد الأفراد المكونين وأيام التكوين محليا من طرف شركة SEAAl خلال الفترة (2006 -2019)

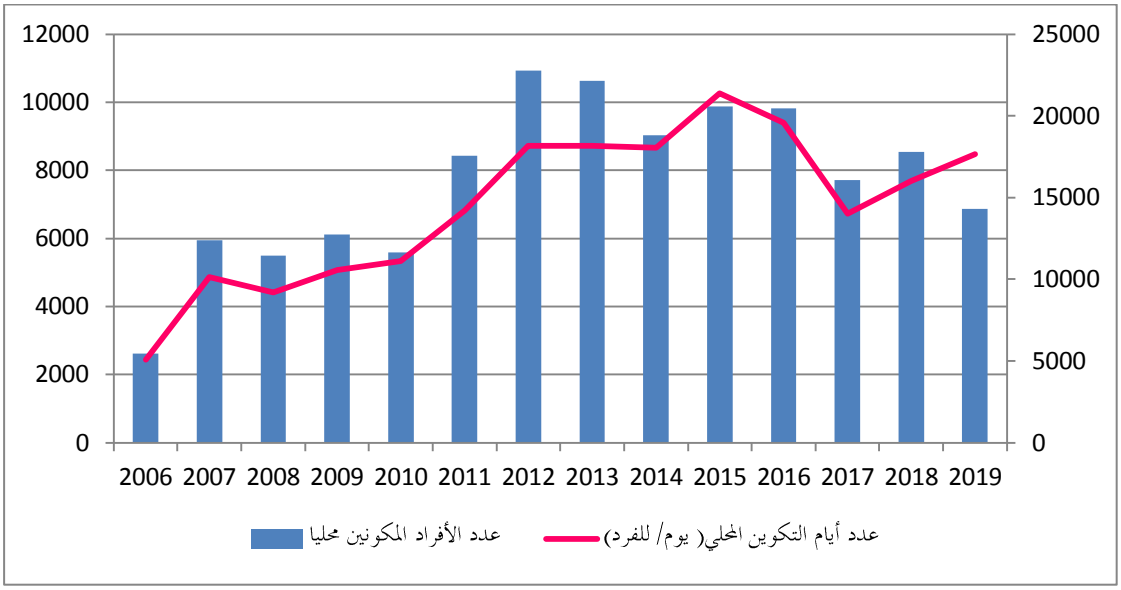

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير النشاط لشركة SEAAL للسنوات (2006 – 2019)

يوضح الجدول أعلاه تطور عدد الموظفين المكونين وأيام التكوين محليا، حيث شهد ارتفاعا سنويا بمتوسط 327 موظف لكل سنة، حيث تضاعف العدد خلال الفترة 2006 – 2011 بمعدل 222 %، كما شهدت الفترة 2012- 2019 تكوين موظفي ولاية تيبازة حيث ارتفع العدد من 10927 سنة 2012 إلى 6863 موظف بزيادة قدرها 37,19 %. وهذه الزيادة تدخل في إطار نقل الخبرات إلى الفريق الجزائري حيث تم اعتبار التكوين من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الهدف.

- أما من جانب أيام التكوين فقد أخذ منحنى متزايدا من سنة لأخرى، وهو أمر طبيعي خصوصا مع زيادة عدد الموظفين، حيث ارتفع عدد أيام التكوين من 5061 يوم /الفرد عام 2006 إلى 14220 يوم/للفرد خلال سنة 2011، أي تضاعف أكثر من مرتين ونصف، أما الفترة الثانية من 2012 – 2015 فقد ارتفع العدد أكثر لأنه تم توسيع نطاق التكوين ليشمل موظفي ولاية تيبازة حيث انتقل العدد من18185يوم/للفرد سنة 2012 إلى 21367 يوم/ للفرد سنة 2015 وهي أقصى قيمة، كما عرف تراجع العدد نوعا ما بداية من سنة 2016 وإلى غاية نهاية 2019 بما يعادل 471 يوم تكويني للفرد لكل سنة، وهذا أمر طبيعي كون أغلب الموظفين تم تكوينهم خلال السنوات الأولى.

2- التكوين بالخارج

على غرار التكوين المحلي، استطاعت شركة SEAAL نقل عدد من الموظفين الجزائريين سنويا لتلقي تكوينا بالخارج والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (45): تطور عدد الأفراد المكونين وأيام التكوين بالخارج من طرف شركة SEAAL خلال الفترة (2006 -2019)

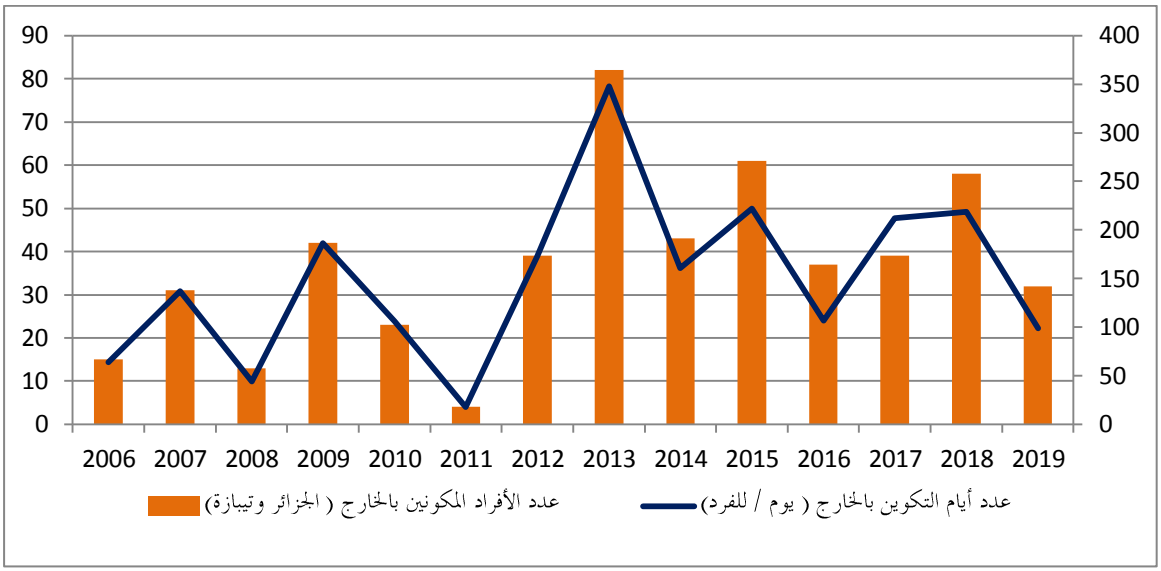

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير النشاط لشركة SEAAL للسنوات (2006 – 2019)

- يبين الجدول أعلاه عدد الموظفين الذين تلقوا تكوينا بالخارج، حيث نلاحظ بأن العدد قليل جدا مقارنة بعدد المكونين محليا، وهذا تفسيره أن التكوين بالخارج يركز بالدرجة الأولى على الموظفين في المناصب العليا كالمديرين ورؤساء الأقسام ومسؤولي المصالح وغيرهم، وقد تميز التكوين بالخارج بالتذبذب من سنة إلى أخرى حيث انتقل العدد من 15 موظف سنة 2006 إلى 4 موظفين سنة 2011، في حين شهد العقد الثاني وإلى غاية نهاية سنة 2019 زيادة في عدد المكونين أكثر من العقد الأول حيث تم تسجيل 82 موظف سنة 2013 . أما عن المتوسط السنوي لعدد المكونين فقد بلغ 37 مكون لكل سنة.

- أما فيما يخص عدد أيام التكوين بالخارج فقد أخذ نفس اتجاه عدد الأفراد المكونين حيث تميز بالانخفاض من سنة لأخرى وبلغ المتوسط السنوي لعدد أيام التكوين بـــــ 150 يوم/ للفرد لكل سنة، وهو عدد قليل إذا قارناه بالمتوسط السنوي لأيام التكوين المحلي والذي بلغ 14520 يوم/ للفرد لكل سنة.

ثانيا– نقل التكنولوجيا

اعتمدت شركة Suez Enivrement في مجال نقل الخبرة والتكنولوجيا على طريقة WIKTI (Water International Knowledge Transfer Initiative) وهي عبارة عن حل مبتكر لنقل معارف شركة Suez Enivrement في مجال المياه الشروب والصرف الصحي إلى الوحدات والشركات المتعاقد معها والتي تتولى إدارتها، وهي تقوم على مبدأ بسيط مفاده أنه يمكن للموظف الذي يمتلك جميع المهارات المطلوبة لإنجاز المهام الموكلة إليه أن يمارس دوره بكفاءة ووضوح.[1]

ويعتمد تنفيذ هذه الطريقة على ثلاث مراحل هي: التقييم، النشر، والقياس، وفيما يلي شرح مبسسط لمحتوى كل مرحلة:[2]

1– التقييم

يعتمد على تقسيم نشاط المياه إلى 38 عملية، ويتم تقييم كل عملية وفقا لمقياس من ست مستويات من الأضعف إلى الأقوى، تمكن هذه المرحلة من تحديد الاحتياجات والأهداف.

2– النشر

يتم النشر بمساعدة أشخاص متخصصين يعرفون بضباط المعرفة Know-How Officers الذين يتم تحديدهم لكل عملية للتدخل كمنسقين في كل مرحلة من مراحل تطبيق الطريقة، حيث يتلقى هؤلاء المتخصصين مجموعة أدوات تلخص معارف شركة Suez Enivrement فيما يتعلق بمهارات ميدانية محددة، ويعمل كل واحد منهم بالتنسيق مع المديرين التنفيذيين لمختلف أقسام الشركة وفقا لخطة عمل محددة مسبقا.

[1] – عليوط سهام، مرجع سابق، ص 283.

[2] - شركة SEAAL نقلا عن الموقع: http://www.solutionsforwater.org/wp-content/uploads/2011/12/Solution-WIKTI.pdf ، تاريخ الاطلاع (30-11-2020).

3- القياس

يتم إجراؤه باستخدام مجموعة من المؤشرات لرصد التقدم في عملية نقل المعرفة خلال العقد على صعيد الأداء الفردي والكلي، ويتم ذلك بشكل منتظم ودوري من أجل تحديد الاحتياجات الجديدة والترتيبات المختلفة لنقل المعرفة كتكييف عمليات التكوين والتدريب كلما كان ذلك ضروريا وممكنا.

وتم الشروع في تنفيذ هذه المنهجية لنقل المعارف والخبرات من شركة Suez Enivrement إلى مؤسسة SEAAL منذ إبرام العقد عام 2006، وفي إطار ذلك تم ما يلي:

- إجراء تشخيص أولي لمستوى إتقان الأعمال بالشركة ودرجة التحكم فيها في إطار مرجعية دولية.

- تنظيم عملية اكتساب المهارات الضرورية بطريقة منهجية باستخدام أفضل أدوات الدعم والممارسات الرائدة التي طورتها ونشرتها Suez Enivrement حول العالم.

- التقييم المنتظم والموضوعي لتطور الكفاءة والمهارات بناء على معايير موضوعية.

في ختام هذا المبحث يمكن القول أن تجربة شركة SEAAL كانت موفقة من خلال النتائج المحققة، حيث حسنت من أداء جودة المياه وخدمة الزبائن خصوصا جانب استمرارية تزويد الخدمة ونوعية المياه، كما رفعت من الأداء المالي والتجاري كالتوسع في الإمداد والتحصيلات ورقم الأعمال، أما بالنسبة للموارد البشرية ونقل الخبرة فكانت النتائج مرضية، ومن جانب آخر سجلت نتائج ضعيفة في حجم المياه المفوترة، أما مؤشرات الكفاءة التشغيلية فلم تصل الشركة إلى المستويات المخطط لها خصوصا مشكلة التسربات وزمن إصلاحها.

المبحث الثالث: تقييم كفاءة خدمات المياه لشركة SEACO في إطار عقد الإدارة

من خلال هذا المبحث سنقف على تحليل مجموعة من المؤشرات لتقييم كفاءة شركة SEACO في تقديم الخدمة العمومية للمياه لولاية قسنطينة، خلال فترة العقد الأول مع الشريك الفرنسي ومقارنتها بالفترة التي تليها (2015 – 2019) وهي فترة انسحاب المتعامل الأجنبي، وهذا وفق المعطيات المتحصل عليها كلما كان ذلك ممكنا.

المطلب الأول: الكفاءة التشغيلية

قصد تقييم البعد التشغيلي للشركة نعتمد في تحليلنا على مؤشر حجم المياه المنتجة والموزعة، عمليات التركيب والتجديد، إصلاح التسربات.

أولا– حجم المياه المنتجة والموزعة

منذ استفادة الولاية من مياه سد بني هارون ارتفع حجم الإنتاج الذي أثر إيجابيا على حجم المياه الموزعة، ويوضح الشكل الموالي علاقة حجم المياه الموزعة إلى حجم المياه المنتجة خلال الفترة 2009 - 2019.

الشكل رقم (46): تطور حجم المياه المنتجة والموزعة من طرف شركة SEACO

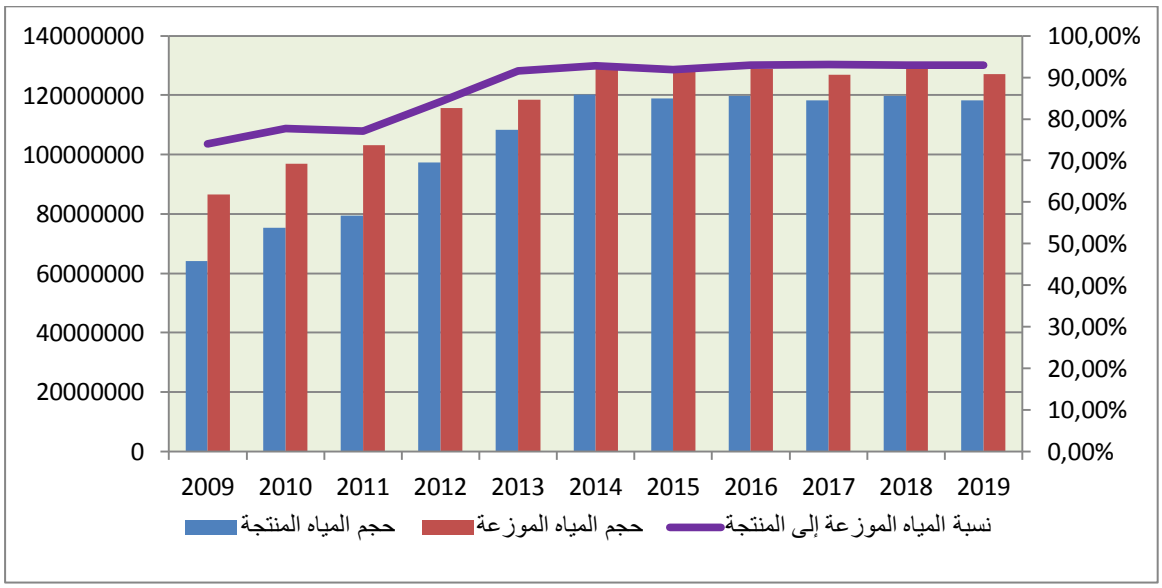

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير النشاط الداخلية لشركة SEACO خلال الفترة (2009 - 2019)

نلاحظ من الشكل أعلاه ما يلي:

- شهد حجم المياه المنتجة تزايد مستمرا منذ بداية العقد الأول حيث بلغ ذروته سنة 2014 حجم 129 مليون م^3 أي بمعدل زيادة يقدر بـــــــــــ 33,54 %، وهذا الزيادة تزامنت مع بداية الاستفادة من سد بني هارون، كما شهدت الفترة الثانية والممتدة من 2015 – 2019 من تسيير شركة SEACO تذبذبا في الإنتاج، حيث تراجع حجم المياه المنتجة بداية سنة 2017 وقدر بـــــــ 126,980 مليون م^3، ليعاود الارتفاع مرة أخرى سنتي 2018 و 2019 بمعدل زيادة يقدر بـــــــــ 1,26 %.

- وبالمقابل عرف حجم المياه الموزعة تطورا مستمرا منذ بداية العقد أيضا حيث ارتفع من حجم 75,382 مليون م^3 سنة 2010 إلى حجم 120,253 مليون م^3 سنة 2014 أي بنسبة زيادة تقدر بـــــــ 59,52 %، كما شهدت الفترة 2015 – 2019 تراجعا مستقرا حيث انتقل من حجم 118,865 مليون م^3 سنة 2015 إلى حجم 118,209 مليون م^3 سنة 2019.

- وبمقارنة حجم المياه الموزعة إلى حجم المياه المنتجة نلاحظ أن هناك مياه ضائعة إما في شكل فواقد في شبكات المياه أو عند طريق الإيصالات غير القانونية حيث تم تسجيل نسبة 32,30 % كمياه ضائعة سنة 2010 أي ما يعادل 21,629 مليون م^3 وهي نسبة كبيرة جدا، إلا أنها عرفت تراجعا كبيرا ، وتم التحكم في كمية المياه الموزعة وهذا راجع لجهود الشركة في ذلك ، حيث سجلت نسبة المياه إلى الموزعة إلى المنتجة معدل 92,81 %، سنة 2014 ، كما عرفت الفترة 2015 – 2019 تحسنا ملحوظا وقدر متوسط معدل المياه الموزعة إلى المنتجة بـــــــ 92,78 %. إلا أنها غير كافية حيث يقدر حجم المياه الضائعة خلال هذه الفترة بـــ 9,25 مليون م^3 سنويا.

ثانيا– إصلاح التسربات

بالرغم من العدد الكبير من التسربات المسجلة بمختلف أشكالها، إلا أن شركة SEACO أولت اهتماما كبيرا بإصلاحها والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (47): تطور إصلاح التسربات خلال فترة العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2014 – 2009)

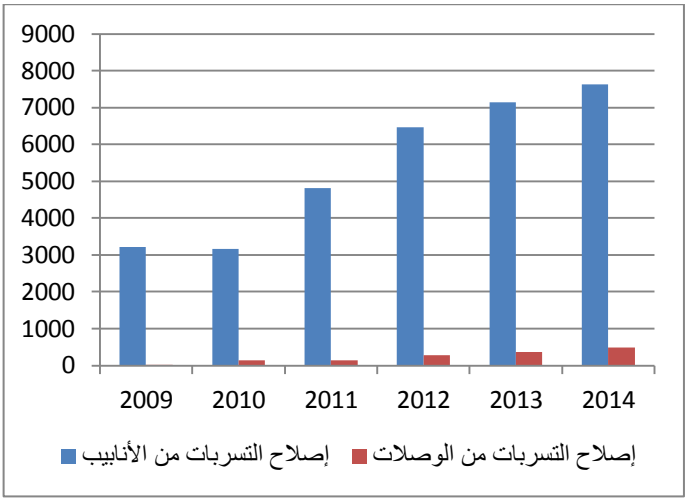

الشكل رقم (48): تطور إصلاح التسربات بعد نهاية العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2019 – 2015)

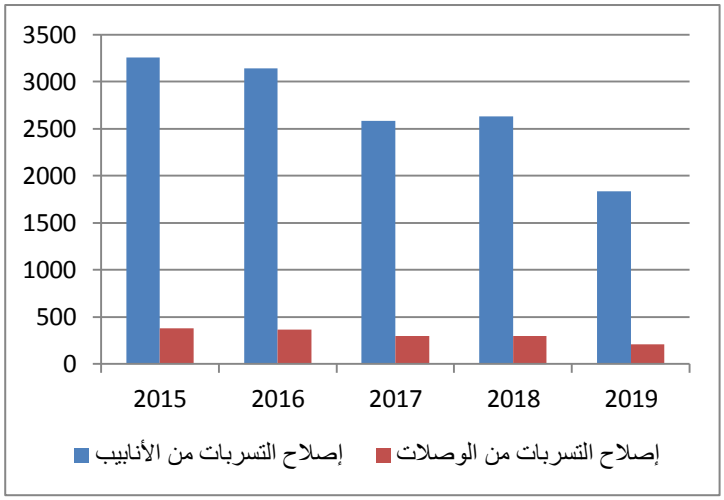

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير النشاط الداخلية لشركة SEACO خلال الفترة (2009- 2019)

- يظهر الشكل أعلاه تطور إصلاح التسربات، حيث ارتفع إصلاح التسربات من الأنابيب من 3213 تسرب سنة 2009 إلى 7631 تسرب سنة 2014 أي أكثر من الضعفين، في حين ارتفع إصلاح عدد التسربات من الوصلات من 19 تسرب سنة 2009 إلى 481 تسرب سنة 2014.

-أما فترة ما بعد الشراكة فقد سجلت شركة SEACO تراجع في إصلاح التسربات حيث انخفض العدد فيما يخص التسربات من الأنابيب من 3256 سنة 2015 إلى 1838 سنة 2019، أما التسربات من الوصلات فقد تراجع العدد من 379 سنة 2015 إلى 213 سنة 2019، وهذا التراجع لا يعني تقصير الشركة في إصلاح التسربات، ولكن يعود إلى الجهود المبذولة في تحديث البنية التحتية لشبكة المياه من خلال عملية التركيب والتجديد للأنابيب والوصلات بشكل دوري.

ثالثا– عمليات التركيب والتجديد

قصد المحافظة على البنية التحتية لشبكة المياه أولت شركة SEACO عناية خاصة بتجديد الأنابيب وتركيب الوصلات الجديدة.

1- تركيب الوصلات الجديدة

يوضح الشكل الموالي تطور عملية تركيب الوصلات الجديدة خلال الفترة 2009 – 2014 من طرف شركة SEACO .

الشكل رقم (49): تطور تركيب الوصلات الجديدة خلال الفترة (2009 – 2014)

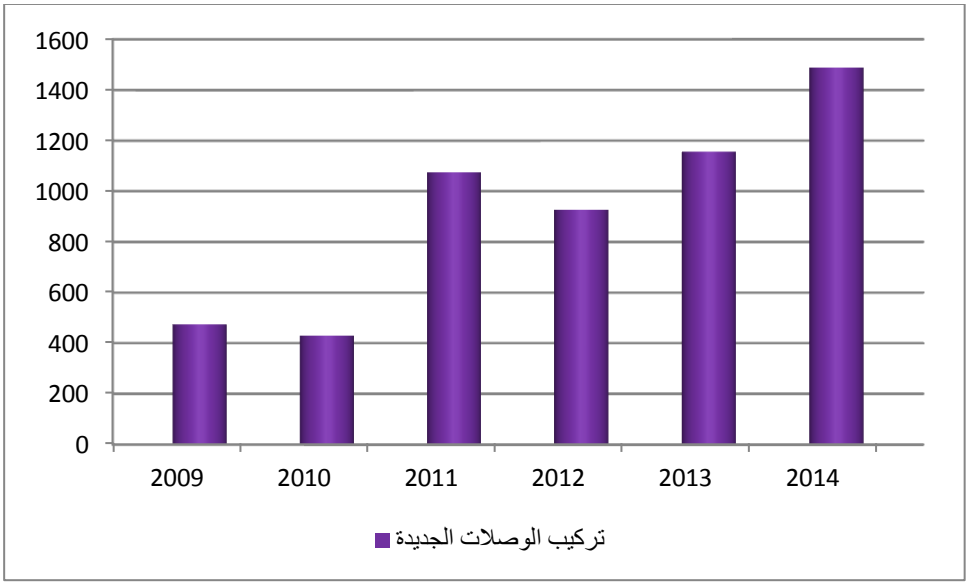

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير النشاط الداخلية لشركة SEACO خلال الفترة (2009-2014).

يوضح الشكل أعلاه سيرورة تركيب الوصلات الجديدة حيث نلاحظ تطورا ملحوظا من سنة لأخرى حيث ارتفع العدد من 474 سنة 2009 إلى 1488 وصلة جديدة سنة 2014، أي بمعدل زيادة يقدر 214 % تقريبا، وبمتوسط 925 وصلة جديدة لكل سنة، وتهدف هذه العملية خصيصا لما لها من دور في تخفيض نسبة التسربات والحفاظ على البنية التحتية لشبكة نقل وتوزيع المياه عبر الولاية.

2- تجديد وتركيب الأنابيب

يوضح الشكل الموالي سيرورة تركيب وتجديد الأنابيب من طرف شركة SEACO خلال الفترة الممتدة من (2010 – 2019).

الشكل رقم (50): تطور تجديد الأنابيب خلال فترة العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseill (2010 – 2014)

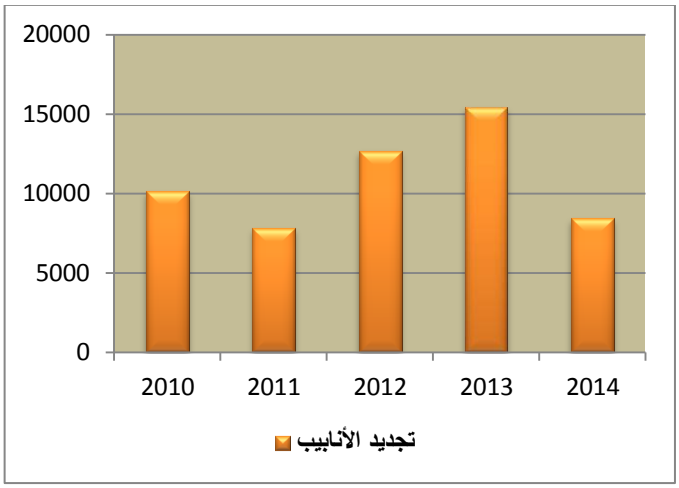

الشكل رقم (51): تطور تجديد الأنابيب بعد نهاية العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseill (2015 – 2019)

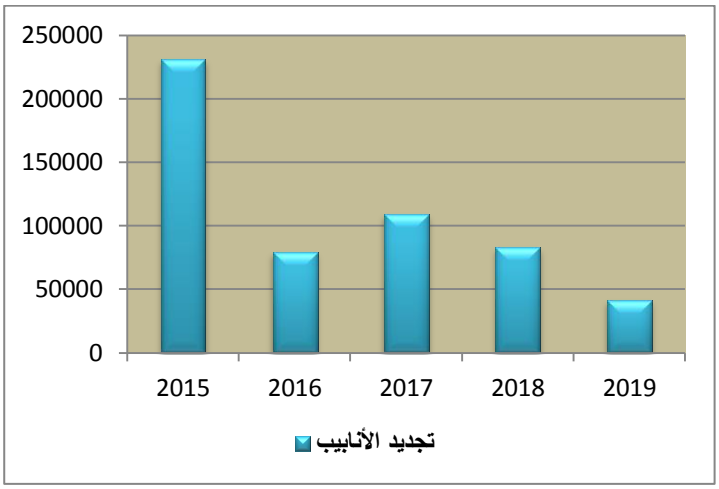

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير النشاط الداخلية لشركة SEACO خلال الفترة (2010- 2019)

من خلال الشكلين أعلاه نلاحظ تطور إيجابي في تركيب وتجديد الأنابيب منذ بداية العقد خصوصا خلال سنتي 2012 و2013 حيث تم تسجيل 12664 متر خطي و15427 متر خطي على التوالي، كما شهدت سنة 2015 أعلى رقم بـــــــــــ 231039 متر خطي ، كما شهدت السنوات من 2016 إلى 2019 عمليات واسعة، وهي أفضل بكثير من العقد الأول، و هذا من شأنه تحسين البنية التحتية لشبكة المياه عبر الولاية، إضافة إلى ما تقدمه هذه العملية من دور كبير في التحكم في عدد التسربات.

المطلب الثاني: مؤشرات الجودة وخدمة الزبائن

إلى جانب المؤشرات التشغيلية تسهر شركة SEACO على ترقية الخدمات لزبائنها من جهة، وعلى تقديم المياه بجودة عالية ومطابقة للمواصفات والمعايير الدولية، ومن خلال هذا المطلب سنقوم بتحليل مجموعة من المؤشرات المعبرة عن ذلك.

أولا– مؤشرات جودة الخدمة

1–استمرارية التزويد بالخدمة

يوضح الشكل الموالي معدلات أنماط التزويد بالخدمة من طرف شركة SEACO خلال الفترة الممتدة بين 2009 و 2019.

الشكل رقم (52): تطور معدلات استمرارية التزويد بالخدمة خلال فترة العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2014 – 2009)

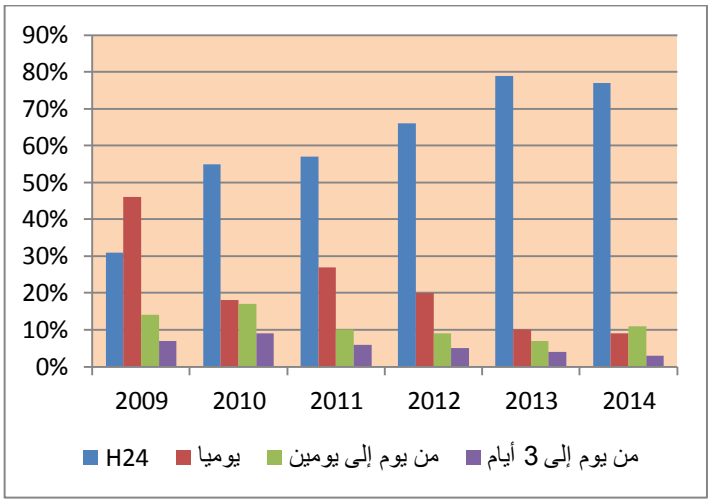

الشكل رقم (53): تطور معدلات استمرارية التزويد بالخدمة بعد نهاية العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2019 – 2015)

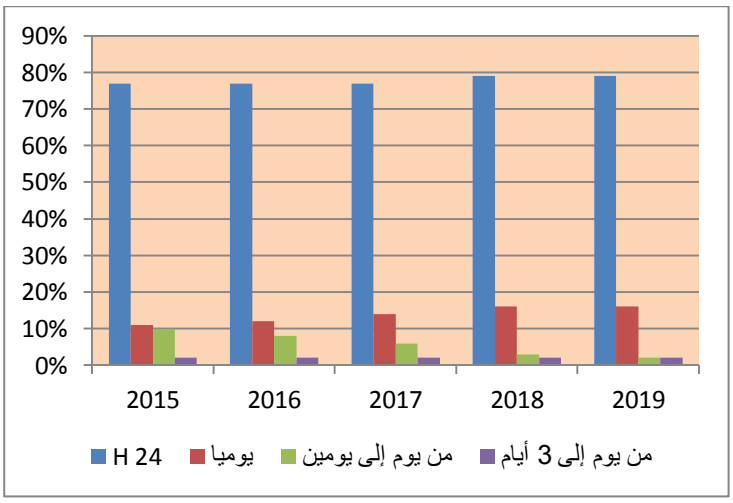

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير النشاط الداخلية لشركة SEACO خلال الفترة (2009- 2019)

من خلال الشكلين أعلاه نلاحظ ما يلي:

– خلال العقد الأول شهد معدل التزويد بالخدمة على مدار الساعة تطورا ملحوظا من سنة إلى أخرى حيث ارتفع من نسبة 31 % إلى 79 % سنة 2013 وهو أعلى معدل خلال هذا العقد، في حين تراجعت نسب بقية أنظمة التزويد الأخرى، فخلال نهاية العقد الأول يتم تزويد9 % من الزبائن يوميا ، و11 % كل يومين، و 3 % كل ثلاثة أيام.

– خلال الفترة الثانية 2015 – 2019 فقد استقر تزويد الزبائن بالخدمة على مدار 24 ساعة بين 77 % و 79 %، كما تراجع نظام التزويد من يوم إلى يومين، ومن يوم إلى ثلاثة أيام إلى معدل 2 % في نهاية 2019 وهذا يرجع أساسا إلى زيادة المياه المنتجة وتحكم الشركة في الكميات الموزعة.

2- اختبارات جودة المياه الموزعة

عرفت فترة تسيير شركة ADE تذبذبا في عدد اختبارات جودة المياه بمختلف أنواعها، لذلك عملت شركة SEACO على تحسين نوعية المياه، وأن تكون المياه الموجهة للتوزيع على مستوى ولاية قسنطينة مطابقة للمواصفات الصحية المطلوبة من خلال عدد الاختبارات التي تقوم بها يوميا، ويوضح الشكلين المواليين تطور عدد الاختبارات التي تم إجراؤها خلال الفترة (2008 – 2019).

الشكل رقم (54): تطور عدد اختبارات جودة المياه خلال فترة العقد بين شركةSEACO وشركة Eaux de Marseille (2008 – 2014)

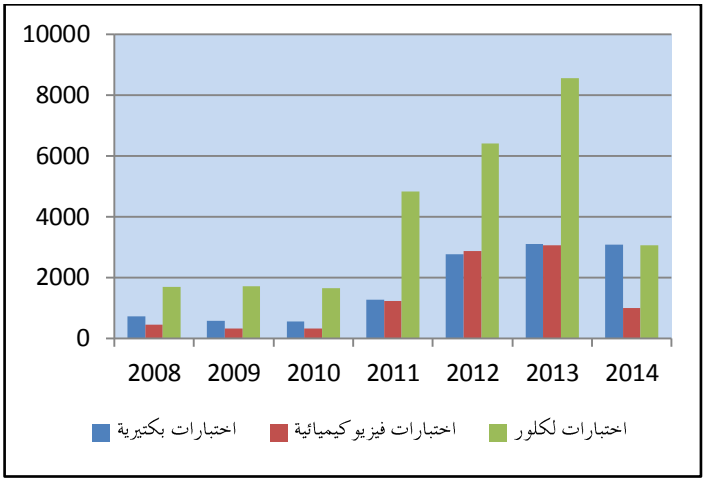

الشكل رقم (55): تطور عدد اختبارات جودة المياه بعد نهاية العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2015 – 2019)

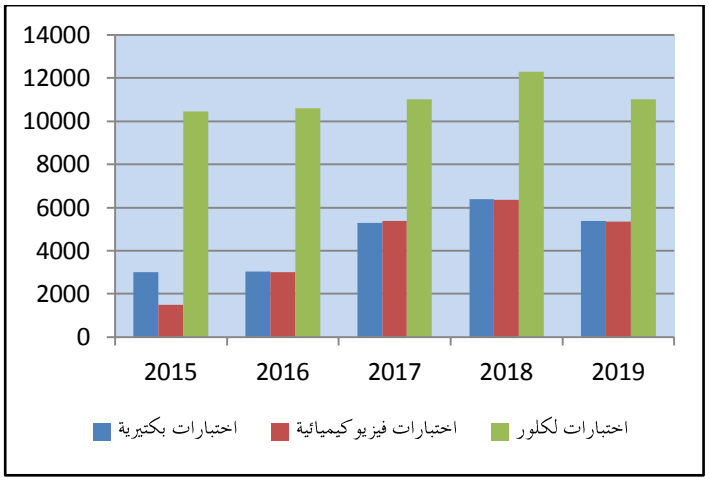

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير النشاط الداخلية لشركة SEACO خلال الفترة (2008- 2019)

من خلال الشكلين أعلاه نلاحظ ما يلي:

- خلال العقد الأول لشركة SEACO شهد عدد اختبارات جودة المياه بأنواعه الثلاثة ارتفاع تدريجي من سنة لأخرى حيث سجلت اختبارات لكلور أكبر حيث انتقل العدد من 1689 اختبار سنة 2008 إلى 8549 اختبار سنة 2013، حيث تضاعف العدد إلى أكثر من 4 مرات.كما ارتفعت الاختبارات الفيزيوكيميائية إلى 120 %، في حين زادت الاختبارات البكتيرية إلى أربعة أضعاف ونصف تقريبا.

- أما بالنسبة للفترة (2015– 2019) فقد سجلت أيضا زيادة في عدد الاختبارات ، خصوصا الاختبارات الفيزيوكيميائية حيث انتقلت من العدد 1501 سنة 2015 إلى 5348 سنة 2019 أي ما يعادل 256 % ،كما شهدت اختبارات لكلور زيادة بمعدل 52,03 %، وارتفعت الاختبارات البكتيرية

أيضا بنسبة 79,14 %. وهذا التزايد المستمر في عدد الاختبارات يدل على حرص الشركة على تحسين جودة المياه.

ثانيا– خدمة الزبائـــن

1– إحصاء الزبائن

شهد عدد المشتركين في خدمة المياه خلال فترة تسيير الجزائرية للمياه تذبذبا حيث قدرت نسبة الزيادة في عدد المشتركين خلال الفترة (2004 – 2008) حوالي 15 %، لذلك سعت شركة SEACO لرفع التحدي قصد بلوغ الأهداف المسطرة في العقد. ويوضح الشكل الموالي تطور عدد الزبائن المسير من طرف مؤسسة SEACO.

الشكل رقم (56): تطور عدد الزبائن خلال فترة العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2008 – 2014)

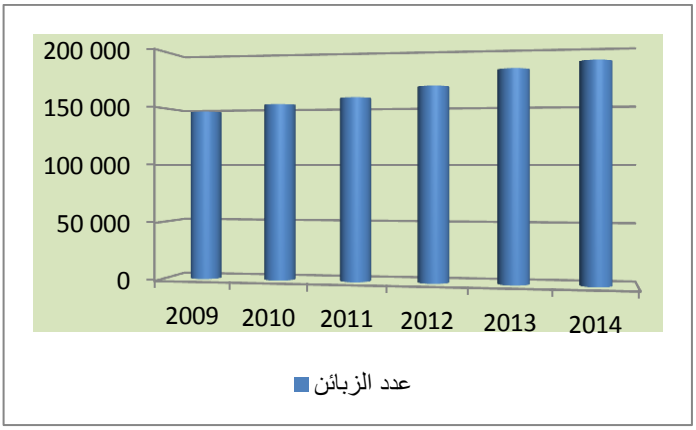

الشكل رقم (57): تطور عدد الزبائن بعد نهاية العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2015 – 2019)

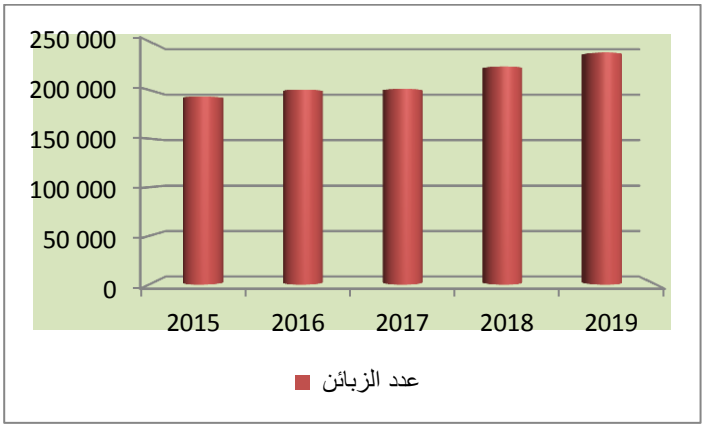

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير النشاط الداخلية لشركة SEACO خلال الفترة (2008- 2019)

يبين الشكلين أعلاه ما يلي:

- بلغ عدد الزبائن خلال نهاية العقد الأول 186066 مشترك بمعدل زيادة يقدر بـــ 26,81 % منذ بداية العقد ويقدر المتوسط السنوي للزيادة في عدد الزبائن بـــ 7868 مشترك لكل سنة، أما الفترة الثانية (2015 – 2019) فقد عرفت هي الأخرى زيادة في عدد المشتركين ، حيث ارتفع العدد من

193118 مشترك سنة 2015 إلى 238325 مشترك سنة 2019 بزيادة تقدر بـــ 23,40 % ، أي بمتوسط 11302 زبون لكل سنة وهي أفضل من العقد الأول في تطور عدد الزبائن.

- شهدت الفترة 2008 – 2019 مجملا تطورا مستمرا في عدد الزبائن، وهذا ما يبين مجهودات الشركة في إحصاء وتسجيل الزبائن الذي ينعكس إيجابا على بعض المؤشرات الأخرى كالتحصيل والتحكم في حجم المياه المفوترة، وعموما يمكن القول أن شركة SEACO تمكنت من بلوغ الأهداف في تسجيل عدد الزبائن.

2- العدادات

إن تركيب وتجديد العدادات له أثر إيجابي في تحديد حجم المياه المفوتر، والقضاء على التقدير الجزافي الذي يؤثر على قيمة التحصيلات، ويوضح الشكل الموالي تطور تركيب العدادات من طرف شركة SEACO.

الشكل رقم (58): تطور تركيب العدادات خلال فترة العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2010 – 2014)

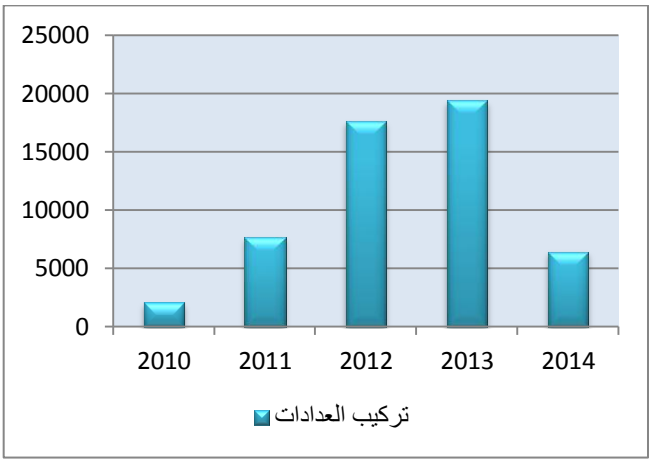

الشكل رقم (59): تطور تركيب العدادات بعد نهاية العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2015 – 2019)

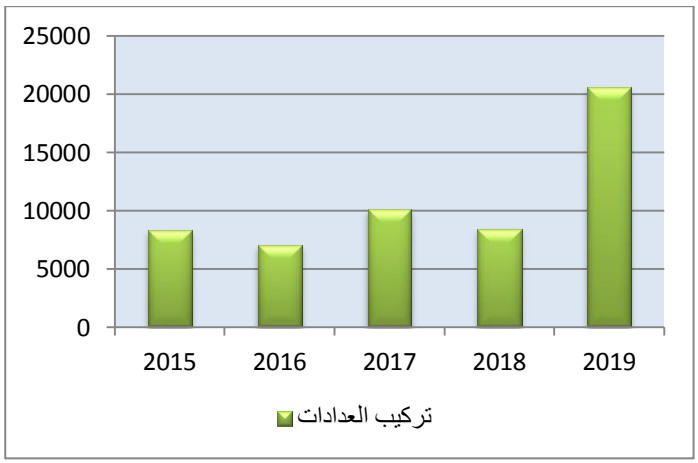

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير النشاط الداخلية لشركة SEACO خلال الفترة (2008- 2019)

يوضح الشكل أعلاه ما يلي:

- خلال العقد الأول تم تركيب 2068 عداد سنة 2010، ليرتفع بعدها إلى 19409 عداد سنة 2013 بمعدل 8 أضعاف ونصف تقريبا، أما فترة ما بعد الشراكة فقد شهدت أيضا زيادة معتبرة في تركيب وتجديد

العدادات حيث ارتفع العدد من 8338 عداد سنة 2015 إلى 20578 سنة 2019 بمعدل زيادة يقدر بـــ 147 % ،وتعتبر هذه الفترة أفضل من عقد الشراكة، وهذا راجع إلى حرص الشركة في توصيل الخدمة لعدد معتبر من الزبائن، ومحاربة التوصيل غير القانوني.

3- عدد الشكاوى ونسب معالجتها

من أجل تقديم الشكاوى بمختلف أنواعها وفرت مديرية الزبائن لشركة SEACO الرقم الأخضر(3025) لتسهيل عملية الاتصال، إلى جانب توزيع عدد معتبر من الوكالات على كامل تراب الولاية، وهذا يدل على اهتمام الشركة بمتابعة وتسجيل شكاوى زبائنها وتوفير المتطلبات اللازمة لمعالجتها في أقصر وقت ممكن، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (60): تطور عدد الشكاوى ونسب معالجتها خلال فترة العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2008 – 2014)

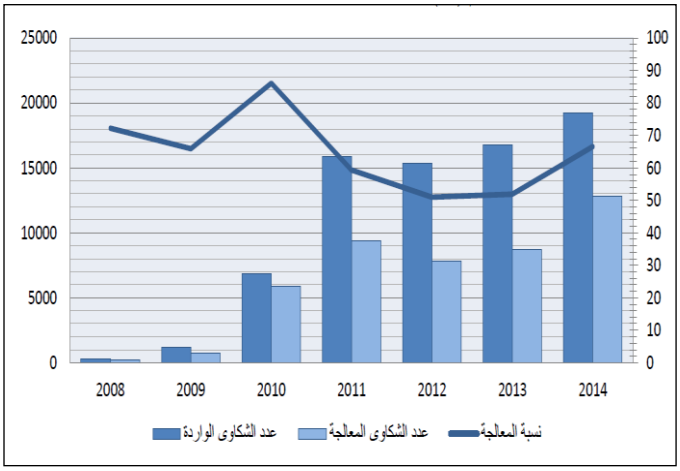

الشكل رقم (61): تطور عدد الشكاوى ونسب معالجتها بعد نهاية العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2015 – 2019)

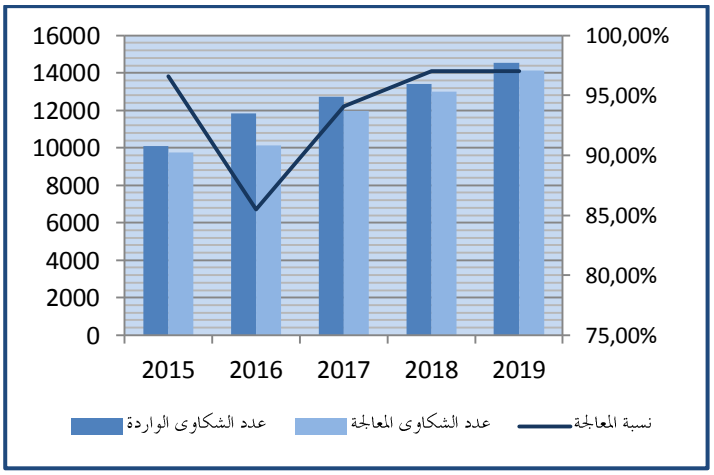

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير النشاط الداخلية لشركة SEACO خلال الفترة (2008- 2019)

يوضح الشكلين أعلاه ما يلي:

- شهد عدد الشكاوى ارتفاعا متزايدا منذ بداية العقد حيث انتقل من 273 شكوى سنة 2008 إلى 19236 شكوى سنة 2014، وبالمقابل ارتفع عدد الشكاوى المعالجة حيث تراوحت نسبتها مابين 51 % و86 %.كما شهدت الفترة 2015 – 2019 زيادة في عدد الشكاوى لكنها بعدد مستقر حيث ارتفعت من 10110 شكوى سنة 2015 إلى 14554 شكوى سنة 2019، بمعدل زيادة تقدر

44 % تقريبا، في حين ارتفعت نسبة معالجة الشكاوى أيضا وتراوحت ما بين 85,46 % و 97,03 % وتم بلوغ هذه النسبة سنة 2019.

– وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الشكاوى الواردة تتضمن طلب توصيل بالخدمة، إصلاح العداد، ضعف ضغط المياه، جودة المياه ، استفسارات حول الفاتورة وغيرها من الشكاوى، حيث يتم معالجة أغلب الشكاوى التي تكون في حدود إدارة شركة SEACO، كما أن هناك شكاوى أخرى لا يمكن معالجتها بسبب خروجها عن صلاحيات المؤسسة أو تتطلب تدخل أطراف ومؤسسات أخرى لمعالجتها.

المطلب الثالث: المؤشرات المالية والتجارية

يعتبر رقم أعمال، والحجم المفوتر، والتحصيلات مؤشرات يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي والتجاري للشركة، وهذا ما سيهدف إليه هذا المطلب.

أولا– رقم الأعمال

عرفت فترة تسيير SEACO ارتفاع مستمرا لرقم أعمالها منذ بداية العقد وإلى غاية 2019 كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (62): تطور عدد الزبائن خلال فترة العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2009 – 2014)

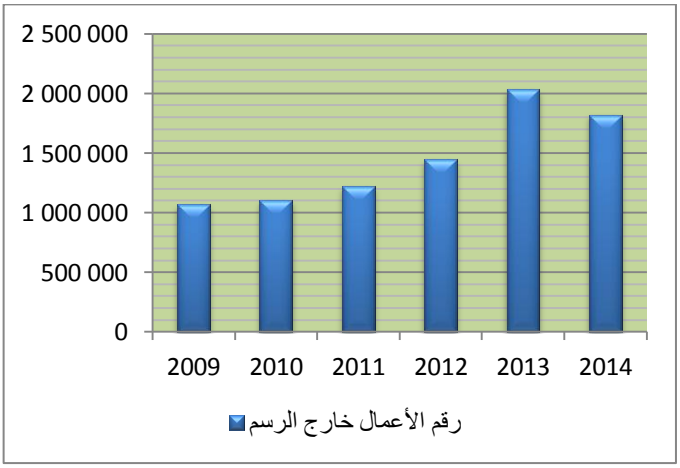

الشكل رقم (63): تطور عدد الزبائن بعد نهاية العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2015 – 2019)

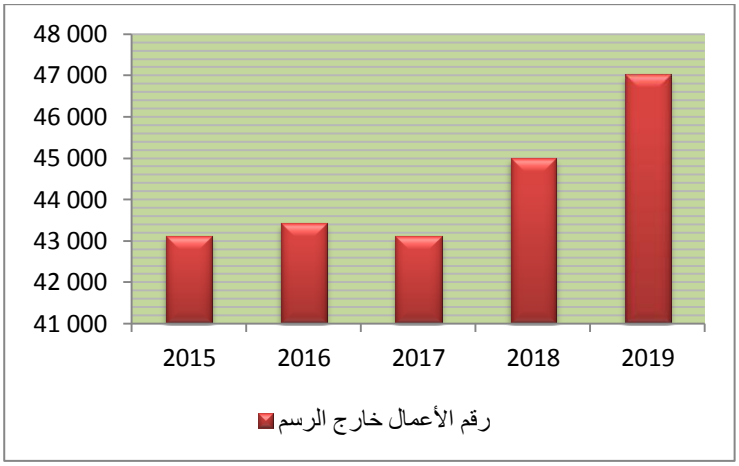

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير النشاط الداخلية لشركة SEACO خلال الفترة (2009- 2019)

من خلال الشكلين أعلاه نلاحظ ما يلي:

- ارتفع رقم الأعمال خلال العقد الأول من 1069405(1000دج) سنة 2009 إلى 1825002(1000دج)، بمعدل زيادة يقدر 70,65 %. حيث عرفت سنة 2013 أعلى رقم أعمال والمقدر بـــ 2036616(1000 دج). وهذا التحسن في رقم الأعمال يعود إلى الخدمات المستحدثة من طرف مديرية الزبائن والتي نتج عنها زيادة الحجم المفوتر، وزيادة التحصيل ومحاربة التوصيلات غير القانونية، بالإضافة إلى الإجراءات الردعية في حق المتأخرين عن التسديد.

-كما شهدت الفترة (2015 – 2019) من تسير SEACO زيادة مستمرة في رقم الأعمال حيث انتقل من مبلغ 1833664(1000 دج) سنة 2015 إلى مبلغ 1917855(1000دج) سنة 2019 بمعدل زيادة يقدر بـــ 5,08 %، وعموما فإن رقم الأعمال عرف ارتفاعا مستمرا منذ العقد الأول والى غاية سنة 2019 بمتوسط زيادة سنوية يقدر بـــ 84845(1000دج) لكل سنة.

ثانيا– حجم المياه المفوتر

شهد حجم المياه المفوتر اتجاه عام متزايد خلال الفترة 2008 – 2019 مما انعكس إيجابا على أداء الشركة والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (64): تطور حجم المياه المفوتر خلال فترة العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2009 – 2014)

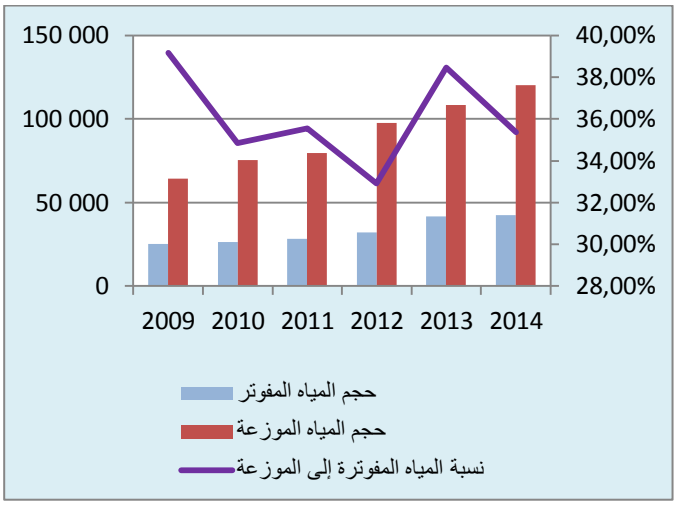

الشكل رقم (65): تطور حجم المياه المفوتر بعد نهاية العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2015 – 2019)

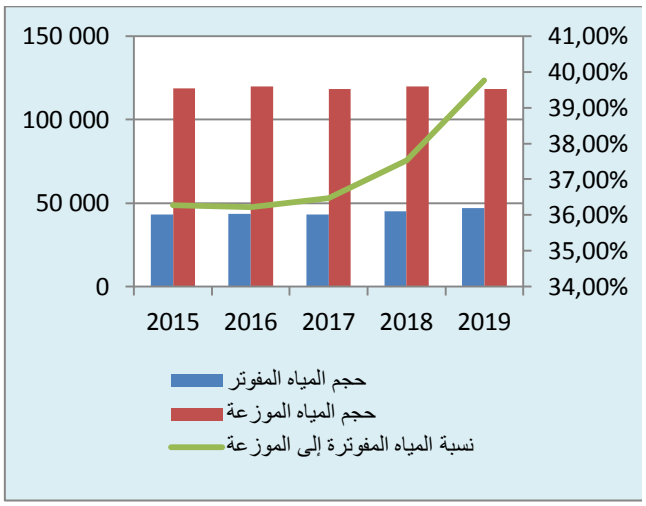

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير النشاط الداخلية لشركة SEACO خلال الفترة (2009- 2019)

نلاحظ من خلال الشكلين أعلاه ما يلي:

- شهد حجم المياه المفوتر زيادة سنوية منذ بداية عقد SEACO، حيث ارتفع من حجم 25128(1000م^3) سنة 2009 إلى 42552(1000م^3) سنة 2014، أي بمعدل زيادة قدره 70 % تقريبا، في حين شهد العقد الثاني أيضا تطور ايجابي حيث ارتفع من 42552(1000م^3) سنة 2014 إلى 47007(1000م^3) سنة 2019، أي أن هناك زيادة تقدر بـــ 10,46 %. وهذا الارتفاع في حجم المياه المفوتر مرجعه إلى أداء الشركة فنيا وتشغيليا من خلال تركيب العدادات وتجديدها ، للقضاء على التوصيلات الغير قانونية وكذا التقديرات الجزافية، بالإضافة إلى زيادة عدد المشتركين الجدد.

- وبالمقابل معدل المياه المفوترة إلى المياه الموزعة خلال فترة الدراسة تتراوح بين 32% و 39 % وهي نسب صغيرة، مما يدل أن هناك كميات كبيرة من المياه عبارة عن فواقد إما في شكل تسربات أو ايصالات غير قانونية وهي أحد النقاط السلبية في أداء الشركة وهذا بالرغم من المجهودات المبذولة في إصلاح التسربات بمختلف أشكالها.

ثالثا– التحصيلات

نظرا لأهمية هذا المؤشر عملت شركة SEACO للرفع من قيمة التحصيلات، والشكل الموالي يوضح

الشكل رقم (66): تطور مبالغ التحصيلات خلال فترة العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2009 – 2014)

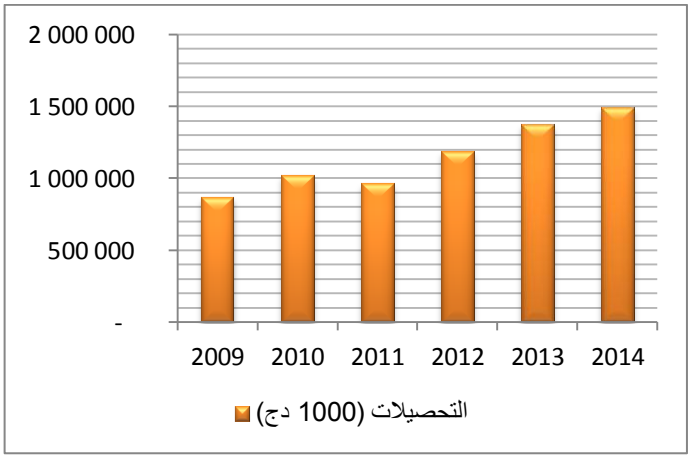

الشكل رقم (67): تطور مبالغ التحصيلات بعد نهاية العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2015 – 2019)

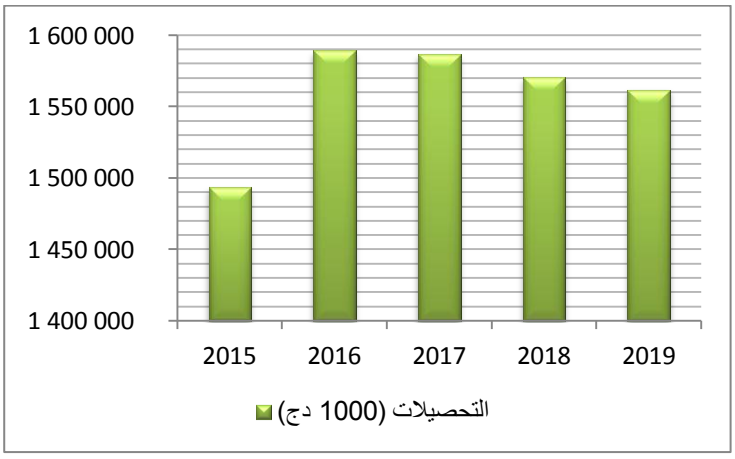

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير النشاط الداخلية لشركة SEACO خلال الفترة (2009- 2019)

يظهر لنا الشكلين أعلاه ما يلي:

- عرفت المبالغ التي تحصلها شركة SEACO ارتفاعا مستمرا خلال العقد الأول حيث تم تحصيل مبلغ 868640 (1000 دج) سنة 2009 ليرتفع المبلغ إلى 1375190 (1000 دج) سنة 2013 بمعدل زيادة يقدر بـــ 58,31 %. وقد عرفت سنة 2011 تراجعا محسوسا مقارنة بسنة 2010 بـــ 5,32 %.

- أما العقد الثاني فقد شهد زيادة مستمرة خلال الفترة 2015 - 2019 قدرها 21,89 % وهي أقل من العقد الأول ، حيث عرفت السنوات الثلاثة من 2016 إلى 2018 تراجعا متذبذبا قدره 19,33 % مقارنة بسنة 2014.

المطلب الرابع: مؤشرات الموارد البشرية

يتم تقييم هذا المؤشر من خلال أداء التكوين ونقل التكنولوجيا.

أولا- التكوين

من أجل نقل الخبرة من طرف شركة Eaux de Marseille إلى موظفي شركة SEACO تم إعداد برنامج سنوي للتكوين يتوزع وفق ثلاث مصالح رئيسية للشركة وهي المصلحة التقنية، مصلحة التسيير، مصلحة الوقاية والأمن، مع تسعة تخصصات منها أشغال للمياه، التطهير، دراسة المشاريع، المالية، والمحاسبة الموارد البشرية....وفق هذا البرنامج يتم اختيار الموظفين باعتبار الرتب والمناصب العليا وغيرها، إلى جانب تنظيم عدد من الملتقيات والأيام التكوينية بالخارج.

1- التكوين المحلي

يظهر الشكل الموالي تطور عدد المكونين محليا وأيام التكوين المحلي من طرف شركة SEACO

الشكل رقم (68): تطور عدد الأفراد المكونين محليا وأيام التكوين خلال فترة العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2008 – 2014)

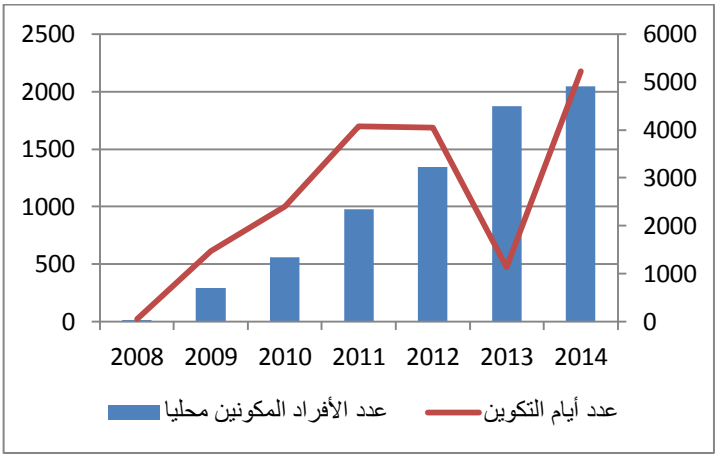

الشكل رقم (69): تطور عدد الأفراد محليا وأيام التكوين بعد نهاية العقد بين شركة SEACO وشركة Eaux de Marseille (2015 – 2019)

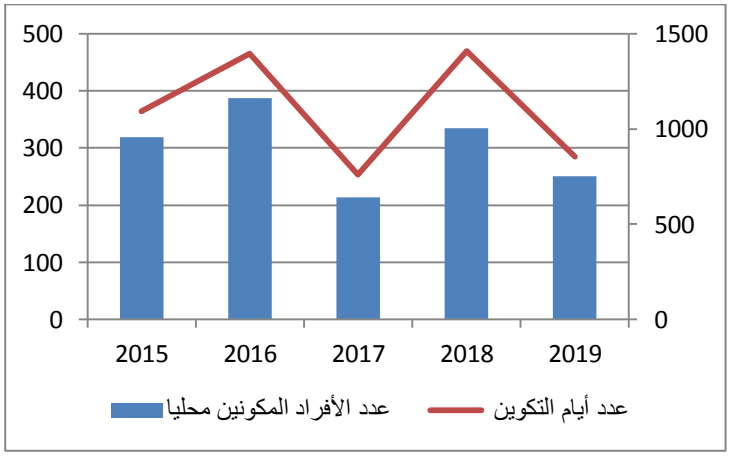

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير النشاط الداخلية لشركة SEACO خلال الفترة (2008- 2019)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

- شهد العقد الأول ارتفاع عدد المكونين المحليين ، حيث تم تسجيل 13 مكون محليا خلال الثلاثي الأخير من سنة 2008، ثم انتقل العدد تدريجيا حتى وصل العدد إلى 2043 فرد مكون خلال نهاية سنة 2014، أي بمتوسط زيادة يقدر بـــ 339 فرد لكل سنة، أما العقد الثاني لشركة SEACO فقد عرف انخفاضا من سنة لأخرى وهذا بعد انسحاب الطرف الأجنبي، حيث تم تسجيل 319 مكون سنة 2015 تم تراجع العدد حتى بلغ 250 مكون سنة 2019.

- أما أيام التكوين فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا مستمرا في السنوات الأولى من العقد، حيث تم تسجيل 1465 يوم تكويني سنة 2009 لكن سرعان مع انتقل العدد وبلغ ذروته سنة 2014 بـــ 5221 يوم تكويني وهذا جراء زيادة عدد المكونين. أما الفترة الثانية من تسيير شركة SEACO فقد عرف تراجعا مستمرا في عدد أيام التكوين حيث تم تسجيل 1094 يوم تكويني سنة 2015 تم انخفض العدد إلى 855 يوم تكويني سنة 2019، أي تراجع بمعدل 21,84 %.

2- التكوين بالخارج

من أجل تكوين أفضل تم نقل مجموعة من موظفي شركة SEACO إلى الخارج، ويظهر الشكل الموالي عدد الأفراد المكونين بالخارج إلى جانب عدد أيام التكوين.

الشكل رقم (70): تطور عدد الأفراد المكونين بالخارج وأيام التكوين خلال الفترة (2011- 2014)

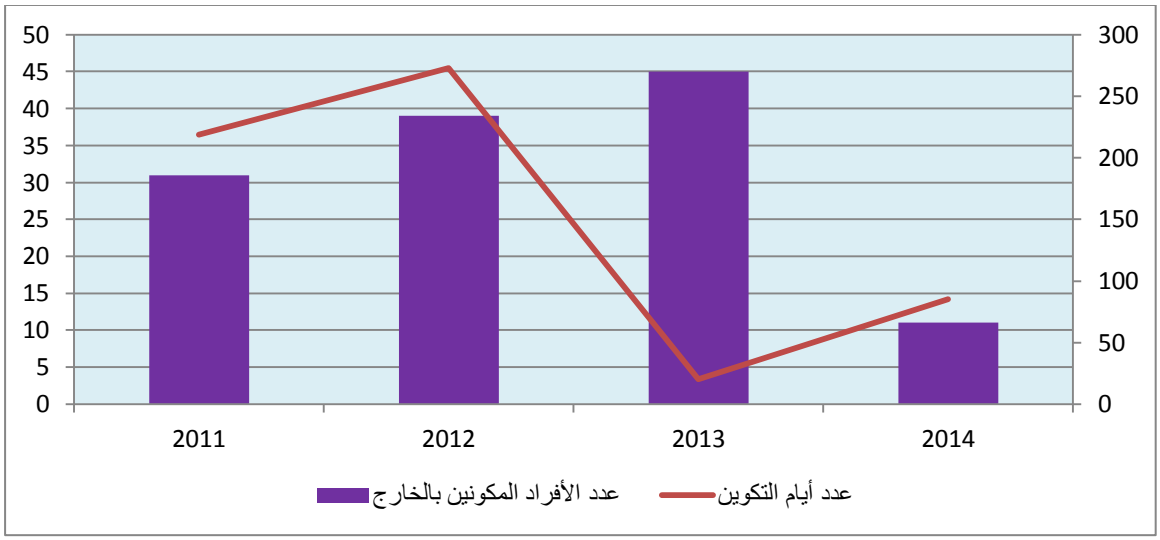

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير النشاط الداخلية لشركة SEACO خلال الفترة (2011- 2014)

يتضح من الشكل أعلاه ما يلي:

- لم يتم إجراء أي تكوين بالخارج إلا بعد مرور ثلاث سنوات من العقد، حيث شهدت سنة 2011 إجراء 31 فرد أول تكوين بالخارج بتكلفة (7949900 دج) ثم انتقل العدد إلى 45 فرد سنة 2013، ثم تراجع العدد سنة 2014 إلى 11 مكون، مع نهاية عقد الشريك الأجنبي. والملاحظ أن عدد الموظفين قليل وهذا أمر طبيعي لأنه يشمل فقد تكوين الإطارات وأصحاب المناصب العليا وبعض مسؤولي المصالح الذين لهم دور حساس في الشركة، خصوصا موظفي المصالح التقنية.

- بالنسبة لأيام التكوين بالخارج فقد تتماشى مع عدد الموظفين، حيث تم تسجيل 219 يوم تكويني سنة 2011، تم ارتفع العدد إلى 243 يوم تكويني سنة 2012 ثم تراجع تدريجيا وسجل 85 يوم تكويني سنة 2014 وقدر متوسط عدد الأيام بـــــ 149 يوم لكل سنة.

ثانيا– نقل التكنولوجيا

استطاعت الشركة توظيف مجموعة من البرامج والتقنيات الحديثة في مجال خدمات المياه، ويمكن إدراج أهم الأنظمة والبرامج التي تبنتها الشركة فيما يلي:

– نظام المعلومات الجغرافية (SIG): يعمل وفقا لقواعد بيانات جغرافية ويسمح بدمج وإدارة ومعالجة وتمثيل المعطيات في شكل خرائط، وقد مكن هذا النظام شركة SEACO من التحكم في تسيير المياه على طول الإمداد المكون من شبكة التوزيع البالغ طولها 2024,8 كلم وحوالي 36986 جهاز ملحق بها و 672,8 كلم من شبكة الصرف الصحي 8192 جهاز ملحق بها.

– التسيير عن بعد (la télégestion): شرع العمل به منذ ديسمبر 2012، وهو يضم حوالي مئة نقطة قياس عن بعد لقياس التدفق، الضغط ومخزون المياه على مستوى المنشآت الإستراتيجية لمياه الشرب بالولاية، وقد سمح هذا النظام للشركة بالحصول على المعلومات الدقيقة حول عمليات الضخ، المخزون والتدفق في أي لحظة.

– نظام Water-erp: وهو عبارة عن حزمة برامج لإدارة شبكات توزيع المياه من الناحية التقنية والتجارية، يسمح هذا النظام بإدارة الوكالات التجارية التابعة للشركة بصفة مترابطة، تسريع معالجة الطلبات والشكاوى، كما يسمح لمشتركي الخدمة بمعالجة فواتيرهم، إضافة إلى تجنيب الزبون الانتظار داخل الوكالة للاستعلام أو تسديد الفاتورة.

– برنامج (SAGE RH - PAIE) حيث يسمح هذا البرنامج بإدارة مثلى للموارد البشرية على مستوى الشركة كما له دور في متابعة عملية التكوين.

كخلاصة لهذا المبحث يمكن القول أن هناك تحسن ملحوظ لمؤشرات الكفاءة المعتمدة في تقييم تجربة شركة SEACO إلا أنها لم ترقى إلى المستويات المطلوبة والمسطرة في العقود المتفق عليها.

المبحث الرابع: تقييم كفاءة خدمات المياه لشركة SEOR في إطار عقد الإدارة

نظرا للمشاكل التي عانى منها قطاع المياه بولاية وهران والمتمثلة في النقص الكبير في الموارد المائية المخصصة للولاية والتي كانت تقدر بـــــــ 140 ألف م^3 / اليوم، حيث تشير الإحصائيات أن 7 % من السكان ليس بإمكانهم الحصول إطلاقا على المياه الشروب، وبعد تسليم المهام لشركة SEOR باتت تأمل السلطات الوصية أن يتم التفاعل لشكاوى وتطلعات سكان الولاية. وفي هذا المبحث سيتم التطرق لتقييم كفاءة شركة SEOR في تقديم الخدمة العمومية للمياه مع الطرف الأجنبي والمتمثل في شركة Agbar خلال فترة الشراكة (2008 – 2013) ومقارنتها بالفترة التي تلت نهاية العقد (2014 – 2019).

المطلب الأول: مؤشرات الكفاءة التشغيلية

إن من أهم المؤشرات التي سيتم دراستها في هذا المطلب حجم المياه المنتجة، إصلاح التسربات، عمليات التجديد والتركيب.

أولا– حجم المياه المنتجة

يتم تزويد ولاية وهران بالمياه من خلال ثلاث مصادر مختلفة وهي: المياه السطحية والمياه الجوفية وتحلية مياه البحر وقبل معرفة تطور هذا المؤشر يمكن تمثيل حجم المياه المنتجة من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (71): تطور حجم المياه المنتجة خلال فترة العقد بين بين شركتي SEOR وAgbar (2008 – 2013)

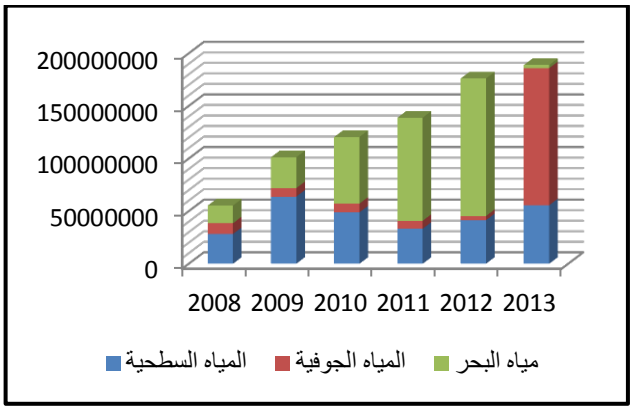

الشكل رقم (72): تطور حجم المياه المنتجة بعد نهاية العقد بين بين شركتي SEOR وAgbar (2014 – 2019)

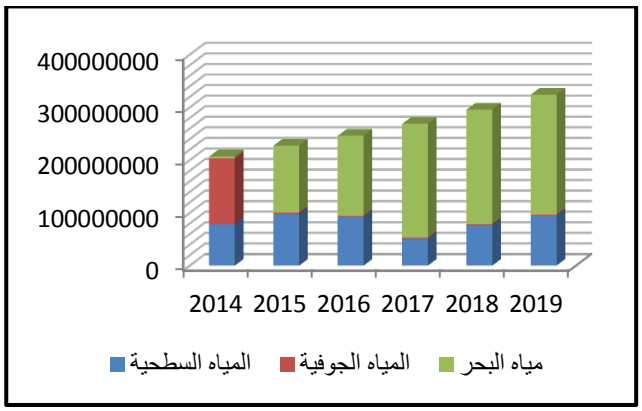

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الداخلية لشركة SEOR خلال الفترة 2008 - 2019

من خلال الشكل السابق نستنتج ما يلي:

- شهد حجم المياه المنتجة زيادة معتبرة من سنة إلى أخرى، سواء خلال فترة العقد لشركة سيور وأغبار أو بعد نهايته، حيث انتقل إجمالي حجم إنتاج المياه خلال فترة العقد الأول من (55313454) ألف م^3 سنة 2008 إلى (188924247) ألف م^3 سنة 2013 أي زيادة في الإنتاج بنسبة مقدرة بـــــــــ 24 %.و تعتبر تحلية مياه البحر أحد المصادر المائية الأساسية المستعملة، تليها المياه السطحية ثم المياه الجوفية، وبالنظر إلى معطيات الشكل فقد ارتفع إجمالي حجم تحلية المياه من (16813034)ألف م^3 سنة 2008 إلى (130661175) ألف م^3 سنة 2012 بزيادة تقدر بـــــــــ 67 %، في حين عرفت سنة 2013 تراجعا في حجم إنتاج المياه المحلاة بنسبة 97 % مقارنة بسنة 2012، وتم تعويضها بزيادة الاعتماد على المياه الجوفية بحجم (130267167) ألف م^3، كما يتم الاعتماد على المياه السطحية أيضا بنسبة 34 % من إجمالي حجم الإنتاج.

- استمرت الزيادة في إنتاج المياه من طرف شركة SEOR بعد نهاية العقد مع شركة Agbar خلال الفترة 2014- 2019 بنسبة تقدر بـــــــــ 56 % أحسن مما كانت عليه خلال فترة العقد الأول والمقدرة بـــــــــ 24 %، حيث تطور إجمالي الإنتاج من (206784108) ألف م^3 سنة 2014 إلى (324223002) ألف م^3 سنة 2019، وهذا راجع لضخامة حجم إنتاج محطات المنجزة تباعا عبر الولاية، وقد كان لذلك أثر على نصيب الفرد اليومي من المياه ومعدل التزويد بالخدمة.

ثانيا- إصلاح التسربات

تميزت شبكة توزيع المياه لمدينة وهران بالضعف والهشاشة كونها قديمة، وهذا ما يؤدي إلى فقد كميات كبيرة من الحجم الموزع، وذلك بكثرة التسربات والإيصالات غير القانونية. وقد تضمن في عقد الشراكة لشركة سيور وأغبار إعادة تأهيل الشبكات من أهم الأولويات التعاقدية، والقضاء على التسربات والشكل الموالي يوضح جهود الشركة في إصلاح التسربات بشكل يومي.

الشكل رقم (73): تطور عدد التسربات خلال فترة العقد بين شركتي SEOR وAgbar (2008 – 2013)

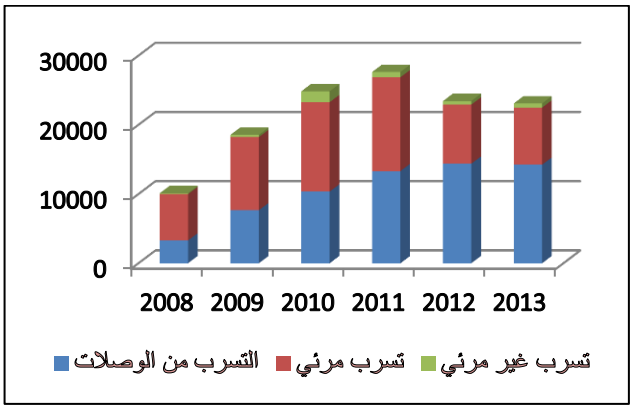

الشكل رقم (74): تطور عدد التسربات بعد نهاية العقد بين شركتي SEOR و Agba (2014 – 2019)

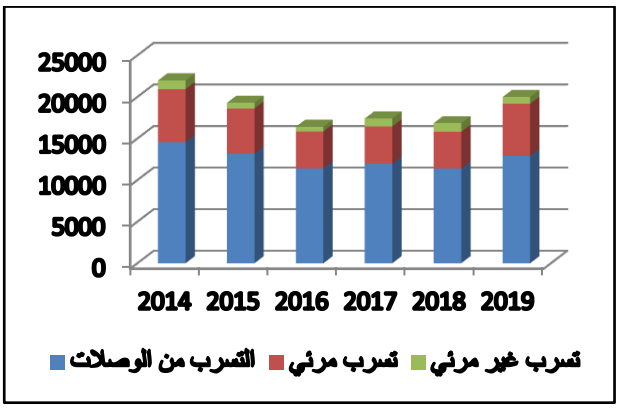

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الداخلية لشركة SEOR خلال الفترة (2008-2019)

- يوضح الشكل أعلاه عدد التسربات في شبكة التوزيع للمياه وهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع: التسرب من الوصلات، التسربات المرئية، وغير المرئية، وقد عرفت تزايد مستمرا من سنة لأخرى، وقد سجلت فترة العقد الأول نسبة كبيرة من التسربات (127684) خلال الفترة 2008 – 2013 منها (3921) تسرب غير مرئي الذي يستغرق وقتا طويلا لمعالجته، وهو مؤشر على عدم القدرة على التحكم في التسربات، إضافة إلى قدم الشبكة وكثرة مشاريع ترميم وتجديد الشبكة.

-كما عرفت الفترة 2014 – 2019 انخفاضا محسوسا في عدد التسربات (111961) أي تراجع بنسبة 12 % مقارنة بفترة العقد الأول، إلا أن عدد التسربات غير المرئية شهدت زيادة معتبرة حوالي (5101) مقارنة بفترة العقد الأول والمقدرة بـــــــ (3921)، أي زيادة بنسبة 23 %، وقد عرف إصلاح التسربات جهودا معتبرة من طرف الشركة حيث يستغرق معالجة التسربات من الوصلات والتسربات المرئية 24 ساعة، في حين يستغرق معالجة التسربات الغير مرئية 168 ساعة.

ثالثا– عمليات التركيب والتجديد والاستبدال

تعتبر عمليات التركيب والتجديد والاستبدال من أهم مؤشرات كفاءة التشغيل وجزءا مهما من عملية الصيانة الدورية لشبكة المياه والتي من شأنها تحسين نوعية المياه والتقليل من نسبة فواقد المياه، وقد أدت

الشركة دورا كبيرا في ترقية هذه الخدمات ويمكن عرض أهم الجهود المبذولة في هذا المجال من خلال الشكل البياني التالي.

الشكل رقم (75): عمليات التركيب والتجديد والاستبدال خلال فترة العقد بين شركتي SEOR وAgbar (2008

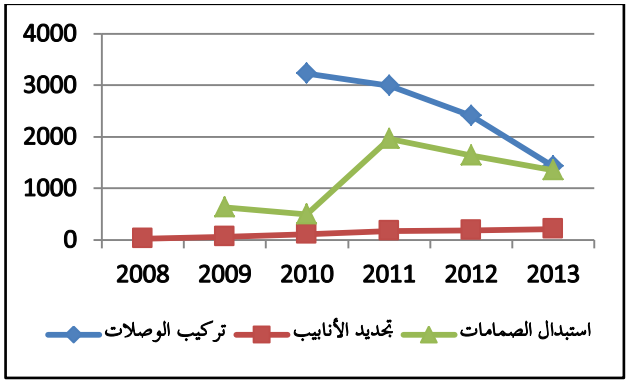

الشكل رقم (76): عمليات التركيب والتجديد والاستبدال بعد نهاية العقد بين شركتي SEOR وAgbar (2014 –

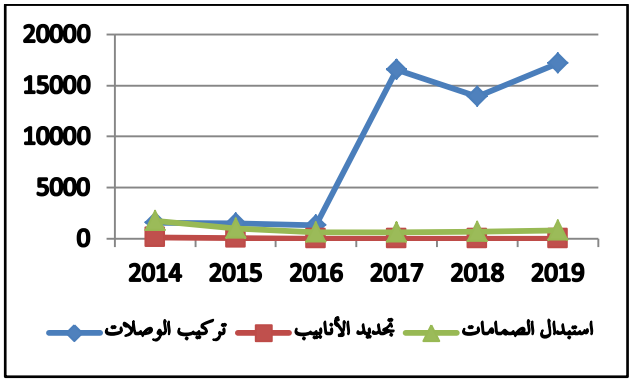

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الداخلية لشركة SEOR خلال الفترة (2008-2019)

يوضح الشكل أعلاه ما يلي:

- شهدت سنة 2010 وتيرة نشيطة في عملية تركيب الوصلات، إذ بلغ عدد الوصلات المركبة 3227 وصلة ، وانخفض العدد في سنتي 2011 و 2012 و 2013 والذي تزامن مع نهاية عقد أغبار، ليعاود الارتفاع مع بداية سنة 2014، وقد حقق عدد قياسي سنة 2019 بـــــــــــ 17169 وصلة جديدة أي بزيادة تقدر بنسبة 70 % مقارنة بفترة العقد الأول. وهذه الزيادة تدخل أساسا في تهيئة التجمعات السكنية الجديدة، بالإضافة إلى محاربة التوصيلات غير القانونية التي تكلف الدولة مبالغ كبيرة.

- عرف تجديد الأنابيب زيادة مستقرة خلال فترة العقد الأول، حيث تم تجديد 690 كلم خطي وسجلت سنة 2013 أعلى رقم بـــــ 215 كلم خطي، وهذا يؤثر إيجابا في تخفيض حجم التسربات والمياه غير المفوترة. ومع نهاية عقد شركة أغبار نلاحظ تراجع بوتيرة منخفضة جدا في عملية تجديد الأنابيب حيث لم يتم تسجيل إلا 200 كلم خطي خلال ستة سنوات كاملة أي تراجع بنسبة 245 % مقارنة بالعقد الأول وهذا الانخفاض جراء نقص التمويل الذي تزامن مع سياسة التقشف التي ألتزمتها الدولة جراء انهيار أسعار البترول.

– أما بالنسبة لعملية استبدال الصمامات فقد عرفت تطورا إيجابيا خلال فترة العقد الأول وتم استبدال 5443 صمامة، ومنذ سنة 2015 تم تسجيل تراجع متذبذب من سنة لأخرى حيث قدرت عدد الصمامات التي تم استبدالها خلال الفترة 2014 – 2019 بـــ 5381 صمامة.

المطلب الثاني: مؤشرات الجودة وخدمة الزبائن

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى مؤشرات جودة المياه والتي تتضمن استمرارية التزويد بالخدمة، ثم اختبارات المياه الموزعة، ثم التطرق إلى مؤشرات خدمة الزبائن والتي تتضمن إحصاء الزبائن، خدمة العدادات، مؤشر رضا الزبائن.

أولا– مؤشرات جودة الخدمة

يتم تقييم مؤشرات جودة الخدمة من حيث استمرارية التزويد بالخدمة ونوعية المياه الموزعة وفقا لأهم اختبارات المياه التي يتم إجراؤها بشكل دوري، وسيتم إبراز أهم النتائج المحققة في هذا المجال من خلال هذا المطلب.

1– استمرارية التزويد بالخدمة

يتم توزيع مياه الشرب على مستوى ولاية وهران بالاعتماد على نظام التحكم عن بعد (Système de Télécontrôle) يتمثل هذا النظام في تقنية حديثة لتسيير خدمات المياه من خلال ضبط ومراقبة عملية التوزيع، فنظام التحكم عن بعد يربط أكثر من 155 محطة هيدروليكية (أحواض، محطات تحلية والمعالجة، آبار، ينابيع...) بـــــــــــــ 200 نقطة مراقبة (نقاط قياس الضغط ومستوى التدفق على مستوى كامل تراب الولاية).[1] ونظر للزيادة في حجم المياه المنتجة والموزعة تمكنت شركة سيور من تحسين معدلات التزويد بالخدمة وهو ما يوضحه الشكلين التاليين:

[1]– شركة SEOR، نقلا عن الرابط: https://www.seor.dz/metiers-de-leau/travaux-hydrauliques/ ، تاريخ الاطلاع (30-11-2020).

الشكل رقم (77): تطور معدلات استمرارية التزويد بالخدمة خلال فترة العقد بين شركتي SEOR وAgbar (2008

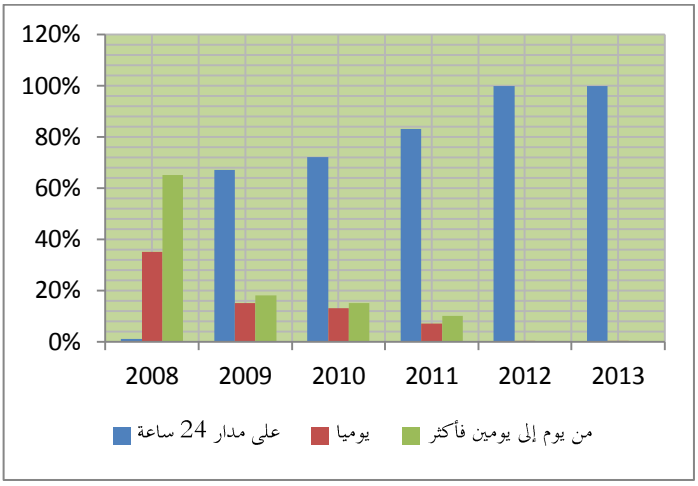

الشكل رقم (78): تطور معدلات استمرارية التزويد بالخدمة بعد نهاية العقد بين شركتي SEOR وAgba (2014 –

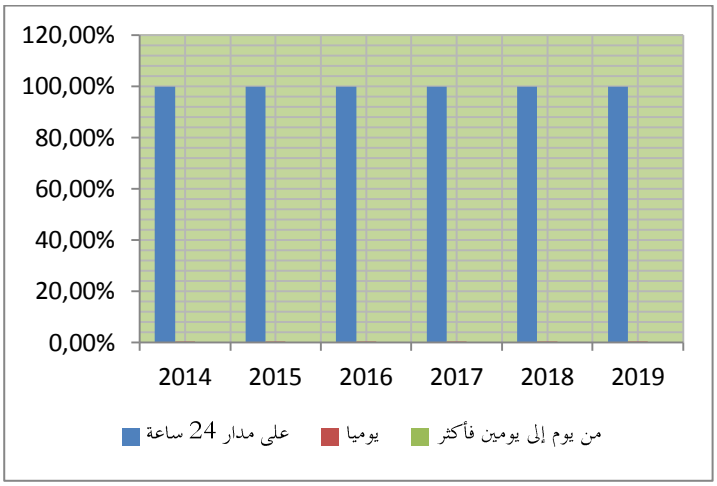

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الداخلية لشركة SEOR خلال الفترة (2008-2019)

نستنتج من الشكل أعلاه ما يلي:

- عرفت السنة الأولى من بداية العقد انطلاقة ضعيفة جدا لنمط التوزيع على مدار 24 ساعة حيث لم تتجاوز نسبة 01 %، في حين كان نظام التزويد كل يوم بمعدل 35 % وأكثر من يوم بمعدل 65 %. إلا أنه ومنذ سنة 2009 شهد نظام التزويد على مدار 24 ساعة زيادة سريعة حيث بلغ نسبة 99,70 % سنة 2013 على حساب الأنماط الأخرى التي تراجعت بنفس الوتيرة في الانخفاض، حيث انخفضت نسبة التزويد مرة كل يوم أو يومين من 65 % إلى 0 %.

2- كما عرفت الفترة 2014 – 2019 نفس نمط نهاية العقد، واستمر تزويد السكان بنفس الوتيرة على مدار 24 ساعة وبنسبة 99,70 %. وبمعدل 0,30 % لنمط التزويد بشكل يومي.

2- مؤشرات جودة المياه الموزعة

تم إنجاز أربع مخابر لتحليل مياه الشرب تغطي كامل تراب الولاية (وهران " المدينة الجديدة"، ايسطو، مرسى الحجاج، بوتليليس). حيث قامت شركة SEOR بإنجاز مخابر لتحليل مياه الشرب للكشف على المواد الملوثة، إضافة إلى ذلك تقوم باختبارات خاصة متعلقة بالرائحة، الطعم ولون المياه. وسيتم توضيح أهم الاختبارات المحققة من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (79): تطور عدد اختبارات جودة المياه خلال فترة العقد بين شركتي SEOR وAgbar (2008 – 2013)

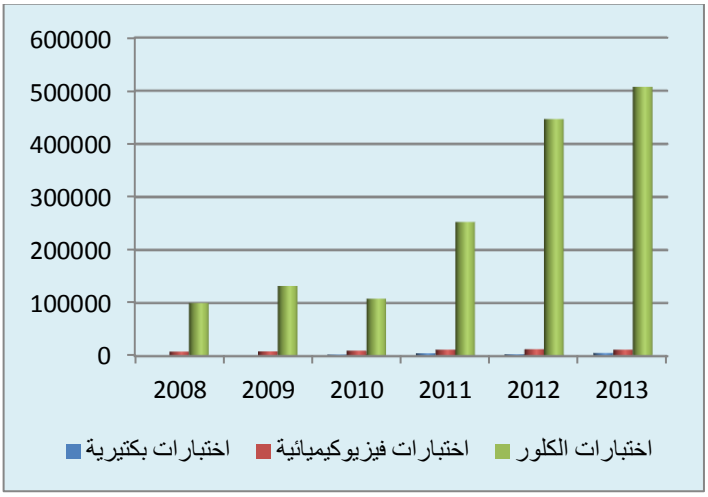

الشكل رقم (80):تطور عدد اختبارات جودة المياه بعد نهاية العقد بين شركتي SEOR وAgbar (2014 – 2019)

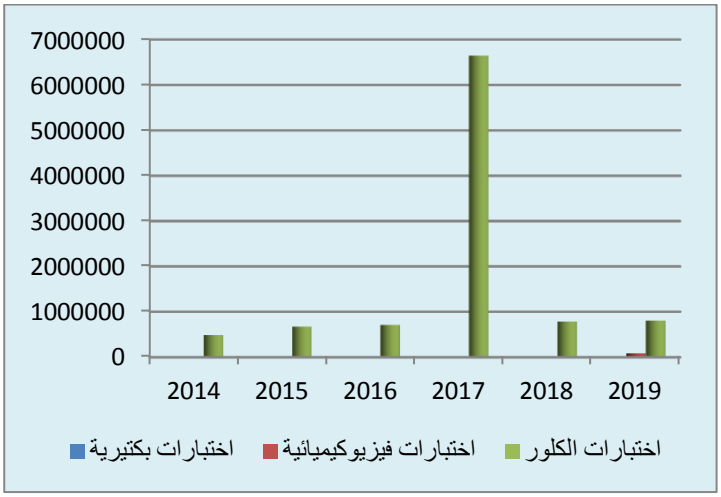

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الداخلية لشركة SEOR خلال الفترة (2008-2019)

من خلال الشكلين أعلاه يظهر أن عدد الاختبارات التي تم إجراؤها شهد ارتفاعا من سنة لأخرى بالنسبة لأنواع الاختبارات الثلاثة، إلا أن عدد اختبارات الكلور شهدت ارتفاعا كبيرا مقارنة بالاختبارات الأخرى، كما أن العقد الأول أفضل من العقد الثاني من حيث عملية الاختبارات.

- خلال العقد الأول تطورت عدد اختبارات الكلور من (100210) سنة 2008 إلى (507736) سنة 2013، بمعدل بزيادة يقدر بـــ 406 %، أما عدد اختبارات الفيزيوكيميائية فقد انتقلت من (8282) سنة 2008 إلى (12187) سنة 2013، بمعدل 47,15 %. أما الاختبارات البكتيرية ارتفعت بمعدل زيادة يقدر بـــ 70 %.

- أما العقد الثاني لشركة SEOR فقد عرف تذبذبا في عدد الاختبارات، حيث تراجعت عدد اختبارات الكلور سوى سنة 2017 التي شهدت أكبر عدد من الاختبارات (6647796)، في حين ارتفعت الاختبارات الفيزيوكيميائية بمعدل 55,22 %، والاختبارات البكتيرية بمعدل زيادة يقدر بـــ 99% لكنها متذبذبة ارتفاعا وانخفاضا من سنة لأخرى.

- عموما تبذل شركة سيور جهودا كبيرة في تحقيق مستوى أعلى من جودة المياه حماية لصحة المواطن خصوصا وأنها تتوفر على عدد من المخابر موزعة عبر الولاية.

ثانيا– خدمة الزبائن

في إطار خدمة الزبون بكل احترافية قامت الشركة من خلال مديرية الزبائن باستحداث عدة ممارسات لتسهيل وترقية الخدمة المقدمة ومن أمثلتها:

– فتح عدة وكالات تجارية لخدمة الزبائن، حيث يوجد 25 وكالة موزعة عبر الإقليم الجغرافي لولاية وهران، هدفها العمل على تسهيل عمليات وتقديم الطلبات والشكاوى والاستفسارات.

– إنشاء مركز للاتصال الهاتفي برقم أخضر مجاني (3002) للاستماع للزبون على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، سواء تعلق الأمر بتقديم الشكاوى أو طلبات أو لمجرد الاستعلام.

–إنشاء قاعدة بيانات خاصة بمشتركي الشركة في الخدمة يتم من خلالها الاتصال بهم عبر إرسال رسائل قصيرة للإعلام المسبق عن التذبذبات أو الانقطاع في التزويد، كما يتم الاتصال أيضا بالاعتماد على البريد الالكتروني.[1]

1– إحصاء الزبائن

تكتسي عملية حصر الزبائن أهمية كبيرة في تسيير خدمات المياه ويمكن توضيح عدد الزبائن الذي تتولى شركة SEOR تزويدهم بالخدمة من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (81): تطور عدد الزبائن المشتركين بالخدمة خلال فترة العقد بين شركتي SEOR وAgbar (2008 – 2014)

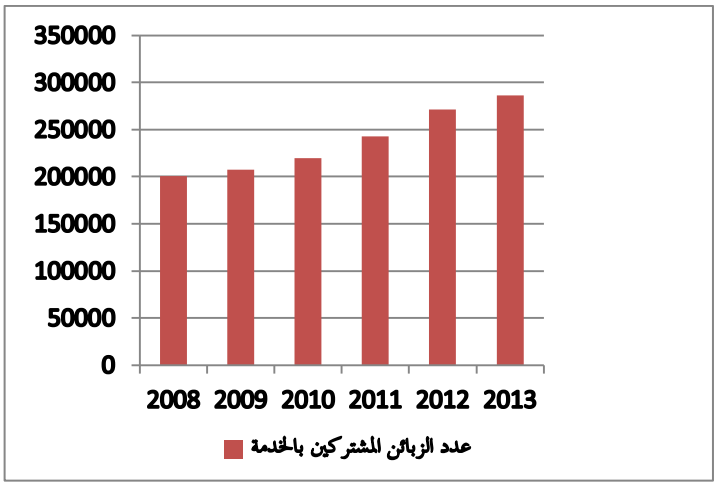

الشكل رقم (82): تطور عدد الزبائن المشتركين بالخدمة بعد نهاية العقد بين شركتي SEOR وAgbar (2014 – 2019)

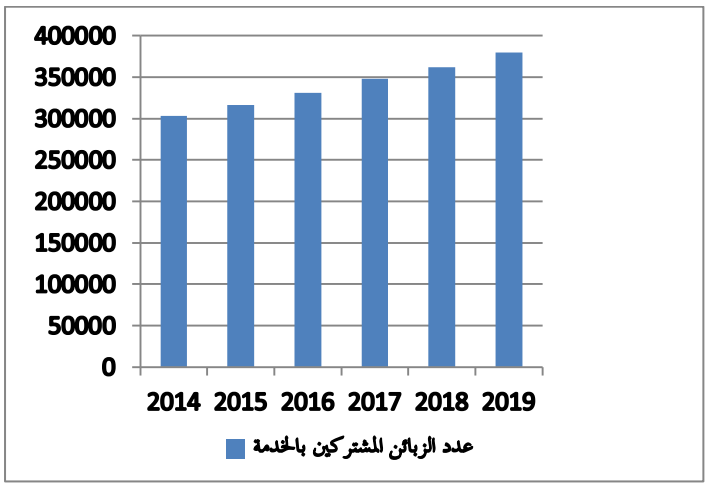

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الداخلية لشركة SEOR خلال الفترة (2008-2019)

يوضح الشكلين أعلاه ما يلي:

1- شهدت فترة العقد الأول زيادة في عدد الزبائن المشتركين بالخدمة حيث انتقل العدد من (200833) زبون سنة 2008 إلى (286602) زبون سنة 2013، أي بمعدل زيادة يقدر بـــــ 42,7%.

2- وخلال الفترة 2014 – 2019 هناك أيضا زيادة مستقرة لكن أقل بقليل مما كانت عليه في العقد الأول حيث تطور العدد من (303166) زبون سنة 2014 إلى (379553) زبون سنة 2019، أي بفارق زيادة يقدر بـــ (76387) زبون، لكنه أقل مقارنة بفترة العقد الأول والبالغ (85769) زبون، وهذا يدل على المجهودات المبذولة من طرف الشركة بالتوسع في الإمداد.

2- العدادات

تعتبر عملية تركيب وتجديد العدادات من أهم الخدمات التي تقدم للزبون لتزويده بالمياه وقد أعطت شركة SEOR اهتماما كبيرا في هذا المجال، ويمكن توضيح سيرورة تركيب وتجديد العدادات من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (83): تركيب وتجديد العدادات خلال فترة العقد بين شركتي SEOR وAgbar (2008 – 2013)

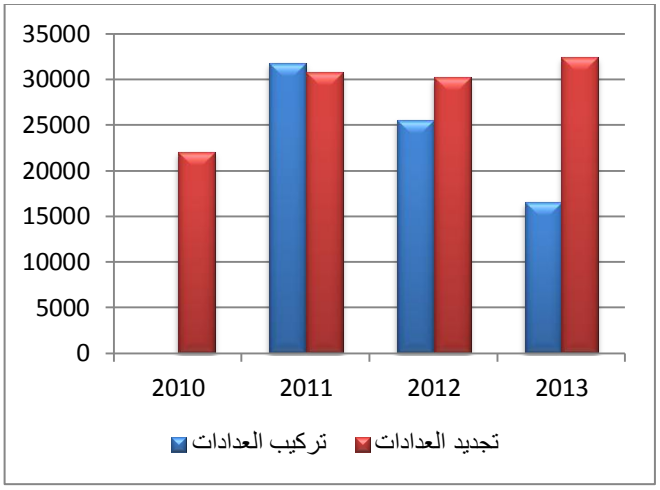

الشكل رقم (84): تركيب وتجديد العدادات بعد نهاية العقد بين شركتي SEOR وAgbar (2014 – 2019)

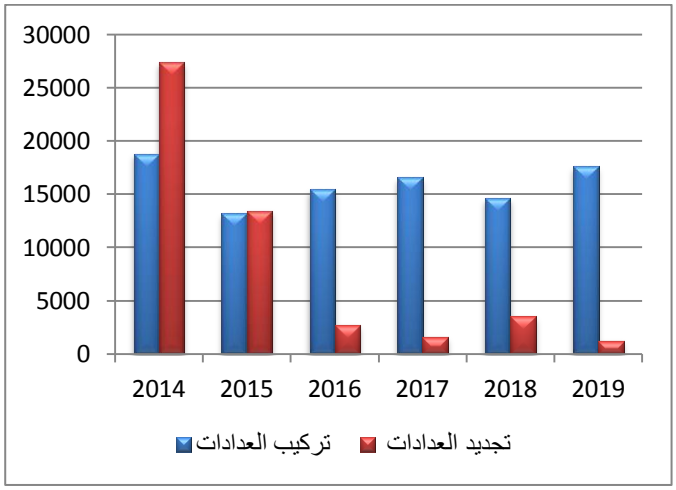

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الداخلية لشركة SEOR خلال الفترة (2008-2019)

انطلاقا من الشكلين أعلاه يمكن أن نستنتج ما يلي:

1- قصد التحسين من خدمات الزبون قامت شركة SEOR في العقد الأول بتركيب (73924) عداد وتجديد (115622) عداد، حيث شهدت سنة 2011 أعلى الأرقام في تركيب العدادات، (31787) عداد، فيما عرفت بقية السنوات تراجع تدريجي، أما بالنسبة لتجديد العدادات فقد عرفت زيادة مستقرة من سنة لأخرى وقدرت نسبة الزيادة بين سنة 2010 و2013 بـــــــــــــ 47 %.

2- وقد شهدت سنة 2014 – 2019 تذبذب في تركيب العدادت من سنة لأخرى لكن أحسن من العقد الأول وقدر مجموع العدادات المركبة بـــــــــــــ (96219) عداد بزيادة قدرها 30,15 % عن فترة العقد الأول. أما فيما يخص تجديد العدادت فعرفت تراجعا خلال هذه الفترة بـــــــــــــ (65655) عداد عن الفترة الأولى وهذا يوحي بأن الشركة بذلت مجهودات كبيرة خلال العقد الأول من أجل تجديد كامل العدادات لمختلف الزبائن.

3- عدد الشكاوى ومؤشر رضا الزبائن

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تعكس جودة الخدمة من وجهة نظر المنتفعين منها، ويوضح الشكل التالي تطور عدد الشكاوى ونسبة معالجتها من طرف شركة SEOR.

الشكل رقم (85): عدد الشكاوى ونسبة معالجتها من طرف شركة SEOR

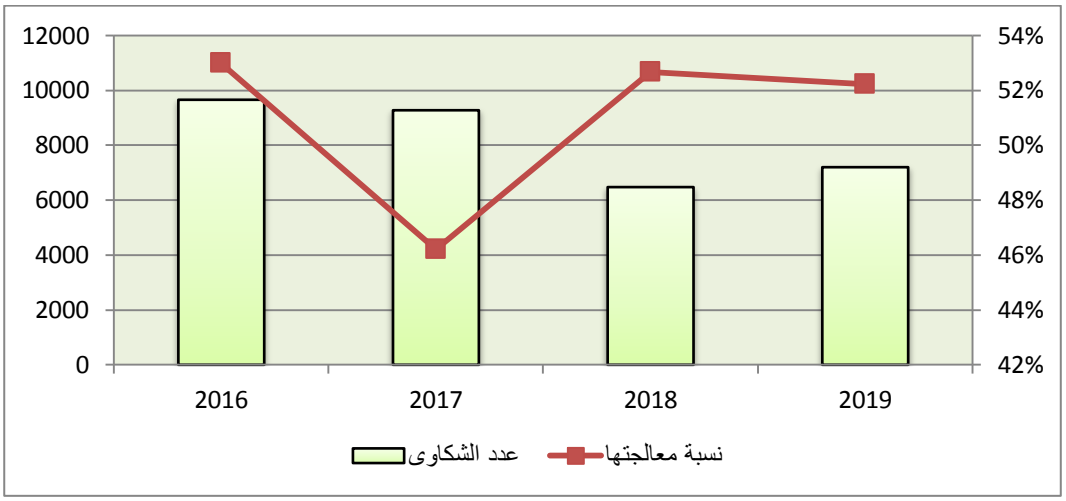

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الداخلية لشركة SEOR خلال الفترة (2008-2019)

يظهر الشكل أعلاه ما يلي:

1- خلال العقد الأول لم يكن هناك نشاط بتسجيل عدد الشكاوى التي يتقدم بها الزبائن، إلا أنه انطلاقا من سنة 2015 شرع في تسجيل هذه الشكاوى، وهذا راجع لرغبة الشركة في تحسين من نوعية الخدمة لزبائنها، وتطبيقا لبنود العقد، والمتأمل في الشكل يلاحظ تذبذب عدد الشكاوى من سنة لأخرى، حيث سجلت سنة 2016 أعلى عدد للشكاوى المقدمة والمقدر بـــــــــــ 9651 شكوى.

2-أما بالنسبة لمعالجة هذه الشكاوى من طرف الشركة، فقد عرف تذبذبا من سنة لأخرى، فقد بلغ متوسط معالجة الشكاوى خلال الفترة 2016 – 2019 نسبة 51 %. وهي نسبة متوسطة أي بمعدل معالجة نصف الشكاوى وهذا لا يعني بالضرورة إهمالها بل هناك عدة أسباب قد تكون وراء ذلك فقد تكون الشكوى خارج اختصاص الشركة أو تتطلب تدخل أطراف أخرى لمعالجتها أو تحتاج إلى وقت.

ومن أجل الوقوف على درجة رضا الزبائن على الخدمة التي تقدمها شركة SEOR، تقوم هذه الأخيرة بإجراء استقصاءات سنوية لآراء الزبائن حول جودة الخدمة المقدمة، ويقدم الشكل الموالي نتائج الاستقصاء خلال الفترة 2015 – 2018.

الشكل رقم (86): تطور مؤشر رضا الزبائن

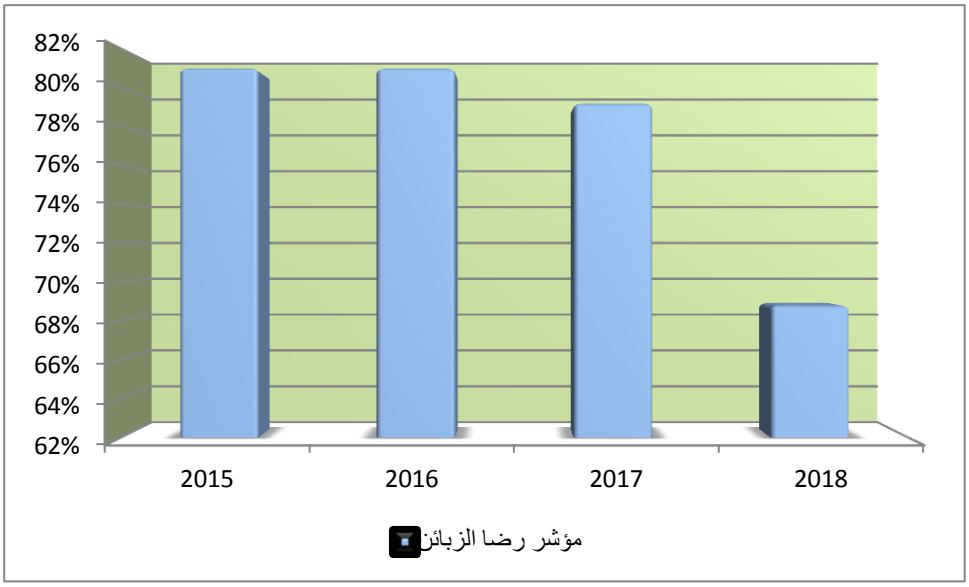

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الداخلية لشركة SEOR خلال الفترة (2008-2019)

يوضح الشكل أعلاه أن متوسط رضا الزبائن بلغ نسبة 77,5 % خلال السنوات الأربعة، حيث تم تسجيل أعلى نسبة لسنتي 2015 و 2016 والمقدرة بـــــ 81 %، في حين تم تسجيل أدنى نسبة لسنة 2018 والمقدرة 69,8 %، وهذا لا يعني أن مؤشر رضا الزبائن يفسر بعدد الشكاوى، ففي 2016 تم تسجيل أعلى عدد الشكاوى إلا أن مؤشر رضا الزبائن بلغ 81 %، فالشكاوى لا تتضمن الجوانب السلبية فهي تشمل أيضا الاستفسارات والطلبات.

المطلب الثالث: المؤشرات المالية والتجارية

يتم تقييم هذا المؤشر من خلال مؤشر رقم الأعمال، حجم المياه المفوتر، ومجموع التحصيلات.

أولا– رقم الأعمال

يوضح الشكلين المواليين تطور رقم الأعمال لشركة SEOR خلال الفترة 2008 – 2019

الشكل رقم (87): تطور رقم الأعمال خلال فترة العقد بين شركتي SEOR وAgbar (2008 – 2013)

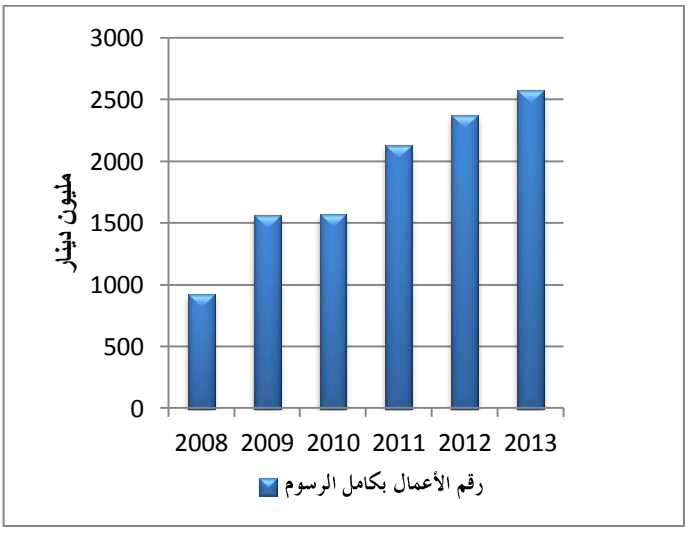

الشكل رقم (88):تطور رقم الأعمال بعد نهاية العقد بين شركتي SEOR وAgbar (2014 – 2019)

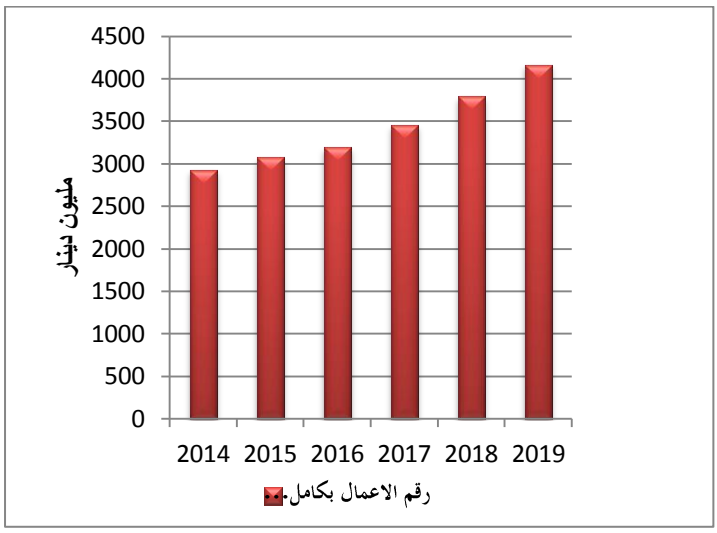

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الداخلية لشركة SEOR خلال الفترة (2008-2019)

من خلال الشكلين أعلاه نستنتج ما يلي:

1- شهد رقم أعمال الشركة اتجاه عام متزايد من سنة لأخرى خلال العقد الأول، حيث ارتفع رقم الأعمال من 921 مليون دينار سنة 2008 إلى 2578 مليون دينار سنة 2013 بمعدل زيادة يقدر بـــــــــ 179 % أي قرابة الضعفين، وعرفت سنة 2013 أعلى رقم أعمال لهذا العقد.

2- كما عرف رقم الأعمال للشركة ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2014 – 2019 بمعدل زيادة يقدر بـــــ 42,34 %، وإذا أخذنا فترة الدراسة كاملة نجد أن رقم الأعمال تضاعف لمرتين ونصف ويرجع هذا الارتفاع لجهود الشركة في ما يخص التوسع في الإمداد (عدد المشتركين)، ومحاربة المياه غير ربحية كالإيصالات غير قانونية والتسربات والفوترة على أساس الاستهلاك الفعلي بدلا من التقدير الجزافي.

ثانيا– حجم المياه الموزعة والمفوترة

إن حرص الشركة على تسجيل زبائنها بشكل قانوني ينعكس إيجابا على حجم المياه المفوتر ويوضح الشكلين المواليين تطور حجم المياه الموزعة و المفوترة من طرف شركة SEOR.

الشكل رقم (89): تطور حجم المياه الموزعة و المفوترة خلال فترة العقد بين شركتي SEOR وAgbar (2008 – 2019)

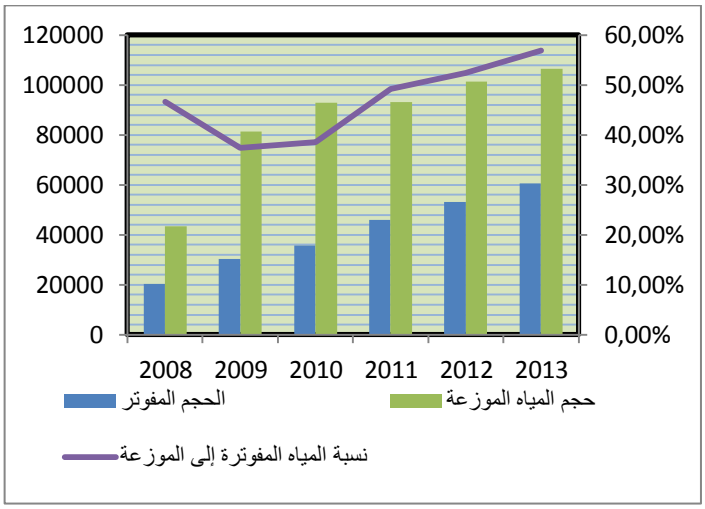

الشكل رقم (90):تطور حجم المياه الموزعة و المفوترة بعد نهاية العقد بين شركتي SEOR وAgbar (2014 – 2019)

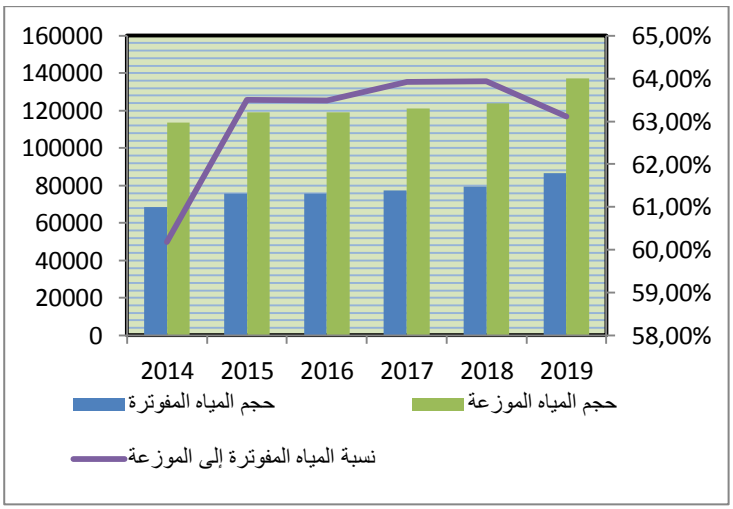

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الداخلية لشركة SEOR خلال الفترة (2008-2019)

- ارتفع حجم المياه المفوتر بشكل تدريجي ومستمر من سنة لأخرى خلال الفترة (2008 – 2019) حيث شهد العقد الأول زيادة متوسطية تقدر بنسبة 25 %، حيث انتقل حجم المياه المفوتر من 20,251 ألف م^3 سنة 2008 إلى 60,350 ألف م^3 سنة 2013، أي بزيادة تقدر بـــ 198 %، وهذا راجع لجهود الشركة في رفع الحجم المفوتر من خلال أخذ التدابير القانونية، من خلال إحصاء وتسجيل العملاء ومحاربة التوصيلات غير القانونية، إلا أن هذه الجهود غير كافية، فعلى الرغم من تحسن نسبتها إلا نسبة المياه المفوتر لم تتجاوز 56 % من المياه الداخلة لنظام الإمداد.

-كما عرف العقد الثاني زيادة سنوية بلغت نسبتها الإجمالية 26 % وهي ربع الزيادة مقارنة بالعقد الأول حيث انتقلت من حجم 68,434 ألف م^3 سنة 2008 إلى 86,525 ألف م^3 ويقدر متوسط الزيادة بـــ 48 %، إلا أنه خلال هذه الفترة ضاعفت الشركة جهودها وحققت نسبة المياه المفوترة والمقدرة بـــــــــــــ 63,95 % سنة 2018. وتبقى هذه النسبة ضعيفة فهذا يعني وجود كميات كبيرة من المياه تنفق عليها مبالغ ضخمة ولا تتحصل الشركة على الإيرادات المتأتية منها.

- ارتفع حجم المياه الموزعة بشكل مستمر من سنة لأخرى، حيث انتقل من 43405 ألف م^3 سنة 2008 إلى 137101 ألف م^3 سنة 2019، أي ارتفع بزيادة متوسطية تقدر بـــ8517 ألف م^3 لكل سنة، وبالرغم من هذه الزيادة في حجم المياه الموزعة إلا أنه عند مقارنة حجم المياه المفوترة إلى الموزعة نجدها نسبة تتراوح ما بين 38,58 % إلى 63,94 %. وهذا يعني أن كمية كبيرة جدا من المياه هي عبارة عن فواقد إما في شكل تسربات أو توصيلات غير قانونية، أو حتى نتيجة لعدم دقة العدادات أو ناتج عن التقدير الجزافي، وهذه أحد النقاط السلبية في أداء الشركة لأنه يترتب عليها تكاليف معتبرة.

3- التحصيلات

عرفت قيمة التحصيلات لشركة SEORتطورا من سنة لأخرى ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (91): تطور التحصيلات خلال فترة العقد بين شركتي SEOR وAgbar (2008 – 2013)

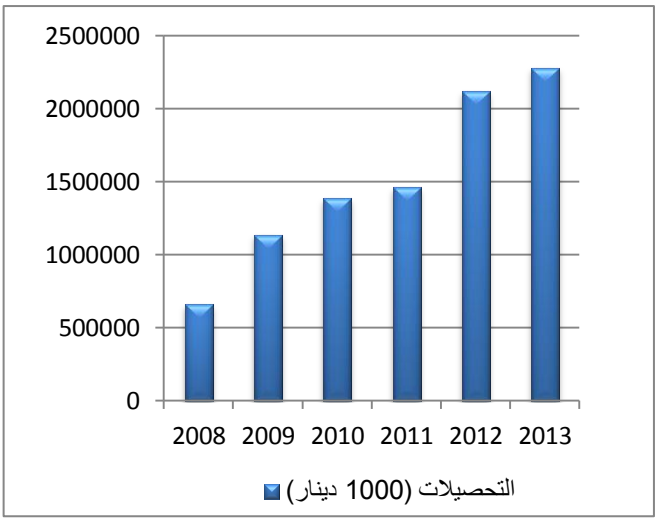

الشكل رقم (92):تطور التحصيلات بعد نهاية العقد بين شركتي SEOR وAgbar (2014 – 2019)

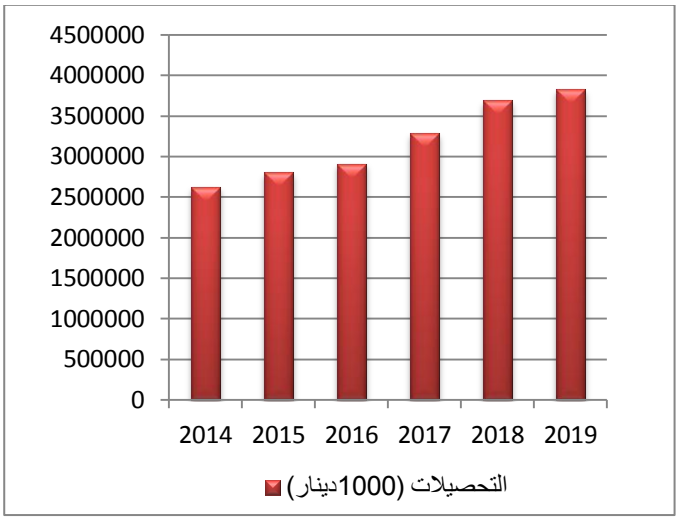

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الداخلية لشركة SEOR خلال الفترة (2008-2019)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن مبالغ التحصيل قد ارتفعت بشكل كبير خلال فترة العقد الأول حيث تجاوزت نسبة 100 %، حيث انتقلت من 663032 (1000دينار) سنة 2008 إلى 2280914 (1000 دينار)، كما شهد العقد الثاني لفترة سيور اتجاه عام متزايد لعملية التحصيل من سنة لأخرى، حيث انتقلت التحصيلات من مبلغ 2624710 (1000 دينار) سنة 2014 إلى مبلغ 3822610 (1000 دينار) بزيادة مقدرة بـــــ 45 %، وهي زيادة منخفضة إذا ما قارناها بالعقد الأول.

ولعل هذا التحسن في عملية التحصيل يعود لبعض الإجراءات التنظيمية التي تسمح بتسهيل عمليات تسديد الفواتير من خلال تقريب الإدارة من الزبون عبر الوكالات التجارية المنتشرة عبر الولاية واستحداث

طرق جديدة للتسديد، إضافة الإجراءات الردعية المتعلقة بقطع التزويد بالخدمة في حالة رفض الزبون تسديد الفاتورة في الآجال المحددة.

المطلب الرابع: مؤشرات الموارد البشرية

يتم تقييم هذا المؤشر من خلال أداء التكوين ونقل التكنولوجيا وهو ما سيتم توضيحه في هذا المطلب

أولا– التكوين

استطاعت شركة SEOR إجراء تكوين لعدد كبير من موظفيها على اختلاف وظائفهم منذ بداية العقد، وقد مس هذا التكوين أولا مختلف الإطارات باختلاف تخصصاتهم، ثم الإداريين وصولا إلى أعوان التنفيذ والتحكم، كما شمل التكوين مختلف مجالات المعرفة مثل صيانة البنية التحتية، التشغيل، التحكم عن بعد، التحكم في التكنولوجيات وأنظمة المعلومات، المعرفة الإدارية وخدمة الزبائن وحتى الأمن. وأشرف على عملية التكوين فريق من خبراء الشريك الاسباني Agbar منذ بداية العقد. ويمكن توضيح عدد الأفراد المكونين وعدد أيام التكوين في الشكلين المواليين:

الشكل رقم (93): تطور عدد الأفراد المكونين وأيام التكوين خلال فترة العقد بين شركتي SEOR وAgbar (2008 – 2014)

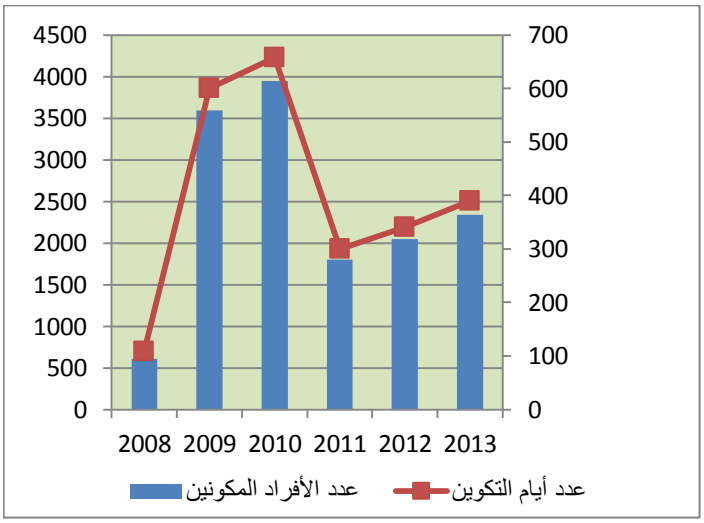

الشكل رقم (94): تطور عدد الأفراد المكونين وأيام التكوين بعد نهاية العقد بين شركتي SEOR وAgbar (2014 – 2019)

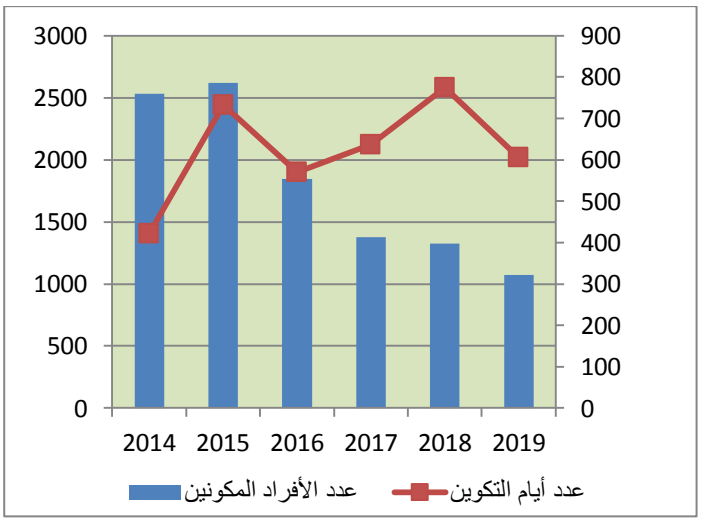

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الداخلية لشركة SEOR خلال الفترة (2008-2019)

من خلال الشكلين أعلاه نلاحظ ما يلي:

-شهد العقد الأول ارتفاعا كبيرا في عدد الموظفين المكونين من سنة لأخرى، حيث انتقل العدد من 608 في سنة 2008 إلى 2341 سنة 2013. كما سجلت سنة 2010 أكبر عدد للأفراد المكونين 3948 مكون، وهذا يدل على اتساع دائرة التكوين من سنة لأخرى حيث مست في البداية الإطارات فقط ثم باقي الموظفين، كما تم تسجيل ارتفاع في عدد أيام التكوين حيث انتقل العدد من 108 سنة 2008 إلى 390 يوم سنة 2013. وهذه الزيادة تعكس الاستجابة لعدد الموظفين الذين تم تكوينهم.

- أما العقد الثاني فقد عرف انخفاضا محسوسا في عدد المكونين ابتداء من سنة 2016 إلى غاية سنة 2019 والتي سجلت أدنى عدد الموظفين والبالغ 1074 مكون، إلا أن عدد أيام التكوين أخذ ارتفاعا مستمرا وهذا يفسره فترة التكوينات طويلة المدى.

ثانيا- نقل التكنولوجيا

يعتبر تنفيذ المبنى الذكي أهم المكاسب المتأتية من عقد الإدارة، حيث تم إنشاء مبنى ذكي يعكس مفهوم الإدارة الحديثة، يتميز بعدد التخصصات وبالتوسع الأفقي بدلا من الأسلوب التقليدي المتبع، حيث تربط كل الأنشطة والوظائف ببعضها البعض. وتتمثل المهمة الأساسية لهذا المبنى في الإدارة والتحكم عن بعد (la télégestation et le télé-cintrole، حيث تتم إدارة التجهيزات والشبكات والمحطات والتحكم فيها عن بعد من المبنى الذكي، وتسمح هذه العملية بمراقبة حالتها والتحكم في نشاطها والتدخل عند الضرورة.

ولتحقيق ذلك وفي إطار تحديث الخدمة قامت شركة seor بإدخال وتبني عدة أنظمة وبرمجيات رائدة في مجال خدمات المياه، وقد شملت جميع أنشطة الشركة تقريبا خاصة التقنية منها، ويمكن توضيحها فيما يلي:

-برنامج ARCGIS لرسم الخرائط الرقمية؛

- برنامج TOPKAPI للتحكم عن بعد؛

- برنامج OCCAM لإدارة العملاء؛

- برنامج CONTEC للصيانة؛

- برنامج LIMS لإدارة المخبر.

وعلى صعيد نقل التكنولوجيا والخبرات فقد تم بلوغ مستوى مرضي في هذا الجانب فعلى سبيل المثال تمكن فريق العمل الجزائري من التحكم الجيد في الأنظمة التي تم بناؤها بالمبنى الذكي تحت إشراف الفريق الأجنبي.[1]

كخلاصة لهذا المبحث، بناء على الأرقام والنتائج التي تم عرضها والتي حققتها شركة SEOR مع الشريك الأجنبي Agbar لمدة 5 سنوات ونصف، أو تلك المحققة بعد انسحاب الطرف الأجنبي وبالمقارنة مع الأهداف المسطرة يمكن القول أن عقد الإدارة كان إيجابيا على أداء خدمة المياه بولاية وهران، حيث كانت المؤشرات المعتمدة في التقييم ايجابية سواء المتعلقة بنوعية المياه أو خدمة الزبائن.

[1]- عليوط سهام، مرجع سابق، ص 310.

خلاصة الفصـــل الرابع

من خلال دراستنا لحالة الجزائر تبين أن السياسات المائية التي انتهجتها الجزائر تميزت بعدم الاستقرار سواء من الناحية التنظيمية أو التشريعية، و لم تكن الحلول التي تم اتخاذها جذرية بل الكثير منها استثنائي أو استعجالي، ومنذ صدور قانون المياه الجديد 05-12 الذي فتح الباب أمام القطاع الخاص من خلال عقود الشراكة في إدارة قطاع المياه ببعض المدن الكبرى، وبعد تحليلنا لمؤشرات الكفاءة للشركات الثلاثة SEAAL ، SEACO ، SEOR في تسيير خدمات المياه من خلال عقود الإدارة تبين أن هناك أثر إيجابي خصوصا فيما يخص مؤشر الجودة وخدمة الزبائن من حيث استمرارية التزويد بالخدمة حيث تم بلوغ هدف التزويد على مدار الساعة، إضافة إلى تحسن نوعية المياه الموزعة وهي موافقة للمعايير الدولية من خلال الاختبارات التي يتم إجراؤها يوميا، كما أن هناك تحديث وترقية في خدمات الزبائن من حيث (تقريب الإدارة من الزبون، طرق تسديد الفواتير، تركيب العدادات، معالجة الشكاوى والطلبات)، أما البعد التجاري والمالي فقد عرف تحسنا ملحوظا في جانب رقم أعمال الشركات، وارتفاع معدلات التحصيل وزيادة حجم المياه المفوتر، إلا إنها تبقى لا تمثل أكثر من نصف الكمية الداخلة إلى نظام الإمداد المياه، أما من جانب الموارد البشرية فقد تم تحقيق الأهداف المخططة في نقل الخبرات والمعرفة خصوصا فيما يخص شركة SEAAL وشركة SEOR.

أما فيما يخص الكفاءة التشغيلية فرغم أن هناك تحسن ملحوظ في بعض المؤشرات كزيادة حجم المياه المنتجة والموزعة، والإصلاحات الواسعة في البنية التحتية من تركيب وتجديد واستبدال إلا أنها تبقى غير كافية وهذا ما يعبر عنه عدد التسربات وزمن إصلاحها.

خاتمـــة

شهد قطاع المياه في مختلف أنحاء العالم موجة من الخوصصة على مدى العقود الثلاثة الماضية، وقد أضحت في نظر المؤسسات المالية الدولية وغيره من الأطراف الفاعلة والمشجعة لها خيارا استراتيجيا يضع بين يدي القائمين على قطاع المياه في الكثير من الدول النامية حلولا للكثير من المشكلات التي تعاني منها إدارة المياه، وهذا ما أثبتته بعض التجارب الناجحة ومساهمتها في تحسين خدمات المياه، إلا أن هناك الكثير من التحديات التي يصعب تحقيقها للوصول إلى الخوصصة الناجحة، وهذا ما كان سببا في فشل العديد من التجارب في الدول النامية، لذا لا يمكن اعتبار خوصصة المياه الدواء الناجع لكل المشاكل التي يعاني منها قطاع المياه، ولا يمكن إنكار دورها التنموي والتطويري في ترقية خدمات المياه في الكثير من دول العالم.

وفي هذه الدراسة التي حاولنا من خلالها تأصيل وتبسيط مفهوم خوصصة قطاع المياه والآراء المؤيدة والمعارضة مع الحجج والبراهين، والأطراف الفاعلة في تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في قطاع المياه، كما تم عرض مجموعة من التجارب الدولية حول العالم، البعض منها كانت نتائجها ناجحة، والبعض الآخر أخفقت في الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة، كما حاولت الدراسة تقييم تجربة الجزائر في خوصصة المياه في إطار عقود الإدارة من خلال تقييم مؤشرات الكفاءة للشركات الثلاثة SEAAL ، SEACO ، SEOR ، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من صحة الفرضيات التي تم صياغتها تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، وفي ضوئها تم تقديم بعض الاقتراحات.

أولا – النتائج النظرية

– إن حق الإنسان في المياه لا يمكن الاستغناء عنه أبدا فجميع الحضارات المتعاقبة والديانات السماوية كانت محل الاهتمام به، كما أن للماء مكانة هامة في الإسلام، محافظة عليه، واقتصادا في توزيعه، وعدم الإسراف في استعماله. وقد صنف المجتمع الدولي الماء كحق من حقوق الإنسان من خلال الإعلانات العالمية والمعاهدات الدولية التي تقتضي الالتزام من الدول التكفل لكل شخص إمكانية الحصول على الكمية الكافية والجودة الملائمة من المياه الصالحة للشرب للاستخدامات الشخصية والمترلية، وحمايتها من الملوثات البيئية ؛

– من حكمة الله أن جعل توزيع الماء على الكرة الأرضية توزيعا غير منتظما، حيث أن نسبة المياه العذبة في الطبيعة لا تمثل سوى 3% ، والجزء الأكبر منها مياه مالحة، وتوزيعها على مستوى الأقطار غير متساوي وغير متوازن، فنجد بلدانا تتمتع بكميات هائلة من الموارد المائية، في حين أن بلدانا أخرى تقع تحت خط مستوى الفقر لا تستطيع توفير حجم قليل لمواطنيها لأدنى ضروريات الحياة من الشرب والنظافة ؛

– تواجه المياه العذبة في العالم العديد من المشاكل، ما قد يسبب أزمة عالمية لكل إنسان على وجه الأرض، حيث أن سدس سكان العالم يواجهون نقصاً شديداً في المياه بشكل يومي، ومن أهم هذه المشاكل تغير المناخ، زيادة الطلب على المياه ، تدهور نوعية المياه بسبب التلوث ، انخفاض كفاءة إدارة الموارد المائية؛

- تواجه سياسة تسعير المياه معادلة صعبة في وضع سياسة سعرية تستجيب للاعتبارات الاجتماعية (مراعاة العدالة الاجتماعية أي ضمان تساوي الفرص للجميع في الحصول على المياه)، وتحقق الكفاءة الاقتصادية التي تتعلق بمدى استرداد التكلفة، حيث تعتبر ظاهرة تسعير المياه بأقل من قيمتها الاقتصادية وتغطية الفارق عن طريق الدعم الحكومي من الظواهر المنتشرة في معظم بلدان العالم ؛

– تعتبر الكفاءة أحد المبررات الرئيسية في خوصصة قطاع المياه، حيث تشير فرضية الكفاءة إلى أن أداء مرافق المياه سوف يتحسن في ظل الملكية الخاصة من خلال إدارة الموارد المائية وتوزيعها ، وضبط استهلاك المياه والحد من الهدر، كما يتيح القطاع الخاص الخبرة والموارد للاستثمار في المشاريع المائية من أجل تحقيق العائد المالي لميزانية الدولة وتخفيف الأعباء عن كاهلها، وتحقيق متطلبات المستهلك.

– اتخذت الخوصصة في قطاع المياه شكل مجموعة متنوعة من عقود القطاع الخاص، لذلك فإنه لا يوجد أسلوب موحد لأشكال الخوصصة في قطاع المياه يمكن تطبيقه على جميع الحالات، ولكن يمكن الوصول إلى الأسلوب الأمثل في كل حالة على حدة وذلك اعتمادا على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في كل دولة. لذا فإن اختيار الشكل الجيد للخوصصة هو الذي يؤدي إلى توفير المياه لكافة المستخدمين بالكمية الكافية والنوعية الجيدة ولمدة زمنية أطول. بالإضافة إلى تحسين الكفاءة والأداء الاقتصادي لمرافق المياه في مجالات الإدارة والتشغيل والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية.

– أدت خوصصة قطاع المياه على نحو ثابت إلى ارتفاع الأسعار في أغلب مناطق العالم تقريباً، لذا فإن خوصصة المياه لها مسعى بالغ الدقة يتطلب تحقيق توازن بين أصحاب المصالح (المستهلك، الشركات الخاصة..)، فقد يكون ارتفاع أسعار المياه طريقة مناسبة لتشجيع الحفاظ على المياه في البلدان المتقدمة، حيث يستطيع المستهلكون دفع الثمن الحقيقي للمياه، وعلى العكس في البلدان النامية التي يكون فيها المستهلكون حساسين بوجه خاص إزاء ارتفاع الأسعار الأمر الذي ينعكس سلبا على الفئات المحدودة الدخل التي ستضطر

لتخصيص جزء كبير من دخلها للحصول على خدمات المياه، لذا أصبح من المهم تنمية المرونة عن طريق الإدارة السليمة، وأن يكونوا على وعي تام ببيئة العمل الاقتصادية والسياسية والثقافية المحددة.

– تساهم المؤسسات المالية الدولية بمختلف فروعها في تشجيع خوصصة المياه باعتبارها الحل الأمثل لمشاكل إمدادات المياه في البلدان النامية من خلال سياسة الدعم المقدم، شريطة معاملة المياه كسلعة اقتصادية، مع التركيز على الكفاءة والانضباط المالي واسترداد التكاليف.

– أسفرت الخوصصة في قطاع المياه في كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا عن نتائج إيجابية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفقا للتوجيهات الأوربية، وقد وفر الإطار التنظيمي المناخ المناسب لعمل الشركات الخاصة مما انعكس سريعا على أداء خدمات المياه، وبالرغم من هذا التقدم المحرز إلا أنه تم التخلي عن خدمات القطاع الخاص في الكثير من المدن الفرنسية والألمانية.

– إن تطبيق خوصصة المياه في الدول النامية أظهر نتائج مختلطة، فقد حققت بعض الدول على غرار الشيلي، السنيغال، المملكة العربية السعودية تقدما في أداء خدمات المياه، من حيث نسبة تغطية السكان بالمياه، جودة المياه، استمرارية التزويد بالخدمة... الخ، على الرغم من اختلاف أسلوب الخوصصة في كل بلد، طرق التمويل، المناخ السياسي السائد، الطابع الجغرافي.

– أثبتت الدراسة فشل العديد من تجارب خوصصة المياه في الدول النامية، منها تجربة مانيلا بالفلبين، جنوب إفريقيا بوليفيا، وقد كانت النتائج مخالفة لما هو مسطر في العقود، إضافة إلى ارتفاع أسعار المياه بصورة مضاعفة، كما أسفر عن بعض هذه التجارب احتجاجات ومظاهرات عجلت بإنهاء العقود قبل آجالها كما حدث في بوليفيا، إلى جانب انتشار الكثير من الأمراض المعدية الذي تسبب في وفاة الكثير من المواطنين كما حدث في جنوب إفريقيا.

– إن تطبيق أسلوب ناجح لخوصصة المياه في الدول النامية يتطلب من الحكومات صياغة عقود مناسبة على نحو فريد يغطي مختلف جوانب خدمة المياه، وقابلة للتطبيق على الظروف المحلية، ويحقق المنفعة المتبادلة بينها وبين الشركات الخاصة، حيث تفادي ارتفاع الأسعار بالشكل الذي يحرم الفئات المحدودة الدخل من الحصول على المياه الكافية، أو انتهاج نظام الإعانات التي تستفيد منها الفئات المحرومة. مع ضرورة اختيار الشركات التي تتمتع بقدر من الكفاءة الفنية والخبرة في إدارة المياه.

ثانيا– النتائج التطبيقية واختبار الفرضيات

1– نتائج الجانب التطبيقي

من خلال العرض والتحليل السابق تم التوصيل إلى مجموعة من النتائج وسنورد أهمها فيما يلي:

– مر قطاع المياه في الجزائر منذ الاستقلال بمراحل تاريخية تميزت بكثرة النصوص التشريعية، وتعدد المؤسسات المتداولة في تسيير الموارد المائية مما أثر سلبا على أدائها.

– بعد صدور قانون المياه الجديد 05-12 أصبح تسيير المياه وفق ثلاث صيغ: التسيير البلدي من خلال الاستغلال المباشر باستقلالية مالية، الامتياز الذي تمنحه الدولة للمؤسسات العمومية من طرف مؤسسة الجزائرية للمياه، والتفويض الذي تمنحه الدولة أو المؤسسات صاحبة الامتياز لمشغلين خواص محليا أو دوليا ، وحسب عدد السكان المخدومين يحل الامتياز ، ثم التفويض، ثم التسيير البلدي.

– هناك شكلان من أشكال خوصصة المياه في الجزائر وهي: عقود الإدارة والتي تم اعتمادها في تسيير خدمات المياه والصرف الصحي بأربع ولايات وهي: الجزائر العاصمة وتيبازة، قسنطينة ووهران، أما عقود البوت فقد تم اعتمادها من خلال إنشاء محطات تحلية المياه.

– إن تطبيق خوصصة المياه في الجزائر من خلال عقود الإدارة أظهر نتائج متباينة، حيث حققت كل من شركة SEAAL و SEACO وSEOR نتائج مقبولة، في حين تم فسخ عقد شركة SEATA بسبب عدم التزام الشريك الأجنبي ببنود العقد؛

– حققت الشركات الثلاثة نتائج إيجابية مشتركة من خلال مؤشر الجودة وخدمة الزبائن ومؤشر الكفاءة التجارية والمالية.

– واصلت شركة SEACO وشركة SEOR تحقيق نتائج إيجابية بعد نهاية عقد الشريك الأجنبي في أغلب المؤشرات، وهذا راجع للخبرة المكتسبة من طرف هذا الأخير.

2- اختبار صحة الفرضيات

2-1 اختبار الفرضية الأولى والمتعلقة بخوصصة المياه من خلال عقد الإدارة لشركة SEAAL الجزائر العاصمة

شهدت الفترة (2006 – 2019) عقد إدارة بين شركة SEAAL وشركة Suez Environnement لتسيير خدمات المياه والصرف الصحي بالجزائر العاصمة وتيبازة حيث تم تسجيل نتائج متباينة من خلال المؤشرات الأربعة التي تم تحليلها كما يلي:

- بالنسبة لبعد الكفاءة التشغيلية تم تسجيل تطور إيجابي من خلال حجم المياه المنتجة التي عرفت تزايد من سنة لأخرى خلال فترات العقود الثلاثة، بالرغم من تنوع مصادر الإنتاج والتباين بينها، كما شهدت عمليات التركيب والتجديد والاستبدال والتي مست الوصلات، الأنابيب، الصمامات عملية مكثفة والتي تدخل في إطار صيانة البنية التحتية، أما فيما يخص عدد التسربات وزمن إصلاحها فقد سجل هذا المؤشر تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض في الجزائر العاصمة وتيبازة، فبالرغم من أن عدد التسربات المعالجة من طرف شركة SEAAL تقارب عدد التسربات المسجلة، إلا أن مدة إصلاحها قدرت بمتوسط 2,7 يوم في الجزائر العاصمة، و3,53 يوم في تيبازة، فهذه الأرقام لا تزال بعيدة عن المدة المخطط لها والمقدرة بـــ 1,5 يوم. لذا فإن مشكلة التسربات تشكل تحديا كبير للقائمين على شركة SEAAL. وعليه فمن خلال نتائج تحليل مؤشر الكفاءة التشغيلية يمكن القول أن هناك أثر إيجابي على حجم المياه المنتجة، وصيانة البنية التحتية، وبشكل نسبي فيما يخص إصلاح التسربات.

- ومن جانب مؤشر الجودة وخدمة الزبائن، فقد حققت الشركة هدف استمرارية تزويد المياه على مدار 24 ساعة بالنسبة للجزائر العاصمة وتيبازة، وعلى صعيد جودة المياه الموزعة والتي أصبحت تستجيب للمعايير العالمية لجودة مياه الشرب بناء على الاختبارات المعتمدة (الاختبارات البكتيرية، الفيزيوكيميائية، الكلور)، فقد حققت الشركة نسب الموثوقية قرابة 100 %، ومن أجل تحسين جودة خدمة المياه الموزعة اهتمت شركة SEAAL بتنظيف الخزانات بشكل دوري حيث تم تسجيل رقم 157 مرة تنظيف في السنة الواحدة.

- أما من جانب ترقية خدمة الزبائن فقد أولت الشركة أهمية خاصة لإدارة العلاقة مع زبائنها من خلال التدابير المتخذة كإنشاء عدد معتبر من الوكالات التجارية ، إنشاء مركز للاتصال مهمته الرد على انشغالات

الزبائن، وتطوير أنظمة الدفع الالكتروني، كما سجلت الشركة ارتفاع في عدد الزبائن الموصولين بالخدمة، وذلك نتيجة لجهود التوسع في الإمداد ومحاربة التوصيلات غير القانونية، كما اهتمت الشركة بالاستجابة لشكاوى زبائنها بالرغم من العدد الكبير من الشكاوى المسجلة، حيث سجل مؤشر رضا الزبائن نسبة 89 % وهو في الحدود المرضية. كخلاصة لهذا المؤشر، من خلال النتائج المسجلة يمكن القول أن هناك أثر إيجابي على جودة المياه وخدمة الزبائن.

- وعلى صعيد المؤشرات المالية والتجارية، فقد حقق رقم الأعمال تطورا ملحوظا من سنة لأخرى سواء بالجزائر العاصمة أو تيبازة، ونفس الشيء فيما يخص حجم المياه المفوتر فقد شهد ارتفاع خلال فترة الدراسة مقابل تراجع معدلات التقدير الجزافي، ومن جانب التحصيل فقد عرفت المبالغ المحصلة من طرف شركة SEAAL زيادة معتبرة حيث استقر معدل التحصيل إلى 96 % سنة 2019، وهذه النتائج الإيجابية المسجلة في هذا المؤشر تعود إلى الجهود المتضافرة للقائمين على هذه الشركة.

- أما من جانب مؤشرات الموارد البشرية، فقد قامت شركة SEAAL بنقل الخبرة والمعرفة عن طريق التكوين المحلي والتكوين بالخارج، حيث تم تدريب وتكوين عدد كبير من الموظفين الجزائريين بالشركة باختلاف رتبهم، وفي مختلف التخصصات، وفي مجال نقل الخبرة والتكنولوجيا اعتمدت الشركة الفرنسية Suez Enivrement طريقة WIKTI (Water International Knowledge Transfer Initiative) وهي عبارة عن حل مبتكر لنقل معارف شركة Suez Enivrement في مجال المياه الشروب والصرف الصحي إلى الوحدات والشركات المتعاقد معها والتي تتولى إدارتها، وكانت النتائج المحققة قريبة من المخطط لها سنة 2016. وعليه يمكن القول أن بعد الموارد البشرية حققت نتائج إيجابية من خلال مؤشر التكوين ونقل الخبرة والتكنولوجيا.

من خلال نتائج المؤشرات الأربعة المذكورة آنفا يمكن إثبات صحة الفرضية الأولى والتي مفادها " **تساهم الخوصصة من خلال عقد الإدارة بين شركتي SEAAL و Suez Environnement بشكل إيجابي في رفع كفاءة قطاع المياه بولاية الجزائر العاصمة وتيبازة**".

وبالرغم أن الخوصصة حققت نتائج إيجابية حيث سارت معظم المؤشرات في الاتجاه الصحيح، إلا أنها لم ترقى إلى المستويات المطلوبة و المخطط لها، خصوصا وأن الدولة تحملت تكاليف باهضة من أجل هذا العقد، للقضاء على مشكلة المياه بالجزائر العاصمة وتيبازة.

2-2 اختبار الفرضية الثانية والمتعلقة بخوصصة المياه من خلال عقد الإدارة لشركة SEACO قسنطينة

شهدت الفترة (2008 – 2014) عقد إدارة بين شركة SEACO والشركة الفرنسية Eaux de Marseille ، في حين تم إنهاء العقد نهاية سنة 2014 واستمرت شركة SEACO تسيير خدمات المياه بولاية قسنطينة لوحدها، وقد تم تحليل نتائج العقد الأول ومقارنتها بالفترة (2015 – 2019) وكانت النتائج متباينة من خلال المؤشرات الأربع كما يلي:

- بالنسبة للكفاءة التشغيلية، فقد شهد حجم المياه المنتجة والموزعة ارتفاعا مستمرا خلال العقد وما بعدها، وبمقارنة حجم المياه الموزعة إلى حجم المياه المنتجة نلاحظ أن هناك مياه ضائعة إما في شكل فواقد في شبكات المياه أو عند طريق الإيصالات غير القانونية حيث بلغت خلال العقد الأول نسبة 32 %، إلا أنها تراجعت خلال الفترة الثانية إلى معدل 9%، في حين سجلت البنية التحتية تحسنا ملحوظا من تركيب وتجديد الأنابيب والوصلات، الأمر الذي أثر إيجابا على عدد التسربات، حيث تراجعت عمليات إصلاح التسربات خصوصا خلال الفترة (2015 – 2019).

- أما من جانب جودة المياه وخدمة الزبائن، فقد سجلت عملية تزويد خدمة المياه على مدار 24 ساعة تحسنا ملحوظا، إلا أنها لم تحقق الأهداف المخطط لها حيث بلغت نسبة 79 % في حين تراجعت أنماط التزويد الأخرى (مرة كل يومين أو ثلاث)، وعلى صعيد جودة المياه الموزعة فقد شهدت ارتفاعا كبيرا في عدد الاختبارات بأنواعها الثلاثة، مما يبين حرص الشركة على تحسين جودة المياه. وفي إطار خدمات الزبائن هناك زيادة سنوية في عدد الزبائن حيث تم بلوغ الأهداف السنوية، إضافة إلى تحسين الخدمات من حيث تركيب وتجديد العدادات، مما كان له الأثر الايجابي على تخفيض عدد الشكاوى من فترة لأخرى.

- أما بالنسبة للمؤشرات المالية والتجارية، فقد شهد رقم الأعمال والتحصيلات ارتفاعا مستمرا من سنة لأخرى، وهذا راجع إلى الجهود المبذولة فيما يتعلق بزيادة عدد المشتركين، والاهتمام بعمليات القياس ومحاربة الإيصالات القانونية والتقدير الجزافي، أما حجم المياه المفوترة فقد سجلت ارتفاعا كبيرا، وبالمقارنة مع الكمية

الموزعة فهي لا تتجاوز نسبة 39 % وهي معدلات ضعيفة، وهذا يدل على أن هناك كميات كبيرة من المياه ضائعة إما في شكل تسربات أو ناتجة عن الايصالات غير القانونية، لذا فإن هذه النقطة تؤثر على أداء الشركة.

- أما من جانب مؤشر الموارد البشرية، فقد استطاعت الشركة الفرنسية نقل الخبرة إلى موظفي شركة SEACO عن طريق البرنامج التكويني المكثف والذي شمل مختلف التخصصات لطاقم الشركة، إضافة إلى توظيف التكنولوجيا عن طريق البرمجيات الجديدة في التسيير سواء في الجانب التجاري أو التشغيلي، أو الموارد البشرية.

من خلال العرض السابق لمؤشرات الكفاءة المختلفة خلال فترة عقد شركة SEACO مع الشركة الفرنسية، ومقارنتها بالفترة التي تلتها أي من 2015 – 2019، حيث أن كل المؤشرات شهدت تحسنا كبيرا، إلا أنه لم يتم بلوغ الأهداف المخططة لبعض المؤشرات، وبناء على هذه النتيجة يمكن القول أن الفرضية الثانية مقبولة والتي مفادها: " **تساهم الخوصصة من خلال عقد الإدارة بين شركتي SEACO و Eaux de Marseille بشكل إيجابي في رفع كفاءة قطاع المياه بولاية قسنطينة**".

2- 3 اختبار الفرضية الثالثة والمتعلقة بخوصصة المياه من خلال عقد الإدارة لشركة SEOR بوهران

خلال الفترة (2008-2013) تم خوصصة المياه في ولاية وهران من عقد الإدارة بين شركة SEOR والشركة الإسبانية Agbar، وفي نهاية سنة 2013 تم إنهاء هذا العقد، واستمرت شركة SEOR في تسيير خدمات المياه والتطهير لوحدها، وبعد تحليل نتائج العقد الأول من خلال المؤشرات ومقارنتها بالفترة (2014 – 2019) كانت النتائج متباينة كما يلي:

- بالنسبة للكفاءة التشغيلية، شهد حجم المياه المنتجة ارتفاعا مستمرا خلال فترة العقد الأول، كما أنها تحسنت بشكل أفضل خلال الفترة الثانية (2014 – 2019)، ومن جانب الصيانة الدورية لشبكة المياه، فقد كانت هناك عملية مكثفة فيما يخص تركيب الوصلات، وتجديد الأنابيب، واستبدال الصمامات، وفيما يخص التسربات فقد سجلت خلال العقد نسبة كبيرة من التسربات، ويستغرق معالجتها وقتا طويلا، إلا أنها انخفضت بشكل محسوس خلال الفترة الثانية، حيث يتم معالجة التسربات المرئية خلال 24 ساعة فقط، إلا أن التسربات غير المرئية تستغرق 168 ساعة، وهذه الجزئية هي أحد أدوات ضعف أداء الشركة.

– وبالنسبة لجودة خدمة المياه، فقد كانت النتائج إيجابية وهذا ما يؤكده ارتفاع عدد الاختبارات الثلاثة التي يتم إجراؤها سنويا، كما تم بلوغ الأهداف فيما يخص استمرارية التزويد بالخدمة على مدار 24 ساعة حيث تم تحقيق نسبة 99,70 % منذ سنة 2009. وفي إطار ترقية خدمة الزبائن فتحت الشركة عدة وكالات تجارية عبر الإقليم الجغرافي للولاية، إنشاء مركز للاتصال الهاتفي، إنشاء قاعدة بيانات خاصة بمشتركي الشركة قصد الإعلام المسبق عن التذبذبات أو انقطاع المياه، كما اهتمت الشركة بعملية تركيب وتجديد العدادات، كل هذه الممارسات زادت من عدد الزبائن المشتركين الذي لهم انعكاسات ايجابية على البعد التجاري والمالي.

– وبالنسبة للمؤشرات المالية والتجارية، فقد ارتفع حجم المياه المفوترة بشكل مستمر من سنة لأخرى، وهذا راجع لجهود الشركة في أخذ التدابير القانونية، من خلال إحصاء وتسجيل العملاء ومحاربة التوصيلات غير القانونية، وقد كان لهذه الجهود أثر إيجابي على رقم الأعمال ومبلغ التحصيل السنوي، إلا أنه عند مقارنة حجم المياه المفوتر بحجم المياه الموزع نجدها نسبة لا تتعدى 63,94 % مما يبين أن هناك كمية كبيرة تدخل شبكة المياه لكن ليس لها مقابل مالي وهذه أحد النقاط السلبية في أداء الشركة.

– أما بالنسبة لمؤشرات الموارد البشرية، فقد استطاعت الشركة الاسبانية تكوين أكبر عدد ممكن موظفي شركة SEOR في مختلف التخصصات والرتب، باستعمال تكنولوجيات وبرامج رائدة، حيث يعتبر المبنى الذكي من أهم المكاسب المحققة في إطار الخوصصة، حيث يسمح بإدارة مختلف جوانب الخدمة والتحكم فيها عن بعد، وبعد نهاية عقد الشركة الاسبانية تمكن موظفي شركة SEOR من إدارة أنشطة المبنى الذكي بكل احترافية وهي أحد الآثار الايجابية المكتسبة في نقل الخبرة والتكنولوجيا.

من خلال تحليل مؤشرات الكفاءة السابقة يمكن القول أن خدمات المياه بولاية وهران كانت نتائجها إيجابية بعد الخوصصة في إطار عقود الإدارة، حيث كانت أغلب النتائج مقبولة خصوصا بلوغ الأهداف في استمرارية التزويد بالخدمة، جودة المياه، تحديث خدمات الزبائن، نقل الخبرة والتكنولوجيا، وهذه النتائج في مجملها **تثبت صحة الفرضية التي مفادها: " ساهمت الخوصصة من خلال عقد الإدارة بين SEOR وAGBARE بشكل إيجابي في رفع كفاءة خدمات المياه بولاية وهران."**

وفي الختام يمكن القول أن التجربة الجزائر في خوصصة المياه في إطار عقود الإطار في المدن الثلاثة الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة والتي تمت من طرف الشركات الثلاثة SEAAL ، SEOR ، SEACO أحدث

تغيرا ايجابيا خصوصا في مجال التزويد المستمر بالخدمة على مدار 24 ساعة، جودة المياه، تحديث خدمات الزبائن، نقل الخبرة لشركات المياه الجزائرية من خلال تبني أنظمة وبرامج معلوماتية في مختلف التخصصات، وقد كان لهذا التحسن أثرا خصوصا بعد نهاية العقدين المرتبطين بشركة SEACO و SEOR ، إلا أنه يمكن القول أن هذه النتائج الإيجابية لم تكن مقنعة خصوصا أن هناك آثار سلبية كعدم التحكم في التسربات والفواقد في كمية المياه، ومن جهة أخرى فإن النتائج الإيجابية المسجلة تزامنت مع سلسلة الإصلاحات التي باشرتها الحكومة خلال العقدين الأخيرين والمبالغ الكبيرة التي تم رصدها لقطاع المياه، لذا لا يمكن الجزم أن هذه الآثار الايجابية مردها إلى الخوصصة في إطار عقود الإدارة.

ثالثا– اقتراحات الدراسة

من خلال ما سبق من العرض والتحليل والنتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات:

- نشر الوعي لدى المواطن للانتقال من النظرة الاجتماعية إلى الكفاءة الاقتصادية للمياه؛

- إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة قوية وفعالة قبل البدء في عملية الخوصصة تحتوي على كفاءات عالية من المتخصصين تمثل الحكومة والمستهلكين للمياه والقطاع الخاص، كما هو معمول به في بريطانيا (هيئة OFWAT)، وفرنسا (ONEMA) يكمن دورها في التنظيم والرقابة؛

- على الحكومات في الدول النامية أن تلعب دوراً رئيساً في هذا القطاع من خلال وضع سياسة مائية وطنية واضحة، يتم فيها تحديد دور القطاع الخاص بشكل واضح وصريح، ووجود الشفافية في سياسة تسعير المياه وتحديد الجهة المسؤولة عنها وحجم الدعم؛

- تطبيق التسعير التفاضلي الذي يضمن حصصا مجانية للاحتياجات الأساسية، و يتيح إمكانية أفضل للتقبل واسترداد التكاليف، و يجنب الحرمان النسبي للأسر الفقيرة؛

- تشجيع الكوادر من القطاع الخاص في الدول النامية لإدارة قطاع المياه، بدلاً من التعاقد مع الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات؛

- الاستفادة من دروس تجارب الدول التي تتمتع بالخبرة في خوصصة المياه كبريطانيا وفرنسا، ألمانيا وتطبيقها بما يتلاءم مع البيئة المحلية؛

- نشر المعطيات والإحصائيات بشكل دوري على مواقع شركات المياه الثلاثة SEAAL ، SEOR ، SEACO المتعلقة بشؤون خدمات المياه، لتطبيق مبدأ الشفافية في التسيير وحرصا على زيادة الثقة بين الزبون و القائمين على الشركات؛

رابعا– آفاق الدراسة

نظرا لقلة الدراسات في موضوع خوصصة المياه، وقصد التعمق أكثر في هذا الموضوع ارتأينا تقديم مجموعة من العناوين للباحثين والمهتمين بقطاع المياه قصد الإثراء، من وجهات نظر مغايرة ورؤى مختلفة، ومن هذه المواضيع المختارة ما يلي:

- أثر الخوصصة على جودة المياه في الدول النامية؛
- دور مشاركة القطاع الخاص في مشاريع تحلية مياه البحر من خلال عقود BOT؛
- تقييم أداء الهيئة المستقلة (Ofwat) في تنظيم خوصصة المياه في بريطانيا؛
- سياسات البنك الدولي في خوصصة المياه في الدول النامية؛
- أثر البيئة السياسية في نجاح خوصصة المياه؛
- الخوصصة في مشاريع البنى التحتية لإمدادات المياه ودورها في تحسين إدارة الموارد المائية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا– المراجع باللغة العربية

1– الكتب:

1- القرآن الكريم والسنة النبوية.

2- إبراهيم عبد اللطيف، إبراهيم العبيدي: **الخصخصة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي دراسة مقارنة**، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي إدارة البحوث، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2011 .

3- أحمد جمال الدين موسى: **الخصخصة**، الموسوعة السياسية للشباب، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، جوان 2007 .

4- أحمد عامر الدليمي : **المياه في القرآن " منهاج لتفسير الإشارات العلمية في الآيات القرآنية**، دار النفائس ، لبنان، ط1، 2002.

5- أحمد ماهر: **دليل المدير في الخصخصة**، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، دون ذكر سنة نشر.

6- أحمد يوسف دودين: **أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي (نظريا وتطبيقيا)**، الأكاديميون للنشر والتوزيع،عمان ، الأردن 2014.

7- إسماعيل سراج الدين: **قضايا المياه في العالم– رؤية لقضايا المياه والحياة والبيئة**، تقرير المفوضية الدولية للمياه للقرن الحادي والعشرين ، هلا للنشر والتوزيع، ط1، الجيزة، مصر، 2008.

8- إليسار بارودي، عبد الرافع عابد الحلو، بيومي عطية: **إدارة الطلب على المياه –السياسات والممارسات والدروس المستقاة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقي**، ط1 ، الدار العربية للعلوم، لبنان،2006 .

9- بيترو وجرو وبيترليدون: **المياه في العالم العربي ، آفاق واحتمالات المستقبل**، ترجمة شوقي جلال، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 1997.

10- جمال عـــويس السيد: **الماء بين العلم وآيات القرآن الكريم**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ،2002 .

11- جون دوفاهيو: **قرار التحول إلى القطاع الخاص، غايات عامة ووسائل خاصة**، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1991.

12- حسام الإمام: **إدارة الموارد المائية في الشريعة الإسلامية**، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، مصر،2006

13- حسان خضر: **خصخصة البنية التحتية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 28، جوان، السنة الثالثة، 2003.

14- حسين علي السعدي: **البيئة المائية**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

15- حمزة حموشان: **الثورة القادمة في شمال إفريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية**، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ومؤسسة بلاطفورم لندن، وعدالة بيئية شمال إفريقيا، ط 1، مارس 2015.

16- حنان مصطفى الرمحي: **دراسة لتباين تعرفة المياه في مناطق السلطة الفلسطينية**، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان ، نيسان 2010.

17- خالد مدخل: **اقتصاديات المياه في دول المغرب العربي، مشاكل وحلول**، الجزائر، ط 1، جوان 2012 .

18- رفعت عبد الحليم الفاعوري: **تجارب عربية في الخصخصة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2004 .

19- رمضان محمد مقلد: **اقتصاديات الموارد البيئية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

20- رواء زكي الطويل: **الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح** ، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2012 .

21- رياض دهال، حسن الحاج : **حول طرق الخصخصة**، سلسلة أوراق عمل حول طرق الخصخصة، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 1998.

22- زياد خليل الحجاز: **الأمن المائي والأمن الغذائي العربي: المياه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،بدائل الحروب والتنمية** ، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 2009 .

23- سعدية عاكول الصالحي، عبد العباس فضيح الغريري: **البيئة والمياه**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان ، 2004 .

24- السلامة سعاد ، المباركي أماني: **B.O.T** ،إدارة التدريب والمنظمات الدولية ، ديوان المحاسبة، الكويت ، ط 1 ، أيلول 2006 .

25- صاحب الربيعي: **تنميـــة و إدارة الموارد المائية غير التقليدية في الوطن العربي**، شركة الديوان للطباعة، ط1، بغداد، العراق، 2004.

26- صديق عفيفي: **التخصيصية وإصلاح الاقتصاد المصري**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1991.

27- صلاح الدين حسين السيسي: **قضايا اقتصادية معاصرة "دراسات نظرية وتطبيقية** ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، 2002.

28- عادل أحمد حشيش: **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بدون سنة نشر.

29- عبد الرحمن سليم عبد الحي التميمي: **الخصخصة في ظل المشاريع السياسية الإقليمية " دراسة حالة قطاع المياه"** ، معهد أبو لغد للدراسات الدولية ، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، 2007 .

30- عبد الرحمن يسري: **تطور الفكر الاقتصادي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

31- عبده محمد فاض الربيعي: **الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية**، مكتبة مدبولي ، القاهرة، مصر، ط 1، 2004.

32- فالح أبو عامرية: **الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط 1 ، 2008 .

33- فتيحة محمد الحسن: **اختبارات ومواصفات المياه**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

34- فراس زهير جعفر الحسيني:**الحماية الدولية لموارد المياه والمنشآت المائية أثناء النزاعات المسلحة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2009.

35- فوزي منصور: **خروج العرب من التاريخ**، دار الفارابي، بيروت،1991.

36- كامل البكري، أحمد مندور: **الموارد الاقتصادية**، الدار الجامعية، بيروت، 2009.

37- كامل بكري: **الموارد الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.

38- ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي: **الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص " الإطار النظري والتطبيق العملي "** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط01 ، عمان ، الأردن ، 2012 .

39- م بيان محمد الكايد: **إدارة مصادر المياه "النظام البيئي ، تلوث المياه ، التحلية** ، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن ، 2011.

40- المتولي محمد: **الاتجاهات الحديثة في خصخصة مشروعات البنية الأساسية بالدول العربية**، أكادمية سعد العبد الله الأمنية، الكويت، 2006.

41- محسن زوبيدة ، محمد بن قرينة: **التسيير المتكامل للمياه باستعمال نظام المعلومات لتسيير المياه كأداة للتسيير**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن، 2017.

42- محمد العربي بوقرة: **معارك المياه: من أجل موورد مشترك للإنسانية**، ط1، الجزائر، 2006 .

43- محمد خميس الزوكة: **الجغرافية الاقتصادية** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

44- محمد سالمان طايع: **العجز القادم رؤية تحليلية لمؤشرات الأمن المائي المصري السياسة الدولية**، العدد 191 الأهرام. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، جانفي ، 2013.

45- محمد عبد الكريم علي عبد ربه، محمد عزت إبراهيم غزلان، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الإسكندرية، دار المعرفة ، الجامعية،2000.

46- محمد عمر أبو عيدة و عبد الحميد محمد شعبان: **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتجددة بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة القاهرة، مصر، 2009.

47- محمد مدحت مصطفى: **الموارد الاقتصادية الزراعية "الأرض والمياه"**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، الإسكندرية مصر،2011.

48- محمد مدحت مصطفى: **اقتصاديات الموارد المائية، رؤية شاملة لإدارة المياه**، مكتبة الإشعاع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، **2001**.

49- محمود صبح : **الخصخصة ، ماذا ؟ متى ؟ كيف ؟ المشكلات والحلول** ، البيان للطباعة والنشر ، مصر، ط **2** ، **1999**.

50- المرسي السيد حجازي: **الخصخصة، إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، بدون تاريخ النشر.

51- مصطفى محمود سليمان: **أزمة وحروب المياه تحلية مياه البحر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط **1**، **2008**.

52- مصطفى محمود سليمان: **المياه في العالم العربي وقصة المياه في الصراع العربي الإسرائيلي**، الجزائر، دار الكتاب الحديث، **2008**.

53- منير إبراهيم الهندي: **أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003 .

54- نهلة عمر عبد الرحمن: **نظام البوت وأثره في جذب الاستثمار**، المنشأة العامة للطيران المدني، القاهرة، مصر، **2007** .

55- هاشم علوان حسين السامرائي و عبد الله محمد جاسم المشهدان: **اقتصاديات الموارد الطبيعية**، بغداد ، **1992**.

56- هاني أحمد أبوقديس: **إستراتيجية الإدارة المتكاملة للموارد المائية** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة ، ط1 ، 2004.

57- وليد حيدر جابر: **طرق إدارة المرافق العامة المؤسسة العامة والخاصة** ، منشورات الحلبي الحقوقية، فرع ثاني ،بيروت لبنان، ط 1، 2009 .

58- يوسف أبو فارة: **إدارة الأسعار في الأسواق التقليدية والالكترونية وأسواق المياه**، مكتبة الجامعة، ط1، الشارقة، 2010.

2- الدوريات

1- أحمد عارف العساف: **سياسة الخصخصة وأثرها على البطالة والأمن الوظيفي للعاملين، "شركة الاسمنت الأردنية كنموذج"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،المجلد 05، العدد 07، 2009.

2- توفيق عباس عبد عون، غصون كاظم عبيد آل جار الله: **قياس العلاقة بين مؤشرات السوق المالي والقطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية**، للمدة (2000 – 2015)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 07، العدد 26، جوان 2018.

3- حجاج عبد الحكيم ، بوقموم محمد: **التجربة الجزائرية في إدارة الخدمة العامة للمياه " دراسة تحليلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص "**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، المجلد 11 ، العدد 02 ، 2018 .

4- حيد اسماعيل صالح : **أثر برامج الخصخصة على مؤشرات التنمية الاقتصادية في دول عالم الجنوب**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 3 ، العدد 7، العراق، 2014.

5- د اليوسف، خليفة اليوسف: **آفاق التخصصية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 25، العدد 04.

6- رابح حمدي، باش فاطمة بكدي: **الموارد المائية من الحاجة الإنسانية إلى دعوى المبادئ الاقتصادية**، مجلة المجلس العربي للمياه ، المجلد الأول، العدد الثاني، جوان 2008 .

7- سالم عبد الحسن رسن: **إشكاليات التنمية الاقتصادية الراهنة في العراق بين ضبابية المنهج الفكري وتخبط آليات التحويل**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، المجلد01 العدد 08، 2012 .

8- سامي عبيد محمد : **الخصخصة في الاقتصاد العراقي " الإجراءات والمعوقات "** ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة ، المجلد 7 ، العدد 27 ، كانون الأول 2011 .

9- سعد الله عمار، وشتوح وليد: **فعالية تسعير المياه الموجهة للاستعمالات المترلية في الجزائر" الواقع والحلول"**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، مجلد 19 العدد 01 ، 2018.

10- السعيد الدراجي: **عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية فعالة لتمويل التنمية المحلية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 01 ، جوان 2014 .

11- الصادق كرشيد: **إدارة المياه في الشريعة الإسلامية ، المرتكزات والأبعاد**، مجلة الحقيقة، عدد خاص بالملتقى الدولي التاسع ،جامعة أدرار، كلية العلوم الاقتصادية 2006.

12- عمر فرج القيزاني، أحمد محمد فرحات: **الخصخصة أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات التشغيل والنمو الاقتصادي دراسة قياسية تقييميه للتجربة الليبية للفترة 1998 – 2008**، مجلة جامعة الزيتونة، ليبيا، العدد الحادي عشر السنة الثالثة 2014.

13- فايز عبد الهادي أحمد: **الخصخصة دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية**، المجلة العربية للإدارة، إصدار خاص عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2011 .

14- فيصل أكرم نصوري ، فيصل زيدان سهر: **الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين التشريع والتطبيق في العراق مع إشارة إلى القطاع الصناعي في العراق**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 21 ، العدد 21 ، العدد 83 ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق ، 2015 .

15- كدودة عادل: **التحليل الاقتصادي للموارد المائية**، مجلة الاقتصاد المعاصر، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، العدد 3، 2008.

16- م.م فؤاد خليل لطيف: **الخصخصة نشأتها إيجابياتها سلبياتها**، مجلة الأستاذ ، جامعة بغداد ، العدد 144 ، 2011، ص 4.

17- محمد محمد الكفراوي: **منهجية جديدة للاستخدام الأمثل للمياه في مصر مع التركيز على مياه الري الزراعي،** سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، مركز التوثيق والنشر، مصر ، 2001 .

18- محمد معن ديوب: **المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة** ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 ، العدد 2 ، اللاذقية ، سوريا ، 2006.

19- ناصر فاروقي: **المياه في الإسلام** ، مجلة البيئة والتنمية ، بيروت ، لبنان ،المجلد 07 ، العدد 56، نوفمبر ، 2016.

20- نمديلي رحيمة : **عقود المشاركة بين القطاعين العام والخاص دراسة تحليلية مقارنة** ، مجلة البحوث السياسية والإدارية ، المجلد 4 ، العدد 01 ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر ، جوان 2015.

21- نوار جليل هاشم: **خصخصة المياه في الدول العربية الواقع والآفاق** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 18 ، 2008 .

3- الرسائل العلمية

1-حيدر حسين عذافة الجابري: **مدى إمكانية خصخصة بعض الصناعات النفطية وأثرها على الاقتصاد العراقي** ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2011 .

2-عليوط سهام: **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تسيير الخدمة العمومية للمياه في الجزائر دراسة تقييمة،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2019-2020.

3-فراح رشيد: **سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع التخطيط، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2009-2010.

4-لكحل الأمين: **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر، دراسة حالة شركة المياه والتطهير لوهران " SEOR"** ، مذكرة ماجستير ـــكلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013- 2014.

5-محسن زوبيدة: **التسيير المتكامل للمياه كأداة للتنمية المحلية المستدامة، حالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2013.

6-محمد بلغالي: **إدارة سياسة الموارد المائية في الجزائر الواقع والآفاق،** رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر، 2004.

7-موسى سعداوي: **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر،** أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007.

4- التقارير والمؤتمرات والندوات العلمية

1- إبراهيم أبو شمس: **الجوانب المالية والاقتصادية في قطاع المياه مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات المياه وبدائل التمويل واستعادة التكاليف " التجربة الأردنية في مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه "** المؤتمر الهندسي السادس والعشرون حول الموارد المائية في الوطن العربي ، الواقع والتحديات ، جدة، المملكة العربية السعودية، أيام 7- 10 جانفي 2012.

2- أحمد بوعشيق: **عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب** ، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، قاعة الملك فيصل للمؤتمرات، الرياض، المملكة العربية السعودية ، أيام 01 إلى 04 نوفمبر 2009 .

3- أحمد بي، نصر رحال: **إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة** ، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة أيام 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف.

4- إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية ، دائرة المالية : **الشراكة بين القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص (ppp)** ، حكومة دبي، أفريل 2010.

5- الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، الدورة 12: **إدارة المياه العذبة** ، التقدم المحرز في تحقيق المقاصد والأهداف والالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن 21، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وخطة جوهنسبورغ للتنفيذ، أفريل 2014.

6- الأمم المتحدة : التقرير التجميعي 2018 بشأن المياه والصرف الصحي : **المياه النظيفة والصرف الصحي من أهداف التنمية المستدامة، ملخص تنفيذي.**

7- برنامج الأمم المتحدة ، **التقرير الرابع عن تنمية الموارد المائية** – البيان الصحفي الرئيسي،12 مارس مارسيليا ، فرنسا.

8- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **ما هو أبعد من النّدرة: القوّة والفقر وأزمة المياه العالمية**، تقرير التنمية الإنسانية 2006.

9- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية: **حوكمة المياه في المنطقة العربية** ، إدارة الندرة وتأمين المستقبل 2014.

10-بن جلول خالد: **تحقيق الأمن المائي في الجزائر من خلال التسيير الأمثل للموارد المائية كإستراتيجية لبلوغ الأمن الغذائي**، الملتقى الوطني حول حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، المركز الجامعي ميلة، يومي 27 – 28 ماي 2013.

11-البنك الدولي : **تقرير عن التنمية في العالم** ، الدولة في عالم متغير ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1997.

12-تقرير فرنسبنك للأعمال، قسم الأبحاث ، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، صون مصالح لبنان وتسريع عجلة الإنماء**، جوان 2017 .

13-تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن المياه 38 ، **التكيف مع ندرة المياه** ، إطار عمل من أجل الزراعة والأمن الغذائي، 2013.

14-جدو سامية : **طرق وأساليب خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية** ، الملتقى الدولي حول" **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**" ، يومي 17- 18 أفريل 2006 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، 2006 .

15-جيلالي قالون: **الماء ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي التاسع،جامعة أدرار، كلية العلوم الاقتصادية، 2006، قرص مضغوط غير منشور.

16-حسن عبد الكريم سلوم ، خديجة جمعة الزويني: **دور المؤسسات الصغيرة في دعم عملية الخوصصة في البلدان العربية** ، الملتقى الدولي حول" **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**" ، يومي 17 - 18 أفريل 2006 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، 2006.

17-حسن عبد الكريم سلوم و خديجة جمعة الزويني: **دور المؤسسات الصغيرة في دعم عمليات الخصخصة في البلدان العربية** ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 أفريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر.

18-الحسني أحمد : **دراسة شرعية اقتصادية لخصخصة مشاريع البنية التحتية بأسلوب البناء والتشغيل ثم الإعادة "BOT"** ، **كلية الشريعة ، المؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية** ،2005 .

19-حملاوي ربيعة: **أساليب الخوصصة وتجارب بعض الدول العربية في مجال الإصلاحات الاقتصادية والأسواق العالمية** ، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال 03- 05 أكتوبر 2004 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

20-حوحو حسينة، حوحو سعاد: **كيف عالج الإسلام الأمن المائي**، الملتقى الوطني حول اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة نحو تحقيق الأمن المائي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2012 ، قرص مضغوط غير منشور .

21-خبابة عبد الله، خبابة صهيب: **إشكالية الماء والتنمية المستدامة**، الملتقى الوطني حول اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة نحو تحقيق الأمن المائي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012.

22-خليفة علاء : **التخاصية " نظرة شاملة "** ، ندوة التخاصية مالها وما عليها ، نقابة المهندسين الأردنيين ، 24 -03- 1999 ، عمان ، الأردن.

23-زايري بلقاسم : **تحليل متطلبات وطرق الخوصصة على ضوء تجارب الدول النامية** ، الملتقى الدولي حول" **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**" ، يومي 17- 18 أفريل 2006 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، 2006 .

24-سلمان م .أ. سلمان و دانييل د- برادلو: **الأطر التنظيمية لإدارة الموارد المائية دراسة مقارنة** ، البنك الدولي ،مؤلفات القانون العدالة والتنمية ، 2006 .

25-سهام عليوط، خالد بوجعدار: **سياسة تسعير خدمات المياه في الجزائر بين الاعتبارات الاجتماعية وتحديات الكفاءة الاقتصادية** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 46 ، جامعة منتوري قسنطينة، ديسمبر 2016 .

26-شوقي دنيا: **الخصخصة وتقليص دور القطاع العام " موقف الاقتصاد الإسلامي"** ، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، مارس 2003 .

27-صندوق النقد الدولي: مجلة التمويل والتنمية ، جوان 2015.

28-صندوق النقد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، 2001.

29-عباس الجراري: **ثقافة الماء في الإسلام**، الملتقى الدولي الثالث حول الماء والتنوع الثقافي المنعقد بفاس المغرب ، أكتوبر 2002 .

30-عبد الكريم شوكال ، براهيمي سمير: **إدارة التغيير كأداة لتفعيل عملية الخوصصة** ، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة ، يومي 12 – 13 ماي 2010 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة .

31-عبد الكريم صادق: **الجوانب الاقتصادية للمياه في دول مجلس التعاون الخليجي**، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مؤتمر الخليج السابع للمياه ، المياه في دول مجلس التعاون الخليجي – نحو إدارة متكاملة 19-23 نوفمبر 2005 – الكويت.

32-عشان حسن عشان: **الخصخصة الأهداف المتوقعة ودور الدولة في تحقيقها**، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال 03- 05 أكتوبر 2004 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

33-فراح رشيد: **واقع الموارد المائية ومعوقات توفيرها في الجزائر**، الملتقى الوطني حول اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة نحو تحقيق الأمن المائي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012.

34-فريدة لرقط ، فتيحة ونوغي: **الخوصصة بين خلفيات المصالح الرأسمالية ومبررات إصلاح الاقتصاديات النامية** ، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال 03- 05 أكتوبر 2004 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

35-كفاح محمد حسيان: **إدارة الطلب على المياه بالوطن العربي – حالة دراسية سوريا**، المؤتمر الدولي الثاني للموارد المائية والبيئة الجافة 2006 .

36-كنيدة زوليخة، حسيني ابتسام: **التسعير الاقتصادي للموارد المائية – ما بين إشكالية السعر وحقيقة القيمة**، الملتقى الوطني حول حوكمة المياه في الجزائر كمدخل حقيقي لتحقيق الأمن المائي ، يومي 27 و28 ماي 2013، معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي ميلة.

37-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي الإسكوا، **إدارة الطلب على المياه، أوراق موجزة** ، جوهانسبورغ ، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، 2002.

38-ماجدة شلبي: **تغير المناخ ومشكلة ندرة ومحدودية المياه**، مؤتمر تغير المناخ وآثاره في مصر 2- 3 نوفمبر 2009 ،شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتجريب، القاهرة، مصر .

39-محمد سالمان الطايع: **تسعير المياه والفكر المائي الجديد"، السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 163، جانفي 2006.

40-المنتدى العربي للبيئة والتنمية (AFED) ، **دليل كفاءة المياه ،تحديد الفرص لزيادة كفاءة استعمال المياه في الصناعة والأبنية والزراعة في العالم العربي** ، بيروت ، لبنان ، 2012.

41-هشام محمد فريحة: **ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الأمن المائي ، تشريعات الحماية وسياسات الإدارة، جامعة قالمة،يومي 14-15ديسمبر 2014 .

42-وزارة الموارد المائية: **الماء في الجزائر، تنمية قطاع الموارد المائية في الجزائر، الدور الحاسم لرئيس الجمهورية**، مجلة تصدرها وزارة الموارد المائية، عدد خاص ساراغوس، 2008.

43-يوسف محمود: **نظام البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T)** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سوريا ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 30 ، العدد 3 ، 2008 .

5- المواقع الإلكترونية

1- الأمم المتحدة للبيئة: **تلوث المياه العذبة** ، نقلا عن الموقع : http://www.beatpollution.org

2- **البنك الدولي**: إدارة الموارد المائية: **موجز نتائج القطاع، نقلا عن الموقع**:

https://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/15/water-resources-management-results-profile

3- **البنك الدولي**: إدارة الموارد المائية، **موجز نتائج القطاع، نقلا عن الموقع** :

https://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/15/water-resources-management-results-profile

4- المبادرة الإقليمية لإدارة الطلب على المياه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (وادي مينا) : التفكير بالمياه الآن من أجل غد أكثر اخضرارا (2004-2009) نقلا عن الرابط : https://idl-bnc-idrc.dspacedirect.org/bitstream/handle/10625/35192/127205.pdf?sequence=1&isAllowed=y

5- المبادرة الإقليمية للطلب على المياه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مركز البحوث للتنمية الدولية- موجز سياسات رقم01 ، نقلا عن الموقع: www.idrc adimena/ca

6- برنامج الأمم المتحدة: **تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019** ، نقلا عن الرابط : https://unstats.un.org/sdgs/report/2019/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2019_Arabic.pdf

7- تقرير الأمم المتحدة الرابع عن تنمية المياه في العالم 2012 ، نقلا عن الموقع : http://www.unesco.org/

8- جريدة الاتحاد الوطني الكردستاني: **الموارد المائية واستخداماتها في العالم** ، نقلا عن الموقع الالكتروني : www.alithad.com

9- قضية المياه عربياً مشكلة عربية مصيرية: شحّ المياه ، تقرير القافلة ، مجلة ثقافية متنوعة ، نقلا عن الموقع : www :qafilah.com

10- كردالـــواد مصطـــفى: **الحق في الماء كحق جديد من حقوق الإنسان ،نقلا عن الرابط** (http://www.maan-ctr.org/magazine/article/924/)

11- منظمة اليونيسيف : **المياه والبيئة والصرف الصحي**، نقلا عن الرابط: https://www.unicef.org/arabic/wash/25432_48099.html

12- وثائق الأمم المتحدة/ المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي/ موقع الأمم المتحدة نقلا عن الموقع: https://www.un.org/ar/

13- الأمم المتحدة : الإمداد بالمياه وتكلفته ، تحرير منشورات إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة ، نوفمبر 2004 ، نقلا عن الموقع: http://www.un.org/arabic/waterforlifedecade/righttowater.htmL

14- باتر وردم: **خصخصة المياه**، مجلة البيئة والتنمية، العدد 75 ، 2004 نقلا عن الموقع: http://afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-=details.aspx?id=1206&issue=&type=4&cat

15- الترميذا علاء النشمي: **أسطورة الماء في الأديان ، فكرا وطقسا**، نقلا عن الموقع: http://www.islamselect.net/mat/87413

16- حسين سرمك حسن: **هدف البنك الدولي هو تحويل الماء إلى مال لصالح الشركات الغربية** ، نقلا عن الموقع: https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/411275.html

17- **حسين سرمك حسن**: البنك الدولي: الماء حق من حقوق الشركات، 2016 ، **نقلا عن الرابط:**

https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/07/02/408911.html

18- حسين سرمك حسن: **البنك الدولي، الماء حق من حقوق الشركات، وليس حقا من حقوق الإنسان وإن أقرّه ميثاق الأمم المتحدة ! (مؤامرات البنك الدولي لسلب المياه في بوليفيا وتترانيا وغانا وأوروغواي والبرازيل)** ، نقلا عن الموقع :http://www.odabasham.net/

19- صاحب الربيعي: **خصخصة قطاع المياه** ، جانفي2008 نقلا عن الموقع : **www.watersexpert.se**

20- عبد الجاسم عباس على الله : **الخصخصة وإشكالية التحول نحو اقتصاد السوق في العراق** ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، نقلا عن الموقع :
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64349

21- عبد السلام مسعود رحومة: **تجارب الخصخصة وآثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية** ،نقلا عن الرابط :
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/260.htm

22- عبد الوهاب جمعة: **البنك الإفريقي يقدم منحة بـــــــ ـــ(31.3) مليون دولار للمياه والصرف الصحي**، نقلا عن الموقع: https://tasetinews.com/news

23- مارك زيتون: **إدارة الطلب على المياه والعلاقة بين المياه والغذاء والمناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مركز أبحاث الأمن المائي جامعة ايست انجليا، 2003، نقلا عن الموقع: www.idrc_ca/wadimena

24- مجدي محمد إسماعيل: **الخصخصة وأثرها على التنمية في الوطن العربي**، نقلا عن موقع شبكة الألوكة: www.alukah.net

25- معهد الدراسات المصرفية بالكويت ، **الخصخصة** ، إضاءات ، نشرة توعوية، العدد 06 ، جانفي 2011 ، نقلا عن الرابط: http://www.kibs.edu.kw/upload/Privatization_381.pdf

26- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة إتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية الدولية،2005 ، نقلا عن الموقع:http://www.aoad.org/eng/Publications.htm

27- منظمة غير ربحية لخدمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: **سياسات العولمة وخصخصة المياه في الدول العربية**، 19 أفريل 2019 نقلا عن الرابط: https://www.etccmena.com/2010-04-19-15-03-04/

28- الهيئة العامة للإحصاء ، نقلا عن الرابط :
https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/per_capita_water_consumption_in_saudi_regions_ar.pdf.

29- وزارة البيئة والمياه والزراعة: **التقرير السنوي 2019** ، ص ص 84-86، نقلا عن الموقع:
https://www.mewa.gov.

30- وزارة البيئة والمياه والزراعة: **شركة المياه الوطنية**، نقلا عن الموقع: https://www.mewa.gov .

31- وسيم حسن: **نحو تنمية مائية مستدامة**، مجلة البيئة والتنمية، العدد 60 ، مارس 2003 ، نقلا عن الموقع :
http://afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-=details.aspx?id=1302&issue=&type=4&cat

32- وليد خليل زباري: **إشراك القطاع الخاص في قطاع المياه (01)** ، نقلا عن الموقع :
http://www.alwasatnews.com/news/640173.html

ثانيا– الكتب باللغة الأجنبية:

1- ACWA : Arab Countries Water Utilities Association, National Water Company, 2014 , Available online: http://www.acwua.org/node/612.
2- Adams, Ellis Adjei : **Nongovernmental organization staff views of global water privatization**, a thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of science environmental policy, michigan technological university, 2011.
3- Adinda, S : **Water Privatization: An optimal and efficient means for developing countries?**, 2008.
4- AfDB (African Development Bank), AfDB Policy for Intergrated Water resources Management, April 2000.
5- Akoum, Ibrahim: **Privatization in Saudi Arabia: is slow beautiful?**, Thunderbird International Business Review , Vol 51, No 05 , 2009.
6- Alseaf, Hassan: **Water privatization: is privatization of water utilities the right approach to achieve efficient water resources management?**, Revista de Arquitetura IMED, Vol 06, No 01 ,2017.
7- Anne briand, Arnaud Lemaitre : **privatisation de la distribution de l'eau potable en Afrique: une aubaine ?**, actes de la journée d'etudes, les territoires de l'eau, Universite d'artois, arras, 26 mars 2004.
8- Arman Dominique : **L'eau en Danger?, France**, Avril 1996.
9- Astrid Cullmann, Julia Rechlitz, Caroline Stiel: **The German Drinking Water Sector, facing the challenges of water governance** , 2018.
10- ATT, BDEW, DBVW, DVGW, DWA, VKU: Profile of the German Water Sector 2015, Available online : https://www.bdew.de/media/documents/20150625_Profile-German-Water-Sector-2015.pdf.
11- Aubriot, J : **Les conflits pour l'eau à Johannesburg**, Actes de la recherche en sciences sociales, Vol 03, 2014, p 137.
12- Barraqué, Bernard, Cedric Le Bris: **Water sector regulation in France**, Cesifo Dice Report, Vol 5, No 2 , 2007.
13- Bauby, Pierre : **Le système français de gestion de l'eau**, CIRIEC-Université de Liège, No 1008, 2010 .
14- Bayliss, Kate : **Water privatisation in Africa: lessons from three case studies**, University of Greenwich, Public Services International Research Unit, 2001.
15- Beatrice Plat, Audrey Lambry, Paul Donadieu De Lavit, Domitille De La Touanne: **Les services publics d'eau et d'assainissement en France, Données économiques, sociales environnementales**, Rapport FP2E /BIPE, 7ème édition, 2019.
16- BEECHER, Janice A, DREESE, G. Richard, et STANFORD, John D: **Regulatory Implications of Water and Wastwater Utility Privatization,** Columbus, OH : National Regulatory Research Institute, 1995.
17- Bernard Barraque: **les Politiques de l'Eau en Europe**, 1995.
18- Bitrán, G. A., Valenzuela, Eduardo P : **Water services in Chile, Comparing private and public performance**, 2003.

19- Boualem Remini: **La Problématique De L'Eau En Algérie** , Blida, Algérie , Imprimerie Madani, 2005.

20- Brocklehurst, Clarissa, Jan G, Janssens: **Innovative Contracts, Sound Relationships: Urban Water Sector Reform in Senegal**, Publication No 30947,The World Bank, 2004 .

21- Brubaker, Elizabet: **The Promise of Privatization. Energy Probe Research Foundation, Toronto, Ontario** , April 2001,

22- Bryant, Peter J : **Biodiversity and Conservation**, A Hypertext Handbook, 2001.

23- Budds, Jessica, Gordon Mc Granahan: **Are the debates on water privatization missing the point? Experiences from Africa, Asia and Latin America**, Environment and urbanization, Vol 15, No 2, 2003.

24- Burke, Kelsey: **The Viability of Water Privatization in Sub-Saharan Africa**, 2013.

25- Byatt, Ian: **The regulation of water services in the UK** , Utilities policy ,vol 24, 2013.

26- Capes Hugo , Dutoit Audrey : **Quelle gestion de l'eau potable au service d'une ville durable et responsable ?**, Rapport bibliographique du 12ème séminaire eau Année 2012-2013.

27- Centre-Val-De-Loire: SISPEA – Système d'information des services publics d'eau et d'assainissement, Available online : http://www.centre-val-de-loire.developpement-durable.gouv.fr/presentation-de-la-dreal-r9.html.

28- CEO (Corporate Europe Observatory): Evian: Corporate Welfare or Water for All?, Corporate Europe Observatory Info Brief 6, May 2003.

29- Chng, Nai Rui: **Privatization and citizenship: Local politics of water in the Philippines**, Development ,Vol 51, No 01, 2008.

30- Cieau : **En France, quelles sont les ressources en eau ?**, Available online : https://www.cieau.com/connaitre-leau/les-ressources-en-france-et-dans-le-monde/en-france-quelles-sont-les-ressources-en-eau/ .

31- Citizen, Public: **Top 10 reasons to oppose water privatization**, octubre 2003

32- Claude Ménard, Peeroo Aleksandra : **Liberalization in the Water Sector , Three Leading Models**, International Handbook of Network Industries, The Liberalization of Infrastructure, 2011 .

33- Colon Marine, Sophie Richard, Pierre-Alain Roche: **The évolution of water governance in France from the 1960s: disputes as major drivers for radical changes with in a consensual framework**, Water International, Vol 43, No 01, 2018.

34- Conseil général de l'environnement et du développement durable : **évaluation de la politique de l'eau**, Rapport d'analyse, juin 2013 .

35- Conseil national économique et social**: l'eau en Algérie, le grande défit de demain,** 15ème session plénière, mais 2000.

36- Consumer Council for Water :**Water statement, Water company rewards could cause bill instability**, 13 December 2017 .

37- Corral, Violeta: **Water privatization and ADB, its impacts and responses from peoples' movements**, People's Forum on ADB, Kyoto, Japan , 2007 .

38- Cour des comptes : L'office national de l'eau et des milieux aquatiques (ONEMA) : une transformation mal préparée, une gestion défaillante, Rapport public annuel 2013 .

39- Damian Indij , Deirdre Casella, Catarina Fonseca, et al: **economics in sustainable water management**, training manual and facilitator's guide, global water partnership, EU water initiative, GAP-NET, 2008.

40- David Blanchon, **De l'eau pour tous** ? Atlas mondial de l'eau, Editions Autrement, France, 2009.

41- Dieter Helm , Najma Rajah : **Water Regulation , The Periodic Review**, Fiscal Studies, Vol 15, No 2,1994 .

42- Dominique Bourg et Gilles-Laurent Rayssac : **Le Développement Durable maintenant ou jamais, Découvertes Gallimard**, France, 2008.

43- Dore, Mohammed Hi, Joseph Kushner, Klemen Zumer : **Privatization of water in the UK and France ,What can we learn?**. Utilities Policy, Vol 12, No 01, 2004.

44- Eaufranc : **le prix de l'eau**, available online : https://www.eaufrance.fr/le-prix-de-leau.

45- Edward potton alex adcock : **Future of the Water Industry in England and Wales, Debate Pack** , 2019.

46- Federal Environment Agency :**Water Management in Germany Water Supply – Waste Water Disposal** ,2014 , Available online : https://www.umweltbundesamt.de/sites/default/files/medien/378/publikationen/wawiflyer_uba_en_web.pdf

47- Federal Ministry for the Environment, Nature Conservation and Nuclear Safety: **Drinking Water** , Available online : https://www.bmu.de/en/topics/water-waste-soil/water-management/drinking-water/

48- foshee, jack, ghosh, anirban, graham, christopher, et al : **Thirsty for change: considering water privatization in developing countries**, 2009.

49- Frank kürschner-pelkmann, et al: **Experience with the privatisation of water sectors in England and Bolivia with remarks about other countries** , 2007.

50- German Environment Agency: **Water Resource Management in Germany**, Fundamentals, pressures, measures, 2018.

51- Gillis, Charlie : **Cabinet New About Health Risks**, National Post, 27 June, 2001.

52- Ginger Thompson : **Water Tap Often Shut to South Africa Poor**, N.Y. TIMES, May, 2003, Available online : http://www.nytimes.com/2003/05/29/world/water-tap-often-shut-to-south-africa-poor.html.

53- Gleick, Peter H, Wolff, G, Chalecki, E. L, Reyes, R : **The new economy of water: The risks and benefits of globalization and privatization of fresh water** , Pacific Institute for Studies in Development, Environment, and Security, 2002 .

54- Grace, CHIA Pei Lin, Karen, Chua Chiaco, Clint, Kimfat :Water **Privatization in Manila, Philippines Should Water be Privatized**?, 2007.

55- Green, Colin : **The lessons from the privatisation of the wastewater and water industry in England and Wales**, paper presented to conference in Berlin on water privatisation, December 2000.

56- Greenberg, Stephen : **The Rise and Fall of Water Privatization in Rural South Africa**: A Critical Evaluation of the ANC's First Term of Office, 1994–1999, The Age of commodity ,2005.

57- Grusky, Sara , FIIL-Flynn, Maj: **Will the World Bank back down?. Water privatization in a climate of global protest** , 2004.

58- Grusky, Sara: **IMF Forces Water Privatization on Poor Countries** , 2001, available online : http://www.nadir.org.

59- Guillem Canneva, Laetitia Guérin-Schneider, et Sylvain Rotillon : **les indicateurs de performance en France**, avancement et perspectives ouvertes par l'observatoire SISPEA, ouvrage edite a l'occasion du 6ème forum mondial de l'eau, améliorer la performance des services publics d'eau et d'assainissement.

60- Hailu, Degol, Rafael Guerreiro Osorio, Raquel Tsukada: **Privatization and renationalization: What went wrong in Bolivia's water sector?**, World Development , Vol 40, No 12 , 2012.

61- Hale, Sarah I : **Water privatization in the Philippines: the need to implement the human right to water**, Pacific Rim Law Policy Journal, Vol 15, No 03, 2006.

62- Hale, Sarah I : **Water privatization in the Philippines: the need to implement the human right to water**, Pacific Rim Law Policy Journal, vol 15, No 03, 2006.

63- Hall, David : **Privatisation, multinationals, and corruption, Development in Practice**, Vol 09, No 05,1999.

64- Hall, David, and Robin De la Motte : **Dogmatic development: privatisation and conditionalities in six countries a PSIRU**, report for War on Want, 2004,

65- Hall, David, Emanuele Lobina, Philipp Terhorst: **Re-municipalisation in the early twenty-first century: water in France and energy in Germany**, International review of applied economics , Vol 27, No 2 , 2013.

66- Hall, David, Emanuele Lobina: **Water as a public service**, PSIRU Reports ,2006.

67- Hall, David, Emanuele Lobina: **Water privatization**, PSIRU Reports, 2008.

68- Hecht, Christa : **Les municipalités allemandes reprennent le contrôle de leur eau** , Eau publique, eau d'avenir L'expérience mondiale de la remunicipalisation , 2015 .

69- HELLBERG, S : **Talking About Water–Discourses and Hydropolitics in South Africa**, Perspectives on Equity, Sustainability and Economic Efficiency 2005.

70- http://www.citizen.org/cmep/Water/cmep_Water/articles.cfm?ID=9528.

71- Hugo Maturana, September : **Conflicts and Human Right to Water, seminar, Universidad de Chile**, 2009 .

72- Iain Menzies, Delivering Universal : **Sustainable Water Services: Partnering with the Private Sector, Water and Sanitation Program, guidance note**, World Bank, 2016.

73- Jammal, Yahya, **Leroy Jones :Impact of privatization in Africa, Senegal water**, Boston Institute for Developing Economies (BIDE), 2006.

74- jean-Mark Jahn: Algiers case achievements and revised contract structure, Geneva, 2014,

75- Jenkinson, Tim , Mayer, Colin :**The Costs of Privatisation in the UK and France. In**, Bishop, Matthew, Kay, John and Mayer, Colin, (eds.) Privatization and economic performance. Oxford University Press, Oxford, 1994.

76- Jessica Budds , Gordon McGranahan : **Are the debates on water privatization missing the point? Experiences from Africa- Asia and Latin America**, Environment ,Urbanization, Vol 15, No 2, October 2003.

77- Johann Wackerbauer : **Regulation and privatisation of the public water supply in england, france and germany**, Competition and Regulation in Network Industries, Vol 08, No 02, 2007, p 107.

78- Joy, Clare, and Peter Hardstaff : **Dirty aid, dirty water, The UK Governments push to privatise water and sanitation in poor countries**," World Development Movement , 2005.

79- Julien Morel : **Les ressources en eau sur Terre, Origine, utilisation et perspectives dans le contexte du changement climatique**, Un tour d'horizon de la littérature, Laboratoire D'economie De La Productionet De L'integration Internationale, Umr 5252 Cnrs – Upmf, France, Mars 2007.

80- kalyan ray : **Water Demand Management Strategy and Implementation Plan for BHOPAL**, Water for Asian Cities Programme, United Nations Human Settlements Programme, 2006.

81- Kami Kitamori : **problème sociaux liée à la distribution et à la tarification de l'eau**, OCDE, 2003.

82- Kapoor, Tanya : **Is Successful Water Privatization a Pipe Dream: An Analysis of Three Global Case Studies**, Yale J. Int'l L, Vol 40, 2015.

83- Kauffmann, C: **Private sector participation in water and sanitation infrastructure**, Background paper for the regional roundtable on strengthening investment climate assessment and reform in nepad countries, lusaka, zambia, oecd, directorate for financial and enterprise affairs, investment division, 2007.

84- KHERBACHE Nabil : **La problématique de l'eau en Algérie , Enjeux et contraintes**, Mémoire En vue de l'obtention du diplôme de magistère en sciences économiques, Abderrahmane Mira Béjaia, Mai 2014.

85- kraemer, R. Andreas, pielen, britta, de roo, colette : **Regulation of water supply in Germany**, Cesifo Dice Report, Vol 05, No 02 , 2007.

86- Larrain, Sara : **Human rights and market rules in Chile's water conflicts: a call for structural changes in water policy, Environmental Justice**, Vol 5, No 2 ,2012.

87- Laure Isnard, Bernard Barraqué : **La gestion durable des services d'eau et d'assainissement – Ce qui se dit en Allemagne**, Rapport Eaux3E, Février 2011.

88- Le Jeannic, Françoise, Gicquiaux, Cyril, Grégoire, Patrice : **Services d'eau et d'assainissement: une inflexion des tendances?**, 2010, available online : http://www.epsilon.insee.fr/jspui/bitstream/1/85821/1/Point_67.pdf

89- Leclerc, Guy, and Thierry Raes : **Water –A World Financial Issue**, Report, Price Wate rhouse Coopers, Paris, 2001.

90- Lesage, Michel: **Rapport d'évaluation de la politique de l'eau en France**, Mobiliser les territoires pour inventer le nouveau service public de l'eau et atteindre nos objectifs de qualité, Paris, Documentation française, juin, 2013 .

91- Lilian saade-hazin et al : **Améliorer la gestion de l'eau: l'expérience récente de** l'OCDE, secrétaire général de l'OCDE, 2003.

92- Lobina, Emanuele, David Hall: **Water Privatisation and Remunicipalisation: International Lessons for Jakarta**, Rapport PSIRU, soumis à la Central Jakarta District Court Case No 527, 2013.

93- Lobina, Emanuele, David Hall: **Water privatisation and restructuring in Latin America**, PSIRU Reports, 2007.

94- Lobina, Emanuele, David Hall: **UK water privatisation: a briefing**, 2001,

95- l'Observatoire de l'eau de Martinique: l'Onema (office national de l'eau et des milieux aquatiques), Available online : https://www.observatoire-eau-martinique.fr/politique-de-l-eau/acteurs/etablissements-publics/179-l-onema-office-national-de-l-eau-et-des-milieux-aquatiques.

96- Magdahl, J, Sørreimd, H, Christensen, E, Preston, A: **Privatisation of water and Public-private partnerships, do they deliver to the poor?,** The Norwegian Forum for Environment and Development, 2006 .

97- María de la Luz Domper: **Chile, A Dynamic Water Market**, 2009.

98- Maria Salvetti , Guillem Canneva: **Water Sector Regulation in France**, A **Complex Multi-Model and Multi-Level Regulatory Framework**, The Political Economy of Local Regulation**, 2017.**

99- McKinley, Dale T: The **struggle against water privatisation in South Africa**, Reclaiming Public Water, Achievements, Struggles and Visions from Around the World, Amsterdam , 2005 .

100- Memon, F. A, Butler, D: **The role of privatisation in the water sector**, Water Perspectives, N 99, 2003.

101- Meriem Ait Ouyahia : **Le Partenariat Public - Privé Pour Financer Les Infrastructures Municipales D'Eau Potable: Quels Sont Les Défis ?**, Projet du RPR, Développement Durable, Document De Discussion, Canada, Mai 2006.

102- Mike Muller : Parish Pump Politics: **The Politics of Water Supply in South Africa**, 7 ,PROGRESS DEV, STUD, Vol 07, No 01, 2007.

103- Ministère de l'aménagement du territoire et de l environnement, Rapport sur l état et l avenir de l'environnement 2005, Alger, 05 juin 2006.

104- Ministère Des Ressources En eau, Situation en matière de mobilisation de la ressource souterraine arrêtée à Février 2012.

105- Ministre de l'économie et des finances : Rapport final , L'eau du futur - enjeux et perspectives pour les entreprises du secteur, études économiques, juin 2019.

106- Ministry of Water Electricity : Supporting Documents for King Hassan II Great Water Prize 2012.

107- Mohamed BENBLIDIA : **L'efficience d'utilisation de l'eau et approche économique**, Etude nationale, Algérie, Plan Bleu, Centre d'Activités Régionales PNUE/PAM, Sophia Antipolis Juin 2011.

108- Montemayor, Carla A: **The Manila water privatization fiasco and the role of Suez Lyonnaise/Ondeo: Brief history of water privatization in Metro Manila**, 2003.

109– Magdahl, Jorgen, et al :**Privatisation of water and Public-private partnerships, do they deliver to the poor?,** 2006.

110- Naren, Prasad: **Social Policies and Private Sector Participation in Water Supply** , UNRISD , 2008.

111- National Industries Organization of ran (NIO) : Methods of Privatization on the Privatization of Public Enterprises Tehran, Islamic Republic of Iran, Vol 9, 1993.

112- NWC : National Water Company Website 2014, Available online: http://www. nwc.com.sa

113- Office Français De La Biodiversite : Observatoire Des Services Publics D'eau Et D'assainissement 2020 : Publication Du 9e Rapport National, communiquè de presse , 19 juin 2020.

114- Office International d e l 'Eau : **Organisation de la gestion de l'eau en France**, Document réalisé par l'Office International de l'Eau , juin 2009 .

115- OFWAT:**The Economic Regulator Of The Water Sector In England And Wales**, **History of the water sector**, Available online : https://www.ofwat.gov.uk/

116- OFWAT:**The Economic Regulator Of The Water Sector In England And Wales**, Water sector overview , Available online :,https://www.ofwat.gov.uk/

117- ONEMA : **Observatoire des services publics d'eau et d'assainissement**, Panorama des services et leur performance en 2013 , Paris, 2016 .

118- Ouda, Omar KM, Rafat F. Al-Waked, Abdulrahman A. Alshehri : **Privatization of water-supply services in Saudi Arabia: A unique experience**, Utilities Policy, Vol 31, 2014.

119- Ouda, Omar KM, SHAWESH, Ahmad, AL-OLABI, Tareq, et al :**Review of domestic water conservation practices in Saudi Arabia**, Applied Water Science , Vol 3, No 4, 2013.

120- Ouda, Omar KM: **Towards assessment of Saudi Arabia public awareness of water shortage problem**, Resources and Environment , Vol 3, No1, 2013.

121- parker, dennis j. Et sewell, wr derrick: **Evolving water institutions in England and Wales: An assessment of two decades of experience**, Natural Resources Journal, Vol 28 , No 04, 1988.

122- Pezon, C: **La gestion du service de l'eau en France, Analyse historique et par la théorie des contrats (1850 à 1995)** , Thèse de doctorat en sciences de gestion, sous la direction de Raymond Leban, Paris, CNAM , 1999 .

123- Porcher, Simon: **Do Markets Reduce Prices** ? EPPP Chair Working paper , 2012.

124- Porcher, Simon: **In hot water ?, issues at stake in the regulation of French water public services**, Facing the Challenges of Water Governance, 2018.

125- Prasad, N : **Privatisation Results, Private Sector Participation in Water Services After 15 Years** , 2006, p 682.

126- Prasad, Naren: **Privatisation of water: a historical perspective**, Law Env't , Dev, J , vol 03 ,2007.

127- Profiting from people's lives: **Metro Manila's water privatization saga**, 2006.

128- PSIRU (Public Services International Research Unit) : Investing in the bureaucracy of privatisation – a critique of the EU water initiative papers, PSIRU working paper. (www.psiru.org).

129- Public citizen : **About water for all , International** (web page), available online :

130- Rabhi, Nassima : **Water partial privatization: access and quality consequences for urban areas in Senegal**, No dumas-00811476, 2012.

131- Ray Hammond : **Le monde en 2030**, Editions Yago, Espagne,2008

132- Report National Audit Office: **The economic regulation of the water sector**, 8 October 2015 .

133- Rogers, Peter, Ramesh Bhatia, Annette Huber : **Water as a social and economic good: How to put the principle into practice**, Stockholm: Global Water Partnership, 1998.

134- Rosenthal, Shane: **The Manila water concessions and their impact on the poor**, Retrieved January ,Vol 11, 2001.

135- Rouissat Bouchrit: **La gestion des ressources en eau en Algérie, Situation défis et apport de l'approche systémique**.

136- Ruiters, Greg , Bond, Patrick : **Contradictions in municipal transformation from apartheid to democracy: the battle over local water privatization in South Africa**, Background research series, 2010.

137- Saghir, Jamal: **Development of Public Sector and Privatization" the report presented to the seminar for privatisation analysis**, School of Economic Affairs , The Institute of Economic Development, May 1993 .

138- Sampath, Anitha, Kedarnath, B, Ramanujam, C, Haidery, H, Rao, R, Arunachalam: **Water privatization and implications in India**, Association for India's Development, Austin USA, TX 78712, 2003.

139- Schiffler, M : **Water, Politics and Money, France**, An Improved Partnership in the Motherland of Multinational Water Companies , Springer International Publishing , 2015 .

140- Schiffler, Manuel: **Water, Politics and Money , The United Kingdom: A Natural Experiment Between Private and Public**, Management Springer International Publishing , 2015 .

141- Scott, Mary Elizabeth: **Water Privatization Tactics: Cochabamba, Manila, New Delhi**, 2015.

142- Shiklomanov I.A. Summary of the monograph: World Water Resources at the beginning of the 21st century prepared in the framework of the IHP UNESCO ,(1999). SaintPetersbourg: State Hydrological Institute (SHI).

143- Silva, Gisele, Nicola Tynan , Yesim Yilmaz **: Private participation in the water,** 1998.

144- SIMONA FRONE: **Issues On The Rôle Of Efficient Water Pricing For Sustainable Water Management**, Revista Romana de Economie,Vol 34, No 01, 2012.

145- Siregar, P. Raja: **World Bank and ADB's role in privatizing water in Asia**, Committee for the Abolition of the Third World Debt ,2004.

146- Spronk, Susan, Jeffery R, Webber: Struggles against accumulation by dispossession in Bolivia: The political economy of natural resource contention, Latin American Perspectives ,Vol 34, No 02, 2007.

147- Staff Appraisal Report Republic: **Water Sector Project**, Report N^{o} 14008-SE, The World Bank, 12 June 1995 .

148- Tom Tietenberg et Lynne lewis: **Economie de l'environnement et développement durable**, 6ème édition, Pearson, France, 2013.

149- UNDP : **Dakar, Senegal, Case Study Water, Special Unit for South-South Cooperation**, November 2012.

150- UNESCO : Water **, a shared responsibility**, The United Nations 934 World Water Development Report 2, 2006.

151- United Nations Millennium Project, Health, Dignity and Development: What Will it Take? 72 , London , Earthscan, 2005.

152- Van den Berg, Caroline:**Water Privatization and Regulation in England and Wales**, maye 1997.

153- Van Rooyen, Carina: **Whiskey's for drinking; water's for fighting about** : IFIs and the globalisation of water apartheid, Conference Towards a new political economy of development, Globalization and Governance, 2002.

154- Vianney Da Costa, et al : Les services publics d'eau et d'assainissement en France Données économiques, sociales et environnementales, Sixième édition Octobre 2015 .

155- Wate Wastes Digest : **Water Privatization Eyed In Developing Countries**, 29 JUILLER , 2002.

156- Weeks, Anna: **World Water Privatization's Grim Toll**, The Herald (Glasgow) , vol 21, 2001.

157- Wolff, G: **The risks and benefits of globalization and privatization of fresh water', Challenges of the New Water Policies for the XXI Century**: Proceedings of the Seminar on Challenges of the New Water Policies for the 21st Century, Valencia, 29-31 October 2002, CRC Press, 2004.

158- World Bank : Implementation Completion Report on a Credit in the Amount of SDR 63.5 Million to the Republic of Senegal for a Water Sector Project, Report No 30800, 21 December 2004.

159- World Bank: **Water resources sector strategy** : strategic directions for World Bank engagement, Vol 01, 2004.

160- Wu, Xun, Nepomuceno A, Malaluan: **A tale of two concessionaires: A natural experiment of water privatisation in Metro Manila**, Urban Studies , Vol 45, No 01.

161- Yacine Barhoumi , Andreani Julien Gaudremeau, Benoît Gerbe, Frédéric Khamsing, Yoann Rabatel: **Eau ressources et menaces** , mais 2004.

162- Zumer, K : **Water Privatization and Ramsey Pricing**, Brock University B.A Honours Thesis, 25April 2002 .